

إيقاظ الهمم

المنشقى من

جامع العلوم والحكم

في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلام

للحافظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السلمي
الشهيد بابن رقيب الحنبلي

(٧٣٦ - ٥٧٩٥)

بقلم

أبي أسامة سليم بن عبد الرحيم بن علي

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إيقاظُ الهمم

المنقضى من

جامع العاصم والحكم

في شرح تحسين قدرنا من جوامع الكلام

جميع الحقوق محفوظة لدار ابن الجوزي

الطبعة الثانية

جمادى الثانية ١٤١٤ هـ

م ١٩٩٣



دار ابن الجوزي

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية

الدمشق، شارع ابن خلدون - ت : ٨٢٢١٤٦

ص. ب. ٢٩٨٢ - الرمز البريدي ٣١٤١١ - فاكس : ٨٤٤٤١

الأحساء : الهفوف - شارع الجامعة - ت : ٥٨٢٣١٢٢

الرياض - ت : ٤٣٥١٠٠٤

جدة - ت : ٦٥١٦٥٥٩

فاتحة القول

إن الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد؛ فإن كتاب وجامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، قد طار في الأقطار، وسار في الأمصار، وفاق في الأشتهار على الشمس في رابعة النهار، حتى أكبَّ الناس عليه، وصار مفرعهم إليه، فهو الحرِّيُّ بأن يُطلب، حيث دَبَّجته براعة علامة تحرير، يعلل القلوب بصير، وبأحوال السلف خير، ألا وهو الحافظ ابن رجب الحنبلي الشهير، الذي تخصص في شرح الأحاديث النبوية والحكم المصطفوية والأثار السلفية، فصاغ شرحاً يشفي العليل ويروي الغليل، فأودع فيه من القوائد صنوفاً، ورحص فيه من الحكم صنوفاً، ورشاه بقر الأخبار، وحلاه بدُرر الأشعار، وهو في ذلك كله ينقلك من مسألة إلى آخرتها بأسلوب أدبي مائع، بعيد عن التّعير، ويفهمه الكبير والصغير، حيث يجد القارىء، بإثر كل حديث شرحه جملة أمور:

- ١ - تخريج الحديث من مصادره، وجمع طرقه، وتحريم الفاظه، مقرونة بدرجةها من الصحة أو الحسن أو الضعف.
- ٢ - الإكثار من الآيات القرآنية التي تجلو معنى الحديث وتوضحه.
- ٣ - إيراد ما هو مأثور عن السلف الصالح في بيان المراد من الحديث أو مسأله صلة بالحديث، وجلها حكم مؤثرة تغلغل إلى أعماق القلب والنفس.
- ٤ - شرح غريب الحديث وبيان مضامينه.

• - لإيراد الأحكام الفقهية المستنبطة من الحديث، وعزوها إلى أهلها من الصحابة والتابعين والأئمة المشهود لهم بالعلم والتقوى والورع.

ويتروى على ذلك كله جمل لا يستغني عن معرفتها المرجوع إليه في الأحكام والمعول عليه في دين الإسلام.

ولذلك؛ فهو أولى ما صرفت فيه نفائس الأوقات، وأعلى ما شمر بإدراكه والتمكّن فيه أصحاب الأنفس الزاكيات، ويأدر إلى الاهتمام به المسارعون إلى الخبرات، وسابق إلى التحلي به مستيقو الخيرات، وقد تظاهر على ما ذكرت جمل من الآيات الكريمة والأحاديث الصحيحة المشهورات، وأقوال السلف الصالحين، ولا ضرورة لإيرادها هنا لكونها من الواضحات الجليات.

وقد كنتُ صرفتُ في معاناته ومعاينته برهةً من الدهر، وبذلت له على المشقة شقةً من جديد العمر، وصرت في الليل والنهار سميّره، حتى أسر إلي سرّه وضميره، فأطلعني على حوره المقصورات في الخيام، وكشف لي عن قاصرات الطرف اللثام، ففهمت مقاصده، وكشفت عن مغزاه في نقيده وأبده، واقتناص أجل شوارده، ونبين بدائع فوائده، وتزيين فرائده.

والقصد من هذا التقييد الانتظام في سلك أحد طرفيه متصل بصدر النبوة، والمدخول في زمرة قوم جدوا في إقامة الدين، واجتهدوا في إحياء سنة خاتم النبيين؛ شغفاً بها، وحباً لصاحبها، وإن قصرت عن سعي الأئمة المتقدمين، ولكن حسبي أني أحبهم في الله، طمعاً في موعود الله على لسان رسول الله ﷺ: «المرء مع من أحب»^(١)، ولأنني رأيت أعلام العلم السنّي عادت إلى الدروس، وغلب على أهل هذا الزمان هوى النفوس، فلم يبق من الدين إلا

(١) متفق عليه من حديث أنس رضي الله عنه؛ قال الحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء،

(١٢ / ١٣): «وقد تواتر قوله عليه السلام: المرء مع من أحب».

الرسم، ومن العلم إلا الاسم، حتى صرت أتمثل بقول أبي الحسن بن المفضل المقدسي:

تصدّر للتدريس كل مهوس
فحق لأفضل العليم أن يتمثلوا
بليت تسمى بالفقيه المذرس
بيت قديم شاع في كل مجلس
لقد هزلت حتى بدا من هزالها
كلاهما وحتى ساءها كل مفلس^(١)

وبل لبتك نسكت ولا تنطق، أو لا تحسن لإمامك الباطل وتجرئه على الظلم وتغشه، فمن أجل ذلك سقطت من عينه، ومن أعين المؤمنين! فبالله قل لي: متى يفلح من كان يسه ما يضره؟ ومتى يفلح من لم يراقب مولاه؟ ومتى يفلح من دنا رحيله وانقرض جيله وماء فعله وقيله؟ فما شاء الله كان، وما نرجو صلاح أهل الزمان، لكن لا ندع الدعاء، نعل الله أن يلفظ وأن يصلحنا، آمين^(٢).

ولما كان الأمر كما وصفت؛ رأيت أن أجدد أمر هذا الكتاب بصورة تقربه إلى أفهام بني عصرنا، لعله ينشط فيه راغب متب، أو يتبعث له واقف منبسط، أو يهتدي به متحبر، أو يقع على طريق مسترشد، فلا يخيب من الساعي سعيه، ولا يضيع حظه... فكانت ثمرة سعيي - والحمد لله وحده - هذا الكتاب الذي بين يديك أخي القارئ، والموسوم بـ «إيقاظ الهمم المنتفى من جامع العلوم والحكم»، فإن أصبت ووفقت؛ فمن الله؛ فهو المستعان، وعليه التكلان، وإن قصرت وأخطأت؛ فمن نفسي والشيطان، وحسي أنني بذلت جهد المقل، وأرجو الله أن يتقبله بقبول حسن؛ فهو حسبي ونعم الوكيل، عليه توكلت وإليه أنيب.

(١) انظر الإفاذات والإنشادات، للشاطبي (ص ٨٦ - ٨٧).

(٢) من نقاشات قالات الحافظ الذهبي في السير (١١ / ٥٠٠).

ترجمة موجزة للمؤلف

١ - اسمه وكنيته ولقبه ونسبه : هو الإمام الجليل الحافظ النقاد زين الدين عبدالرحمن بن أحمد بن عبدالرحمن بن الحسن بن محمد بن أبي البركات مسعود السلامي البغدادي مولداً الحنبلي مذهباً دمشقي إقامة ووفاء، ويكنى بأبي الفرج، ويلقب بابن رجب، وهو جدُّ عبدالرحمن، لُقِّب بذلك لأنه ولد فيه .

٢ - ولادته ونشأته : ولد في بغداد سنة (٧٣٦هـ)، ونشأ في أسرة علمية عريقة في العلم والفضل والصلاح، وكان لأبيه الدور الأكبر في توجيهه نحو العلم النافع .

٣ - شيوخه : تلقى العلم على أكابر علماء الأمة في عصره : ففي دمشق تلقى العلم عن : ابن قيم الجوزية ، وزين الدين العراقي ، وابن التقيب ، ومحمد ابن إسماعيل الحباز، وداود بن إبراهيم العطار، وابن قاضي الجبل ، وأحمد بن عبدالهادي الحنبلي . وسمع بمكة من الفخر عثمان بن يوسف التويري . وفي القدس سمع من الحافظ العلائي . وفي مصر سمع من : صدر الدين أبي الفتح الميديمي ، وناصر الدين بن الملوك .

٤ - المناصب العلمية التي تولّاها : أقبل ابن رجب رحمه الله على العلم ولازمه مطالعةً وكتابةً وتصنيفاً وتدریساً واشتغالاً وافتاءً، وقد نوّث التدريس بالمدرسة الحنبليّة حتى عام (٧٩١هـ)، ثم أخذت منه، وتولّى في حياة والده حلقة الثلاثاء في جامع بني أمية بعد وفاة ابن قاضي الجبل رحمه الله سنة (٧٧١هـ) .

٥ - تلاميذه: أقبل طلاب العلم على المحافظ ابن رجب رحمه الله؛ يأخذون عنه، ويفيدون من علومه، ويسمعون مروياته؛ فهو إمام في علم الحديث رواية ودراية؛ لأنه صرف معظم وقته فيه حتى صار لا يعرف إلا به، وله يرأتقن منه فيه.

ومن أشهر تلاميذه: أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن علي الحنبلي المعروف بابن الرسام، وأبو الفضل أحمد بن نصر بن أحمد مفتي الديار المصرية، وداود بن سليمان الموصللي، وعبدالرحمن بن أحمد بن محمد المقرئ، وزين الدين عبدالرحمن بن سليمان بن أبي الكرم الشهير بأبي شعر، وأبو ذر الزركشي، والقاضي علاء الدين بن اللحام البعلبي، وأحمد بن سيف الدين الحموي.

٦ - عقيدته: سلك ابن رجب رحمه الله منهج السلف في مسائل الإيمان والتلقي، ونصره، وذبّ عنه أباطيل الخصوم، ومصنفاته مشحونة بذلك، وله رسائل مفردة في هذا الباب؛ مثل: «بيان فضل علم السلف على الخلف»، ولكن في مصنفاته مسحة صوفية، عصمه الله من الانحدار في مزالقهها، بما آتاه الله من علم أثري غزير، ومنهج سلفي واضح.

٧ - مذهبه في الفروع: اتبع رحمه الله في الفقه مذهب الإمام المبجل أحمد بن حنبل رحمه الله، وهو معدود من كبار علماء المذهب المتصلّعين فيه، ويدل على ذلك كتابه: «القواعد الكبرى في الفروع»؛ فهو من أجل مصنفاته الفقهية التي تدل على تبحره في دقائق الفقه؛ حيث قال المحافظ ابن حجر في «الدرر»: «أجاد فيه». وقال ابن قاضي شعبة وابن مفلح: «يدل على معرفة تامة في المذهب». وفي «كشف الظنون»: «وهو كتاب من عجائب الدهر، حتى إنه استكثر عليه، وزعم بعضهم أنه وجد قواعد مبددة لشيخ الإسلام ابن تيمية

فجمعها، وليس الأمر كذلك، بل كان رحمه الله فوق ذلك، كذا قيل.

وقد أولع الحافظ ابن رجب رحمه الله بمقالات شيخ الإسلام ابن تيمية، فكان يفتي بها، ويرجع إلى مؤلفاته، وذلك أنه تتلمذ على يد ابن قيم الجوزية التلميذ البار لشيخ الإسلام رحمهم الله جميعاً، وعلى الرغم من ذلك؛ لم يكن رحمه الله مقلداً متعصباً، بل كان يفتح ويصحح ويرجع ويتبع الدليل.

٨ - مصنفاته: يعد الحافظ ابن رجب رحمه الله من أقدّر علماء عصره على التصنيف، وأشهرهم فيه، فله تصانيف عديدة وتآليف مفيدة في التفسير والحديث والفقه والتاريخ والرفاق؛ منها:

- التفسير وعلوم القرآن: «تفسير سورة الإخلاص»، «تفسير سورة الفاتحة»، «تفسير سورة النصر»، «إعراب البسملة»، «الاستغناء بالقرآن».

- الحديث وعلومه: «شرح جامع الترمذي»، «شرح علل الترمذي»، «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»، «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم»، وهو أصل هذا الكتاب، مجموعة رسائل تتضمن كل منها شرح حديث منفرد، ومنها: «شرح حديث: ما ذئبان جائعان أرسلا في غنم...»، «اختيار الأولى في شرح حديث اختصاص الملا الأعلى»، «نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي لابن عباس»، «غاية النفع في شرح حديث تمثيل المؤمن بخامة الزرع»، «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة»، وغيرها كثير.

- الفقه: «الاستخراج في أحكام الخراج»، «القواعد الفقهية»، «كتاب أحكام الخواتيم وما يتعلق بها».

- التراجم والسير: «الذيل على طبقات الحنابلة»، «مختصر سيرة عمر ابن عبدالعزيز»، «سيرة عبد الملك بن عمر بن عبدالعزيز».

– الرقائق والمراعيظ: ولطائف المعارف فيما لمواسم العام من
الوظائف، والتخريف من النار والتعريف بحال دار البوار، والفرق بين
النصيحة والتعبير، وأحوال أهل القبور.

٩- وفاته: توفي الحافظ ابن رجب رحمه الله ليلة الاثنين رابع رمضان سنة
(٧٩٥هـ) في دمشق بأرض يقال لها: الحميرية، بستان كان استأجره، وصلي
عليه من الثغد، ودفن بمقبرة الباب الصغير إلى جانب قبر الشيخ أبي الفرج
الشرازي.

١٠- مصادر ترجمته: الأعلام للزركلي (٣ / ٢٩٥)، إنباء الغمر
بأنباء العمرة ابن حجر (٣ / ١٧٥ - ١٧٦)، البدر الطالع الشوكاني (١ /
٣٢٨)، تاريخ ابن قاضي شهبة (ص ٤٨٨ - ٤٨٩)، الرد الوافر ابن ناصر
الدين الدمشقي (ص ١٠٦ - ١٠٧)، الرسالة المستظرفة الكتاني (ص
١١١)، المدارس في تاريخ المدارس النعيمي (٢ / ٧٦ - ٧٧)، الدرر
الكامنة ابن حجر (٢ / ٣٢١ - ٣٢٢)، ذيل طبقات الحفاظ السيوطي (ص
٥٣٦)، السحب الوايلة ابن حميد النجدي (ق ١١٧ - ١١٨ - مخطوط مكتبة
خدايش بيتة)، شذرات الذهب ابن العماد الحنبلي (٦ / ٣٣٩ - ٣٤٠)،
والشهادة الزكية مرعي الكرمي (ص ٤٩ - ٥٠)، فهرس الفهارس عبدالحق
الكتاني (٢ / ٦٣٦)، دلحظ الألاحظ ابن فهد المكي (ص ١٨٠ - ١٨٢)،
معجم المؤلفين الدمشقيين، صلاح الدين المنجد (ص ٢١٨ - ٢١٩)، معجم
المؤلفين، عمر رضا كحالة (٥ / ١١٨)، والمقصد الأرشدي إبراهيم بن محمد
ابن مفلح (ق ١٦٠ - مخطوط الحرم المكي الشريف)، مناداة الأطلال،
عبدالقادر بن بدران (ص ٢٢٦).



إلماعة

- أشار الخطابي المتوفى سنة (٣٨٨هـ) رحمه الله في كتابه «غريب الحديث» (١ / ٦٤) إلى نُبذ جامعة من جوامع كلمه ﷺ .
- أملى الحافظ ابن الصلاح المتوفى سنة (٦٤٣هـ) رحمه الله مجلساً سماه: «الأحاديث الكلّية»، جمع فيه ستة وعشرين حديثاً مما وصف أن مدار الدين عليها.
- أخذ الإمام النووي المتوفى سنة (٦٧٦هـ) رحمه الله هذه الأحاديث التي جمعها ابن الصلاح وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً، وسمى كتابه «الأربعين» .
- اشتهرت هذه الأربعون النووية، وكثر حفظها، ونفع الله بها، وتولى شرحها طائفة من أهل العلم؛ منهم: أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي المتوفى سنة (٦٩٩هـ) رحمه الله، ابن دقيق العيد المتوفى سنة (٧٠٢هـ) رحمه الله، نجم الدين سليمان بن عبد القوي الحنبلي المتوفى سنة (٧١٠هـ) رحمه الله، جمال الدين يوسف بن الحسن التبريزي المتوفى سنة (٨٠٤هـ) رحمه الله، ابن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤هـ) رحمه الله، السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) رحمه الله، علي القاري المتوفى سنة (١١١٤هـ) رحمه الله .
- ضمّ الحافظ ابن رجب رحمه الله إلى الأربعين النووية ثمانية أحاديث، فبلغ عددها خمسين حديثاً، ثم شرحها في كتابه «جامع العلوم والحكم» .
- طبع هذا الشرح في الهند في بلدة أمرنسر دون تاريخ، وصحّحها عبدالغني وعبدالواحد الغزنويين .

— ثم قامت مكتبة البابي الحلبي في مصر سنة (١٣٤٦هـ) بتصوير الطبعة الهندية .

— ثم انتشرت هذه الطبعة، وهي مئنة بالأخطاء المطبعية والتصحيقات .

— نشر الشيخ أحمد شاكر ثمانية أحاديث من هذا الشرح في أربع رسائل، مقتصرأ على تحقيق النص، مع تعليقات لغوية وحديثية من رأس القلم .

— وقام الشيخ محمد الأحمدى أبو النور بتحقيق هذا الشرح، معتمداً على نسخ في دار الكتب المصرية، فأصدر سنة (١٣٨٨هـ) جزءين فيهما عشرون حديثاً ثم توقف .

— وكانت عندي رغبة قديمة في إحياء هذا الشرح بصورة علمية منضبطة كانت ثمار دراسة تفصيلية لهذا الشرح عندما شرحته لبعض إخواننا من طلاب العلم على مدار ثلاث سنوات .

واستقر الأمر على تهذيب هذا الشرح وانتقاء فوائده وطرح بعض الأمور التي لا تسمن ولا تغني من جوع، فبدأت في العمل على تحقيق هذه الرغبة حتى وفق الله ويسر إتمام الكتاب .

وبينما كان الكتاب في مرحلة صف الحروف؛ صدرت له طبعتان في الأردن: الأولى: طبع مؤسسة الرسالة بتحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس . والثانية: طبعة دار الفرقان باعتناء محمد بن عبدالرزاق الرعود، ومن المعلوم أن الدارين جاران في عمان!!

ومفارقة سريعة يتبين أن الطبعة التي صدرت عن مؤسسة الرسالة أجدى من الطبعة التي صدرت عن دار الفرقان، ووجه هذه الجدوى أمور عدة: أولها: أن طبعة مؤسسة الرسالة اعتمد محققها على نسخ خطية عدة؛

بخلاف دار الفرقان التي اعتمد محققها على المطبوع المتداول.

والثاني: أن الأول من محققي طبعة مؤسسة الرسالة له قدم في هذا الفن؛ أعني: التحقيق.

وقد أنعمت النظر في طبعة مؤسسة الرسالة، فوجدت عدة ملاحظات ينبغي الوقوف عليها:

١ - وجود سقط فيها: ومن أمثله:

أ - (١ / ١٣٥): سقط بمقدار سطرين بدايتهما في السطر (٩)، وهو قول الحافظ ابن رجب: «ولهذا جاء أن العالم إذا سُئِلَ عن شيء لا يعلمه؟ أن يقول: لا أعلمه، وأن ذا لا يتقصه شيئاً، بل هو من ورعه ودينه؛ لأن فوق كل ذي علم عليم».

ب - (١ / ٥١٣): سقط تفسير التنويري لمعنى الحلال والحرام في الحديث، ومكانه سطر (٥)، وهو قوله: «ومعنى حرمت الحرام: اجتنبته، ومعنى أحللت الحلال: فعلته معتقداً حله».

ج - (٢ / ٣١١): سقط بمقدار خمسة أسطر، وهو تعليق على الحديث السابع والثلاثين، ومكانه سطر (٧)، وهو: «فانظر يا أخي وفقنا الله وإياك إلى عظيم لطف الله تعالى، وتأمل هذه الألفاظ، وقوله: «وعنده»؛ إشارة إلى الاعتناء بها، وقوله: «كاملة»؛ للتأكيد وشدة الاعتناء بها، وقال في السيئة التي هم بها ثم تركها: «كتبها الله عنده حسنة كاملة»، فأكدها بـ «كاملة»، وإن عملها؛ كتبها سيئة واحدة، فأكد نقليلها بـ «واحدة»، ولم يؤكد بها بـ «كاملة»، فله الحمد والمنة، سبحانه لا نحصي ثناء عليه، وبالله التوفيق».

٢ - أخطاء في عزو الأحاديث لرواتها؛ مثاله:

أ - (١ / ١٩٨ / حاشية ٣): جعل حديث «نهى النبي ﷺ عن أكل الصيد

الذي يجد فيه الصائد أثر سهم غير سهمه، من مسند أبي هريرة، وهو من مسند
عدي بن حاتم رضي الله عنه؛ كما في «الصحاحين»؛ فقد أخرجه البخاري (١ /
٢٧٩ - فتح)، ومسلم (١٩٢٩)؛ من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه،
والذي زاد الطين بلة والداء علة قوله: «وانظر جامع الأصول» (٧ / ٢٤ -
٣٠)!! فالحديث بكل طرقة ورواياته في «جامع الأصول» من حديث عدي بن
حاتم رضي الله عنه!!

ب - (١ / ٣٠٨ / حاشية ٣): جعل قول رسول الله ﷺ: «... لو أن
لي مالا؛ لفعلت فيه كما فعل، فهما في الأجر سواء» من مسند أبي هريرة عند
البخاري!! وهو من مسند أبي كبشة الأنماري رضي الله عنه عند: الترمذي
(٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، وإسناده صحيح.

٣ - سرقة كلام العلماء حول بعض الأحاديث: ومثاله ما وقع (٢ / ١٤٣ /
حاشية ٢): فبعد أن خرجنا حديث أبي أمامة؛ قال: «وفي سننه انقطاع،
وعن ابن جريج، وشاذوذه؛ فقد روى خمسة من أصحاب أبي أمامة هذا
الحديث من رواية أبي أمامة عن عمرو بن عبسة، ومع ذلك؛ فقد حسنه
الترمذي».

قلت: هذا كلام المحافظ ابن حجر في «مناجج الأفكار» (ق ١٤٥)، وقد
بيّنت حسن هذا الحديث في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١٧٦ / ١٤٢)،
فانظره هناك، ورحم الله القائل:

وَنَصْرُ الْحَسَنِ إِلَى أَهْلِهِ فَإِنَّ الْأَمَانَةَ فِي نَصْبِهِ

وقال أئمتنا الذين سبقونا بالعلم والإيمان: «من بركة العلم عزوه لأهله».

٤ - الخلط في الآيات القرآنية، والمخطأ في عزوها: ومثاله ما وقع (٢ /
٣٣٩ / سطر ٥)، حيث وردت آية بهذا اللفظ: «أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ

يَبْتَهِمُ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ﴿٢٩﴾، فعزى المحققان هذه الآية إلى سورة محمد الآية ٢٩، وأقول:

أولاً: العزو خطأ، والأقرب أن يُقال: سورة الفتح آية ٢٩.

ثانياً: ثم إن الآية في سورة الفتح ليست بهذا اللفظ.

ثالثاً: بل ليس في كتاب الله آية بهذا اللفظ أصلاً.

رابعاً: والذي حصل أن المحققين قد ركبا هذا اللفظ من آيتين، وهما:

﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، و﴿يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤].

٥ - وهناك أخطاء نحوية؛ كما في (٢ / ١٠٦ / سطر ٩)؛ فإن الدرهم

فيها الزائف والبهرج، والصواب: «فإن الدرهم فيها الزائف والبهرج».

٦ - لم يتكلف المحققان أو أحدهما مشقة مراجعة صفحات العزو التي

في الأصل؛ فإنها عند الطبع تغيرت، ولكنهما أبقياها كما هي!! فإذا مر القارىء

بإحالة إلى صفحة تقدمت؛ لم يجد ذلك في المطبوع؛ لأن الرقم المشتب هو

رقم صفحة الأصل، والأمثلة كثيرة جداً؛ كما في: (١ / ٨١ / حاشية ١)، (١

/ ١١١ حاشية ١)، (١ / ١١٢ / حاشية ٢)، (١ / ٣٢٢ / حاشية ٥)...

وهذا غيض من فيض من المخالفات في أصول تحقيق المخطوطات وأخلاقيات

نشر الذخائر العلمية.

٧ - أما الحكم على الأحاديث النبوية جزافاً؛ فحدّث ولا حرج، ومن

أمثله:

أ - (١ / ٣٦٥ / حاشية ٢)؛ قال: «أخرجه: أحمد (٥ / ١٥٢)، وأبو

داود (٤٧٨٢)، وإسناده صحيح».

قلت: بل فيه انقطاع كما بيّنته في هذا المنتقى (ص ٢٢٤)، ولكن له شاهد يثبت به.

ب - (١ / ٣٦٦ / حاشية ١)؛ فالأ: . . . وفي سنده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف. . . .

قلت: وله شاهد من حديث أبي هريرة بإسناد حسن؛ كما بينته في هذا المنتقى (ص ٢٢٥).

ث - (١ / ٤٣٢ / حاشية ١)؛ فالأ في حديث الأ أدري الحدود طهارة لأهلها أم لا؟، رواه: البيهقي (٨ / ٣٢٩)، والبخاري (١٥٤٢ و ١٥٤٣)؛ بإسناد صحيح.

قلت: هو عند البيهقي (٨ / ٣٢٩) والبخاري (١٥٤٣) بإسناد صحيح، أما عند البخاري (١٥٤٢)؛ فالإسناد ضعيف جدًا. فيه عبد الله بن سعيد، وهو متروك!

ث - (٢ / ٢٢٣ / حاشية ٢)؛ فالأ: . . . وآخر من حديث أبي أمامة عند: أحمد (٥ / ٢٦٦) والطبراني (٧٨٦٨)، وهو حسن في الشواهد.

قلت: لا يعتبر به ولا كرامة؛ لأن علي بن يزيد الألهاني متروك؛ كما هو معروف من تحقيق القول فيه.

ج - (٢ / ٥٣٥ / حاشية ٢)؛ فالأ تعليقاً على آخر أحاديث الشرح؛ وأخرجه أحمد (١ / ٤١٨). . . ورجاله ثقات رجال الشيخين، غير أبي الأحوص، واسمه عوف بن مالك الجشمي، فمن رجال مسلم.

قلت: فما فعلت عنينة أبي إسحاق واختلاطه؟! ولكن الحديث صحيح؛ فله إسناد آخر عند أحمد (١ / ٤٣٧) من طريق شعبة؛ قال: سمعت أبا إسحاق عن أبي الأحوص به، وقد بيّنت صحته في هذا المنتقى، (ص ٦٤٦).

هذه بعض الملاحظات التي ظهرت لي عند النظر في بعض المواضع من طبعة مؤسسة الرسالة أو عرضاً من خلال تصفحها، وعلى ذلك؛ فقد تكون عندي ما يشبه اليقين بأن التعمق في النظر والبحث في هذه الطبعة سيؤدي إلى كشف أضعاف ذلك مما لا يحصل للقارئ منه كبير فائدة، فأعرضت عن تتبع ذلك، واكتفيت بالإشارة إلى بعض ما هنالك، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما طبعة دار الفرقان؛ فقد تشع محققها بما لم يعط، وفقاً ما ليس له به علم، فأتى بالأعاجيب!! ولعله يكفيننا أن نورد لذلك مثلاً واحداً يقطع شك المستريب:

قال (ص ٢٥٩ / حاشية ١) مخرجاً حديث: «من أساء في الإسلام أوخذ بالأول والأخر»: «قال الهيثمي (١ / ٩٩): رواه البزار، وفيه أسيد بن زيد، وهو كذاب. قلت (أي المحقق): وله شاهد من حديث أبي ذر عند الطبراني في الأوسط: «من أحسن فيما بقي؛ غفر له ما مضى، ومن أساء فيما بقي؛ أخذ بما مضى وبما بقي». قال الهيثمي في «المجموع» (١ / ٢٥٠): ورواه الطبراني في «الأوسط»، وإسناده حسن».

قلت: الحديث المراد تخريجه في الصحيحين من حديث عبد الله بن مسعود؛ فقد أخرجه: البخاري (١٢ / ٢٦٥ - فتح)، ومسلم (١٢٠)، وأما عزوه ونقله عن الهيثمي؛ فغير صحيح، فاللهم أجرنا في مصيبتنا، واخلفنا خيراً منها.

عملي في هذا المنتقى

١ - انتقيت الأحاديث والأثار الصحيحة بعد أن أنهيت تخريج وجامع العلوم والحكم؛ مميزاً الصحيح من السقيم، حسب قواعد الصناعة الحديثية، غير مقلد لأحد، مستانساً بأقوال أئمة القرن.

٢ - حذف الأحاديث الضعيفة ومتعلقاتها؛ لأن ما بُني على ضعيف لا يثبت، وأبقيت ما لا يتم المعنى إلا به، مع التنبيه على ذلك.

٣ - إذا تكررت عدة أحاديث صحيحة في مسألة، ورايت أن بعضها يعني عن الآخر؛ أبقيت أصحها وأوضحها وحذفت الأخر.

٤ - أحاديث الأصل التي لم تصحُ أبقيتها وحذفت شرحها ونهت عليها؛ لكلا يتوهم أحد أنها غير موجودة في الأصل، أو أنها فانت علينا، وهي ثلاثة أحاديث:

الحديث الثلاثون: عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحدّ حدوداً فلا تعتدوها...».

قلت: وهو ضعيف كما بينته في صحيح كتاب الأذكار وضعيفه (١٢٦٠ / ٢٦٨).

الحديث الحادي والثلاثون: عن سهل بن سعد الساعدي؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! دلني على عمل إذا علمته؛ أحبني الله وأحبني الناس. فقال: «أزهد في الدُّنيا بحُبِّك الله، وأزهد فيما في أيدي الناس بحُبِّك الناس».

قلت: وهو ضعيف كما بيته في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١٢٥٠ / ٢٦٧).

الحديث الحادي والأربعون: عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به».

قلت: وهو ضعيف كما بيته الحافظ ابن رجب رحمه الله في الأصل، وضعفه شيخنا حفظه الله في «ظلال الجنة في تخريج السنة» (١٥).

٥ - التنبيه على بعض الأوهام التي وقع فيها المصنف رحمه الله في بعض الأحاديث الصحيحة.

وختاماً؛ أسأل الله جلّ وعلا أن يلهمنا السداد في القول والعمل، وأن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم مبرأة من أغراض الدنيا الفانية وحظوظ النفس الأمارة بالسوء، وأن يدخر لنا ثوابها إلى يوم لقائه، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

وكتبه حامداً لربه ومصلياً ومسلماً على
رسوله: أبو أسامة - سليم بن عبد
الهلال، يوم الاثنين لخمس ليال
بغين من ربيع الأول سنة ١٤١٢ هـ،
في عمان باللقاء عاصمة الأردن.

إيقاظُ الهمم

المنطقى من

جامع العلوم والحكم

في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم

لإيظاظ أبي الفرج زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السلمي

الشهيد بابن رجب الحنبلي

(٧٣٦ - ٥٧٩٥ هـ)

بقلم

أبي أسامة سليم بن عبد الهادي

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾

[الحشر: ٧]

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، وأتمم علينا النعمة، وجعل أمتنا - ولله الحمد - خير أمة، وبعث فينا رسولاً منا يتلو علينا آياته ويزكينا ويعلمنا الكتاب والحكمة؛ أحمدُهُ على نعمه العجمة.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، شهادة تكون لمن اعتصم بها خير عصمة.

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله للعالمين رحمة، وفرض عليه بيان ما أنزل إلينا فأوضح لنا كل الأمور المهمة، وخصه بجوامع الكلم، فربما جمع أشدات الحكم والعنوم في كلمة أو شطر كلمة، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه صلاة تكون لنا نوراً من كل ظلمة وسلم تسليماً كثيراً.

أما بعد:

فإن الله سبحانه وتعالى بعث محمداً ﷺ بجوامع الكلم، وخصه ببدايع الحكم؛ كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «أُبْعِثْتُ بِجَوَامِعِ الْكَلِمِ»^(١).

قال الزُّهْرِيُّ^(٢): «جَوَامِعُ الْكَلِمِ - فِيمَا بَلَّغْنَا - : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَجْمَعُ لَهُ الْأُمُورَ

(١) أخرجه البخاري (٦ / ١٢٨، ١٢ / ١٠٠ - ٤٠١، ١٣ / ٢٤٣ - فتح)، ومسلم (٥٢٣).

(٢) في نسخة: «النسوي رحمه الله»، والصواب ما أثبتناه؛ فإن قول الزهري هذا ذكره البخاري في أثر الحديث (١٢ / ٤٠١ - فتح).

الكثيرة التي كانت تُكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأميرين . . . ونحو ذلك .

فجوامع الكلم التي خُصَّ بها النبي ﷺ نوعان :

أحدهما : ما هو في القرآن ؛ كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْمَعْدِلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [النحل : ٩٠] .

قال الحسن : لم تترك هذه الآية خيراً [إلا أمرت به ، ولا شرّاً] إلا نهت عنه .
والثاني : ما هو في كلامه ﷺ وهو منتشر موجود في السنن المأثورة عنه .

وقد جمع العلماء رضي الله عنهم جمعاً من كلماته ﷺ الجامعة :
فصنف الحافظ أبو بكر بن السني كتاباً سماه : «الإيجاز وجوامع الكلم من السنن المأثورة» .

وجمع القاضي أبو عبد الله الفضاوي في جوامع الكلم الوجيزة كتاباً سماه : «الشهاب في الحكم والآداب» .

وصُفَّ على متواله قوم آخرون ، فزادوا على ما ذكره زيادة كثيرة .
وأشار الخطابي في أول كتابه «غريب الحديث»^(١) إلى يسير من الأحاديث الجامعة .

وأملى الإمام الحافظ أبو عمرو بن الصلاح مجلساً سماه : «الأحاديث الكلية» ، جمع فيه الأحاديث الجوامع التي يُقال : إن مدار الدين عليها ، وما كان

(١) انظر (١ / ٦٤ - ٦٧) .

في معناها من الكلمات الجامعة الوجيزة، فاشتمل مجلسه هذا على ستة وعشرين حديثاً.

ثم إن الفقيه الإمام الزاهد القدوة أبا زكريا يحيى النووي رحمه الله عليه أخذ هذه الأحاديث التي أملاها ابنُ الصلاح، وزاد عليها تمامَ اثنين وأربعين حديثاً، وسمى كتابه: «الأربعين»، واشتهرت هذه الأربعون التي جمعها حفظها، ونفع الله ببركة نية جامعها وحسن قصده رحمه الله تعالى.

وقد تكرّر سؤال جماعة من طلبة العلم والدين لتعليل شرح لهذه الأحاديث المشار إليها، فاستخرتُ الله تعالى في جمع كتاب يتضمن شرح ما يسهو الله تعالى من معانيها، وتقييد ما يفتح به سبحانه من تبين قواعدها ومبانيها، وإياه أسأل العون على ما قصدته، والتوفيق بإصلاح النية والقصد فيما أردته، وأعوّل في أمري كله عليه، وأبرأ من الحول والقوة إلا إليه.

وقد كان بعض من شرح هذه «الأربعين»^(١) قد تعقّب على جامعها رحمه الله تركه لحديث: «أحقوق الفرائض بأهلها، فما أبقت الفرائض؛ فلا ولي رجل ذكر»^(٢)؛ قال: لأنه الجامع لقواعد الفرائض التي هي نصف العلم، فكان ينبغي ذكره في هذه الأحاديث الجامعة؛ كما ذكر حديث: «البيّنة على المدّعي، واليمين على من أنكر»^(٣)؛ لجمعه لأحكام القضاء.

(١) وقد شرح «الأربعين» النووية غير واحد من أهل العلم منهم: أبو العباس أحمد بن فرج الإنشيلي، ابن دقيق العيد، نجم الدين الطوفي، ابن الملقن، السيوطي، ابن حجر الهيتمي، المكّي، علي القاري.

(٢) وهو الحديث الثالث والأربعون في هذا الشرح.

(٣) أخرجه: الترمذي (١٣٥٦ - تحفة)، والدارقطني (٣ / ١١١، ٤ / ٢١٨)، والبيهقي

(١٠ / ٢٥٦) من طريق عمرو بن شبيب عن أبيه عن جده مرفوعاً.

فرايت أنا ان أضم هذا الحديث إلى أحاديث الأربعين التي جمعها الشيخ رحمه الله، وأن أضم إلى ذلك كله أحاديث أخر من جوامع الكلم الجامعة لأنواع العلوم والحكم، حتى تكمل عدة الأحاديث كلها خمسين حديثاً.

وهذه تسمية الأحاديث المزيدة على ما ذكره الشيخ رحمه الله في كتابه: حديث: «والحقوا الفرائض بأهلها»، وحديث: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب»، وحديث: «إن الله إذا حرّم شيئاً؛ حرّم ثمناً»، وحديث: «كل مسكر حرام»، وحديث: «ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه»، وحديث: «أربع من كنّ فيه؛ كان منافقاً»، وحديث: «لو أنكم توكلون على الله حقّ توكله؛ لرزقكم كما يرزق الطير»، وحديث: «لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله تعالى»^(١).

وسميته: «جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم».

واعلم أنه ليس غرضي إلا شرح الألفاظ النبوية التي تضمّنتها هذه الأحاديث الكليّة، فلذلك لا أتقيد بألفاظ الشيخ رحمه الله في تراجم رواة هذه الأحاديث من الصحابة رضي الله عنهم، ولا بألفاظه في العزو إلى الكتب التي

قلت: وجميع طرقه ضعيفة لا يمكن الاستشهاد بها، وضعفه: الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤ / ٣١ و ٢٠٨)، وشيخنا في «إرواء الغليل» (٨ / ٢٦٧).

لكنه ورد من حديث ابن عباس: أخرجه البيهقي (١٠ / ٢٥٢) من طريقين عن ابن أبي مليكة عنه، وهو صحيح.

وله شاهد من حديث ابن عمر: أخرجه الدارقطني (٤ / ١١٨ - ١١٩) من طريق سنان بن الحرث بن مصرف عن طلحة بن مصرف عن مجاهد عنه، وإسناده لا بأس به.

وقد حسّن الحافظ هذه الزيادة في «فتح الباري» (٥ / ٢٨٣).

قلت: فالاعتماد على حديث ابن عباس وطريق مجاهد عن ابن عمر، والله أعلى وأعلم.

(١) وهي من الحديث الثالث والأربعين إلى الحديث الخمسين من هذا الشرح.

يعزو إليها، وإنما أتى بالمعنى الذي يدل على ذلك؛ لأنني قد أعلمتك أنه ليس لي غرض في غير شرح معاني كلمات النبي ﷺ الجوامع، وما تضمنته من الآداب والحكم والمعارف والأحكام والشرائع.

وأشير إشارة لطيفة قبل الكلام في شرح الحديث إلى إسناده؛ ليُعلم بذلك صحته وقوته وضعفه، وأذكر بعض ما روي في معناه من الأحاديث إن كان في ذلك الباب شيء غير الحديث الذي ذكره الشيخ، وإن لم يكن في الباب غيره أو لم يكن يصح فيه غيره؛ نُبّهت على ذلك كله.

وبالله التوفيق والمستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.



الحديث الأول

عن أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لِدُنْيَا يُصَيِّهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَتَكْحَمُهَا؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه».

رواه البخاري ومسلم^(١).



• هذا الحديث تفرد بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن أبي وقاص الليثي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وليس له طريق يصح غير هذا الطريق. كذا قال علي بن المديني وغيره. وقال الخطابي: لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في ذلك، مع أنه روي من حديث أبي سعيد وغيره.

وقد قيل: إنه قد روي من طرق كثيرة، لكن لا يصح من ذلك شيء عند الحفاظ.

ثم رواه عن الأنصاري المخلوق الكثير والجَمُّ الغفير، فقيل: رواه عنه أكثر

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٩ و ١٣٥ / ٥ و ١٦٠ / ٧ و ٢٢٦ / ٩ و ١١٥ / ١١ و ٥٧٢ / ١٢).

(٢) فتح، ومسلم (١٩٠٧).

من متي راو، وقيل: رواه عنه سبع مئة راو^(١)، ومن أعيانهم: الإمام مالك،
والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، والليث بن سعد، وحمام بن زيد، وشعبة،
وابن عُيينة، وغيرهم.

واتفق العلماء على صحته وتلقيه بالقبول.

• وبه صدر البخاري كتابه «الصحیح»، وأقامه مقام الخطبة له؛ إشارة منه
إلى أن كل عمل لا يُراد به وجه الله؛ فهو باطل، لا ثمرة له في الدنيا ولا في
الآخرة.

ولهذا قال عبدالرحمن بن مهدي: لو صنفت كتاباً في الأبواب؛ لجعلت
حديث عمر بن الخطاب في الأعمال بالنيات في كل باب.

• وهذا الحديث أحد الأحاديث التي يدور الدين عليها.

قال الشافعي: هذا الحديث ثلث العلم، ويدخل في مبعين باباً من
الفقه^(٢).

وعن الإمام أحمد رضي الله عنه؛ قال: أصول الإسلام على ثلاثة
أحاديث: حديث عمر: «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث عائشة: «من أحدث
في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد»، وحديث النعمان بن بشير: «الحلال بين
والحرام بين»^(٣).

وللحافظ أبي الحسن طاهر بن مَفُوزِ المَعَارِفِيِّ الأندلسي^(٤):

(١) هذا مستبعد جداً؛ كما ظهر للحافظ بالتتبع والاستقراء في السنن المشهورة والأجزاء
المشورة، ووضحه في: «فتح الباري» (١ / ١١)، و«التلخيص الحبير» (١ / ٥٥).

(٢) أخرجه البيهقي في «مصاب الشافعي» (١ / ٣٠٢).

(٣) أخرجه ابن أبي يعنى في «طبقات الحنابلة» (١ / ٤٧).

(٤) هو أبو الحسن، طاهر بن مَفُوزِ بن أحمد بن مَفُوزِ المَعَارِفِيِّ الشافعي، خصمه علامة،

عَمْدَةُ الدِّينِ عُنْدَنَا كَلِمَاتٌ أَرْبَعٌ مِنْ كَلَامِ خَيْرِ السَّيْرِئَةِ
 اتَّقِ الشُّبُهَاتِ وَأَزْهَدْ وَدَعْ مَا لَيْسَ بِعَيْنِكَ وَأَعْمَلَنَّ بِنِيَّةٍ
 * فقوله عليه السلام: «إنما الأعمال بالنيات»، وفي رواية: «الأعمال بالنيات»؛
 كلاهما يقتضي المحصر على الصحيح، وليس غرضنا هنا توجيه ذلك ولا بسط
 القول فيه.

وقد اختلفوا في تقدير قوله: «الأعمال بالنيات»:

فكثير من المتأخرين يزعم أن تقديره: الأعمال صحيحة أو معتبرة أو مقبولة
 بالنيات.

وعلى هذا؛ فالأعمال إنما أريد بها الأعمال الشرعية المقتضية إلى النية،
 فأما ما لا يفتقر إلى نية؛ كالعادة من الأكل والشرب واللبس وغيرها، أو مثل ردِّ
 الأمانات والمضمونات كالودائع والمغضوب؛ فلا يحتاج شيء من ذلك إلا نية،
 فيخصُّ هذا كله من عموم الأعمال المذكورة ها هنا.

وقال آخرون: بل الأعمال ها هنا على عمومها، لا يختصُّ منها شيء،
 وحكاه بعضهم عن الجمهور؛ كأنه يريد جمهور المتقدمين، وقد وقع ذلك في
 كلام ابن جرير الطبري، وأبي طالب المكي، وغيرهما من المتقدمين.

وهو ظاهر كلام الإمام أحمد؛ قال في رواية حنبل: «أحبُّ لكلِّ مَنْ عمل
 عملاً من صلاة أو صيام أو صدقة أو نوع من أنواع البر أن تكون النية متقدمة في
 ذلك قبل الفعل» قال النبي صلى الله عليه وآله: «الأعمال بالنيات»، فهذا يأتي على كلِّ أمر
 الأندلس ابن عبد البر وتلميذه، كان من أوعية العلم، توفي ٤٨٤هـ، ترجمته في «سير أعلام النبلاء»،
 (١٩ / ٨٨).

وفيه الأبيات أوردها السيوطي في «شرح المناسبات»، (٧ / ٢٤٢).

والحديث الثاني: «أزهدي في الدنيا يحبك الناس...»؛ ضعيف؛ كما بينته في المقدمة.

من الأمور.

وقال الفضل بن زياد: سألت أبا عبدالله - يعني: أحمد - عن النية في العمل؛ قلت: كيف النية؟ قال: يعالج نفسه إذا أراد عملاً لا يريد به الناس.

وقال أحمد بن داود الحاربي: حدث يزيد بن هارون بحديث عمر «الأعمال بالنيات» وأحمد جالس، فقال أحمد ليزيد: يا أبا خالد! هذا الخناق.

وعلى هذا القول؛ فقيل: تقدير الكلام: الأعمال واقعة أو حاصلة بالنيات. فيكون إخباراً عن الأعمال الاختيارية أنها لا تقع إلا عن قصد من العامل هو سبب عملها ووجودها، ويكون قوله بعد ذلك: «وإنما لكل امرئ ما نوى» إخباراً عن حكم الشرع، وهو أن حظَّ العامل من عمله نيته، فإن كانت سالحة؛ فعمله صالح، فله أجره، وإن كانت فاسدة؛ فعمله فاسد، فعليه وزره.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ التَّفْدِيرُ فِي قَوْلِهِ: «الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»: صَالِحَةٌ أَوْ فَاسِدَةٌ أَوْ مَقْبُولَةٌ أَوْ مَرْدُودَةٌ أَوْ مَثَابٌ عَلَيْهَا أَوْ غَيْرُ مَثَابٍ عَلَيْهَا بِالنِّيَّاتِ، فَيَكُونُ خَبَرًا عَنِ الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَهُوَ أَنَّ صِلَاحَهَا وَفَسَادَهَا بِحَسَبِ صِلَاحِ النِّيَّةِ وَفَسَادِهَا؛ كَقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»^(١)؛ أَي: إِنْ صِلَاحَهَا وَفَسَادَهَا وَقَبُولُهَا وَعَدَمُهَا بِحَسَبِ النِّيَّاتِ.

• وقوله بعد ذلك: «وإنما لكل امرئ ما نوى»: إخبار أنه لا يحصل له من عمله إلا ما نواه، فإن نوى خيراً؛ حصل له خيراً، وإن نوى به شراً؛ حصل له شراً.

وليس هذا تكريراً محضاً للجمله الأولى؛ فإن الجملة الأولى دلت على

(١) جزء من حديث سهل بن سعد: أخرجه البخاري (١١ / ٣٣٠ و ٤٩٩ - فتح).

أن صلاح العمل وفساده بحسب النية المقتضية لإيجاده، والجملة الثانية دلت على أن ثواب العامل على عمله بحسب نيته الصالحة، وأن عقابه عليه بحسب نيته الفاسدة، وقد تكون نيته مباحة فيكون العمل مباحاً فلا يحصل له ثواب ولا عقاب، فالعمل في نفسه صلاحه وفساده وإباحته بحسب النية الحاملة عليه المقتضية لوجوده، وثواب العامل وعقابه وسلامته بحسب النية التي صار بها العمل صالحاً أو فاسداً أو مباحاً.

• واعلم أن النية في اللغة نوع من القصد والإرادة، وإن كان قد فرّق بين هذه الألفاظ بما ليس هذا موضع ذكره.

والنية في كلام العلماء تقع بمعنيين:

أحدهما: تمييز العبادات بعضها عن بعض؛ كتمييز صلاة الظهر من صلاة العصر مثلاً، وتمييز رمضان من صيام غيره، أو تمييز العبادات من العادات؛ كتمييز العُمل من الجنابة من غسل التيرد والتنظيف... ونحو ذلك. وهذه النية هي التي توجد كثيراً في كلام الفقهاء في كتبهم.

والمعنى الثاني: بمعنى تمييز المقصود بالعمل، وهل هو لله وعده لا شريك له أم لله وغيره؟ وهذه هي النية التي يتكلم فيها العارفون في كتبهم في كلامهم على الإخلاص وتوابعه، وهي التي توجد كثيراً في كلام السلف المتقدمين، وقد صنف أبو بكر بن أبي الدنيا مصنفاً سماه: «كتاب الإخلاص والنية»، وإنما أراد هذه النية، وهي النية التي يتكرر ذكرها في كلام النبي ﷺ؛ تارة بلفظ (النية)، وتارة بلفظ (الإرادة)، وتارة بلفظ مقارب لذلك، وقد جاء ذكرها كثيراً في كتاب الله عز وجل بغير لفظ النية أيضاً من الألفاظ المقاربة لها.

وإنما فرّق من فرّق بين النية وبين الإرادة والقصد ونحوهما؛ لظنهم

اختصاص النية بالمعنى الأول الذي يذكره الفقهاء، فمنهم من قال: النية تختص بفعل الناي، والإرادة لا تختص بذلك؛ كما يريد الإنسان من الله أن يغفر له ولا ينوي ذلك.

وقد ذكرنا أن النية في كلام النبي ﷺ وسلف الأمة إنما يراد بها هذا المعنى الثاني غالباً، فهي حينئذ بمعنى الإرادة:

ولذلك يُعبر عنها بلفظ (الإرادة) في القرآن كثيراً؛ كما في قوله تعالى: ﴿مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، وقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ العَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ...﴾ الآية [الإسراء: ١٨ - ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا تُطْرَدُ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْفَيْحِ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢].

وقد يعبر عنها في القرآن بلفظ (الابتغاء)؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى﴾ [الليل: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللّهِ وَتَثِيناً مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٦٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا تَنفِقُونَ إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ اللّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٢]، وقوله: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ...﴾ الآية [النساء: ١١٤]، فنص الخير عن كثير مما يتاجى الناس به؛ إلا في الأمر بالمعروف، وخص من أفراد الصدقة والإصلاح بين الناس لعموم نفعها، فدل ذلك على أن التناجي بذلك خير، وأما الثواب عليه من الله؛ فنخصه بمن فعله ابتغاء مرضاة الله، وإنما جعل الأمر بالمعروف من الصدقة والإصلاح بين الناس وغيرهما خيراً، وإن لم يتبع به وجه الله؛ لما يترتب على ذلك من النفع المتعدي فيحصل به للناس إحسان وخير، وأما بالنسبة إلى الأمر؛ فإن قصد به وجه الله وابتغاء مرضاته؛ كان خيراً له وأثيب عليه، وإن لم يقصد ذلك؛ لم يكن خيراً له، ولا ثواب له عليه، وهذا

بخلاف من صلى وصام وذكر الله يقصد بذلك عرض الدنيا؛ فإنه لا خير له فيه بالكليّة؛ لأنه لا يتعدى نفعه إلى أحد، اللهم إلا أن يحصل لأحد اقتداءً به في ذلك.

وأما ما ورد في السنة وكلام السلف من تسمية هذا المعنى بالنية؛ فكثير جداً، ونحن نذكر بعضه:

في «صحيح مسلم» عن أم سلمة رضي الله عنها عن النبي ﷺ؛ قال: «وبعدوا عائداً بالبيت، فَيُبْعَثُ إليه بعث، فإذا كانوا يبیداء من الأرض؛ خُصِفَ بهم». فقلت: يا رسول الله! فكيف بمن كان كارهاً؟! قال: «يُخَسَفُ به معهم، ولكنّه يُبعث يوم القيامة على نيته»^(١).

وفيه أيضاً عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ معنى هذا الحديث، وقال فيه: «يَهْلِكُونَ مهلكاً واحداً، ويَصُدُّون مصادراً شتى، ويبعثهم الله على نياتهم»^(٢).

وفي الصحيحين عن سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ؛ قال: «إنك لن تُنْفِقَ نفقةً تبغى بها وجه الله؛ إلا أثبت عليها، حتى اللقمة تجعلها في في امرأتك»^(٣).

وعن يحيى بن أبي كثير؛ قال: تعلموا النية؛ فإنها أبلغ من العمل.
وعن سفيان الثوري؛ قال: ما عالجت شيئاً أشد علي من نيتي؛ لأنها تنقلب علي.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٨٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٤)، وهو عند البخاري (٤ / ٣٣٨)، وفات المصنف رحمه الله.

(٣) جزء من حديث سعد بن أبي وقاص في الوصية، أخرجه: البخاري (٣ / ١٦٥، ٥ /

٣٦٢، ٧ / ٣٦٩، ٩ / ٤٩٧، ١٢ / ١٤ - فتح)، ومسلم (١٦٢٨).

وعن مطرف بن عبدالله؛ قال: صلاح القلب بصلاح العمل، وصلاح العمل بصلاح النية.

وعن بعض السلف؛ قال: من سره أن يكمل له عمله؛ فليحسن نيته؛ فإن الله عز وجل يأجر العبد إذا حسن نيته حتى باللحمة.

وعن ابن المبارك؛ قال: ربُّ عمل صغير تعظّمه النية، وربُّ عمل كبير تصفّره النية.

• وبهذا يُعلم ما روى الإمام أحمد أن أصول الإسلام ثلاثة أحاديث: حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث: «من أحدث في أمرنا ما ليس به منته فهو رد»، وحديث: «الحلال بين والحرام بين».

فإن الدين كله يرجع إلى فعل المأمورات، وترك المحظورات، والتوقف على الشبهات، وهذا كله تضمنته حديث النعمان بن بشير، وإنما يتم ذلك بأمرين:

أحدهما: أن يكون العمل في ظاهره على موافقة السنة، وهذا هو الذي يتضمنه حديث عائشة: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد».

والثاني: أن يكون العمل في باطنه يُقصدُ به وجهُ الله عز وجل؛ كما تضمنته حديث عمر: «الأعمال بالنيات».

وقال الفضيل في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك]: [٢]؛ قال: اخلصه وأصوبه.

وقال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً؛ لم يُقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً؛ لم يُقبل، حتى يكون خالصاً وصواباً.

قال: والخالص إذا كان لله عز وجل، والصواب إذا كان على السنة.

وقد دلّ هذا الذي قاله الفضيل على قوله عز وجل: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

* وقوله ﷺ: «فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله؛ فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه»: لما ذكر ﷺ أن الأعمال بحسب النيات، وأن حظ العامل من عمله نيته من خير أو شر، وهاتان كلمتان جامعتان وقاعدتان كليتان لا يخرج عنهما شيء؛ ذكر بعد ذلك مثلاً من الأمثال والأعمال التي صورتها واحدة ويختلف صلاحها وفسادها باختلاف النيات، وكأنه يقول: سائر الأعمال على حدّ هذا المثال.

وأصل الهجرة: هجران بلد الشرك والانتقال منه إلى دار الإسلام؛ كما كان المهاجرون قبل فتح مكة يهاجرون منها إلى مدينة النبي ﷺ، وقد هاجر من هاجر منهم قبل ذلك إلى أرض الحبشة إلى النجاشي.

فأخبر ﷺ أن هذه الهجرة تختلف باختلاف المقاصد والنيات بها:

فمن هاجر إلى دار الإسلام حباً لله ورسوله، ورغبة في تعلم دين الإسلام وإظهار دينه حيث كان يعجز عنه في دار الشرك؛ فهذا هو المهاجر إلى الله ورسوله حقاً، وكفاه شرفاً وفخراً أنه حصل له ما نواه من هجرته إلى الله ورسوله. ولهذا المعنى اقتصر في جواب هذا الشرط على إعادته بلفظه؛ لأن حصول ما نواه بهجرته نهاية المطلوب في الدنيا والآخرة.

ومن كانت هجرته من دار الشرك إلى دار الإسلام ليطلب دنيا يصيبها، أو امرأة ينكحها في دار الإسلام؛ فهجرته إلى ما هاجر إليه من ذلك؛ فالأول تاجر، والثاني خاطب، وليس واحد منهما بمهاجر.

وفي قوله: «إلى ما هاجر إليه» تحقير لما طلبه من أمر الدنيا، واستهانة به،

حيث لم يُذكر بلفظه .

وأيضاً؛ إن الهجرة إلى الله ورسوله واحدة؛ فلا تعدد فيها؛ فلذلك أعاد الجواب فيها بلفظ الشرط، والهجرة لأمر الدنيا لا تنحصر، فقد يهاجر الإنسان لطلب دنيا مباحة تارة، ومحرمة تارة، وأفراد ما يُقصد بالهجرة من أمور الدنيا لا تنحصر، فلذلك قال: «فهجرته إلى ما هاجر إليه»؛ يعني: كائناً ما كان .

وقد اشتهر أن قصة مهاجر أم قيس هي كانت سبب قول النبي ﷺ: «من كانت هجرته إلى دنيا يصيها أو امرأة ينجسها» . . . ، وذكر ذلك كثير من المتأخرين في كتبهم، ولم نر لذلك أصلاً بإسناد صحيح، والله أعلم^(١).

• وسائر الأعمال كالهجرة في هذا المعنى، فصلاحتها وفسادها بحسب النية الباعثة عليها؛ كالجهاد، والحج، وغيرهما .

وقد سُئل النبي ﷺ عن اختلاف الناس في الجهاد وما يقصد به من الرياء وإظهار الشجاعة والعصية وغير ذلك؛ أي ذلك في سبيل الله؟ فقال: «مَنْ قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فهو في سبيل الله»، فخرج بهذا كل ما سألوا عنه من المقاصد الدنيوية .

ففي الصحيحين عن أبي موسى الأشعري: أن أعرابياً أتى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! الرجل يقاتل للمغنم، والرجل يقاتل للذكر، والرجل يقاتل ليرى مكانه؛ فمَنْ قاتل في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ قاتل لتكون كلمة الله هي العليا؛ فهو في سبيل الله» .

وفي رواية لمسلم: «سئل رسول الله ﷺ عن الرجل؛ يقاتل شجاعة،

(١) وهو الصواب، وقد صرح به الحافظ في «فتح الباري» (١ / ١٠)، فقال: «لكن ليس

فيه أن حديث الأعمال سبق بسبب ذلك، ولم أر في شيء من الطرق ما يقتضي التصريح بذلك» .

ويقاتل حَمِيَّةً، ويقاتل رِيَاءً؛ فأي ذلك في سبيل الله؟ (فذكر الحديث) (١١).
وفي رواية له أيضاً: «الرجل يقاتل غضباً، ويقاتل حمية».

وخرج مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: سمعت النبي ﷺ يقول: «إن أول الناس يُقضى يوم القيامة عليه رجل استشهد، فأتى به، فعرفه نعمه، فعرفها، فقال: ما عملت فيها؟ قال: قاتلت فيك حتى استشهدت. قال: كذبت! ولكنك فانتلت لأن يُقال: جريء»، فقد قيل. ثم أمر به، فسُحب على وجهه حتى ألقي في النار. ورجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن، فأتى به، فعرفه نعمه، فعرفها، فقال: ما عملت فيها؟ قال: تعلمت العلم وعلمته، وقرأت القرآن فيك. قال: كذبت! ولكنك تعلمت العلم ليقال: عالم، وقرأت القرآن ليقال: قارئ»، فقد قيل. ثم أمر به، فسُحب على وجهه حتى ألقي في النار. ورجل وسَّع الله عليه، وأعطاه من أصناف المال، فأتى به، فعرفه نعمه، فعرفها، فقال: فما عملت فيها؟ فقال: ما تركت من سبيل تحبُّه أن يُنفقَ فيه إلا أنفقتُ فيها لك. قال: كذبت! ولكنك فعلت ليقال: هوجواد، فقد قيل. ثم أمر به، فسُحب على وجهه حتى ألقي في النار (١٢).

وفي الحديث: إن معاوية لما بلغه هذا الحديث؛ بكى حتى عُشي عليه، فلما أفاق؛ قال: صدق الله ورسوله؛ قال الله عز وجل: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدِ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يُبْخَسُونَ . أُولَئِكَ الَّذِينَ لَيْسَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ إِلَّا النَّارُ﴾ (هود: ١٥ - ١٦).

* وقد ورد الوعيد على تعلم العلم لغير وجه الله:

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٢٢٢ - فتح)، ومسلم (١٩٠٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٩٠٥).

وقصة معاوية عند الترمذي (٢٣٨٢)، وقال: «حديث حسن غريب».

كما أخرجه الإمام أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ عِلْماً مِمَّا يَنْتَفِي بِهِ وَجَهَ اللَّهُ لَا يَتَعَلَّمَهُ إِلَّا لِيُصِيبَ عَرَضاً مِنَ الدُّنْيَا؛ لَمْ يَجِدْ عَرَفَ الْجَنَّةَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»^(١) يعني: ربحها.

• وقد ورد الوعيد على العمل لغير الله عموماً؛ كما أخرج الإمام أحمد من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «قَالَ: «بَشِّرْ هَذِهِ الْأُمَّةَ بِالثَّنَاءِ وَالْمَعْرِ وَالرَّفْعَةِ وَالْمَدِينِ وَالتَّمَكِينِ فِي الْأَرْضِ، فَمَنْ عَمِلَ مِنْهُمْ عَمَلَ الْآخِرَةِ لِلدُّنْيَا؛ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ نَصِيبٍ»^(٢).

واعلم ان العمل لغير الله أقسام:

— فتارة يكون رياء محضاً بحيث لا يُراد به سوى مرئيات المخلوقين لغرض دنيوي؛ كحال المنافقين في صلاتهم؛ قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالاً يُرَآؤُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢]، كذلك وصف الله تعالى الكفار بالرياء المحض في قوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بَطَرًا وَرِئَاءَ النَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٧].

وهذا الرياء المحض لا يكاد يصدر من مؤمن في فرض الصلاة والصيام،

(١) أخرجه: أبو داود (٣٦٦٤)، وابن ماجه (٢٥٣)، وأحمد (٣٣٨ / ٢)، وغيرهم؛ من طريق فليح بن سليمان عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أبي طوالة عن سعيد بن يسار عن أبي هريرة به.

قلت: وهذا إستاد ضميم؛ لأن فليح بن سليمان صدوق سيء الحفظ، لكن تابعه أبو سليمان الخزازي عند ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (١ / ١٩٠)، فصَحَّ الحديث، والله المجدد والمنع على الإسلام والسنة.

وله شواهد عن جماعة من الصحابة؛ منهم: جابر بن عبد الله، وحذيفة بن اليمان، وابن عمر؛ رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه أحمد (١٣٤ / ٥) وغيره من طريق أبي العالية عنه به، وهو حديث صحيح.

وقد يصدر في الصدفة الواجبة والحج وغيرهما من الأعمال المظاهرة والتي يتعدى نفعها؛ فإن الإخلاص فيها عزيز.

وهذا العمل لا يشك مسلم أنه حابط، وأن صاحبه يستحق المقت من الله والعقوبة.

— وتارة يكون العمل لله ويشاركه الرياء :

فإن شاركه في أصله؛ فالنصوص الصحيحة تدل على بطلانه أيضاً وحبوطه :

وفي صحيح مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال : ويقول الله تبارك وتعالى : أنا أغنى الشركاء عن الشرك، فمن عمل عملاً أشرك معي فيه غيري؛ تركته وشركه^(١).

وممن روي عنه هذا المعنى؛ أن العمل إذا خالط شيء من الرياء كان باطلاً؛ طائفة من السلف؛ منهم : عبادة بن الصامت، وأبو الدرداء، والحسن، وسعيد بن المسيب، وغيرهم.

ولا نعرف عن السلف في هذا خلافاً، وإن كان فيه خلاف عن بعض المتأخرين.

فإن خالط نيته الجهاد مثلاً نيّة غير الرياء؛ مثل أخذه أجره للخدمة، أو أخذ شيء من الغنيمة أو التجارة؛ نقص بذلك أجر جهاده، ولم يبطل بالكلية.

وفي صحيح مسلم، عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما عن النبي ﷺ؛ قال : «إن الغزاة إذا غنموا غنيمة؛ تعجلوا ثلثي أجرهم، فإن لم يغنموا

(١) أخرجه مسلم (٢٩٨٥).

شيئاً؛ ثم لهم أجرهم^(١).

وقد ذكرنا فيما مضى أحاديث تدلُّ على أن من أراد بجهاده عرضاً من الدنيا أنه لا أجر له، وهي محمولة على أنه لم يكن له غرض في الجهاد إلا الدنيا.

وقال الإمام أحمد: التاجر والمستاجر والمكاري أجرهم على قدر ما يخلص من نبتهم في غزواتهم، ولا يكون مثل من جاهد بنفسه وماله لا يخلط به غيره.

وقال أيضاً فيمن يأخذ جُملاً على الجهاد: إذا لم يخرج إلا لأجل الدراهم؛ فلا بأس أن يأخذ كأنه خرج لدينه، فإن أعطي شيئاً أخذه.

وكذا روي عن عبدالله بن عمرو؛ قال: إذا جمع أحدكم على الغزوة فمؤثبه الله رزقاً؛ فلا بأس بذلك، وأما أن أحدكم إن أعطي درهماً غزاً، وإن منع درهماً مكث؛ فلا خير في ذلك.

وكذا قال الأوزاعي: إذا كانت نية الغازي على الغزوة فلا أرى بأساً. وهكذا يقال فيمن أخذ شيئاً في الحج ليحج به إما عن نفسه أو عن غيره. وقد روي عن مجاهد أنه قال في حج الحمال وحج الأجير وحج التاجر: هو تام؛ لا ينقص من أجورهم شيء.

وهذا محمول على أن قصدهم الأصلي كان هو الحج دون التكسب. وأما إن كان أصل العمل لله، ثم طرأت عليه نية الرياء؛ فلا يضره، فإن كان خاطراً ودفعه؛ فلا يضره بغير خلاف، فإن استرسل معه؛ فهل يحبط عمله أم لا يضره ذلك ويجازى على أصل نيته؟ في ذلك اختلاف بين العلماء من

(١) أخرجه مسلم (١٩٠٦).

السلف قد حكاه الإمام أحمد وابن جرير الطبري، وأرجو أن عمله لا يبطل بذلك، وأنه يجازى بنيتة الأولى. وهو مروى عن الحسن البصري وغيره.

وذكر ابن جرير أن هذا الاختلاف إنما هو في عمل يرتبط آخره بأوله؛ كالصلاة، والصيام، والحج.

فأما ما لا ارتباط فيه؛ كالقراءة، والذكر، وإنفاق المال، ونشر العلم؛ فإنه يتقطع بنية الرياء الطارئة عليه، ويحتاج إلى تجديد نية.

وكذلك روي عن سليمان بن داود الهاشمي أنه قال: ربما أحدث بحديث ولى فيه نية، فإذا أتيت على بعضه؛ تغيرت نيته، فإذا الحديث الواحد يحتاج نيات!

ولا يرد على هذا الجهاد؛ فإن الجهاد يلزم بحضور الصف، ولا يجوز تركه حينئذ، فيصير كالحج.

— فأما إذا عمل العمل لله خالصاً، ثم ألقى الله له الثناء الحسن في قلوب المؤمنين بذلك بفضل ورحمة، واستبشر بذلك؛ لم يضره ذلك.

وفي هذا المعنى جاء حديث أبي ذر عن النبي ﷺ: أنه سئل عن الرجل يعمل العمل لله من الخير يحمده الناس عليه؟ فقال: «تلك عاجل بشرى المؤمن». أخرجه مسلم^(١).

ولنقتصر على هذا المقدار من الكلام على الإخلاص والرياء؛ فإن فيه كفاية.

وبالجملة؛ فما أحسن قول سهل بن عبد الله: ليس على النفس شيء أشق من الإخلاص؛ لأنه ليس لها فيه نصيب.

(١) برقم (٣٦٤٢).

وقال يوسف بن الحسين الرازي: أعز شيء في الدنيا الإخلاص، وكم أجتهد في إسقاط الرياء عن قلبي، وكأنه ينبت فيه على لون آخر.

وقال ابن عيينة: كان من دعاء مطرف بن عبدالله: اللهم إني أستغفرك مما نبت إليك منه ثم عدت فيه، وأستغفرك مما جعلته لك على نفسي ثم لم أوف به لك، وأستغفرك مما زعمت أنني أردت به وجهك فخالط قلبي منه ما قد عملت.

• وأما النية بالمعنى الذي ذكره الفقهاء، وهو تمييز العبادات عن العادات، وتمييز العبادات بعضها من بعض:

فإن الإمساك عن الأكل والشرب يقع تارة حمية، وتارة لعدم القدرة على الأكل، وتارة تركاً للشهوات لله عز وجل، فيحتاج في الصيام إلى نية لتمييز بذلك عن ترك الطعام على غير هذا الوجه.

وكذلك العبادات؛ كالصلاة والصيام؛ منها فرض ومنها نفل، والفرض يتنوع أنواعاً؛ فإن الصلوات المفروضة خمس صلوات في كل يوم وليلة، والصيام الواجب تارة يكون صيام رمضان، وتارة يكون كفارة، أو عن نذر، ولا يميز هذا كله إلا بالنية.

وكذلك الصدقة تكون نفلاً، وتكون فرضاً، والفرض منه زكاة ومنه كفارة، ولا يميز ذلك إلا بالنية.

فيدخل ذلك في عموم قوله ﷺ: «وإنما لكل امرئ ما نوى».

وفي بعض ذلك اختلاف مشهور بين العلماء:

— فإن منهم من لا يوجب تعيين النية للصلاة المفروضة، بل يكفي عنده أن ينوي فرض الوقت، وإن لم يستحضر تسميته في الحال. وهي رواية عن الإمام أحمد.

وينبني على هذا القول: أن من فاتته صلاة من يوم وليلة، ونسي عينها:
أن عليه أن يقضي ثلاث صلوات: الفجر، والمغرب، ورباعية واحدة.

— وكذلك ذهب طائفة من العلماء إلى أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية
معيّنة أيضاً، بل يُجزىء نية الصيام مطلقاً؛ لأن وقته غير قابل لصيام آخر. وهو
أيضاً رواية عن الإمام أحمد.

وربما حُكي عن بعضهم أن صيام رمضان لا يحتاج إلى نية بالكلية؛
لتعيينه بنفسه، فهو كرد الودائع.

— وحكي عن الأوزاعي أن الزكاة كذلك، وتأول بعضهم قوله على أنه أراد
أنها تجزىء بنية الصدقة المطلقة؛ كالحج.

وكذلك قال أبو حنيفة: لو تصدق بالانصاب كله من غير نية؛ أجزاء عن
زكاته.

— وقد روي عن النبي ﷺ أنه سمع رجلاً يلبي بالحج عن رجل، فقال
له: «أحججت عن نفسك؟». قال: لا. قال: «هذه عن نفسك، ثم حج عن
الرجل».

وقد تُكلم في صحة هذا الحديث، ولكنه صحيح عن ابن عباس وغيره^(١).
وأخذ بذلك الشافعي وأحمد في المشهور عنه وغيرهما؛ في أن حجة
الإسلام تسقط بنية الحج مطلقاً؛ سواء نوى التطوع أو غيره، ولا يشترط للحج
تعيين النية، فمن حج عن غيره ولم يحج عن نفسه؛ وقع عن نفسه، وكذلك لو
حج عن نذر أو نفلاً ولم يكن حج حجة الإسلام؛ فإنها تنقلب عنها.

(١) أخرجه: أبو داود (١٨٩١)، وابن ماجه (٢٩٠٣)، وغيرهم، وهو صحيح؛ كما قال
الحافظ ابن رجب رحمه الله.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر أصحابه في حجة الوداع بعدما دخلوا معه وطافوا وسعروا أن يفسخوا حجهم ويجعلوه عمرة، وكان منهم القارن والمفرد^(١)، وإنما كان طوافهم عند قدومهم طواف القدوم وليس يفرض، وقد أمرهم أن يجعلوه طواف عمرة وهو فرض.

وقد اتخذ بذلك الإمام أحمد في فسح الحج، وعمل به، وهو مشكل على أصله، فإنه يوجب تعيين الطواف الواجب للحج والعمرة بالنية. وخالفه في ذلك أكثر الفقهاء؛ كمالك، والشافعي، وأبي حنيفة.

وقد يفرق الإمام أحمد بين: أن يكون طوافه في إحرام انقلب؛ كالإحرام الذي يفسخه ويجعله عمرة، فينقلب الطواف فيه تبعاً لانقلاب الإحرام كما ينقلب الطواف في الإحرام الذي نوى به التطوع إذا كان عليه حجة الإسلام تبعاً لانقلاب الإحرام من أصله ووقوعه عن فرضه؛ بخلاف ما إذا طاف للزيارة بنية الوداع أو التطوع؛ فإن هذا لا يجزئه؛ لأنه لم ينو به الفرض، ولم ينقلب فرضاً تبعاً لانقلاب إحرامه، والله أعلم.

— وما يدخل في هذا الباب أن رجلاً في عهد النبي ﷺ كان قد وضع صدقته عند رجل، فجاء ولد صاحب الصدقة، فأخذها ممن هي عنده، فعلم بذلك أبوه، فخاصمه إلى النبي ﷺ، فقال: «ما إياك أردت». فقال النبي ﷺ للمتصدق: «لك ما نويت»، وقال للأخذ: «لك ما أخذت». خرجه البخاري^(٢).

وقد أخذ الإمام أحمد بهذا الحديث، وعمل به في المتخصص عنه، وإن

(١) وانظر تفاصيل ذلك في حجة النبي ﷺ، لشيخنا أبي عبد الرحمن الألباني حفظه الله؛ ففيه ما يتلج الصدر.

(٢) هو فيه (٣ / ٢٩١ - فتح) من حديث ممن بن يزيد.

كان أكثر أصحابه على خلافه ؛ فإن الرجل إنما منع من دفع الصدقة إلى ولده خشية أن تكون محاباة، فإذا وصلت إلى ولده من حيث لا يشعر؛ كانت المحاباة منتفية، وهو من أهل استحقاق الصدقة في نفس الأمر.

ولهذا؛ إن دفع صدقته إلى من يظنه فقيراً، وكان غنياً في نفس الأمر؛ أجزأته على الصحيح؛ لأنه إنما دفع إلى من يعتقد استحقاقه، والفقر أمر خفي لا يكاد يطلع على حقيقته.

— وأما الطهارة؛ فالخلاف في اشتراط النية لها مشهور، وهو يرجع إلى أن الطهارة للصلاة؛ هل هي عبادة مستقلة، أم هي شرط من شروط الصلاة؛ كإزالة النجاسة وستر العورة؟

فمن لم يشترط لها النية؛ جعلها كسائر شروط الصلاة، ومن اشترط لها النية؛ جعلها عبادة مستقلة، فإذا كانت عبادة في نفسها؛ لم تصح بدون النية. وهذا قول جمهور العلماء.

ويدل على صحة ذلك تكاثر النصوص الصحيحة عن النبي ﷺ: أن الوضوء يكفر الذنوب والخطايا، وأن من توضأ كما أمر؛ كان كفارة لذنوبه^(١)، وهذا يدل على أن الوضوء المأمور به في القرآن عبادة مستقلة بنفسها، حيث رتب عليه تكفير الذنوب، والوضوء الخالي من النية لا يكفر شيئاً من الذنوب بالاتفاق، فلا يكون مأموراً به، ولا تصح به الصلاة، ولهذا لم يرد في شيء من بقية شرائط الصلاة؛ كإزالة النجاسة وستر العورة ما ورد في الوضوء من الثواب.

ولو شك بين نية الوضوء وبين قصد التبرّد أو إزالة النجاسة أو الوسخ؛

(١) وانظر تفاصيلها في رسالتي «مكفرات الأعمال» (ص ٣٢ - ٣٥) نشر دار ابن القيم،

أجزاء في المنصوص عن الشافعي ، وهذا قول أكثر أصحاب أحمد ؛ لأن هذا
القصد ليس بمعصية ولا مكروه ، ولهذا ؛ لو قصد مع رفع الحدث تعليم الوضوء ؛
لم يضره ذلك .

وقد كان النبي ﷺ يقصد أحياناً بالصلاة تعليمها للناس ، وكذلك الحج ؛
كما قال : «خذوا عني مناسككم»^(١) .

* ومما تدخل النية فيه من أبواب العلم مسائل الأيمان :

— فلفظ اليمين لا كفارة فيه ، وهو ما جرى على اللسان من غير قصد
بالقلب البتة ؛ كقوله : لا والله ، وبلى والله ؛ في أثناء الكلام .

قال تعالى : ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ . . .﴾ الآية [البقرة :

. [٢٢٥]

— وكذلك يُرْجَع في الأيمان إلى نية المحالف ، وما قصد بيمينه ، فإن حلف
بطلاق أو عتاق ثم ادعى أنه نوى ما يخالف ظاهر لفظه ؛ فإنه يدين فيما بينه وبين
الله عز وجل ، وهل يُقْبَل منه في ظاهر الحكم ؟ فيه قولان للعلماء مشهوران ،
وهما روايتان عن أحمد .

وقد روي عن عمر أنه رُفِع إليه رجل قالت له امرأته : شُبِّهني . قال : كأنك
ظبية كأنك حمامة . فقالت : لا أرضى حتى تقول : أنت خلية طالق . فقال ذلك .
فقال عمر : خذ بيدها فإنها امرأتك .

خرجه أبو عبيد^(٢) ، وقال : أراد الناقة تكون معقولة ، ثم تُطلق من عقالها ،
ويحلُّ عنها ، فهي خلية من العقال ، وهي طالق ؛ لأنها قد انطلقت منه ، فأراد

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٧) من حديث جابر

(٢) في «غريب الحديث» (٣ / ٣٧٩ - ٣٨٠) .

الرجل ذلك ، فأسقط عنه عمر الطلاق لنيته .

قال : وهذا أصل لكل من تكلم بشيء يشبه لفظ الطلاق واعتاق وهو ينوي غيره : أن القول فيه قوله فيما بينه وبين الله عز وجل في الحكم على تأويل عمر رضي الله عنه .

وقال إسحاق : فإن كان الحالف ظالماً ، ونوى خلاف ما حلفه عليه غريمه ؛ لم تنفعه نيته .

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك» ، وفي رواية له : «اليمين على نية المستحلف»^(١) .

وهو محمول على الظالم ، فأما المظلوم ؛ فينفعه ذلك .

• وكذلك قد تدخل النية في الطلاق والعتاق :

فإذا أتى بلفظ من ألفاظ الكتابات المحتملة للطلاق أو العتاق ؛ فلا بد له من النية .

وهل يقوم مقام النية دلالة الحال من غضب أو سؤال الطلاق ونحوه أم لا؟ فيه خلاف مشهور بين العلماء ، وهل يقع بذلك الطلاق في الباطن كما لو نواه أم يلزم به في ظاهر الحكم فقط؟ فيه خلاف أيضاً مشهور .

ولو أوقع الطلاق بكناية ظاهرة ؛ كالبينة ونحوها ؛ فهل يقع به الثلاث أو واحدة؟ فيه قولان مشهوران : فظاهر مذهب أحمد أنه يقع به الثلاثة مع إطلاق النية ، فإن نوى به ما دون الثلاث ؛ وقع به ما نواه . وحكي عنه رواية أخرى أنه يلزمه الثلاث أيضاً .

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٣) .

ولو رأى امرأة بظنها امرأته، فطلّقها، ثم بانّت أجنبية؛ طلّقت امرأته؛ لأنه إنما قصد طلاق امرأته. نصّر على ذلك أحمد، وحكي عنه رواية أخرى أنها لا تطلق، وهو قول الشافعي.

ولو كان بالعكس؛ بأن رأى امرأة ظنها أجنبية، فطلّقها، فبانّت امرأته؛ فهل تطلق؟ فيه قولان، وهما روايتان عن أحمد، والمشهور من مذهب الشافعي وغيره أنها لا تطلق.

ولو كان له امرأتان، فتهى إحداهما عن الخروج، ثم رأى امرأة قد خرجت، فظنّها المنهية، فقال لها: فلانة خرجت أنت طالق؟ فقد اختلف العلماء فيها؛ فقال الحسن: تطلق المنهية؛ لأنها هي التي نواها. وقال إبراهيم: يطلقان. وقال عطاء: لا تطلق واحدة منهما. وقال أحمد: إنها تطلق المنهية رواية واحدة؛ لأنه نوى طلاقها. وهل تطلق المواجهة؟ على روايتين عنه، فاختلف الأصحاب على القول بأنها تطلق؛ هل تطلق في الحكم فقط أم في الباطن أيضاً على طريقتين لهم.

• وقد استدلّ بقوله **بَيِّنَات**: «الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» على أن العقود التي يُقصد بها في الباطن التوصل إلى ما هو محرّم غير صحيحة؛ كعقد البيع التي يقصد بها معنى الربا ونحوها؛ كما هو مذهب مالك وأحمد وغيرهما؛ فإنّ هذا العقد إنما نوى به الربا لا البيع، وإنما لكل امرئ ما نوى.

ومسائل الشبهة المتعلقة بالفقه كثيرة جداً، وفيما ذكرنا كفاية، وقد تقدم عن الشافعي أنه قال في هذا الحديث: إنه يدخل في سبعين باباً من الفقه، والله أعلم.

• والنية هي قصد القلب، ولا يجب التلقظ بما في القلب في شيء من

العبادات.

وخرُجَ بعض أصحاب الشافعي له قولاً باسْتِراطِ التلْفِظِ بالنية للصلاة،
وغلط ذلك المحققون منهم .

واختلف المتأخرون من الفقهاء في التلْفِظِ بالنية في الصلاة وغيرها،
فمنهم من استحبه، ومنهم من كرهه .

ولا تعلم في هذه المسائل نقلاً خاصاً عن السلف ولا عن الأئمة إلا في
الحج وحده؛ فإن مجاهداً قال: إذا أراد الحج؛ يسمى ما يُهْلُ به . وروي عنه
أنه قال: يسميه في التلبية .

وهذا ليس مما نحن فيه؛ فإن النبي ﷺ كان يذكر نسكه في تليته،
فيقول: «لبيك عمرة وحجة»^(١)، وإنما كلامنا أنه يقول عند إرادة عقد الإحرام:
اللهم إني أريد الحج والعمرة؛ كما استحب ذلك كثير من الفقهاء، وكلام
مجاهد ليس صريحاً في ذلك .

وقال أكثر السلف - منهم عطاء وطاوس والقاسم بن محمد والنخعي -:
تحزيه النية عند الإهلال .

وصحَّ عن ابن عمر أنه سمع رجلاً عند إحرامه يقول: اللهم إني أريد
الحج والعمرة . فقال له: أتعلِّمُ الناسَ؟ أليس الله يعلم ما في نفسك؟
ونصُّ مالك على مثل هذا، وأنه لا يستحب له أن يسمي ما أحرم به .
حكاه صاحب كتاب «تهذيب المدونة» من أصحابه .

وقال أبو داود: فقلت لأحمد: أتقول قبل التكبير - يعني: في الصلاة -
شيئاً؟ قال: لا .

وهذا قد يدخل فيه أنه لا يَنْلَفِظُ بالنية، والله سبحانه وتعالى أعلم .

(١) أخرجه مسلم (١٢٣٢) من حديث أنس رضي الله عنه .

المحدثُ الثاني

عن عُمرَ بنِ الخطَّابِ رضي اللهُ عنه أيضاً؛ قال: بينما نحنُ جُلوسٌ عندَ رسولِ اللهِ ﷺ ذاتَ يومٍ إذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدٌ بَيَاضِ الثِّيَابِ، شَدِيدٌ سَوَادِ الثَّمَرِ، لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ، وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ، حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ، وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخْذَيْهِ.

وقال: يا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ؟

فقال رسولُ اللهِ ﷺ: وَالْإِسْلَامُ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَتَقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَقْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا.

قال: صدقت.

قال: فَعَجَبْنَا لَهُ؛ بِسَأَلِهِ وَيُصَدِّقُهُ.

قال: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِيمَانِ؟

قال: وَأَنْ تُؤْمِنَ: بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَتُؤْمِنَ بِالْقَدْرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ.

قال: صدقت.

قال: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الْإِحْسَانِ؟

قال: وَأَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَمَا أَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ؛ فَإِنَّهُ يَرَاكَ.

قال: صدقت.

قال: فأخبرني عن الساعة؟

قال: وما المسؤول عنها بأعلم من السائل.

قال: فأخبرني عن أماراتها؟

قال: وأن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاة

يتطاولون في البنيان.

ثم انطلق، فلبث ملياً، ثم قال لي: «يا عُمَرُ! أتدري من السائل؟»

قلت: الله ورسوله أعلم.

قال: وهذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم.

رواه مسلم^(١).



* هذا الحديث تفرد به مسلم عن البخاري بإخراجه، فخرجه من طريق

كثمنس عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن يحيى بن يعمر، قال: كان أول من قال في

القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الجميري

حاجبين - أو معتمرين -، فقلنا: لولفينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه

عما يقول هؤلاء، في القدر؟ فوافق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله

عنهما داخل المسجد، فاكنفته أنا وصاحبي أحداً عن يمينه والآخر عن شماله،

فلظنت أن صاحبي سبكل الكلام إلي، فقلت: يا أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر

قبلنا ناسٌ يقرؤون القرآن، ويتفكرون العلم (وذكر من شأنهم وأنهم يزعمون أن

لا قدر، وأن الأمر أنف).

(١) برقم (٨).

قال: إذا لقيت أولئك؛ فاتحبرهم أي بريء منهم، وأنهم برء مني، والذي يحتلف به عبدالله بن عمر؛ لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً، فأنفقه؛ ما قبله الله منه حتى يؤمن بالقدر.

ثم قال: حدثني عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ قال: بينما نحن عند رسول الله ﷺ (فذكر الحديث بطوله).

ثم خرَّجه من طرق أخرى بعضها يرجع إلى عبدالله بن بُريدة، وبعضها يرجع إلى يحيى بن يعمر، وذكر أن في بعض ألفاظها زيادة ونقصاناً.

وخرَّجه ابن حبان في صحيحه^(١) من طريق سليمان التيمي عن يحيى بن يعمر.

وقد خرَّجه مسلم من هذا الضرب؛ إلا أنه لم يذكر لفظه، وفيه زيادات؛ منها في الإسلام؛ قال: «وتحجُّ، وتعتصر، وتغتسل من الجنابة، وأن تتمَّ الوضوء». قال: «فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم؟» قال: نعم. وقال في الإيمان: «وتؤمن بالجنة، والنار، والميزان». وقال فيه: «فإذا فعلت ذلك فأنا مؤمن؟» قال: نعم. وقال في آخره: «هذا جبريل أتاكم ليعلمكم أمر دينكم، خذوا عنه، والذي نفسي بيده ما أشبه عليه منذ أناني قبل مررتي هذه، وما عرفته حتى ولي».

وخرَّجنا في الصحيحين من حديث أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: كان رسول الله ﷺ بارزاً للناس، فأثاه رجلٌ، فقال: «ما الإيمان؟» قال: «الإيمان: أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ونبأته، ورسوله، وتؤمن بالبعث الآخر». قال: يا رسول الله! ما الإسلام؟ قال: «الإسلام أن نعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم

(١) برقم (١٧٣)، وقال يازن: «تقرؤه سليمان التيمي مقوله: خذوا عني، ويقونه: تعتصر وتغتسل وتمَّ الوضوء».

الصلاة المكتوبة، وتؤدي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان». قال: يا رسول الله! ما الإحسان؟ قال: وأن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه؛ فإنه يراك». قال: يا رسول الله! متى الساعة؟ قال: وما المسؤول عنها بأعلم من السائل، لكن سأحدثك عن أشراطها: إذا ولدت الأمة ربتها، فذلك من أشراطها، وإذا رأيت الحفاة العراة رؤوس الناس؛ فذلك من أشراطها، وإذا تطاول رعاء البهيم في البنيان؛ فذلك من أشراطها، في خمس لا يعلمهن إلا الله، (ثم تلا رسول الله ﷺ): ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤].

قال: ثم أدير الرجل، فقال رسول الله ﷺ: «عليّ بالرجل»، فأخذوا ليردوه، فلم يروا شيئاً، فقال رسول الله ﷺ: «هذا جبريل جاء ليعلم الناس دينهم»^(١).

وخرجه مسلم^(٢) بسياق أتم من هذا، وفيه في خصال الإيمان: «وتؤمن بالقدر كله»، وقال في الإحسان: «أن تخشى الله كأنك تراه».

وقد روي حديث عمر عن النبي ﷺ من حديث أنس بن مالك وجريير بن عبد الله البجلي وغيرهما^(٣).

● وهو حديث عظيم الشأن، يشتمل على شرح الدين كله، ولهذا قال النبي ﷺ في آخره: «هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»؛ بعد أن شرح درجة الإسلام، ودرجة الإيمان، ودرجة الإحسان، فجعل ذلك كله ديناً.

(١) أخرجه: البخاري (١ / ١١٤ - فتح)، ومسلم (٩).

(٢) برقم (١٠).

(٣) وأسانيدنا لا تخفى من مقال، لكنها تصلح للاعتبار.

● واختلقت الرواية في تقديم الإسلام على الإيمان وعكسه : ففي حديث عمر الذي أخرجه مسلم أنه بدأ بالسؤال عن الإسلام ، وفي غيره أنه بدأ بالسؤال عن الإيمان ؛ كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، وجاء في بعض روايات حديث عمر أنه سأله عن الإحسان بين الإسلام والإيمان .

● فأما الإسلام ؛ فقد فسره النبي ﷺ بأعمال الجوارح الظاهرة من القول والعمل ، وأزل ذلك شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - وهو عمل اللسان - ، ثم إقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً - وهي منقسمة إلى عمل بدني ؛ كالصلاة والصوم ، وإلى عمل مالي ، وهو إيتاء الزكاة ، وإلى ما هو مركب منهما ؛ كالحج بالنسبة إلى البعيد عن مكة - .

وفي رواية ابن حبان أضاف إلى ذلك الاعتماد والغسل من الجنابة وإتمام الوضوء ، وفي هذا تبيُّه على أن جميع الواجبات الظاهرة داخلية في معنى الإسلام ، وإنما ذكرنا ها هنا أصول أعمال الإسلام التي ينبني عليها كما سيأتي شرح ذلك في حديث ابن عمر رضي الله عنهم : «بني الإسلام في موضعه إن شاء الله تعالى»⁽¹⁾ .

وقوله في بعض الروايات : فإذا فعلت ذلك فأنا مسلم ؟ قال : «نعم» ؛ يدل على أن مَنْ أكمل الإتيان بمباني الإسلام الخمس ؛ صار مسلماً حقاً ، مع أن من أقر بالشهادتين صار مسلماً حُكماً ، فإذا دخل في الإسلام بذلك ؛ ألزم بالقيام ببقية خصال الإسلام ، ومن ترك الشهادتين ؛ خرج من الإسلام ، وفي خروجه من الإسلام بترك الصلاة خلاف مشهور بين العلماء ، وكذلك في تركه بقية مباني

(1) هو الحديث الثالث .

الإسلام الخمس؛ كما سنذكره في موضعه إن شاء الله تعالى.

ومما يدلُّ على أن جميع الأعمال الظاهرة تدخل في معنى الإسلام:

قوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(١).

وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رجلاً سأل النبي ﷺ: «أيُّ الإسلام خير؟ قال: «أن تطعم الطعام، وتقرأ السلام؛ على من عرفت ومن لم تعرف»^(٢).

وكذلك ترك المحرمات داخل في معنى الإسلام أيضاً؛ كما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من حُسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وسأني في موضعه إن شاء الله تعالى^(٣).

ويدلُّ على هذا أيضاً ما خرَّجه الإمام أحمد والترمذي والنسائي من حديث العريضاوي بن سارية^(٤) رضي الله عنهم عن النبي ﷺ قال: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سوران، فيهما أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى باب الصراط داع يقول: يا أيها الناس! ادخلوا

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٥٣ - فتح) - ومسلم (٤٠)؛ من حديث عبد الله بن عمرو رضي

الله عنهما

وفي الباب عن: حابر بن عبد الله - وأبي موسى الأشعري، وأبي هريرة، وفضالة بن عبيد، وأنس بن مالك؛ رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه: البخاري (١ / ٥٥ - فتح) - ومسلم (١٠١٣).

(٣) وهو الحديث الثاني عشر.

(٤) هذا سبق قلم من الحافظ ابن رجب رحمه الله. عليس هو حديث العريضاوي بن سارية

رضي الله عنه، وإنما هو حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه، فقد أخرجه: أحمد (٤ / ١٨٢

١٨٣)، والترمذي (٢٨٥٩)، والنسائي (٩ / ٦٦ - تحفة الأشراف)؛ من طريقين عنه به.

قلت: وهو صحيح؛ فقد صححه: الحاكم، والذهبي، وابن كثير، والمنذري، وغيرهم.

الصراط جميعاً، ولا تعوجوا، وداع يدعو من جوف الصراط، فإذا أراد أحد أن يفتح شيئاً من تلك الأبواب؛ قال: ويحك! لا تفتحه؛ فإنك إن فتحتة تلجه .
والصراط: الإسلام، والسوران: حدود الله عز وجل، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي في جوف الصراط: واعظ الله في قلب كل مسلم .

زاد الترمذي: ﴿وَاللَّهُ يَذْهَبُ إِلَى ذَاكِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥].

ففي هذا المثل الذي ضربه النبي ﷺ أن الإسلام هو الصراط المستقيم الذي أمر الله بالاستقامة عليه، ونهى عن مجاوزة حدوده، وإن من ارتكب شيئاً من المحرمات فقد تعدى حدوده.

• وأما الإيمان؛ فقد فسره النبي ﷺ في هذا الحديث بالاعتقادات الباطنية، فقال: «أَنْ تُوْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَبِالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَتُوْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ».

وقد ذكر الله في كتابه الإيمان بهذه الأصول الخمسة في مواضع؛ كقوله تعالى: ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ...﴾ الآية [البقرة: ٢٨٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ...﴾ الآية [البقرة: ١٧٧]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٣ - ٤].

والإيمان بالرسول يلزم منه الإيمان بجميع ما أخبروا به من الملائكة والأنبياء والكتاب والبعث والمقدر وغير ذلك من تفاصيل ما أخبروا به، وغير ذلك من صفات الله وصفات اليوم الآخر؛ كالصراط، والميزان، والجنة، والنار.

وقد أدخل في هذه الآيات الإيمان بالقدر خيره وشره، ولأجل هذه الكلمة روى ابن عمر رضي الله عنهما هذا الحديث محتجاً به على من أنكر القدر وزعم أن الأمر أنف؛ يعني: أنه مستأنف، لم يسبق به سابق قدر من الله عز وجل، وقد غلظ عبد الله بن عمر عليهم، وتبرأ منهم، وأخبر أنه لا تُقبل منهم أعمالهم بدون الإيمان بالقدر.

والإيمان بالقدر على درجتين:

إحدهما: الإيمان بأن الله تعالى سبق في علمه ما يعمله العباد من خير وشر وطاعة ومعصية قبل خلقهم وإيجادهم، ومن هو منهم من أهل الجنة، ومن هو منهم من أهل النار، وأعدَّ لهم الثواب والعقاب جزاء لأعمالهم قبل خلقهم وتكوينهم، وأنه كتب ذلك عنده وأحصاه، وأن أعمال العباد تجري على ما سبق في علمه وكتابه.

والدرجة الثانية: أن الله خلق أفعال العباد كلها من الكفر والإيمان والطاعة والعصيان وشاءها منهم.

فهذه الدرجة يشتمها أهل السنة والجماعة، وتنكرها القدرية، والدرجة الأولى أثبتتها كثير من القدرية، ونفاها غلاتهم؛ كمعبد الجهني الذي سئل ابن عمر عن مقالته، وكعمرو بن عبيد، وخيره.

وقد قال- كثير من أئمة السلف: ناظروا القدرية بالعلم، فإن أفروا به؛ خصموا، وإن جحدوا؛ فقد كفروا، يريدون أن من أنكر العلم القديم السابق بأفعال العباد، وأن الله تعالى قسَّمهم قبل خلقهم إلى شقي وسعيد، وكتب ذلك عنده في كتاب حفيظ؛ فقد كذب بالقرآن، فكفر بذلك، وإن أفروا بذلك، وأنكروا أن الله خلق أفعال العباد وشاءها وأرادها منهم إرادة كونية قدرية؛ فقد

خصموا؛ لأن ما أقرؤا به حجة عليهم فيما أنكروه، وفي تكفير هؤلاء نزاع مشهور بين العلماء .

وأما من أنكروا العلم القديم؛ فنص الشافعي وأحمد على تكفيره، وكذلك غيرهما من أئمة الإسلام .

فإن قيل: فقد فرق النبي ﷺ في هذا الحديث بين الإسلام والإيمان، وجعل الأعمال كلها من الإسلام لا من الإيمان .

والمشهور عن السلف وأهل الحديث أن الإيمان قولٌ وعملٌ ونيةٌ، وأن الأعمال كلها داخلة في مسمى الإيمان، وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم .

وأنكر السلف على من أخرج الأعمال عن الإيمان إنكاراً شديداً، ومن أنكر ذلك على قائله وجعله قولاً محدثاً: سعيد بن جبير، وميمون بن مهران، وقنادة، وأيوب السختياني، والنخعي، والزهري، وإبراهيم، ويحيى بن أبي كثير، وغيرهم .

وقال الثوري: هو رأي محدث أدركنا الناس على غيره .

وقال الأوزاعي: كان من مضي من السلف لا يفرقون بين العمل والإيمان .

وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى أهل الأمصار: أما بعد؛ فإن الإيمان فرائض وشرائع، فمن استكملها؛ استكمل الإيمان، ومن لم يستكملها؛ لم يستكمل الإيمان . ذكره البخاري في «صحيحه»^(١) .

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٤٥ - فتح) تعليقاً، ووصله ابن أبي شيبة في «المصنف»

(١٠٤٩٣) و«الإيمان» (١٣٥) - سننه صحيح .

قيل: الأمر على ما ذكره، وقد دلّ على دخول الأعمال في الإيمان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ...﴾ الآية [الأنفال: ٢ - ٤].

وفي الصحيحين عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ؛ قال لو فد عبد القيس: «أمركم بأربع: الإيمان بالله وحده، وهل تدرّون ما الإيمان؟ شهادة أن لا إله إلا الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وأن تعطوا من المقدم الخمس»^(١).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «الإيمان بضع وسبعون - أو بضع وستون - شعبة، فأفضلها قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»^(٢)، ولفظه لمسلم.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ولا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن، ولا يسرق المسارق حين يسرق وهو مؤمن»^(٣).

فلولا أن ترك هذه الكيثر من مسمى الإيمان؛ لما انتفى اسم الإيمان عن مرتكب شيء منها؛ لأن الاسم لا ينتفي إلا بانتفائه بعض أركان المسمى أو واجباته.

• وأما وجه الجمع بين هذه النصوص، وبين حديث سؤال جبريل عليه السلام عن الإسلام والإيمان، وتفريق النبي ﷺ بينهما، وإدخاله الأعمال في مسمى الإسلام دون الإيمان؛ فإنه يتضح بتقرير أصله، وهو: أن من الأسماء ما

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ٧ - فتح)، ومسلم (١٧).

(٢) أخرجه: البخاري (١ / ٥١ - فتح)، ومسلم (٣٥).

(٣) أخرجه: البخاري (٥ / ١١٩ - فتح)، ومسلم (٥٧).

يكون شاملاً لمسميات متعددة عند إفراده وإطلاقه ، فإذا قرُن ذلك الاسم بغيره ؛ صار دالاً على بعض تلك المسميات ، والاسم المقرون به دالٌ على باقيها .

وهذا كاسم الفقير والمسكين ، فإذا أفرد أحدهما ؛ دخل فيه كلٌّ من هو محتاج ، فإذا قرُن أحدهما بالآخر ؛ دلَّ أحد الاسمين على بعض أنواع ذوي الحاجات والآخر على باقيها .

فهكذا اسم الإسلام والإيمان ؛ إذا أفرد أحدهما ؛ دخل فيه الآخر ، ودلَّ بانفراده على ما يدلُّ عليه الآخر بانفراده ، فإذا قرُن بينهما ؛ دلَّ أحدهما على بعض ما يدلُّ عليه بانفراده ، ودلَّ الآخر على الباقي .

وقد صرح بهذا المعنى جماعة من الأئمة :

قال أبو بكر الإسماعيلي^(١) في رسالته إلى أهل الجبل : قال كثير من أهل السنة والجماعة : إن الإيمان قولٌ وعملٌ ، والإسلام فعلٌ ما فرض الله على الإنسان أن يفعله ، إذا ذكر كل اسم على جذبه مضموماً إلى الآخر - فقيل : المؤمنون والمسلمون جميعاً - مفردين ؛ أريد بأحدهما معنى لم يُرد به الآخر ، وإذا ذكر أحد الاسمين شمل الكل وعمهم .

وقد ذكر هذا المعنى أيضاً الخطابي في كتابه ومعالم السنن^(٢) ، وتبعه عليه جماعة من العلماء من بعده .

ويدلُّ على صحة ذلك أن النبي ﷺ فسر الإيمان عند ذكره مفرداً في حديث وقد عبد القيس بما فسر به الإسلام المقرون بالإيمان في حديث جبريل ،

(١) هو أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني ، صاحب «المستخرج على الصحيح» ،

المتوفى سنة ٣٧١هـ ، وانظر : سير أعلام النبلاء ، (١٦ / ٢٩٢ - ٢٩٦) .

(٢) انظر : (٤ / ٣١٣) .

وقسر في حديث آخر الإسلام بما فر به الإيمان؛ كما في «مسند الإمام أحمد»^(١) عن عمرو بن عبسة؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! ما الإسلام؟ قال: «أن تسلم قلبك لله، وأن يسلم المسلمون من لسانك ويدك». قال: فأبي الإسلام أفضل؟ قال: «الإيمان». قال: وما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت». قال: فأبي الأعمال أفضل؟ قال: «الهجرة». قال: فما الهجرة؟ قال: «أن تهجر السوء». قال: فأبي الهجرة أفضل؟ قال: «الجهاد». فجعل النبي ﷺ الإيمان أفضل الإسلام، وأدخل فيه الأعمال.

وبهذا التفصيل يظهر تحقيق القول في مسألة الإيمان والإسلام؛ هل هما واحد أو مختلفان؟ فإن أهل السنة والحديث مختلفون في ذلك، وصنفوا في ذلك تصانيف متعددة:

فمنهم من يدعي أن جمهور أهل السنة على أنهما شيء واحد؛ منهم: محمد بن نصر المروزي، وابن عبد البر، وقد روي هذا القول عن سفيان الثوري من رواية أيوب بن سويد الرملي عنه، وأيوب فيه ضعف.

ومنهم من يحكي عن أهل السنة التفريق بينهما؛ كأبي بكر بن السمعماني، وغيره، وقد نقل هذا التفريق بينهما عن كثير من السلف؛ منهم: قتادة، وداود بن أبي هند، وأبو جعفر الباقر، والزهري، وحمام بن زيد، وابن مهدي، وشريك، وابن أبي ذئب، وأحمد بن حنبل، وأبو خيثمة، ويحيى بن معين، وغيرهم؛ على اختلاف بينهم في صفة التفريق بينهما.

وكان الحسن وابن سيرين يقولان: مسلم، ويهايان: مؤمن.

(١) هرقية (٤ / ١٩٤)، وإسناده صحيح، رجاله ثقات.

وبهذا التفصيل الذي ذكرناه يزول الاختلاف، فيقال: إذا أُفرد كل من الإسلام والإيمان بالذكر؛ فلا فرق بينهما حيثُ، وإن قُرُن بين الإسمين؛ كان بينهما فرق.

والتحقيق في الفرق بينهما أن الإيمان هو تصديق القلب وإقراره ومعرفته، والإسلام هو استسلام العبد لله وخضوعه وانقياده له، وذلك يكون بالعمل، وهو الدين؛ كما سُمي الله في كتابه الإسلام ديناً، وفي حديث جبريل سُمي النبي ﷺ الإسلام والإيمان والإحسان ديناً، وهذا أيضاً مما يدل على أن أحد الإسمين إذا أُفرد دخل فيه الآخر، وإنما يفرق بينهما حيثُ قُرُن أحد الإسمين بالآخر، فيكون حيثُ المراد بالإيمان جنس تصديق القلب، وبالإسلام جنس العمل.

وكان النبي ﷺ يقول في دعائه إذا صلى على الميت: «اللهم من أحببته منا فأحبه على الإسلام، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان»^(١)؛ لأن الأعمال بالجوارح، وإنما يتمكن منه في الحياة، فأما عند الموت؛ فلا يبقى غير التصديق بالقلب.

ومن هنا قال المحققون من العلماء: كل مؤمن مسلم، فإن من حقق الإيمان ورسخ في قلبه؛ قام بأعمال الإسلام؛ كما قال ﷺ: «الأولان في الجسد مضمغة؛ إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»^(٢)، فلا يتحقق القلب بالإيمان إلا وتنبعث الجوارح في أعمال الإسلام.

وليس كل مسلم مؤمناً؛ فإنه قد يكون الإيمان ضعيفاً، فلا يتحقق القلب به تحققاً تاماً مع عمل جوارحه أعمال الإسلام، فيكون مسلماً وليس بمؤمن

(١) صحيح؛ كما بيته في «مصحح الزايل الصيب» (ص ٢٦٩).

(٢) جزء من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما: «الحلال بين والحرام بين»، وهو

الحديث السادس من هذا الكتاب.

الإيمان التام؛ كما قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا...﴾ الآية [الحجرات: ١٤]، فلم يكونوا منافقين بالكلمة على أصح التفسيرين، وهو قول ابن عباس وغيره، بل كان إيمانهم ضعيفاً.

ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً...﴾ الآية [الحجرات: ١٤]؛ يعني: لا ينقصكم من أجورها، فدل على أن معهم من الإيمان ما يقبل به أعمالهم.

وكذلك قول النبي ﷺ لسعد بن أبي وقاص لما قال له: لم تعطي فلاناً وهو مؤمن. فقال النبي ﷺ: «وأو مسلم»؛ يشير إلى أنه لم يتحقق مقام الإيمان، وإنما هو في مقام الإسلام الظاهر.

ولا ريب أنه متى ضعف الإيمان الباطن؛ لزم منه ضعف أعمال الجوارح الظاهرة أيضاً.

• لكن اسم الإيمان يُنفي عمَّن ترك شيئاً من واجباته؛ كما في قوله: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن».

وقد اختلف أهل السنة: هل يسمى مؤمناً ناقص الإيمان، أو يقال: نيس بمؤمن، لكنه مسلم؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد.

وأما اسم الإسلام؛ فلا ينتفي بانتفاء بعض واجباته أو انتهاك بعض محرماته، وإنما يُنفي بالإتيان بما بناه بالكلمة، ولا يُعرف في شيء من السنة الصحيحة نفي الإسلام عمَّن ترك شيئاً من واجباته كما ينفي الإيمان عمَّن ترك شيئاً من واجباته، وإن كان قد ورد إطلاق الكفر على فعل بعض المحرمات، وإطلاق النفاق أيضاً.

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٧٩ - فتح)، ومسلم (١٥٠).

وقد اختلف العلماء ؛ هل يسمى مرتكب الكبائر كافراً كفاً صغيراً أو منافقاً
النفاق الأصغر؟

ولا أعلم أن أحداً منهم أجاز إطلاق نفي اسم الإسلام عنه :

إلا أنه روي عن ابن مسعود رضي الله عنه : أنه قال : « ما تارك الزكاة
بمسلم ، ويحتمل أنه كان يراه كافراً بذلك خارجاً عن الإسلام .

وكذلك روي عن عمر فيمن تمكن من الحج ولم يحج أنهم ليسوا
بمسلمين ، والظاهر أنه كان يعتقد كفرهم ، ولهذا أراد أن يضرب عليهم الجزية
بقوله : « لم يدخلوا في الإسلام بعده »^(١) ؛ فهم مستمرّون على كتابتهم .

• وإذا تبين أن اسم الإسلام لا يتنفي إلا بوجود ما ينافيه ويُخرج عن الملة
بالكلية ؛ فاسم الإسلام إذا أُطلق أو اقترن به المدح ؛ دخل فيه الإيمان كله من
التصديق وغيره :

كما سبق في حديث عمرو بن عبسة .

وقد أخبر الله تعالى عن ملكة سبأ أنها دخلت في الإسلام بهذه الكلمة :
« وَقَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »
[النمل : ٤٤] .

وأخبر عن يوسف عليه السلام أنه دعا بأن يموت على الإسلام .

وهذا كله يدل على أن الإسلام المطلق يدخل فيه ما يدخل في الإيمان
من التصديق .

ثم إن الشهادتين من خصال الإسلام بغير نزاع ، وليس المراد الإتيان

(١) نسبه صحيحه إلى عمر رضي الله عنه ؛ كما نص على ذلك الحافظ ابن كثير في

التفسير ، (١ / ٣٩٥) .

بلغتهما دون التصديق بهما، فَعَلِمَ أن التصديق بهما داخل في الإسلام .

وقد قَسَرَ الإسلام المذكور في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران : ١٩] بالتوحيد والتصديق طائفةً من السلف ؛ منهم محمد بن جعفر بن الزبير .

• وأما إذا نفي الإيمان عن أحد، وأثبت له الإسلام ؛ كالأعراب الذين أخبر الله عنهم ؛ فإنه ينتفي رسوخ الإيمان في القلب، وتثبت لهم المشاركة في أعمال الإسلام الظاهرة مع نوع إيمان يصحح لهم العمل، إذ لولا هذا القدر من الإيمان ؛ لم يكونوا مسلمين، وإنما نفي عنهم الإيمان ؛ لانتفاء فوق حقائقه، ونقص بعض واجباته .

وهذا مبنيٌّ على أن التصديق القائم بالقلوب يتفاضل، وهذا هو الصحيح، وهو أصح الروايتين عن أبي عبدالله أحمد بن حنبل ؛ فإن إيمان الصديقين الذين يتجلى الغيب لقلوبهم حتى يصير كأنه شهادة بحيث لا يقبل التشكيك والارتياب ليس كإيمان غيرهم ممن لا يبلغ هذه الدرجة بحيث لو شكك لدخله الشك .

ولهذا جعل النبي ﷺ مرتبة الإحسان أن يعبد العبد ربه كأنه يراه، وهذا لا يحصل لعموم المؤمنين .

ومن هنا قال بعضهم : ما سبقكم أبو بكر رضي الله عنه بكثرة صوم ولا صلاة، ولكن بشيء وقو في صدره .

وسئل ابن عمر رضي الله عنهما : هل كانت الصحابة رضي الله عنهم يضحكون ؟ فقال : نعم ؛ وإن الإيمان في قلوبهم أمثال الجبال .

فأين هذا ممن الإيمان في قلبه ما يزن ذرة أو شعيرة ؛ كالذين يُخرجون من

أهل التوحيد من النار، فهؤلاء يصحُّ أن يقال: لم يدخل الإيمان في قلوبهم لضعفه عندهم.

• وهذه المسائل - أعني: مسائل الإسلام والإيمان والكفر والنفاق - مسائل عظيمة جداً؛ فإن الله عز وجل علّق بهذه الأسماء السعادة والشقاوة واستحقاق الجنة والنار، والاختلاف في مسمياتها أول اختلاف وقع في هذه الأمة، وهو خلاف الخوارج للصحابة، حيث أخرجوا عصاة الموحدين من الإسلام بالكلية، وأدخلوهم في دائرة الكفر، وعاملوهم معاملة الكفار، واستحلوا بذلك دماء المسلمين وأموالهم، ثم حدث بعدهم خلاف المعتزلة وقولهم بالمنزلة بين المعتزلتين، ثم حدث خلاف المرجئة وقولهم: إن الفاسق مؤمن كامل الإيمان.

وقد صنّف العلماء قديماً وحديثاً في هذه المسائل تصانيف متعددة، ومثمن صنّف في الإيمان من أئمة السلف: الإمام أحمد، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن أسلم الطوسي، وكثرت فيه التصانيف بعدهم من جميع الطوائف.

وقد ذكرنا هنا نكتة جامعة لأصول كثيرة من هذه المسائل، والاختلاف فيها، وفيه إن شاء الله كفاية.

• قد تقدّم أن الأعمال تدخل في مسمى الإسلام ومسمى الإيمان أيضاً، وذكرنا ما يدخل في ذلك من أعمال الجوارح الظاهرة، ويدخل في مسمّائها أيضاً أعمال الجوارح الباطنة.

فيدخل في أعمال الإسلام: إخلاص الدين لله تعالى، والنصح له وعباده، وسلامة القلب لهم من الغش والحسد والحقد، وتوابع ذلك من أنواع

الأذى.

ويدخل في معنى الإيمان: وجل القلوب من ذكر الله، وخشوعها عند سماع ذكره وكتابه، وزيادة الإيمان بذلك، وتحقيق التوكل على الله عز وجل، وخوف الله سرّاً وعلانية، والرضا بالله ربّاً وبالإسلام ديناً وبمحمد ﷺ رسولاً، واختيار تلف النفوس بأعظم أنواع الألام على الكفر، واستشعار قرب الله من العبد، ودوام استحضاره، وإظهار محبة الله ورسوله على محبة ما سواهما، والحب في الله، والبيغض فيه، والعطاء له، والمنع له، وأن يكون جميع الحركات والسكنات له، وسماحة النفوس بالطاعة المالية والبدنية، والاستبشار بعمل الحسنات والفرح بها، والمساءة بعمل السيئات والحزن عليها، وإيثار المؤمنين لرسول الله ﷺ على أنفسهم وأموالهم، وكثرة الحياء، وحسن الخلق، ومحبة ما يحبه لنفسه وإخوانه المؤمنين، ومواساة المؤمنين خصوصاً الجيران، ومعاودة المؤمنين، ومناصرتهم، والحزن بما يحزنهم.

ولنذكر بعض النصوص الواردة بذلك:

• فأما ما ورد في دخوله في اسم الإسلام:

ففي «السنن»^(١) عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ: أنه قال في خطبته بالخيـف من منى: وثلاث لا يغفلُ عليهنَّ قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمور، ولزوم جماعة المسلمين؛ فإن دعوتهم تحيط من ورائهم، فأخبر أن هذه الثلاث المخصال تنفي الغفل عن قلب المسلم.

وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ: أنه سئل: أي المسلمين

(١) قول الخافظ ابن رجب رحمه الله: «وفي السنن»؛ يوهم أنه في «السنن» الأربعة أو أحدها، وليس كذلك.

والحديث صحيح؛ كما بيّنه شيخنا في «ظلال الجنة» (١٠٨٥ - ١٠٨٨).

أفضل؟ قال: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»^(١).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «المسلم أخو المسلم؛ فلا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه وماله وعرضه»^(٢).

• وأما ما ورد في دخوله في اسم الإيمان:

فمثل قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ...﴾ الآية [الأنفال: ٢ - ٤]، وقوله: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ...﴾ الآية [الحديد: ١٦]، وقوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٢٣].

وفي «صحيح مسلم» عن العباس بن عبدالمطلب عن النبي ﷺ؛ قال: «ذاق طعم الإيمان من رضي الله رياءً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً»^(٣)، والرضى بربوبية الله تتضمن الرضى بعبادته وحده لا شريك له، والرضى بتدبيره للعبد واختياره له، والرضى بالإسلام ديناً يتضمن اختياره على سائر الأديان، والرضى بمحمد رسولاً يتضمن الرضا بجميع ما جاء به من عند الله وقبول ذلك بالتسليم والانشراح؛ كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ...﴾ الآية [النساء: ٦٥].

وفي الصحيحين عن أنس عن النبي ﷺ؛ قال: «ثلاث من كن فيه وجد

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٥٤ - فتح)، ومسلم (٤٢).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

(٣) أخرجه مسلم (٣٤).

بهن حلاوة الإيمان : من كان الله ورسوله أحبَّ إليه مما سواهما ، وأن يحبَّ المرء لا يحبه إلا لله ، وأن يكره أن يرجع إلى الكفر بعد إذ أنقذه الله منه كما يكره أن يُلْقَى في النار ، وفي رواية : «وجد بهن حلاوة طعم الإيمان» ، وفي بعض الروايات : «طعم الإيمان وحلاوته»^(١) .

وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ : قال : «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من ولده ووالده والناس أجمعين» ، وفي رواية : «من أهله وماله والناس أجمعين»^(٢) .

* وأما الإحسان ؛ فقد جاء ذكره في القرآن في مواضع ؛ تارة مفروناً بالإيمان ، وتارة مفروناً بالإسلام ، وتارة مفروناً بالتقوى أو بالعمل الصالح .

— فالمقرون بالإيمان : كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يَحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة : ٩٣] ، وكقوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾ [الكهف : ٣٠] .

— والمقرون بالإسلام : كقوله تعالى : ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ [البقرة : ١١٢] ، وكقوله تعالى : ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى . . .﴾ [لقمان : ٢٢] .

— والمقرون بالتقوى : كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [النحل : ١٢٨] .

(١) أخرجه : البخاري (١ / ٦٠ و ٧٢ - فتح) ، ومسلم (٤٣) .

(٢) أخرجه : البخاري (١ / ٥٨ - فتح) ، ومسلم (٤٤) .

— وقد يذكر مفرداً؛ كقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

وقد ثبت في «صحيح مسلم»^(١) عن النبي ﷺ تفسير الزيادة بالنظر إلى وجه الله تعالى في الجنة، وهذا مناسب لجعله جزاء لأهل الإحسان، لأن الإحسان هو أن يعبد المؤمن ربه في الدنيا على وجه الحضور والمرافقة كأنه يراه بقلبه، وينظر إليه في حال عبادته، فكان جزاء ذلك النظر إلى وجه الله عياناً في الآخرة.

وعكس هذا ما أخبر الله تعالى به عن جزاء الله الكفار في الآخرة: ﴿إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّخُجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]، وجعل ذلك جزاء لحالهم في الدنيا، وهو تراكم الران على قلوبهم، حتى حجبت عن معرفته ومراقبته في الدنيا، فكان جزاؤهم على ذلك أن حُجبوا عن رزقته في الآخرة.

* وقوله ﷺ في تفسير الإحسان: «أن تعبد الله كأنك تراه... إلخ؛ يشير إلى أن العبد يعبد الله تعالى على هذه الصفة، وهو استحضار قربه، وأنه بين يديه كأنه يراه، وذلك يوجب الخشية والخوف والهيبه والتعظيم؛ كما جاء في رواية أبي هريرة رضي الله عنه: «أن تخشى الله كأنك تراه»، ويوجب أيضاً النصح في العبادة وبذل الجهد في تحسينها وإنعامها وإكمالها.

* قوله ﷺ: «فإن لم تكن تراه؛ فإنه يراك»؛ قيل: إنه تعليل للأول؛ فإن العبد إذا أمر بمراقبة الله تعالى في العبادة واستحضار قربه من عبده حتى كأن العبد يراه؛ فإنه قد يشق ذلك عليه، فيستعين على ذلك بإيمانه بأن الله يراه ويطلع على سره وعلايته، وباطنه وظاهره، ولا يخفى عليه شيء من أمره، فإذا

(١) برقم (١٨١) من حديث صحيح رضي الله عنه.

تحقق هذا المقام؛ سهل عليه الانتقال إلى المقام الثاني، وهو دوام التحقيق بالبصيرة إلى قرب الله من عبده ومعينه حتى كأنه يراه.

وقيل: بل هو إشارة إلى أن مَنْ شقَّ عليه أن يعبد الله تعالى كأنه يراه؛ فليعبد الله على أن الله يراه ويطلع عليه، فليستحي من نظره إليه.

وقد دلَّ القرآن على هذا المعنى في مواضع متعددة؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ١٨٦]، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا...﴾ [المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿وَمَا تَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا تَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُبَيِّنُونَ فِيهِ﴾ [الأنعام: ٦١]، وقوله: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، يقول: ﴿وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ١٠٨].

وقد وردت الأحاديث الصحيحة بالندب إلى استحضار هذا القرب في حال العبادات:

كقوله للذين رفعوا أصواتهم بالذكر: «إنكم لا تدعون أصمًّا ولا غائباً، إنكم تدعون سميعاً قريباً»، وفي رواية: «وهو أقرب إلى أحدكم من عنق راحلته»، وفي رواية: «هو أقرب إلى أحدكم من حبل الوريد»^(١).

وقوله: «يقول الله عز وجل: أنا مع عبدي إذا ذكرني وتحركت بي شفاعة»^(٢).

(١) أخرجه: البخاري (٦ / ١٣٥ - فتح)، ومسلم (٢٠٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٣ / ٤١٧ - فتح) معلقاً، ووصله: ابن ماجه (٣٧٩٢)، وأحمد (٣

٥٤٠)، والحاكم (١ / ٤٩٦)، وابن حبان (٢٣١٦ - موارد)

قلت: وهو صحيح.

وقوله: «يقول الله عز وجل: أنا مع ظن عبدي بي، وأنا معه حيث يذكرني، فإن ذكرني في نفسه؛ ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ؛ ذكرته في ملأ خير منه، وإن تقرب مني شبراً؛ تقربت منه ذراعاً، وإن تقرب مني ذراعاً؛ تقربت منه باعاً، وإن أتاني بمشي؛ أتيت هرولة»^(١).

ومن فهم شيئاً من هذه النصوص تشبيهاً أو حلولاً أو اتحاداً؛ فإنما أتى من جهله وسوء فهمه عن الله عز وجل وعن رسوله، والله ورسوله بريئان من ذلك كله، فسبحان من ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

ومن وصل إلى استحضار هذا في حال ذكر الله وعبادته؛ استأنس بالله، واستوحش من خلقه ضرورة.

* فمن تأمل ما أشرنا إليه مما دل عليه هذا الحديث العظيم على أن جميع العلوم والمعارف يرجع إلى هذا الحديث ويدخل تحته، وأن جميع العلماء من فرق هذه الأمة لا تخرج علومهم التي يتكلمون فيها عن هذا الحديث وما دل عليه مجملاً ومفصلاً:

فإن الفقهاء إنما يتكلمون في العبادات التي هي من جملة خصال الإسلام، ويضيفون إلى ذلك الكلام في أحكام الأموال والأبضاع والدماء، وكل ذلك من علم الإسلام كما سبق التنبيه عليه، ويبقى كثير من علم الإسلام من الآداب والأخلاق وغير ذلك لا يتكلم عليه إلا القليل منهم، ولا يتكلمون على معنى الشهادتين وهما أصل الإسلام كله.

والذين يتكلمون على أصول الديانات يتكلمون على الشهادتين وعلى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر.

(١) أخرجه: البخاري (١٣ / ٣٨٤ - فتح)، ومسلم (٢٦٧٥).

والذين يتكلمون على علم المعارف والمعاملات يتكلمون على مقام الإحسان وعلى الأعمال الباطنة التي تدخل في الإيمان أيضاً، كالخشية، والمحبة، والتوكل، والرضا، والصبر... ونحو ذلك.

فانحصرت العلوم الشرعية التي يتكلم عليها فرق المسلمين في هذا الحديث، ورجعت كلها إليه، ففي هذا الحديث وحده كفاية، ولله الحمد والمنة.

وبقي الكلام على ذكر الساعة من الحديث:

«فقول جبريل عليه السلام: «أخبرني عن الساعة؟»، فقال النبي ﷺ: «وما المسؤول عنها بأعلم من السائل! يعني: أن علم الخلق كلهم في وقت الساعة سواء، وهذه إشارة إلى أن الله تعالى استأثر بعلمها.

ولهذا جاء أن العالم إذا سئل عن شيء لا يعلمه أن يقول: لا أعلمه، وأن ذا لا ينقصه شيئاً، بل هو من ورعه ودينه؛ لأن فوق كل ذي علم عليم.

في حديث أبي هريرة رضي الله عنه: وقال النبي ﷺ: «في خمس لا يعلمهن إلا الله تعالى»، ثم تلا: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [لقمان: ٣٤]، وقوله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا . قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّئُهَا لَوَاقِحُهَا إِلَّا هُوَ تَقَلَّتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً...﴾ الآية [الأعراف: ١٨٧].

وفي صحيح البخاري^(١) عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: قال: «مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله»، ثم تلا هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ

(١) أخرجه البخاري (٢ / ٥٢٤ - فتح).

عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ . . . ﴿ الآية [لقمان : ٣٤] .

• فقوله : «فأخبرني عن أماراتها» ؛ يعني : علاماتها التي تدل على اقترابها .

• وقد ذكر النبي ﷺ للساعة علامتين :

الأولى : «أن تلد الأمة ربتها» ، والمراد بـ (ربتها) : سيدتها ومالكنتها ، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه : «ربها» .

وهذه إشارة إلى فتح البلاد ، وكثرة جلب الرقيق حتى تكثر السراري وتكثر أولادهم ، فتكون الأمة رقيقة لسيدتها ، وأولاده منها بمنزلة ، فإن ولد السيد بمنزلة السيد ، فبصير ولد الأمة بمنزلة ربها وسيدها .

وذكر الخطابي أنه استدلَّ بذلك من يقول : إن أم الولد إنما تعتق على ولدها من نصيبه من ميراث والده ، وأنها تنتقل إلى أولادها بالعيراث فتعتق عليهم ، وأنها قبل موت سيدها تباع ؛ قال : وفي هذا الاستدلال نظر .

قلت : قد استدلَّ بعضهم به على عكس ذلك ، وأن أم الولد لا تباع ، وأنها تعتق بموت سيدها بكل حال ؛ لأنه جعل ولد الأمة ربتها ، فكأن ولدها هو الذي أعتقها ، فصار عتقها منسوباً إليه لأنه سبب عتقها ، فصار كأنه مولاهما .

وقد فر قوله : «تلد الأمة ربتها» بأنه يكثر جلب الرقيق حتى تجلب البنت فتعتق ، ثم تجلب الأم فتشترىها البنت وتستخدمها وهي جاهلة بأنها أمها ، وقد وقع هذا في الإسلام .

وقيل : معناه أن الإمامة تلدن المملوك .

وقال وكيع : معناه : تلد العجم العرب ، والعرب مملوك العجم وأرباب

لهم .

والعلامة الثانية : « أن ترى الحفاة العراة العالة ، والمراد يد (العالة) :
الفقراء ، كقوله تعالى : ﴿ وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى ﴾ [الضحى : 8] .

وقوله : « رعاء الشاء يتناولون في البنيان » ؛ هكذا في حديث عمر رضي
الله عنه ، والمراد أن أسافل الناس يصيرون رؤساءهم ، وتكثر أموالهم ، حتى
يتباهون بطول البنيان وزخرفته وإتقانه .

* وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه ذكر ثلاث علامات : منها أن
تكون الحفاة العراة رؤساء الناس ، ومنها : أن يتناول رعاة البهيم في البنيان .

* ومضمون ما ذكر من أشراف الساعة في هذا الحديث يرجع إلى أن
الأمور توَسَّد إلى غير أهلها ؛ كما قال النبي ﷺ لمن سأله عن الساعة : « إذا وَسَّد
الأمور إلى غير أهلها ، فانتظر الساعة » .

فإنه إذا صار الحفاة العراة رعاء الشاء وهم أهل الجهل والنجفاء رؤساء
الناس وأصحاب الثروة والأموال حتى يتناولوا في البنيان ؛ فإنه يتسدد بذلك نظام
الدين والدنيا ؛ فإنه إذا كان رؤوس الناس من كان فقيراً عائلاً فصار ملكاً على
الناس سواء كان ملكه عاماً أو خاصاً في بعض الأشياء ؛ فإنه لا يكاد يعطي الناس
حقوقهم ، بل يستأثر عليهم بما استولى عليه من المال ؛ فقد قال بعض السلف :
« لأن تمد يدك إلى فم التنين فيقصمها خير لك من أن تمدّها إلى يد غني قد عالج
الفقر » .

وإذا كان مع هذا جاهلاً جاهياً ؛ فسد بذلك الدين ؛ لأنه لا يكون له همة
في إصلاح دين الناس ولا تعينهم ، بل همته في حياة السال وإكثاره ، ولا يبالي
بما أفسد من دين الناس ، ولا بمن أضاع من أهل حاجاتهم .

(١) انقلل من مسهب التنزي : كما في « حية الأولياء » (٧ / ٢٢ - ٢٣) .

وإذا كان ملوك الناس ورؤوسهم على هذه الحال؛ انعكست سائر الأحوال، فصدق الكاذب، وكذب الصادق، وانتمن الخائن، وخون الأمين، وتكلم الجاهل، وسكت العالم أو عدم بالكلية؛ كما صح عن النبي ﷺ: أنه قال: «إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم ويظهر الجهل»^(١)، وأخبر أنه يقبض العلم بموت العلماء، حتى إذا لم يبق عالم؛ اتخذ الناس رؤوساً جهالاً، فاستلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»^(٢).

وقال الشعبي: لا تقوم الساعة حتى يصير العلم جهلاً، والجهل علماً، وهذا كله من انقلاب الحقائق في آخر الزمان، وانعكاس الأمور.

• وفي قوله: «بتطاولون في البنيان» دليل على ذم التباهي والتفاخر، خصوصاً بالتطاول في البنيان، ولم يكن إطالة البناء معروفاً في زمن النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، بل كان بنيانهم قصيراً يفدر الحاجة.

روى أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى بتطاول الناس في البنيان»^(٣)، خرجه البخاري.



(١) أخرجه: البخاري (١ / ١٧٨ - فتح)، ومسلم (٢٦٧١).

(٢) أخرجه: البخاري (١ / ١٩٤ - فتح)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٣) أخرجه البخاري (١٣ / ٨١ - ٨٢ - فتح).

الحديث الثالث

عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان».

رواه البخاري ومسلم^(١).

* هذا الحديث خرجه في الصحيحين من رواية عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما، وخرجه مسلم من طريقين آخرين عن ابن عمر. وله طرق أخرى.

وقد روي هذا الحديث من رواية جرير بن عبد الله البجلي عن النبي ﷺ، وخرجه حديثه الإمام أحمد^(٢).

* وقد سبق في الحديث الذي قبله ذكر الإسلام.

* والمراد من هذا الحديث أن الإسلام مبني على هذه الخمس، فهي كالأركان والدعائم لبنيانه، والمقصود تمثيل الإسلام ببنيان، ودعائم البنيان هذه الخمس، فلا يثبت البنيان بدونها، وبقيّة خصال الإسلام كتتممة البنيان، فإذا فقد منها شيء؛ نقص البنيان وهو قائم؛ لا ينقص بتقص ذلك؛ بخلاف نقص هذه

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٤٩ - فتح)، ومسلم (١٦).

(٢) في المسند (٤ / ٣٦٣ و ٣٦٤).

الدعائم الخمس؛ فإن الإسلام يزول بفقدها جميعها بغير إشكال، وكذلك يزول بفقد الشهادتين.

• والمراد بالشهادتين: الإيمان بالله ورسوله.

وقد جاء في رواية ذكرها البخاري تعليقاً: «بني الإسلام على خمس: الإيمان بالله ورسوله»، وفي رواية لمسلم: «على خمس: على أن تؤحد الله عز وجل»، وفي رواية له: «على أن تعبد الله وتكفر بما دونه».

وبهذا يُعلم أن الإيمان بالله ورسوله داخل في ضمن الإسلام كما سبق في الحديث الماضي.

• وأما إقام الصلاة؛ فقد وردت أحاديث متعددة تدلُّ على أن من تركها فقد خرج من الإسلام:

ففي «صحيح مسلم» عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «يبين الرجل وبين الكفر والشرك ترك الصلاة»^(١).

وفي حديث معاذ رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة»^(٢).

فجعل الصلاة كعمود الفسطاط الذي لا يقوم الفسطاط إلا به، ولا يثبت إلا به، ولو سقط العمود؛ لسقط الفسطاط ولم يثبت بدونه.

قال عبد الله بن شقيق: كان أصحاب رسول الله ﷺ لا يزؤون من الأعمال شيئاً تركه كفر غير الصلاة^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٨٢).

(٢) صحيح بشواهده؛ كما بينته في «صحيح كتاب الأدكار وضيعته» (١٠١٢ / ٧٧٣).

(٣) أخرجه: الترمذي (٢٦٢٢)، وابن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٤٨)، =

وذهب إلى هذا القول جماعة من السلف والخلف، وهو قول ابن المبارك وأحمد وإسحاق، وحكى إسحاق عليه إجماع أهل العلم.

وقال محمد بن نصر المروزي: هو قول جمهور أهل الحديث.

وذهبت طائفة منهم إلى أن من ترك شيئاً من أركان الإسلام الخمسة عمداً؛ أنه كافر بذلك.

وروي ذلك عن سعيد بن جبير وناقع والحكم، وهو رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه، وهو قول ابن حبيب من المالكية.

* واعلم أن هذه الدعائم الخمس بعضها مرتبط ببعض، وقد روي أنه لا يُقبل بعضها بدون بعض، ونفي القبول هنا لا يُراد به نفي الصحة، ولا وجوب الإعادة بتركه، وإنما يُراد بذلك انتفاء الرضا به، ومدح عامله، والشأن بذلك عليه في الملا الأعلى، والمباهاة به للملائكة، فمن قام بهذه الأركان على وجهها؛ حصل له القبول بهذا المعنى، ومن أتى ببعضها دون بعض؛ لم يحصل له ذلك، وإن كان لا يُعاقب على ما أتى به منها عفوياً تاركه، بل تبرأ به ذمته، وقد يُتاب عليه أيضاً.

ومن هنا يعلم أن ارتكاب بعض المحرمات التي يتقصر بها الإيمان تكون مانعة من قبول بعض الطاعات، ولو كان من بعض أركان الإسلام، بهذا المعنى الذي ذكرناه؛ كما قال النبي ﷺ: «ومن شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين يوماً»، وقال: «ومن أتى عرفاً فضدقه بما يقول؛ لم تقبل له صلاة أربعين

وابن أبي شيبة في المصنف، (١١ / ٤٩).

قلت: إسناده صحيح.

(١) أخرجه مسلم (٢٠٠٣) من حديث ابن عمر.

* وحديث ابن عمر يستدلُّ به على أن الاسم إذا شمل أشياء متعددة لم يُزل الاسم بزوال بعضها، فيظل بذلك قول من قال: إن الإيمان لو دخلت فيه الأعمال، للزم أن يزول بزوال عمل مما دخل في مسماه، فإن النبي ﷺ جعل هذه الخمس دعائم الإسلام ومبانيه، وفسر بها الإسلام في حديث جبرائيل، ومع هذا؛ فالمخالفون في الإيمان يقولون: لو زال من الإسلام خصلة واحدة أو أربع خصال سوى الشهادتين لم يخرج بذلك من الإسلام.

وقد ضرب العلماء مثل الإيمان بمثل شجرة لها أصل وفروع وشعب، فاسم الشجرة يشتمل على ذلك كله، ولو زال شيء من شعبها وفروعها لم يزل عنها اسم الشجرة، وإنما يقال: هي شجرة ناقصة، وغيرها أتم منها.

وقد ضرب الله مثل الإيمان بذلك في قوله: ﴿ضُرِبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ...﴾ الآية [إبراهيم: ٢٤]، والمراد بالكلمة كلمة التوحيد، وبأصلها: التوحيد الثابت في القلوب، وأكلها: هو الأعمال الصالحة الناشئة منها.

وضرب النبي ﷺ مثل المؤمن والمسلم بالنخلة، ولو زال شيء من فروع النخلة ومن ثمرها؛ لم يزل بذلك عنها اسم النخلة بالكلية، وإن كانت ناقصة تفروع أو الثمر.

* ولم يذكر الجهاد في حديث ابن عمر هذا، مع أن الجهاد أفضل الأعمال:

وفي رواية: أن ابن عمر قيل له: فالجهاد؟ قال: الجهاد حسن، ولكن

(١) أخرجه مسلم (٦٩) من حديث جرير.

هكذا حدثنا رسول الله ﷺ (١).

وفي حديث معاذ بن جبل: «إن رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد» (٢).

وذروة سنامه أعلى شيء فيه، ولكنه ليس من دعائمه وأركانه التي بُني عليها، وذلك لوجهين:

أحدهما: أن الجهاد فرض كفاية عند جمهور العلماء، ليس بفرض عين؛ بخلاف هذه الأركان.

والثاني: أن الجهاد لا يستمر فعله إلى آخر الدهر، بل إذا نزل عيسى عليه السلام ولم يبق حينئذ ملة إلا ملة الإسلام؛ فحينئذ توضع الحرب أوزارها، ويُستغنى عن الجهاد؛ بخلاف هذه الأركان؛ فإنها واجبة على المؤمنين إلى أن يأتي أمر الله وهم على ذلك.

والله سبحانه وتعالى أعلم.



(١) هذا من بدائع الأجوبة التي تزهر باطل بعض المتهوِّكين الذين زعموا أن أركان الإسلام خمسة سادسها الجهاد، ولذلك ألف بعضهم رسالة سماها «الفريضة السادسة»! ﴿إِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾.

(٢) ماضي تخريجه (ص ٧٩).

الحديث الرابع

عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه؛ قال: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ؛ قَالَ: وَإِنْ أَحَدَكُمْ يُجْمَعُ خَلْقُهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا نُطْقَةً، ثُمَّ يَكُونُ عَاقِقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مُضْفَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ إِلَيْهِ الْمَلَكُ، فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ، وَيُؤَمَّرُ بِأَرْبَعِ كَلِمَاتٍ: يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيءَ أَمٍ سَعِيدًا. فَوَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ؛ إِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ، فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَيَدْخُلُهَا.

رواه البخاري ومسلم^(١).

* هذا الحديث متفق على صحته، وثلقته الأمة بالقبول.

رواه الأعمش عن زيد بن وهب عن ابن مسعود، ومن طريقه خرجه الشيخان في صحيحيهما.

وقد روي عن ابن مسعود من وجوه أخرى.

* وقد روي تفسير الجمع مرفوعاً، فخرَّج الطبراني وابن منده في كتاب

(١) أخرجه: البخاري (٦ / ٣٠٣ - فتح)، ومسلم (٢٦٤٣).

والتوحيد» من حديث مالك بن الحويرث: أن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى إذا أراد خلق عبداً، فجاءه الرجل المرأة؛ طار ماؤه في كل عرقٍ وعضوٍ منها، فإذا كان يوم السابع؛ جمعه الله تعالى، ثم أحضره في كل عرق له دون آدم، ﴿في أي صورة ما شاء ركبك﴾ [الإنفطار: ٨]».

قال ابن منده: إسناده متصل مشهور على رسم أبي عيسى والنسائي وغيرهما^(١).

ويشهد لهذا المعنى قول النبي ﷺ للذي قال له: ولدت امرأتي غلاماً أسود؛ قال: ولعله نزع عرق^(٢).

* وقوله: «ثم يكون علقه مثل ذلك»؛ يعني: أربعين يوماً، والعلقة: قطعة من دم.

* «ثم يكون مضغة مثل ذلك»؛ يعني: أربعين يوماً، والمضغة: قطعة من لحم.

* «ثم يرسل الله إليك الملك، فينسخ فيه الروح، ويؤمر بأربع كلمات؛ يكتب رزقه وأجله وعمله وشقي أم سعيد».

(١) أخرجه: الطبراني في الكبير، (١٩ / ٢٥٩ - ٢٥٢) و«الأوسط» (١٦٣٦) و«الصغير» (١ / ٤٠) - والبيهقي في «الأسماء والصفات» (ص ٤٩١) - وابن منده في «التوحيد» (٢٢٠)؛ من طريق أبيس بن سواد الجرمي؛ قال: حدثني أبي عن مالك بن الحويرث به. قلت: وهذا إسناده حسن إن شاء الله.

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٣٤): «رجاله ثقات». وزاد السيوطي في «الدر المنثور» (٨ / ٤٣٩) نسبة إلى الحكيم الترمذي وابن مردويه، وجوّد إسناده.

(٢) أخرجه: البخاري (٩ / ٤٤٢ - فتح) - ومسلم (١٥٠٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

* فهذا الحديث يدل على أنه يتقلب في مئة وعشرين يوماً في ثلاثة اطوار في كل أربعين يوماً منها يكون في طور، فيكون في الأربعين الأولى نطفة، ثم في الأربعين الثانية علقة، ثم في الأربعين الثالثة مضغة، ثم بعد المئة وعشرين يوماً ينفخ فيه الملك الروح، ويكتب له هذه الأربع الكلمات.

وقد ذكر الله تعالى في القرآن في مواضع كثيرة تقلب الجنين في هذه الأطوار؛ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن تُّرَابٍ ثُمَّ مِّن نُّطْفَةٍ...﴾ الآية [الحج: ٥]. وذكر هذه الأطوار الثلاثة: النطفة، والعلقة، والمضغة في مواضع متعددة في القرآن.

وفي مواضع أخر ذكر زيادة عليها، فقال في سورة المؤمنین [١٢ - ١٤]: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِّن طِينٍ . ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ . ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ﴾، فهذه سبع تارات ذكرها الله في هذه الآية لخلق ابن آدم قبل نفخ الروح فيه.

وكان ابن عباس رضي الله عنهما يقول: خلق ابن آدم من سبع، ثم يتلو هذه الآية.

وسئل عن العزل؟ فقرأ هذه الآية، ثم قال: فهل يُخلق أحد حتى تجري فيه هذه الصفة؟ وفي رواية عنه قال: وهل تموت نفس حتى تمر على هذا الخلق؟

* وقد رخص طائفة من الفقهاء للمرأة في إسقاط ما في بطنها ما لم ينفخ فيه الروح، وجعلوه كالعزل، وهو قول ضعيف؛ لأن الجنين ولد انعقد وربما تصوّر، وفي العزل لم يوجد ولد بالكلية، وإنما تسبب إلى منع انعقاده، وقد لا

يستنع انعقاده بالعزل إذا أراد الله خلقه ؛ كما قال النبي ﷺ لما سُئل عن العزل؟ قال : ولا عليكم أن لا تعزلوا ؛ إنه ما من نفس منفوسة إلا أن الله خالقها^(١).

وقد صرَّح أصحابنا بأنه إذا صار الولد علقه لم يجز للمرأة إسقاطه ؛ لأنه ولد انعقد ، بخلاف النطفة ؛ فإنها لم تنعقد بعد ، وقد لا تنعقد ولداً .

• وقد ورد في بعض الروايات من طريق علي بن زيد في حديث ابن مسعود رضي الله عنه ذكر العظام ، وأنه يكون عظماً أربعين يوماً ، وهذا غلط لا ريب فيه ؛ فإنه بعد مئة وعشرين يوماً يُفصح فيه الروح بلا ريب كما سيأتي ذكره ، وعلي بن زيد - هو ابن جدعان - لا يحتج به .

• وقد ورد في حديث حذيفة بن أسيد ما يدل على خلق العظام واللحم في أول الأربعين الثانية ، ففي صحيح مسلم^(٢) عن حذيفة بن أسيد عن النبي ﷺ قال : « إذا مرَّ بالنطفة اثنتان وأربعون ليلة ؛ بعث الله إليها ملكاً ، قصَّورها ، وخلق سمعها وبصرها وجلدها ولحمها وعظامها ، ثم قال : يا رب ! ذكر أو أنثى ؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك ، ثم يقول : يا رب ! أجله ؟ فيقول ربك ما شاء ويكتب الملك ، ثم يقول : يا رب ! رزقه ؟ فيقضي ربك ما شاء ويكتب الملك ، ثم يخرج الملك بالصحيفة في يده ، فلا يزيد على ما أمر ولا ينقص » .

فظاهر هذا الحديث يدل على أن تصوير الجنين وخلق سمعه وبصره وجلده ولحمه وعظامه يكون في أول الأربعين الثانية ، فيلزم من ذلك أن يكون في الأربعين الثانية لحماً وعظماً .

وقد تناول بعضهم ذلك على أن الملك يقسم النطفة إذا صارت علقه إلى

(١) أخرجه : البخاري (٥ / ١٧٠ - فتح) ، ومسلم (١٤٣٨) من حديث أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه .

(٢) برقم (٢٦٤٥) .

أجزاء، فيجعل بعضها للجلد، وبعضها للحم، وبعضها للعظام، فيقدر ذلك كله قبل وجوده .

وهذا خلاف ظاهر الحديث، بل ظاهره أن يصورها ويخلق هذه الأجزاء كلها، وقد يكون خلق ذلك بتصويره وتقسيمه قبل وجود اللحم والعظام، قد يكون هذا في بعض الأجنة دون بعض .

وحديث مالك بن الحويرث المتقدم يدل على أن التصوير يكون في النطفة أيضاً في اليوم السابع .

وقد قال الله تعالى : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ ﴾ [الإنسان : ٢] ، وفسر طائفة من السلف أمشاج النطفة بالعروق التي فيها .

• وقد ذكر علماء الطب ما يوافق ذلك، وقالوا: إن المني إذا وقع في الرحم؛ حصل له زبدية ورغوة ستة أيام أو سبعة أيام، وفي هذه الأيام تصور النطفة من غير استعداد من الرحم، ثم بعد ذلك تستمد منه، وابتداء الخطوط والنقط بعد هذا بثلاثة أيام، وقد يتقدم يوماً ويتأخر يوماً، ثم بعد ستة أيام - وهو الخامس عشر من وقت العلق - ينفذ الدم إلى الجميع، فيصير علقة، ثم تميز الأعضاء تميزاً ظاهراً، ويتنحى بعضها عن مماسة بعض، وتمتد لربطية النخاع، ثم بعد تسعة أيام يتفصل الرأس عن المنكبين والأطراف عن الأصابع تميزاً يستبين في بعض ويخفى في بعض .

قالوا: وأقل مدة يتصور فيها الذكر ثلاثون يوماً، والزمان المعتدل في تصوير الجنين خمسة وثلاثون يوماً، وقد يتصور في خمسة وأربعين يوماً .

قالوا: ولم يوجد في الإسقاط ذكر ثم قبل ثلاثين يوماً، ولا أنثى قبل أربعين يوماً .

فهذا يوافق ما دل عليه حديث حذيفة بن أسيد في التخليق في الأربعين

الثانية، ومصيره لحماً فيها أيضاً، وقد جعل بعضهم حديث ابن مسعود على أن الجنين يغلب عليه في الأربعين الأولى وصف المنى، وفي الأربعين الثانية وصف المضغة، وفي الأربعين الثالثة وصف العلقة، وإن كانت خلقته قد تمت وتم تصويره، وليس في حديث ابن مسعود ذكر وقت التصوير الجنيني.

وما ذكره الأطباء يدل على أن العلقة تتخلق وتتخطف، وكذلك القوايل من النسوة يشهدن بذلك، وحديث مالك بن الحويرث يشهد بالتصوير في حال كون الجنين نطفة، والله أعلم.

* وما بقي في حديث ابن مسعود أن بعد مصيره مضغة؛ أنه يبعث إليه الملك، فيكتب الكلمات الأربع، وينفخ فيه الروح، وذلك كله بعد مئة وعشرين يوماً.

واختلفت ألفاظ روايات هذا الحديث في ترتيب الكتابة والنفخ، ففي رواية البخاري في «صحيحه»: «ويبعث إليه الملك، فيؤمر بأربع كلمات، ثم ينفخ فيه الروح»، ففي هذه الرواية تصريح بتأخير نفخ الروح عن الكتابة.

وفي رواية خرجها البيهقي في كتاب «القدر»: «ثم يبعث الملك، فينفخ فيه الروح، ثم يؤمر بأربع كلمات»، وهذه الرواية تصرح بتقديم النفخ على الكتابة.

فإما أن يكون هذا من تصرف الرواة برواياتهم بالمعنى الذي يفهمونه، وإما أن يكون المراد ترتيب الأخبار فقط لا ترتيب ما أخبر به.

وبكل حال؛ فتحديث ابن مسعود يدل على تأخير نفخ الروح في الجنين وكتابة الملك لأمره إلى بعد أربعة أشهر حتى تتم الأربعون الثالثة.

فأما نفخ الروح؛ فقد روي صريحاً عن الصحابة رضي الله عنهم أنه إنما

ينفخ فيه الروح بعد أربعة أشهر؛ كما دلَّ عليه ظاهر حديث ابن مسعود.

وينى الإمام أحمد مذهبه المشهور عنه على ظاهر حديث ابن مسعود، وأن الطفل يُنفخ فيه الروح بعد أربعة أشهر، وأنه إذا سقط بعد تمام أربعة أشهر؛ صَلَّى عليه، حيث كان قد نفخ فيه الروح ثم مات، وحكي ذلك أيضاً عن سعيد ابن المسيب، وهو أحد قولَي الشافعي وإسحاق.

ونقل غير واحد عن أحمد أنه قال: إذا بلغ أربعة أشهر وعشراً؛ ففي تلك العشر ينفخ فيه الروح ويصلى عليه.

وقال في رواية لأبي الحارث عنه: تكون النسمة نطفة أربعين ليلة، وعلقة أربعين ليلة، ومضعة أربعين ليلة، ثم تكون عظماً ولحمًا، فإذا تمَّ أربعة أشهر وعشراً؛ نفخ فيه الروح.

وظاهر هذه الرواية أنه لا يُنفخ فيه الروح إلا بعد تمام أربعة أشهر وعشر؛ كما روي عن ابن عباس، والروايات التي قبل هذه عن أحمد تدل على أنه ينفخ فيه الروح في مدة العشر بعد تمام الأربعة، وهذا هو المعروف عنه.

وكذا قال ابن المسيب لما سئل عن عدة الوفاة - حيث جعلت أربعة أشهر وعشراً - : ما بال العشر؟ قال: ينفخ فيه الروح.

وأما أهل الطب؛ فذكروا أن الجنين إن تصوَّر في خمسة وثلاثين يوماً؛ تحرك في سبعين يوماً، وولد في مئتين وعشرة أيام، وذلك سبعة أشهر، وربما تقدَّم أياماً وتأخَّر في التصوير والولادة. وإذا كان التصوير في خمسة وأربعين يوماً؛ تحرك في تسعين يوماً، وولد في مئتين وسبعين يوماً، وذلك تسعة أشهر. والله أعلم.

● وأما كتابة الملك؛ فحديث ابن مسعود يدل على أنها تكون بعد أربعة

أشهر أيضاً على ما سبق .

وفي الصحيحين عن أنس عن النبي ﷺ ؛ قال : «وكل الله بالرحم ملكاً يقول : أي رب ! نطفة ، أي رب ! علقة ، أي رب ! مضغة . فإذا أراد الله أن يقضي خلقاً ، قال : يا رب ! اذكر أم أنثى ؟ أشقي أم سعيد ؟ فما الرزق ؟ فما الأجل ؟ فيكتب كذلك في بطن أمه» (١) .

وظاهر هذا يوافق حديث ابن مسعود ، لكن ليس فيه تقدير العدة .

وحديث حذيفة بن أسيد الذي تقدم بدلاً على أن الكتابة تكون في أول

الأربعين الثانية .

وخرجه مسلم أيضاً بلفظ آخر من حديث حذيفة بن أسيد يبلغ به النبي ﷺ ؛ قال : «يدخل الملك على النطفة بعدما تستقر في الرحم بأربعين أو خمسة وأربعين ليلة ، فيقول : يا رب ! أشقي أم سعيد ؟ فيكتبان . فيقول : أي رب ! اذكر أم أنثى ؟ فيكتبان ، ويكتب عمله وأثره وأجله ورزقه ، ثم تطوى الصحف فلا يزد فيها ولا ينقص» .

وفي رواية أخرى لمسلم أيضاً : «إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة ، ثم يتسور عليها الملك ، فيقول : يا رب ! ذكر أم أنثى ؟ (وذكر الحديث)» .

وفي رواية أخرى لمسلم أيضاً : «لبضع وأربعين ليلة» .

وقد جمع بعضهم بين هذه الأحاديث والآثار وبين حديث ابن مسعود ،

فأثبت الكتابة مرتين .

وقد يقال مع ذلك : إن أحدهما في السماء والآخر في بطن الأم .

والأظهر - والله أعلم - أنها مرة واحدة ، ولعل ذلك يختلف باختلاف

(١) أخرجه : البخاري (١١ / ١٧٧ - متع) ، ومسلم (٢٦٤٦) .

الأجنّة ، فبعضهم يُكتَب له ذلك بعد الأربعين الأولى ، وبعضهم بعد الأربعين الثالثة .

وقد يقال : إن لفظة ثم في حديث ابن مسعود إنما يراد به ترتيب الأخبار لا ترتيب المخبر عنه في نفسه ، والله أعلم .

ومن المتأخرين من رجّح أن الكتابة تكون في أوّل الأربعين الثانية كما دلّ عليه حديث حذيفة بن أسيد ، وقال : إنما أُنخِر ذكرها في حديث ابن مسعود إلى ما بعد ذكر المضغة - وإن ذكره بلفظ (ثم) - لئلا ينقطع ذكر الأطوار الثلاثة التي يتقلب فيها الجنين ، وهو كونه : نطفة ، وعلقة ، ومضغة ، فإنّ ذكر هذه الثلاثة على نسق واحد أعجب وأحسن ، ولذلك أُخِر المعطوف عليها وإن كان المعطوف متقدماً على بعضها في الترتيب ، واستشهد لذلك بقوله : ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ . . .﴾ الآية [السجدة : ٧] ، والمراد بالإنسان آدم عليه السلام ، ومعلوم أن نسوته ونفخ الروح فيه كان قبل جعل نسله من سلاله من ماء مهين ، لكن لما كان المقصود ذكر قدرة الله عز وجل في مبدأ خلق آدم وخلق نسله ، عطف أحدهما على الآخر ، وأُخِر ذكر نسوة آدم ونفخ الروح ، وإن كان ذلك متوسطاً بين خلق آدم من طين وبين خلق نسله ، والله أعلم .

• وقد ورد أن هذه الكتابة تكتب بين عيني الجنين .

وحديث حذيفة بن أسيد المتقدم صريح في أن الملك يكتب ذلك في صحيفته ، ولعله يُكتَب في صحيفته ويُكتَب بين عيني الولد .

وقد روي أنه تقرن بهذه الكتابة أنه يخلق مع الجنين ما تضمنت من صفاته القائمة .

• وبكل حال ؛ فهذه الكتابة التي تُكتب للجنين في بطن أمه غير كتابة

المقادير السابقة لخلق الخلائق المذكورة في قوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ . . . ﴾ الآية [الحديد : ٢٢] .

وفي صحيح مسلم، عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ قال : « إن الله قدر مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة »^(١) .

وفي حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ قال : « أول ما خلق الله القلم ؛ قال له : اكتب ، فجرى بما هو كائن إلى يوم القيامة »^(٢) .

وقد سبق ذكر ما روي عن ابن مسعود رضي الله عنه أن الملك إذا سأل عن حال النطفة؟ أمر أن يذهب إلى الكتاب السابق ، ويُقال له : إنك تجد فيه قصة هذه النطفة .

وقد تكاثرت النصوص يذكر الكتاب السابق بالسعادة والشقاوة :

ففي الصحيحين عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي ﷺ : أنه قال : « ما من نفس متفوسة إلا وقد كتب الله مكانها من الجنة أو النار ، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة » . فقال رجل : يا رسول الله ! أفلا نمكث على كتابنا ونُدع العمل؟ فقال : « اعملوا ؛ فكل ميسر لما خلق له ، أما أهل السعادة ؛ فييسرون لعمل أهل السعادة ، وأما أهل الشقاوة ؛ فييسرون لعمل أهل الشقاوة (ثم قرأ) : ﴿ قَاتِمًا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى . وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى . . . ﴾ [الأنبياء : ٥٠ - ٥١] »^(٣) .

وفي هذا الحديث أن السعادة والشقاوة قد سبق الكتاب بهما ، وأن ذلك

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) .

(٢) أخرجه : أبو داود (٤٧٠٠) ، والترمذي (٢١٥٥) ، وغيرهما .

قلت : وهو صحيح .

(٣) أخرجه : البخاري (٣ / ٢٢٥ - فتح) ، ومسلم (٢٦٤٧) .

مقدّر بحسب الأعمال، وأن كلاً ميسرٌ لما خُلِقَ له من الأعمال التي هي سبب السعادة والشقاوة.

وفي الصحيحين عن عمران بن حصين؛ قال: قال رجل: يا رسول الله! أيعرف أهل الجنة من أهل النار؟ قال: «نعم». قال: فلم يعمل العاملون؟ قال: «كلُّ يعمل لما خُلِقَ له، أو لما يُسرُّ له»^(١).

وقد روي هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وحديث ابن مسعود فيه أن السعادة والشقاوة بحسب خواتيم الأعمال.

وقد قيل: إن قوله في آخر الحديث: «فوالله الذي لا إله غيره؛ إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة، حتى ما يكون بينه إلى آخر الحديث... مدرج من كلام ابن مسعود، كذلك رواه سلمة بن كهيل عن زيد بن وهب عن ابن مسعود من قوله»^(٢).

وقد روي هذا المعنى عن النبي ﷺ من وجوه متعددة أيضاً:

وفي «صحيح البخاري» عن سهل بن سعد عن النبي ﷺ؛ قال: «إنما الأعمال بالخواتيم»^(٣).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الرجل

(١) أخرجه: البخاري (١١ / ٤٩١ - فتح)، ومسلم (٢٦٤٩).

(٢) أخرجه: أحمد (١ / ٤١٤)، والنسائي في «الكبرى» (١٠ / ٢٩ - تحفة الأشراف)؛

من طريق فطر بن خليفة عنه به.

وللمحافظ ابن حجر رحمه الله في «فتح الباري» (١١ / ٤٨٦ - ٤٨٧) توجيه لطيف في غاية

التحقيق، رجَّح فيه المرفوع، ويبيِّن أنه لا تعارض بين الموقوف والمرفوع، وحدَّد القول المدرج، فانظره غير مأمور؛ فإنه من المهمات.

(٣) أخرجه البخاري (١١ / ٣٣٠ - فتح)

ليعمل الزمان الطويل بعمل أهل الجنة ثم يُختم له عمله بعمل أهل النار، وإن الرجل ليعمل الزمان الطويل بعمل أهل النار، ثم يُختم له عمله بعمل أهل الجنة^(١).

وفي الصحيحين عن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ التقى هو والمشركون وفي أصحابه رجل لا يدع شاة ولا فاة إلا اتبعها يضربها بسيفه، فقالوا: ما أجزأنا اليوم أحدٌ كما أجزأ فلان. فقال رسول الله ﷺ: «هو من أهل النار». فقال رجل من القوم: أنا أصحابه فأتبعه، فخرج الرجل جرحاً شديداً، فاستعجل الموت، فوضع نصل سيفه على الأرض، وذبابه بين ثديه، ثم تحامل على نفسه، فقتل نفسه، فخرج الرجل إلى رسول الله ﷺ فقال: أشهد أنك رسول الله، وقص عليه القصة، فقال رسول الله ﷺ: «إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة فيما يبدو للناس وهو من أهل النار، وإن الرجل ليعمل بعمل أهل النار فيما يبدو للناس وهو من أهل الجنة»، زاد البخاري رواية: «إنما الأعمال بالخواتيم»^(٢). وقوله: «فيما يبدو للناس»؛ إشارة إلى أن باطن الأمر يكون بخلاف ذلك، وأن خاتمة السوء تكون بسبب دسيسة باطنة للعبد لا يطلع عليها الناس؛ إما من جهة عمل سيء أو نحو ذلك، فتلك الخصلة الخفية توجب سوء الخاتمة عند الموت، وكذلك قد يعمل الرجل عمل أهل النار وفي باطنه خصلة خفية من خصال الخير، فتغلب عليه تلك الخصلة في آخر عمره، فتوجب له حسن الخاتمة.

وفي الجملة؛ فالخواتيم ميراث السابق، فكلُّ ذلك سبق في الكتاب السابق.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥١).

(٢) أخرجه: البخاري (١١ / ٣٣٠ - فتح)، ومسلم (١١٢).

ومن هنا كان يشتد خوف السلف من سوء الخواتيم، ومنهم من كان يقلق من ذكر السوابق.

وقد قيل: إن قلوب الأبرار معلقة بالخواتيم؛ يقولون: بماذا يختم لنا؟ وقلوب المقرئين معلقة بالسوابق؛ يقولون: ماذا سبق لنا؟

ومن هنا كان الصحابة ومن بعدهم من السلف الصالح يخافون على أنفسهم النفاق، ويشتد قلقهم وجزعهم منه، فالمؤمن يخاف على نفسه النفاق الأصغر، ويخاف أن يغلب ذلك عليه عند الخاتمة فيخرجه إلى النفاق الأكبر، فدسائس السوء المخفية توجب سوء الخاتمة، وقد كان النبي ﷺ يكثر من دعاء الثبات.

خرج مسلم من حديث عبد الله بن عمرو: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن عز وجل كقلب واحد يصرفه حيث يشاء»، ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم! مصرف القلوب! صرف قلوبنا على طاعتك»^(١).

وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة.



(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

الحديث الخامس

عن أم المؤمنين أم عبد الله عائشة رضي الله عنها؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: «ومن أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد».

رواه البخاري ومسلم.

وفي رواية لمسلم: «ومن عمل عملاً ليس عليه أمرنا؛ فهو رد».



* هذا الحديث خرجاه في الصحيحين من رواية الفاسم بن محمد عن عمته عائشة رضي الله عنها، وألفاظه مختلفة، ومعناها متقارب، وفي بعض ألفاظه: «ومن أحدث في ديننا هذا ما ليس منه؛ فهو رد».

* وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الإسلام؛ كما أن حديث والأعمال بالنيات؛ ميزان للأعمال في باطنها فهو ميزان للأعمال في ظاهرها، فكما أن كل عمل لا يُراد به وجه الله تعالى فليس لعامله فيه ثواب؛ فكذلك كل عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله فهو مردود على عامله، وكل من أحدث في الدين ما لم يأذن به الله ورسوله فليس من الدين في شيء.

وسأتي حديث العرياض بن سارية عن النبي ﷺ: أنه قال: «ومن يعش منكم بعدي؛ فسبى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضواً عليها بالتواجد، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٣٠١ - فتح)، ومسلم (١٧١٨).

محدثة بدعة ، وكل بدعة ضلالة»^(١) .

وكان ﷺ يقول في خطبته : « إن أصدق الحديث كتاب الله ، وخير الهدي هدي محمد ﷺ ، وشر الأمور محدثاتها»^(٢) .

وستؤخر الكلام على المحدثات إلى ذكر حديث العرياض المشار إليه ، وتكلم ها هنا على الأعمال التي ليس عليها أمر الشارع وردها .

• فهذا الحديث بمنطوقه بدلُ على أن كلَّ عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود ، وبدلُ بمفهومه على أن كلَّ عمل عليه أمره فهو غير مردود ، والمراد بأمره ها هنا : دينه وشرعه ؛ كالمراد بقوله في الرواية الأخرى : « من أحدث من أمرنا هذا ما ليس فيه ؛ فهو رذءٌ .

فالمعنى إذاً : أن من كان عمله خارجاً عن الشرع ليس متقيداً بالشرع ؛ فهو مردود .

• وقوله : « ليس عليه أمرنا » ؛ إشارة إلى أن أعمال العاملين كلها ينبغي أن تكون تحت أحكام الشريعة ، فتكون أحكام الشريعة حاکمة عليها بأمرها ونهيها ، فمن كان عمله جارياً تحت أحكام الشريعة ، موافقاً لها ؛ فهو مقبول ، ومن كان خارجاً عن ذلك ؛ فهو مردود .

• والأعمال قسمان : عبادات ، ومعاملات .

— فأما العبادات ؛ فما كان منها خارجاً عن حكم الله ورسوله بالكلية ؛ فهو مردود على عامله ، وعامله يدخل تحت قوله تعالى : ﴿ أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذِنَ بِهِ اللَّهُ ﴾ [الشورى : ٢١] .

(١) وهو الحديث الثامن والعشرون .

(٢) أخرجه مسلم (٦٨٧) بلفظ : « خير الحديث . . . » .

فمن تقرب إلى الله بعمل لم يجعله الله ورسوله قرابة إلى الله؛ فعمله باطل مردود عليه، وهو شبيه بحال الذين كانت صلاتهم عند البيت مكة وتصدية، وهذا كمن تقرب إلى الله تعالى بسماع الملاهي أو بالرقص أو بكشف الرأس في غير الإحرام وما أشبه ذلك من المحدثات التي لم يشرع الله ورسوله التقرب بها بالكلية.

وليس ما كان قرابة في عبادة يكون قرابة في غيرها مطلقاً:

فقد رأى النبي ﷺ رجلاً قائماً في الشمس، فآل عنه؟ فقيل: إنه نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل وأن يصوم، فأمره النبي ﷺ أن يقعد ويستظل وأن يتم صومه، فلم يجعل قيامه وبروزه في الشمس قرابة يوفى بنذرهما^(١).

وقد روي أن ذلك كان في يوم الجمعة عند سماع خطبة النبي ﷺ وهو على المنبر، فنذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ما دام النبي ﷺ يخطب؛ إعظماً لسماع خطبة النبي ﷺ^(٢).

ولم يجعل النبي ﷺ ذلك قرابة يوفى بنذره، مع أن القيام عبادة في مواضع أخرى كالصلاة والأذان والدعاء بعرفة، والبروز للشمس قرابة للمحرم، فدل على أنه ليس كل ما كان قرابة في موطن يكون قرابة في كل المواطن، وإنما يتبع في ذلك كل ما وردت به الشريعة في مواضعها، وكذلك من تقرب بعبادة نهى عنها بخصوصها؛ كمن صام يوم العيد أو صلى وقت النهي.

وأما من عمل عملاً أصله مشروع وقرابة، ثم أدخل فيه ما ليس بمشروع، أو أدخل فيه بمشروع؛ فهذا أيضاً مخالف للشريعة بقدر إخلاله بما أُخِلَّ به، أو

(١) أخرجه البخاري (١١ / ٥٨٦ - فتح) من حديث ابن عباس.

(٢) كما في: الكبير للطبراني (١١٨٧١)، والأسماء المهمة للخطيب البغدادي (ص

إدخاله ما أدخل فيه .

وهل يكون عمله من أصله مردوداً عليه أم لا؟ فهذا لا يطلق القول فيه برداً

ولا قبولاً، بل يُنظر فيه :

فإن كان ما أُخِلُّ به من أجزاء العمل أو شروطه موجباً لبطلانه في الشريعة؛ كمن أُخِلُّ بالطهارة للمصلاة مع القدرة عليها، أو كمن أُخِلُّ بالركوع أو بالسجود مع الطمأنينة فيهما؛ فهذا عمل مردود عليه، وعليه إعادته إن كان فرضاً .

وإن كان ما أُخِلُّ به لا يوجب بطلان العمل؛ كمن أُخِلُّ بالجماعة للمصلاة المكتوبة عند من يوجبها ولا يجعلها شرطاً؛ فهذا لا يُقال: إن عمله مردود من أصله، بل هو ناقص .

وإن كان قد زاد في العمل المشروع ما ليس بعشروع؛ فزيادته مردودة عليه؛ بمعنى أنها لا تكون قربة، ولا يُثاب عليها، ولكن نارة يبطل بها العمل من أصله فيكون مردوداً؛ كمن زاد ركعة عمداً في صلاته مثلاً، ونارة لا يبطل ولا يرد من أصله؛ كمن توضعاً أربعاً أربعاً، أو صام الليل مع النهار وواصل في صيامه .

وقد يبذل بعض ما يؤمر به في العبادة بما هو منهى عنه؛ كمن ستر عورته في الصلاة بشوب محرم، أو توضعاً للصلاة بما مضموم، أو صلى في بقعة غضب؛ فهذا قد اختلف العلماء فيه؛ هل عمله مردود من أصله، أو أنه غير مردود وتبرأ به الذمة من عهدة الواجب؟

وأكثر الفقهاء على أنه ليس بمردود من أصله .

وقد حكى عبدالرحمن بن مهدي عن قوم من أصحاب الكلام - يقال لهم: الشمرية، أصحاب أبي شمر^(١) - أنهم يقولون: من صلى في ثوب كان في

(١) كان معتقده خليطاً من الإرجاء والقدرة، وانظر: مقالات الإسلاميين، للشمري (ص =

ثمنه درهم حرام؛ أن عليه إعادة صلاته. وقال: ما سمعت قولاً أخبث من قولهم، نسأل الله العافية.

وعبدالرحمن بن مهدي من أكابر فقهاء أهل الحديث المطلعين على مقالات السلف، وقد استنكر هذا القول وجعله بدعة، فدل على أنه لم يعلم عن أحد من السلف القول بإعادة الصلاة في مثل هذا.

ويشبه هذا الحج بمال حرام، وقد ورد في حديث أنه مردود على صاحبه، ولكنه حديث لا يثبت، وقد اختلف العلماء؛ هل يسقط به الفرض أم لا؟

وقريب من ذلك الذبيح بألة محرمة، أو ذبيح من لا يجوز له الذبيح؛ كالسارق، فأكثر العلماء قالوا: إنه تباح الذبيحة بذلك، ومنهم من قال: هي محرمة.

وكذا الخلاف في ذبيح المُحْرَمِ الصيْدِ، لكن القول بالتحريم فيه أشهر وأظهر؛ لأنه منهي عنه بعينه.

فلهذا فرّق من فرّق من العلماء بين أن يكون النهي لمعنى يختص بالعبادة فيبطلها، وبين أن لا يكون مختصاً بها فلا يبطلها.

فالصلاة بالنجاسة أو بغير طهارة أو بغير ستارة أو إلى غير القبلة يبطلها؛ لاختصاص النهي بالصلاة؛ بخلاف الصلاة في الغصب.

ويشهد لهذا أن الصيام لا يبطله إلا ارتكاب ما نهي عنه فيه بخصوصه، وهو جنس الأكل والشرب والجماع؛ بخلاف ما نهي عنه الصائم لا بخصوص الصيام؛ كالكذب والغيبة عند الجمهور.

وكذلك الحج ما يبطله إلا ما نهي عنه في الإحرام، وهو الجماع، ولا

= ١٣٤ - ١٣٥، ودالملل والحجاء للشهرستاني (١ / ١٤٥).

يبطله ما لا يختص بالإحرام من المحرمات؛ كالقتل، والسرقه، وشرب الخمر.
وكذلك الاعتكاف إنما يبطل بما نهى عنه فيه بخصوصه، وهو الجماع،
وإنما يبطل بالسكر عندنا وعند الأكثرين؛ لنهي السكران عن قرب المسجد،
ودخوله على أحد التاويلين في قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾
[النساء: ٤٣]؛ أن المراد مواضع الصلاة، فصار كالحائض، ولا يبطل الاعتكاف
بغيره من ارتكابه الكبائر عندنا وعند كثير من العلماء، وقد خالف في ذلك طائفة
من السلف؛ منهم: عطاء، والزهري، والثوري، ومالك، وحكي عن غيرهم
أيضاً.

— وأما المعاملات؛ كالعقود، والقروح، ونحوهما:

فما كان منها مُغَيَّرَ الأوضاع الشرعية؛ كجعل حد الزنا عقوبة مالية وما أشبه
ذلك؛ فإنه مردود من أصله، لا ينتقل به المملك؛ لأن هذا غير معهود في أحكام
الإسلام، ويدل على ذلك أن النبي ﷺ قال للذي سأل: إن ابني كان عسيفاً
على فلان، فزني بامرأته، فافتديت منه بمئة شاة وخدام، فقال النبي ﷺ: «المئة
الشاة والخدام رد عليك، وعلى ابنك مئة جلدة وتغريب عام»^(١).

وما كان منها عقداً منهيّاً عنه في الشرع؛ إما لكون المعقود عليه ليس محلاً
للعقد، أو لفوات شرط فيه، أو لظلم يحصل به للمعقود معه وعليه، أو لكون
العقد يشغل عن ذكر الله عز وجل الواجب عند تضايق وفته... أو غير ذلك؛
فهذا العقد هل هو مردود بالكلية لا ينتقل به المملك أم لا؟

هذا الموضع قد اضطرب فيه الناس اضطراباً كثيراً، وذلك أنه ورد في

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٣٠٩ - فتح)، ومسلم (١٦٩٧ و ١٦٩٨)؛ من حديث أبي هريرة

وزيد بن خالد الجهني رضي الله عنهما.

بعض الصور أنه مردود لا يقيد الملك، وفي بعضها أنه يقيد، فحصل الاضطراب فيه بسبب ذلك.

والأقرب إن شاء الله تعالى أنه إن كان النهي عنه لحق الله تعالى؛ فإنه لا يقيد الملك بالكلية، ومعنى أنه يكون الحق لله أنه لا يسقط برضى المحتدين عليه.

وإن كان النهي عنه لحق آدمي معين بحيث يسقط برضاه به؛ فإنه يقف على رضاه به، فإن رضي؛ لزم العقد واستمر الملك، وإن لم يرض به؛ فله الفسخ.

فإن كان الذي يلحقه الضرر لا يُعتبر رضاه بالكلية؛ كالزوجة والعبد في الطلاق والعتاق؛ فلا عبرة برضاه ولا بسخطه، وإن كان النهي رفقا بالمنهي خاصة؛ لما يلحقه من المشقة، فخالف وارتكب المشقة؛ لم يطل بذلك عمله.

فأما الأول؛ فله صور كثيرة:

— منها: نكاح من يحرم نكاحه، إما لعينه؛ كالمحرمات على التأبید بسبب أو نسب، أو للجمع، أو لفوات شرط لا يسقط بالتراضي بإسقاطه؛ كنكاح المعتدة والمحرمة، والنكاح بغير ولي، ونحو ذلك.

— ومنها: عقود الربا، فلا يقيد الملك، ويؤمر بردها، وقد أمر النبي ﷺ من باع صاع تمر بصاعين أن يرده^(١).

— ومنها: بيع الخمر والميتة والخنزير والأصنام والكلب وسائر ما نهى عن

(١) أخرجه مسلم (١٥٩٤) (٩٧) من حديث أبي سعيد الخدري، وتماهه: قال: أتى رسول الله ﷺ بتمر، فقال: ما هذا التمر من تمرنا. فقال الرجل: يا رسول الله! بعنا تمرنا بصاعين بصاع من هذا. فقال رسول الله ﷺ: هذا الربا! فرثوه، ثم بيعوا تمرنا واشتروا لنا من هذا.

بيعه مما لا يجوز بيعه .

وأما الثاني ؛ فله صور عديدة :

— منها : إنكاح الولي ما لا يجوز له إنكاحها إلا بإذنها لا بغير إذنها، وقد رد النبي ﷺ نكاح امرأة نُسب زوجها أبوها وهي كارهة^(١)، وفي إبطال هذا النكاح أو وقوفه على الإجازة روايتان عن أحمد .

وقد ذهب طائفة من العلماء إلى أن : من تصرف لغيره في ماله بغير إذنه ؛ لم يكن تصرفه باطلاً من أصله، بل يقف على إجازته، فإن أجازته جاز، وإن رده بطل، وخص ذلك الإمام أحمد في المشهور عنه بمن كان يتصرف لغيره في ماله بإذن إذا خالف الإذن .

— ومنها : تصرف المريض في ماله كله ؛ هل يقع باطلاً من أصله، أم يوقف تصرفه في الثلث على إجازة الورثة ؟ فيه اختلاف مشهور للفقهاء، والخلاف في مذهب أحمد وغيره .

وقد صح أن النبي ﷺ رفع إليه أن رجلاً أعتق ستة مملوكين له عند موته لا مال له غيرهم، فدعا بهم، فجزاهم ثلاثة أجزاء، فأعتق اثنين، وأرق أربعة، وقال له قولاً شديداً^(٢)، ولعل الورثة لم يجيزوا إعناق الجميع، والله أعلم .

— ومنها : بيع المدلس ونحوه كالمصرأة^(٣)، وبيع النجش^(٤)، وتلقي

(١) أخرجه مالك (٢ / ٥٣٥)، ومن طريقه البخاري (٩ / ١٩٤ - فتح) من حديث خنساء

بنت جذام الأنصارية : أن أباعها زوجها وهي نُسب، فكرهت ذلك، فأتت رسول الله ﷺ، فرد نكاحها .

(٢) أخرجه مسلم (١٦٦٨) من حديث عمران بن حصين رضي الله عنه .

(٣) هي الشاة أو الساقه التي يترك حلبها يومين أو ثلاثة، حتى يجتمع اللبن في ضرعها، ثم

تباع، فيظنها المشتري كثيرة اللبن - فيزيد في ثمنها، فإذا حلبها وقف على هذه التصرية والقرر .

(٤) هو أن يمدح السلعة بما ليس فيها لينفقها ويزوجها أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد ما، بل =

الركبان^(١) . . . ونحو ذلك .

وفي صحته كله اختلاف مشهور في مذهب الإمام أحمد، وذهب طائفة من أهل الحديث إلى بطلانه وردّه، والصحيح أنه يصح ويقف على إجازة من حصل له ظلمٌ بذلك، فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه جعل مشتري المصراة بالخيار^(٢)، وأنه جعل للركبان الخيار إذا هبطوا السوق^(٣)، وهذا كله يدر على أنه غير مردود من أصله، وقد ورد على بعض من قال بالبطلان حديث المصراة، فلم يذكر عنه جواباً.

وأما بيع الحاضر للبادي؛ فمن صحَّحه جعله من هذا القبيل، ومن أبطنه جعل الحق في لأهل البلد كلهم، وهم غير منحصرين، فلا يتصور إسقاط حقوقهم، فصار كحق الله عز وجل.

— ومنها: لو باع رفيقاً يحرم التفريق بينهم وفرق بينهم؛ كالأم وولدها، فهل يقع باطلاً مردوداً أم يقف على رضاهم بذلك؟ ونص أحمد على أنه لا يجوز التفريق بينهم، ولو رضوا بذلك، وذهب طائفة إلى جواز التفريق بينهم برضاهم؛ منهم: النخعي، وعبيدالله بن الحسن العنبري، فعلى هذا يتوجه أن يصح ويقف على الرضا.

= ليقع غيره.

(١) هو أن يتلقى رجل عبداً تحمل متاعاً فيشتري منهم شيئاً قبل أن يقدعوا السوق ويعرفوا

الأسعار.

والأحاديث الواردة في هذه البيوع المنهي عنها صحيحة.

(٢) أخرجه: البخاري (٢١٤٨ - فتح)، ومسلم (١٥٢٤)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله

عنه.

(٣) أخرجه مسلم (١٥١٩) من حديث أبي هريرة مرفوعاً، بلفظ: لا تلقوا الجلب، فمن

تلقاه، فاشترى منه، فإذا أتى سيده السوق؛ فهو بالخيار.

— ومنها: لو خصَّ بعض أولاده بالعطية دون بعض، فقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه أمر بشير بن سعد لما خصَّ ولده النعمان بالعطية أن يرده إليه^(١)، ولم يدُ ذلك على أنه لم ينتقل الملك بذلك إلى الولد، فإن هذه العطية تصحُّ وتقع مراعاة، فإن ساوى بين الأولاد في العطية، أو استردَّ ما أعطى الولد؛ جاز، وإن مات ولم يفعل شيئاً من ذلك؛ فقال مجاهد: هو ميراث، وحكى عن أحمد نحوه، وأن العطية تبطل، والجمهور على أنها لا تبطل، وهل للورثة الرجوع فيها أم لا؟ فيه قولان مشهوران، وهما روايتان عن أحمد.

— ومنها: الطلاق العنهي عنه؛ كالطلاق في زمن الحيض؛ فإنه قد قيل: إنه قد نُهي عنه لحق الزوج، حيث كان يُخشى عليه أن يعقبه فيه الندم، ومن نُهي عن شيء رفقا به؛ فلم ينته عنه، بل فعله وتجنَّس مشقته؛ فإنه لا يحكم ببطلان ما أتى به؛ كمن صام في المرض أو السفر، أو واصل في الصيام، أو أخرج ماله وجلس يتكفَّف الناس، أو صلى قائماً مع نضره بالقيام للمرض، أو اغتسل وهو يخشى على نفسه الضرر والتلف ولم يتيمم، أو صام الدهر ولم يفطر، أو قام الليل ولم ينام، وكذلك إذا جمع الطلاق الثلاث على القول بتحريمه.

وقيل: إنما نُهي عن طلاق الحائض لحق المرأة؛ لما فيه من الإضرار بها بتطويل العدة، ولو رخصت بذلك بأن سألته الطلاق بعوض في الحيض؛ فهل يزول بذلك تحريمه؟ فيه قولان مشهوران للعلماء، والمشهور من مذهبنا ومذهب الشافعي أنه يزول التحريم بذلك.

فإن قيل: إن التحريم فيه لحق الزوج خاصة، فإذا قديم عليه؛ فقد أسقط حقه، فسقط.

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٢١١ و ٢٥٨ - فتح)، ومسلم (١١ / ٦٥ - ٦٩ - سوي).

وإن علل بأنه لحق المرأة ؛ لم يمنع نفوذه ووقوعه أيضاً ؛ فإن رضی المرأة بالطلاق غير معتبر ؛ لوقوعه عند جميع المسلمين ، لم يخالف فيه سوى شذمة يسيرة من الروافض ونحوهم ، كما أن رضی الموقيق بالعتق غير معتبر ، ولو تضرر به ، ولكن إذا تضررت المرأة بذلك ، وكان قد بقي شيء من طلاقها ؛ أمر الزوج بارتجاعها ؛ كما أمر النبي ﷺ ابن عمر بارتجاع زوجته ؛ تلافياً منه لضررها ، وتلافياً منه لما وقع منه من الطلاق المحرم ، حتى لا نصير بينوتها منه ناشئة عن طلاق محرم ، وليتمكن من طلاقها على وجه مباح ، فتحصل إبانها على هذا الوجه .



الحديث السادس

عن أبي عبد الله النعمان بن بشير رضي الله تعالى عنهما؛ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ الْخَلَالَ بَيْنَ، وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيْنَ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنْ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ؛ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِزِّهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ؛ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ؛ كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْجَمَى يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ، أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ جَمَى، أَلَا وَإِنَّ جَمَى اللَّهِ مُحَارِمَةٌ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضَغَةً إِذَا ضَلَخَتْ ضَلَخَ الْجَسَدُ كُلَّهُ، وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلَّهُ، أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ.»
رواه البخاري ومسلم^(١).



* هذا الحديث صحيحٌ متفقٌ على صحته من رواية الشعبي عن النعمان بن بشير.

وفي ألفاظه بعض الزيادة والنقص، والمعنى واحد متقارب.

وقد روي عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر وعمار بن ياسر وجابر وابن مسعود وابن عباس^(٢).

وحديث النعمان أصح أحاديث الباب.

(١) أخرجه: البخاري (١ / ١٢٦ / ٤) و (٢٩٠ - متع). ومسلم (١٥٩٩).

(٢) وأسانيدها لا تخلو من مقال.

• فقوله ﷺ: «المحلال بين، والحرام بين، وبينهما أمور مشتبهات لا يملكهن كثير من الناس»؛ معناه: أن المحلال المحض بين لا اشتباه فيه، وكذلك الحرام المحض، ولكن بين الأمرين أمور تشبه على كثير من الناس؛ هل هي من المحلال أم من الحرام؟ وأما الراسخون في العلم؛ فلا يشبهه عليهم ذلك، ويعلمون من أي القسمين هي.

– فأما المحلال المحض؛ فمثل أكل الطيبات؛ من الزروع، والشمار، وبهيمة الأنعام، وشرب الأشربة الطيبة، ولباس ما يحتاج إليه من القطن أو الكتان أو الصوف أو الشعر، وكالتكاح، والنسري . . . وغير ذلك إذا كان اكتسابه يعقد صحيح كالبيع أو ميراث أو هبة أو غنمة.

– والحرام المحض؛ مثل أكل الميتة، والدم، ولحم الخنزير، وشرب الخمر، ونكاح المحارم، ولباس الحرير للرجال، ومثل الاكتساب المحرم؛ كالربا، والميسر، وضمن ما لا يحل بيعه، وأخذ الأموال المغصوبة بسرقة أو غصب أو تدليس أو نحو ذلك.

– وأما المشتبه؛ فمثل ما اختلف في حله أو تحريمه، إما من الأعيان؛ كالخيل، والبغال، والحمير، والضب، وشرب ما اختلف في تحريمه من الأئدة التي يسكر كثيرها، ولبس ما اختلف في إباحة لبسه من جلود السباع ونحوها، وإما من المكاسب المختلف فيها؛ كمسائل العينة والتورق . . . ونحو ذلك.

وينحو هذا المعنى فسر المشتبهات أحمد وإسحاق وغيرهما من الأئمة.

• وحاصل الأمر أن الله تعالى أنزل على نبيه الكتاب، وبين فيه للأمة ما تحتاج إليه من حلال وحرام:

كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل:

[٨٩]؛ قال مجاهد وغيره: كل شيء أمروا به ونهوا عنه.

وقال تعالى في آخر سورة النساء التي يبين فيها كثيراً من أحكام الأموال والأبضاع: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَصَلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَنْ لَا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ...﴾ الآية [الأنعام: ١١٩].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥].

وكل بيان ما أشكل من التنزيل إلى الرسول؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وما قبض رسول الله ﷺ حتى أكمل له ولأمته الدين، ولهذا أنزل عليه بعرفة قبل موته بمدة يسيرة: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقال ﷺ: «تركتم على بيضاء نقية، لئبها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك»^(١).

وقال أبو ذر رضي الله عنه: توفي رسول الله ﷺ وما طائرٌ يحرك جناحيه في السماء إلا وقد ذكر لنا منه علماً^(٢).

ولما شك ناسٌ في موته ﷺ؛ قال عمه العباس رضي الله عنه: والله ما مات رسول الله ﷺ حتى ترك السبيل نهجاً واضحاً، وأحل الحلال، وحرم الحرام، ونكح، وطلق، وحارب، وسالم، وما كان راعي غنم يتبع رؤوس الجبال

(١) أخرجه: ابن ماجه (٤٣)، وأحمد (٤ / ١٢٦).

(٢) أخرجه: أحمد (٥ / ٥٣ و ١٦٢).

يخيط عليها العضاء بمخبطته ويملأ حوضها بيده بأنصب ولا أداب من رسول
الله ﷺ كان فيكم^(١).

• وفي الجملة ؛ فما ترك الله ورسوله حلالاً إلا مبيئاً، ولا حراماً إلا مبيئاً،
لكن بعضه كان أظهر بياناً من بعض :

فما ظهر بيانه واشتهر وعُلم من الدين بالضرورة من ذلك ؛ لم يبق فيه
شك ، ولا يُعذر أحد بجهله في بلد يظهر فيها الإسلام .

وما كان بيانه دون ذلك ؛ فمنا ما يشتهر بين حملة الشريعة خاصة ، فأجمع
العلماء على حله أو حرمة ، وقد يخفى على بعض من ليس منهم .

ومنا ما لم يشتهر بين حملة الشريعة أيضاً ، فاختلغوا في تحليله وتحريمه ،
وذلك لأسباب :

— منها : أنه قد يكون النص عليه خفياً لم ينقله إلا قليل من الناس ، فلم
يبلغ جميع حملة العلم .

— ومنها : أنه قد يُنقل فيه نصان : أحدهما بالتحليل والآخر بالتحريم ،
فيبلغ طائفة منهم أحد النصين دون الآخر ، فيتمسكون بما بلغهم ، أو يبلغ
النصان معاً من لم يبلغه التاريخ ، فيقف لعدم معرفته بالناسخ والمنسوخ .

— ومنها : ما ليس فيه نص صريح ، وإنما يؤخذ من عموم أو مفهوم أو
قياس ، فتختلف أفهام العلماء في هذا كثيراً .

— ومنها : ما يكون فيه أمر أو نهى ، فتختلف العلماء في حمل الأمر على
الوجوب أو الندب ، وفي حمل النهي على التحريم أو التنزيه .

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢ / ٢٦٦ - ٢٦٧)

وأَسباب الاختلاف أكثر مما ذكرنا^(١).

ومع هذا؛ فلا بُدَّ في الأمة من عالم يوافق قوله الحق، فيكون هو العالم بهذا الحكم، وغيره يكون الأمر مشتبهاً عليه، ولا يكون عالماً بهذا؛ فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يظهر أهل باطلها على أهل حقها، فلا يكون الحق مهجوراً غير معمول به في جميع الأمصار والأعصار، ولهذا قال ﷺ في المشتبهات: «ولا يعلمهن كثير من الناس»، فدل على أن من الناس من يعلمها، وإنما هي مشتبهة على من لم يعلمها، وليست مشتبهة في نفس الأمر، فهذا هو السبب المقتضي لاشتباه بعض الأشياء على كثير من العلماء.

وقد يقع الاشتباه في الحلال والحرام، وبالنسبة إلى العلماء وغيرهم من وجه آخر، وهو: أن من الأشياء ما يُعلم سبب حله، وهو الملك المتيقن، ومنها ما يُعلم سبب تحريمه، وهو ثبوت ملك الغير عليه:

فالأول: لا تزول إباحته إلا بيقين زوال الملك عنه، اللهم إلا في الأبضاع عند من يوقع الطلاق بالشك فيه كمالك، أو إذا غلب على الظن وقوعه؛ كإسحاق بن راهويه.

والثاني: لا يزول تحريمه إلا بيقين العلم بانتقال الملك فيه.

وأما ما لا يُعلم له أصل ملك؛ كما يجده الإنسان في بيته ولا يدري هل هو له أو لغيره؛ فهذا مشتبه، ولا يحرم عليه تناوله؛ لأن المظاهر أن ما في بيته ملكه؛ لثبوت يده عليه، والورع اجتنابه؛ فقد قال ﷺ: «إني لانتقلب إلى أهلي، فأجد التمرة ساقطة على فراشي، فأضعها لأكلها، ثم أتحشى أن تكون من

(١) وقد استوفاهما شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه ورفع الملام عن الأئمة الأعلام.

الصدقة، فألقبها، خرُجَاهُ فِي الصَّحِيحِينَ^(١).

فإن كان هناك من جنس المحظور وشك هل هو منه أم لا؛ قويت الشبهة. وفي حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه: أن النبي ﷺ أصابه أرق من الليل، فقال له بعض نسائه: يا رسول الله! أرفقت الليلة؟ فقال: وإني كنت أصبت نمرة تحت جنبي، فأكلتها، وكان عندنا تمر من تمر الصدقة، فخشيت أن تكون منه^(٢).

ومن هذا أيضاً ما أصله الإباحة؛ كظهازة الماء والثوب والأرض إذا لم يتيقن زوال أصله، فيجوز استعماله.

وما أصله المحظر؛ كالأبضاع ولحوم الحيوان، فلا تحل إلا بيقين حله من التذكية والعقد، فإن تردّد في شيء من ذلك لظهور سبب آخر؛ رجع إلى الأصل، فيبني عليه، فيتبين فيما أصله الحرمة على التحريم.

ولهذا نهى النبي ﷺ عن أكل الصيد الذي يجد فيه الصائد أثر سهم غير سهمه أو كلب غير كلبه، أو يجده قد وقع في ماء^(٣)، وعُدل بأنه لا يُدرى: هل مات من السبب المبيع له أو من غيره؟

فيرجع فيما أصله الحل إلى الحل، فلا يتجسس الماء والأرض والثوب بمجرد ظن التجاسة، وكذلك البدن إذا تحقّق طهارته وشك هل انتقضت بالحدث عند جمهور العلماء؛ خلافاً لمالك رحمه الله إذا لم يكن قد دخل في الصلاة.

(١) أخرجه: البخاري (٢٤٣٢)، ومسلم (١٠٦٩)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه أحمد (١٨٣ / ٢) و (١٩٣).

(٣) أخرجه: البخاري (١٧٥)، ومسلم (١٩٢٩)؛ من حديث عدي بن حاتم.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه شكَا إليه الرجل يخيلُ إليه أنه يجد الشيء في الصلاة، فقال: «لا تتصرف حتى تسمع صوتاً أو تجد ريحاً»^(١)، وفي بعض الروايات: «في المسجد»؛ يدل: «الصلاة».

فإن وجد سبباً قوياً يغلب معه على الظنِّ نجاسة ما أصله الطهارة؛ مثل أن يكون الثوب يلبسه كافر لا يتحرَّز من النجاسات؛ فهذا محلُّ اشتباه، فمن العلماء من رخص فيه أخذاً بالأصل، ومنهم من كرهه تنزيهاً، ومنهم من حرَّمه إذا قوي ظنُّ النجاسة؛ مثل أن يكون الكافر ممن لا تباح ذبيحته أو يكون ملاقياً لمورته؛ كالسراويل والقميص.

ونرجع هذه المسائل وأشباهاها على قاعدة تعارض الأصل والظاهر؛ فإن الأصل الطهارة، والظاهر النجاسة، وقد تعارضت الأدلة في ذلك:

فالقائلون بالطهارة يستدلُّون بأن الله تعالى أحلَّ طعام أهل الكتاب، وطعامهم إنما يصنعونه بأيديهم في أوانيهم، وقد أجاب النبي ﷺ دعوة يهودي، وكان هو وأصحابه يلبسون ويستعملون ما يجلب إليهم مما ينسجه الكفار بأيديهم من الثياب والأواني، وكانوا في المغازي يقتسمون ما وقع لهم من الأوعية والثياب ويستعملونها، وصحَّ عنهم أنهم كانوا يستعملون الماء من مزادة مشتركة^(٢).

والقائلون بالنجاسة يستدلُّون بأنه صحَّ عن النبي ﷺ أنه سئل عن أنية أهل الكتاب الذين يأكلون الخنزير ويشربون الخمر؟ فقال: «إن لم تجدوا غيرها؛ فاغسلوها بالماء، ثم كلوا فيها»^(٣).

● وقد فسَّر الإمام أحمد الشبهة بأنها منزلة بين الحلال والحرام؛ يعني:

(١) أخرجه: البخاري (١٣٧)، ومسلم (٣٦١)؛ من حديث عبدالله بن زيد.

(٢) أخرجه البخاري (٣١٤).

(٣) أخرجه: البخاري (٥٤٧٨)، ومسلم (١٩٣٠)؛ من حديث أبي ثعلبة الخشني.

الحلال المحض والحرام المحض ، وقال : من اتقاهما فقد استبرأ لديته .
وقسرها تارة باختلاط الحلال والحرام .

ويتفرع على هذا معاملة من في ماله حلال وحرام مختلط :
فإن كان أكثر ماله الحرام ؛ فقال أحمد : ينبغي أن يتجنبه ؛ إلا أن يكون
شيئاً يسيراً أو شيئاً لا يُعرف ، واختلف أصحابنا هل هو مكروه أو محرّم على
وجهين .

وإن كان أكثر ماله الحلال ؛ جازت معاملته والأكل من ماله .
وإن اشتبه الأمر ؛ فهو شبهة ، والورع تركه .
ومتى عَلِمَ أن عين الشيء حرام ؛ أخذ بوجهه محرّم ؛ فإنه يحرم تناوله . وقد
حكى الإجماع على ذلك ابن عبد البر وغيره .

وقد يقع الاشتباه في الحكم لكون الفرع متردداً بين أصول تجتنبه ؛
كتحريم الرجل زوجته ؛ فإن هذا متردد بين تحريم الظهار الذي ترفعه الكفارة
الكبرى ، وبين تحريم الطلقة الواحدة بانقضاء عدتها الذي تباح معه الزوجة
بدون زوج يعقد جديد وإصابة ، وبين تحريم الطلاق الثلاث الذي لا تباح معه ،
وبين تحريم الرجل عليه ما أحله الله له من الطعام والشراب الذي لا يحرمه وإنما
يوجب الكفارة الصغرى ، أو لا يوجب شيئاً على الاختلاف في ذلك .

فمن ها هنا كثرة الاختلاف في هذه المسألة في زمن الصحابة ومن
بعدهم .

● وبكل حال ؛ فالأمور المشبهة التي لا تتبين أنها حلال ولا حرام لكثير
من الناس كما أخبر به النبي ﷺ قد يتبين لبعض الناس أنها حلال أو حرام ؛ لما
عنده من ذلك من مزيد علم .

وكلام النبي ﷺ يدلُّ على أن هذه المشتبهات من الناس من يعلمها،
وكثير منهم لا يعلمها، فدخل فيمن لا يعلمها نوعان :

أحدهما : من يتوقَّف فيها لاشتباهاها عليه .

والثاني : من يعتقدُها على غير ما هي عليه .

ودل الكلام على أن غير هؤلاء يعلمها، ومراده أنه يعلمها على ما هي عليه
في نفس الأمر من تحليل أو تحريم، وهذا من أظهر الأدلة على أن المصيب
عند الله في مسائل الحلال والحرام المشبهة المُختلف فيها واحدٌ عند الله عزُّ
وجلُّ، وغيره ليس بعالم بها؛ بمعنى أنه غير مصيب لحكم الله فيها في نفس
الأمر، وإن كان يعتقد فيها اعتقاداً يستند فيه إلى شبهة يظنُّها دليلاً، ويكون
مأجوراً على اجتهاده، ومغفوراً له خطؤه لعدم اعتماده .

• وقوله ﷺ : «فمن اتقى الشبهات؛ فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع
في الشبهات وقع في الحرام»؛ فتقسم الناس في الأمور المشبهة إلى قسمين،
وهذا إنما هو بالنسبة إلى من هي مشبهة عليه، وهو ممن لا يعلمها، فأما من
كان عالماً بها، واتبع ما دلَّ علمه؛ فذلك قسم ثالث لم تذكره لظهور حكمه؛
فإن هذا القسم أفضل الأقسام الثلاثة؛ لأنه علم حكم الله في هذه الأمور
المشبهة على الناس، واتبع علمه في ذلك .

وأما من لم يعلم حكم الله فيها؛ فهم قسمان :

أحدهما : من يتقَّى الشبهات لاشتباهاها عليه، فهذا قد استبرأ لدينه
وعرضه .

ومعنى (استبرأ) : طلب البراءة لدينه وعرضه من النقص والشين .
و(العرض) : هو موضع المدح والذم من الإنسان، وما يحصل له بذكره بالجميل

مدح، وبذكرة بالفبيح قدح، وقد يكون ذلك تارة في نفس الإنسان، وتارة في سلفه، أو في أهله.

فمن أتى الأمور المشبهة واجتنبها؛ فقد حصن عرضه من القدح والشبن الداخِل على مَنْ لا يجنبها.

وفي هذا دليل على أن مَنْ ارتكب الشبهات؛ فقد عرض نفسه للقدح فيه والظن؛ كما قال بعض السلف: مَنْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لِلتَّهْمِ؛ فَلَا يَلُومُنْ مَنْ أَسَاءَ الظَّنَّ بِهِ.

وفي رواية للترمذي في هذا الحديث: «فمن تركها استبراء لدينه وعرضه؛ فقد سلم»، والمعنى: أن من تركها بهذا الفصد - وهو براءة دينه وعرضه عن النقص - لا لغرض آخر فاسد من رياء ونحوه.

وفيه دليل على أن طلب البراءة للعرض ممدوح كطلب البراءة للدين، ولهذا ورد: كُلُّ مَا وَقِيَ بِهِ الْمَرْءُ عَرَضَهُ فَهُوَ صَدَقَةٌ.

وفي رواية في الصحيحين في هذا الحديث: «فمن ترك ما يشبهه عليه من الإثم؛ كان لما استبان تركه»^(١)؛ يعني: أن من ترك الإثم مع اشتباهه عليه، وعدم تحققه؛ فهو أولى بتركه إذا استبان له أنه إثم، وهذا إذا كان تركه نحرزاً من الإثم، فأما من يقصد التصنع للناس؛ فإنه لا يترك إلا ما يظن أنه ممدوح عندهم.

المقسم الثاني: من يقع في الشبهات مع كونها مشبهة عنده.

فأما مَنْ أتى شيئاً مما يظنه الناس شبهة لعلمه بأنه حلال في نفس الأمر؛ فلا حرج عليه من الله في ذلك، لكن إذا خشي من طعن الناس عليه بذلك؛

(١) عند البخاري (٣٥٥٦).

كان تركها حينئذ اسبغاً لعرضه، فيكون حسناً، وهذا كما قال النبي ﷺ لمن رآه واقفاً مع صفة: «إنها صفة بنت حني»^(١).

وإن أتى ذلك لاعتقاده أنه حلال: إما باجتهاد سائغ، أو تقليد سائغ، وكان مخطئاً في اعتقاده؛ فحكمه حكم الذي قبله.

فإن كان الاجتهاد ضعيفاً، أو التقليد غير سائغ، وإنما حمل عليه مجرد اتباع الهوى؛ فحكمه حكم من أتاه مع اشتباهه عليه.

* والذي يأتي الشبهات - مع اشتباهها عليه - قد أخبر عنه النبي ﷺ أنه وقع في الحرام، فهذا يفسر بمعنيين:

أحدهما: أن يكون ارتكابه للشبهة مع اعتقاده أنها شبيهة ذريعة إلى ارتكابه الحرام الذي يعتقد أنه حرام بالتدرج والتسامح.

وفي رواية في الصحيحين لهذا الحديث: «ومن اجتراً على ما يشك فيه من الإثم؛ أوشك أن يواقع ما استبان»^(٢).

وفي رواية: «من يخالط الرية يوشك أن يجسر»^(٣)؛ أي: يقرب أن يقدم على الحرام المحض، والجسور: المقدام الذي لا يهاب شيئاً ولا يراقب أحداً، ورواه بعضهم: «يجسر»؛ بالشين المعجمة؛ أي: يرتع. والجسر: الرعي، وجسرت الدابة إذا رعيها.

والمعنى الثاني: أن من أقدم على ما هو مشبه عنده؛ لا يدري أهو حلال

(١) أخرجه: البخاري (٢٠٣٥)، ومسلم (٢١٧٥)، وانظر فقهه في رسالتي والتعليقات الوافية على حديث: «إنها صفة».

(٢) عند البخاري (٢٠٥١).

(٣) هي عند: أبي داود (٣٣٢٩)، والنسائي (٨ / ٣٢٧).

أو حرام؛ فإنه لا يأمن أن يكون حراماً في نفس الأمر، فيصادف الحرام وهو لا يدري أنه حرام.

واختلف العلماء: هل يطبخ والذبيح في الدخول في شيء من الشبه أم لا يطبخهما؟

• وقوله ﷺ: «كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه، ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه»؛ هذا مثل خبره النبي ﷺ لمن وقع في الشبهات، وأنه يقرب وقوعه في الحرام المحض، وفي بعض الروايات أن النبي ﷺ قال: «سأضرب لكم مثلاً، ثم ذكر هذا الكلام.

فجعل النبي ﷺ مثل المحرمات كالحمى الذي يحويه السلوك ويمنعون غيرهم من قربانه، وقد جعل النبي ﷺ حول مدينته اثني عشر ميلاً حمى محرماً؛ لا يقطع شجره ولا يُصَاد صيده^(١)، وحمى عمر وعثمان أماكن بنيت فيها الكلا لأجل إبل الصدقة^(٢).

والله سبحانه وتعالى حمى هذه المحرمات، ومنع عباده من قربانها، وسماها حدوده، فقال: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا﴾ [البقرة: ١٨٧]، وهذا فيه بيان أنه حد لهم ما أحل لهم وما حرم عليهم، فلا يقربوا الحرام ولا يتعدوا الحلال، وكذلك قال في آية أخرى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩].

وجعل من يرعى حول الحمى أو قريباً منه جديراً بأن يدخل الحمى فيرتع فيه، فلذلك من تعدى الحلال ووقع في الشبهات؛ فإنه قد قارب الحرام غاية

(١) أخرجه مسلم (١٣٧٢) (٤٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) انظر: البخاري (٢٣٧٠) و(٣٠٥٩).

المقاربة، فما أخلفه بأن يخالط الحرام المحض ويقع فيه، وفي هذا إشارة إلى أنه ينبغي التباعد عن المحرمات، وأن يجعل الإنسان بينه وبينها حاجزاً.

• ويستدل بهذا الحديث من يذهب إلى سدِّ الدرائع إلى المحرمات، وتحريم الوسائل إليها، ويدلُّ على ذلك أيضاً من قواعد الشريعة: تحريم قليل ما يسكر كثيره، وتحريم الخلوة بالأجنبية، وتحريم الصلاة بعد الصبح وبعد العصر سداً للزريعة الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها، ومنع الصائم من المباشرة إذا كانت تتحرك شهوته، ومنع كثير من العلماء مباشرة الحائض فيما بين سرتها وركبتها إلا من وراء حائل؛ كما كان ﷺ يأمر امرأته إذا كانت حائضاً أن تنزر فيباشرها من فوق الإزار.

• وقوله ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة: إذا صلحت؛ صلح الجسد كله، وإذا فسدت؛ فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»؛ فيه إشارة إلى أن صلاح حركات العبد بجوارحه واجتنابه للمحرمات واتقائه الشبهات بحسب صلاح حركة قلبه:

فإن كان قلبه سليماً ليس فيه إلا محبة الله ومحبة ما يحبه الله وخشية الله وخشية الوقوع فيما يكرهه؛ صلحت حركات الجوارح كلها، ونشأ عن ذلك اجتناب المحرمات كلها، وتوقى الشبهات حذراً من الوقوع في المحرمات.

وإن كان القلب فاسداً، قد استولى عليه اتباع الهوى وطلب ما يحبه ولو كرهه الله؛ فسدت حركات الجوارح كلها، وانبعثت إلى كل المعاصي والمشتبهات بحسب اتباع هوى القلب.

ولهذا يقال: القلب ملك الأعضاء، ومقبة الأعضاء جنوده، وهم مع هذا جنود طائعون له، منبعتون في طاعته وتنفيذ أوامره، لا يخالفونه في شيء من

ذلك، فإن كان الملك صالحاً؛ كانت هذه الجنود سالحة، وإن كان فاسداً؛ كانت جنوده بهذه المشابهة فاسدة.

ولا ينفع عند الله إلا القلب السليم؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ٨٨ - ٨٩].

فالقلب السليم هو السالم من الآفات والمكروهات كلها، وهو القلب الذي ليس فيه سوى محبة الله وخشيته وخشية ما يباعد منه.

فلا صلاح للقلوب حتى تستقرَّ فيها معرفة الله وعظمته ومحبته وخشيته ومهابته ورجاؤه والتوكل عليه، ويمتلي، من ذلك، وهذا هو حقيقة التوحيد، وهو معنى قول (لا إله إلا الله)، فلا صلاح للقلوب حتى يكون إلهها الذي تأله وتعرفه ونحبه وتحشاه هو إله واحد لا شريك له، ولو كان في السماوات والأرض إله يؤله سوى الله لفسدت بذلك السماوات والأرض؛ كما قال تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].

فعلم بذلك أنه لا صلاح للعالم العلوي والسفلي معاً حتى تكون حركات أهلها كلها لله، وحركات الجسد تابعة لحركة القلب وإرادته، فإن كانت حركته وإرادته لله وحده؛ فقد صلح وصلحت حركات الجسد كله، وإن كانت حركة القلب وإرادته لغير الله؛ فسدت حركات الجسد بحسب فساد حركة القلب.

ويدلُّ على ذلك قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، فجعل الله علامة الصدق في محبته اتباع رسوله، فدلُّ على أن المحبة لا تتم بدون الطاعة والموافقة.

وفي «السنن» عن النبي ﷺ؛ قال: «من أعطى لله، ومنع لله، وأحبَّ

لله ، وأبغض لله ؛ فقد استكمل الإيمان^(١) .

ومعنى هذا أن كل حركات القلب والجوارح إذا كانت كلها لله ؛ فقد كمل إيمان العبد بذلك باطناً وظاهراً .

ويلزم من صلاح حركات القلب صلاح حركات الجوارح ، فإذا كان القلب صالحاً ليس فيه إلا إرادة الله وإرادة ما يريد ؛ لم تنبعث الجوارح إلا فيما يريد .
الله ، فسارعت إلى ما فيه رضا ، وكفّت عما يكرهه وعما يخشى أن يكون مما يكرهه ، وإن لم يتيقن ذلك .

قال الحسن رضي الله عنه : ما ضربت بصري ، ولا نطقت بلساني ، ولا بطشت بيدي ، ولا نهضت على قدمي حتى أنظر : أعلى طاعة أو على معصية ؟ فإن كانت طاعة ؛ تقدمت ، وإن كانت معصية ؛ تأخرت .

فهؤلاء القوم لما صلحت قلوبهم ، فلم يبق فيها إرادة لغير الله ؛ صلحت جوارحهم ، فلم تتحرك إلا لله عز وجل ، وبما فيه مرضاته ، والله أعلم .



(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨١) من طريق يحيى بن الحارث عن القاسم عن أبي أمامة مرفوعاً ، وهذا إسناده حسن ، رجاله ثقات ، غير القاسم ، وهو أبو عبد الرحمن الدمشقي ؛ فإنه حسن الحديث .

وأخرجه : الترمذي (٢٥٢١) ، وأحمد (٣ / ٤٣٨ و ٤٤٠) ؛ من حديث معاذ بن أنس الجهني .

فالحديث صحيح بمجموع طرقه وشواهده .

الحديث السابع

عن أبي رُقَيْة تَمِيمِ بْنِ أَوْسِ الدَّارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **وَالَّذِينَ النَّصِيحَةُ (ثَلَاثًا)**، قَالَ: **وَاللَّهُ، وَكِتَابِهِ، وَرَسُولِهِ، وَالْأُمَّةُ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ**،
رواه مسلم^(١).



• هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية سهل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري.

وقد رُوِيَ عن سهيل وغيره عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، وأخرجه الترمذي من هذا الوجه.

فمن العلماء من صححه من الطريقتين جميعاً، ومنهم من قال: إن الصحيح حديث تميم، والإسناد الآخر وهم.

وقد رُوِيَ هذا الحديث عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر وثوبان وابن عباس وغيرهم^(٢).

• وقد ورد عن أبي داود أن هذا الحديث أحد الأحاديث التي يدور عليها المفقّه.

وقال الحافظ أبو نعيم: **هذا الحديث له شأن عظيم.**

(١) أخرجه مسلم (٥٥).

(٢) وأسانيدها فيها نظر.

وذكر محمد بن أسلم الطوسي أنه أحد أرباع الدين .

• وقد ورد في أحاديث كثيرة النصح للمسلمين عموماً، وفي بعضها: النصح لولاة أمورهم، وفي بعضها: نصح ولاة الأمور لرعاياهم .

فأما الأول: وهو النصح للمسلمين عموماً:

ففي الصحيحين عن جرير بن عبدالله؛ قال: «بأبعت النبي ﷺ على إقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والنصح لكل مسلم»^(١).

وفي صحيح مسلم؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «حق المؤمن على المؤمن ست (فذكر منها): إذا استصحبك؛ فانصح له»^(٢).

وروي هذا الحديث من وجوه أخر عن النبي ﷺ .

وأما الثاني: وهو النصح لولاة الأمور ونصحهم لرعاياهم:

ففي صحيح مسلم؛ عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثاً: يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأن تعصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولأه الله أمركم»^(٣).

وقد ذكر الله في كتابه عن الأنبياء عليهم السلام أنهم نصحوا لأمتهم كما أخبر الله بذلك عن نوح عليه السلام وعن صالح عليه السلام .

وقال: «لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ» [البقرة: ٢١٨]؛ يعني: أن من تخلف عن الجهاد لعذر؛ فلا حرج عليه؛ بشرط أن يكون ناصحاً لله ورسوله في تخلفه؛

(١) أخرجه: البخاري (٥٧)، ومسلم (٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (٢١٦٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٧١٥).

فإن المناققين كانوا يظهرُونَ الأعداء كاذبين، ويتخلفون عن الجهاد من غير نصح لله ورسوله.

* وقد أخبر النبي ﷺ أن الدين النصيحة، فهذا يدل على أن النصيحة تشمل خصال الإسلام والإيمان والإحسان التي ذكرت في حديث جبريل عليه السلام.

وسمى ذلك كله ديناً؛ فإن النصح لله يقتضي القيام بأداء واجباته على أكمل وجوهها، وهو مقام الإحسان، فلا يكمل النصح لله بدون ذلك، ولا يتأني ذلك بدون كمال المحبة الواجبة والمستحبة، ويستلزم ذلك الاجتهاد في التقرب إليه بنوافل الطاعات على هذا الوجه، وترك المحرمات والمكروهات على هذا الوجه أيضاً.

* وقال الخطابي: النصيحة كلمة يعبر بها عن جملة هي: إرادة الخير للمنصوح به.

قال: وأصل النصح في اللغة: الخلوص؛ يقال: نصحت العمل: إذا خلصته من الشمع، فمعنى النصيحة لله سبحانه: صحة الاعتقاد في وحدانيته وإخلاص النية في عبادته. والنصيحة لكتابه: الإيمان به والعمل بما فيه. والنصيحة لرسوله: التصديق بنبوته وبذل الطاعة له فيما أمر به ونهى عنه. والنصيحة لعامة المسلمين: إرشادهم إلى مصالحهم. انتهى.

* وقد حكى الإمام أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي في كتابه «تعظيم قدر الصلاة»^(١) عن بعض أهل العلم أنه قسّر هذا الحديث بما لا مزيد على حسنه، ونحن نحكيه ما هنا بلفظه إن شاء الله.

(١) انظر: (٢ / ٦٩١ - ٦٩٤).

قال محمد بن نصر: قال بعض أهل العلم: جماع تفسير النصيحة هي
عناية القلب للمنصوح له كائناً من كان، وهي على وجهين: أحدهما: فرض،
والآخر: نافلة.

ـ فالنصيحة المفترضة لله: هي شدة العناية من الناصح باتباع محبة الله
في أداء ما افترض، ومجانبة ما حرم.

وأما النصيحة التي هي نافلة؛ فهي إيثار محبته على محبة نفسه، وذلك
أن يعرض له أمران، أحدهما لنفسه والآخر لربه، فيبدأ بما كان لربه ويؤخر ما
كان لنفسه.

فهذه جملة تفسير النصيحة لله؛ الفرض منه والنافلة، ولذلك تفسير،
وسنذكر بعضه ليفهم بالتفسير من لا يفهم بالجملة:

فالفرض منها: مجانبة نهيه وإقامة فرضه بجميع جوارحه ما كان مطيقاً له.
فإن عجز عن الإقامة بفرضه لآفة حلت به من مرض أو حبس أو غير ذلك؛
عزم على أداء ما افترض عليه متى زالت عنه العلة المانعة له؛ قال الله عز وجل:
﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعْفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ
إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ...﴾ [التوبة: ٩١]،
فسمّاهم محسنين؛ لنصيحتهم لله بقلوبهم لما منعوا من الجهاد بأنفسهم.

وقد تُرْفَع الأعمال كلها عن العبد في بعض الحالات ولا يرفع عنهم
النصح لله، فلو كان من مرض بحال لا يمكنه عمل شيء من جوارحه بلسان ولا
غيره، غير أن عقله ثابت؛ لم يسقط عنه النصح لله بقلبه، وهو: أن يندم على
ذنوبه، وينوي إن صحَّ أن يقوم بما افترض عليه، ويجتنب ما نهاه عنه، وإلا كان
غير ناصح لله بقلبه.

وكذلك النصيح لله ولرسوله فيما أوجبه على الناس عن أمره .

ومن النصيح الواجب لله : أن لا يرضى بمعصية العاصي ، ويحب طاعة من أطاع الله ورسوله .

وأما النصيحة التي هي نافلة لا فرض ؛ فبذل المجهود بإيثار الله تعالى على كل محبوب بالقلب وسائر الجوارح حتى لا يكون في الناصح فضلاً عن غيره ؛ لأن الناصح إذا اجتهد لم يؤثر نفسه عليه ، وقام بكل ما كان في القيام به سروره ومحبه ، فكذلك الناصح لربه ، ومن تنفل لله بدون الاجتهاد ؛ فهو ناصح على قدر عمله ، غير مستحق للنصح بكماله .

— وأما النصيحة لكتابه ؛ فشدة حبه ، وتعظيم قدره ، إذ هو كلام الخالق ، وشدة الرغبة في فهمه ، وشدة العناية في تدبيره ، والوقوف عند تلاوته لطلب معاني ما أحب مولاه أن يفهمه عنه ، أو يقوم به له بعدما يفهمه ، وكذلك الناصح من العباد يفهم وصية من ينصحه إن ورد عليه كتاب من غني يفهمه ليقوم عليه بما كتب فيه إليه ، فكذلك الناصح لكتاب ربه ؛ يعني : يفهمه ليقوم لله بما أمره به كما يحب ربنا ويرضى ، ثم ينشر ما فهم في العباد ، ويدرسه بالمشاهدة له ، والتخلق بأخلاقه ، والتأدب بأدابه .

— وأما النصيحة للرسول ﷺ في حياته ؛ فبذل المجهود في طاعته ونصرتة ومعاونته ، وبذل المال إذا أراد ، والمساعدة إلى محبته .

وأما بعد وفاته ؛ فالعناية بطلب سنته ، والبحث عن أخلاقه وأدابه ، وتعظيم أمره ، ولزوم القيام به ، وشدة الغضب والإعراض عمن يدين بخلاف سنته ، والغضب على من صنعها لأثرة دنيا وإن كان متديناً بها ، وحب من كان منه بسبيل من قرابة أو صهر أو هجرة أو نصره أو صحبة ساعة من ليل أو نهار على الإسلام

والتشبه به في زيته ولباسه .

— وأما النصيحة لأئمة المسلمين ؛ فحب صلاحهم ورشدهم وعدلهم ،
وحب اجتماع الأمة عليهم ، وكراهة افتراق الأمة عليهم ، والتدبير بطاعتهم في
طاعة الله عز وجل ، والبغض لمن رأى الخروج عليهم ، وحب إعزازهم في طاعة
الله عز وجل .

— وأما النصيحة للمسلمين ؛ فإن يحب لهم ما يحب لنفسه ، ويكره لهم
ما يكره لنفسه ، ويشفق عليهم ، ويرحم صغيرهم ، ويوقر كبيرهم ، ويحزن
لحزنهم ، ويفرح لفرحهم . وإن ضرَّ ذلك في دنياه كرخص أسعارهم ، وإن كان
في ذلك قوات ربح ما يبيع من تجارته . وكذلك يكره جميع ما يضرهم عامة ،
ويحب ما يصلحهم ، وألفتهم ، ودوام النعم عليهم ، ونصرهم على عدوهم ،
ودفع كل أذى ومكروه عنهم .

* وقال أبو عمرو بن الصلاح^(١) : النصيحة كلمة جامعة تتضمن قيام
الناصح للمنصوح له بوجوه الخير إرادةً وفعلاً :

— فالنصيحة لله تعالى : توحيده ، ووصفه بصفات الكمال والجلال ،
وتربيته عما يضادها ويخالفها ، وتجنب معاصيه ، والقيام بطاعته ومحابه بوصف
الإخلاص ، والحب فيه ، والبغض فيه ، وجهاد من كفر به تعالى ، وما ضاهى
ذلك ، والدعاء إلى ذلك ، والحث عليه .

— والنصيحة لكتابه : الإيمان به ، وتعظيمه ، وتربيته ، وتلاوته حتى تلاوته ،
والوقوف مع أوامره ونواهيه ، وتفهم علومه وأمثاله ، وتدبر آياته ، والدعاء إليه ، وذم

(١) في كتابه «صيانة صحيح مسلم عن الإحلال والغلط وجماعته من الإسقاط والسفط» (ص

تحريف الغالين وطعن الملحدين عنه .

— والنصيحة لرسوله ﷺ قريب من ذلك : الإيمان به ، وبما جاء به ، وتوقيره ، وتبجيله ، والتمسك بطاعته ، وإحياء سنته ، واستئثار علومه ونشرها ، ومعاداة من عاداه ، وموالاة من والاه وإيأاه ، والتخلُّق بأخلاقه ، والتأدب بآدابه ، ومحبة آله وأصحابه ، ونحو ذلك .

— والنصيحة لأئمة المسلمين : معاونتهم على الحق ، وطاعتهم فيه ، وتذكيرهم به ، وتبنيهم في رفق ولطف ، ومجانبة الوثوب عليهم ، والدعاء لهم بالتوفيق ، وحث الأعيار على ذلك .

— والنصيحة لعامة المسلمين : إرشادهم إلى مصالحهم ، وتعليمهم أمور دينهم ودنياهم ، وستر عوراتهم ، وسدِّ خلاتهم ، ونصرتهم على أعدائهم ، والذب عنهم ، ومجانبة الغش والحسد لهم ، وأن يحبُّ لهم ما يحبُّ لنفسه ، ويكره لهم ما يكره لنفسه ، وما شابه ذلك . انتهى ما ذكره .

ومن أنواع نصيحهم : بدفع الأذى والمكروه عنهم ، وإيثار فقيرهم ، وتعليم جاهلهم ، وردُّ من زاغ منهم عن الحق في قول أو عمل بالتلطُّف في ردِّهم إلى الحق ، والرفق بهم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ومحبة إزالة فسادهم ولو بحصول ضرر له في دنياه .

كما قال بعض السلف : وددت أن هذا الخلق أطاعوا الله وأن لحمي قرض بالمقاريض .

وكان عمر بن عبدالعزيز يقول : يا ليتني عملت فيكم بكتاب الله وعملتكم به ، فكلما عملت فيكم بسنة ؛ وقع مني عضو ، حتى يكون آخر شيء ، منها خروج نفسي .

ومن أنواع النصح لله تعالى وكتابه ورسوله - وهو مما يختص بالعلماء - :
ردُّ الأهواء المضلَّة بالكتاب والسنة على مُورِدِها، وبيان داللتها على ما يخالف
الأهواء كلها، وكذلك ردُّ الأقوال الضعيفة من زلات العلماء، وبيان دلالة
الكتاب والسنة على رُدِّها، ومن ذلك بيان ما صحَّ من حديث النبي ﷺ وما لم
يصحَّ منه، وتبيين حال راويه؛ من تقبل رواياته منهم ومن لا تقبل، وبيان غلط
من غلط من ثقاتهم الذين تقبل روايتهم.

ومن أعظم أنواع النصح أن ينصح لمن استشاره في أمره كما قال ﷺ :
«إذا استنصح أحدكم أخاه؛ فلينصح له»^(١).

وقال الإمام أحمد رحمه الله: ليس على المسلم نصيح الذمعي، وعليه
نصح المسلم.

وقال النبي ﷺ: «والنصح لكل مسلم»^(٢).



(١) صحيح، نفس (ص ١٢٣).

(٢) صحيح، نفس (ص ١٢٣).

الحديث الثامن

عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: وأمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك؛ فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم؛ إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله تعالى. رواه البخاري ومسلم^(١).

* هذا الحديث خرجه في الصحيحين من رواية واقد بن محمد بن زيد ابن عبد الله بن عمر عن أبيه عن جده عبد الله بن عمر.

وقوله: «إلا بحق الإسلام»؛ هذه اللفظة تفرد بها البخاري دون مسلم.

وقد روي معنى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه متعددة^(٢).

* وقد روي عن سفيان بن عيينة أنه قال: كان هذا في أول الإسلام قبل فرض الصلاة والصيام والزكاة والهجرة.

وهذا ضعيف جداً، وفي صحته عن سفيان نظره؛ فإن رواية هذه الأحاديث إنما صحبوا رسول الله ﷺ في المدينة، وبعضهم تأخر إسلامه.

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٧٥ - فتح)، ومسلم (٢٢).

(٢) وهو حديث متواتر؛ كما نص على ذلك: السيوطي في «الجامع الصغير»، والكناني في «نظم المنتثر» (ص ٢٩)، والزيدي في «لفظ اللالي، المنتثر» (ص ١٢٣) و«إتحاف السادة المنتقين» (١ / ١٥٦)، وشيخنا في «الصحيح» (٤٠٧)؛ فقد ورد عن جمع من الصحابة بالفاظ متفاربة.

ثم قوله: «عصموا مني دماءهم وأموالهم»؛ يدل على أنه كان عند هذا القول مأموراً بالقتال، ويقتل من أبى الإسلام، وهذا كله بعد هجرته إلى المدينة.

ومن المعلوم بالضرورة أن النبي ﷺ كان يقبل من كل من جاءه يريد الدخول في الإسلام الشهادتين فقط، ويعصم دمه بذلك، ويجعله مسلماً، فقد أنكر على أسامة بن زيد قتلُه لمن قال لا إله إلا الله لما رفع عليه السيف، واشتد نكيره عليه، ولم يكن النبي ﷺ يشترط على من جاءه يريد الإسلام ثم أن يلزم الصلاة والزكاة.

[وأما ما ورد مما يخالف ذلك؛ فإن صح؛ فمعناه أنه] لم يكن يتر أحدًا دخل في الإسلام على ترك الصلاة والزكاة، وهذا حق؛ فإنه ﷺ أمر معاذاً لما بعثه إلى اليمن أن يدعوهم أولاً إلى الشهادتين، وقال: «إن هم أطاعوك لذلك؛ فأعلمهم بالصلاة، ثم بالزكاة»، ومراده أن من صار مسلماً بدخوله في الإسلام؛ أمر بعد ذلك بإقام الصلاة ثم بإتاء الزكاة، وكان من سأله عن الإسلام يذكر له مع الشهادتين بقية أركان الإسلام؛ كما قال جبريل عليه الصلاة والسلام لما سأله عن الإسلام.

وبهذا الذي قررناه يظهر الجمع بين ألفاظ أحاديث هذا الباب، ويتبين أن كلها حق؛ فإن كلمتي الشهادتين بمجردهما تعصم من أتى بهما، ويصير بذلك مسلماً فإذا دخل في الإسلام؛ فإن أقام الصلاة، وأتى الزكاة، وقام بشرائع الإسلام؛ فله ما للمسلمين، وعليه ما على المسلمين، وإن أشغل بشيء من هذه الأركان، فإن كانوا جماعة لهم منعة؛ قوتلوا.

• وقد ظن بعضهم أن معنى الحديث أن الكافر يقاتل حتى يأتي بالشهادتين ويقوم الصلاة ويؤتي الزكاة، وجعلوا ذلك حجة على خطاب الكفار

بالقروع، وفي هذا نظراً، وسيرة النبي ﷺ في قتال الكفار تدلُّ على خلاف هذا.
 وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَعَا عَلِيًّا
 يَوْمَ خَيْبَرَ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ، وَقَالَ: «امْشِ وَلَا تَلْتَفِتْ حَتَّى يَفْتَحَ اللَّهُ عَلَيْكَ». فسار
 عليُّ شيئاً، ثم وقف فصرخ: يا رسول الله! على ماذا أقاتل الناس؟ فقال:
 «وَقَاتِلْهُمْ عَلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا فَعَلُوا
 ذَلِكَ؛ فَقَدْ عَصَمُوا مِنْكَ دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ عَزَّ
 وَجَلَّ»^(١).

فجعل مجرد الإجابة إلى الشهادتين عصمةً للنفوس والأموال إلا بحققها،
 ومن حقها الامتناع عن الصلاة والزكاة بعد الدخول في الإسلام كما فهمه
 الصحابة رضي الله عنهم.

• ومما يدلُّ على قتال الجماعة الممتنعين من إقام الصلاة وإيتاء الزكاة
 من القرآن:

قوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾
 [التوبة: ١١].

وقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةً وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾
 [البقرة: ١٩٣] مع قوله تعالى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ
 حُنْفَاءً وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥].

وثبت أن النبي ﷺ كان إذا غزا قوماً؛ لم يغر عليهم حتى يصبح، فإن سمع
 أذاناً، وإلا أغار عليهم^(٢)، مع احتمال أن يكونوا قد دخلوا في الإسلام.

(١) أخرجه مسلم (٢٤٠٦).

(٢) أخرج البخاري (٢ / ٨٩ - ٩٠ - فتح) من حديث أنس: وأن النبي ﷺ كان إذا غزا بنا =

فهذا كله يدلُّ على أنه كان يعتبر حال الداخلين في الإسلام، فإن أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة، وإلا لم يمنع عن قتالهم.

• وفي هذا وقع تناظر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: لما توفي رسول الله ﷺ، واستخلف أبو بكر الصديق رضي الله عنه بعده، وكفر من كفر من العرب؛ قال عمر رضي الله عنه لأبي بكر: كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فمن قال: لا إله إلا الله؛ فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه، وحسابه على الله عز وجل»؟! فقال أبو بكر رضي الله عنه: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال، والله لو منعوني عقاباً كانوا يؤدونه إلى رسول الله ﷺ؛ لقاتلتهم على منعه. فقال عمر: فوالله ما هو إلا أن رأيت الله قد شرح صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق^(١).

فأبو بكر رضي الله عنه أخذ قتالهم من قوله: «إلا بحقه»، فدل على أن قتال من أتى بالشهادتين جائز، ومن «حقه»: أداء حق المال الواجب.

وعمر رضي الله عنه ظن أن مجرد الإتيان بالشهادتين يعصم الدم في الدنيا؛ تمسكاً بعموم أول الحديث؛ كما ظن طائفة من الناس أن من أتى بالشهادتين؛ امتنع من دخول النار في الآخرة تمسكاً بعموم الفاظ وردت، وليس الأمر على ذلك، ثم إن عمر رجع إلى موافقة الإمام أبي بكر رضي الله عنه.

• وقوله: «لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق المال» يدلُّ على أن من ترك الصلاة؛ فإنه يقاتل؛ لأنها حق البدن، فكذلك من ترك قوماً؛ لم يكن يخزوا بنا حتى يصبح وينظر، فإن سمع أذاناً؛ كف عنهم، وإن لم يسمع أذاناً؛ اغار عليهم... الحديث.

(١) أخرجه: البخاري (٣ / ٢٦٢ - فتح)، ومسلم (٢٦).

الزكاة التي هي حقُّ المال .

وفي هذا إشارة إلى أن قتال تارك الصلاة أمر مجمع عليه ؛ لأنه جعله أصلاً مقيساً عليه ، وليس هو مذكوراً في الحديث الذي احتج به عمر رضي الله عنه ، وأنه أخذ من قوله : «إلا بحقها» ، فكذلك الزكاة ؛ لأنها من «حقها» ، وكلُّ ذلك من حقوق الإسلام .

ويستدل أيضاً على القتال على ترك الصلاة بما في «صحيح مسلم» عن أم سلمة عن النبي ﷺ ؛ قال : «يستعمل عليكم أمراء ، فتعرفون وتنكرون ، فمن أنكر فقد بريء» ، ومن كره فقد سلم ، ولكن من رضي وتابع» . فقالوا : يا رسول الله ! ألا نقاتلهم؟ قال : «لا ؛ ما صلوا»^(١) .

• وحكم من ترك سائر أركان الإسلام أن يقاتلوا عليها كما يقاتلون على ترك الصلاة والزكاة .

• فهذا الكلام في قتال الطائفة الممتنعة عن شيء من هذه الواجبات ، وأما قتل الواحد الممتنع عنها :

— فأكثر العلماء على أنه يُقتل الممتنع عن الصلاة ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وأبي عبيد وغيرهم .

ويدل على ذلك ما في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري : أن خالد بن الوليد استأذن النبي ﷺ في قتل رجل ، فقال : «لا ؛ لعله أن يكون صلياً» . فقال خالد : «وكم من مصل يقول بلسانه ما ليس في قلبه؟ فقال رسول الله ﷺ : «إني لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ، ولا أشق بطونهم»^(٢) .

(١) أخرجه مسلم (٢٨٥٤) .

(٢) أخرجه البخاري (٨ / ١٧ - فتح) ، ومسلم (١٠٦٤) (١٤٤) .

— وأما قتل الممّتنع عن أداء الزكاة؛ ففيه قولان لمن قال يقتل الممّتنع من فعل الصلاة:

أحدهما: يقتل أيضاً، وهو المشهور عن أحمد رحمه الله، ويستدل له بحديث ابن عمر هذا.

والثاني: لا يُقتل، وهو قول مالك والشافعي وأحمد في رواية.

— وأما الصوم؛ فقال مالك وأحمد في رواية عنه: يقتل بتركه.

وقال الشافعي وأحمد في رواية: لا يُقتل بذلك.

ويستدل له بحديث ابن عمر وغيره مما في معناه؛ فإنه ليس في شيء منها ذكر الصوم، ولهذا قال أحمد في رواية أبي طالب: الصوم لم يجيء فيه شيء.

— وأما الحج؛ فعن أحمد رحمه الله في القتل بتركه روايتان، وحمل بعض أصحابنا رواية قتله على من أخره عازماً على تركه بالكلية، أو أخره وغلب على ظنه الموت في عامه، وأما إن أخره معتقداً أنه على التراخي كما يقوله كثير من العلماء؛ فلا قتل بذلك.

* وقوله ﷺ: وإلا بحقها:

قد سبق أن أبا بكر أدخل في هذا الحق فعل الصلاة والزكاة، وأن من العلماء من أدخل فيه فعل الصيام والحج أيضاً.

ومن حقها ارتكاب ما يبيح دم المسلم من المحرمات، ويشهد لهذا ما في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله إلا بإحدى ثلاث: الثيب الزاني، والنفس بالنفس، والتارك لدينه المفارق للجماعة»، وسيأتي الكلام على هذا الحديث مستوفى عند ذكره في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله

تعالى (١).

• وقوله ﷺ: «وحسابهم على الله عز وجل»، يعني: أن الشهادتين مع إقام الصلاة وإيتاء الزكاة تعصم دم صاحبها وماله في الدنيا؛ إلا أن يأتي ما يبيح دمه، وأما في الآخرة؛ فحسابهم على الله عز وجل، فإن كان صادقاً؛ أدخله الله بذلك الجنة، وإن كان كاذباً؛ فإنه من جملة المنافقين في الدرك الأسفل من النار.

وقد استدُلُّ بهذا من يرى قبول توبة الزنديق، وهو المنافق، إذا أظهر العود إلى الإسلام، ولم ير قتله بمجرد ظهور نفاقه؛ كما كان النبي ﷺ يعامل المنافقين ويجريهم على أحكام المسلمين في الظاهر، مع علمه بنفاق بعضهم في الباطن.

وهذا قول الشافعي وأحمد في رواية عنه، وحكاها الخطابي عن أكثر العلماء، والله أعلم.



(١) وهو الحديث الرابع عشر من هذا الكتاب.

الحديث التاسع

عن أبي هريرة عبد الرحمن بن ضحير رضي الله عنه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: وما نهيتكم عنه؛ فاجتنبوه، وما أمرتكم به؛ فاتوا منه ما استطعتم؛ فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم.

رواه البخاري ومسلم.

* هذا الحديث بهذا اللفظ أخرجه مسلم وحده من رواية الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة كلاهما عن أبي هريرة، وخروجه من رواية أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «دعوني ما تركتكم؛ إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء؛ فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر؛ فاتوا منه ما استطعتم».

وخروجه مسلم من طريقين آخرين عن أبي هريرة بمعناه.

وفي رواية له ذكر سبب هذا الحديث من رواية محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «يا أيها الناس! قد فرض عليكم الحج فحجوا». فقال رجل: «أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثاً، فقال رسول الله ﷺ: «لو قلت: نعم؛ لوجبت، ولما استطعتم». ثم قال: «ذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على

(١) أخرجه: البخاري (١٣ / ٢٥١ - فتح)، ومسلم (١٣٣٧).

أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء، فاتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء، فدعوه»^(١).

وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه قال: خطبنا رسول الله ﷺ، فقال رجل: من أبي؟ قال: «وقلان»، فنزلت هذه الآية: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: ١٠١]^(٢).

وفيها أيضاً عن قتادة عن أنس؛ قال: سألو رسول الله ﷺ حتى أخفقوه في المسألة، فغضب، فصعد المنبر، فقال: «لا تسألوني اليوم عن شيء إلا بيئته»، فقام رجل كان إذا لاحى الرجال دُعي إلى غير أبيه، فقال: يا رسول الله! من أبي؟ قال: «أبوك حذافة». ثم أنشأ عمر فقال: رضينا بالله رباً، وبالإسلام ديناً، وبمحمد رسولاً، نعوذ بالله من الفتن.

وكان قتادة يذكر عند هذا الحديث هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ...﴾ [المائدة: ١٠١]^(٣).

نهاهم أن يسألوا مثل الذي سألت النصارى في المائدة، فأصبحوا بها كافرين، فنهى الله تعالى عن ذلك، ولكن انظروا، فإذا نزل القرآن؛ فإنكم لا تسألون عن شيء إلا وجدتم نبيانه.

فدلّت هذه الأحاديث على النهي عن السؤال عمّا لا يحتاج إليه ما يسوء السائل جوابه؛ مثل سؤال السائل: هل هو في النار أو في الجنة، وهل أبوه ما ينسب إليه أو غيره، وعلى النهي عن السؤال على وجه التعتن والعبث والاستهزاء

(١) أخرجه مسلم (١٣٣٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٨ / ٢٨٠ - فتح)، ومسنم (٢٣٥٩).

(٣) أخرجه: البخاري (١١ / ١٧٢ - ١٧٣ - فتح)، ومسنم (٢٣٥٩) (١٣٧).

كما كان يفعله كثير من المنافقين وغيرهم ، وقريب من ذلك سؤال الآيات واقتراحها على وجه التعتُّت، كما كان يسأله المشركون وأهل الكتاب، وقال عكرمة وغيره: إن الآية نزلت في ذلك، ويقرب من ذلك السؤال عما أخفاه الله عن عباده، ولم يظلمهم عليه؛ كالسؤال عن وقت الساعة، وعن الروح.

ودلت أيضاً على نهى المسلمين عن السؤال عن كثير من الحلال والحرام مما يخشى أن يكون السؤال سبباً لتزول التشديد فيه؛ كالسؤال عن كثير من الحلال والحرام مما يخشى أن يكون السؤال سبباً لتزول التشديد فيه؛ كالسؤال عن الحج؛ هل يجب كل عام أم لا؟

وفي الصحيح عن سعد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء، لم يحرم فحرم من أجل مسأله»^(١).

ولم يكن النبي ﷺ يرخص في المسائل إلا للأعراب ونحوهم من الوفود القادمين عليه يتألفهم بذلك، فأما المهاجرون والأنصار المقيمون بالمدينة الذين رسخ الإيمان في قلوبهم فنهوا عن المسألة كما في الصحيح مسلم، عن النؤاس ابن سمان قال: أقمت مع رسول الله ﷺ بالمدينة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبي ﷺ^(٢).

وفيه أيضاً عن أنس رضي الله عنه؛ قال: نهيتنا أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل، فيسأله ونحن نسمع^(٣).

(١) أخرجه: البخاري (١٣ / ٢٦٤ - فتح)، ومسلم (٢٣٥٨).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٥٣).

(٣) أخرجه مسلم (١٢).

وقد كان أصحاب النبي ﷺ أحياناً يسألونه عن حكم حوادث قبل وقوعها، لكن للعمل بها عند وقوعها؛ كما قالوا له: إنا لا نقر العدو غداً، وليس معنا مدى، أفنذبح بالقصب؟^(١) وسألوه عن الأمراء الذين أخبر عنهم بعده وعن طاعتهم وقتالهم، وسأله حذيفة عن الفتن وما يصنع فيها^(٢).

فهذا الحديث وهو قوله ﷺ: وذروني ما تركتكم؛ فإنما هلك من كان فيلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، وهو يدل على كراهة المسائل وذمها، ولكن بعض الناس يزعم أن ذلك كان مختصاً بزمان النبي ﷺ؛ كما يُخشى حينئذ من تحريم ما لم يحرم، أو إيجاب ما يشق القيام به، وهذا قد أمن بعد وفاته ﷺ، ولكن ليس هذا وحده هو سبب كراهة المسائل، بل له سبب آخر، وهو انتظار نزول القرآن، حيث لا يُسأل عن شيء إلا وُجد نبيانه.

ومعنى هذا أن جميع ما يحتاج إليه المسلمون في دينهم لا بد أن يبيئه الله في كتابه العزيز، ويبلغ ذلك رسوله ﷺ، فلا حاجة بعد هذا لأحد في السؤال؛ فإن الله تعالى أعلم بمصالح عباده منهم، فما كان فيه هدايتهم ونفعهم؛ فإن الله تعالى لا بد أن يبيئه لهم ابتداءً من غير سؤال؛ كما قال: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ الْكُفْرَانَ﴾ [النساء: ١٧٦]، وحينئذ فلا حاجة إلى السؤال عن شيء، ولا سيما قبل وقوعه والحاجة إليه، وإنما الحاجة المهمة إلى فهم ما أخبر الله به ورسوله؛ ثم اتباع ذلك، والعمل به.

(١) أخرج: البخاري (٥ / ١٣١ - فتح)، ومسلم (١٩٦٨) من حديث رافع بن خديج: ... إنا نرجو - أو نخاف - العدو غداً، وليست معنا مدى، أفنذبح بالقصب؟ قال - ما نهر الدم، وذكر اسم الله عليه، فكلوه؛ نيس السمر والظفر، وسأحدتكم عن ذلك؛ أما السن - فعضم، وأما الظفر؛ فمدى الحيشة.

(٢) أخرجه الشيخان، وانظر تفريجه وفننه في رسالتي القول المبين في جماعة المسلمين.

وأشار رسول الله ﷺ في هذا الحديث إلى أن في الاشتغال بامثال أمره، واجتناب نهيه؛ شغلاً عن المسائل، فقال: «إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

فالذي يتعين على المسلم الاعتناء به والاهتمام: أن يبحث عما جاء عن الله ورسوله ﷺ، ثم يجتهد في فهم ذلك، والوقوف على معانيه، ثم يشتغل بالتصديق بذلك إن كان من الأمور العلمية، وإن كان من الأمور العملية بذلك وسعه في الاجتهاد في فعل ما يستطيعه من الأوامر، واجتناب ما ينهى عنه، فيكون همه مصروفة بالكلية إلى ذلك لا إلى غيره، وهكذا كان حال أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم بإحسان في طلب العلم النافع من الكتاب والسنة.

فأما إن كانت همه السامع مصروفة عند سماع الأمر والنهي إلى فرض أمور قد تقع وقد لا تقع؛ فإن هذا مما يدخل في النهي، ويشط عن الجهد في متابعة الأمر.

وقد سأل رجل ابن عمر عن استلام الحجر، فقال له: رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبذه. فقال له الرجل: رأيت إن غلبت عنه؟ رأيت إن زوحت؟ فقال له ابن عمر: اجعل رأيت باليمن، رأيت رسول الله ﷺ يستلمه ويقبذه^(١).

ومراد ابن عمر أن لا يكون لك هم إلا في الالتداء بالنبي ﷺ، ولا حاجة إلى فرض المعجز عن ذلك أو تعسره قبل وقوعه؛ فإنه يفتر العزم على التصميم عن المتابعة؛ فإن التفقه في الدين والسؤال عن العلم إنما يحمى إذا كان للعمل لا للتمراء والجدال.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: كيف بكم إذا لبسكم فتنة يربو

(١) أخرجه البخاري (٣ / ٤٧٥ - فتح).

فيها الصغير، ويهرم فيها الكبير، وتتخذ سنة، فإن عُبِّرَت يوماً قبل : هذا منكر، قالوا: ومتى ذلك؟ قال: إذا قُلْتُ أَمْرًاؤُكُمْ، وكَثُرْتُ أَمْرًاؤُكُمْ، وقلت ففهاؤُكُمْ، وكثرت قَرَأًاؤُكُمْ، ونَفَقَهُ لغير الدين، والنَّمِسْتُ الدنيا بعمل الآخرة^(١).

ولهذا المعنى كان كثيرٌ من الصحابة والتابعين يكرهون السؤال عن الحوادث قبل وقوعها، ولا يجيبون عن ذلك.

قال عمرو بن مرة: خرج عمر على الناس، فقال: أخرجُ عليكم وأن تسألونا عما لم يكن، فإن لنا فيما كان شغلًا.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: قال: لا تسألوا عما لم يكن؛ فإني سمعتُ عمر رضي الله عنه لعن السائل عما لم يكن.

وكان زيد بن ثابت إذا سُئِلَ عن شيء يقول: كان هذا؟ فإن قالوا: لا. قال: دعوه حتى يكون.

وقال مسروق: سألت أبا بن كعب عن شيء؟ فقال: أكان بعد؟ فقلت: لا. فقال: أُجِمْنا - يعني: أرحنا - حتى يكون، فإذا كان اجتهدنا لك رأينا.

وقال الأوزاعي: إن الله إذا أراد أن يحرم عبده بركة العلم؛ ألقى على لسانه المغاليط، فلقد رأيتهم أقلُّ الناس علمًا.

(١) أخرجه: لذلمي (١ / ٦٤)، والحاكم (٤ / ٥١٤)؛ من طريق يعنى: ثنا الأعمش

عن شقيق عن أبي وثرة، قال: قال عبدالله: (وذكره).

وسكت عنه الحاكم

وقال الذهبي: اعلى شرط الشيخين.

قلت: وهو كما قال الذهبي.

وه طريق آخر عند الذلمي (١ / ٦٤) بإسناد جيد.

وهذا الحديث له حكمه المعروف إلى النبي ﷺ؛ لأنه ليس لنزوي والاجتهاد به مجال.

وقال ابن وهب: سمعت مالكا وهو يعيب كثرة الكلام وكثرة الفتيا، ثم قال: يتكلم كأنه جمل مغتلم؛ يقول: هو كذا، هو كذا؛ يهدر في كلامه.

وقال: سمعت مالكا يكره الجواب في كثرة المسائل، وقال: قال الله عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء: ٨٥]، فلم يأنه في ذلك جواب، فكان مالك يكره المجادلة عن السنن.

وقال أيضاً الهيثم بن جميل: قلت لمالك: يا أبا عبد الله! الرجل يكون عالماً بالسنن، يجادل عنها؟ قال: لا، ولكن يخبر بالسنة، فإن قبلت منه، وإلا سكت.

وقال وهب: سمعت مالكا يقول: المرء في العلم يقسي القلب ويؤثر الضغن.

وقد انقسم الناس في هذا الباب قسمان: فمن اتباع أهل الحديث من سد باب المسائل حتى قل فهمه وعلمه لحدود ما أنزل الله على رسوله، وصار حامل فقه غير فقيه.

ومن فقهاء أهل الرأي من توسع في توليد المسائل قبل وقوعها ما يقع في العادة منها وما لا يقع، واشتغلوا بتكثف الجواب عن ذلك، وكثرة الخصومات فيه، والجدال عليه، حتى يتولد من ذلك افتراق القلوب، ويستقر فيها بسببه الأهواء والشحناء والعداوة والبغضاء، ويقترن ذلك كثيراً بنية المغالبة، وطلب العلو والمباهاة، وصرف وجوه الناس، وهذا مما ذمّه العلماء الربانيون، ودلت السنة على قبحه وتحريمه.

وأما فقهاء أهل الحديث العاملون به، فإن معظم مهمم البحث عن معاني كتاب الله، وما يفسره من السنن الصحيحة، وكلام الصحابة والتابعين لهم

بإحسان، وعن سنة رسول الله ﷺ، ومعرفة صحيحها وسقيمها، ثم التنفُّه فيها وفهمها والوقوف على معانيها، ثم معرفة كلام الصحابة والتابعين لهم بإحسان في أنواع العلوم من التفسير والحديث ومسائل الحلال والحرام وأصول السنة والزهد والدقائق وغير ذلك.

وهذا هو طريق الإمام أحمد ومن وافقه من علماء الحديث الربانيين، وفي معرفة هذا شغل شاغل عن التشاغل بما أحدث من الرأي ما لا ينتفع به ولا يقع، وإنما يورث التجادل فيه كثرة الخصومات والجدال، وكثرة القيل والقال.

وكان الإمام أحمد كثيراً إذا سُئل عن شيء من المسائل المحدثثة المتولدات التي لا تقع بقول: دعونا من هذه المسائل المحدثثة.

وما أحسن ما قاله يونس بن سليمان السقطي: نظرت في الأمر، فإذا هو الحديث والرأي، فوجدت في الحديث ذكر الربِّ عزَّ وجلَّ، وإجلاله، وعظمته، وذكر العرش، وصفة الجنة والنار، وذكر النبيين والمرسلين، والحلال والحرام، والبحث على صلة الأرحام، وجماع الخير فيه، ونظرت في الرأي؛ فإذا فيه المكر والغدر والحيل، وقطيعة الأرحام، وجماع الشرف فيه.

وقال أحمد بن شويه: من أراد علم القبر فعليه بالآثار، ومن أراد علم الخير فعليه بالرأي.

ومن سلك طريقة لطلب العلم على ما ذكرناه؛ تمكن من فهم جواب الحوادث الواقعة غالباً؛ لأن أصولها توجد في تلك الأصول المشار إليها، ولا بد أن يكون سلوك هذا الطريق خلاف أئمة أهل الدين المجمع على هدايتهم ودرابنتهم؛ كالشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبي عبيد، ومن سلك مسلكهم؛ فإن من ادعى سلوك هذا الطريق على غير طريقهم وقع في مغاوز ومهالك، وأخذ

بما لا يجوز الأخذ به، وترك ما يجب العمل به .

وملاك الأمر كله أن يفصد بذلك وجه الله عز وجل ، والتقرب إليه بمعرفة ما أنزل على رسوله ، وسلوك طريقه ، والعمل بذلك ، ودعاء الخلق إليه .

ومن كان كذلك ؛ وفقه الله وسدده وألهمه رشده وعلمه ما لم يكن يعلم .
وكان من العلماء الممدوحين في الكتاب في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ [فاطر: ٢٨] ، ومن الراسخين في العلم .

قال نافع بن زيد: يقال: الراسخون في العلم: المتواضعون لله، والمندللون لله في مرضاته، لا يتعاضمون على من فوقهم، ولا يحقرون من دونهم، ويشهد لهذا قول النبي ﷺ: «أتاكم أهل اليمن، هم أبرّ قلوباً، وأرقت أفئدة، الإيمان يمان، والفقه يمان، والحكمة يمانية»^(١)، وهذا إشارة منه إلى أبي موسى الأشعري ومن كان على طريقه من علماء أهل اليمن، ثم إلى مثل أبي موسى الخولاني، وأويس القرني، وطاووس، ووهب بن منبه، وغيرهم من علماء أهل اليمن، وكل هؤلاء، من العلماء الربانيين الخائفين من الله، فكلهم علماء بالله، يخشونه، ويخافونه، وبعضهم أوسع علماً بأحكام الله وشرائع دينه من بعض، ولم يكن تمييزهم عن الناس بكثرة قيل وقال، ولا بحث ولا جدال .

وكذلك معاذ بن جبل رضي الله عنه أعلم الناس بالحلال والحرام، وهو الذي يُحشر يوم القيامة إمام العلماء برتوة^(٢)، ولم يكن علمه يتوسعة المسائل وتكثيرها، وإنما كان عالماً بالله، وعالماً بأصول دينه رضي الله عنه .

(١) أخرجه: البخاري (٨ / ٩٨ - فتح)، ومسلم (٥٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله

عنه .

(٢) رتوة: رمية سهم، وانظر تخريج الحديث في الوصية الصغرى (ص ١٦ - ٢١) .

وقد قيل للإمام أحمد: من نسال بعدك؟ قال: عبدالوهاب الوراق. قيل له: إنه ليس له اتساع في العلم. قال: إنه رجل صالح، مثله يوفى لإصابة الحق. وسئل عن معروف الكرخي، فقال: كان معه أصل العلم: خشية الله. وهذا يرجع إلى قول بعض السلف: كفى بخشية الله علماً، وكفى بالاعتزاز بالله جهلاً. وهذا باب واسع، يطول استقصاؤه.

• ولنرجع إلى شرح حديث أبي هريرة رضي الله عنه، فنقول: من لم يشتغل بكثرة المسائل التي لا يوجد مثلها في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، بل اشتغل بفهم كلام الله ورسوله، وقصده بذلك امتثال الأوامر، واجتناب النواهي، فهو ممن امتثل أمر رسول الله ﷺ في هذا الحديث، وعمل بمقتضاه، ومن لم يكن اهتمامه بفهم ما أنزل الله على رسوله، واشتغل بكثرة توليد المسائل التي قد تقع وقد لا تقع، وتكلف أجوبتها بمجرد الرأي؛ خشى عليه أن يكون مخالفاً لهذا الحديث، مرتكباً لنهيه، تاركاً لأمره.

واعلم أن كثرة وقوع الحوادث التي لا أصل لها في الكتاب والسنة، وإنما هو من ترك الاشتغال بامتثال أوامر الله ورسوله، واجتناب نواهي الله ورسوله، فلو أن من أراد أن يعمل عملاً سأل عما شرعه الله في ذلك العمل؟ فامتله، وعما نهى عنه فيه؟ فاجتنبه؛ وقعت الحوادث مفيدة بالكتاب والسنة، وإنما يعمل العامل بمقتضى رأيه وهواه، فتقع الحوادث عامتها مخالفة لما شرعه الله، وربما عسر ردها إلى الأحكام المذكورة في الكتاب والسنة لبعدها عنها.

وفي الجملة؛ فمن امتثل ما أمر به النبي ﷺ في هذا الحديث، وانتهى عما نهى عنه، وكان مشتغلاً بذلك عن غيره؛ حصل له النجاة في الدنيا والآخرة، ومن خالف ذلك، واشتغل بخواطره وما يستحسنه؛ وقع فيما حذر منه النبي ﷺ من حال أهل الكتاب الذين هلكوا بكثرة مسائلهم، واختلافهم على أنبيائهم،

وعدم انقيادهم وطاعتهم لرسولهم .

• وقوله ﷺ : « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ؛ قال بعض العلماء : هذا يؤخذ منه أن النهي أشد من الأمر ؛ لأن النهي لم يَرْتَخِصْ في ارتكاب شيء منه ، والأمر قَبْدٌ بحسب الاستطاعة . وروى هذا عن الإمام أحمد رحمه الله .

ويشبه هذا قول بعضهم : أعمال البرِّ يعملها البرُّ والفاجر ، وأما المعاصي فلا يتركها إلا صديق .

وروي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال له : « أتق المحارم تكن أعبد الناس » (١) .

(١) جزء من حديث أخرجه : الترمذي (٢٣٠٥) ، وأحمد (٢ / ٣٦٠) ، وابن عساکر (٩ / ٢٤٧ / ١) ، والخراطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٤٢) ؛ من طريق أبي طارِق عن الحسن عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : «من يأخذ عني هؤلاء الكلمات فيعمل بهنَّ أو يعلم من يعمل بهنَّ؟» فقال أبو هريرة : فقلتُ : أنا يا رسول الله ! فأحد بيدي ، فعُدَّ خمساً فقال : «أتق المحارم ؛ تكن أعبد الناس ، وأرض بما قسم الله لك ؛ تكن أغنى الناس ، وأحسن إلى جارك ؛ تكن مؤمناً . وأحب للناس ما تحب لنفسك ؛ تكن مسلماً ، ولا تكثر الضحك ؛ فون كثرة الضحك تبيت القلب .»

قلت : هذا إسناد ضعيف ، فيه عثتان :

الأولى : أبو طارِق السعدي : مجهول .

الثانية : الحسن : مدلس ، وقد عنعنه .

وله طريق آخر أخرجه : ابن ماجه (٤٢٦٧) ، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٨١٨) ، وأبو نعيم في «حياة الأولياء» (١٠ / ٣٦٥) ، و«أخبار أصبهان» (٢ / ٣٠٢) . والخراطي في «مكارم الأخلاق» (ص ٣٩) من طريق أبي رجاء عن يرد بن سنان عن مكحول عن وثابة بن الأسقع عن أبي هريرة .

قلت : هذا إسناد رجاله ثقات .

وأبو رجاء : هو محرز بن عبد الله الجزري :

وثقه أبو داود وأبو حاتم .

وتناقض فيه ابن حبان ، فأورده في «الثقات» (٧ / ٥٠٤) ، فقال : «... وكان يدلس عن =

وقال المحسن: ما عبد العابدون بشيء أفضل من ترك ما نهاهم الله عنه .
 والظاهر أن ما ورد من تفضيل ترك المحرمات على فعل الطاعات إنما أريد
 به على نواقل الطاعات، وإلا فجنس الأعمال الواجبات أفضل من جنس ترك
 المحرمات، لأن الأعمال مقصودة لذاتها، والمحارم مطلوب عدمها، ولذلك لا
 تحتاج إلى نية؛ بخلاف الأعمال، وكذلك كان جنس ترك الأعمال قد تكون كفراً
 كترك التوحيد، وكترك أركان الإسلام أو بعضها على ما سبق؛ بخلاف ارتكاب
 المنهيات؛ فإنه لا يقتضي الكفر بنفسه .

ويشهد لذلك قول ابن عمر رضي الله عنهما: لردُّ دائق من حرام أفضل
 من مئة ألف تنفق في سبيل الله .

وقال عمر بن عبدالعزيز: ليست التفوى قيام الليل، وصيام النهار،
 والتخليط فيما بين ذلك، ولكن التفوى أداء ما افترض الله، وترك ما حرم الله،
 فإن كان مع ذلك عمل؛ فهو خير إلى خير. أو كما قال .

وقال أيضاً: وددت أني لا أصلي غير الصلوات الخمس سوى التور، وأن
 أوذي الزكاة، ولا أتصدق بعدها بدرهم، وأن أصوم رمضان، ولا أصوم بعده يوماً
 أبداً، وأن أحج حجة الإسلام، ثم لا أحج بعدها أبداً، ثم أعمد إلى فضل

= مكحول، يعتبر بحديثه ما يبين السماع فيه عن مكحول وغيره .

وقال في «المجروحين» (٣ / ١٥٨): «روى عن فرات بن السائب وأهل الجزيرة المتكبر
 الكثيرة التي لا يتابع عليها، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد لغلبة المتكبر على أخباره» .
 قلت: فالقول قول أبي داود وأبي حاتم، ولعل منشأ تلك المتكبر التي ذكرها ابن حبان ممن
 دأبهم وليست منه نفسه .

وهذا الحديث إنما رواه عن مكحول بواسطة ابن سنان، فزالت بذلك مظنة تدليس منه .
 وفي سماع مكحول من واثلة خلاف، فإن ثبت سماعه منه؛ فالإستناد صحيح .
 وبالجملة؛ فالحديث ثابت بمجموع طريقه، والله أعلم .

قوتي ، فأجعله فيما حرم الله عليّ ، فأمسك عنه .

وحاصل كلامهم يدلُّ على اجتناب المحرّمات وإن قلت ، فهي أفضل من الإكثار من نوافل الطاعات ، فإن ذلك فرض وهذا نفل .

وقالت طائفة من المتأخريين : إنما قال ﷺ : « إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه ، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » ؛ لأن امتثال الأمر لا يحصل إلا بعمل ، والعمل يتوقف وجوده على شروط وأسباب وبعضها قد لا يستطاع ، فلذلك قيده بالاستطاعة كما قيد الله الأمر بالتقوى بالاستطاعة ، قال الله عز وجل : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾ [التحسين : ١٦] ، وقال في الحج : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ، وأما النهي ؛ فالمطلوب عدمه ، وذلك هو الأصل ، فالمقصود استمرار العدم الأصلي ، وذلك ممكن ، وليس فيه ما لا يستطاع ، وهذا فيه أيضاً نظر ، فإن الداعي إلى فعل المعاصي قد يكون قوياً لا صبر معه للعبد على الامتناع مع فعل المعصية مع القدرة عليها ، فيحتاج للكف عنها حينئذ إلى مجاهدة شديدة ، وربما كانت أشق على النفوس من مجرد مجاهدة النفوس على فعل الطاعات ، ولهذا يوجد كثيراً من يجتهد في فعل الطاعات ولا يقوى على ترك المحرّمات .

وقد سُئل عمر عن قوم يشتبهون المعصية ولا يعملون بها؟ فقال : أولئك قوم امتحن الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة وأجر عظيم .

والتحقيق في هذا أن الله لا يكلف العباد من الأعمال ما لا طاقة لهم به ، وقد أسقط عنهم كثيراً من الأعمال بمجرد المشقة رخصة عليهم ورحمة لهم ، وأما المناهي ؛ فلم يعذر أحد بارتكابها بقوة الداعي والشهوات ، بل كلفهم تركها على كل حال ، وأن ما أباح أن يتناولوا من المطاعم المحرّمة عند الضرورة ما تبقي معه الحياة لا لأجل التلذذ والشهوة ، ومن هنا يعمد صحة ما قال الإمام

أحمد رحمه الله: إن النهي أشد من الأمر. وقد روي عن النبي ﷺ من حديث ثوبان وغيره أنه قال: «استقيموا ولن تحصوا»^(١)، يعني: لن تقدروا على الاستقامة كلها.

وفي قوله ﷺ: «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»؛ دليل على أن من عجز عن فعل المأمور به كله، وقدر على بعضه؛ فإنه يأتي بما أمكن منه، وهذا معرّف في مسائل: منها الطهارة، فإذا قدر على بعضها وعجز عن الباقي؛ إما لعدم الماء، أو لمرض في بعض أعضائه دون بعض؛ فإنه يأتي من ذلك بما قدر عليه، وينيم للباقي، وسواء في ذلك الوضوء والغسل على المشهور.

ومنها الصلاة، فمن عجز عن فعل الفريضة قائماً صلى قاعداً، فإن عجز صلاها مضطجماً.

وفي «صحيح البخاري» عن عمران بن حصين رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبك»^(٢)، فإن عجز عن ذلك كله؛ أو ما بطرفه، وصلى بينه، ولم تسقط عنه الصلاة على المشهور.

ومنها زكاة الفطر، فإذا قدر على إخراج بعض صاع لزمه ذلك على الصحيح، فأما من قدر على صيام بعض النهار دون تكملته؛ فلا يلزمه ذلك بغير خلاف؛ لأن صيام بعض اليوم ليس بقربة في نفسه، وكذلك لو قدر على عتق بعض رقبة في الكفارة لم يلزمه؛ لأن تبعيض العتق غير محبوب للشارع، بل أمر

(١) أخرجه: ابن ماجه (٢٧٧)، وأحمد (٥ / ٢٧٦ و ٢٨٢)، والدارمي (١ / ١٦٨) من

طريقين عن ثوبان.

قلت: وهو صحيح، وله شاهدان من حديث أبي أمامة وعبدالله بن عمرو رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه البخاري (٢ / ٥٨٧ - فتح).

بتكاملته بكلّ طريق .

وأما من فاته الوقوف بعرفة في الحج : فهل يأتي بما بقي منه من المبيت بمزدلفة ورمي الجمار أم لا؟ بل يقتصر على الطواف والسعي ، ويحْتَلُّ بعمره على روايتين عن أحمد : أشهرهما أنه يقتصر على الطواف والسعي ؛ لأن المبيت والرمي من لواحق الوقوف بعرفة وتوابعه ، وإنما أمره الله تعالى بذكره عند المشعر الحرام ، وبذكره في الأيام المعدودات لمن أقاض من عرفات . فلا يؤمر به من لا يقف بعرفة كما لا يؤمر به المعتصر ، والله أعلم .

الحديث العاشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ، فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُّوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا...﴾ [الآية [المؤمنون: ٥١]]. وَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنَ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُتُوبَكُمْ إِتَاءَ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة: ١٧٢]. ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ أَشْفَئْتُ أَنْجَبِرَ يَمَدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ يَا رَبِّ يَا رَبِّ وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ وَغَدِي بِالْحَرَامِ، فَأَنَّى يُسْتَجَابُ لِذَلِكَ؟»
رواه مسلم^(١).

* هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية فضيل بن مرزوق عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة.

وأخرجه الترمذي^(٢) وقال: «حسن غريب».

وفضيل بن مرزوق ثقة وسط أخرج له مسلم دون البخاري.

«وقوله ﷻ: «إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ»، والطيب هنا معناه: الطاهر، والمعنى: أن

(١) أخرجه مسلم (١٠٦٥).

(٢) رقمه (٢٧٩٩)، وقال: «هذا حديث غريب، وعالذ بن إلياس يضعف».

الله سبحانه وتعالى مقدس منزّه عن النقائص والعيوب كلها، وهذا كما في قوله تعالى: ﴿وَالطُّيَّاتُ لِلطُّيِّبِينَ وَالطُّيُّونَ لِلطُّيَّاتِ أُولَئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾ [النور: ٢٦]، والمراد: المنزهون من أدناس الفواحش وأوضارها.

• وقوله: «لا يقبل إلا طيباً»: قد ورد معناه في حديث الصدقة، ولغظه: «لا يتصدق أحد بصدقة من كسب طيب، ولا يقبل الله إلا طيباً»^(١)، والمراد أنه تعالى لا يقبل من الصدقات إلا ما كان طيباً حلالاً.

وقد قيل: إن المراد في هذا الحديث الذي نتكلم فيه الآن بقوله: «لا يقبل إلا طيباً» أعم من ذلك، وهو أن لا يقبل من الأعمال إلا ما كان طيباً طاهراً من المفسدات كلها؛ كالربا والعجب، ولا من الأموال إلا ما كان طيباً حلالاً؛ فإن الطيب يوصف به الأعمال والأقوال والاعتقادات، وكل هذه تنقسم إلى طيب وخبث.

وقد قيل: إنه يدخل في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا نَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾ [المائدة: ١٠٠]:

هذا كله، وقد قسم الله تعالى الكلام إلى طيب وخبث، فقال: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ... وَمِثْلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤ - ٢٦]، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

ووصف الرسول ﷺ بأنه يحل الطيبات ويحرم الخبائث.

وقد قيل: إنه يدخل في ذلك الأقوال والأعمال والاعتقادات أيضاً،

(١) أخرجه: البخاري (٣ / ٢٧٨ - فتح)، ومسلم (١٠١٤)؛ من حديث أبي هريرة رضي

ووصف الله تعالى المؤمنين بالطيب بقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ﴾ [التحلل : ٣٢].

وإن الملائكة تقول عند الموت : الخرجي أيتها النفس الطيبة التي كانت في الجسد الطيب ، وإن الملائكة تسلّم عليهم عند دخولهم الجنة ، ويقولون لهم : سلام عليكم طيبتم .

وقد ورد في الحديث أن المؤمن إذا زار أخاه في الله تقول له الملائكة : وطبت ، وطاب ممثالك ، وثبوات من الجنة منزلاً^(١) ، فالمؤمن كله طيب : قلبه ، ولسانه ، وجسده : بما يكسب في قلبه من الإيمان ، وظهر على لسانه من الذكر ، وعلى جوارحه من الأعمال الصالحة التي هي ثمرة الإيمان وداخلة في اسمه في هذه الطيبات كلها يقبلها الله عز وجل .

ومن أعظم ما يحصل به طيبة الأعمال للمؤمن من طيب مطعمه وأن يكون من حلال ؛ فبذلك يركز عمله .

وفي هذا الحديث إشارة إلى أنه لا يقبل العمل ولا يزكو إلا بأكل الحلال ، وإن أكل الحرام يفسد العمل ، ويمنع قبوله ؛ فإنه قال بعد تقريره : «إن الله لا يقبل إلا طيباً ، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين ، فقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا

(١) أخرجه : الترمذي (٢٠٠٨) ، وابن ماجه (١٤٤٣) ، وأحمد (٢ / ٣٢٦) ، وغيرهم ؛ من طريق أبي سنان القسطنطي عن عثمان بن أبي سودة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قال الترمذي - وحسن عريب ، وأبو سنان اسمه عيسى بن سنان ، وقد روى حماد بن سلمة عن ثابت عن أبي رافع عن أبي هريرة شيئاً من هذا .

قلت : وهو كما قال الترمذي ؛ فإن أبا سنان لئن الحديث .

لكن الحديث صحيح بشواهده ، انظرها في صحيح كتاب الأذكار وضعفه (٧٥٣ /

الرُّسُلُ كُلُّوْا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا ﴿المؤمنون: ٥١﴾، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَاشْكُرُوا لِلَّهِ إِنَّ كُتُوبَكُمْ إِتَاءَ نَعْبُدُونَ ﴿
[البقرة: ١٧٢].

والمراد بهذا أن الرسل وأممهم مأمورون بالأكل من الطيبات التي هي
الحلال وبالعمل الصالح، فما كان الأكل حلالاً؛ فالعمل الصالح مقبول، فإذا
كان الأكل غير حلال؛ فكيف يكون العمل مقبولاً؟ وما ذكره بعد ذلك من
الدعاء، وأنه كيف يتقبل مع الحرام، فهو مثال لاستبعاد قبول الأعمال مع التغذية
بالحرام.

وقد اختلف العلماء في حجج من حجج بمال حرام، ومن صلى في ثوب
حرام، هل يسقط عنه فرض الصلاة والحج بذلك؟ وفيه عن الإمام أحمد
روايتان.

وهذه الأحاديث المذكورة تدل على أنه لا يتقبل العمل مع مباشرة
الحرام، لكن القبول قد يُراد به الرضا بالعمل، ومدح فاعله، والثناء عليه بين
الملائكة، والمباهاة به، وقد يُراد به حصول الثواب والأجر عليه، وقد يُراد به
سقوط الفرض به من الذمة، فإن كان المرادها هنا القبول بالمعنى الأول أو
الثاني؛ لم يمنع ذلك من سقوط الفرض به من الذمة؛ كما ورد أنه لا تقبل صلاة
الأيق، ولا المرأة التي زوجها ساخط عليها، ولا من أتى كاهناً، ولا من شرب
خمرًا أربعين يوماً، والمراد - والله أعلم - نفي القبول بالمعنى الأول أو الثاني،
وهو المراد - والله أعلم - من قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾
[المائدة: ٢٧]، ولهذا كانت هذه الآية يشتد منها خوف السلف عن نفوسهم،
فخافوا أن لا يكونوا من المتقين الذين يتقبل الله منهم.

وسئل أحمد عن معنى العتق فيها، فقال: يتقي الأشياء فلا يقع فيما لا يحل.

وقال أبو عبد الله الناجي الزاهد رحمه الله: خمس خصال بها تمام العمل: الإيمان بمعرفة الله عز وجل، ومعرفة الحق، وإخلاص العمل لله، والعمل على السنة، وأكل الحلال، فإن فقدت واحدة لم يرتفع العمل، وذلك إذا عرفت الله عز وجل ولم تعرف الحق لم تنتفع، وإذا عرفت الحق ولم تعرف الله لم تنتفع، وإن عرفت الله وعرفت الحق وأخلصت العمل ولم يكن على السنة لم تنتفع، وإن عرفت الله وعرفت الحق وأخلصت العمل ولم يكن على السنة لم تنتفع، وإن تمت الأربع ولم يكن الأكل من حلال لم تنتفع.

وأما الصدقة بالمال الحرام؛ فغير مقبولة؛ كما في «صحيح مسلم» عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «لا يقبل الله صلاة بغير طهور ولا صدقة من غلول»^(١).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: قال: «ما تصدق عبد بصدقة من مال طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب؛ إلا أخذها الرحمن بيمينه»، وذكر الحديث^(٢).

وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن كان على عمل، فكان يظلم، ويأخذ الحرام ثم تاب فهو يحج ويعتق وينصق منه؟ فقال: إن الخبيث لا يكفر الخبيث.

وكذا قال ابن مسعود رضي الله عنه: إن الخبيث لا يكفر الخبيث، ولكن

(١) أخرجه مسلم (٢٢٤)

(٢) مصنفه (ص ١٥٣)

الطَّيِّبُ يَكْفُرُ الْخَبِيثَ.

واعلم أن الصدقة بالمال الحرام تقع على وجهين :

أحدهما : أن يتصدق به الخائن أو الغاصب ونحوهما على نفسه ، فهذا هو المراد من هذه الأحاديث أنه لا يتقبل منه ؛ يعني : أنه لا يؤجر عليه ، بل يأتي بتصرفه في مال غيره بغير إذنه ، ولا يحصل للمالك بذلك أجر ؛ لعدم قصده وتبئته ، كذا قاله جماعة من العلماء منهم ابن عقيل من أصحابنا .

عن زيد بن الأحنس الخزازي أنه سأل سعيد بن المسيب قال : وجدت لقطعة ، أفأصدق بها؟ قال : لا تؤجر أنت ولا صاحبها .

ولعل مراده : فإذا تصدق بها قبل تعريفها الواجب .

ولو أخذ السلطان أو بعض نوابه من بيت المال ما لا يستحقه فتصدق منه أو اعتق أو بنى به مسجداً أو غيره مما ينتفع به الناس ؛ فالمعقول عن ابن عمر أنه كالغاصب إذا تصدق بما غصبه ، كذلك قيل لعبدالله بن عامر أمير البصرة ، وكان الناس قد اجتمعوا عنده في حال موته وهم يشنون عليه بيرة وإحسانه وابن عمر ساكت ، فطلب منه أن يتكلم ، فروى له حديثاً : « لا يقبل الله صدقة من غلول » . ثم قال له : وكنت على البصرة .

وقد كان طائفة من أهل التشديد في الورع ؛ كطاووس ، وهيب بن الورد ؛ يتوقون الانتفاع بما أحدثه مثل هؤلاء المملوك .

وأما الإمام أحمد رحمه الله ؛ فإنه رخص فيما فعلوه من المنافع العامة ؛ كالمساجد ، والفناطر ، والمصانع ، فإن هذه ينفق عليها من مال الفيء ، اللهم إلا أن يتيقن أنهم فعلوا أشياء من ذلك بمال حرام ؛ كالمكوس ، والغصوب ، ونحوهما ، فحينئذ يتوقى الانتفاع بما عمل بالمال الحرام .

ولعل ابن عمر رضي الله عنهما إنما أنكر عليهم أخذهم لأموال بيت المال لأنفسهم ، ودعواهم أن ما فعلوه منها بعد ذلك فهو صدقة منهم ، فإن هذا شبيهة بالغصب ، وعلى مثل هذا يحمل إنكار من أنكر من العلماء على الملوك ببناء المساجد .

قال أبو الفرج بن الجوزي رحمه الله : رأيت بعض المتقدمين يسأل عن كسب حلالاً أو حراماً من السلاطين والأمراء ثم بنى الأريطة والمساجد ؛ هل له ثواب؟ فأفتى بما يوجب طيب قلب المنفق ، وإن له في إنفاق ما لا يملكه نوع سمرة ؛ لأنه لا يعرف أعيان المقصوبين فيرد عليهم . قال : فقلت : وا عجباً من متصدرين للفتوى لا يعرفون أصول الشريعة ، ينبغي أن يُنظر في حال هذا المنفق أولاً ، فإن كان سلطاناً ؛ فما يُخرج من بيت المال فقد عُرفت وجوه مصارفه ، فكيف يمنع مستحقه ، ويشغله بما لا يقيد من بناء مدرسة أو رباط؟ وإن كان من الأمراء أو نواب السلاطين فيجب أن يرد ما يجب رده إلى بيت المال ، وإن كان حراماً أو غصباً ؛ فكل شيء يُصرف فيه حرام ، والواجب رده على من أخذ منه أو ورثه ، فإن لم يعرف رده إلى بيت المال يصرّف في المصالح ، وفي الصدقة ، ولم يحفظ أخذه بغير الإثم . انتهى .

وإنما كلامه في السلاطين الذين عهدهم في وقته الذين يمتعون المستحقين من الفياء حقوقهم ، ويتصرفون فيه لأنفسهم تصرف الملاك ببناء ما يبنونه إليهم من المدارس والأريطة ونحوهما مما قد لا يحتاج إليه ، ويخص به قوماً دون قوم ، فأما لو فرض إمام عادل يعطي الناس حقوقهم من الفياء ، ثم يبني لهم ما يحتاجون إليه من مسجد أو مدرسة أو مدرستان ونحو ذلك ؛ كان ذلك جائزاً ، فلو كان بعض من يأخذ المال لنفسه من بيت المال بنى بما أخذ منه بناء محتاجاً إليه في حال ، فيجوز البناء فيه من بيت المال ، لكنه ينسبه إلى نفسه ،

فقد يتخرج على الخلاف في الغاصب إذا رد المال إلى المقتصوب منه على وجه
الصدقة والهبة هل يبرأ بذلك أم لا؟

وهذا كله إذا بنى على قدر الحاجة من غير سرف ولا زخرفة .

وقد أمر عمر بن عبدالعزيز بترميم مسجد البصرة من بيت المال ، ونهاهم
أن يتجاوزوا ما تصدع منه ، وقال : إني لم أجد للبيان في مال الله حقاً .

واعلم أن من العلماء من جعل تصرف الغاصب ونحوه في مال غيره موقوفاً
على إجازة مالكه ، فإن أجاز تصرفه فيه جاز .

وقد حكى بعض أصحابنا رواية عن أحمد أنه من أخرج زكاته من مال
مقتصوب ثم أجاز المالك جاز وسقطت عنه الزكاة .

وكذلك خرج ابن أبي الدنيا رواية عن أحمد : أنه إذا اعتق عبد غيره عن
نفسه ملتزماً ضمانه في ماله ، ثم أجاز المالك ؛ جاز ، ونفذ عتقه ، وهو خلاف
نص أحمد .

وحكى عن الحنفية : أنه لو غصب شاة ، فذبحها لمنعه وقرانه ، ثم أجاز
المالك ؛ أجزأت عنه .

الوجه الثاني من تصرفات الغاصب في المال المقتصوب : أن يتصدق به
على صاحبه إذا عجز عن رده إليه وإلى ورثته ، فهذا جائز عند أكثر العلماء ؛
منهم : مالك ، وأبو حنيفة ، وأحمد ، وغيرهم .

قال ابن عبد البر : ذهب الزهري ومالك والثوري والاوزاعي والليث إلى أن
الغال إذا تفوق أهل العسكر ولم يصل إليهم أنه يدفع إلى الإمام خمسة ويتصدق
بالباقى .

روى ذلك عن عبادة بن الصامت ومعاوية والحسن البصري .

وهو يشبه مذهب ابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهما؛ أنهما كانا يريان أن يتصدق بالمال الذي لا يُعرف صاحبه.

وقال: قد أجمعوا في اللقطة على جواز الصدقة بها بعد التعريف وانقطاع صاحبها، وجعلوه إذا جاء مختيراً بين الأجر والزمان، وكذلك المغصوب. انتهى.

وروي عن مالك بن دينار؛ قال: سألت عطاء بن أبي رباح عمن عنده مال حرام ولا يعرف أربابه ويريد الخروج منه؟ قال: يتصدق به ولا أقول: إن ذلك يجزى، عنه.

قال مالك: كان هذا القول من عطاء أحب إلي من زنة ذهب.

وقال سفيان فيمن اشترى من قوم شيئاً مغصوباً: يرده إليهم، فإن لم يقدر عليهم؛ يتصدق به كله، ولا يأخذ رأس ماله.

وكذا قال فيمن باع شيئاً ممن نكرو معاملته لشبهة ماله: قال: يتصدق بالثمن.

وخالفه ابن المبارك وقال: يتصدق بالربح خاصة.

وقال أحمد: يتصدق بالربح.

وكذا قال فيمن ورث مالا من أبيه وكان أبوه يبيع ممن يكره معاملته: أنه يتصدق منه بمقدار الربح ويأخذ الباقي.

وقد روي عن طائفة من الصحابة نحو ذلك؛ منهم: عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وعبدالله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه.

والمشهور عن الشافعي رحمه الله في الأموال الحرام أنها تُحفظ ولا يُتصدق بها حتى يظهر مستحفاً.

وكان القاضى بن عياض يرى أن من عنده مال حرام لا يعرف أربابه أنه يتلقفه ويلقيه في البحر ولا يتصدق به، وقال: لا يتقرب إلى الله إلا بالطَّيب.

والصحيح الصدقة به؛ لأن إتلاف المال إضاعته منهى عنه، وإرضاءه أبدأ تعريض له للإتلاف واستيلاء الضالمة عليه، والصدقة به ليست عند مكسبية حتى يكون تقرباً منه بالخبيث، وإنما هي صدقة عن مالكه؛ ليكون نفعه له في الآخرة، حيث يتعدَّر عليه الانتفاع به في الدنيا.

• وقوله: «ثم ذكر الرجل يطيل السفر، أشعث، أغبر، يمدُّ يديه إلى السماء: يا رب! يا رب! ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبه حرام، وغذّي بالحرام؛ فأنى يستجاب لذلك».

هذا الكلام أشار فيه ﷺ إلى آداب الدُّعاء، وإلى الأسباب التي تقتضي إجابته، وإلى ما يمنع من إجابته، فذكر من الأسباب التي تقتضي إجابة الدعاء أربعة:

أحدها: إطالة السفر، والسفر بمجردة يقتضي إجابة الدعاء كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «ثلاث دعوات مستجابات لا شكَّ فيهن: دعوة المظلوم، ودعوة المسافر، ودعوة الوالد لولده»^(١).

(١) أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (٣٢ / ٤٨٦)، وأبو داود (١٥٣٦)، والترمذي (١٩٠٥ و ٣٣٤٨)، وابن ماجه (٣٨٦٢)، وأحمد (٢ / ٢٥٨ و ٣٤٨ و ٤٧٨ و ٥١٧ و ٥٢٣)، وغيرهم؛ من طرق عن يحيى بن كثير عن أبي جعفر عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال: (فذكره).
وهذا إسناد ضعيف؛ كما بينه شيخنا حفظه الله في «المصحيحه» (٥٩٦).
ولكن له شاهد من حديث عقبه بن عامر الجهني رضي الله عنه.
أخرجه: أحمد (٤ / ١٥٤)، والخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (١٢ / ٣٨٠ - ٣٨١)، وفي «إسناده ضعيف».

وبالجملة؛ فالحديث حسن به؛ كما قال الترمذي والحافظ ابن حجر، ووافيهما شيخنا في =

أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي ، وعنده : «دعوة الوالد على ولده» .

ومنى طال السفر كان أقرب إلى إجابة الدعاء ؛ لأنه مظنة حصول انكسار النفس بطول الغربة عن الأوطان ، وتحمل المشاق ، والانكسار من أعظم أسباب إجابة الدعاء .

والثاني : حصول التبدل في اللباس والهيئة بالشعث والإغباء ، وهو أيضاً من المقتضيات لإجابة الدعاء ؛ كما في الحديث المشهور عن النبي ﷺ : «رُبَّ شعث أغبر ذي طمرين مدفوع بالأبواب لو أقسم على الله لأنته»^(١) .
ونما خرج النبي ﷺ للاستسقاء خرج متبدلاً من وضعاً متضرعاً .

والثالث : مد يديه إلى السماء ، وهو من اداب الدعاء التي يرجى بسببها بجانسه .

وفي حديث سلمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ : «إن الله تعالى حيي كريم يستحي إذا رفع الرجل إليه يديه أن يردهما صفراً خائبين» ، أخرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه^(٢) .

والصحيحة (٥٩٦) ، فانظر غير ما مور .

وله شاهد من حديث أسد رضي الله عنه ، ولكن فيه «دعوة الصائم» بدل : «دعوة المظلوم» ، وهو مخرج في «الصحيحة» (١٧٩٧) .

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٢ و ٢٨٤٦) .

(٢) أخرجه : أبو داود (١٤٨٨) ، والترمذي (٣٥٥٦) ، وابن ماجه (٣٨٦٥) ، وأحمد (٥) /

٤٣٨) ، من طريق جعفر بن ميمون : حدثني أبو عثمان عنه به .

عن الترمذي : «حسن غريب» .

وجود بسناد الحافظ في «فتح الباري» (١١ / ١٤٣) .

قلت : وهو كما قالوا : فإن رجاله ثقافت ، غير جعفر بن ميمون ؛ فهو صدوق يحضى ؛ فالإسناد

وَرُوِيَ نحوه من حديث أنس وجابر وغيرهما^(١).

وكان النبي ﷺ يرفع يديه في الاستسقاء حتى يرى بياض إبطيه^(٢)، ورفع يديه يوم بدر يستنصر الله على المشركين حتى سقط رداؤه عن منكبيه^(٣).

وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ في صفة رفع يديه في الدعاء أنواع متعددة^(٤).

والرابع: الإلحاح على الله عز وجل بتكرير ذكر ربوبيته، وهو من أعظم ما يطلب به إجابة الدعاء.

ومن تأمل الأدعية المذكورة في القرآن؛ وجدها غالباً تفتتح باسم الرب؛ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [البقرة: ٢٠١]، ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسَبْنَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ومثل هذا في القرآن كثير.

وأما ما يمنع إجابة الدعاء؛ فقد أشار ﷺ إلى أنه التوسع في الحرام أكلًا وشربًا ولبسًا وتغذيةً.

فأكل الحرام وشربه ولبسه والتغذي به سبب موجب لعدم إجابة الدعاء.

(١) وأسأيدها فيها نظر.

وقال الحافظ الذهبي في «تعلوقات المعجم»، (ص ٥٢): «هذا حديث مشهور، رواه عن النبي ﷺ أيضاً علي بن أب طالب وابن عمر وأنس وغيرهم».

قلت: وهي تصلح للاعتبار، فيها يصح الحديث، والله الحمد من قبل ومن بعد.

(٢) أخرجه: البخاري (١١ / ١٤٦ - فتح)، ومسلم (٨٩٥).

(٣) أخرجه مسلم (١٧٦٣).

(٤) وانظرها في رسالتي: «البيد المستطابة في الدعوات المستجابة».

• وقوله ﷺ: «فَأَنى يُسْتَجَابُ لَهُ»؛ معناه: كيف يُسْتَجَابُ لَهُ، فهو استنهام وقع على وجه التعجب والاستعداد، وليس صريحاً في استحالة الاستجابة ومنعها بالكلية، فيؤخذ من هذا أن التوسُّع في الحرام والتغذِّي به من جملة موانع الإجابة، وقد يوجد ما يمنع هذا المانع من منعه.

وقد يكون ارتكاب المحرَّمات الفعلية مانعاً من الإجابة أيضاً.

وكذلك ترك الواجبات.

وقبل الطاعات يكون موجباً لاستجابة الدعاء.

ولهذا لما توسَّل الذين دخلوا الغار وانطبقت الصخرة عليهم بأعمالهم الصالحة التي أخلصوا فيها لله تعالى ودعوا الله بها؛ أُجيبَت دعوتهم.

وقال بعض السلف: لا تستبطن الإجابة، وقد سدَّت طرفها بالمعاصي.

وأخذ بعض الشعراء هذا المعنى، فقال:

نَحْنُ نَدْعُوا إِلَهَ فِي كُلِّ كَرْبٍ ثُمَّ نَسَاهُ عِنْدَ كَشْفِ الْكُرُوبِ
كَيْفَ نَرْجُوا إِجَابَةَ لِدَعَائِهِ قَدْ سَدَدْنَا طَرِيقَهَا بِالذُّنُوبِ

الحديث الحادي عشر

عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَبَطَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَرَبَّحَاتِهِ؛ قَالَ: حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «ذَعَّ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ».

رواه النسائي والترمذي وقال: «حسن صحيح»^(١).

* هذا الحديث خرجه الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم من حديث يزيد بن أبي مريم عن أبي الحوراء عن الحسن ابن علي، وصححه الترمذي، وأبو الحوراء السعدي؛ قال الأكثرون: اسمه ربيعة بن شيان. ووثقه النسائي وابن حبان، ويوقف أحمد في أن أبا الحوراء اسمه ربيعة بن شيان. وما إلى التفرقة بينهما. وقال الجوزجاني: أبو الحوراء مجهول لا يعرف^(٢).

* وهذا الحديث قطعة من حديث طويل ذكر فيه قنوت الوتر، وعند الترمذي وغيره زيادة في الحديث، وهي: «فإن الصدق طمأنينة، والكذب رية»، ولفظ ابن حبان: «فإن الخير طمأنينة، وإن الشر رية».

* ومعنى هذا الحديث يرجع إلى الوفوف عند الشبهات واتقائها؛ فإن

(١) صحيح؛ كما بيته في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١٢٤٣ / ٩٧٧).

(٢) وهذا لا يتدح في أبي الحوراء السعدي، فإن لم يعرفه الجوزجاني، فقد عرفه من هو

اعلم بالرجال منه؛ كالذهبي وابن حجر وغيرهما من أئمة الصنعة.

الحلال المحض لا يحصل لمؤمن في قلبه منه ريب، والريب: بمعنى المقلق والاضطراب، بل تسكن إليه النفس ويظمن به القلب.

وأما المشتبهات، فيحصل بها للقلوب القلق والاضطراب الموجب للشك.

وقال أبو عبد الرحمن المعمرى الزاهد: إذا كان العبد ورعاً، ترك ما يريه إلى ما لا يريه.

وقال الفضيل: يزعم الناس أن الورع شديد، وما ورد عليّ أمران إلا أخذتُ بأشدهما، فدع ما يريك إلى ما لا يريك.

وقال حسان بن أبي سنان: ما شيء أهون من الورع، إذا رابك شيء فدعه.

وهذا إنما يسهل على مثل حسان رحمه الله.

قال ابن المبارك: كتب غلام لحسان بن أبي سنان إليه من الأهواز: إن قصب السكر أصابته آفة، فاشتري السكر فيما قبلك، فاشتراه من رجل. فلم يأت عليه إلا قليل فإذا فيما اشتراه ربع ثلاثين ألفاً. قال: فأتى صاحب السكر، فقال: يا هذا! إن غلامي كان قد كتب إليّ، فلم أعلمك، فأقطني فيما اشتريت منك. فقال له الآخر: قد أعلمنتي الآن، وقد طيبتك لك. قال: فرجع فلم يحتمل قلبه، فأناه، فقال: يا هذا! إنني لم آت هذا الأمر من قبل وجهه، فأحب أن تترد هذا البيع. قال: فما زال به حتى رده عليه.

وكان المسور بن مخرمة قد احتكر طعاماً كثيراً، فرأى صحاباً في الخريف، فكرهه، فقال: ألا أراني كرهت ما ينفع المسلمين؟ فألى أن لا يبيع فيه شيئاً، فأخبر بذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فقال له عمر: جزاك

الله خيراً.

وفي هذا أن المحتكر ينبغي له التنزه عن ربح ما احتكره احتكاراً منهياً عنه.

وقد نص الإمام أحمد رحمه الله على التنزه عن ربح ما لم يدخل في ضمانه لدخوله في ربح ما لم يضمن.

وقد نهى عنه النبي ﷺ^(١)، فقال أحمد في رواية عنه: «فمن أجر ما استأجره بربحه أنه يتصدق بالربح».

وقال في رواية عنه في ربح مآل المضاربة: إذا خالف فيه المضارب أنه يتصدق به.

وقال في رواية عنه فيما إذا اشترى ثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع ثم تركها حتى بدا صلاحها: أنه يتصدق بالزيادة.

وحمله طائفة من أصحابنا على الاستحباب؛ لأن الصدقة بالشبهات مستحبة.

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها سُئلت عن أكل الصيد للمحرم إذا لم يصبه، فقالت: إنما هي أيام فلائيل، فما رابك فدعه؛ يعني: ما اشتبه عليك؛ هل هو حلال أو حرام؛ فاتركه؛ فإن الناس اختلفوا في إباحة أكل الصيد للمحرم إذا لم يصد هو.

وقد يستدل بهذا على أن الخروج من اختلاف العلماء أفضل؛ لأنه أبعد

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٠٤)، وابن ماجه (٢١٨٨)؛ من حديث عبد الله بن عمرو رضي

الله عنهما.

قلت: وهو حديث صحيح.

عن الشبهة، ولكنَّ المحقِّقين من العلماء من أصحابنا وغيرهم على أن هذا ليس هو على إطلاقه؛ فإن من مسائل الاختلاف ما ثبت فيه عن النبي ﷺ رخصة ليس لها معارض، فاتباع تلك الرخصة أولى من اجتنابها، وإن لم تكن تلك الرخصة بلغت بعض العلماء فامتنع منها لذلك، وهذا كمن تيقن الطهارة، وشك في الحدث، فإنه صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يتصرف حتى يسمع صوتاً أو يجد ريحاً»^(١)، ولا سيما إن كان شكه في الصلاة؛ فإنه لا يجوز له قطعها لصحة النهي عنه، وإن كان بعض العلماء يوجب ذلك.

وإن كان للرخصة معارض إما من سنة أخرى، أو من عمل الأمة بخلافها، فالأولى ترك العمل بها، وكذا لو كان قد عمل بها شذوذ من الناس، واشتهر في الأمة العمل بخلافها في أمصار المسلمين من عهد الصحابة رضي الله عنهم؛ فإن الأخذ بما عليه عمل المسلمين هو المتعين، فإن هذه الأمة قد أجازها الله أن يظهر أهل باطلها على أهل حقها، فما ظهر العمل به في القرون الثلاثة المفضلة فهو الحق، وما عداه فهو باطل.

وها هنا أمر ينبغي التفتُّن له، وهو أن التدقيق في التوقُّف عن الشبهات إنما يصلح لمن استقامت أحواله كلها، وتشابهت أعماله في التقوى والورع، فأما من يقع في انتهاك المحرَّمات الظاهرة، ثم يريد أن يتورَّع عن شيء من دقائق الشبهة؛ فإنه لا يحتمل له ذلك، بل ينكر عليه؛ كما قال ابن عمر لمن سأله عن دم البعوض من أهل العراق: يسألونني عن دم البعوض وقد قتلوا الحسين!

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٢٣٧ - نتج)، ومسلم (٣٦١)؛ من حديث عبدالله بن زيد

المازني رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم (٣٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وسمعتُ النبي ﷺ يقول: «هما ريحانناي من الدنيا»^(١).

وسأل رجل بشر بن الحارث عن رجل له زوجة وأمه تأمره بطلاقها؟ فقال: إن كان برُّ أمه في كل شيء، ولم يبق من برِّها إلا طلاق زوجته؛ فليفعل؛ وإن كان يبرُّها بطلاق زوجته، ثم يقوم بعد ذلك إلى أمه، فيضربها، فلا يفعل.

وسئل الإمام أحمد رحمه الله عن رجل يشتري بقلًا ويشترط الخوصة؛ يعني: التي تربط بها حزمة البقل. فقال أحمد: إيش هذه المسائل؟ قيل له: إن إبراهيم بن أبي نعيم يفعل ذلك. فقال أحمد: إن كان إبراهيم بن أبي نعيم؛ فتعم، هذا يشبه ذلك. وإنما أنكر هذه المسائل ممن لا يشبه حاله، وأما أهل التدقيق في الورع؛ فبشبه حالهم هذا.

وقد كان الإمام أحمد نفسه يستعمل في نفسه هذا الورع، فإنه أمر من يشتري له سمناً، فجاء به على ورقة، فأمر برّد الورقة إلى البائع.

وكان الإمام أحمد لا يستمدُّ من محابر أصحابه، وإنما يخرج معه محبرته يستمدُّ منها.

واستأذنه رجل أن يكتب من محبرته، فقال له: اكتب، فهذا ورع مظلم، واستأذنه رجل آخر في ذلك، فتبسّم، فقال: لم يبلغ ورعي ولا ورعك هذا.

وهذا قاله على وجه التواضع، وإلا فهو كان في نفسه يستعمل هذا الورع، وكان ينكره على من لم يصل إلى هذا المقام، بل يتسامح في المكروهات الظاهرة، ويقدم على الشبهات من غير توقُّف.

* وقوله **بَيِّنَةٌ**: «فإن الخير طمأنينة، وإن الشرُّ ريبة»؛ يعني: أن الخير تظمئن به القلوب، والشرُّ توراب به ولا تظمئن إليه، وفي هذا إشارة إلى الرجوع

(١) أخرجه البخاري (٧ / ٩٥ - فتح).

إلى القلوب عند الاشتباه، وسيأتي مزيد لهذا الكلام على حديث النّوّاس بن سمرعان إن شاء الله تعالى^(١).

* وقوله في الرواية الأخرى: «إن الصدق طمأنينة، والكذب ريبة» يشير إلى أنه لا ينبغي الاعتماد على قول كلِّ قائل؛ كما قال في حديث وابصة: «وإن أفتاك الناس وأفتوك»^(٢)، وإنما يعتمد على قول من يقول الصدق، وعلامة الصدق أن تطمئن به القلوب، وعلامة الكذب أن تحصل به الريبة. فلا تسكن القلوب إليه، بل تنفر منه.

ومن هنا كان العقلاء على عهد النبي ﷺ إذا سمعوا كلامه وما يدعوا إليه عرفوا أنه صادق، وأنه جاء بالحق، وإذا سمعوا كلام مسيلمة عرفوا أنه كاذب، وأنه جاء بالباطل.

وقد روي أن عمرو بن العاص سمعه قبل إسلامه يدّعي أنه أنزل عليه: (يا وير يا وير، لك أذنان وصدر، وإنك لتعلم يا عمرو). فقال: والله إنني لأعلم أنك تكذب.

وقال بعض المتقدمين: صور ما شئت في قلبك، وتفكر فيه، ثم قسه إلى ضده؛ فإنك إذا ميزت بينهما عرفت الحق من الباطل، والصدق من الكذب. قال: كأنك تصور محمداً ﷺ، ثم تفكر فيما أتى به من القرآن، فتقرأ: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَع النَّاسَ...﴾ الآية [البقرة: ١٦٤]، ثم تصور ضدَّ محمد ﷺ، فتجده مسيلمة، فتتفكر فيما جاء به، فتقرأ: (إلا يا ربه المخدع، قد هوى لك

(١) وهو الحديث السابع والعشرون من هذا الكتاب.

(٢) انظر المكان السابق.

المضجع)؛ يعني : قوله تسجاح حين تزوج بها. قال : فترى هذا - يعني :
القرآن - رصيناً، عجبياً، يلوظ القلب، ويحسن في السمع، وترى ذا - يعني :
قول مسيلمة - بارداً، غثاً، فاحشاً، فتعلم أن محمداً حقاً، أتى بوحي، وأن
مسيلمة كذاب أتى بباطل -

الحديث الثاني عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ؛ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «مَنْ حَسَّنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَعْنِيهِ» .
 حَدِيثٌ حَسَنٌ ، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ هَكَذَا (١) .

* هذا الحديث خرجه الترمذي وابن ماجه من رواية الأوزاعي عن قرة بن عبدالرحمن عن الزُّهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنهم ، وقال الترمذي : «غريب» .

وقد حسنه الشيخ المصنف رحمه الله لأن رجال إسناده ثقات .

وقرة بن عبدالرحمن بن حيوة وثقه قوم وضعفه آخرون .

وقال ابن عبدالبر : هذا الحديث محفوظ عن الزُّهري بهذا الإسناد من رواية الثقات .

وهذا موافق لتحسين الشيخ له رضي الله عنه ، وأما أكثر الأئمة ؛ فقالوا : ليس هو محفوظاً بهذا الإسناد ، إنما هو محفوظ عن الزُّهري عن علي بن حسين عن النبي ﷺ مرسلًا .

كذلك رواه الثقات عن الزُّهري ، منهم مالك في «الموطأ» ، ويونس ، ومعمر ، وإبراهيم بن سعد ؛ إلا أنه قال : «من إيمان المرء تركه ما لا يعنيه» .

(١) صحيح لغيره ، انظر تخريجه في «صحيح كتاب الأذكار وضميمته» (١٠١٣ / ٧٧٤

و١١٣٠ / ٨٨٤ و١٢٤٤ / ٩٧٨) .

وممن قال: إنه لا يصحُّ إلا عن علي بن حسين مرسلًا الإمام أحمد ويحيى بن معين والبخاري والدارقطني .

وقد خلط الضعفاء في إسناده على الزهري تخليطاً فاحشاً، والصحيح فيه المرسل .

ورواه عبدالله بن عمر العمري عن الزهري عن علي بن حسين عن أبيه عن النبي ﷺ، فوصله وجعله من مسند الحسين بن علي .

وخرجه الإمام أحمد في «مسنده» من هذا الوجه .

والعمري ليس بالحافظ .

وخرجه أيضاً من وجه آخر عن الحسين بن النبي ﷺ، وضعفه البخاري في «تاريخه» من هذا الوجه أيضاً، وقال: لا يصحُّ إلا عن علي بن حسين مرسلًا .

وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه أخرى، وكلها ضعيفة .

* وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الأدب .

وقد حكى الإمام أبو عمرو بن الصلاح عن أبي محمد بن أبي زيد إمام المالكية في زمانه أنه قال: جماع آداب الخير وأزمته تنفرع من أربعة أحاديث: قول النبي ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت»، وقوله ﷺ: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وقوله ﷺ للذي اختصر له في الوصية: «لا تغضب»، وقوله ﷺ: «المؤمن بحب لأخيه ما يحب لنفسه» .

* ومعنى هذا الحديث: أن من حسن إسلامه تركه ما لا يعنيه من قول وفعل، واقتصر على ما يعنيه من الأقوال والأفعال .

ومعنى (يعنيه): أنه تتعلق عنايته به، ويكون من مقصده ومطلوبه والعناية

شدة الاهتمام بالشيء، يقال: عناه يعنيه إذا اهتم به وطلبه.

وليس المراد أنه يترك ما لا عناية له به، ولا إرادة، بحكم الهوى، وطلب النفس، بل بحكم الشرع والإسلام، ولهذا جعله من حسن الإسلام، فإذا أحسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه في الإسلام من الأقوال والأفعال؛ فإن الإسلام يقتضي فعل الواجبات كما سبق ذكره في شرح حديث جبريل عليه السلام، وإن الإسلام الكامل الممدوح يدخل فيه ترك المحرمات كما قال النبي ﷺ: والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده^(١).

وإذا حسن الإسلام؛ اقتضى ترك ما لا يعنيه كله؛ من المحرمات، أو المشتبهات والمكروهات، وفضول المباحات التي لا يحتاج إليها؛ فإن هذا كله لا يعني المسلم إذا كمل إسلامه، وبلغ إلى درجة الإحسان، وهو أن يعبد الله تعالى كأنه يراه، فإن لم يكن يراه فإن الله يراه، فمن عبد الله عن استحضار قربه ومشاهدته بقلبه أو على استحضار قرب الله منه وأطلعاه عليه؛ فقد أحسن إسلامه، ولزم من ذلك أن يترك كل ما لا يعنيه في الإسلام، ويستغل بما يعنيه فيه، فإنه يتولد من هذين المقامين الاستحياء من الله، وترك كل ما يستحى منه. وفي المستند والترمذي عن ابن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً: والاستحياء من الله تعالى أن تحفظ الرأس وما وعى، وتحفظ البطن وما حوى، ولتذكر الموت والبلى، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا، فمن فعل ذلك؛ فقد استحى من الله حقَّ الحياء^(٢).

قال بعضهم: استحي من الله على قدر قربه منك، وخف الله على قدر

(١) مضي تخريجه (ص ٥٦).

(٢) حس لغيره؛ كما بيته في رسالتي «الحياء» (٨)، فانظره.

قدرته عليك .

وقال بعض العارفين : إذا تكلمت فاذا سمع الله لك ، وإذا سكنت فاذا نظره إليه .

وقد وقعت الإشارة في القرآن العظيم إلى هذا المعنى في مواضع ، كتقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسَهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ . إِذْ يَتَلَفَّى الْمُتَلَقِيَانِ عَنِ الْبَيْمِينِ وَعَنِ الشَّمَالِ قَعِيدٌ . مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق : ١٦ - ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿وَمَا نَكُونُ فِي شَأْنٍ وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِنْ قُرْآنٍ وَلَا نَعْمَلُونَ مِنْ عَمَلٍ إِلَّا كُنَّا عَلَيْكُمْ شُهُودًا إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [يونس : ٦١] ، وقال تعالى : ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَى وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف : ٨١] .

وأكثر ما يراد بتلك ما لا يعني حفظ اللسان من لغو الكلام كما أشير إلى

ذلك في الآيات الأولى التي هي في سورة ﴿ق﴾ .

قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله : من عدَّ كلامه من عمله ؛ قلَّ كلامه ؛

إلا فيما يعنيه .

وهو كما قال ؛ فإن كثيراً من الناس لا يعدُّ كلامه من عمله ، فيجازف فيه ،

ولا يتحرى ، وقد خفي هذا على معاذ بن جبل رضي الله عنه حتى سأل عنه النبي

ﷺ ، فقال : أتواخذُ بما تتكلم به ؟ فقال : «ككلمتك أمك يا معاذ ، وهل يكبُّ

الناس على مناخريهم في النار إلا حصائد ألسنتهم ؟!»^(١) .

وقد نفى الله الخير عن كثير مما يتناجى به الناس بينهم ، فقال : ﴿لَا خَيْرَ

(١) جزء من الحديث التاسع والعشرين من هذا الكتاب .

في كثير من نَجَواتِهِمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ ﴿١١٤﴾
[النساء: ١١٤].

وهذا الحديث يدلُّ على أن ترك ما لا يعني المرء من حُسن إسلامه، فإذا ترك ما لا يعنيه، وفعل ما يعنيه كله؛ فقد كمل حُسن إسلامه.

❖ وقد جاءت الأحاديث بفضل من حُسن إسلامه، وأنه تُضاعف حسنته، وتكفَّر سيئاته، والظاهر أن كثرة المضاعفة تكون بحسب حُسن الإسلام:

ففي صحيح مسلم، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا أحسن أحدكم إسلامه؛ فكل حسنة يعملها تكتب بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، وكل سيئة تكتب بمثلها، حتى يلقى الله عزَّ وجلَّ»^(١).

فالمضاعفة للحسنة بعشر أمثالها لا بدُّ منه، والزيادة على ذلك تكون بحسب إحسان الإسلام، وإخلاص النيَّة، والحاجة إلى ذلك العمل، وفضله؛ كالنفقة في الجهاد، وفي الحج، وفي الرقاب، وفي اليتامى، والمساكين، وأوقات الحاجة إلى النفقة.

وخرَّج النسائي من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إذا أسلم العبد فحسن إسلامه؛ كتب الله له كلُّ حسنة كان أزلَّها، ومُجِبَّت عنه كل سيئة كان أزلَّها، ثم بعد ذلك القصاص الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، والسبئة بمثلها؛ إلا أن يتجاوز الله»^(٢)، وفي رواية أخرى: «وقيل له: استأنف العمل»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (١٢٩).

(٢) علفه البخاري (١ / ٨٨ - فتح) دون جملة كتابة الحسنات المتقدمة، ووصله النسائي

(٨ / ١٠٥ - ١٠٦) بسند صحيح.

قال الحافظ في فتح الباري (١ / ٩٩): «وقد ثبت في جميع الروايات ما سقط من رواية =

والمراد بالحسنات والسيئات التي كان أزلقها: ما سبق منه قبل الإسلام. وهذا يدل على أنه يُثاب بحسناته في الكفر إذا أسلم، ويُعصى عنه سيئاته إذا أسلم، لكن بشرط أن يحسن إسلامه، وينقي تلك السيئات في حال إسلامه. وقد نصَّ على ذلك الإمام أحمد رحمه الله، ويدلُّ على ذلك ما في الصحيحين عن ابن مسعود رضي الله عنه؛ قال: قلنا: يا رسول الله! أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال: «أما من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤاخذ بها، ومن أساء؛ أخذ بعمله في الجاهلية والإسلام»^(١).

وفي «صحيح مسلم» عن عمرو بن العاص رضي الله عنه؛ قال للنبي ﷺ لما أسلم: أريد أن أشتري. قال: «تشتري ماذا؟». قلت: أن يُغفر لي. قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله؟»^(٢).

وخرَّجه الإمام أحمد، ولفظه: «إن الإسلام يجبُّ ما كان قبله من الذنوب».

وهذا محمول على الإسلام الكامل الحسن؛ جمعاً بينه وبين حديث ابن مسعود الذي قبله.

وفي «صحيح مسلم» أيضاً عن حكيم بن حزام؛ قال: قلت: يا رسول الله! رأيت أموراً كنت أصنعها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم؛ أفبها أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: «أسلمت على ما أسلفت من خير». وفي رواية له؛ قال: «فقلت: والله لا أدع شيئاً صنعتُه في الجاهلية إلا صنعت في الإسلام

= البخاري، وهو كتابه الحسنات المتقدمة قبل الإسلام».

وانظر رسائلي: «مكفرات الذنوب» (ص ١١ - ١٥).

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ٣٦٥ - فتح)، ومسلم (١٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٢١)، وهو في «المسند» (٤ / ٢٠٥).

وهذا يدلُّ على أن حسنات الكافر إذا أسلم يُثاب عليها كما دلُّ عليه حديث أبي سعيد المتقدم.

وقد قيل: إن سيئاته في الشرك تبدل حسنات، ويثاب عليها؛ أخذاً من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا . إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ﴾ [الفرقان: ٦٨ - ٧١].

وقد اختلف المفسرون في هذا التبديل على قولين: فمنهم من قال: هو في الدنيا؛ بمعنى: أن الله يبذل من أسلم وثاب إليه بدل ما كان عليه من الكفر والمعاصي، الإيمان والأعمال الصالحة.

وحكى هذا القول إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» عن أكثر المفسرين، وسمى منهم ابن عباس وعطاء وقتادة والسُّدِّي وعكرمة. قلت: وهو المشهور عن الحسن رضي الله عنه.

قال: وقال الحسن وأبو مالك وغيرهما هي من أهل الشرك خاصة، ليس هي في أهل الإسلام.

قلت: إنما يصحُّ هذا القول على أن يكون التبديل في الآخرة كما سيأتي، وأما إن قيل: إنه في الدنيا؛ فالكافر إذا أسلم، والمسلم إذا تاب في ذلك؛ فهي أحسن حالاً من الكافر إذا أسلم.

قال: وقال آخرون: التبديل في الآخرة جعلت لهم مكان كل سيئة حسنة؛

(١) أخرجه البخاري (٣ / ٣٠١ - فتح)، ومسلم (٢٣).

منهم : عمرو بن ميمون، ومكحول، وابن المسيب، وعلي بن الحسين . قال :
وأنكره أبو العالية، ومجاهد، وخالد سبلان، وفيه مواضع إنكار.

ثم ذكر ما حاصله : أنه يلزم من ذلك أن يكون من كثرت سيئاته أحسن
حالاً ممن قلت سيئاته، حيث يعطي مكان كل سيئة حسنة .

ثم قال : ولو قال قائل : إنما ذكر الله أن تبدل السيئات حسنات، ولم يذكر
العدد؛ كيف تبدل؟ فيجوز أن معنى تبدل أن من عمل سيئة واحدة وناب منها
يبدله الله مئة ألف حسنة، ومن عمل ألف سيئة، أن تبدل ألف حسنة، فيكون
حينئذ من قلت سيئاته أحسن حالاً .

قلت : هذا القول - وهو التبدل في الآخرة - قد أنكره أبو العالية، وتلا قوله
تعالى : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ
لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران : ٣٠]، وردّه بعضهم بقوله تعالى :
﴿وَمَنْ يَمَّمَلْ بِثِقَالِ ذُرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٨]، وقوله تعالى : ﴿وَوَضِعَ الْكِتَابَ
فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَذَا الْكِتَابِ لَا يَقْدَرُ صَغِيرَةً
وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا خَاسِرًا وَلَا يَنْظِلُ مِنْكَ أَحَدًا﴾ [الكهف :
٤٩] .

ولكن ؟ قد أجيب عن هذا بأن الثائب يوقف على سيئاته، ثم تبدل
حسنات .

وفي «صحيح مسلم» من حديث أبي ذر عن النبي ﷺ : قال : «إني لأعلم
آخر أهل الجنة دخولاً الجنة، وآخر أهل النار خروجاً منها، رجل يؤتى به يوم
القيامة، فيقال : اعرضوا عليه صفار ذنوبه وارفعوا عنه كبارها، فتعرض عليه
صفار ذنوبه، فيقال له : عملت يوم كذا وكذا، كذا وكذا، وعملت يوم كذا وكذا،

فيقول: نعم؛ لا يستطيع أن ينكر، وهو مشفق من كبار ذنوبه أن تُفرض عليه، فيقال له: فإن لك مكان كل سيئة حسنة. فيقول: يا رب! وقد عملت أشياء لا أراها ها هنا^(١).

قال: فلقد رأيت رسول الله ﷺ ضحك حتى بدت نواجذه.

فإذا بدلت السيئات بالمحسنات في حق من عوقب على ذنوبه بالنار، ففي حق من مُحِبَّتْ سيئاته بالإسلام والتوبة النصوح أولى، لأن محوها بذلك أحب إلى الله من محوها بالعقاب.

وأما ما ذكره الحري في التبديل، وأن من قلت سيئاته يزداد في حسناته، ومن كثرت سيئاته يقل في حسناته؛ فحديث أبي ذر صريح في رد هذا، وأنه يُعطى مكان كل سيئة حسنة.

وأما قوله: يلزم من ذلك أن يكون من كثرت سيئاته أحسن حالاً ممن قلت سيئاته، فيقال: إنما التبديل في حق من ندم على سيئاته، وجعلها نصب عينيه، فكلما ذكرها ازداد خوفاً ووجلًا وحياء من الله، ومسارة إلى الأعمال الصالحة المكفرة؛ كما قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان: ٧٠].

وما ذكرناه كله داخل في العمل الصالح، ومن كانت هذه حاله؛ فإنه يتحسّر من مرارة الندم والأسف على ذنوبه أضعاف ما ذاق من حلاوتها عند فعلها، ويصير كل ذنب من ذنوبه سبباً للأعمال الصالحة، ما حية له، فلا يستنكر بعد هذا تبديل هذه الذنوب حسنات.

(١) أخرجه مسلم (١٩٠).

وقد وردت أحاديث صريحة في أن الكافر إذا أسلم وحسن إسلامه تبدلت
سببته في الشرك حسناً^(١).



(١) وانظر لزاماً رسالتي دمبطلات الأعمال (ص ١٧ - ٢٤)، وكتابي «حادي الروح إلى
أحكام النبوة الصريح» (باب أحكام نوبة الكافر).

الحديث الثالث عشر

عَنْ أَبِي حَمْرَةَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَادِمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : قَالَ : وَلَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ .
رواه البخاري ومسلم .^(١)

* الحديث خرَّجه في الصحيحين من حديث قتادة عن أنس، ولفظ مسلم: «حَتَّى يُحِبَّ لِجَارِهِ أَوْ لِأَخِيهِ»؛ بالشك.

وخرَّجه الإمام أحمد رحمه الله، ولفظه: «لَا يَبْلُغُ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يُحِبَّ لِلنَّاسِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ مِنَ الْخَيْرِ»^(٢).

وهذه الرواية تبيِّن معنى الرواية المخرَّجة في الصحيحين، وأن المراد بتفهي الإيمان نفي بلوغ حقيقته ونهايته؛ فإن الإيمان كثير ما يتفهي لانتفاء بعض

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٥٦ - ٥٧ - صح)، ومسلم (٤٥).

(٢) في المستند (٣ / ١٧٦ و ٢٠٦ و ٢٥١ و ٢٧٢ و ٢٧٨ و ٢٨٩)، وإسناده صحيح.

قال شيخنا في «الصحيحة» (٧٣): «وَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الرِّيَادَةُ: مِنَ الْخَيْرِ، وَبِإِدَاءِ هَذِهِ لِحُدُودِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْحَدِيثِ بِدَقَّةٍ، إِذْ إِنَّ كَلِمَةَ (الْخَيْرِ) جَامِعَةٌ تَعْمُرُ الطَّاعَاتِ وَالْمَسَاجِدِ الْعَنُوبِيَّةِ وَالْأَخْرُوقِيَّةِ، وَتُخْرِجُ الْمُنْتَهَيَاتِ لِأَنَّ اسْمَ الْحَيْرِ لَا يَتَوَلَّاهَا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ.

فَمَنْ كَسَالَ خَلَقَ الْمُسْلِمَ أَنْ يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ مَثَلًا بِحُبِّ نَفْسِهِ، وَكَذَلِكَ أَنْ يُغْفَرَ لِأَخِيهِ مَا يُغْفَرُ لِنَفْسِهِ مِنَ الشَّرِّ.

وهذا، وإن لم يذكره في الحديث؛ فهو من مصمونه؛ لأن حب النبي، مسلم لم يغفر لغيره، فترك التنصيص عليه اكتفاءً؛ كما قاله انكروماني، ونقله الحافظ في «فتح الباري» (١ / ٥٤) وأقره اهـ.

أركانها وواجباتها؛ كقوله **يُحْيِي** : «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن»^(١)، وقوله : «لا يؤمن من لا يأمن جأزه بوأنته»^(٢).

● وقد اختلف العلماء في مرتكب الكبائر؛ هل يسمى مؤمناً نافيص الإيمان أم لا يسمى مؤمناً وإنما يقال هو مسلم، فليس بمؤمن؟ على قولين، وهما روايتان عن أحمد رحمه الله .

(١) أخرجه : البخاري (٥ / ٩٠٩ - فتح) ، ومسلم (٥٧) ؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البخاري (١٠ / ٤١٣ - فتح) من حديث أبي شريح الكعبي رضي الله عنه . وقد جرى سبي وبين أحد رؤوس التكفير مناظرة حول هذه الأحاديث، حيث ذهب إلى تكفير الراني وشارب الخمر والسارق... إلخ .

فانصرت لمدب أهل السنة والجماعة باللغة، فقلت له : هذه الأحاديث لا تدل على مرادك من الناحية اللغوية، فضلاً عن الآثار السلفية الواردة عن أصحابنا والتابعين . فقال : كيف ذلك؟

قلت : جملة «هو مؤمن» - التي جاءت بعد نفي الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر - حالبة، وليست صفة؛ لأن الجمل بعد التكرات صفات وبعد المعارف أحوال . فهذه الجملة ثبت حال الزاني والسارق وشارب الخمر وهو يقارف الإثم والفحشاء، فإذا انحج من معصيته، عاد إليه إيمانه .

وهذا موافق للآثار السلفية التي أفادت أنه إذا زني؛ ارتفع عنه الإيمان كالقطة، فإذا رجع عاد إليه . وهذا يدل على أن النفي لكمال الإيمان وليس لأصله . فهبت ولم يحجر جواباً .

وقد أخبرني من كان مغتوباً به أنه بعد تلك المناظرة وخرجنا من عنده دخل غرفته شاحب الوجه .

وقد كماما الله فتهم، وعادوا من حيث أتوا، ورجع من رجع منهم إلى الجادة، وألغ غائب على أمره، ولكن أكثر الناس لا يعلمون .

فأما من ارتكب التصغائر؛ فلا يزول عنه اسم الإيمان بالكلية، بل هو مؤمن ناقص الإيمان، ينقص من إيمانه بحسب ما ارتكب من ذلك.

والقول بأن مرتكب الكبائر يقال له مؤمن ناقص الإيمان مروى عن جابر بن عبد الله وهو قول ابن المبارك وإسحاق وابن عبيد وغيرهم.

والقول بأنه مسلم ليس بمؤمن مروى عن أبي جعفر محمد بن علي، وذكر بعضهم أنه المختار عند أهل السنة.

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: الزاني يتزع عنه نور الإيمان.

وقال أبو هريرة: يُتزع منه الإيمان، فيكون فوقه كالظلمة، فإن تاب عاد إليه.

وقال عبدالله بن رواحة وأبو الدرداء: الإيمان كالقميص يلبسه الإنسان تارة ويخلعه تارة أخرى. وكذا قال الإمام أحمد رحمه الله وغيره.

والمعنى: أنه إذا كُمل خصال الإيمان لبيسه، فإذا نقص منها شيء نزع، وكل هذا إشارة إلى الإيمان الكامل التام الذي لا ينقص من واجباته شيء.

* والمقصود أن من جملة خصال الإيمان الواجبة أن يحب المرء لأخيه المؤمن ما يحب لنفسه، ويكره له ما يكره لنفسه، فإذا زل ذلك عنه؛ فقد نقص إيمانه بذلك.

وقد روي أن النبي ﷺ قال لأبي هريرة: «أحب للناس ما تحب لنفسك؛ تكن مؤمناً». أخرجه الترمذي وابن ماجه^(١).

* وقد رتب النبي ﷺ دخول الجنة على هذه الخصلة، ففي صحيح

(١) مضي تخريجه (ص ١٤٧).

مسلم^(١) من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: «من أحب أن يُزجَّح عن النار ويدخل الجنة فلتدركه ميتة وهو مؤمن بالله واليوم الآخر، ويأتي إلى الناس الذي يحب أن يؤتى إليه»^(٢).

وفيه أيضاً عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قال لي رسول الله ﷺ: «يا أبا ذر! إنني أراك ضعيفاً، وإنني أراك ضعيفاً، وإنني أحبُّ لك ما أحبُّ لنفسي، لا تتأمرنَّ على اثنين، ولا تولين مال يتيم»^(٣).

وإنما نهاء عن ذلك لما رأى من ضعفه وهو ﷺ يحبُّ هذا لكل ضعيف، وإنما كان يتولَّى أمور الناس لأن الله قواه على ذلك، وأمره بدعاء الخلق كلهم إلى طاعته، وأن يتولَّى سياسة دينهم وديارهم.

وكان محمد بن واسع يبيع حماراً له، فقال له رجل: أترضاه لي؟ قال: لو رضيت لم أبعه. وهذه إشارة منه إلى أنه لا يرضى لأخيه إلا ما يرضى لنفسه، وهذا كله من جملة النصيحة لعامة المسلمين التي هي من جملة الدين؛ كما سبق تفسير ذلك في موضعه.

وقد ذكرنا فيما تقدّم حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم وتراحمهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحوى والسهر». خرَّجَاه في الصحيحين^(٤).

وهذا يدلُّ على أن المؤمن يسوؤه ما يسوء أخاه المؤمن، ويحزنه ما يحزنه. وحديث أنس الذي تتكلَّم الآن فيه يدلُّ على أن المؤمن يسره ما يسرُّ أخاه

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٠ / ٤٣٨ - متع)، ومسلم (٢٥٨٦).

المؤمن، ويريد لأخيه المؤمن ما يريد لنفسه من الخير، وهذا كله إنما يأتي من كمال سلامة الصدر من الغش والغُلِّ والحسد؛ فإن الحسد يقتضي أن يكره الحاسد أن يفوقه أحد في خير أو يساويه فيه؛ لأنه يحبُّ أن يعتاز على الناس بفضائله ويتفرد بها عنهم.

والإيمان يقتضي خلاف ذلك، وهو أن يشركه المؤمنون كلهم فيما أعطاه الله من الخير من غير أن ينقص عليه منه شيء.

وقد مدح الله تعالى في كتابه من لا يريد العلو في الأرض ولا الفساد، فقال: ﴿تِلْكَ السُّدُورُ الْأَجْرَةُ نَحْمَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾ [القصص: ٨٣].

قال عكرمة وغيره من المفسرين في هذه الآية: العلو في الأرض: التكبر، وطلب الشرف والمنزلة عند ذي سلطانها. والفساد: العمل بالمعاصي.

* وقد ورد ما يدلُّ على أنه لا يأثم من كره أن يفوقه من الناس أحد في الجمال، فخرُّج الإمام أحمد رحمه الله والحاكم في «صحيحه» من حديث ابن مسعود رضي الله عنه؛ قال: أتيت النبي ﷺ وعنده مالك بن مرارة الرهاوي، فأدركته وهو يقول: يا رسول الله! قد قسم لي من الجمال ما ترى، فما أحبُّ أحداً من الناس فضطني بشراكين فما فوفهما، أليس ذلك هو البني؟ فقال: «لا؛ ليس ذلك بالبني، ولكن البني من بطر - أو قال: سفه - الحق، وغمط الناس» (١).

وخرُّج أبو داود (٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ معناه،

(١) أخرجه: أحمد (١ / ٣٧٥)، والحاكم (٤ / ١٨٢).

وهو صحيح، يشهد له ما بعده.

(٢) برقم (٤٠٩٢) بإسناد صحيح.

وفي حديثه الكبير بدل البغي ، فنفى أن يكون كراهته لأن يفوقه أحد في الجمال بغيّاً أو كبيراً ، وفسّر البغي والكبر ببطر الحق ، وهو التكبر عليه ، والامتناع عن قبوله كبيراً إذا خالف هواه .

ومن هنا قال بعض السلف : التواضع أن تقبل الحق من كل من جاء به ، وإن كان صغيراً . فمن قبل الحق ممن جاء به سواء كان صغيراً أو كبيراً ، وسواء كان يحبه أو لا يحبه ؛ فهو متواضع ، ومن أبى قبول الحق تعاضماً عليه ؛ فهو متكبر .

وغمط الناس هو احتقارهم وازدراؤهم ، وذلك يحصل من النظر إلى النفس بعين الكمال ، وإلى غيره بعين النقص .

• وفي الجملة ؛ فينبغي للمؤمن أن يحب للمؤمنين ما يحب لنفسه ، ويكره لهم ما يكره لنفسه ، فإن رأى في أخيه المسلم نقصاً في دينه اجتهد في إصلاحه . قال بعض الصالحين من السلف : أهل المحبة لله نظروا بنور الله ، وعطفوا على أهل معاصي الله ، مقتوا أعمالهم ، وعطفوا عليهم ، ليزيلوهم بالمواعظ عن أفعالهم ، وأشفقوا على أبدانهم من النار ، ولا يكون المؤمن مؤمناً حقاً حتى يرضى للناس ما يرضاه لنفسه ، وإن رأى في غيره فضيلة فاق بها عليه فيتمنى لنفسه مثلها ، فإن كانت تلك الفضيلة دينية كان حسناً .

وقد تمنى النبي ﷺ لنفسه منزلة الشهادة^(١) .

وقال ﷺ : « لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً فهو ينفقه آتاء الليل وآتاء النهار ، ورجل آتاه الله القرآن فهو يقرؤه آتاء الليل وآتاء النهار »^(٢) .

(١) أخرجه : البخاري (١ / ٩٢ - فتح) ، ومسلم (١٨٧٦) من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه : البخاري (١ / ١٦٥ - فتح) ، ومسلم (٨١٦) من حديث ابن مسعود رضي

الله عنه .

وقال فيمن ينفق ماله في طاعة الله، فقال: ولو أن لي ما لا فعلتُ فيه كما فعل هذا، فهما في الأجر سواء^(١).

وإن كانت دنيوية؛ فلا خير في تمنيها؛ كما قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ قَالَ الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونَ إِنَّهُ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ . وَقَالَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ وَيَلْتَمِسُ فَوَاقِبَ اللَّهِ خَيْرٌ لِمَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا﴾ [القصص: ٧٩ - ٨٠]، وأما قوله عز وجل: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢]؛ فقد فسر ذلك بالحسد، وهو تمنى الرجل نفس ما أعطي أخوه من أهل ومال، وأن يتقل ذلك إليه، وفسر بتمني ما هو مستنع شرعاً أو قدراً؛ كتمني النساء أن يكن رجلاً، أو يكون لهن مثل ما للرجال من الفضائل الدينية كالجهاد، والدنيوية كالميراث والعقل والشهادة ونحو ذلك.

وقيل: إن الآية تشمل ذلك كله.

* ومع هذا كله؛ فينبغي للمؤمن أن يحزن لموت الفضائل الدينية، ولهذا أمر أن ينظر في الدين إلى من هو فوقه، وأن ينافس في طلب ذلك جهده وطاقته؛ كما قال تعالى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ [المطففين: ٢٦].

ولا يكره أن أحداً يشاركه في ذلك، بل يحب للناس كلهم المنافسة فيه، ويحبهم على ذلك، وهو من تمام أداء النصيحة للإخوان؛ كما قال الفضيل: إن كنت تحب أن يكون للناس مثلك؛ فما أدبت النصيحة لربك، كيف وأنت تحب أن يكونوا دونك؟

(١) صحيح، جزء من حديث أبي كيشة الأنماري رضي الله عنه، وهو مخرَج في وحادي الروح إلى أحكام التوبة المصروح (ص ٢٦٦).

يشير إلى أن أداء النصيحة لهم أن يحب أن يكونوا فوقه، وهذه منزلة عالية ودرجة رفيعة في النصح، وليس ذلك بواجب، وإنما المأمور به في الشرع أن يحب أن يكونوا مثله، ومع هذا فإذا فافه أحد في فضيلة دينية اجتهد على إلحاقه، وحزن على تقصير نفسه وتخلقه عن لحاق السابقين لا حسداً لهم على ما آناههم الله بل منافسة لهم وغبطة وحزناً على النفس بتقصيرها وتخلّفها عن درجات السابقين.

• وينبغي للمؤمن أن لا يزال يرى نفسه مقصراً عن الدرجات العالية، فيستفيد بذلك أمرين تقيسين: الاجتهاد في طلب الفضائل، والازدياد منها، والنظر إلى نفسه بعين النقص.

وينشأ من هذا أن يحب للمؤمنين أن يكونوا خيراً منه؛ لأنه لا يرضى لهم أن يكونوا على مثل حاله، كما أنه لا يرضى لنفسه بما هي عليه، بل يجتهد في إصلاحها.

وقد قال محمد بن واسع لابنه: أما أبوك؛ فلاكثر الله في المسلمين مثله.

فمن كان لا يرضى عن نفسه؛ فكيف يحب للمسلمين أن يكونوا مثله مع نصحه لهم؟ بل هو يحب للمسلمين أن يكونوا خيراً منه، ويحب لنفسه أن يكون خيراً مما هو عليه.

وإن علم المرء أن الله قد خصه على غيره بفضل فأخبره لمصلحة دينية، وكان إخباره على سبيل التحدث بالنعيم، ويرى نفسه مقصراً في الشكر؛ كان جائزاً، فقد قال ابن مسعود: ما أعلم أحداً أعلم بكتاب الله مني.

ولا يمنع هذا أن يحب للناس أن يشاركوه فيما خصه الله به، فقد قال ابن عباس رضي الله عنهما: إني لأمر على الآية من كتاب الله، فأود أن الناس كنهم

يعلمون منها ما أعلم .

وقال الشافعي : وددتُ أن الناس تعلموا هذا العلم ، ولم ينسب إليّ منه شيء .^٤

وكان عتبة الغلام إذا أراد أن يفطر يقول لبعض إخوانه المطلعين على أمره وأعماله : أخرج إليّ ماء أو تمرات أفطر عليها ؛ ليكون لك أجر مثل أجري^(١) .



(١) رحم الله سنننا الصالح : فقد كانوا مع كمالهم في الإيمان وسقاهم في الخيرات وثاناهم في الطاعات لا يرون لأنفسهم فضلاً عن غيرهم ، بل كان أحدهم يستمر عمله لئلا يتسرب إليه شوائب الرياء وشروخ النفس

أما وقد مضى الباقون وبقينا في خلف كالبعير الأجرى : يتشبعون بما لم يتعبوا . وإذا رأى أحدهم لأخيه فضلاً ، نسيه إلى نفسه ، وإذا تعلم من أخيه مسألة أو علماً ، نسيه إلى غيره . وثابوا أن من لم يشكر الناس لا يشكر الله ، نسأل الله السلامة .

ولله در الفائق :

لا تَرْضَيْنَ بِذِكْرِنَا عَنْ ذِكْرِهِمْ لَيْسَ السَّلِيمُ إِذَا مَشَى كَالْمَتَعَدِّ

ورحم الله أبا عمرو بن العلاء حيث يقول : وما نحن فيمن مضى إلا كبقول في أصول نخل

طوال .

الحديث الرابع عشر

عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يَجُلُ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِأَحَدٍ ثَلَاثٍ : الشَّيْبُ الزَّانِي ، وَالنَّفْسُ بِالنَّفْسِ ، وَالتَّارِكُ لِدِينِهِ الْمُفَارِقُ لِلْجَمَاعَةِ » .
رواه البخاري ومسلم (١) .

* هذا الحديث خرجه في الصحيحين من رواية الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن ابن مسعود، وفي رواية لمسلم: «التارك للإسلام»؛ بدل قوله: «التارك لدينه».

* وفي هذا المعنى أحاديث متعددة.

وقد ذكرنا حديث أنس فيما تقدم، وفيه تفسير أن هذه الثلاث خصال هي حق الإسلام التي يُستباح بها دم من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

والقتل بكل واحد من هذه الخصال الثلاث مُتَّفَقٌ عليه بين المسلمين؛
* فأما زنى الشيب؛ فأجمع المسلمون على أن حدّه الرجم حتى يموت، وقد رجم النبي ﷺ ماعزاً والغامديّة، وكان في القرآن الذي نُسخ لفظه: «والشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم».

(١) أخرجه: البخاري (١٢ / ٢٠٦ - فتح)، ومسلم (١٦٧٦).

وقد استنبط ابن عباس الرجم من القرآن من قوله تعالى : ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ﴾ [المائدة: ١٥]؛ قال: فمن كفر بالرجم؛ فقد كفر بالقرآن من حيث لا يحتسب، ثم تلا هذه الآية، وقال: كان الرجم مما أخفوا. أخرجه النسائي والحاكم، وقال: «صحيح الإسناد»^(١).

ويستنبط أيضاً من قوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا﴾ إلى قوله : ﴿وَأَنْ أَحْكَمَ بِهِمْ بِمَا أَنْزَلْنَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٤ - ٤٩].

وخرج مسلم في «صحيحه»^(٢) من حديث البراء بن عازب قصة رجم اليهوديين، وقال في حديثه: فأنزل الله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [المائدة: ٤١]، وأنزل: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤] في الكفار كلها.

وكان الله تعالى قد أمر أولاً بحبس النساء الزواني إلى أن يتوقاهن الموت أو يجعل الله لهن سبيلاً، ثم جعل الله لهن سبيلاً.

ففي «صحيح مسلم» عن عبادة عن النبي ﷺ قال: «خذوا عني، خذوا عني، قد جعل الله لهن سبيلاً: البكر بالبكر جلد مئة وتغريب عام، والثيب بالثيب جلد مئة والرجم»^(٣).

وقد أخذ بظاهر هذا الحديث جماعة من العلماء، وأوجبوا جلد الثيب مئة

(١) أخرجه: النسائي في «الكبرى» (٥ / ١٧٨ - تحفة الأشراف)، والحاكم (٤ / ٣٥٩).

(٢) برقم (١٧٠٠).

(٣) أخرجه مسلم (١٦٩٠).

ثم رجمه؛ كما فعل عليّ بشراحة الهمدانية، وقال: جلدها بكتاب الله، ورجمتها بسنة رسول الله ﷺ، ويشير إلى أن كتاب الله فيه جلد الزانيين من غير تفصيل بين ثوب وبكر.

وجاءت السنة برجم الثوب خاصة مع استنباطه من القرآن أيضاً، وهذا القول هو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله وإسحاق، وهو قول الحسن وطائفة من السلف.

وقالت طائفة منهم: إن كان الثيبان شيخين جلداً أوجماً، وإن كانا شابين رجماً بغير جلد؛ لأن ذنب الشيخ أقيح، لا سيما بالزنا. وهذا قول أبي بن كعب، وهو رواية عن أحمد وإسحاق أيضاً.

* وأما النفس بالنفس؛ فمعناه أن المكلف إذا قتل نفساً بغير حق عمداً؛ فإنه يُقتل بها.

وقد دلّ القرآن على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهَا فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥].

وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرِّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنثَى﴾ [البقرة: ١٧٨].

ويستثنى من عموم قوله تعالى: ﴿النَّفْسُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] صوراً: — منها: أن يقتل الوالد ولده، فالجمهور على أن لا يُقتل به، وصح ذلك عن عمر رضي الله عنه، ورؤي عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، وقد تكلم في أسانيدها^(١)، وقال مالك: إن تعمّد قتله تعمّداً يشك فيه؛ مثل أن يذبحه، فإنه

(١) أخرجه: الترمذي (١٤٠٠)، وابن ماجه (٢٦٦٢)، وأحمد (١ / ٢٢ و ٢٣ و ٤٩)، وابن

أبي شيبة (٩ / ٤١٠)، وأندارقطني (٣ / ١٤٠ و ١٤١ و ١٤٣)، والبيهقي (٨ / ٣٨)، وغيرهم؛ من =

يقتل به ، وإن حذفه بسيف أو عصا ؛ لم يقتل . وقال الليث : يقتل بقتله بجميع وجوه العمد لتعمومات .

— ومنها : أن يقتل الحرُّ عبداً ، فالأكثرون على أنه لا يُقتل به .

وقيل : يقتل بعبد غيره دون عبده ، وهو قول أبي حنيفة وأصحابه .

وقيل : يقتل بعبده وعبد غيره ، وهي رواية عن الثوري ، وقول طائفة من

أهل الحديث ؛ لحديث سمرة عن النبي ﷺ : «مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْتَاهُ ، وَمَنْ جَذَعَهُ جَذَعَاهُ» ، وقد طعن فيه الإمام أحمد وغيره^(١) .

= طرف عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عمر بن الخطاب ، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يقاد الوالد بولده» .

قلت : إنسانه حسن .

وأخرجه أحمد (١ / ١٦) عن أسود بن عامر : أخبرنا جعفر الأحمر عن مطرف عن الحكم عن مجاهد عن عمر .

قلت : رجاله ثقات ، لكن مجاهداً لم يسمع عمر ، فالإسناد مقطوع .

وأخرجه الحاكم (٢ / ٢١٦ ، ٤ / ٣٦٨) عن طريق عمر بن عيسى الفرس عن ابن جريج

عن عطاء بن أبي رباح عن ابن عباس عن عمر .

قال الحاكم : «صحيح الإسناد» .

وتعقبه الذهبي في الموطن الأول بقوله : «بل عمر بن عيسى منكر الحديث» ، ثم عاد فوافقه في الموطن الثاني !

قلت : سبحان من لا تأخذه سنة ولا نوم ، والمقول ما قاله الذهبي في الموطن الأول ، فإن عمر ابن عيسى منكر الحديث .

ورود من حديث ابن عباس وسراقة بن مالك وعبد الله بن عمر ، وأسانيدها واهية ، وفي حديث عمر رضي الله عنه كفاية ، فإنه صحيح بطرفه ، والله أعلم .

(١) أخرجه : أبو داود (٤٥١٥ - ٤٥١٧) ، والترمذي (١٤١٤) ، وابن ماجه (٢٦٦٣) ،

وأحمد (٥ / ١٠ ، ١١ و ١٢ و ١٨ و ١٩) ؛ من رواية الحسن عن سمرة .

قال الإمام أحمد في المسند (٥ / ١٠) : «ولم يسمعه منه» .

وقد أجمعوا على أنه لا قصاص بين العبيد والأحرار في الأطراف، وهذا يدل على أن هذا الحديث مطروح لا يعمل به.

وهذا مما يستدل به على أن المراد بقوله تعالى: ﴿التَّسْبُحُ بِالنَّفْسِ﴾ [المائدة: ٤٥] الأحرار؛ لأنه ذكره بعد القصاص في الأطراف، وهو يختص بالأحرار.

— ومنها أن يقتل المسلم كافراً، فإن كان حربياً لم يقتل بغير خلاف؛ لأن قتل الحربي مباح بلا ريب، وإن كان ذمياً أو معاهداً؛ فالجمهور على أنه لا يقتل به أيضاً.

وفي «صحيح البخاري»^(١) عن علي بن النبي ﷺ قال: «لا يقتل مسلم بكافر».

وقال أبو حنيفة وجماعة من فقهاء الكوفيين: يقتل به.

وقد روى ربيعة عن ابن البيلماني عن النبي ﷺ أنه قتل رجلاً من أهل القبلة برجل من أهل الذمة، وقال: «أنا أحق من وفي بذمته»^(٢).

وهذا مرسل ضعيف، قد ضعفه الإمام أحمد، وأبو عبيد، وإبراهيم الحربي، والجوزجاني، وابن المنذر، والدارقطني، وقال ابن البيلماني: ضعيف، لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث، فكيف بما يرسل؟

وقال الجوزجاني: إنما أخذه ربيعة عن إبراهيم بن أبي يحيى عن ابن

= قلت: وهو كما قال؛ فالحديث ضعيف.

(١) (١٢ / ٢٦٠ - فتح).

(٢) أخرجه: الدارقطني (٣ / ١٣٥)، والبيهقي (٨ / ٣٠)، وعبدالرزاق (١٩٥١٤)، وأبو

داود في «المراسيل» (٢٥٠).

وهو ضعيف؛ كما بينه المصنف رحمه الله.

العنذر عن أبي البيهقي، وابن أبي يحيى مثروك الحديث.

وفي «مراسيل» أبي داود حديث آخر مرسل: «أن النبي ﷺ قتل يوم خيبر مسلماً بكافر قتل غيلة؛ قال: أنا أولى وأحق من وفي بدمته»^(١).

وهذا مذهب مالك وأهل المدينة: أن القتل غيلة لا تشترط له المكافأة، فيقتل فيه المسلم بالكافر، وعلى هذا حملوا حديث ابن البيهقي أيضاً على تقدير صحته.

— ومنها أن يقتل الرجل امرأة، فيقتل بها بغير خلاف.

وصح أنه ﷺ قتل يهودياً قتل جارية»^(٢).

وأكثر العلماء على أنه لا يُدفع إلى أولياء الرجل شيء.

* وأما التارك لدينه المفارق للمجماعة؛ فالمراد به من ترك الإسلام وارتد عنه وفارق جماعة المسلمين، وإنما استثناه مع من يحل دمه من أهل الشهادتين باعتبار ما كان عليه قبل الردة وحكم الإسلام لازم له بعدها، ولهذا يستتاب ويُطلب منه العود إلى الإسلام، وفي إلزامه بقضاء ما فاته في زمن الردة من العبادات اختلاف مشهور بين العلماء.

وأيضاً؛ فقد يترك دينه ويفارق الجماعة وهو مقر بالشهادتين، ويدعي الإسلام كما إذا جحد شيئاً من أركان الإسلام، أو سب الله ورسوله، أو كفر ببعض الملائكة أو النبيين أو الكتب المذكورة في القرآن مع العلم بذلك.

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ

(١) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٥١)، وهو مرسل ضعيف

(٢) أخرجه: البخاري (٥ / ٧١ - فتح)، ومسلم (١٦٧٢)

قال: «من بدل دينه فاقتلوه»^(١).

ولا فرق في هذا بين الرجل والمرأة عند أكثر العلماء.

ومنهم من قال: لا تقتل المرأة إذا ارتدت كما لا تقتل نساء أهل الحرب في الحرب، وإنما تقتل رجالهم. وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، وجعلوا الكفر الطائي، كالأصلي.

والجمهور فرّقوا بينهما، وجعلوا الطائي، أغلظ؛ لما سبقه من الإسلام. ولهذا يقتل بالردة عنه من لا يقتل من أهل الحرب؛ كالشيخ الفاني، والزمن، والأعمى، ولا يقتلون في الحرب.

* وقوله **بَيِّنَات**: «التارك لدينه المفارق للجماعة»؛ يدل على أنه لو ناب ورجع إلى الإسلام لا يقتل؛ لأنه ليس بتارك لدينه بعد رجوعه، ولا مفارق للجماعة، فإن قيل: بل استثناء هذا ممن يعصم دمه من أهل الشهادتين يدل على أنه يقتل ولو كان مقرأ بالشهادتين كما يقتل الزاني المحصن وقاتل النفس.

وهذا يدل على أن المرتد لا تقبل توبته كما حكى عن الحسن. أو أن يحمل ذلك على من ارتد ممن ولد على الإسلام؛ فإنه لا تقبل توبته، وإنما تقبل توبة من كان كافراً ثم أسلم ثم ارتد على قول طائفة من العلماء؛ منهم: الليث بن سعد، وأحمد - في رواية عنه - وإسحاق.

قيل: إنما استثناءه من المسلمين باعتبار ما كان عليه قبل مفارقة دينه؛ كما سبق تفريراً، وليس هذا كالثيب الزاني وقاتل النفس؛ لأن قتلها يوجب عقوبة لجريمتها الماضية، ولا يمكن تلافى ذلك.

* وأما المرتد؛ فإنما قتل لوصف قائم به في الحال، وهو ترك دينه ومفارقة

(١) أخرجه البخاري (٦ / ١٤٩ - فتح)

الجماعة، فإذا عاد إلى دينه وإلى موافقته للجماعة؛ فالوصف الذي أُبجح به دمه قد انتفى، فتزول إباحة دمه، والله أعلم.

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه لفظه لا اختلاف فيه، وهو ثابت متفق على صحته.

* ولكن يُقال على هذا: إنه قد ورد قتل المسلم بغير إحدى هذه الخصال الثلاث:

— فحتمها في اللواط: وقد جاء من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ؛ قال: واقتلوا الفاعل والمنعول به^(١).

وأخذ به كثير من العلماء؛ كمالك، وأحمد، وقالوا: إنه موجب للقتل بكل حال؛ محصناً كان أو غير محصن.

— ومنها: من أتى ذات محرم: وقد روي الأمر بقتله، وروي أن النبي ﷺ قتل من تزوج بامرأة أبيه^(٢).

وأخذ بذلك طائفة من العلماء، وأوجبوا قتله مطلقاً محصناً كان أو غير محصن.

— ومنها الساحر: وفي الترمذي من حديث جندب مرفوعاً: «حدُّ الساحر ضربة بالسيف»^(٣).

(١) أخرجه: أبو داود (٤٤٦٢)، والترمذي (١٤٥٦)، وابن ماجه (٢٥٦٦)، وغيرهم؛ من طرق عنه. قلت: وهو صحيح.

(٢) أخرجه: أبو داود (٤٤٥٧)، والترمذي (١٣٦٢)، وابن ماجه (٢٦٠٧)، والنسائي (٦١١٩ / ٤)، وأحمد (٤ / ٢٩٥)، وغيرهم؛ من حديث البراء بن عازب. قلت: وهو حديث صحيح.

(٣) أخرجه الترمذي (١٤٦٠) وغيره.

وذكر أن الصحيح وقفه على جندب .

وهو مذهب جماعة من العلماء منهم عمر بن عبدالعزيز ومالك وأحمد وإسحاق، ولكن هؤلاء يقولون : إنه يكفر بسحره، فيكون حكمه حكم المرتد .

— ومنها: قتل مَنْ وقع ببهيمه . وقد ورد في حديث مرفوع^(١)، وقال به طائفة من العلماء .

— ومنها: من ترك الصلاة؛ فإنه يُقتل عند كثير من العلماء، مع قولهم : إنه ليس بكافر، وقد سبق ذكر ذلك مسنوفاً .

— ومنها: قتل شارب الخمر في المرة الرابعة، وقد ورد الأمر به عن النبي ﷺ من وجوه متعددة^(٢)، وأخذ بذلك عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وغيره .

وأكثر العلماء على أن القتل نسخ، وروي : أن النبي ﷺ أتى بالشارب

قال الترمذي : «لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه، وإسماعيل بن مسلم المكي يضعف في الحديث، والصحيح عن جندب موقوف» .

قلت : وهو كما قال، ولا عبرة بتصحيح الحاكم (٤ / ٣٦٠) وبموافقة الذهبي؛ فإن الذهبي رحمه الله نفسه أورد إسماعيل هذا في «الضعفاء» قائلاً : «متفق على ضعفه»، وفي «الكاشف» : «ضعفه»، وتركه النسائي .

والصواب أن الحديث موقوف، وعليه العمل عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ، كما نصّ الترمذي .

(١) أخرجه : أبو داود (٤٤٦٢)، والترمذي (١٤٥٤)، وابن ماجه (٢٥٦٤)، وغيرهم .

قلت : وهو صحيح .

(٢) وهو حديث متواتر؛ كما بينه شيخنا حفظه الله في : «الصحيحه» (١٣٦٠)، و«كلمة الإخلاص» (ص ٢٥)، فانظروه .

ولشيخ أبي الأنبيال أحمد شاكر في «تخريج المسند» (٩ / ٤٠ - ٧٠) بحث مانع، استقصى الكلام عليه، ورد دعوى النسخ، فاظفر به؛ فإنه من المهمات .

في المرة الرابعة فلم يقتله .

وفي «صحيح البخاري» أن رجلاً كان يؤتى به النبي ﷺ في الخمر، فلعبته رجل، وقال: ما أكثر ما يؤتى به! فقال النبي ﷺ: «لا تلعنه؛ فإنه يحب الله ورسوله»، ولم يقتله بذلك^(١).

— وقد روي قتل السارق في المرة الخامسة^(٢)، وقيل: إن بعض الفقهاء

(١) أخرجه البخاري (١٢ / ٧٥ - فتح) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه .
(٢) أخرجه: أبو داود (٤٤١٠)، والنسائي (٨ / ٩٠ - ٩١)، والبيهقي (٨ / ٢٧٢)؛ من طريق مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير عن محمد بن السكندر عن جابر بن عبد الله مرفوعاً .
قال النسائي: «هذا حديث منكر، ومصعب بن ثابت ليس بالقوي في الحديث» .
قلت: ولكن لم يتفرد به، بل تابعه هشام بن عروة، وله عنه ثلاث طرق. أخرجه الدارقطني (٣ / ١٨٠ - ١٨١)، وهي وإن كانت لا تخلو معردياتها من مقال، ولكنه ضعف سير، فبعثها بقوي بعضاً، فإذا انضم إليها طريق مصعب؛ ازداد الحديث قوة، ولا سيما أن للحديث شواهد:
منها حديث الحارث بن حاطب: أخرجه: النسائي (٨ / ٨٩ - ٩٠)، والحاكم (٤ / ٣٨٢)، والبيهقي (٢ / ٢٧٢)، والخليلي في «التكبير» (٣٤٠٨) - من طريق حماد بن سلمة، قال: نأياً يوسف عنه .

قال الحاكم: «صحيح الإسناد»، وتعقبه الذهبي فقال: «بل منكر» .
قلت: كذا قال! ولم يبين وجه نكازته، ولغنها لمخالفتها لحديث جابر، ولكنه - عنى الزعم من ذلك - يشهد لحديث جابر عنى المحملة، ورساهه رجاله ثقات .
ونكر حوافظ حماد في إسناده، فقال خالد التحداء عن يوسف بن يعقوب عن حماد بن حاطب أن الحارث بن حاطب... (مذكر تحوه) - أخرجه الظهيراني (٣٤٠٩) .
وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦ / ٢٧٧): «ورواه أبو يعقوب، ورجالته ثقات، إلا أني لم أجده ليوسف بن يعقوب سماعاً من أحد الصحابة» .
وفي الباب حديث: أبي هريرة، وعصمة بن مالك، والحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة، وابن سابط الأحول مرسلاً، وهي ضعيفة لا تصح، وانظر: «التلخيص الحبير» (٤ / ٦٨ - ٦٩) .
وبخلاصة القول: أن حديث جابر ثابت بمجموع طرقه، ومعناه يشهد له ما ورد في الباب، وقد أشار إلى تصحيحه انشاقفي بقونه: «مسوخ»، كما نقله البيهقي (٨ / ٢٧٥) .

ذهب إليه^(١).

— ومنها ما روي عنه عليه السلام أنه قال: «إذا برع لخليفتين؛ فاقتلوا الآخر

منهما»، أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد^(٢)، وقد ضعف العقيلي أحاديث هذا الباب كلها.

— ومنها قوله عليه السلام: «من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد، فأراد أن

يشق عصاكم، أو يفرق جماعتكم؛ فاقتلوه». وفي رواية: «فاضربوا رأسه بالسيف كائناً من كان»^(٣).

وقد أخرجه مسلم أيضاً من رواية عرفة.

— ومنها: من شهر السلاح. فخرَّج النسائي من حديث ابن الزبير رضي

الله عنه عن النبي عليه السلام؛ قال: «من شهر السلاح ثم وضعه؛ قدمه هدراً»^(٤).

وقد روي عن ابن الزبير مرفوعاً وموقوفاً، وقال البخاري: إنما هو موقوف.

وسئل أحمد رحمه الله عن معنى هذا الحديث، فقال: ما أدري ما

(١) يشير إلى أن جمهور الفقهاء على خلافه.

قلت: العبارة بالنص. فإذا ورد الأثر: نطق النقر. والكثرة ليست دليل صحة وبرهان صدق،

وقد ذهبوا إلى خلافه، ليس طعناً فيه. وإنما تأولوه، وقال بعضهم: منسوخ.

(٢) أخرجه مسلم (١٨٥٣)

(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٢)

(٤) أخرجه: النسائي (١١٧ / ٧). والحاكم (٢ / ١٥٩)؛ من طريق معمر بن راشد عن

عبدالله بن طائوس عن أبيه عنه به مرفوعاً.

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين»، ووافقه الذهبي.

قلت: وهو كما قال.

وأخرجه النسائي (١١٧ / ٧) موقوفاً على ابن الزبير، ومن وصله ثقة؛ كما قال الحافظ ابن

حجر. ونقله عنه المناوي في «ميض القدير» (٦ / ١٦٠).

هذا؟ . وقال إسحاق بن راهويه: إنما يريد من شهر سلاحه ثم وضعه في الناس حتى استعرض الناس؛ فقد حلّ قلته، وهو مذهب الحرورية يستعرضون الرجال والنساء والذرية.

وقد روي عن عائشة ما يخالف تفسير إسحاق، فخرج الحاكم من رواية علقمة بن أبي علقمة عن أمه أن غلاماً شهر السيف على مولاه في إمرة سعيد بن العاص، ونقلت به عليه، فأمسكه الناس عنه، فدخل المولى على عائشة، فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَسَارَ بِحَدِيدَةٍ إِلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَرِيدُ فَنَلَهُ؛ فَقَدْ وَجِبَ دَمُهُ»^(١)، فأخذه مولاه فقتله. وقال: صحيح على شرط الشيخين.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٢)، وفي رواية: «مَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»^(٣).

فإذا أريد مال المرأة أو دمه؛ دُفع عنه بالأهمل، فهذا مذهب الشافعي وأحمد رحمهما الله.

وهل يجب أن بنوي أنه لا يريد قتله أم لا؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد.

وزهب طائفة إلى أن من أراد ماله أو دمه أبيع له قتله ابتداءً.

(١) أخرجه: أحمد (٦ / ٢٦٦)، والحاكم (٢ / ١٥٨ - ١٥٩) - والسباق له - من طريق سليمان بن بلال عن علقمة بن أبي علقمة عن أمه: (وذكرت القصة).

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين». ووافقه الذهبي.

قلت: إسناده ضعيف، فيه أم علقمة، وهي مرجانة، وهي مقبولة، ولم يوثقها غير ابن حبان، وبقي رجاله ثقات. لكن الحديث حسن لغيره؛ لأن حديث ابن الزبير يشهد له.

(٢) أخرجه البخاري (٥ / ١٢٣ - فتح) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه: أبو داود (٤٧٧٢)، والترمذي (١٤٢١)، وغيرهم؛ من حديث سعيد بن زيد

رضي الله عنه - وهو صحيح.

ودخل على ابن عمر لصر، فقام إليه بالسيف صلتاً، فلولا أنهم حالوا بينه وبينه؛ لقتله.

وسئل الحسن عن لصر دخل بيت رجل ومعه حديدة؟ قال: اقتله بأي قننة قدرت عليه.

وهؤلاء أباحوا قتله وإن وثى هارباً من غير جنابة؛ منهم أبو أيوب السخيتاني.

— ومنها: قتل الجاسوس المسلم إذا تجسس للكفار على المسلمين؛ وقد توفف فيه أحمد، وأباح قتله طائفة من أصحاب مالك، وابن عقيل من أصحابنا، ومن المالكية من قال: إن تكرر ذلك منه أبيع قتله، واستدل من أباح قتله بقول النبي ﷺ في حق حاطب بن أبي بلتعة لما كتب الكتاب إلى أهل مكة يخبرهم بسير النبي ﷺ إليهم ويأمرهم بأخذ حذرهم، فاستأذن عمر في قتله، فقال: «إنه شهد بدرًا»، فلم يقتل؛ إنه لم يأت بما يبيح دمه، وإنما عُلل بوجود مانع من قتله، وهو شهوده بدرًا، ومغفرة الله لأهل بدر، وهذا المانع منتف في حق من بعده.

— ومنها ما أخرجه أبو داود في «المراسيل»^(١) من رواية ابن المسيب أن النبي ﷺ قال: «من ضرب أباه فاقتلوه»، وروى مسنداً من وجه آخر لا يصح، والله أعلم.

* واعلم أن من هذه الأحاديث المذكورة ما لا يصح، ولا يُعرف به قائل معتبر؛ كحديث: «من ضرب أباه فاقتلوه»، وحديث قتل السارق في المرة

(١) أخرجه: البخاري (٦ / ١٤٣ - فتح)، ومسلم (٢٤٩٤) من حديث علي.

(٢) برقم (٤٨٥).

الخامسة^(١)، ويأتي النصوص كلها يمكن ردها إلى حديث ابن مسعود، وذئب أن حديث ابن مسعود يتضمن أنه لا يُستباح دم المسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: إما أن يترك دينه ويفارق جماعة المسلمين، وإما أن يزني وهو محصن، وإما أن يقتل نفساً بغير حق.

فيؤخذ منه أن قتل المسلم لا يُستباح إلا بإحدى ثلاثة أنواع: ترك الدين، وإراقة الدم المحرّم، وانتهاك الفرج المحرّم، فهذه الأنواع الثلاثة هي التي تُبيح دم المسلم دون غيرها:

— فأما انتهاك الفرج المحرّم؛ فقد ذكر في حديث أنه الرّثا بعد الإحصان، وهذا - والله أعلم - على وجه المثال؛ فإن المحصن قد نبت عليه النعمة ببيل هذه الشهوة بالنكاح، فإذا أتاها بعد ذلك من فرج محرّم عليه؛ أبيع دمه، وقد ينغى شرط الإحصان، فيختلفه شرط آخر، وهو كون الفرج لا يُستباح بحال، إما مطلقاً: كاللواط، أو في حقّ الواطي، كمن وطىء ذات محرّم بعقد أو غيره، فهذا الموصف هل يكون قائماً مقام الإحصان وخلقاً عنه؟ هذا هو محلّ النزاع بين العلماء، والأحاديث دالة على أنه يكون خلفاً عنه، ويكتفى به في إباحة الدماء.

— وأما سفك الدم الحرام؛ فهل يقوم مقامه إثارة الفتن المؤدبة إلى سفك الدماء؛ كتهريب جماعة المسلمين، وشقّ العصا، والمبايعة لإمام ثان، ودن

(١) أما حديث قتل السارق في المرة الخامسة - فثابت - كما مضى بيانه (ص ٢٠٠). وقد حسبه شيخنا حفظه الله في تصحيح أبي داود: (٣٧١٠)، وعراه في تصحيح النسائي، (٤٩٧٨). فلم أجده به، وبمراجعة الشيع ثببت أنه قد أشار عنى الأصل المعتمد إلى ضعفه، فكان حقه أن يرح في ضعيف النسائي، ولكنه كذلك غير موجود به، وقد أعاد شيخنا العفر في ذلك كله، واعتمد تصحيح الحديث؛ كما أخبرني بذلك، وثله الحمد من قبل ومن بعد.

وأما الحديث الآخر؛ فكما قال المصنف رحمه الله تعالى:

الكفار على عورات المسلمين. هذا هو محل النزاع، وقد رُوِيَ عن عمر ما يدلُّ على إباحة القتل بمثل هذا.

وكذلك شهر سلاح لطلب القتل هل يقوم مقام القتل في إباحة الدم أم لا؟ فإن الزبير وعائشة رأيه قائماً مقام القتل الحقيقي في ذلك.

وكذلك قطع الطريق بمجرد هل يبيح القتل أم لا؟ لا، مظنة سفك الدماء المحرمة، وقال الله عز وجل: **«إِذَا قُتِلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا»** [المائدة: ٣٢] يدلُّ على أنه إنما يباح قتل النفس بشيئين:

أحدهما: بالنفس.

والثاني: بالفساد في الأرض، ويدخل في الفساد في الأرض: الحرب، والرذلة، والزنا، فإن ذلك كله فساد في الأرض.

وكذلك يكون شرب الخمر والإصرار عليه هو مظنة سفك الدماء المحرمة.

وقد أجمع الصحابة في عهد عمر رضي الله عنه على حذو ثمانين، وجعلوا السكر مظنة الافتراء والقذف العوجب لجلد الثمانين.

ولما قدم وفد عبد القيس على النبي ﷺ، ونهاهم عن الأشربة والانتباز في الظروف؛ قال: **«إِنْ أَحَدُكُمْ لِيَقُومَ إِلَى ابْنِ عَمِّهِ - يَعْنِي إِذَا شَرِبَ - فَيَضْرِبُهُ بِالسِّيفِ»** (١). وكان فيهم رجل قد أصابته جراحة من ذلك، فكان يخيؤها حياء من النبي ﷺ. فهذا كله يرجع إلى إباحة الدم بالقتل؛ إقامة لمقتل مقام حقيقته، لكن؛ هل يسح ذلك أم حكمه باقٍ. وهذا هو محل النزاع.

(١) أخرجه سنن (١٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

— وأما ترك الدين ومفارقة الجماعة؛ فمعناه الارتداد عن دين الإسلام، ولو أتى بالشهادتين؛ فلو سبَّ الله ورسوله ﷺ وهو مقرُّ بالشهادتين؛ أبيض دمه؛ لأنه قد ترك بذلك دينه.

وكذلك لو استهان بالمصحف، وألقاه في القاذورات، أو جحد منا يُعلم من الدين بالضرورة؛ كالصلاة، وما أشبه ذلك مما يُخرج من الدين. وهل يقوم مقام ذلك ترك شيء من أركان الإسلام الخمس؟ وهذا ينبغي على أنه هل يخرج من الدين بالكلمة بذلك أم لا؟ فمن رآه خروجاً عن الدين، كان عنده كترك الشهادتين وإنكارهما. ومن لم يره خروجاً عن الدين، فاختلفوا؛ هل يلحق بترك الدين في القتل؛ لكونه ترك أحد مباني الإسلام أم لا؛ لكونه لم يخرج عن الدين.

ومن هذا الباب ما قاله كثير من العلماء في قتل الداعية إلى البدع؛ فإنهم نظروا إلى أن ذلك شبيه بالخروج عن الدين، وهو ذريعة ووسيلة إليه، فإن استخفى بذلك، ولم يدع غيره؛ كان حكمه حكم المتأفقين إذا استخفوا، وإذا دعا إلى ذلك تغلظ جرمه بإفساد دين الأمة.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ الأمر بقتال الخوارج وقتلهم^(١).

وقد اختلف العلماء في حكمهم، فمنهم من قال: هم كفار، فيكون قتلهم لكفرهم. ومنهم من قال: إنما يُقتلون لفسادهم في الأرض بسفك دماء المسلمين، وتكفيرهم لهم، وهو قول مالك وطائفة من أصحابنا، وأجازوا الابتداء بقتلهم والإجهاز على جريحهم. ومنهم من قال: إن دَعُوا إلى ما هم عليه؛ قوتلوا، وإن أظهره ولم يدعوا إليه؛ لم يقاتلوا، وهو نصُّ عن أحمد رحمه

(١) حديث الخوارج متواتر.

الله وإسحاق، وهو يرجع إلى قتال من دعا إلى بدعة مغلظة. ومنهم من لم ير
البداءة بقتالهم حتى يبدؤوا بقتالنا، وإنما يبيع قتالهم من سفك دماء ونحوه؛ كما
روي عن علي رضي الله عنه، وهو قول الشافعي وكثير من أصحابنا.

وُسْتَدُلُّ بهذا على قتل البدع إذا كان قتله يكفُّ شره عن المسلمين،
ويحسم مادة الفتن. وقد حكى ابن عبد البر وغيره عن مذهب مالك جواز قتل
الداعي إلى البدعة، فرجعت نصوص القتل كلها إلى ما في حديث ابن مسعود
رضي الله عنه بهذا التقدير، ولله الحمد.

✽ وكثير من العلماء يقول في كثير من هذه النصوص التي ذكرناها هنا:
إنها منسوخة بحديث ابن مسعود، وفي هذا نظر من وجهين:

أحدهما: أنه لا يُعلم أن حديث ابن مسعود كان متأخراً عن تلك النصوص
كلها، لا سيما وابن مسعود من قدماء المهاجرين، وكثير من تلك النصوص
يرووها من تأخر إسلامه؛ كأبي هريرة، وجريبر بن عبدالله، ومعاوية؛ فإن هؤلاء
كلهم رووا حديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة.

والثاني: أن الخاص لا يتسخ بالعام، ولو كان العام متأخراً عنه في
الصحيح الذي عليه جمهور العلماء؛ لأن دلالة الخاص على معناه بالنص،
ودلالة العام عليه بالظاهر عند الأكثرين، فلا يبطل الظاهر حكم النص.

وفي صحيح مسلم^(١) أن النبي ﷺ أمر علياً بقتل القبطي الذي كان
يدخل على أم ولده مارية، وكان الناس يتحدثون بذلك، فلما وجده عليٌّ
مجبوراً، تركه.

وقد حمّله بعضهم على أن القبطي لم يكن أسلم بعد، وأن المعاهد إذا

(١) برقم (٢٧٧١).

فعل ما يؤدي المسلمون انتقض عهده، فكيف إذا أدى النبي ﷺ؟ وقال بعضهم : بل كان مسلماً، ولكنه نهى عن ذلك فلم ينته، حتى تكلم الناس بسببه في فراش النبي ﷺ، وأدى النبي ﷺ في فراشه مبيع للدم، لكن لما ظهرت براءته بالعيان؛ تبين للناس براءة مارية، فزال السبب المبيح للقتل.

* وقد روي عن الإمام أحمد أن النبي ﷺ كان له أن يقتل بغير هذه الأسباب الثلاثة التي في حديث ابن مسعود، وغيره ليس له ذلك، كأنه يشير إلى أنه ﷺ كان له أن يعرَّز بالقتل إذا رأى ذلك مصلحة؛ لأنه ﷺ معصومٌ من التعدي والحيثف، وأما غيره؛ فليس له ذلك؛ لأنه غير مأمون عليه من التعدي بالهوى. قال أبو داود^(١): سمعتُ أحمد سئل عن حديث أبي بكر؟ فقال: ما كانت لأحد بعد النبي ﷺ. قال: لم يكن لأبي بكر أن يقتل رجلاً إلا بإحدى ثلاث، والنبي ﷺ كان له أن يقتل.

وحديث أبي بكر المشار إليه هو أن رجلاً كُلم أبا بكر، فأغلظ له، فقال له أبو برزة: الا أقتله يا خليفة رسول الله؟ فقال أبو بكر: ما كانت لأحد بعد النبي ﷺ^(٢).

وعلى هذا يتخرَّج حديث الأمر بقتل هذا القبطي، ويتخرَّج عليه أيضاً حديث الأمر بقتل السارق إن كان صحيحاً، فإن فيه أن النبي ﷺ أمر بقتله في أول مرة، فراجع فيه فقطعه، ثم فعل ذلك أربع مرات، وهو بأمر بقتله، فراجع فيه، فيقطع، حتى قطعت أطرافه الأربع، ثم قتل في الخامسة، والله أعلم.

(١) انظر: مسائل الإمام أحمد (ص ٢٢٦ - ٢٢٧).

(٢) أخرجه: أبو داود (٤٣٦٣)، والنسائي (٧ / ١١٠)، وأحمد (١ / ٩).

قلت: وهو صحيح.

الحديث الخامس عشر

عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليقل خيراً أو ليصمت، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم جاره، ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه.

رواه البخاري ومسلم^(١).

* هذا الحديث خرّجاه من طرق عن أبي هريرة، وفي بعض ألفاظها: «فلا يؤذ جاره»، وفي بعض ألفاظها: «فليحسن من قرى ضيفه»، وفي بعضها: «فليصل رحمه»؛ يدل ذكر الجار.

وخرّجاه أيضاً بمعناه من حديث أبي شريح الخزازي عن النبي ﷺ^(٢).

وقد روى هذا الحديث عن النبي ﷺ من حديث عائشة وابن مسعود وعبدالله بن عمرو وأبي أيوب الأنصاري وابن عباس وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم^(٣).

* فقوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليقل كذا وكذا»؛ يدل على أن هذه الخصال من خصال الإيمان، وقد سبق أن الأعمال تدخل في الإيمان. وقد فسّر النبي ﷺ الإيمان بالصبر والسماحة. قال الحسن: المراد

(١) أخرجه البخاري (١٠ / ١٤٥ - فتح)، ومسلم (١٧).

(٢) أخرجه البخاري (١٠ / ١٤٥ - فتح)، ومسلم (٤٨).

(٣) وأسانيدها لا تخلو من مقال.

بالصبر عن المعاصي ، والسماحة بالطاعة .

وأعمال الإيمان تارة تتعلق بحقوق الله ؛ كأداء الواجبات ، وترك المحرمات ، ومن ذلك قول الخير والصمت عن غيره . وتارة تتعلق بحقوق عباده ؛ كإكرام الضيف ، وإكرام الجار ، والكف عن أذاه .

فهذه ثلاثة أشياء يؤمر بها المؤمن :

أحدها : قول الخير والصمت عما سواه .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ؛ قال : « إن الرجل ليتكلم بالكلمة ما يتبين ما فيها يزلُّ بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب » (١) .

وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ؛ قال : « إن الرجل ليتكلم بالكلمة ما يتبين ما فيها يزلُّ بها في النار أبعد ما بين المشرق والمغرب » (٢) .

وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ ؛ قال : « إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله لا يلقي لها بالاً يرفعه الله بها درجات ، وإن العبد ليتكلم بالكلمة من سخط الله لا يلقي لها بالاً يهوي بها في جهنم » (٣) .

• وقوله ﷺ : « فليقل خيراً أو ليصمت » : أمر بقول الخير وبالصمت عما عداه ، وهذا يدلُّ على أنه ليس هناك كلام يساوي قوله والصمت عنه إما أن يكون خيراً فيكون مأموراً بقوله ، وإما أن يكون غير خير فيكون مأموراً بالصمت عنه .

(١) أخرجه : البخاري (١١ / ٣٠٨ - فتح) ، ومسلم (٢٩٨٨) .

(٢) أخرجه البخاري (١١ / ٣٠٨ - فتح) .

وقد قال الله تعالى : ﴿ مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴾ [ق: ١٨].

وفي الصحيح عن النبي ﷺ : « إذا كان أحدكم يصلي ؛ فإنه يناجي ربه
والمَلَكُ عن يمينه »^(١).

واختلفوا هل يكتب كل ما يتكلم به أم لا يكتب إلا ما فيه ثواب أو عقاب؟
على قولين مشهورين.

وخرَج الإمام أحمد وأبو داود والنسائي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي ﷺ ؛ قال : « ما من قوم يقومون من مجلسٍ لا يذكرُونَ الله فيه إلا قاموا
عن مثل جيفة حمارٍ ، وكان لهم حسرة »^(٢).

فمن هنا يُعلم أن ما ليس بخير من الكلام ، فالسكوت عنه أفضل من
التكلم به ، اللهم إلا ما تدعو إليه الحاجة مما لا بد منه ؛ فإن الإكثار من الكلام
الذي لا حاجة إليه يوجب قساوة القلب .

وقال عمر رضي الله عنه : « من كثر كلامه ؛ كثر سقطه ، ومن كثر سقطه ؛
كثرت ذنوبه ، ومن كثرت ذنوبه ؛ كانت النار أولى به ».

وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يأخذ بلسانه ، ويقول : هذا أوردني
الموارد .

وقال ابن مسعود : والله الذي لا إله إلا هو ما على الأرض أحق بطول
سجن من اللسان .

(١) أخرجه البخاري (١ / ٥١٢ - فتح) من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه : أبو داود (٤٨٥٥) ، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٤٠٣) ، وأحمد (٢ /

٤٩٤ و٥٢٧) .

قلت : وهو صحيح .

وما أحسن ما قال عُبيدالله بن أبي جعفر فقيه أهل مصر في وقته، وكان أحد الحكماء : إذا كان المرء يحدث في مجلس، فأعجبه الحديث، فليسكت، وإن كان ساكناً فأعجبه السكوت؛ فليحدث.

وهذا حسن؛ فإن من كان كذلك كان سكوته وحديثه بمخالفة هواه وإعجابه بنفسه، ومن كان كذلك كان جديراً بتوفيق الله إياه، ونسديده في نطقه وسكوته؛ لأن كلامه وسكوته يكون لله عز وجل.

ويكفل حال؛ فالتزام الصمت مطلقاً، واعتقاده قرينة إما مطلقاً، أو في بعض العبادات؛ كالحج والاعتكاف والصيام منهياً عنه.

والثاني: مما أمر به النبي ﷺ في هذا الحديث المؤمنين بإكرام الجار، وفي بعض الروايات: النهي عن أذى الجار، فأما أذى الجار فمحرم؛ لأن الأذى بغير حق محرم لكل أحد، ولكن في حق الجار هو أشد تحريماً.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي ﷺ أنه سئل: أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك». قيل: ثم أي؟ قال: «أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك». قيل: ثم أي؟ قال: «أن تزاني حليلة جارك»^(١).

وفي صحيح البخاري عن أبي شريح عن النبي ﷺ؛ قال: «والله لا يؤمن، والله لا يؤمن، والله لا يؤمن». قيل: من يا رسول الله؟ قال: «من لا يأمن جاره بوائقه»^(٢).

فأما إكرام الجار والإحسان إليه؛ فمأمور به، وقد قال الله تعالى: ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

(١) أخرجه: البخاري (١٣ / ٤٩١ - فتح)، ومسلم (٨٦).

(٢) أخرجه البخاري (١٠ / ٤٤٣ - فتح).

والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب والصاحب بالجنب وابن السبيل
وما ملكت أيمانكم إن الله لا يحب من كان مختالاً فخوراً [النساء: ٣٦].

فجمع الله تعالى في هذه الآية بين ذكر حقه على العبد وحقوق العباد
عنى العبد أيضاً، وجعل العباد الذين أمر بالإحسان إليهم خمسة أنواع:

أحدها: من بينه وبين الإنسان قرابة، وخص منهم الوالدين بالذكر
لتمييزهما عن سائر الأقارب بما لا يشركونهما فيه، وإنهما كانا السبب في وجود
الولد. ولهما حق التربية والتأديب وغير ذلك.

الثاني: من هو ضعيف محتاج إلى الإحسان، وهو نوعان: من هو محتاج
لضعف بدنه، وهو الأيتيم، ومن هو محتاج لقله ماله، وهو المسكين.

والثالث: من له حق القرب والمخالطة. وجملة هذه ثلاثة أنواع: جار ذو
قربى، وجار جنب، وصاحب بالجنب.

وقد اختلف المفسرون في تأويل ذلك، فمنهم من قال: الجار ذو
القربى: الجار الذي له قرابة، والجار الجنب: الأجنبي. ومنهم من أدخل المرأة
في الجار ذي القربى. ومنهم من أدخلها في الجار الجنب. ومنهم من أدخل
الرفيق في السفر في الجار الجنب. ومنهم من قال: الجار ذو القربى: الجار
المسلم، والجار الجنب: الكافر. وقيل: الجار ذو القربى هو القريب
الملاصق، والجار الجنب البعيد الجوار.

وفي «صحيح البخاري» عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله! إن لي
جارين، فإلى أيهما أهدي؟ قال: «إلى أقربهما منك باباً».

وأما الصاحب بالجنب؛ ففسره طائفة: بالزوجة، وفسره طائفة منهم ابن

(١) أخرجه البخاري (٥ / ٢٢١ - ٢٢٢ - فتح).

عباس: بالرفيق في السفر، ولم يريدوا إخراج الصاحب الملازم في الحضرة، وإنما أرادوا أن صحبة السفر تكفي، فالصحبة الدائمة في الحضرة أولى.

ولهذا قال سعيد بن جبير: هو الرفيق الصالح. وقال زيد بن أسلم: هو جليك في الحضرة ورفيقك في السفر.

وفي «المسند» والترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ؛ قال: «خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه، وخير الجيران عند الله خيرهم لجاره»^(١).

الرابع: من هو وارد على الإنسان غير مقيم عنده، وهو ابن السبيل، يعني: المسافر إذا ورد إلى بلد آخر.

وفسر بعضهم بالضيف؛ يعني به ابن السبيل إذا نزل ضيفاً على أحد. والخامس: ملك اليمين، وقد وصى النبي ﷺ بهم كثيراً، وأمر بالإحسان إليهم. وروى أن آخر ما وصى به عند موته الصلاة وما ملكت أيمانكم. وأدخل بعض السلف في هذه الآية: ما يملكه الإنسان من الحيوانات والبهائم.

* ونرجع إلى شرح حديث أبي هريرة في إكرام الجار.

وفي الصحيحين عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ؛ قال: «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه»^(٢).

(١) أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (١١٥)، والترمذي (١٩٤٤)، وأحمد (٢ /

١٦٧ و١٦٨). قلت: وهو صحيح.

(٢) أخرجه: البخاري (١٠ / ٤٤١ - فتح)، ومسلم (٢٦٢٤)؛ من حديث عائشة رضي

الله عنها.

وأخرجه: البخاري (١٠ / ٤٤١ - فتح)، ومسلم (٣٦٢٥)؛ من حديث ابن عمر رضي الله

عنه.

فمن أنواع الإحسان إلى الجار مواساته عند حاجته .

وفي صحيح مسلم^(١) عن أبي ذر قال : أوصاني خليلي ﷺ إذا طبخت مرقاً فأكثر ماءه ، ثم انظر إلى أهل بيت جيرانك فأصبهم منها بمعروف .

وفي رواية : أن النبي ﷺ قال : يا أبا ذر ! إذا طبخت مرقه فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يفرز خشبة في جداره^(٢) .

ثم يقول أبو هريرة رضي الله عنه : مالي أراكم عنها معرضين ، والله لأرمين بها بين أكتافكم .

ومذهب الإمام أحمد أن الجار يلزمه أن يمكن جاره من وضع خشبة على جداره إذا احتاج الجار إلى ذلك ، ولم يضر بجداره ، لهذا الحديث الصحيح .

وظاهر كلامه أنه يجب عليه أن يواسيه من فضل ما عنده بما لا يضر به إذا علم حاجته .

قال المروزي : قلت لأبي عبد الله : إني لأسمع المسائل في الطريق يقول : إني جائع . فقال : قد يصدق وقد يكذب . قلت : فإذا كان لي جار أعلم أنه يجوع ؟ قال : تواسيه . قلت : إذا كان قوتي رقيقين . قال : تطعمه شيئاً ، ثم قال الذي جاء في الحديث إنما هو الجار .

وقال المروزي : قلت لأبي عبد الله : الأغنياء يجب عليهم المواساة . قال : إذا كان قوم يصنعون شيئاً على شيء كيف لا يجب عليهم . قلت : إذا كان

(١) برقم (٢٦٢٥) .

(٢) أخرجه البخاري (٥ / ١١٠ - فتح) ، ومسلم (١٦٠٩) .

للرجل قميصان أو قلت: جيتان؛ يجب عليه المواساة. قال: إذا كان يحتاج إلى أن يكون فضلاً.

وهذا نصٌ منه في وجوب المواساة من الفضائل، ولم يخصه بالجار، ونصّه الأول يفتضي اختصاصه بالجار.

وقال في رواية ابن هانيء في السؤال: يكذبون أحبّ إلينا لو صدقوا ما سمعنا إلا مواساتهم.

وهذا يدلُّ على وجوب مواساة الجائع من الجيران وغيرهم.

وفي الصحيح عن أبي موسى عن النبي ﷺ؛ قال: «أطعموا الجائع، وعودوا المريض، وفكّوا العاني»^(١).

ومذهب أحمد ومالك: أنه يمنع الجار أن يتصرّف في خاصّ ملكه بما يضرُّ بجاره، فيجب عندهما كفّ الأذى عن الجار بمنع إحداث الانتفاع المضرّ به، ولو كان المتافع إنما ينتفع بخاصّ ملكه.

ويجب عند أحمد أن يذنّ لجاره ما يحتاج إليه، ولا ضرر عليه في بذله، وأعلى من هذين أن يصير على أذى جاره، ولا يتأبئه بالأذى.

قال الحسن: ليس حسن الجوار كفّ الأذى ولكن حسن الجوار احتمال الأذى.

الثالث: مما أمر به النبي ﷺ المؤمنين: إكرام الضيف. والمراد إحسان ضيافته.

وفي الصحيحين من حديث أبي شريح رضي الله عنه؛ قال: أبصرت

(١) أخرجه البخاري (٦ / ١٦٧ - فتح).

عيناى رسول الله ﷺ وسمعتة اذناى حىن تكلم به قال : «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليكرم ضيفه جائزته». قالوا: وما جائزته؟ قال: «يوم وليلة». قال: «والضيافة ثلاثة أيام، وما كان بعد ذلك فهو صدقة»^(١).

وخرج مسلم من حديث أبى شريح أيضاً عن النبى ﷺ قال: «الضيافة ثلاثة أيام، وجائزته يوم وليلة، وما أنفق عليه بعد ذلك فهو صدقة، ولا يحل له أن يشوي عنده حتى يؤثمه». قالوا: يا رسول الله! كيف يؤثمه. قال: «يقيم عنده ولا شيء له يقربه به»^(٢).

ففي هذه الأحاديث أن جائزة الضيف يوم وليلة، وأن الضيافة ثلاثة أيام، ففرق بين الجائزة والضيافة، وكذا الجائزة قد ورد في تأكيدها أحاديث أخرى.

وفي الصحيحين عن عقبه بن عامر؛ قال: قلنا: يا رسول الله! إنك تبعنا فننزل بقوم لا يفروننا، فما ترى؟ فقال لنا رسول الله ﷺ: «إن نزلتم بقوم، فأمرؤا لكم بما ينبغي للضيف؛ فاقبلوا، فإن لم يفعلوا؛ فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم»^(٣).

وهذه النصوص نداءً على وجوب الضيافة يوماً وليلة، وهو قول الليث وأحمد. وقيل أحمد: له المظالمة بذلك إذا منعه؛ لأنه حق له واجب. وهل يأخذ بيده من ماله إذا منعه أو يرفعه إلى الحاكم؟ على روايتين منصوصتين عنه.

وقال حميد بن زنجويه: ليلة الضيف واجبة، وليس له أن يأخذ قراه منهم قهراً إلا أن يكون مسافراً في مصالح المسلمين العامة دون مصلحة نفسه.

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ٤٤٥ - فتح)، ومسلم (٤٨).

(٢) أخرجه مسلم (٤٨).

(٣) أخرجه: البخاري (٥ / ١٠٧ - ١٠٨ - فتح)، ومسلم (١٧٢٧).

وقال الليث بن سعد: لو نزل الضيف بالعبد؛ أضافه من المال الذي بيده، وللضيف أن يأكل، وإن لم يعلم أن سيده أذن له؛ لأن الضيافة واجبة. وهو قياس قول أحمد؛ لأنه نصّ علي أنه يجوز إجابة دعوة العبد المأذون له في التجارة.

ومنع من ذلك مالك والشافعي وغيرهما من دعوة العبد المأذون له بدون إذن سيده.

ونقل عن علي بن سعيد عن أحمد ما يدل على وجوب الضيافة للمغزاة خاصة بمن مروا بهم ثلاثة أيام، والمشهور عنه الأول، وهو وجوبها لكل ضيف نزل يقوم.

واختلف في قوله: هل يجب على أهل الأمصار والقرى أم تخصص بأهل القرى ومن كان على طريق يمر بهم المسافرون؟ علي روايتين متصوحتين عنه. والمتنصوص عنه: أنها تجب للمسلم والكافر، وخص كثير من أصحابه الوجوب للمسلم، كما لا تجب نفقة الأقارب مع اختلاف الدين علي إحدى الروايتين عنه.

فأما اليومان الآخران، وهما الثاني والثالث، فهما تمام الضيافة، والمتنصوص عن أحمد أنه لا يجب إلا الجائزة الأولى، وقال: فدُفِّق بين الجائزة والضيافة والجائزة أوكد، ومن أصحابنا من أوجب الضيافة ثلاثة أيام: منهم أبو بكر بن عبدالعزيز، وابن أبي موسى، والآمدني، وما بعد الثلاث فهو صدقة. وظن بعض الناس أن الضيافة ثلاثة أيام بعد اليوم والليلة الأولى، وردّه أحمد بقوله صلى الله عليه وسلم: «الضيافة ثلاثة أيام فما زاد فهو صدقة»^(١).

(١) تقدم تفريجه (ص ٢١٧).

ولو كان كما ظنُّ هذا لكان أربعة. قلت: ونظير هذا قوله تعالى: ﴿قُلْ
 إِنُّكُمْ لَنُكْفَرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿وَبَارِكْ فِيهَا وَقَدَّرَ
 فِيهَا أَقْوَامَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ﴾ [فصلت: ٩ - ١٠]، والمراد في تمام الأربعة. وهذا
 الحديث الذي احتجَّ به أحمد قد تقدَّم من حديث أبي شريح. وخرجه البخاري
 من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ
 فَلْيُحْسِنِ قِرَى الضَّيْفِ». قيل: يا رسول الله! وما قرى الضيف؟ قال: «ثلاثة،
 فما كان بعد فهو صدقة»^(١). قال جندب بن رواحة: عليه أن يتكلف له في اليوم
 واللييلة من الطعام أطيب ما يأكله هو وعياله، وفي تمام الثالث يطعمهم من
 طعامه. وفي هذا نظر، وستذكر حديث سليمان بالنهي عن التكلف للضيف.
 ونقل أشهب عن مالك؛ قال: جائزته يوم وليلة يكرمه ويتحفه ويخصه يوماً
 وليلة وثلاثة أيام ضيافة.

وكان ابن عمر يستنح عن الأكل من مال مَنْ نزل عليه فوق ثلاثة أيام، ويأمر
 أن ينفق عليه من ماله.

ولصاحب المنزل أن يأمر الضيف بالتحول عنه بعد الثلاث؛ لأنه قضى ما
 عليه، وفعل ذلك الإمام أحمد رحمه الله.

وقوله ﷺ: «لَا يَحُلُّ لَهُ أَنْ يَثْوِيَ عِنْدَهُ حَتَّى يَحْرَجَهُ»؛ يعني يقيم عنده
 حتى يضيق عليه، لكن هل هذا في الأيام الثلاثة أم فيما زاد عليها؟ فأما فيما
 ليس بواجب؛ فلا شك في تحريمه، وأما ما هو واجب، وهو اليوم واللييلة؛ فينبى

(١) أخرجه البخاري (١٠ / ٥٣٣)؛ بلفظ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَلْيُكْرِمْ

ضَيْفَهُ».

وما أورده المصنف رحمه الله رواد الخرافط في «مكارم الأخلاق» - كما في «كثير العمال»

(٩ / ٢٥٣ / ٢٥٩٠٥) -، ففعل عزوه للبخاري سبق قلم من المصنف رحمه الله.

على أنه هل تجب الضيافة على من لا يجد شيئاً أم لا يجب إلا على من وجد ما يضيف به؟

والأظهر أنها لا تجب إلا على من يجد ما يضيف به، وهو قول طائفة من أهل الحديث، منهم حميد بن زنجويه: لم يحل للضيف أن يستضيف من هو عاجز عن ضيافته.

وقد روي من حديث سليمان؛ قال: نهانا رسول الله ﷺ أن نتكلف للضيف ما ليس عندنا^(١). فإذا نهى المضيف أن يتكلف للضيف ما ليس عنده؛ دل على أنه لا تجب عليه المواساة للضيف إلا بما عنده، فإذا لم يكن عنده فضل لم يلزمه شيء، وأما إذا أثر على نفسه كما فعل الأنصاري الذي نزل فيه: ﴿وَيُؤْتِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩]^(٢)، فذلك مقام فضل وإحسان، وليس بواجب، ولو علم المضيف أنهم لا يضيفونه إلا بقوتهم وقوت صبيانهم وأن العسبة يتأذون بذلك لم يجز له استضافتهم حينئذ عملاً بقوله ﷺ: «لا يحل له أن يقيم عنده حتى يخرجه».

وأيضاً فالضيافة نفقة واجبة، ولا تجب إلا على من عنده فضل عن قوته وقوت عياله كنفقة الأقارب وزكاة الفطر.

وقد أنكر الخطابي تفسير تأتمه بأن يقيم عنده ولا شيء له يقره به وقال: أراه غلطاً، وكيف ياتم في ذلك وهو لا يتسع لقراه ولا يجد سبيلاً إليه؟ وإنما

(١) أخرجه: البخاري في التاريخ الكبير (٢ / ٣٨٦)، وأحمد (٥ / ٤٤١)، والطبراني في الكبير (٦٠٨٣ - ٦٠٨٥ - ٦١٨٧) والأوسط (٢٥٧ - مجمع البحرين)، والحاكم (٤ / ١٢٣) من طرق عن سلمان مرفوعاً.

قلت: وهو صحيح.

(٢) أخرجه: البخاري (٨ / ٦٣١ - فتح)، ومسلم (٢٠٥٤)؛ من حديث أبي هريرة.

المكثفة على قدر الطاقة، قال: وإنما وجه الحديث أنه كره له المفام عنده بعد ثلاث لسلا يضيق صدره بمكانه، فتكون الصدقة منه على وجه المن والأذى فيبطل أجره.

وهذا الذي قاله في نظراً فإنه قد صح تفسيره في الحديث بما أنكره، وإنما وجهه أنه إذا أقام عنده ولا شيء، ثم يقريه فربما دعاه ضيق صدره به وخرجه إلى ما يأنم به في قول أو فعل، وليس المراد أنه يأنم بترك قرأه مع عجزه عنه، والله أعلم.



الحديث السادس عشر

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ :
 أَوْصِنِي . قَالَ : وَلَا تَغْضَبْ . فَرُدَّدَ مِرَارًا ، قَالَ : وَلَا تَغْضَبْ .
 رواه البخاري (١).



* هذا الحديث خرجه البخاري من طريق أبي الحُصَيْنِ الْأَسَدِيِّ عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه، ولم يخرجهم مسلم؛ لأن الأعمش رواه عن أبي صالح، واختلف عليه في إسناده، فقيل: عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة كقول أبي حصين. وقيل: عنه عن أبي صالح عن أبي سعيد الخدري. وعند يحيى بن معين: أن هذا هو الصحيح. وقيل: عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة وأبي سعيد. وقيل: عنه عن أبي صالح عن أبي هريرة أو جابر. وقيل: عنه عن أبي صالح عن رجل من الصحابة غير مسمى.

* فهذا الرجل طلب من النبي ﷺ أن يوصيه وصيةً وجيزةً جامعةً لخصال الخير، ليحفظها عنه؛ خشية أن لا يحفظها لكثرتها، ورضاه النبي ﷺ أن لا يغضب، ثم ردد هذه المسألة عليه مراراً، والنبي ﷺ يردد عليه هذا الجواب، فهذا يدل على أن الغضب جماع الشر، وأن التحرز منه جماع الخير.

قال جعفر بن محمد: الغضب مفتاح كل شر. وقيل لابن المبارك: اجمع لنا حسن الخلق في كلمة. قال: ترك الغضب. وكذا أسر الإمام أحمد وإسحاق

(١) أخرجه البخاري (١٠ / ٥١٩ - فتح).

ابن راهويه : حسن الخلق يترك الغضب .

• فقوله ﷺ لمن استوصاه : « لا تغضب » يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون مراده الأمر بالأسباب التي توجب حسن الخلق ؛ من : الكرم ، والسخاء ، والحلم ، والحياء ، والتواضع ، والاحتمال ، وكذا كف الأذى ، والصفح ، والعفو ، وكظم الغيظ ، والطلاقة ، والبشر ، ونحو ذلك من الأخلاق الجميلة ؛ فإن النفس إذا تخلقت بهذه الأخلاق وصارت لها عادة ؛ أوجب لها ذلك دفع الغضب عند حصول أسبابه .

والثاني : أن يكون المراد : لا تعمل بمقتضى الغضب إذا حصل لك بل جاهد نفسك على ترك تنفيذ العمل بما يأمر به ، فإن الغضب إذا ملك شيئاً من بني آدم كان الأمر والنهي له .

ولهذا المعنى قال الله عز وجل : ﴿ وَلَمَّا سَكَتَ عَنْ مُوسَى الْغَضَبَ ﴾ [الأعراف : ١٥٤] .

فإذا لم يمثل الإنسان ما يأمره به غضبه ، وجاهد نفسه على ذلك ، اندفع عنه شر الغضب ، وربما سكن غضبه ، وذهب عاجلاً وكأنه حينئذ لم يغضب .

والى هذا المعنى وقعت الإشارة في القرآن بقوله عز وجل : ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى : ٣٧] ، وبقوله عز وجل : ﴿ وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَاقِبِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴾ [آل عمران : ١٣٤] .

• وكان النبي ﷺ يأمر من غضب بتعاطي أسباب تدفع عنه الغضب وتسكنه ، ويمدح من ملك نفسه عند غضبه ، ففي الصحيحين عن سليمان بن صرد ؛ قال : استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس ، وأحدهما يسب صاحبه مفضباً قد احمر وجهه ، فقال النبي ﷺ : « إني لأعلم كلمة لو قالها ؛

لذهب عنه ما يجد، لو قال: أعود بالله من الشيطان الرجيم». فقالوا للرجل: ألا تسمع ما يقول النبي ﷺ؟ قال: «إني لست بمجنون»^(١).

وخرج الإمام أحمد وأبو داود من حديث أبي ذر أن النبي ﷺ قال: «إذا غضب أحدكم وهو قائم فليجلس، فإن ذهب عنه الغضب، وإلا فليضطجع»^(٢).

وقد قيل: إن المعنى في هذا أن القائم مُتهىء للانتقام، والجالس دونه في ذلك، والمضطجع أبعد منه، فأمره بالتقاعد عنه حالة الانتقام.

والمراد أن يجلسه في نفسه ولا يعديه إلى غيره بالأذى والفعل، ولهذا المعنى قال النبي ﷺ في الفتن: «إن المضطجع فيها خير من القاعد، والقاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الماشي، والماشي خير من الساعي»^(٣).

وإن كان هذا على وجه ضرب العشال في الإسراع في الفتن؛ إلا أن

(١) أخرجه البخاري (١٠ / ٤٦٥ - فتح)، ومسلم (٢٦٦٠).

(٢) أخرجه: أبو داود (٤٧٨٢)، وأحمد (٥ / ١٥٢)، وابن حبان (١٩٧٣ - موارد)، من طريق أبي معاوية: حدثنا داود بن أبي هده عن أبي حرب بن الأسود عن أبي ذر قال: إن رسول الله ﷺ قال لنا: (وذكره).

قلت: وهذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، إن ثبت سماع أبي حرب من أبي ذر، وما أظنه يثبت؛ كما يظهر من ترجمتهما، وهو ما رجحه الحافظ في «التهديب».

لكن له طريق آخر:

أخرجه أبو داود (٤٧٨٣) عن بكر بن عبد الله المزني مرسلاً.

قلت: إسناده صحيح، رجاله ثقات، وبه يثبت الحديث، والله الحمد والمنة على الإسلام والسنة.

(٣) أخرجه مسلم (٢٨٨٧) من حديث أبي بكر بن نعيم بن الحارث رضي الله عنه.

وفي الباب عن: أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن مسعود، رضي الله عنهم.

المعنى: إن من كان أقرب إلى الإسراع فيها فهو شرُّ ممن كان أبعد عن ذلك .
وخرَّج الإمام أحمد من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ : قال: وإذا
غضب أحدكم فليسكت . قالها ثلاثاً^(١) .

وهذا أيضاً دواء عظيم للغضب ؛ لأن الغضبان يصدر منه في حال غضبه
من القول ما يندم عليه في حال زوال غضبه كثيراً من الأسباب وغيره مما يعظم
ضرره ، فإذا سكت زال هذا الشرُّ كله عنه .

وما أحسن قول مورق المعجلي رحمه الله : ما امتلأت غضباً قطُّ ولا
تكلمت في غضب قطُّ بما أندم عليه إذا رضيت .

وغضب يوماً عمر بن عبدالعزيز ، فقال له ابنه عبد الملك رحمهما الله :
أنت يا أمير المؤمنين مع ما أعطاك الله وفضلك به تغضب هذا الغضب؟ فقال
له : أو ما تغضب يا عبد الملك؟ فقال له عبد الملك : وما يعني عني سعة جوفي
إذا لم أرُدد فيه الغضب حتى لا يظهر؟

(١) أخرجه : أحمد (١ / ٢٣٩ و ٢٨٣ و ٣٦٥) . والبخاري في «الآداب المفردة» (٢٤٥)
و (١٣٢٠) . والبراز (١٥٢) - كشف الأستار ، والقضاعي في «مسند الشهاب» (٧٦٤) ، وغيرهم ١ من
طريق ليث ؛ قال : حدثني طاووس عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : «علموا ، ويسرّوا ، ولا
تعسّروا ، وإذا غضب أحدكم ؛ فليسكت» .

قلت : إسناده ضعيف ؛ لأن ليثاً - وهو ابن أبي سليم - مختلط مدلس ، ولكنه صرح بالسماع ،
بقي اختلاطه .

وله شاهد أخرجه ابن شاهين في «الفوائد» (١١٢ / ١) من طريق إسماعيل بن حفص
الأنباري : ثنا أبو بكر بن عياش عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : «إذا غضبت ؛
فاسكت» .

وحسن إسناده شيخنا في «الصحيفة» (٣ / ٣٦٤) .

قلت : وهو كما قال ؛ فالحديث صحيح بسننهما ، والله أعلم .

فهؤلاء قومٌ ملكوا أنفسهم عند الغضب رضي الله عنهم.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»^(١).

وخرَّج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث معاذ بن أنس الجهني عن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْفُذَهُ؛ دَعَا اللَّهَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يَخْتِيرَهُ فِي أَيِّ الْحُورِ شَاءَ»^(٢).
وقال الحسن: «أربعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ عَصَمَهُ اللَّهُ مِنَ الشَّيْطَانِ وَحَرَّمَهُ عَلَى النَّارِ: مَنْ مَلَكَ نَفْسَهُ عِنْدَ الرَّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ وَالشَّهْوَةِ وَالغَضَبِ».

فهذه الأربع التي ذكرها الحسن هي مبدأ الشرِّ كله:

— فإن الرغبة في الشيء هي ميل النفس إليه لاعتقاد نفعه، فمن حصل له رغبة في شيء، حملته تلك الرغبة على طلب ذلك الشيء من كل وجه يظنه موصولاً إليه، وقد يكون كثير منها محرماً، وقد يكون ذلك الشيء المرغوب فيه محرماً.

— والرهبة: هي الخوف من الشيء، وإذا خاف الإنسان من شيء، تسبَّب في دفعه عنه بكلِّ طريق يظنه دافعاً له، وقد يكون كثير منها محرماً.

— والشهوة: هي ميل النفس إلى ما يلائمها وتلتذُّ به، وقد تميل كثيراً إلى ما هو محرَّم كالزنا والسرقه وشرب الخمر، وإلى الكفر والسحر والتفانق والبدع.

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ٥٦٨ - فتح)، ومسنده (٢٦٠٩).

(٢) أخرجه: أبو داود (٤٧٧٧)، والترمذي (٢٠٢٦)، وابن ماجه (٤٦٨٦)، وأحمد (٣ /

– والمغضب: هو غليان دم القلب طلباً لدفع المؤذي عنه خشية وقوعه أو طلباً للانتقام ممن حصل له منه الأذى بعد وقوعه، وينشأ من ذلك كثيرٌ من الأفعال المحرّمة؛ كالقتل، والضرب، وأنواع الظلم والعدوان، وكثير من الأقوال المحرّمة؛ كالقذف، والنسب، والفحش، وربما ارتقى إلى درجة الكفر كما جرى لجبلة بن الأيهم، وكالأيمن التي لا يجوز التزامها شرعاً، وكطلاق الزوجة الذي يعقب الندم.

• والواجب على المؤمن أن يكون شهوته مقصورة على طلب ما أباحه الله له، وربما تناولها بنية صالحة، فأنيب عليها، وأن يكون غضبه دفعاً للأذى في الدين له أو لغيره وانتقاماً ممن عصى الله ورسوله كما قال تعالى: ﴿فَاتْلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيُنْزِعُكُمْ عَنْهُمْ وَيَنْفِخُ صُودُرَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ . وَيَذْهَبُ عَيْظُ قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١٤ - ١٥].

وهذه كانت حال النبي ﷺ؛ فإنه كان لا يتعم لنفسه، ولكن إذا انتهكت حرمان الله لم يقم لغضبه شيء، ولم يضرب بيده خادماً ولا امرأة إلا أن يجاهد في سبيل الله.

وخدمه أنس عشر سنين، فما قال له أف قط، ولا قال له لشيء فعله لم فعلت كذا، ولا لشيء لم يفعله إلا فعلت كذا. وفي رواية: أنه كان إذا لامه بعض أهله؛ قال ﷺ: «دعوه، فلو قُضي شيء كان»^(١).

وسئلت عائشة رضي الله عنها عن خلق رسول الله ﷺ، فقالت: كان خلقه القرآن^(٢)؛ يعني أنه كان يتأدب بأدابه، ويتخلق بأخلاقه، فما مدحه القرآن كان فيه رضاه، وما ذمه القرآن كان فيه سخطه.

(١) ما ذكر من شمائله ﷺ هي الصحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٦)، وانظر تمام تخريجه في «مكارم الأخلاق» (ص ٢١ - ٢٢).

وجاء في رواية عنها؛ قالت: كان خُلِقَ القرآن، يرضى لرضاه، ويسخط لسخطه.

وكان ﷺ لشدة حيائه لا يواجه أحداً بما يكره، بل تعرف الكراهة في وجهه؛ كما في الصحيح عن أبي سعيد الخُدري؛ قال: كان النبي ﷺ أشدَّ حياةً من العذراء في خُدراها، فإذا رأى شيئاً يكرهه؛ عرفناه في وجهه^(١).

ولما بلغه ابن مسعود قول القائل: هذه قسمة ما أريد بها وجه الله؛ شقَّ عليه ﷺ، وتغيَّر وجهه، وغضب، ولم يزد على أن قال: ولقد أودى موسى بأكثر من هذا فصيره^(٢).

وكان ﷺ إذا رأى أو سمع ما يكرهه الله غضب لذلك، وقال فيه، ولم يسكت، وقد دخل بيت عائشة رضي الله عنها، فرأى سترأ فيه تصاوير، فتلون وجهه وعتكه وقال: وإن من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون هذه الصورة^(٣).

ولما شكى إليه الإمام الذي يطيل بالناس صلاته حتى يتأخر بعضهم عن الصلاة معه؛ غضب، واشتدَّ غضبه، ووعظ الناس، وأمر بالتخفيف^(٤).

ولما رأى النخامة في قبلة المسجد تعيَّب وحكَّها، وقال: وإن أحدكم إذا كان في الصلاة؛ فإن الله حيال وجهه، فلا يتنخَّم حيال وجهه في الصلاة^(٥).

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ٥١٣ - فتح)، ومسلم (٢٣٢٠).

(٢) أخرجه: البخاري (٦ / ٢٥١ - ٢٥٢ - فتح)، ومسلم (١٠٦٢).

(٣) أخرجه: البخاري (١٠ / ٣٨٧ - فتح)، ومسلم (٢١٠٧) (٩٢).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٦) من حديث أبي مسعود الأنصاري.

(٥) أخرجه: البخاري (٦ / ٥٠٩ - فتح)، ومسلم (٥٤٧).

وكان من دعائه ﷺ: «أسألك كلمة الحق في الغضب والرضى»^(١)، وهذا عزيز جداً، وهو أن الإنسان لا يقول سوى الحق سواء غضب أو رضى، فإن أكثر الناس إذا غضب لا يتوقف فيما يقول.

وفي صحيح مسلم، عن عمران بن حصين: أنهم كانوا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره وامرأة من الأنصار على ناقة، فضجرت، فلعتها، فسمع النبي ﷺ، فقال: «خذوا متاعها ودعوها»^(٢).

وفيه أيضاً عن جابر؛ قال: سرنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، ورجل من الأنصار على ناضج له، فتلذّن عليه بعض التلذّن، فقال له: سر بلعنك الله. فقال رسول الله ﷺ: «وانزل عنه، لا يصحبنا ملعون، لا ندعو على أنفسكم، ولا على أولادكم، ولا ندعوا على أموالكم؛ لا نوافقوا من الله ساعة يُسأل فيها عطاء فيستجيب لكم»^(٣).

فهذا كله يدل على أن دعاء الغضبان قد يُجاب إذا صادف ساعة إجابة، وأنه ينهى عن الدُّعاء على نفسه وأهله وماله في الغضب^(٤).

• وقول النبي ﷺ: «إذا غضب فليكت»؛ يدل على أن الغضبان مكلف في حال غضبه بالسكوت، فيكون حينئذ مؤاخذاً بالكلام، وقد صح عن النبي ﷺ أنه أمر من غضب أن يتلافى غضبه بما يسكنه من أقوال وأفعال، وهذا هو

(١) جزء من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه، أخرجه: النسائي (٣ / ٥٤ - ٥٥)،

واحمد (٤ / ٢٦٤).

قلت: وهو صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٩٥).

(٣) أخرجه مسلم (٣٠٠٩).

(٤) وانظر تفاصيل ذلك في رسالتي «البعد المستطابة في الدعوات المستجابة».

عين التكليف له بقطع الغضب، فكيف يقال: إنه غير مكلف في حال غضبه بما
يصدر منه؟

• ثم إن من قال من السلف: إن الغضبان إذا كان سبب غضبه مباحاً؛
كالمرض أو السفر أو الطاعة كالصوم لا يلام عليه، وإنما مراده أنه لا إثم عليه،
إذا كان ممّا يقع منه في حال الغضب كثيراً من كلام يوجب تضجراً أو سباً ونحوه؛
كما قال عليه السلام: «إنما أنا بشر أرضى كما يرضى البشر، وأغضب كما يغضب
البشر، فأبما مسلم سبته أو جلدته فأجعلها له كفارة»^(١).

فأما ما كان من كفر أو ردة أو قتل نفس أو أخذ مال بغير حق ونحو ذلك؛
فهذا لا يشك مسلم أنهم لم يريدوا أن الغضبان لا يؤخذ به، وكذلك ما يقع من
الغضبان من طلاق وعناق أو يمين، فإنه يؤخذ بذلك كله بغير خلاف.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن خولة بنت ثعلبة امرأة أوس بن الصامت:
إنها راجعت زوجها، فغضب، فظاهر منها، وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه
وضجر، وأنها جاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فجعلت تشكو إليه ما تلقى من سوء خلقه،
فأنزل الله آية الظهار، وأمره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بكفارة في قصة طويلة^(٢).

فهذا الرجل ظاهر في حال غضبه، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرى حينئذ أن الظهار
طلاق، وقد قال: إنها حرمت عليه بذلك: يعني: لزمه الطلاق، فلما جعله الله
ظهراً مكفراً ألزمه بالكفارة ولم يلغه.

(١) أخرجه: البخاري (١١ / ١٧١ - فتح)، ومسلم (١ / ٢٦٠٦) من حديث أبي هريرة.
وفي الباب عن: جابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وعائشة؛ رضي الله عنهم، وكلها في
«صحيح مسلم».

(٢) أخرجه: أبو داود (٢٢١٤)، وأحمد (٦ / ٤١٠).

قلت: إسناده حسن.

وروي عن مجاهد عن ابن عباس أن رجلاً قال له: إنني طلقْتُ امرأتي ثلاثاً وأنا غضبان. فقال ابن عباس: لا يستطيع أن يحلَّ لك ما حرَّم الله عليك، عصيت ربك، وحرمت عليك امرأتك. خرَّجه الجوزجاني والدارقطني بإسناد على شرط مسلم^(١).

وخرج القاضي إسماعيل بن إسحاق في كتاب «أحكام القرآن» بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها؛ قالت: اللغو في الأيمان ما كان في المراء والهزل والمزاحة، والحديث الذي لا يعقد عليه القلب، وإيمان الكفارة على كل يمين حلفت عليها على جد من الأمر في غضب أو غيره لتفعلن أو لتتركنَ فذلك عقد الأيمان فيها الكفارة.

وكذا رواه ابن وهب عن يونس عن الزهري عن عروة عن عائشة، وهذا من أصح الأسانيد، وهذا يدلُّ على أن الحديث المروي عنها مرفوعاً: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق»^(٢): إما أنه غير صحيح، أو أن تفسيره بالغضب غير

(١) أخرجه: أبو داود (٢١٩٧)، والدارقطني (٤ / ١٣ - ١٤).

قلت: وهو صحيح.

(٢) أخرجه: أبو داود (٢١٩٣)، وابن ماجه (٤٦ / ٢٠)، وأحمد (٦ / ٢٧٦)، وابن أبي شيبة

(٥ / ٤٩)، والدارقطني (٤ / ٣٦)، والحاكم (٢ / ١٩٨)، والبيهقي (٧ / ٣٥٧).

قلت: وإسناده ضعيف، لأن فيه محمد بن عبيد بن أبي صالح المكي، وهو ضعيف.

وأخرجه: البيهقي (٧ / ٣٥٧)، والدارقطني (٤ / ٣٦): من طريق آخر عن صفية بنت شيبة

عن عائشة به.

قلت: وفيه فرعة بن سويد ضعيف.

وأخرجه الحاكم (٢ / ١٩٨) من طريق ثالث عن صفية بنت شيبة عن عائشة به.

قال الذهبي: «نعيم صاحب متاكير».

قلت: وهو كما قال؛ فالإسناد ضعيف.

صحيح^(١).

وقد صحَّ عن غير واحد من الصحابة أنهم أفتوا أن يمين الغضبان منعقدة، وفيها الكفارة.

قال الحسن: طلاق السنة أن يطلقها واحدة طاهراً من غير جماع، وهو بالخيار ما بينه وبين أن تحيض ثلاث حيض، فإن بدا له أن يراجعها كان أمثلك بذلك، فإن كان غضبان؛ ففي ثلاث حيض أو في ثلاثة أشهر إن كانت لا تحيض ما يذهب غضبه.

وقال الحسن: لقد بين الله لثلاثين يوماً في طلاق كما أمره الله. خرَّجه القاضي إسماعيل.

وقد جعل كثير من العلماء الكتابات مع الغضب كالصريح في أنه يقع بها الطلاق ظاهراً، ولا يقبل تفسيرها مع الغضب بغير الطلاق، ومنهم من جعل الغضب مع الكتابات كالنية فأوقع بذلك الطلاق في الباطن أيضاً، فكيف يجعل الغضب مانعاً من وقوع صريح الطلاق^(١٩١)!



^{١٩١} وبالجملة؛ فالحديث بمجموع هذه الطرق عن صمية بنت شيبة حسن، والله أعلم.

قال أبو داود: والطلاق: أخذه في الغضب.

قلت: لكن غالب أهل الغريب فسروه بالإكراه، وكان المكره أغلق عليه الباب حتى يفعل، وعندي: لا خلاف ولا تناقض إذا حملنا الإغلاق على شدة الغضب، حيث يصبح الأمر الشاهي على صاحبه، فيصبح مغلقاً عليه، لا يدري ما يفعل.

(١) وانظر لزماً: «إغاثة اللهمان في حكم طلاق الغضبان» لابن قيم الجوزية رحمه الله.

الحديث السابع عشر

عن أبي يعلى شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: وَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلِجِدِّ أَحَدِكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِيَرِحَ ذَبِيحَتَهُ.

رواه مسلم^(١).



* هذا الحديث خرجه مسلم دون البخاري من رواية أبي قلابه عن أبي الأشعث الصنعاني عن شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، ونسكه البخاري لأنه لم يخرج في صحيحه، لأبي الأشعث شيئاً، وهو شامي ثقة.

* فقله ﷺ: وَإِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ ظاهره يقتضي أنه كتب على كل مخلوق الإحسان، فيكون كل شيء، أو كل مخلوق هو المكتوب عليه، والمكتوب هو الإحسان. وقيل: إن المعنى: إن الله كتب الإحسان إلى كل شيء، أو في كل شيء، أو كتب الإحسان في الولاية على كل شيء، فيكون المكتوب عليه غير مذكور، وإنما المذكور المحسن إليه.

ولفظ الكتابة يقتضي الوجوب عند أكثر الفقهاء والأصوليين، وإنما استعمال لفظ الكتابة في القرآن فيما هو واجب حتمٌ إما شرعاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]، وقوله: ﴿كُتِبَ

(١) أخرجه مسلم (١٩٥٥).

عَلَيْكُمْ الصَّيَامُ ﴿ [البقرة: ١٨٢]، وقوله: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، أو فيما هو واقع قدرأ لا محالة؛ كقوله: ﴿كُتِبَ اللَّهُ لِأَغْلِبَنَّا أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ نَهْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء: ١١٥]، وقوله: ﴿أَوْلَئِكَ كُتِبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانُ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقال النبي ﷺ في قيام شهر رمضان: «إني خشيت أن يُكُتَبَ عليكم»^(١)، وقال: «كُتِبَ على ابن آدم حفظه من الزنا فهو مدرك ذلك لا محالة»^(٢).

وحينئذ؛ فهذا الحديث نصٌّ في وجوب الإحسان، وقد أمر الله تعالى به، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [التحل: ٩٠]، وقال: ﴿وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥].

وهذا الأمر بالإحسان تارة يكون للوجوب؛ كالإحسان إلى الوالدين والأرحام بمقدار ما يحصل البر والصلة، والإحسان إلى الضيف بقدر ما يصل به قراه على ما سبق ذكره، وتارة يكون للندب؛ كصدقة التطوع ونحوها.

وهذا الحديث يدلُّ على وجوب الإحسان في كل شيء من الأعمال، لكن إحسان كل شيء بحسبه، فالإحسان في الإتيان بالواجبات الظاهرة والباطنة؛ الإتيان بها على وجه كمال واجباتها، فهذا المقدر من الإحسان فيها واجب، وأما الإحسان فيها بإكمال مستحباتها فليس بواجب. والإحسان في ترك المحرمات؛ الانتهاء عنها، وترك ظاهرها وباطنها؛ كما قال تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِنْتِمِ وَبِاطِنَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٠]؛ فهذا المقدر من الإحسان فيها واجب.

(١) أخرجه البخاري (٢ / ٢١٣ - ٢١٤ - فتح) من حديث عائشة.

(٢) أخرجه: البخاري (١١ / ٥٠٢ - ٥٠٣ - فتح)، ومسلم (٢٦٥٧)؛ من حديث ابن عباس.

وأما الإحسان في الصبر على المقدورات؛ فإن يأتي بالصبر عليها على وجهه من غير تسخط ولا جزع.

والإحسان الواجب في معاملة المخلوق ومعاشرتهم: القيام بما أوجب الله من حقوق ذلك الواجب في ولاية المخلوق وسياستهم القيام بواجبات الولاية كلها، والقدر الزائد على الواجب في ذلك كله إحسان ليس بواجب.

والإحسان في قتل ما يجوز قتله من الناس والدواب: إزهاق نفسه على أسرع الوجوه وأسهلها وأرجأها من غير زيادة في التعذيب؛ فإنه إيلاص لا حاجة إليه.

وهذا النوع هو الذي ذكره النبي ﷺ في هذا الحديث، ولعله ذكره على سبيل المثال، أو لحاجته إلى بيانه في تلك الحال، فقال: «إذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة».

والقتلة والذبحة بالكسر: أي الهبشة، والمعنى: أحسنوا هيئة الذبح وهيئة القتل.

وهذا يدل على وجوب الإسراع في إزهاق النفوس التي يباح إزهاقها على أسهل الوجوه.

وقد حكى ابن حزم الإجماع على وجوب الإحسان في الذبحة.

وأسهل وجوه قتل الآدمي ضربه بالسيف على العتق، قال الله تعالى في حق الكفار: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبِ الرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤]، وقال: ﴿سَأَلْتِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾ [الأنفال: ١٢].

وخرج البخاري من حديث عبدالله بن يزيد عن النبي ﷺ أنه نهى عن

* واعلم أن القتل المباح يقع على وجهين :

أحدهما : قصاص ، فلا يجوز التمثيل فيه بالمقتصر منه ، بل يقتل كما قتل ، فإن كان قد مثل بالمقتول فهل يمثل به كما فعل أم لا يقتل إلا بالسيف ؟ فيه قولان مشهوران للعلماء :

— أحدهما : أنه يفعل به كما فعل ، وهو قول مالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه .

وفي الصحيحين^(١) عن أنس ؛ قال : «خرجت جارية عليها أوضاع بالمدينة ، فرماها يهودي بحجر ، فحجىء بها إلى رسول الله ﷺ وبها رمق ، فقال لها رسول الله ﷺ : فلان قتلك؟ فرفعت رأسها . فقال لها في الثالثة : فلان قتلك؟ فحفظت رأسها ، فدعا به رسول الله ﷺ ، فرضخ رأسه بين حجرين . وفي رواية : فأخذ فاعترف . وفي رواية لمسلم : «أن رجلاً من اليهود قتل جارية من الأنصار على حلي لها ، ثم ألقاها في القليب ، ورصخ رأسها بالحجارة ، فأخذ ، فأتي به النبي ﷺ ، فأمر به أن يرحم حتى يموت ، فرجم حتى مات»^(٢) .

— والقول الثاني : لا قود إلا بالسيف ، وهو قول الثوري وأبي حنيفة رضي الله عنه ، ورواية عن أحمد .

— وعن أحمد رواية ثالثة : يُفعل به كما فعل ؛ إلا أن يكون حرقه بالنار ، أو مثل به ، فيقتل بالسيف للنهي عن المثلة وعن التحريق بالنار . نقلها عنه الأثرم .

(١) أخرجه البخاري (٥ / ١١٩ - فتح) .

(٢) أخرجه البخاري (١٢ / ٢٠٠ - فتح) ، ومسلم (١٦٧٢) .

(٣) أخرجه مسلم (١١٧٢) (١٦) .

لو مثل به ثم قتله مثل أن قطع أطرافه ثم قتله، فهل يكتفى بقتله أم يصنع به كما صنع، فيقطع أطرافه ثم يقتل؟ على قولين:

— أحدهما: يفعل به كما فعل سواء، وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وإسحاق وغيرهم.

— والثاني: يكتفى بقتله، وهو قول الثوري وأحمد في رواية وأبي يوسف ومحمد.

وقال مالك: إن فعل به ذلك على سبيل التمثيل وأنتعديب؟ فعل به كما فعل، وإن لم يكن على هذا الوجه اكتفى بقتله.

والوجه الثاني: أن يكون القتل للكفر، إما تكفر أصلي، أو لردة عن الإسلام، فأكثر العلماء على كراهة المثلة فيه أيضاً، وأنه يُقتل فيه بالسيف.

وفد روي عن طائفة من السلف جواز التمثيل فيه بالتحريق بالنار وغير ذلك، كما فعله خالد بن الوليد وغيره.

وصح عن علي أنه حرَّق المرتدين، وأنكر ذلك ابن عباس عليه.

واختار ابن عقيل من أصحابنا جواز القتل بالتمثيل للكفر، لا سيما إذا تغل، وحمل النهي عن المثلة على القتل بالقصاص، واستدل من أجاز ذلك بحديث العرنيين، وقد خرجاه في الصحيحين^(١) من حديث أنس: «أن أناساً من عُرينة قدموا على رسول الله ﷺ المدينة، فاجتروها، فقال لهم رسول الله ﷺ: وإن شئتم أن تخرجوا إلى إبل الصدقة فتشربوا من ألبانها وأبوالها فافعلوا، ففعلوا، فصحوا، ثم مالوا على الرعاة، فقتلواهم، وارتدوا عن الإسلام، واستأفوا ذود رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فبعث في أثرهم، فأبى بهم، ففقطعت

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٣٣٥ - فتح)، ومسلم (١٦٧١).

أيديهم وأرجلهم، وسمل أعينهم، وتركهم في الحرة حتى ماتوا». وفي رواية: «ثم نُبذوا في الشمس حتى ماتوا»، وفي رواية: «وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة يستسقون فلا يُسقون».

وقد اختلف العلماء في وجه عقوبة هؤلاء:

فمنهم من قال: من فعل مثل فعلهم فمن ارتد وحارب وأخذ المال صنع به كما صنع بهؤلاء. وروى هذا عن طائفة منهم: أبو قلابة، وهو رواية عن أحمد.

ومنهم من قال: بل هذا يدُّ على جواز التمثيل ممن تغلظت جرائمه في الجملة، وإنما نُهي عن التمثيل في القصاص، وهو قول ابن عقيل من أصحابنا.

ومنهم من قال: نسخ ما فعل بالعربيين بالنهي عن المثلة.

ومنهم من قال: كان قبل نزول الحدود وآية المحاربة، ثم نسخ بذلك، وهذا قول جماعة منهم الأوزاعي وأبو عبيدة.

ومنهم من قال: بل ما فعله النبي ﷺ بهم إنما كان من باب المحاربة، ولم ينسخ شيء من ذلك، وقالوا: إنما قتلهم النبي ﷺ وقطع أيديهم لأنهم أخذوا المال، ومن أخذ المال وقتل؛ قطع وقتل وصلب حتماً، فيقتل لقتله، ويقطع لأخذه المال يده ورجله من خلاف، ويصلب لجمعه بين الجنائين، وهما القتل وأخذ المال، وهذا قول الحسن، ورواية عن أحمد، وإنما سمل أعينهم؛ لأنهم سملوا أعين الرعاة. كذا أخرجه مسلم من حديث أنس.

وحينئذ؛ فقد يكون قطعهم وسمل أعينهم وتعطيشهم قصاصاً، وهذا يخرج على قول من يقول: إن المحارب إذا جنى جنابة توجب القصاص استوفاه

منه قبل قتله ، وهو مذهب أحمد ، لكن هل يستوفى منه تحتماً كقتله أم على وجه
الفصاح فبسقط بعفو الولي على روايتين عنه .

وقد روي عن النبي ﷺ أنه كان أذن في التحريق بالنار ، ثم نهى عنه ، كما
في «صحيح البخاري» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : بعثنا رسول الله ﷺ
في بعث ، فقال : إن وجدتم فلاناً وفلاناً لرجلين من قريش ، فأحرقوهما بالنار .
قال رسول الله ﷺ حين أردنا الخروج : إني كنت أمرتكم أن تحرقوا فلاناً وفلاناً
بالنار ، وإن النار لا يعذب بها إلا الله ، فإن وجدتموها فاقتلوهما^(١) .
وفيه أيضاً عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال : «لا تعذبوا بعذاب الله عز
وجل»^(٢) .

وأكثر العلماء على كراهة التحريق بالنار حتى للهوام .

• وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه نهى عن صبر البهائم ، وهو أن تحبس البهيمة
ثم تضرب بالنبل ونحوه حتى تموت ، ففي الصحيحين عن أنس أن النبي ﷺ
نهى أن تصير البهائم^(٣) .

وفيها أيضاً عن ابن عمر : «أنه مر بقوم نصبوا دجاجة يرمونها ، فقال ابن
عمر : من فعل هذا؟! إن رسول الله ﷺ لعن من فعل هذا»^(٤) .
وخرج مسلم من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ : أنه نهى أن يتخذ شيء
فيه الروح غرضاً^(٥) .

(١) أخرجه البخاري (٦ / ١٤٩ - فتح) .

(٢) أخرجه البخاري (٦ / ١٤٩ - فتح) .

(٣) أخرجه : البخاري (٩ / ٦٤٢ - فتح) ، ومسلم (١٩٥٦) .

(٤) أخرجه : البخاري (٩ / ٦٤٣ - فتح) ، ومسلم (١٩٥٨) .

(٥) أخرجه مسلم (١٩٥٧) .

والغرض: هو الذي يُرمى فيه بالسهام فيه.

وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة، فلهذا أمر النبي ﷺ بإحسان القتل والذبح، وأمر أن نحد الشفرة، وأن تراخ الذبيحة، يشير إلى أن الذبح بآلة حادة تريح الذبيحة بتعجيل زهوق نفسها.

وخرَج الإمام أحمد وابن ماجه من حديث ابن عمر قال: أمر رسول الله ﷺ بحد الشفارة، وأن نوارى عن البهائم، وقال: وإذا ذبح أحدكم فليجهزه^(١).
يعني: فليسرع الذبح.

وقد ورد الأمر بالرفق بالذبيحة عند ذبحها.



(١) أخرجه ابن ماجه (٣١٧٢) من طريق ابن لهيعة: حدثني قرة بن حبيز عن الزهري عن ابن سالم عن عبد الله بن عمر عن أبيه به.

قلت: هذا إسناد ضعيف، فيه ابن لهيعة، وهو سيء الحفظ.

لكن أخرجه أحمد (١٠٨ / ٢) من طريق قتيبة بن سعيد عنه به.

قلت: وقتيبة بن سعيد قوي في ابن لهيعة، كما في دسير أعلام النبلاء (٨ / ١٧).

وبذلك يثبت هذا الحديث، وله شواهد كثيرة لا تخفى على غالب العلم.

تنبيه: ضُفَّ شيخنا حفظه الله هذا الحديث في «غاية المرام» (٣٩)، وأورده في «ضعيف ابن ماجه» (٦٨٢)، وقد ذكره أيضاً في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٠٧١ - طبعة المعارف) وحسنه، ولذلك ذكرت ذلك لشيخنا، فاستقر رأيه على ما في «صحيح الترغيب والترهيب»، ويُن ذلك في «المصححة»؛ كما أخبرني بذلك، فاقضى التنبيه؛ لئلا يظن بعض المنهوكين أنها (تناقضات)!!

الحديث الثامن عشر

عَنْ أَبِي ذَرٍّ جُنْدَبِ بْنِ جُنَادَةَ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ: «وَاتَّقِ اللَّهَ حَيْثُمَا كُنْتَ، وَاتَّبِعِ السُّبَّةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا، وَخَالِقِ النَّاسَ بِخُلُقِي حَسَنٍ».

رواهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: «حَدِيثٌ حَسَنٌ». وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: وَحَسَنٌ صَحِيحٌ» (١).

* هذا الحديث خرَّجه الترمذي من رواية سفيان الثوري عن حبيب بن أبي ثابت عن ميمون بن أبي شبيب عن أبي ذرٍّ، وخرَّجه أيضاً بهذا الإسناد عن ميمون عن معاذٍ.

وذكر عن شيخه محمود بن غيلان أنه قال: حديث أبي ذرٍّ أصح.

فهذا الحديث قد اختلف في إسناده، ففيل فيه: عن حبيب عن ميمون: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَصَى بِذَلِكَ مَرَّةً. وَرَوَّجَ الدَّارِقُطَنِيُّ هَذَا الْمَرْسَلِ.

وقد حَسَّنَ التِّرْمِذِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ، وَمَا وَقَعَ فِي بَعْضِ النُّسخِ مِنْ تَصْحِيحِهِ؛ فَبَعِيدٌ، وَلَكِنَّ الْحَاكِمَ خَرَّجَهُ وَقَالَ: «صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخِينَ»، وَهُوَ وَهْمٌ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ مِيمُونَ بْنَ أَبِي شَبِيبٍ، وَيُقَالُ: ابْنُ شَبِيبٍ، لَمْ يَخْرُجْ لَهُ

(١) صحيح بمجموع طرقه وشواهده؛ كما هو مبين في «صحيح كتاب الأذكار وضعفه»

البخاري في «صحيحه» شيئاً، ولا مسلم؛ إلا في مقدمة كتابه حديثاً عن المغيرة بن شعبة.

والثاني: أن ميمون بن شبيب لم يصح سماعه من أحد من الصحابة.
قال الفلاس: ليس من روايته سمعت، ولم أخبر أن أحداً يزعم أنه سمع في شيء من أصحاب النبي ﷺ.

وقال أبو حاتم الرازي: روايته عن أبي ذر وعائشة غير متصلة.

وقال أبو داود: لم يدرك عائشة، ولم ير علياً.

وحينئذ؛ فلم يدرك معاذاً بطريق الأولى.

وروى البخاري عن شيخه علي بن المديني وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم أن الحديث لا يتصل إلا بصحة اللقي، وكلام الإمام أحمد يدل على ذلك، ونص عليه الشافعي في «الرسالة»، وهذا كله خلاف رأي مسلم رحمه الله^(١).
وقد روي عن النبي ﷺ أنه وصى بهذه الوصية معاذاً وأبا ذر من وجوه آخر^(٢).

* فهذه الوصية وصية عظيمة جامعة لحقوق الله وحقوق عباده^(٣)، فإن حق الله على عباده أن يتفوه حق ثقاته، والتفوى وصية الله للأولين والآخرين.

(١) الخلاف منحصر في الحديث المعنعن، وشرط مسلم أسد مع براءة الرواة من التدليس،

وشرط البخاري أسد.

(٢) انظرها في المصدر السابق.

(٣) هي كما قال وصية عظيمة، ومن ذلك أنها جمعت حقوق الله وحقوق النفس وحقوق العباد: أما حقوق الله؛ ففي قوله ﷺ: «أتق الله حيثما كنت»، وحقوق النفس في قوله: «وأتبع السيئة الحسنة، تمحها»، وحقوق الناس في قوله: «وخالق الناس بخلق حسن».

وقد اقتصر المصنف على ذكر حقوق الله وحقوق الناس.

قال الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ

اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [النساء : ١٣١] .

* وأصل التقوى أن يجعل العبد بينه وبين ما يخافه ويحذره وقاية تقيه منه ،

فتقوى العبد لربه أن يجعل بينه وبين ما يخشاه من ربه من غضبه وسخطه وعقابه وقاية تقيه من ذلك ، وهو فعل ضاعته ، واجتناب معاصيه .

— ونارة تُضاف التقوى إلى اسم الله عزَّ وجلَّ ؛ كقوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ

الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [المائدة : ٩٦] ، وقال تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا

اللَّهَ وَلِتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الحشر :

١٨] ، فإذا أُضيفت التقوى إليه سبحانه وتعالى ؛ فالمعنى : اتقوا سخطه وغضبه ،

وهو أعظم ما يتقى ، وعن ذلك ينشأ عقابه الدنيوي والأخروي .

قال تعالى : ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران : ٢٨] ، وقال تعالى :

﴿هُوَ أَهْلُ التَّقْوَى وَأَهْلُ الْمُنْفِرَةِ﴾ [المدثر : ٥٦] ، فهو سبحانه أهل أن يُخشى

ويهاب ، ويجلُّ ويعظم في صدور عباده حتى يعبدوه ويطيعوه ، لما يستحقُّه من

الإجلال والإكرام ، وصفات الكبرياء والعظمة ، وقوة البطش وشدة البأس .

— ونارة تُضاف التقوى إلى عتاب الله وإلى مكانه ؛ كالنار ، أو إلى زمانه ؛

كيوم القيامة ؛ كما قال تعالى : ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران :

١٣١] ، وقال تعالى : ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ

لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة : ٢٤] ، وقال تعالى : ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾

[البقرة : ٤٨] ، ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة : ١٢٣] .

— ويدخل في التقوى الكاملة فعل الواجبات ، وترك المحرمات

والشبهات ، وربما دخل فيها بعد ذلك فعل المندوبات وترك المكروهات ، وهي

أعلى درجات التقوى .

قال الله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَكُنْ مِنْكُمْ نَفْسٌ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ . وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧ - ١٧٨] ، وقال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ . وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [البقرة: ١٧٧] .

وقال ابن عباس : المتقون الذين يحذرون من الله وعقوبته في ترك ما يعرفون من الهدى ، ويرجون رحمته في التصديق بما جاء به .

وقال عمر بن عبدالعزيز : ليس تقوى الله بصيام النهار ، ولا بقيام الليل ، والتخليط فيما بين ذلك ، ولكن تقوى الله ترك ما حرم الله ، وأداء ما افترض الله ، فمن رزق بعد ذلك خيراً فهو خير إلى خير .

وقال طلق بن حبيب : التقوى أن تعمل بطاعة الله ، على نور من الله ، ترجو ثواب الله ، وأن تترك معصية الله ، على نور من الله ، تخاف عقاب الله .
وقال الحسن : ما زالت المتقوى بالمتقين حتى تركوا كثيراً من الحلال مخافة الحرام .

وقال الثوري : إنما سموا متقين لأنهم اتقوا ما لا يتقون .

وقد سبق حديث : « من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه » .

وقال ابن مسعود في قوله تعالى : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ ﴾ [آل عمران :

١٠٢] قال: أن يُطاع فلا يُعصى، ويذكر فلا يُنسى، وأن يُشكر فلا يكفر.

وخرَّجه الحاكم مرفوعاً، والموقوف أصح.

وشكره يدخل فيه جميع فعل الطاعات.

ومعنى «ذكره فلا ينسى»: ذكر العبد بقلبه لأوامر الله في حركاته وسكناته

وكلماته، فيمثنها، ولنواهيه في ذلك كله، فيجتنبها.

وقد يغلب استعمال التقوى على اجتناب المحرمات كما قال أبو هريرة،

وسئل عن التقوى؟ فقال: هل أخذت طريقاً ذا شوك؟ قال: نعم. قال: فكيف

صنعت؟ قال: إذا رأيت الشوك؛ عزلت عنه أو جاوزته أو قصرت عنه. قال: ذلك

التقوى. وأخذ هذا المعنى ابن المعتز، فقال:

خل الذنوب صغيرها وكبيرها فهو النقى

واصنع كماش فوق أر ض الشوك يحذر ما يرى

لا تحفرن صغيرة إن الجبال من النحصى

وأصل التقوى: أن يعلم العبد ما يتقى، ثم يتقى.

* وفي الجملة؛ فالتقوى هي وصية الله لجميع خلقه، ووصية رسول الله

ﷺ لأمته، وكان ﷺ إذا بعث أميراً على سرية أو صاه في خاصة نفسه بتقوى الله،

وبمن معه من المسلمين خيراً^(١).

ولما خطب رسول الله ﷺ في حجة الوداع يوم النحر وصى الناس بتقوى

الله وبالسمع والطاعة لأئمتهم^(٢).

ولما وعظ الناس قالوا له: كأنها موعظة مودع، فأوصنا. قال: «أوصيكم

(١) أخرجه مسلم (١٧٣١) من حديث بريدة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٢٩٨) وغيره من حديث أم الحصين الأحمسية رضي الله عنها.

بتقوى الله والسمع والطاعة»^(١).

ولم يزل السلف الصالح يتواصون بها.

وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يقول في خطبته: أما بعد؛ فإني أوصيكم بتقوى الله، وأن تشنوا عليه بما هو أهله، وأن تخلطوا بالرهبة، وتجمعوا الإلحاف بالمسألة، فإن الله عز وجل أنى على زكريا وأهل بيته، فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ﴾ [الأنبياء: ٩٠].

وكتب عمر إلى ابنه عبد الله: أما بعد؛ فإني أوصيك بتقوى الله عز وجل، فإنه من اتقاه وقاه، ومن أقرضه جزاه، ومن شكره زاده، واجعل التقوى نصب عينيك، وجلاء قلبك.

واستعمل علي بن أبي طالب رجلاً على سرية، فقال له: أوصيك بتقوى الله عز وجل الذي لا بد لك من لقاءه، ولا منتهى لك دونه، وهو يملك الدنيا والآخرة.

وكتب عمر بن عبدالعزيز إلى رجل: أوصيك بتقوى الله عز وجل التي لا يقبل غيرها، ولا يرحم إلا أهلها، ولا يثيب إلا عليها؛ فإن الواعظين بها كثير، والعاملين بها قليل، جعلنا الله وإياك من المتقين.

وقال شعبة: كنت إذا أردت الخروج قلت للحكم: ألك حاجة؟ فقال: أوصيك بما أوصى به النبي ﷺ معاذ بن جبل: «أتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن».

(١) جزء من حديث العرباض بن سارية رضي الله عنه، وهو الحديث الثامن والعشرون من

هذا الكتاب.

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه كان يقول في دعائه: «اللهم إني أسألك الهدى والتقى والعفة والغنى»^(١).

* فقوله ﷺ: «أتق الله حيثما كنت» مراده في السر والعلانية، حيث يراه الناس وحيث لا يرونه.

وكان النبي ﷺ يقول في دعائه: «أسألك خشيتك في الغيب والشهادة»^(٢).

وخشية الله في الغيب والشهادة هي من المتجيبات.

وهذا هو السبب الموجب الخشية لله في السر؛ فإن من علم أن الله يراه حيث كان، وأن مطلع على باطنه وظاهره وسره وعلانيته، واستحضر ذلك في خلواته؛ أوجب له ذلك ترك المعاصي في السر.

والى هذا المعنى الإشارة في القرآن بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، كان بعض السلف يقول لأصحابه: زهدنا الله وإياكم في الحرام زهد من قدر عليه في الخلوة، فعلم أن الله يراه، فتركه من خشيته، أو كما قال.

وقال الشافعي: أعز الأشياء ثلاثة: الجود من قلة، والورع في خلوة، وكلمة الحق عند من يرجى أو يخاف.

وكان الإمام أحمد ينشد:

إذا ما خلوت الدهر يوماً فلا تقل خلوت ولكن علي زقيب
ولا تحسبن الله يغفل ساعة ولا أن ما يخفى عليه يغيب

(١) أخرجه مسلم (٢٧٢١) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

(٢) جزء من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنه، مضمي تخريججه (ص ٢٢٩).

وكان ابن السماك يتشد:

يا مُذْمِنَ الذَّنْبِ أَمَا نَسْتَحِي وَاللَّهُ فِي الْخَلْوَةِ ثَانِبِكَ
عُرْكَ مِنْ رَبِّكَ إِمهَالُهُ وَسْتُرُهُ طَوْلٌ مَسَاوِيكَ

• والمقصود أن النبي ﷺ وصى معاذاً بتقوى الله سرّاً وعلانيةً أرشده إلى ما يعينه على ذلك، وهو أن يستحي من الله كما يستحي من رجل ذي هبة من قومه.

ومعنى ذلك أن يستشعر دائماً بقلبه قرب الله منه، وأطّلاعه عليه، فيستحي من نظره إليه.

وقد امتثل معاذ ما وصّاه به النبي ﷺ، وكان عمر قد بعثه على عمل، فقدم وليس معه شيء، فصابتته امرأته، فقال: كان معي ضاغط. يعني من يضيّق عليّ، ويمنعني من أخذ شيء، وإنما أراد معاذ ربه عزّ وجلّ، فظنت امرأته أن عمر بعث معه رقيباً، فقامت تشكوه إلى الناس.

ومن صار له هذا المقام حالاً دائماً أو غالباً فهو من المحسنين الذين يعبدون الله كأنهم يرونه، ومن المحسنين الذين يجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللّسم.

• وفي الجملة: فتقوى الله في السرّ هي علامة كمال الإيمان، وله تأثير عظيم في إلقاء الله لصاحبه الثناء في قلوب المؤمنين.

قال أبو الدرداء: ليثيق أحدكم أن تلعه قلوب المؤمنين وهو لا يشعر، يخلو بمعاصي الله، فيلقي الله له البغض في قلوب المؤمنين.

وقال سليمان التيمي: إن الرجل ليصيب الذنب في السر، فيصبح وعليه مذلة.

وقال غيره : إن العبد ليذنب الذنب فيما بينه وبين الله ثم يجيء إلى إخوانه فيرون أثر ذلك عليه ، وهذا من أعظم الأدلة على وجود الإله الحق المجازي بذرات الاعمال في الدنيا قبل الآخرة ، ولا يضيع عنده عمل عامل ولا ينفع من قدرته حجاب ولا استتار ، فالسعيد من أصلح ما بينه وبين الله ، فإنه من أصلح ما بينه وبين الله أصلح الله ما بينه وبين المخلوق ، ومن التمس محامد الناس بسخط الله عاد حامده من الناس ذاماً له .

ومن أعجب ما روي في هذا ما روي عن أبي جعفر السائح ؛ قال : كان حبيب أبو محمد تاجراً يكرى الدراهم ، فمر ذات يوم بصبيان ، فإذا هم يلعبون ، فقال بعضهم لبعض : قد جاء آكل الربا . فنكس رأسه ، وقال : يا رب ! أفشيت سرّي إلى الصبيان . فرجع ، فجمع ماله كله ، وقال : يا رب ! إني أسير ، وإني قد اشتريت نفسي منك بهذا المال فأعتقني ، فلما أصبح تصدّق بالمال كله ، وأخذ في العبادة ، ثم مر ذات يوم بأولئك الصبيان ، فلما رأوه قال بعضهم لبعض : اسكتوا ، فقد جاء حبيب العابد . فبكى وقال : يا رب ! أنت نذمّ مرة وتحمد مرة ، وكله من عندك .

• وقوله ﷺ : «واتبع السيئة الحسنة تمحها» : لما كان العبد مأموراً بالتقوى في السر والعلانية ، مع أنه لا بد أن يقع منه أحياناً تفريط في التقوى ، إما بترك بعض المأمورات أو بارتكاب بعض المحظورات ، فأمره بأن يفعل ما يحويه هذه السيئة ، وهو أن يتبعها بالحسنة .

قال الله عز وجل : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَدُلْفَا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذَهَبْنَ السُّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ [هود : ١١٤] .

وفي الصحيحين عن ابن مسعود أن رجلاً أصاب من امرأة قبيلة ، ثم أتى

النبي ﷺ، فذكر ذلك له، فسكت النبي ﷺ حتى نزلت هذه الآية، فدعاه، فقرأها عليه، فقال رجل: هذا له خاصة؟ قال: «بل للناس عامة»^(١).

وقد وصف الله المتقين في كتابه بمثل ما وصى به النبي ﷺ في هذه الوصية في قوله عز وجل: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ . وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاجِسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يَصِرُوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ . أُولَئِكَ جِزَاءُ مَنْ مَغْفِرَةً مِنْ رَبِّهِمْ وَجَنَّتَاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِعَمَلِهِمْ فِيهَا﴾ [آل عمران: ١٣٣ - ١٣٦].

فوصف المتقين بمعاملة المخلوق بالإحسان إليهم بالإتفاق، وكظم الغيظ، والعفو عنهم، فجمع بين وصفهم ببذل الندى واحتمال الأذى، وهذا هو غاية حسن الخلق الذي وصى به النبي ﷺ لمعاذ، ثم وصفهم بأنهم: ﴿إِذَا فَعَلُوا فَاجِسَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾، ولم يصروا عليها، فدل على أن المتقين قد يقع منهم أحياناً كبائر، وهي الفواحش، وصغائر، وهي ظلم النفس، لكنهم لا يصرون عليها، بل يذكرون الله عقب وقوعها، ويستغفرونه، ويتوبون إليه منها، والتوبة: هي ترك الإصرار.

ومعنى قوله: ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ﴾؛ ذكروا عظمته، وشدة بطشه وانتقامه، وما يوعد به على المحصية من العقاب، فيوجب ذلك لهم الرجوع في الحال والامتنان وترك الإصرار.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا

(١) أخرجه: البخاري (٨ / ٣٥٥ - فتح)، ومسلم (٢٧٦٣) (٤٢).

فإذا هم مُبْصِرُونَ ﴿ [الأعراف: ٢٠١].

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ قال: «إذا أذنب عبدٌ ذنباً، فقال: ربّ إني عملتُ ذنباً، فاغفر لي، فقال الله: علم عبدي أنه له ربّاً يغفر الذنب، ويأخذ بالذنب، قد غفرتُ لعبدي، ثم إذا أذنب ذنباً آخر إلى أن قال في الرابعة: فليعمل ما شاء»^(١).

يعني ما دام على هذه الحال كلما أذنب ذنباً استغفر منه.

ويخرج ابن ماجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «التائب من الذنب كمن لا ذنب له»^(٢).

وقيل للحسن: ألا يستحي أحدنا من ربه يستغفر من ذنوبه ثم يعود ثم يستغفر ثم يعود؟ فقال: وذا الشيطان لو ظفر منكم بهذه، فلا تملأوا من الاستغفار.

وقال عمر بن عبدالعزيز في خطبته: من أحسن منكم فليحمد الله، ومن أساء فليستغفر الله وليتب؛ فإنه لا يدُّ من أقوام من أن يعملوا أعمالاً وظفها الله في رقابهم، وكتبها عليهم.

وفي رواية أخرى أنه قال: أيها الناس! من ألم بذنوب فليستغفر الله وليتب، فإن عاد فليستغفر الله وليتب، فإن عاد فليستغفر الله وليتب، فإنما هي خطايا مطوّقة في أعناق الرجال، وإن الهلاك في الإصرار عليها.

ومعنى هذا أن العبد لا بدُّ أن يفعل ما قدر عليه من الذنوب؛ كما قال النبي ﷺ: «كُتِبَ على ابن آدم حفظه من الرّزأ، فهو مدرك ذلك لا محالة»^(٣)، ولكن

(١) أخرجه: البخاري (١٣ / ٤٦٦ - فتح)، ومسلم (٢٧٥٨)؛ من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه ابن ماجه (٤٢٥٠)، وهو حديث حسن.

(٣) أخرجه: البخاري (١٦ / ٢٦، ٥٠٢، ٥٠٣ - فتح)، ومسلم (٢٦٥٧) (٢١).

الله جعل للعبد مخرجاً مما وقع فيه من الذنوب، ومحاة بالثوبة والاستغفار، فإن فعل ذلك؛ فقد تخلّص من شرّ الذنوب، وإن أصرّ على الذنب هلك.

وفي «المستند» من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ؛ قال: «ارحموا ترحموا، واغفروا يغفر لكم، ويل لأفمّاع القول، ويل للمصرّين الذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون»^(١).

وفسر (أفمّاع القول) بمن كانت أذناه كالقمع لما سمع من الحكمة والموعظة الحسنة، فإذا دخل شيء من ذلك في أذنه خرج من الأخرى، ولم ينتفع بشيء مما سمع.

وقوله ﷺ: «واتبع السيئة الحسنة» فديراد بالحسنة التوبة من تلك السيئة.

وقد أخبر الله في كتابه أن من تاب من ذنبه فإنه يغفر له ذنبه، أو يُثاب عليه في مواضع كثيرة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ١٧]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا السُّوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأُصْلِحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٩]، وقوله: ﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾ [طه: ٨٢]، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٠]، وقوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ فَرِحَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

ويروى عن ابن مسعود؛ قال: هذه الآية خير لأهل الذنوب من الدنيا وما فيها.

(١) صحيح؛ رواه عنه في كتابي «حادي الروح إلى أحكام التوبة النصوح» (ص ٢٠)

وقال ابن سيرين: أعطانا الله هذه الآية مكان ما جعل لبني إسرائيل في

كفارات الذنوب.

وظاهر هذه النصوص يدل على أن من تاب إلى الله توبة نصوحاً،

واجتمعت شروط التوبة في حقه؛ فإنه يقطع بقبول الله توبته كما يقطع بقبول
إسلام الكافر إذا أسلم إسلاماً صحيحاً، وهذا قول الجمهور، وكلام ابن عبد البر
يدل على أنه إجماع.

ومن الناس من قال: لا يقطع بقبول التوبة، بل يرجى، وصاحبها تحت

المشيئة، وإن تاب، واستدلوا بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ

ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، فجعل الذنوب كلها تحت مشيئته، وربما

استدل بمثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا عَسَى

رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [التحریم: ٨]، ويقول: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ

وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧]، وقوله:

﴿وتوبوا إلى الله جميعاً أيها المؤمنون لعلكم تفلحون﴾ [النور: ٣١]، وقوله:

﴿وآخرون اعترفوا بذنوبهم خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً عسى الله أن يتوب

عليهم﴾ [التوبة: ١٠٢]، والظاهر أن هذا في حق التائب؛ لأن الاعتراف

بقتضي الندم.

وفي حديث عائشة عن النبي ﷺ قال: «إن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب

تاب الله عليه»^(١)، والصحيح قول الأكثرين، وهذه الآيات لا تدل على عدم

القطع، فإن الكريم إذا أطمع لم يقطع من رجائه المظمع، و(عسى) من الله

واجبة.

(١) أخرجه: البحري (٧ / ٦٣٤ - متبع)، وسننه (٢٧٧٠)

وقد ورد جزاء الإيمان والعمل الصالح بلفظ: (عسى) أيضاً، ولم يدن ذلك على أنه غير مقطوع به؛ كما في قوله: ﴿إِنَّمَا يَغْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشُرْ إِلَّا اللَّهَ فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [التوبة: ١٨]، وأما قوله: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]؛ فَإِنَّ التَّائِبَ مِمَّنْ شَاءَ أَنْ يَغْفِرَ لَهُ كَمَا أَخْبَرَ بِذَلِكَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ مِنْ كِتَابِهِ.

وقد يراد بالحسنة في قول النبي ﷺ: «أَتَبِعَ السَّيِّئَةَ الْحَسَنَةَ، مَا هُوَ أَعْمٌ مِنَ التَّوْبَةِ» كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيْ النُّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤].

وفي الصحيحين عن عثمان أنه توضأ، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ توضأ نحو وضوئي هذا، ثم قال: «مَنْ تَوَضَّأَ نَحْوَ وَضُوءِي هَذَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، لَا يَحْدُثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»^(١).

وفي الصحيحين عن أنس قال: كنت عند النبي ﷺ، فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله! إني أصبت حداً، فأقمه عليّ. قال: ولم يسأله عنه - فحضرت الصلاة، فصلى مع النبي ﷺ، فلما قضى النبي ﷺ الصلاة قام إليه الرجل، فقال: يا رسول الله! إني أصبت حداً، فأقم في كتاب الله. قال: «أليس قد صليت معنا؟». قال: نعم. قال: «وإِنَّ اللَّهَ قَدْ غَفَرَ لَكَ ذَنْبَكَ، أَوْ قَالَ: حَدُّكَ»^(٢).

وخرجه مسلم بمعناه من حديث أبي أمامة^(٣).

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٢٥٩ - فتح)، ومسلم (٢٢٧).

(٢) أخرجه: البخاري (١٢ / ١٢٣ - فتح)، ومسلم (٢٧٦٤).

(٣) برقم (٢٧٦٥).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «أرأيتم لو أن نهراً
يباب أحدكم يغتسل فيه كل يوم خمس مرات هل يبقى من درته شيء؟» قالوا:
لا يبقى من درته شيء. قال: «فذلك مثل الصلوات الخمس يمحو الله بهن
الخطايا»^(١).

وفي صحيح مسلم عن عثمان عن النبي ﷺ قال: «من توضأ فأحسن
الوضوء؛ خرجت خطاياه من جسده حتى تخرج من أنفه»^(٢).

وفيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به
الخطايا ويرفع به الدرجات؟» قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «إسباغ الوضوء
على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم
الرباط، فذلكم الرباط»^(٣).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «من صام رمضان
إيماناً واحتساباً غُفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفر
له ما تقدم من ذنبه»^(٤).

وفيها عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ حَجَّ هَذَا الْبَيْتَ فَلَمْ يَرْفُثْ
وَلَمْ يَفْسُقْ؛ خَرَجَ مِنْ ذَنْبِهِ كَيَوْمٍ وُلِدَتْهُ أُمُّهُ»^(٥).

وفي صحيح مسلم عن عمرو بن العاص عن النبي ﷺ قال: «إن
الإسلام يهدم ما كان قبله، وإن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وإن الحج يهدم ما

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ١١ - فتح)، ومسلم (٦٦٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥١).

(٤) أخرجه: البخاري (٣ / ١١٥ - فتح)، ومسلم (٧٥٦).

(٥) أخرجه: البخاري (٤ / ٢٠ - فتح)، ومسلم (١٣٥٠).

كان قبله»^(١).

وفيه من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ قال في عاشوراء: «أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله»، وقال في صوم يوم عرفة: «أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والتي بعده»^(٢).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «مَنْ قال سبحان الله ويحمده في كل يوم مئة مرة؛ حطت خطاياها، وإن كانت مثل زيد البحر»^(٣).

وفيهما عنه عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قَدَّ لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير في يوم مئة مرة؛ كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مئة حسنة، ومُحِيت عنه مئة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أفضل من ذلك»^(٤).

والأحاديث في هذا كثيرة جداً، ويطول الكتاب بذكرها.

• وقد اختلف الناس في مسألتين:

إحدهما: هل تكفر الأعمال الصالحة الكبار والصغائر أم لا تكفر سوى الصغائر؟

فمتهم من قال: لا تكفر سوى الصغائر. وقد روي هذا عن عطاء وغيره من السلف في الموضوع أنه يكفر الصغائر.

(١) أخرجه مسلم (١٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (١١٦٢).

(٣) أخرجه: البخاري (١١ / ٢٠٦ - فتح)، ومسلم (٢٦٩٢).

(٤) أخرجه: البخاري (١١ / ٢٠١ - فتح)، ومسلم (٢٦٩١).

وأما الكبائر؛ فلا بدُّ لها من التوبة؛ لأن الله أمر العباد بالتوبة، وجعل من لم يُنّب ظالماً.

واتفقت الأمة على أن التوبة فرض، والفرائض لا تؤدَّى إلا بنية وقصد، ولو كانت الكبائر تقع مكفرة بالوضوء والصلاة وأداء بقية أركان الإسلام؛ لم يحجج إلى التوبة، وهذا باطل للإجماع، وأيضاً؛ فلو كفَّرت الكبائر بفعل الفرائض؛ لم يبق لأحد ذنب يدخل به النار إذا أتى بالفرائض، وهذا يشبه قول المرجئة، وهو باطل.

هذا ما ذكره ابن عبدالمير في كتابه والتمهيد، وحكى إجماع المسلمين على ذلك، واستدل عليه بأحاديث: منها قوله ﷺ: «والصنوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان؛ مكفرات لما بينهما ما اجتنبت الكبائر»، وهو مخرج في الصحيحين من حديث أبي هريرة^(١).

وهذا يدل على أن الكبائر لا تكفرها هذه الفرائض.

وقد حكى ابن عطية في تفسيره في معنى هذا الحديث قولين:

أحدهما: عن جمهور أهل السنة: أن اجتناب الكبائر شرط لتكفير هذه الفرائض للصغائر، فإن لم يجتنب؛ لم تكفر هذه الفرائض شيئاً بالكلية.

والثاني: أنها تكفر الصغائر مطلقاً، ولا تكفر الكبائر إن وجدت، لكن يشترط التوبة من الصغائر، وعدم الإصرار عليها، ورجح هذا القول وحكاه عن الحدائق.

وقوله: بشرط التوبة من الصغائر، وعدم الإصرار على مراده أنه إذا أصر عليها صارت كبيرة، فلم تكفرها الأعمال، والقول الأول الذي حكاه غريب.

(١) عزوه للصحيحين وهم من المصنف رحمه الله، وإنما هو من أفراد مسلم (٢٣٣).

وقد حكى عن أبي بكر عبدالعزیز بن جعفر من أصحابنا مثله .

وفي «صحيح مسلم» عن عثمان عن النبي ﷺ قال : «ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها؛ إلا كانت كفارة لما قبلها من الذنوب؛ ما لم يؤت كبيرة، وذلك الدهر كله» (١).

وذهب قوم من أهل الحديث وغيرهم إلى أن هذه الأعمال تكفر الكبائر، ومنهم ابن حزم الظاهري، وإياه عنى ابن عبدالبر في كتاب «التمهيد» بالرد عليه، وقال : قد كنت أرغب بنفسي عن الكلام في هذا الباب لولا قول ذلك القائل، وخشيت أن يغتر به جاهل، فينهمك في الموبقات أنكالا على أنها تكفرها الصلوات دون الندم والاستغفار والتوبة، والله أسأل العصمة والثوق.

قلت : وقد وقع مثل هذا في كلام طائفة من أهل الحديث في الموضوع ونحوه، ووقع مثله في كلام ابن المنذر في قيام ليلة القدر، قال : يرجى لمن قامها أن يغفر له جميع ذنوبه كبيرها وصغيرها، فإن كان مرادهم أن من أتى بفرائض الإسلام وهو مصر على الكبائر تغفر له الكبائر قطعاً؛ فهذا باطل قطعاً، يعلم بالضرورة من الدين بطلانه، وهذا أظهر من أن يحتاج إلى بيان، وإن أراد هذا القائل أن من ترك الإصرار على الكبائر، وحافظ على الفرائض، من غير توبة، ولا ندم على ما سلف منه؛ كفرت ذنوبه كلها بذلك، واستدل بظاهر قوله تعالى : ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كِبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلَكُمْ مُدْخَلَ كَرِيمٍ﴾ [النساء : ٣١]، وقال : السيئات تشمل الكبائر والصغائر، وكما أن الصغائر تكفر باجتناب الكبائر من غير قصد ولا نية، فكذلك الكبائر، وقد استدلل لذلك بأن الله وعده المؤمنين والمتقين بالمغفرة وتكفير السيئات، وهذا مذكور في غير موضع من القرآن، وقد صار هذا من المتقين، فإنه فعل الفرائض واجتناب

(١) أخرجه مسلم (٢٢٨).

الكبائر، واجتناب الكبائر لا يحتاج إلى نية وقصد، فهذا القول يمكن أن يقال في الجملة.

والصحيح قول الجمهور: أن الكبائر لا تكفر بدون التوبة؛ لأن التوبة فرض على العباد، وقد قال عز وجل: ﴿وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الحجرات: ١١].

وقد فسرت الصحابة كعمر وعلي وابن مسعود التوبة بالندم، ومنهم من فسرها بالعزم على أن لا يعود، لكن لا يعلم مخالف من الصحابة في هذا، وكذلك التابعون ومن بعدهم؛ كعمر بن عبدالعزيز، والحسن، وغيرهما.

وأما النصوص الكثيرة المتضمنة مغفرة الذنوب وتكفير السيئات للمتقين؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التقوين: ٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفُرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ [الطلاق: ٥].

فإنه لم يبين في هذه الآيات خصال التقوى، ولا العمل الصالح، ومن جملة ذلك التوبة النصوح، فمن لم يتب فهو ظالم غير متق.

وقد بين في سورة آل عمران خصال التقوى التي يغفر لأهلها ويدخلهم الجنة، فذكر منها الاستغفار وعدم الإصرار، فلم يضمن تكفير السيئات ومغفرة الذنوب إلا لمن كانت هذه الصفة له، والله أعلم.

ومما استدُلُّ به على أن الكبائر لا تكفر بدون التوبة منها أو العقوبة عليها: حديث عبادة بن الصامت؛ قال: كنا عند رسول الله ﷺ؛ قال: «يا أيها النبي على أن لا تُشركوا بالله ولا تسرقوا ولا تزنوا - وقرأ عليهم الآية -، فمن وفى منكم فأجره

على الله، ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فسنره الله عليه؛ فهو إلى الله، إن شاء عذبه، وإن شاء غفر له. خرجه في الصحيحين^(١)، وفي رواية لمسلم: «من أتى منكم حدّاً فأقيم عليه؛ فهو كفارته»، فهذا يدل على أن الحدود كفارات.

قال الشافعي: لم أسمع في هذا الباب أن الحدّ يكون كفارة لأهله شيئاً أحسن من حديث عبادة بن الصامت.

وقوله: «فَعُوقِبَ»؛ يعم العقوبات الشرعية، وهي الحدود المقدّرة أو غير المقدّرة كالتعزيرات، ويشمل العقوبات التقديرية؛ كالمصائب والأسقام والألام، فإنه صحّ عن النبي ﷺ أنه قال: «لَا يُصِيبُ الْمُسْلِمَ نَصَبٌ وَلَا وَصَبٌ وَلَا هَمٌّ وَلَا حَزَنٌ، حَتَّى الشُّوْكَ يُشَاكِمَهَا، إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا خَطَايَاهُ»^(٢).

وذكر ابن جرير الطبري في هذه المسألة اختلافاً بين الناس، ورجّح أن إقامة الحدّ بمجرّده كفارة، ووهن القول بخلاف ذلك جدّاً.

قلت: وقد روي عن سعيد بن المسيب وصفوان بن سليم أن إقامة الحدّ ليس بكفارة ولا يدّ معه من التوبة، ورجّحه طائفة من المتأخّرين منهم البغوي، وأبو عبد الله ابن تيمية في تفسيريهما، وهو قول ابن حزم الظاهري. والأول قول مجاهد وزيد بن أسلم والثوري وأحمد.

وأما حديث أبي هريرة المرفوع: «لَا أُدْرِي الْهَدُودَ طَهَارَةً لِأَهْلِهَا أَمْ لَا»^(٣)،

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٦٤ - فتح)، ومسلم (١٧٠٩).

(٢) أخرجه: البخاري (١٠٣ / ١٠ - فتح)، ومسلم (٢٥٧٣)؛ من حديث أبي سعيد

الخدري وأبي هريرة رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه: الحاكم (١ / ٣٦، ٢ / ١٤)، والبرز (١٥٤٣ - كشف الاستد)، والبيهقي

(٨ / ٣٢٩)؛ من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة؛ =

= قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أتري تبع: أنعمياً كان أم لا؟ وما أدري دا القرين: أنبيأ كان أم لا؟ وما أدري الحدود: كفارات لأهلها أم لا؟».

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

ووافقه الذهبي، وابن حجر في «فتح الباري»، (١ / ٦٦)، وهو كما قالوا.

قال البيهقي: «ولا نعلم رواه عن ابن أبي ذئب إلا معمر».

قلت: بل تابعه آدم بن أبي إياس: ثنا ابن أبي ذئب عن أبي هريرة عنده: البيهقي (٨ / ٣٤٩)، والحاكم (٢ / ٤٥٠).

قلت: وهو ثقة.

قال الحافظ في «فتح الباري»، (١ / ٦٦): «وفد وصفه ابن أبي إياس عن أبي - فقويت روايته معمر».

وأخرجه البيهقي (١٥٤٢) من طريق سعيد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أخيه عبد الله بن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أدري: الحدود كفارة لأهلها أم لا؟».

قلت: وإسناده ضعيف جداً؛ أفنه عبد الله بن سعيد: متروك.

وأخرج أبو داود (٤٦٧٤) قوله ﷺ: «ما أدري: أتبع نعين هو أم لا؟ وما أدري: أعزير نبي هو أم لا؟» من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (١ / ١٥٣) مرسلًا: قال لي عبد الله بن محمد: حدثنا هشام، قال: حدثنا معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري: أن رسول الله ﷺ قال: «ما أدري: أعزير نبياً كان أم لا؟ وتبع: لعيناً كان أم لا؟ والحدود: كفارات لأهلها أم لا؟» وأورده موصولاً من طريق عبد الرزاق عن معمر به.

وقال: «والأول أصح، ولا يثبت هذا عن النبي ﷺ؛ لأن النبي ﷺ قال: الحدود كفارة».

قلت: رحم الله أمير المؤمنين في الحديث؛ فإن الموصول أصح وأرجح لأمر:

١ - أنه من مراسيل الزهري، وهي ضعيفة؛ كما ذكر الحافظ ابن رجب، ووصفه البيهقي رحمه الله (٨ / ١٠٢) - نقلًا عن الشافعي - بأنه قبيح المرسل، وذلك لأنه من كبار الحفاظ، ولا يرسل إلا لعله. قاله الشوكاني في «نيل الأوطار» (٧ / ٥٥).

٢ - قال ابن الترمذاني في «الجمهر النقي» (٨ / ٣٢٩): «قلت - صحيح بلا شك؛ لأنه لو =

فقد خرج الحاكم وغيره، وأعله البخاري، وقال: لا يثبت.

وإنما هو من مراسيل الزهري، وهي ضعيفة، وغلط عبدالرزاق فوصله.

قال: وقد صحَّح عن النبي ﷺ: أن الحدود كفارات^(١).

ومما يستدلُّ به من قال: الحدُّ ليس بكفارة قوله تعالى في المحاربين: ﴿ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْبُرُوا عَلَيْهِمْ، وظاهره أن يجتمع لهم عقوبة الدنيا والآخرة، وبجواب عنه بأنه ذكر عقوبتهم في الدنيا وعقوبتهم في الآخرة ولا يلزم اجتماعها.

وأما استثناء مَنْ تاب؛ فإنما استثناء من عقوبة الدنيا خاصة؛ فإن عقوبة الآخرة تسقط بالنوبة قبل القدرة وبعدها.

وقوله ﷺ: «وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ فَهُوَ إِلَى اللَّهِ، إِنْ

= روي من وجه مرسلًا ومن وجه مرفوعًا؛ لرجح الرفع؛ لأنه زيادة، فكيف وقد روي مرفوعًا من وجهين؟!»

٣- رواية عبدالرزاق الذي رواه موصولًا أرجح من رواية هشام الذي رواه مرسلًا عن معمر. لأن عبدالرزاق تروى على روايته؛ كما بيناه أنفأ، فقويت رواية معمر الموصولة.

٤- أما من الناحية الفقهية؛ فلا تعارض بين حديث أبي هريرة وحديث عبادة بن الصامت وغيره؛ من وجوه؛ ذكرها الحافظان: البيهقي في السنن الكبرى (٨ / ٣٢٩)، وابن حجر في فتح الباري (١ / ٦٦-٦٧).

ولكن أضيف أمرًا، وهو: أن حديث أبي هريرة فيه توقف من رسول الله ﷺ، وليس نفيًا، ثم جاءه العلم بأن الحدود كفارة لأهلها، وذلك بقرينة في الحديث، وهي قوله ﷺ: «ما أدري أتيح الغنيا كان أم لا؟». ثم جاءه العلم من الله أن تبعًا رجل صالح، وأنه أسلم، فنهر عن سبِّه، فقال ﷺ: «لا تسبُّوا تبعًا؛ فإنه كان قد أسلم»، وهو صحيح.

وبذلك؛ فلا يمكن فهم حديث أبي هريرة إلا أنه سابق لحديث عبادة بن الصامت وغيره، وهو ما حققه الحافظ ابن حجر وقام فيه مقاماً محموداً.

(١) انظر: «التاريخ الكبير» (١ / ١٥٣).

شاء عذبه ، وإن شاء غفر له صريح في أن هذه الكبائر من لقي الله بها كانت تحت مشيئته ، وهذا يدلُّ على أن إفاضة الفرائض لا تكفرها ولا تمحوها ؛ فإن عموم المسلمين يحافظون على الفرائض ، لا سيما من بايعهم النبي ﷺ ، وخرج من ذلك من لقي الله وتاب عنها بالنصوص الدالة من الكتاب والسنة على أن من تاب إلى الله تاب الله عليه وغفر له ، فبقي من لم يتب داخلاً تحت المشيئة .

وأيضاً ؛ فيدلُّ على أن الكبائر لا تكفرها الأعمال أن الله لم يجعل للكبائر في الدنيا كفارة واجبة ، وإنما جعل الكفارة للصغائر ؛ ككفارة وطء المظاهر ، ووطء المرأة في الحيض على حديث ابن عباس الذي ذهب إليه الإمام أحمد وغيره^(١) ، وكفارة من ترك شيئاً من واجبات الحج أو ارتكب بعض محظوراته ، وهي أربعة أجناس : هدي ، وعتق ، وصدقة ، وصيام ، ولهذا لا تجب الكفارة في قتل العمد عن جمهور العلماء ، ولا في اليمين الغموس أيضاً عند أكثرهم .

وفي «صحيح مسلم» عن ابن عمر أنه ضرب عبداً له ، فأعتقه ، وقال : ليس لي فيه من الأجر مثل هذا ، وأخذ عوداً من الأرض : إني سمعت النبي ﷺ يقول : «من لطم مملوكه أو ضربه فإن كفرته أن يعتقه»^(٢) .

فإن قيل : فالمجامع في رمضان يؤمر بالكفارة والمفطر في رمضان من الكبائر ، قيل : ليست الكفارة للمفطر ، ولهذا لا يجب عند الأكثرين على كل مفطر في رمضان عمداً ، وإنما هي لهلك حرمة رمضان بالجماع ، ولو كان مفطراً فطراً

(١) وهو حديث صحيح على شرط البخاري ، وقد بسطت القول في بيان ذلك في «تخريج معنى قول الإمام المظلي : إذا صحَّ الحديث ؛ فهو مذهبي» (٤٢) ، وفندت شبه المضعفين .
وتد دفعتنا هذه الرسالة لمكتبة المعارف في الرياض منذ سنتين وتيقناً ، ولم تر النور حتى كتابة هذه السطور ، سأل الله أن يوفق ويرسر نشرها
(٢) أخرجه مسلم (١٦٥٧) .

لا يجوز له في نهار رمضان ثم جامع؛ للزمته الكفارة عند الإمام أحمد؛ لما ذكرنا.

ومما يدلُّ على أن تكفير الواجبات مختصُّ بالصغائر ما أخرجه البخاري عن حذيفة قال: بينما نحن جلوس عند عمر، إذ قال: أبكم يحفظ قول رسول الله ﷺ في الفتن. قال: قلت: «فتنة الرجل في أهله وماله وولده وسجاره يكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر». قال: ليس عن هذا أسألك. وخرجه مسلم بمعناه^(١).

وظاهر هذا السياق يقتضي رفعه.

وفي رواية البخاري أن حذيفة قال: سمعته يقول فتنة الرجل (فذكره)، وهذا كالصريح في رفعه. وفي رواية مسلم أن هذا من كلام عمر.

وأما قول النبي ﷺ للذي قال له أصبتُ حدًّا فأفتمه عليّ فتركه حتى صلى ثم قال له: «إن الله غفر لك حدك»^(٢)؛ فليس صريحاً في أن المراد به شيء من الكبائر؛ لأن حدود الله محارمه، كما قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [الطلاق: ١]، وقوله: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا﴾ [البقرة: ٢٢٩]، وقوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٤].

وفي حديث العرياض بن سارية^(٣) عن النبي ﷺ في ضرب مثل الإسلام بالصرائط المستقيمة الذي على جنبه سوران؛ قال: السوران حدود الله، وقد

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ٨ - فتح)، ومسلم (١٤٤).

(٢) مضي تخريجه (ص ٢٤٩ - ٢٥٠).

(٣) هكذا في جميع النسخ التي وقفت عليها، وهو سبق قلم من المصنّف رحمه الله، وإنما

هو حديث الثوران بن سيمان رضي الله عنه، وقد مضي تخريجه مفصلاً (ص ٥٦).

سبق ذكره بتمامه، فكل من أصاب شيئاً من محارم الله؛ فقد أصاب حدوده وركبها وتعذّأها.

وعلى تقدير أن يكون الحدُّ الذي أصابه كبيرة؛ فهذا الرجل جاء نادماً تائباً وأسلم نفسه إلى إقامة الحد عليه والندم توبة، والتوبة تكفر الكبائر بغير تردّد، وقد روي ما يستدلُّ به على أن الكبائر تكفر ببعض الأعمال الصالحة، ولا دلالة فيها على تكفير الكبائر بالأعمال؛ لأن كلَّ من ذكر فيها كان نادماً تائباً من ذنبه، وكان سؤاله عن عمل صالح يتقرَّب به إلى الله بعد التوبة حتى تمحو به أثر الذنب بالكسبية؛ فإن الله شرط في قبول التوبة ومغفرة الذنوب بها العمل الصالح؛ كقوله: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً﴾ [مريم: ٦٠]، وقوله: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحاً فَعَسَىٰ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧]، وفي هذا متعلق لمن يقول: إن التائب بعد التوبة في العيشة، وكان هذا حال كثير من الخائفين من السلب.

ومنه قول ابن مسعود: إن المؤمن يرى ذنوبه كأنه في أصل جبل يخاف أن يقع عليه، وإن الفاجر يرى ذنوبه كذباب طار على أنفه، فقال به هكذا وهكذا. أخرجه البخاري^(١).

* وكانوا يتهمون أعمالهم وتوباتهم، ويخافون أن لا يكون قد قُبل منهم ذلك، فكان ذلك يوجب لهم شدة الحزن، وكثرة الاجتهاد في العمل الصالح. قال الحسن: أدركت أقواماً لو أنفق أحدهم ملء الأرض ما أمن لعظم الذنب في نفسه.

* والأظهر والله أعلم في هذه المسألة - أعني: مسألة تكفير الكبائر

(١) أخرجه البخاري (١٩ / ١٠٢ - فتح).

بالأعمال - إن أريد أن الكبائر تُمحي بمجرد الإتيان بالفرائض، وتقع الكبائر مكفرة بذلك كما تكفر الصغائر باجتناب الكبائر؛ فهذا باطل، وإن أريد أنه قد يوازئ يوم القيامة بين الكبائر وبين بعض الأعمال، فتمحي الكبيرة بما يقابنها من العمل، ويسقط العمل، فلا يبقى له ثواب، فهذا قد يقع.

وقد تقدّم عن ابن عمر أنه لما اعتق مملوكه الذي ضربه؛ قال: ليس لي فيه من الأجر شيء، حيث كان كفارة لذنبه، ولم يكن ذنبه من الكبائر، فكيف بما كان من الأعمال مكفراً للكبائر.

وسبق أيضاً قول من قال من السلف: إن السيئة تمحي ويسقط نظيرها حسنة من الحسنات التي هي ثواب العمل.

فإذا كان هذا في الصغائر؛ فكيف بالكبائر، فإن بعض الكبائر قد يحبط بعض الأعمال المنافية لها؛ كما يبطل العن والأذى الصدقة، وتبطل المعاملة بالربا الجهاد كما قالت عائشة^(١)، وكما يبطل ترك صلاة العصر العمل، فلا يستكر أن يبطل ثواب العمل الذي يكفر الكبائر.

* وظاهر هذا أنه تقع المقاصة بين الحسنات والسيئات، ثم يسقط الحسنات المقابلة للسيئات، وينظر إلى ما يفضل منها بعد المقاصة، وهذا يوافق قول من قال بأن من رجحت حسنة على سيئاته بحسنة واحدة أثيب بذلك الحسنة خاصة، وتسقط باقي حسنته في مقابلة سيئاته خلافاً لمن قال: يُثاب بالجميع وتسقط سيئاته كأنها لم تكن، وهذا في الكبائر، أما الصغائر؛ فإنه قد تمحي بالأعمال الصالحة مع بقاء ثوابها كما قال ﷺ: «وَأَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا يَمْحُو اللَّهُ بِهِ الْخَطَايَا وَيَرْفَعُ بِهِ الدَّرَجَاتِ: إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ عَلَى الْمَكَارِهِ، وَكثرة الخطأ

(١) حسن إن شاء الله كما بيّنته في «صحيح الوابل الصيب» (ص ٢٥)، فانظره.

إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة»^(١)، فأثبت لهذه الأعمال تكفير الخطايا ورفع الدرجات.

وكذلك قوله ﷺ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ مِثَّةَ مَرَّةٍ؛ كَتَبَ اللَّهُ لَهُ مِثَّةَ حَسَنَةٍ، وَمَحِيَّتَ عَنْهُ مِثَّةَ سَيِّئَةٍ، وَكَانَتْ لَهُ عِدْلَ عَشْرِ رِقَابٍ»^(٢).
فهذا يدل على أن الذكر يمحو السيئات ويبقى ثوابه لعامله مضاعفاً.

وكذلك سيئات التائب توبة نصوحاً تكفر عنه، ويبقى له حسناته؛ كما قال الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي دَرْجَتِي إِنَّنِي تَبَّتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ . أُولَٰئِكَ الَّذِينَ نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا وَتَتَجَاوَزُ عَنْ سَيِّئَاتِهِمْ فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ وَعَدَّ الصَّدَقَ الَّذِي كَانُوا يُوعَدُونَ﴾ [الأحقاف: ١٥ - ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ . لَهُمْ مَا يَشَاؤُونَ عِنْدَ رَبِّهِمْ ذَلِكَ جِزَاءُ الْمُحْسِنِينَ . لِيُكْفَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ سُوءَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الزمر: ٣٣ - ٣٥]، فلما وصف هؤلاء بالتقوى والإحسان؛ دل على أنهم ليسوا بمصرين على الذنوب، بل تائبون منها.

وقوله: ﴿لِيُكْفَرَ اللَّهُ عَنْهُمْ سُوءَ الَّذِي عَمِلُوا﴾ [الزمر: ٣٥]؛ يدخل فيه الكبائر؛ لأنها أسوأ الأعمال.

وقال: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا﴾ [الطلاق: ٥]، فرتب التقوى المتضمنة لفعل الواجبات وترك المحرمات تكفير السيئات وتعظيم

(١) أخرجه مسلم (٢٥١) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه: البخاري (٦ / ٢٣٨ - فتح)، ومسلم (٢٦٩١)؛ من حديث أبي هريرة.

وأخبر الله عن المؤمنين المتفكرين في خلق السماوات والأرض أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فأخبر أنه استجاب لهم ذلك، وأنه كفر عنهم سيئاتهم، وأدخلهم الجنة.

وقوله: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣]، فخص الله الذنوب بالمغفرة، والسيئات بالتكفير، فقد يقال: السيئات تخص الصغائر، والذنوب يراد بها الكبائر، فالسيئات تكفر لأن الله جعل لها كفارات في الدنيا شرعية وقدرية، والذنوب تحتاج إلى مغفرة تقي صاحبها من شرها، أو المغفرة والتكفير يتقاربان، فإن المغفرة والتكفير يتقاربان، فإن المغفرة قد قيل: إنها ستر الذنوب، وقيل: وقاية شر الذنوب مع ستره، ولهذا يسمى ما ستر الرأس ووقاه في الحرب مخفراً، ولا يسمى كل ستر للرأس مغفراً، وقد أخبر الله عن الملائكة أنهم يدعون للمؤمنين التائبين بالمغفرة، ووقاية السيئات، والتكفير من هذا الجنس؛ لأن أصل الكفر والستر والتغطية أيضاً.

وقد فرّق بعض المتأخرين بينهما بأن التكفير محو أثر الذنب حتى كأنه لم يكن، والمغفرة تتضمن مع ذلك إفضال الله على العبد وإكرامه، وفي هذا نظر. وقد يفسر بأن مغفرة الذنوب بالأعمال الصالحة تقلبها حسنات، وتكفيرها بالمكفّرات تمحوها فقط. وفيه أيضاً نظر؛ فإنه قد صح أن الذنوب المعاقب عليها بدخول النار تبدل حسنات، فالمكفرة بعمل صالح يكون كفاية لها أولى، ويحتمل معنيين آخرين:

أحدهما: أن المغفرة لا تحصل إلا مع عدم العقوبة والمواخذة؛ لأنها وقاية شر الذنب بالكلية، والتكفير قد يقع بعد العقوبة؛ فإن المصائب الدنيوية

كلها مكفّرات للخطايا، وهي عقوبات، وكذلك العفو يقع مع العقوبة وبدونها، وكذلك الرحمة.

والثاني: أن الكفّارات من الأعمال ما جعل الله لمحو الذنوب المكفرة بها، ويكون ذلك هو ثوابها، وليس لها ثواب غيره، والغائب عليها أن تكون من جنس مخالفة هوى النفس وتجنّس المشقة فيه كاجتناب الكبائر الذي جعله الله كفارة للصغائر.

وأما الأعمال التي تغفر الذنوب؛ فهي ما عدا ذلك، ويجمع فيها المغفرة والثواب عليها؛ كالذكر الذي يكتب به الحسنات ويمحى به السيئات، وعلى هذا الوجه فيفرق بين الكفّارات من الأعمال وغيرها.

* وأما تكفير الذنوب ومغفرتها إذا أُضيف ذلك إلى الله فلا فرق بينهما، وعلى الوجه الأوّل يكون بينهما فرق أيضاً، ويشهد لهذا الوجه الثاني أمران:

أحدهما: قول ابن عمر لما أعتق العبد الذي ضربه: ليس لي في عتقه من الأجر شيء، واستدلّ بأنه كفارة.

والثاني: أن المصائب الدنيوية كلها مكفّرات للذنوب.

وقد قال كثير من الصحابة وغيرهم من السلف: إنه لا ثواب فيها مع التكفير، وإن كان بعضهم قد حانف في ذلك.

ولا يُقال: فقد فسر الكفّارات في حديث النمام بإسباغ الوضوء في المكروهات، ونقل الإقدام إلى الصلاة، وقال: «مَنْ فعل ذلك عاش بخير ومات بخير وكان من خطيئته كيوم ولدته أمه»^(١).

(١) جزء من حديث اختصام النعيل الأعنى الطويل، الذي أخرجه: الترمذي (٢٢٢٥).

وأحمد (٥ / ٢١٣). وهو صحيح.

وللمحقق ابن رجب شرح مانع عليه في جزء مفرد، وهو مطبوع منذ أول.

• وهذه كلها مع تكفيرها للسيئات ترفع الدرجات، ويحصل عليه الثواب؛ لأننا نقول: قد يجتمع في العمل الواحد شيان يرفع بأحدهما الدرجات، ويكفر بالآخر السيئات، فالوضوء نفسه يثاب عليه، لكن إسباغه في شدة البرد من جنس الألام التي تحصل للنفوس في الدنيا، فيكون كفارة في هذه الحال، وأما في غير هذه الحالة؛ فتغفر به الخطايا كما يغفر بالذكر وغيره، وكذلك المشي إلى الجماعات هو فريضة وطاعة ويثاب عليه، ولكن ما يحصل للنفس به من المشقة والألم بالتعب والنصب هو كفارة، وكذلك حبس النفس في المسجد لانتظار الصلاة وقطعها عن مألوفاتها من الخروج إلى المواضع التي تحيل النفوس إليها إما لكسب الدنيا أو للتتره هو من هذه الجهة مؤلم للنفس فيكون كفارة.

وقد جاء في الحديث: «إن إحدى خطوات الماشي إلى المسجد ترفع له درجة، والآخرى تحطُّ عنه خطيئة»^(١)، وهذا يقوي ما ذكرناه، وأن ما حصل به التكفير غير ما حصل به رفع الدرجات، والله أعلم.

وعلى هذا؛ فيجتمع في العمل الواحد تكفير السيئات ورفع الدرجات من جهتين، ويوصف في كل حال بكلا الوصفين، فلا تنافي بين تسميته كفارة وبين الإخبار عنه بمضاعفة الثواب به أو وصفه برفع الدرجات، ولهذا قال ﷺ: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر»^(٢)، فإن في حبس النفس على المواظبة على الفرائض من مخالفة هواها وكفها عما تميل إليه ما يوجب ذلك تكفير الصغائر.

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٥٦٤ - فتح)، وسلم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه.

(٢) مضمي تخريجهم (ص ٢٥٧).

• وكذلك الشهادة في سبيل الله تكفر الذنوب بما يحصل بها من الألم ، وترفع الدرجات بما اقترن بها من الأعمال الصالحة بالقلب والبدن ، فتبين بها أن بعض الأعمال يجتمع فيها ما يوجب رفع الدرجات ، وتكفير السيئات من وجهين ، ولا يكون بينهما منافاة ، وهذا ثابت في الذنوب الصغائر بلا ريب .

وأما الكبائر؛ فقد تكفر بالشهادة مع حصول الأجر للشهيد، لكن الشهيد ذو الخطايا في رابع درجة من درجات الشهداء؛ كذلك روي عن النبي ﷺ من حديث فضالة بن عبيد، أخرجه الإمام أحمد والترمذي^(١) .

• وأما مغفرة الذنوب ببعض الأعمال مع توفير أجرها وثوابها؛ فقد دلت عليه الأحاديث الصحيحة في الذكر.

وقد قيل: إن تلك السيئات تكتب حسنات أيضاً.

وذكرنا أيضاً عن بعض السلف أنه يمحي بإزاء السيئة الواحدة ضعف واحد من أضعاف ثواب الحسنة، وتبقى له نسع حسنات.

والظاهر أن هذا مختص بالصغائر.

وأما في الآخرة؛ فيوازن بين الحسنات والسيئات، ويقتصم بعضها من بعض، فمن رجحت حسناته على سيئاته؛ فقد نجا ودخل الجنة، وسواء في هذا

(١) أخرجه: أحمد (١ / ٢٣) - والترمذي (١٦٤٤)؛ من طريق ابن لهيعة عن عطاء بن ديار عن أبي يزيد الخولاني؛ أنه سمع فضالة بن عبيد يقول: سمعت عمر بن الخطاب يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الشهداء أربعة...» الحديث.
قال الترمذي: «حسن غريب».

قلت: هذا إسناد ضعيف؛ لأن فيه أبا يزيد الخولاني المصري الكبير، وهو مجهول.

الصغائر والكبائر، وهكذا من كانت له حسنات وعليه مظالم فاستوفى المظلومون حقوقهم من حسناته وبقي له حسنة ودخل بها الجنة .

والمراد أن تفضيل مثقال ذرة من الحسنات إنما هو بفضل الله عز وجل ، لمضاعفته لحسنات المؤمن وبركته فيها، وهكذا حال من كانت له حسنات وسيئات، وأراد الله رحمته، فضل له من حسناته ما يدخله به الجنة، وكله من فضل الله ورحمته، فإنه لا يدخل أحد الجنة إلا بفضل الله ورحمته .

ومصادق هذا قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح : «من نوفس الحساب عُذِبَ»، وفي رواية : «هلك»^(١)، والله أعلم .

العائلة الثانية : أن الصغائر هل نجب التوبة منها كالكبائر أم لا؟ لأنها تفع مكفرة باجتناب الكبائر؛ لقوله تعالى : ﴿إِنْ تَجْتَبُوا كِبَائِرَ مَا تَنْهَوْنَ عَنْهُ تُكْفِرُوا عَنْكُمْ نِسَائِكُمْ وَتُدْخِلَكُم مَدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء : ٣١] .

هذا مما اختلف الناس فيه : فمنهم من أوجب التوبة منها، وهو قول أصحابنا وغيرهم من الفقهاء والمتكلمين وغيرهم .

وقد أمر الله بالتوبة عقيب ذكر الصغائر والكبائر، فقال تعالى : ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنْ اللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ . وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ﴾ إلى قوله : ﴿وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النور : ٣٠ - ٣١] .

وأمر بالتوبة من الصغائر بخصوصها في قوله : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ

(١) أخرجه : البخاري (١ / ١٩٦ - ١٩٧ - فتح)، ومسلم (٢٦٧٦) .

خَيْراً مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقِ بَعْدَ
الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿[الحجرات : ١١] .

ومن الناس من لم يوجب التوبة منها، وحكى عن طائفة من المعتزلة ومن
المشائخيين من قال : يجب أحد أمرين : إما التوبة منها، أو الإتيان ببعض
المكفرات للذنوب من الحسنات .

وحكى ابن عطية في «تفسيره» في تكفير الصغائر بامتنال الفرائض
واجتناب الكبائر قولين :

أحدهما : وحكاه عن جماعة من الفقهاء وأهل الحديث أنه يقطع بتكفيرها
بذلك قطعاً لظاهر الآية والحديث .

والثاني : وحكاه عن الأصوليين أنه لا يقطع بذلك، بل يحمل على غلبة
النظر وقوة الرجاء، وهو في مشيئة الله عز وجل، إذ لو قطع بتكفيرها لكانت
الصغائر في حكم المباح الذي لا تبعه فيه، وذلك نقض لعري الشريعة .

قلت : قد يقال : لا يقطع بتكفيرها بها؛ لأن أحاديث التكفير المطلقة
بالأعمال جاءت مفيدة بتحسين العمل كما ورد ذلك في الوضوء والصلاة،
وحيثما يتحقق وجود حسن العمل الذي يوجب التكفير .

وعلى هذا الاختلاف الذي ذكره ابن عطية ينبغي الاختلاف في وجوب
التوبة من الصغائر .

وقد وصف الله المحسنين باجتناب الكبائر؛ قال تعالى : ﴿ وَيَجْزِي الَّذِينَ
أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ
الْمَغْفِرَةِ ﴾ [النجم : ٣٢] .

وفي تفسير اللمم قولان للسلف :

أحدهما: أنه مقدمات الفواحش؛ كاللمس، والقبلة، وعن ابن عباس: هو ما دون الحد من وعيد الآخرة بالنار وحد الدنيا.

والثاني: أنه الإلمام بشيء من الفواحش والكبائر مرة واحدة، ثم يتوب منه، وروي عن ابن عباس وأبي هريرة.

ومن فسر الآية بهذا؛ قال: لا بد أن يتوب منه؛ بخلاف من فسره بالمقدمات؛ فإنه لم يشترط توبة.

والظاهر أن القولين صحيحان، وأن كليهما مراد من الآية، وحينئذ فالمحسن هو من لا يأتي بكبيرة إلا نادراً، ثم يترتب منها، ومن إذا أتى بصغيرة كانت مغمورة في حسناته المكفرة بها، ولا بد أن لا يكون مصراً عليها كما قال تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وإذا صارت الصغائر كبائر بالمداومة عليها؛ فلا بد للمحسنين من اجتناب المداومة على الصغائر حتى يكونوا مجتنبين لكبائر الإثم والفواحش.

وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ لِلَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ . وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ . وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ . وَجِزَاءُ نِيَّةٍ نِّيَّةً مِثْلَهَا فَمَنْ غَفَا وَأُصْلِحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى: ٣٦ - ٤٠].

فهذه الآيات تضمنت وصف المؤمنين بقيامهم بما أوجب الله عليهم من الإيمان والتوكل وإقام الصلاة والإنفاق مما رزقهم الله والاستجابة لله في جميع طاعاته، ومع هذا؛ فهم مجتنبون كبائر الإثم والفواحش، فهذا هو تحقيق التقوى، ووصفهم في معاملتهم للمخلوق بالمغفرة عند الغضب، وتذبهم إلى

العفو والإصلاح.

وأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ﴾ [الشورى: ٣٩]،
فليس منافياً للعفو؛ فإن الانتصار يكون بإظهاره القدرة على الانتقام، ثم يقع
العفو بعد ذلك، فيكون أتم وأكمل.

قال النخعي في هذه الآية: كانوا يكرهون أن يستذلوا، فإذا قدروا عفوا.
وقال مجاهد: كانوا يكرهون للمؤمن أن يذل نفسه، فيجترىء عليه
الفساق.

فالمؤمن إذا بنى عليه يظهر القدرة على الانتقام ثم يعفو بعد ذلك، وقد
جرى مثل هذا لكثير من السلف منهم عطاء وقتادة وغيرهما.

فهذه الآيات تتضمن جميع ما ذكره النبي ﷺ في وصيته لمعاذ، فإنها
تضمنت حصول خصال التقوى بفعل الواجبات، والانهاء عن كبائر
المحرمات، ومعاملة الخلق بالإحسان والعفو، ولازم هذا أنهم إن وقع شيء من
الإثم في غير الكبائر والفواحش يكونون مغمورين بخصال التقوى المفضية
لتكفيرها ومحوها.

وأما الآيات التي في سورة آل عمران؛ فوصف فيها المتقين بالإحسان إلى
الخلق، وبالاستغفار من الفواحش وظلم النفس، وعدم الإصرار على ذلك،
وهذا هو الأكمل، وهو إحداث التوبة والاستغفار عقيب كل ذنب من الذنوب
صغيراً كان أو كبيراً.

وإنما بسطنا القول في هذا لأن حاجة الخلق إليه شديدة، وكل أحد
محتاج إلى معرفة هذا، ثم إلى العمل بمقتضاه، والله الموفق والمعين.

فصله ﷺ: **وَاتَّبِعِ السُّبَّةَ الْحَسَنَةَ تَمَحُّهَا**، ظاهره أن السيئات تمحى

بالحسنة . وقد تقدم ذكر الآثار التي فيها أن السيئة تمحى من صحف الملائكة بالحسنة إذا عملت بعدها .

* وقد ذكرنا قول النبي ﷺ : «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا، ويرفع به الدرجات . . . » الحديث (١) .

وقال طائفة : لا تمحى الذنوب من صحائف الأعمال بتوبة ولا غيرها، بل لا بد أن يوقف عليها صاحبها، ويقراها يوم القيامة، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿وَوَضِعَ الْكِتَابَ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَا لِهَذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩] .

وفي الاستدلال بهذه الآية نظر؛ لأنه [نما ذكر فيها حال المجرمين، وهم أهل الجرائم والذنوب العظيمة، فلا يدخل فيهم المؤمنون التائبون من ذنوبهم، أو المغفورة ذنوبهم بحسنتهم .

وأظهر من هذا الاستدلال بقوله : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨] .

وقد ذكر بعض المفسرين أن هذا القول هو الصحيح عند المحققين .

وأهل هذا القول قد يحملون أحاديث محو السيئات بالحسنة على محو عقوبتها دون محو كتابتها من الصحف، والله أعلم .

* وقوله ﷺ : «وخالق الناس بخلق حسن» ؛ هذا من خصال التقوى، ولا تتم التقوى إلا به، وإنما أقرده بالذكر للحاجة إلى بيانه ؛ فإن كثيراً من الناس يظن أن التقوى هي القيام بحق الله دون حقوق عباده، فنص له على الأمر بإحسان العشرة للناس، فإنه كان قد بعثه إلى اليمن معلماً لهم ومفتهاً وقاضياً، ومن كان

(١) مضى تخريجه (ص ٢٥٥)

كذلك فإنه يحتاج إلى مخالفة الناس بخلق حسن ما لا يحتاج إلى غيره مما لا حاجة للناس به ولا يخالفهم، وكثيراً ما يغلب على من يفتني بالقيام بحقوق الله، والانكفاف على محبته وخشيته وطاعته، وإهمال حقوق العباد بالكلية أو التقصير فيها، والجمع بين القيام بحقوق الله وحقوق عباده عزيز جداً، لا يقوى عليه إلا الكامل من الأنبياء والصدّيقين.

وقد عدّ الله في كتابه مخالفة الناس بخلق حسن من خصائل التقوى، بل بدأ بذلك في قوله: ﴿أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالكَاطِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٣ - ١٣٤].

وقد جعل النبي ﷺ حسن الخلق من أحسن خصائل أخلاق الإيمان، كما خرج الإمام أحمد وأبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: قال: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً»^(١).

وأخبر النبي ﷺ أن صاحب الخلق الحسن يبلغ بخلقه درجة الصائم القائم ليلاً يشغل المرید للتقوى عن حسن الخلق بالصوم والصلاة، ويضن أن ذلك يقطعه عن فضلها.

فخرج الإمام أحمد وأبو داود من حديث عائشة عن النبي ﷺ: «إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجات الصائم والقائم»^(٢).

وأخبر النبي ﷺ أن حسن الخلق أثقل ما يوضع في الميزان، وأن صاحبه أحب الناس إلى الله، وأقربهم من النبيين مجلساً.

(١) صحيح؛ كما بينته في: «صحيح كتاب الأذكار وضعفه» (١١٧ / ٦١٦)؛

والتخریجات الكبرى لأحاديث الرضية الصغرى؛ (ص ٣٩ - ٤٦)؛ فانظرهما غير مأمور.

(٢) صحيح؛ كما بينته في «مكارم الأخلاق» (٣٣).

فخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما من شيء يوضع في ميزان العبد أثقل من حسن الخلق، وإن صاحب حسن الخلق ليلبغ به درجة صاحب الصوم والصلاة»^(١).

وخرج ابن حبان في «صحيحه» من حديث عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «إلا أخبركم بأحبكم إلى الله، وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة». قالوا: بلى. قال: «أحسنكم خلقاً»^(٢).

وفي حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق»^(٣).

وخرج أبو داود من حديث أبي أمامة عن النبي ﷺ قال: «أنا زعيم ببيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه»^(٤).

وخرجه الترمذي وابن ماجه بمعناه من حديث أنس^(٥).

• وقد روي عن السلف تفسير حسن الخلق، فمن الحسن قال: حسن

(١) صحيح؛ كما بينته في «مكارم الأخلاق» (٣٢).

(٢) صحيح؛ كما بينته في «مكارم الأخلاق» (٣١).

(٣) أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (٢٨٩)، والترمذي (٢٠٠٤)، وابن ماجه

(٤٢٤٦)، وأحمد (٢ / ٢٩١ و ٣٩٢ و ٤٤٦)، وابن حبان (١٩٢٣ - موارد)، والبيهقي في «شرح

الشيء» (١٣ / ٧٩ - ٨٠)، والبيهقي في «الزهد الكبير» (٢٣٦)، والحاكم (٤ / ٣٢٤)، والفضاعي

في «مسند الشهاب» (١٠٥٠): من طريقين عن يزيد بن عبد الرحمن الأودي عن أبي هريرة رضي الله عنه مرهواً.

قلت. وهذا إسناد حسن؛ فإن يزيد بن عبد الرحمن وثقه العجلي وابن حبان، وروى عنه جماعة من الثقات.

(٤) صحيح بشواهده؛ كما بينته في «مكارم الأخلاق» (٢٨).

(٥) وإسناده ضعيف، لكنه يعتبر به، وانظر المصدر السابق.

الخلق: الكرم، والبذلة، والاحتمال.

وعن الشعبي قال: حسن الخلق: البذلة، والمعطية، والبشر الحسن.

وكان الشعبي كذلك.

وعن ابن المبارك قال: هو بسط الوجه، وبذل المعروف، وكف الأذى.

وسئل سلام بن أبي مطيع عن حسن الخلق، فأنشد شعراً، فقال:

نراه إذا ما جنته مهلاً
ولو لم يكن في كفه غير روجه
كأنك تعطيه الذي أنت سائله
هو البحر من أي النواحي أتته
لجأذ بها فليتنق اللة سائله
فلجته المعروف والجود ساجله

وقال الإمام أحمد: حسن الخلق أن لا تغضب ولا تحقد.

وقال إسحاق بن راهويه: هو بسط الوجه، وأن لا تغضب، ونحو ذلك.

قال محمد بن نصر: وقال بعض أهل العلم: حسن الخلق: كظم الغيظ

لله، وإظهار الطلاقة والبشر إلا للمبتدع والفاجر، والعفو عن الزالين إلا تأديباً،

وإقامة الحد، وكف الأذى عن كل مسلم ومعهده إلا تغيير منكراً، وأخذاً بمظلمة

لمظلوم من غير تعد.



الحديث التاسع عشر

عن أبي العباس عبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهما، قال: كنت خلف النبي ﷺ يوماً، فقال لي: «يا غلام! إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك، وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله تعالى لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله تعالى عليك، رفعت الأقلام، وجفت الصحف».

رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

وفي رواية غير الترمذي: «احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وما أصابك لم يكن ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً»^(١).



* هذا الحديث أخرجه الترمذي من رواية حنبل الصنعاني عن ابن

(١) صحيح: كما بيته في صحيح كتاب الأذكار وضميقه (١٢٦٨ / ١٠٠٠)؛ فانظره.

وشرح هذا الحديث أفرد المصنف رحمه الله بجزء لطيف، وهو الموسوم بـ «نور الاقتباس

في ملكة وصية النبي ﷺ لابن عباس»، وهو مطبوع متداول.

عباس، وخرجه الإمام أحمد من حديث حنشل الصنعاني مع إسنادين آخرين منقطعين، ولم يميز لفظ بعضهما من بعض.

ولفظ حديثه: «يا غلام! أو يا غليم! أعلمك كلمات ينفعك الله بهن؟». فقلت: بلى. فقال: «احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده أمامك، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، وإذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، قد جفت القلم بما هو كائن، فلو أن الخلق كلهم جميعاً أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يقضه الله لم يقدروا عليه، وإن أرادوا أن يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك؛ لم يقدروا عليه. واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً».

وهذا اللفظ أتم من اللفظ الذي ذكره الشيخ رحمه الله وعزاه إلى غير الترمذي.

واللفظ الذي ذكره الشيخ رواه عبد بن حميد في «مسنده» بإسناد ضعيف عن عطاء عن ابن عباس.

وكذلك عزاه ابن الصلاح في الأحاديث المكلية النبي هي أصل «أربعين» الشيخ رحمه الله إلى عبد بن حميد وغيره.

وقد روي هذا الحديث عن ابن عباس من طرق كثيرة من رواية ابنه علي ومولاه عكرمة وعطاء بن أبي رباح وعمرو بن دينار، وعبيد الله بن عبد الله، وعمر مولى عفرة، وابن أبي مليكة، وغيرهم.

وأصح الطرق كلها طريق حنشل الصنعاني التي خرجه الترمذي، كذا قاله ابن منده وغيره.

وقد روي عن النبي ﷺ أنه وصى ابن عباس بهذه الوصية من حديث علي

بن أبي طالب وأبي سعيد الخدري وسهل بن سعد وعبدالله بن جعفر، وفي أسانيدها كلها ضعف.

وذكر المعقبلي أن أسانيد الحديث كلها لينة، وبعضها أصلح من بعض، وبكل حال فطريق حنش التي خرجها الترمذي حسنة جيدة.

• وهذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة، وقواعد كلية من أهم أمور الدين، حتى قال بعض العلماء: تدبرت هذا الحديث فأدهشني، وكنت أطمش، فوا أسفا من الجهل بهذا الحديث وقلة التفهم لمعناه^(١).

قلت: وقد أفردت لشرحه جزءاً كبيراً^(٢)، ونحن نذكرها هنا مقاصد على وجه الاختصار إن شاء الله تعالى.

• قوله **يَحْفَظُ**: واحفظ الله؛ يعني: احفظ حدوده وحقوقه، وأوامره ونواهيه، وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتثال، وعند نواهيه بالاجتناب، وعند حدوده فلا يتجاوز ما أمر به وأذن فيه إلى ما نهى عنه، فمن فعل ذلك فهو من الحافظين لحدود الله الذين مدحهم الله في كتابه، وقال عز وجل: ﴿هَذَا مَا تُوْعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ . مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنََ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ﴾ [ق: ٣٢ - ٣٣].

وفسر الحفيظ هنا بالحافظ لأوامر الله، وبالحافظ لذنوبه، ليتوب منها.

ومن أعظم ما يجب حفظه من أوامر الله الصلاة، وقد أمر الله بالمحافظة عليها، فقال: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]،

(١) القائل هو ابن الجوزي رحمه الله في كتابه وصيد الخاطرة، قاله المصنف في «نور الاقتباس» (ص ٣٥).

(٢) وهو المشار إليه آنفاً، وقد طبع مراراً، وغيرها وأتمها التي اعتمى بها الأخ محمد بن ناصر المعجمي، المطبوعة في دار البشائر الإسلامية.

ومدح المحافظين عليها بقوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾
[المعارج: ٣٤]، وقال النبي ﷺ: «مَنْ حَافِظَ عَلَيْهَا؛ كَانَ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ
يَدْخُلَهُ الْجَنَّةَ»^(١).

وكذلك الطهارة؛ فإنها مفتاح الصلاة؛ قال النبي ﷺ: «لَا يُحَافِظُ عَلَى
الْوُضُوءِ إِلَّا مُؤْمِنٌ»^(٢).

ومما يؤمر بحفظه الأيمان؛ قال الله عز وجل: ﴿وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾
[المائدة: ٨٩]؛ فإن الأيمان يقع الناس فيها كثيراً، ويهمل كثير منهم ما يجب
بها، فلا يحفظه ولا يلتزمه.

ومن ذلك حفظ الرأس والبطن؛ كما في حديث ابن مسعود المرفوع:
«الاستحياء من الله حق الحياء أن تحفظ الرأس وما وعى، وتحفظ البطن وما
حوى» خرجه الإمام أحمد والترمذي^(٣).

وحفظ الرأس وما وعى يدخل فيه حفظ السمع والبصر واللسان من

(١) أخرجه: أبو داود (٤٢٥ و ١٤٢٠)، والنسائي (١ / ٢٣٠). وابن ماجه (١٤٠١)؛ من
حديث عبادة بن الصامت.

قلت: وهو صحيح.

(٢) أخرجه: أحمد (٥ / ٢٨٢)، والدارمي (١ / ١٦٨). وابن حبان (١٦٤)؛ من حديث
ثوبان رضي الله عنه.

قلت: وإسناده حسن، رجاله ثقات؛ غير ابن ثوبان، وهو عبد الرحمن بن ثابت، وهو حسن
الحديث إن شاء الله.

وله طرق أخرى صحيحة عن ثوبان، وشواهد من حديث عبد الله بن عمرو وأبي أمية وجابر
وربيعة الجعفي وفي أسانيدها مقال.

وبالجملة؛ فالحديث صحيح، والله أعلم.

(٣) مضمي تخريجهم (ص ١٧٤).

المحرمات، وحفظ البطن وما حوى يتضمن حفظ القلب عن الإصرار على ما حرم الله.

قال الله عز وجل: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

وقد جمع الله ذلك كله في قوله: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

ويتضمن أيضاً حفظ البطن من إدخال الحرام إليه من المآكل والمشارب، ومن أعظم ما يجب حفظه من نواهي الله عز وجل اللسان والفرج، وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «من حفظ ما بين لحييه وما بين رجليه؛ دخل الجنة»، أخرجه الحاكم^(١).

وأمر الله عز وجل بحفظ الفروج، ومدح الحافظين لها، فقال: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُوْنَ مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]، وقال: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٣٥]، وقال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِأَفْوَاجِهِمْ حَافِظُونَ . إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ﴾ [المؤمنون: ١ - ٦].

* وقوله ﷺ: «يحفظك»؛ يعني أن من حفظ حدود الله وراعى حقوقه حفظه الله، فإن الجزء من جنس العمل؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقال: ﴿اذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وقال:

(١) أخرجه: الحاكم (٤ / ٢٥٧)، والنزمذي (٢٤٠٩)؛ من طريقين عنه.

قلت: وهو بمجموعهما صحيح.

﴿إِنَّ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ﴾ [محمد: ٧]، وحفظ الله لعبده يدخل فيه نوعان :
 أحدهما : حفظه له في مصالح دنياه كحفظه في بدنه وولده وأهله وماله ،
 قال الله عز وجل : ﴿لَهُ مُعَقِّبَاتٌ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾
 [الرعد: ١١] .

قال ابن عباس : هم الملائكة ؛ يحفظونه بأمر الله ، فإذا جاء المقدر خلوا
 عنه .

وقال علي رضي الله عنه : إن مع كل رجل ملكين يحفظانه مما لم يقدر ،
 فإذا جاء المقدر خليا بينه وبينه ، وإن الأجل جنة حصينة .

وقال مجاهد : ما من عبد إلا له ملك يحفظه في نومه ويقظته من الجن
 والإنس والهوام ، فما من شيء يأتيه إلا قال له : وراءك إلا شيئا أذن الله فيه
 فيصيبه .

وخرج الإمام أحمد وأبو داود والنسائي من حديث ابن عمر قال : لم يكن
 رسول الله ﷺ يدع هؤلاء الدعوات حين يمسي وحين يصبح : اللهم إني أسألك
 العافية في الدنيا والآخرة ، اللهم إني أسألك العفو والعافية في ديني ودنياي
 وأهلي ومالي ، اللهم استر عوراني ، وآمن روعاتي ، واحفظني من بين يدي ومن
 خلفي ، وعن يميني وعن شمالي ، ومن فوقي ، وأعوذ بعظمتك أن أغتال من
 تحتي^(١) .

ومن حفظ الله في صباه وقوته ؛ حفظه الله في حال كبره وضعف قوته ،

(١) أخرجه : أبو داود (٥٠٧٤) ، والنسائي (٢٨٢ / ٨) وفي عمل البرج والليلة (٥٦٦) ،
 وابن ماجه (٣٨٧١) ، وأحمد (٢ / ٢٥) ، والحاكم (١ / ٥١٧ - ٥١٨) .
 قلت : وهو صحيح ؛ كما بيته في صحيح الوابل الصيب (ص ١٧٠) .

ومتنه بسمعه وبصره وحوله وقوته وعقله .

وكان بعض العلماء قد جاوز المئة سنة وهو متمتع بقوته وعقله ، فوثب يوماً وثبة شديدة ، فعوتب في ذلك ، فقال : هذه جوارح حفظناها عن المعاصي في الصغر ، فحفظها الله علينا في الكبر .

وعكس هذا أن بعض السلف رأى شيخاً يسأل الناس ، فقال : إن هذا ضعيف ضييع الله في صغره ، فضييعه في كبره .

وقد يحفظ الله العبد بصلاحه بعد موته في ذرته ؛ كما قيل في قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ الآية [الكهف : ٨٢] : أنهما حفظا بصلاح أبيهما .

قال سعيد بن المسيب لابنه : لأزیدن في صلاتي من أجلك رجاء أن أحفظ فيك ، ثم تلا هذه الآية : ﴿ وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا ﴾ [الكهف : ٨٢] .

ومتى كان العبد مشتغلاً بطاعة الله ؛ فإن الله يحفظه في تلك الحال ، ومن حفظ الله ؛ حفظه من كل أذى .

قال بعض السلف : من اتقى الله فقد حفظه نفسه ، ومن ضييع تقواه فقد ضييع نفسه ، والله غني عنه .

ومن عجيب حفظ الله لمن حفظه أن يجعل الحيوانات المؤذية بالطبع حافظة له من الأذى ، كما جرى لسقينة مولى النبي ﷺ حيث كسره المركب وخرج إلى جزيرة ، فرأى الأسد ، فجعل يمشي معه حتى دلّه على الطريق ، فلما أوقفه عليها جعل يهمهم كأنه يودعه ، ثم رجع عنه^(١) .

(١) رواه : الطبراني في الكبيره (٦٤٣٢) ، والحاكم (٣ / ٦٠٦) ، والبيهقي في الاعتقاد ،

(ص ٢٠٢) .

وعكس هذا أن من ضيَّع الله ضيِّعه الله فضاع بين خلقه حتى يدخل عليه الضرر والأذى ممن كان يرجو نفعه من أهله وغيرهم ؛ كما قال بعض السلف :
إني لأعصي الله فأعرف ذلك في خلق خادمي ودابتي .

النوع الثاني من الحفظ وهو أشرف النوعين : حفظ الله للعبد في دينه وإيمانه ، فيحفظه في حياته من الشبهات المضلَّة ، ومن الشهوات المحرَّمة ، ويحفظ عليه دينه عند موته ، فيتوفاه على الإيمان .

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب عن النبي ﷺ : « أنه أمره أن يقول عند منامه : إن قبضت نفسي فأرحمها ، وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين » (١) .

وكان النبي ﷺ يودع من أراد سفرًا ، فيقول : « أستودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك » (٢) .

وقال ﷺ : « إن الله إذا استودع شيئاً حفظه » ؛ خرجه النسائي وغيره (٣) .

قلت : وهي ثابتة ، حسنة الإسناد .

(١) أخرجه : البخاري (١١ / ١٢٥ - ١٢٦ - فتح) ، ومسلم (٢٧١٤) ؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ؛ بهذا اللفظ .

وعزو المصنف هذا اللفظ لها من حديث البراء بن عازب وهم منه رحمه الله ؛ فإن حديث البراء بن عازب رضي الله عنه أخرجه : البخاري (١١ / ١٠٩ - فتح) ، ومسلم (٢٧١٠ و ٢٧١١) ، ولفظه : قال لي رسول الله ﷺ : « إذا أخذت مضجعتك ؛ فتوضأ وضوءك للصلاة ، ثم اضطجع على شفاك الأيمن ، وقل : اللهم أسلمت وجهي إليك ، وفوضت أمري إليك ، والجلت ظهري إليك ، ورجية وبرهة إليك ، لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك ، آمنت بكتابك الذي أنزلت ، وبنبيك الذي أرسلت ، فإن متُّ ، متُّ على الفطرة ، فأجعلهُنَّ آخر ما تقول . » فقلت أستذكرهنَّ ؛ برسولك الذي أرسلت . قال : « لا ؛ وبنبيك الذي أرسلت . »

(٢) صحيح ؛ كما بينته في « صحيح الوابل الثيب » (ص ٢٢٢) .

(٣) صحيح ؛ كما بينته في « صحيح الوابل الثيب » (ص ٢٢٢) .

وفي الجملة؛ فإن الله عز وجل يحفظ على المؤمن الحافظ لحدود دينه، ويحول بينه وبين ما يفسد عليه دينه بأنواع من الحفظ، وقد لا يشعر العبد ببعضها، وقد يكون كارهاً له كما قال في حق يوسف عليه السلام: ﴿كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ﴾ [يوسف: ٢٤].

* وقال ﷺ: «احفظ الله تجده تجاهك»، وفي رواية: «أمامك»؛ معناه: أن من حفظ حدود الله وراعى حقوقه؛ وجد الله معه في كل أحواله، حيث توجه، يحوطه وينصره، ويحفظه ويوفقه ويسدده.

﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾ [التحل: ١٢٨]؛ قال قتادة: من يتق الله يكن معه، ومن يكن الله معه فمعه الفذة التي لا تغلب، والحارس الذي لا ينام، والهادي الذي لا يضل.

بل كتب بعض السلف إلى أخ له: أما بعد: فإن كان الله معك؛ فمن تخاف؟ وإن كان عليك؛ فمن ترجو؟

وهذه المعية الخاصة هي المذكورة في قوله تعالى لموسى وهارون: ﴿لَا تَخَافَا إِنِّي مَعَكُمَا أَسْمِعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]، وقول موسى: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، وفي قول النبي ﷺ لأبي بكر وهما في الغار: «ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟» ﴿لَا تَحْزَنَ إِنْ اللَّهَ مَعَنَا﴾^(١).

فهذه المعية الخاصة تقتضي النصر والتأييد، والحفظ والإعانة، بخلاف المعية العامة المذكورة في قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَا أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَمَا كَانُوا﴾

(١) أخرجه: البخاري (٧ / ٨ - فتح)، ومسلم (٢٣٨١)؛ من حديث أبي بكر رضي الله

[المجادلة: ٧]، وقوله: ﴿وَلَا يَسْتَحْفِظُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّنُ مَا لَّا يَرْضَىٰ مِنْ الْقَوْلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]؛ فإن هذه المعية تقتضي حفظه وحياطته ونصره، فمن حفظ الله وراعى حقوقه وجده أمامه وتجاهه على كل حال، فاستأنس به، واستغنى به عن خلقه.

* وقوله ﴿يَعْبُدُونَ﴾: وتعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة: يعني أن العبد إذا أتى الله وحفظ حدوده وراعى حقوقه في حال رخائه؛ فقد تعرف بذلك إلى الله، وصار بينه وبين ربه معرفة خاصة، فعرفه ربه في الشدة، ورعى له نعرفه إليه في الرخاء، فنجاء من الشدائد بهذه المعرفة، وهذه معرفة خاصة تقتضي قرب العبد من ربه، ومحبته له، وإجابته لدعائه.

فمعرفة العبد لربه نوعان:

أحدهما: المعرفة العامة، وهي معرفة الإقرار به، والتصديق، والإيمان، وهي عامة للمؤمنين.

والثاني: معرفة خاصة تقتضي ميل القلب إلى الله بالكلية، والانقطاع إليه، والأنس به، والطمأنينة بذكره، والحياء منه، والهيبه له. وهذه المعرفة الخاصة هي التي يدور حولها العارفون. ومعرفة الله أيضاً لعبده نوعان:

الأولى: معرفة عامة، وهي علمه تعالى بعباده واطلاعه على ما أسروه وما أعلنوه؛ كما قال: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْمُ مَا نُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسَهُ﴾ [ق: ١٦]. وقال: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢].

والثاني: معرفة خاصة، وهي تقتضي محبته لعبده، وتقريره إليه، وإجابته

دعائه ، واتجاهه من الشدائد، وهي المشار إليها بقوله ﷺ فيما يحكي عن ربه :
 «ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي
 يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها،
 ولئن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه»، وفي رواية: «ولئن دعاني
 لأجيبه»^(١).

ولما هرب الحسن من الحجاج؛ دخل إلى بيت حبيب بن محمد، فقال
 له حبيب: يا أبا سعيد! أليس بينك وبين ربك ما ندعوه به فيسترك من هؤلاء؟
 ادخل البيت، فدخل، ودخل الشرط على أثره فلم يره، فذكر ذلك للحجاج،
 فقال: بل كان في البيت إلا أن الله طمس أعينهم فلم يروه.

وفي الجملة؛ فمن عامل الله بالتقوى والطاعة في حال رخائه؛ عامله الله
 بالنطف والإعانة في حال شدته.

وخرج الترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ: «من سره أن
 يستجيب الله له عند الشدائد فليكثر الدعاء في الرخاء»^(٢).

وأعظم الشدائد التي تنزل بالعبد في الدنيا الموت، وما بعده أشد منه إن
 لم يكن مصير العبد إلى خير، فالواجب على المؤمن الاستعداد للموت وما بعده
 في حال الصحة بالتقوى والأعمال الصالحة، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
 آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلِنَنْظُرَ نَفْسٌ مَا قَدَّمْتُمْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ .
 وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الحشر:

(١) هو المعروف عند العلماء بحديث الولي، وهو الحديث الثامن والثلاثون من هذا

الكتاب.

(٢) أخرجه: الترمذي (٣٣٨٢)، والطبراني في الدعاء (٤٤)، وهو حديث حسن؛ كما

فيه شيعا في الصحيحة، (٥٩٣).

فَمَنْ ذَكَرَ اللَّهَ فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَرِخَائِهِ، وَاسْتَعَدَّ حِينَئِذٍ لِلِقَاءِ اللَّهِ عِزُّ وَجَلُّ بِالْمَوْتِ وَمَا بَعْدَهُ؛ ذَكَرَهُ اللَّهُ عِنْدَ هَذِهِ الشَّدَائِدِ، فَكَانَ مَعَهُ فِيهَا، وَلَطَّفَ بِهِ، وَأَعَانَهُ، وَتَوَلَّاهُ، وَثَبَّتَهُ عَلَى التَّوْحِيدِ، فَلَقِيَهُ وَهُوَ عِنْدَهُ رَاضٍ، وَمَنْ نَسِيَ اللَّهَ فِي حَالِ صِحَّتِهِ وَرِخَائِهِ، وَلَمْ يَسْتَعِدَّ حِينَئِذٍ لِلِقَائِهِ؛ نَسِيَ اللَّهَ فِي هَذِهِ الشَّدَائِدِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ أَعْرَضَ عَنْهُ فَاهْمَلَهُ، فَإِذَا نَزَلَ الْمَوْتُ بِالْمُؤْمِنِ الْمُسْتَعِدِّ لَهُ أَحْسَنَ الظَّنِّ بِرَبِّهِ، وَجَاءَتْهُ الْيُسْرَى مِنَ اللَّهِ، فَأَحَبُّ لِقَاءِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ لِقَاءِ اللَّهِ، وَالْفَاجِرُ بِعَكْسِ ذَلِكَ، وَحِينَئِذٍ يَقْرَحُ الْمُؤْمِنُ، وَيَسْتَبِشِرُ بِمَا قَدَّمَهُ مِمَّا هُوَ قَادِمٌ عَلَيْهِ، وَيَتَذَمُّ الْمَفْرُطُ، وَيَقُولُ: ﴿يَا حَسْرَتًا عَلَيَّ مَا فَرَّطْتُ فِي جَنَابِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٦].

* وقوله ﷺ: «إِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِ اللَّهَ، وَإِذَا سَأَلْتَ فَاسْأَلِي اللَّهَ»؛ هَذَا مُتَرَجِّعٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٤]؛ فَإِنَّ السُّؤَالَ هُوَ دَعَاؤُهُ وَالرَّغْبَةُ إِلَيْهِ، وَالِدَعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ، كَذَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانَ بْنِ بَشِيرٍ، وَتَلَا قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]؛ خَرَّجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَالتَّنْسَانِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ^(١).

فَتَضْمَنَ هَذَا الْكَلَامُ أَنَّ يَسْأَلُ اللَّهَ عِزُّ وَجَلُّ وَلَا يَسْأَلُ غَيْرَهُ، وَأَنَّ يَسْتَعَانَ بِاللَّهِ دُونَ غَيْرِهِ.

وَأَمَّا السُّؤَالُ؛ فَقَدْ أَمَرَ اللَّهُ بِسُؤَالِهِ، فَقَالَ: ﴿وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٣٢]، وَفِي التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: «مَنْ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ؛ يَغْضَبُ عَلَيْهِ»^(٢).

(١) صحيح؛ كما في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١١٩٤ / ٩١٥ و ١٣٠٩ / ٩٥١).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٧٣) بإسناد حسن؛ كما بيته مفصلاً في «السبب المستطاب في

الدعوات المستجابة...»، فانظره؛ فإن فيه نفائس.

وفي النهي عن مسألة المخلوطين أحاديث كثيرة صحيحة .

وقد بايع النبي ﷺ جماعة من أصحابه على أن لا يسألوا الناس شيئاً؛ منهم: أبو بكر الصديق، وأبو ذر، وثوبان^(١).

وكان أحدهم يسقط السوط أو عظام ناقته؛ فلا يسأل أحداً أن يناوله إياه .

وقد ثبت في الصحيحين عن النبي ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: هَلْ مِنْ دَاعٍ فَاسْتَجِيبَ لَهُ دَعَاءَهُ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ فَأَعْطِيَهُ سُؤْلَهُ؟ هَلْ مِنْ مُسْتَخْفِرٍ فَأَغْفِرَ لَهُ؟»^(٢).

واعلم أن سؤال الله عز وجل دون خلقه هو المتعين؛ لأن السؤال فيه إظهار الذل من السائل والمسكنة والحاجة والافتقار، وفيه الاعتراف بقدرة المسؤول على رفع هذا الضر، وتبيل المطلوب، وجلب المنافع، ودرء المضار؛ لا يصلح الذل والافتقار إلا لله وحده؛ لأنه حقيقة العبادة .

وكان الإمام أحمد يدعو ويقول: اللهم كما صنت وجهي عن السجود لغيرك فصنه عن المسألة لغيرك، ولا يقدر على كشف الضر وجلب النفع سواك؛ كما قال: «وَإِنْ يَمْسُكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ» [يونس: ١٠٧]، وقال: «مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يَمَسُّكَ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ» [فاطر: ٢] .

والله سبحانه يحب أن يسأل ويوعب إليه في الحوائج، ويلجأ في سؤاله ودعائه، ويغضب على من لا يسأله، ويستدعي من عباده سؤاله، وهو قادر على

(١) أخرجه مسلم (١٠٤٣) من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه، وفيه: «... ولا تسألوا الناس شيئاً» .

(٢) أخرجه: البخاري (٣ / ٢٩ - فتح)، ومسلم (٨٥٨)

إعطاء خلفه كلهم سؤالهم من غير أن ينقص من ملكه شيء ، والمخلوق بخلاف ذلك كله، يكره أن يسأل، ويحب أن لا يسأل، لعجزه وفقره وحاجته .

ولهذا قال وهب بن منبه لرجل كان يأتي الملوك : ويحك! تأتي من يخلق عنك بابه، ويظهر لك فقره، ويوارى عنك غناه، وتدع من يفتح لك بابه تصف ائليل ونصف النهار، ويظهر لك غناه، ويقول: ادعني أستجب لك .

وقال طاووس لعطاء: إياك أن تطلب حوائجك إلى من أغلق دونك بابه، ويجعل دونها حجابها، وعليك بمن بابه مفتوح إلى يوم القيامة، أمرك أن تسأله، ووعدك أن يجيبك .

وأما الاستعانة بالله عز وجل دون غيره من الخلق؛ فلأن العبد عاجز عن الاستقلال بجلب مصالحه، ودفع مضاره، ولا معين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل، فمن أعانه الله؛ فهو المعان، ومن خذله؛ فهو المخذول، وهذا تحقيق معنى قول: «لا حول ولا قوة إلا بالله»؛ فإن المعنى: لا تحول للعبد من حال إلى حال، ولا قوة له على ذلك، إلا بالله، وهذه كلمة عظيمة، وهي كثر من كنوز الجنة، فالعبد محتاج إلى الاستعانة بالله في فعل المأمورات، وترك المحظورات، والصبر على المقدورات، كلها في الدنيا، وعند الموت وبعده من أهوال البرزخ ويوم القيامة، ولا يقدر على الإعانة على ذلك إلا الله عز وجل، فمن حقق الاستعانة عليه في ذلك كله أعانه .

وفي الحديث الصحيح عن النبي ﷺ قال: «احرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز»^(١) .

ومن ترك الاستعانة بالله، واستعان بغيره، وكلفه الله إلى من استعان به،

(١) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

فصار مخذولاً .

كتب الحسن إلى عمر بن عبدالعزيز: لا تستمن بغير الله فيكلك الله إليه .

ومن كلام بعض السلف: يا رب! عجبت لمن يعرفك كيف يرجو غيرك؟ وعجبت لمن يعرفك كيف يستعين بغيرك .

• قوله ﷺ: «جفت القلم بما هو كائن»، وفي رواية أخرى: «رفعت الأقلام وجفت الصحف»: هو كناية عن تقدم كتابة المقادير كلها والمفراغ منها من أمد بعيد، فإن الكتاب إذا فرغ من كتابته، ورفعت الأقلام عنه، وطال عهده، فقد رفعت عنه الأقلام، وجفت الأقلام التي كتب بها من مداها، وجفت الصحف التي كتب فيها بالمداد المكتوب به فيها، وهذا من أحسن الكنايات وأبلغها .

وقد دُلَّ الكتاب والسنن الصحيحة الكثيرة على مثل هذا المعنى؛ قال الله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾ [الحديد: ٢٢] .

وفي «صحيح مسلم» عن عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: «إن الله كتب مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة»^(١) .

وفيه أيضاً عن جابر: «أن رجلاً قال: يا رسول الله! فقيم العمل اليوم؟ أفيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير، أم فيما يستقبل؟ قال: لا؛ بل فيما جفت به الأقلام وجرت به المقادير». قال: فقيم العمل؟ قال: «اعملوا؛ فكلُّ ميسر لما خُلِقَ له»^(٢) .

(١) أخرجه مسلم (٢٦٥٣) .

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٤٨) .

وخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ؛ قال: «إن أول ما خلق الله القلم، ثم قال: اكتب، فكتب في تلك الساعة ما هو كائن إلى يوم القيامة»^(١).

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جداً، يطول ذكرها.

• قوله ﷺ: «فلو أن الخلق جميعاً أرادوا أن يتفعلوك بشيء لم يقضه الله عليك؛ لم يقدروا عليه، وإن أرادوا أن يضرؤوك بشيء لم يكتبه الله عليك؛ لم يقدروا عليه»؛ هذه رواية الإمام أحمد، ورواية الترمذي بهذا المعنى أيضاً.

والمراد أن ما يصيب العبد في دنياه مما يضره أو ينفعه فكله مقدر عليه، ولا يصيب العبد إلا ما كتب له من مقادير ذلك في الكتاب السابق، ولو اجتهد على ذلك الخلق كلهم جميعاً.

وقد دل القرآن على مثل هذا في قوله عز وجل: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]، وقوله: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا﴾ [الحديد: ٢٢]، وقوله: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بَيْوتِكُمْ لَراَزْتُمُ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

وخرج الإمام أحمد من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «إن لكل شيء حقيقة، وما بلغ عبد حقيقة الإيمان حتى يعلم أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه»^(٢).

وخرج أبو داود وابن ماجه من حديث زيد بن ثابت عن النبي ﷺ معنى ذلك أيضاً^(٣).

(١) مضمي تخريججه (ص ٩٢).

(٢) أخرجه أحمد (٦ / ٤٤١).

(٣) أخرجه: أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧)، وهو صحيح.

* واعلم أن مدار جميع هذه الوصية على هذا الأصل ، وما ذكر قبله وبعده فهو متفرع عليه وراجع إليه ؛ فإن العبد إذا علم أنه لن يصيبه إلا ما كتب الله له من خيرٍ وشرٍّ ونفعٍ وضرٍّ ، وأن اجتهاد الخلق كلهم على خلاف المقدور غير مفيد البتة ؛ علم حينئذ أن الله وحده هو الضارُّ النافع ، المعطي المانع ، فأوجب ذلك للعبد توحيد ربه عزَّ وجلَّ ، وإفراده بالطاعة ، وحفظ حدوده ؛ فإن المعبود إنما يقصد بعبادته جلب المنافع ودفع المضار ، ولهذا ذمَّ الله من يعبد من لا ينفع ولا يضرُّ ولا يغني عن عابده شيئاً ، فمن يعلم أنه لا ينفع ولا يضرُّ ولا يعطي ولا يمنع غير الله أوجب له ذلك إفراده بالخوف والرجاء ، والمحبة والسؤال ، والتضرُّع والدعاء ، وتقديم طاعته على طاعة الخلق جميعاً ، وأن ينقي سخطه ، ولو كان فيه سخط الخلق جميعاً ، وإفراده بالاستعانة به والسؤال له ، وإخلاص الدعاء له في حال الشدة وحال الرخاء ، خلاف ما كان المشركون عليه من إخلاص الدعاء له عند الشدائد ، ونسيانه في الرخاء ، ودعاء من يرجون نفعه من دونه ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ مِنْهُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ مِنْهُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ ﴾ [الزمر : ٣٨] .

* قوله ﷺ : «واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً» ؛ يعني : أن ما أصاب العبد من المصائب المؤلمة المكتوبة عليه إذا صبر عليها كان له في الصبر خير كثير .

وفي رواية عمر مولى عفرة وغيره عن ابن عباس زيادة أخرى قبل هذا الكلام ، وهي : «فإن استطعت أن تعمل لله بالرضا في اليقين ؛ فافعل ، فإن لم تستطع ؛ فإن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً» .

وفي رواية أخرى من رواية علي بن عبد الله بن عباس عن أبيه ، لكن

إسنادها ضعيف زيادة أخرى بعد هذا، وهي: «قلت: يا رسول الله! كيف أصنع باليقين؟ قال: إن تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك».

فإذا أنت أحكمت باب اليقين، ومعنى هذا أن حصول اليقين للقلب بالقضاء السابق والتقدير الماضي يعني أن العبد يجهد على أن يرضى نفسه بما أصابه، فمن استطاع أن يعمل في اليقين بالقضاء والقدر على الرضا بالمقدور؛ فليفعل، فإن لم يستطع الرضا؛ فإن في الصبر على المكروه خيراً كثيراً.

فهاتان درجتان للمؤمن بالقضاء والقدر في المصائب:

أحدهما: أن يرضى بذلك، وهذه درجة عالية رقيقة جداً. قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾ [التغابن: ١١].

قال علقمة: هي المصيبة نصيب الرجل، فيعلم أنها من عند الله، فيسلم لها ويرضى.

ومما يدعو المؤمن إلى الرضا بالقضاء تحقيق إيمانه بمعنى قول النبي ﷺ: «لا يقضي الله للمؤمن من قضاء إلا كان خيراً له إن أصابته سرّاً شكر وكان خيراً له، وإن أصابته ضرّاً صبر وكان خيراً له، وليس ذلك إلا للمؤمن»^(١).

قال أبو الدرداء: إن الله إذا قضى قضاء أحب أن يرضى به.

وقال عمر بن عبدالعزيز: أصبحت ومالي سرور إلا في مواقع القضاء والقدر، فمن وصل إلى هذه الدرجة كان عيشه كله في نعيم وسرور؛ قال الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ قَلْنَحِينَهُ حَيَاةً طَيِّبَةً﴾

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٩) من حديث صهيب رضي الله عنه.

قال بعض السلف: الحياة الطيبة هي الرضا والقناعة.

وقال عبد الواحد بن زيد: الرضا باب الله الأعظم، وجنة الدنيا، ومستراح العابدین.

وأهل الرضا تارة يلاحظون حكمة المبتلى وخبرته لعبده في البلاء، وأنه غير متهم في قضائه، وتارة يلاحظون ثواب الرضا بالقضاء، فينسبهم ألم المقضي به، وتارة يلاحظون عظمة المبتلى وجلاله وكماله؛ فيستغرقون في مشاهدة ذلك حتى لا يشعرون بالألم، وهذا يصل إليه خواص أهل المعرفة والمحبة، حتى ربما تلذذوا بما أصابهم؛ لملاحظتهم صدوره عن حبيبهم؛ كما قال بعضهم: أوجدهم في عذابه عذوبة. وسئل بعض التابعين عن حاله في مرضه، فقال: أحبه إليه أحب إليّ.

وقال بعضهم:

عذابه فيك عذب	ووعده فيك قريب
وانت عندي كروحي	بل أنت منها أحب
حسبي من الحب أني	لما تحب أحب

والدرجة الثانية: أن يصير على البلاء، وهذه لمن لم يستطع الرضا بالقضاء، فالرضا فضل مندوب إليه مستحب، والصبر واجب على المؤمن حتم، وفي الصبر خير كثير؛ فإن الله أمر به ووعده عليه جزيل الأجر.

قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُوفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠]، وقال: ﴿وَيُنَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾. أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة وأولئك هم المهتدون ﴿

قال الحسن: الرضا عزيز، ولكن الصبر معول المؤمن.

والفرق بين الرضا والتصبر أن الصبر كف النفس وجبها عن السخط مع وجود الألم، وتمني زوال ذلك، وكف الجوارح عن العمل بمقتضى الجزع، والرضا انشراح الصدر وسعته بالقضاء، وترك تمني زوال الألم وإن وجد الإحساس بالألم، لكن الرضا يخففه ما يباشر القلب من روح اليقين والمعرفة، وإذا قوي الرضا فقد يزيل الإحساس بالألم بالكلية كما سبق.

* وقوله ﷺ: «واعلم أن النصر مع الصبر؛ هذا موافق لقول الله عز وجل: ﴿قَالَ الَّذِينَ يَظُنُّونَ إِنَّهُمْ مَلَاقُوا اللَّهَ كَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِتْنَةٌ كَثِيرَةٌ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِثَّةٌ صَابِرَةً يَغْلِبُوا مِثَّتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٦٦].

وقال بعض السلف: كلنا يكره الموت، وألم الجراح، ولكن تتفاضل بالصبر.

وقال البطال: الشجاعة صبر ساعة.

وهذا في جهاد العدو الظاهر، وهو جهاد الكفار، وكذلك جهاد العدو الباطن وهو جهاد النفس والهوى، فإن جهادهما من أعظم الجهاد؛ كما قال النبي ﷺ: «المجاهد من جاهد نفسه في الله»^(١).

وقال أبو بكر الصديق رضي الله عنه في وصيته لعمر حين استخلفه:

(١) أخرجه: الترمذي (١٦٢١)، وأحمد (٦ / ٢٠ / ٢٢٢)، وغيرهما.

قلت: وهو صحيح.

أحذرك نفسك التي بين جنبيك .

فهذا الجهاد يحتاج أيضاً إلى صبر، فمن صبر على مجاهدة نفسه وهواه وشيطانه غلبه، وحصل له النصر والظفر، وملك نفسه، فصار ملكاً عزيزاً، ومن جزع ولم يصبر على مجاهدة ذلك؛ غلب، وفهر، وأسر، وصار عبداً ذليلاً أسيراً في يد شيطانه وهواه :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَغْلِبْ هَوَاهُ أَضَاعَهُ بِمَنْزِلَةِ فِيهَا الْعَزِيزُ ذَلِيلٌ
قال ابن المبارك: من صبر فما أقل ما يصبر، ومن جزع فما أقل ما يتمنع .

* قوله ﷺ: «إن النصر مع الصبر»؛ يشمل النصر في الجهادين: جهاد العدو الظاهر، وجهاد العدو الباطن، فمن صبر فيهما نصر وظفر بعدوه، ومن لم يصبر فيهما وجزع قهر وصار أسيراً لعدوه أو قتيلاً له .

* وقوله ﷺ: «وإن الفرج مع الكرب»؛ وهذا يشهد له قوله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنْشُرُ رَحْمَتَهُ﴾ [الشورى: ٨].

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَشِيرُونَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِينَ﴾ [الروم: ٤٨ - ٤٩]، وقال تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا﴾ [يوسف: ١١٠].

وقال تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نَصْرَ اللَّهِ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤].

وقال حاكياً عن يعقوب أنه قال لبيته: ﴿يَا بَنِي أَذْهَبُوا فَتَحَسَّسُوا مِنْ يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَيَاسُوا مِنْ رُوحِ اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٧]، ثم قص قصة اجتماعهم عقب ذلك .

وكم قصُّ سبحانه من قصص تفريج كربات أنبيائه عند تناهي الكرب؛
 كإنجاء نوح ومن معه في الفلك، وإنجاء إبراهيم من النار، وفدائه لولده الذي أمر
 بذبحه، وإنجاء موسى وقومه من اليمِّ، وإغراق عدوهم، وقصة أيوب ويونس،
 وقصص محمد ﷺ مع أعدائه وإنجائه منهم؛ كقصته في الغار، ويوم بدر، ويوم
 أحد، ويوم الأحزاب، ويوم حُنين، وغير ذلك.

• وقوله ﷻ: «فإن مع العسر يسراً؛ هو منتشر من قوله تعالى:
 ﴿سَيَجْعَلُ اللَّهُ بَعْدَ عُسْرٍ يُسْرًا﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله عز وجل: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ
 يُسْرًا . إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الانشراح: ٥ - ٦].

ومن لطائف أسرار اقتران الفرج بالكرب والبسر والعسر: أن الكرب إذا
 اشتدَّ وعظم وتناهي؛ حصل للعبد اليأس من كشفه من جهة المخلوقين تعلق قلبه
 بالله وحده، وهذا هو حقيقة التوكل على الله، وهو من أعظم الأسباب التي
 تُطلب بها الحوائج؛ فإن الله يكفي من توكل عليه؛ كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ
 يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣].

وأيضاً؛ فإن المؤمن إذا استبطأ الفرج، وأيس منه بعد كثرة دعائه وتضرُّعه،
 ولم يظهر عليه أثر الإجابة، فرجع إلى نفسه باللانعمة، وقال لها: إنما أتيت من
 قبلك ولو كان فيك خير لأجبت.

وهذا اللوم أحبُّ إلى الله من كثير من الطاعات؛ فإنه يوجب انكسار العبد
 لمولاه واعترافه له بأنه أهل لما نزل من البلاء، وأنه ليس أهلاً لإجابة الدعاء،
 فلذلك تسرع إليه حينئذٍ إجابة الدعاء، وتفريج الكرب، فإنه تعالى عند
 المنكسرة قلوبهم من أجله.

وليعض المتقدمين في هذا المعنى:

غسى ما ترى أن لا يدوم وإن ترى
غسى فرج يأتي به الله إنه
إذا لآخ عسر فارتج الميسر إنه
له فرجاً بما ألح به الدهر
له كل يوم في خليفته أمر
قضى الله أن العسر يتبعه اليسر

الحديثُ العَشْرُونَ

عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ حُقْبَةَ بْنِ عَمْرِو الْأَنْصَارِيِّ الْبَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛
 قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى: إِذَا
 لَمْ تَسْمَعْهُ فَاصْتَعِ مَا شِئْتَ».
 رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١).



* هَذَا الْحَدِيثُ خَرَّجَهُ الْبُخَارِيُّ مِنْ رِوَايَةِ مَنْصُورِ بْنِ الْمَعْتَمِرِ عَنْ رَبِيعِ
 بْنِ خِرَاشٍ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ عَنْ حَذِيفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فَاخْتَلَفَ فِي إِسْنَادِهِ، لَكِنْ
 أَكْثَرُ الْحِفَاطِ حَكَمُوا بِأَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ مَنْ قَالَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ مِنْهُمْ: الْبُخَارِيُّ،
 وَأَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي، وَالِدَارِقُطْنِي، وَغَيْرُهُمْ.
 وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ مِنْ رِوَايَةِ
 مَسْرُوقٍ عَنْهُ.

وخرَّجه الطبراني من حديث أبي الطفيل عن النبي ﷺ أيضاً.

* فَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ مِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى»؛ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ
 هَذَا مَأْثُورٌ عَنِ الْأَنْبِيَاءِ الْمَتَقَدِّمِينَ، وَأَنَّ النَّاسَ تَدَاوَلُوهُ بَيْنَهُمْ، وَتَوَارَثُوهُ عَنْهُمْ قَرْنًا
 بَعْدَ قَرْنٍ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّبِيَّةَ الْمَتَقَدِّمَةَ جَاءَتْ بِهَذَا الْكَلَامِ، وَأَنَّهُ اشْتَهَرَ بَيْنَ
 النَّاسِ حَتَّى وَصَلَ إِلَى أَوَّلِ هَذِهِ الْأُمَّةِ.

وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ؛ قَالَ: «لَمْ يَدْرِكِ النَّاسُ مِنْ كَلَامِ النَّبِيِّ الْأُولَى إِلَّا

(١) أخرجه البخاري (٦ / ٥١٥ - فتح).

هذاه، خَرَجَهَا عبيد بن زنجويه وغيره.

• وقوله: «إِذَا لَمْ تَسْتَحِيْ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ»؛ في معناه قولان:

أحدهما: أنه ليس بمعنى الأمر أن يصنع ما شاء، ولكنه على معنى الذم والنهي عنه، وأهل هذه المقالة لهم طريقان:

— أحدهما: أنه أمر بمعنى التهديد والوعيد، والمعنى: إذا لم يكن حياء؛ فأعمل ما شئت، فإله يجازيك عليه؛ كقوله: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]، وقوله: ﴿فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ١٥]، وأمثله متعددة، وهذا اختيار جماعة منهم أبو العباس ثعلب.

— والطريق الثاني: أنه أمر ومعناه الخير، والمعنى: إن من لم يستحي صنع ما شاء؛ فإن المانع من فعل القبائح هو الحياء، فمن لم يكن له حياء؛ انهملك في كل فحشاء ومنكر، وما يمتنع من مثله من له حياء على حد قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا قَلْبِي بِنُورٍ مَّقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ»^(١)؛ فإن لفظه لفظ الأمر، ومعناه الخير، وأن من كذب عليه يتوأم مقعده من النار. وهذا اختيار أبي عبيد القاسم ابن سلام رحمه الله وابن قتيبة ومحمد بن نصر المروزي وغيرهم.

وروى أبو داود عن الإمام أحمد ما يدل على مثل هذا القول.

وقد جعل النبي ﷺ الحياء من الإيمان؛ كما في الصحيحين عن ابن عمر: أن النبي ﷺ مر على رجل وهو يعاتب أخاه في الحياء؛ يقول: إنك نستحي؛ كأنه يقول قد أضرب بك. فقال رسول الله ﷺ: «وَدَعُهُ»؛ فإن الحياء من الإيمان.

(١) حديث متواتر، جمع طرقه الحافظ الطبراني في جزء مفرد، اعنى به وحققه وخرجه

أحاديثه أنهي في الله علي حسن عبد الحميد.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة؛ قال: «الحياء شعبة من الإيمان»^(١).

وفي الصحيحين عن عمران بن حصين عن النبي ﷺ؛ قال: «الحياء لا يأتي إلا بخير»^(٢)، وفي رواية لمسلم؛ قال: «الحياء خير كله»، أو قال: «الحياء كله خير».

وخرَّج الإمام أحمد والنسائي من حديث الأشعج العصري؛ قال: قال لي رسول الله ﷺ: «إنَّ فيك لخصلتين يحبهما الله». قلت: ما هما؟ قال: الحلم والحياء. قلت: أقديماً كان أو حديثاً؟ قال: «بل قديماً». قلت: الحمد لله الذي جعلني على خليقتين يحبهما الله»^(٣).

✽ واعلم أن الحياء نوعان:

أحدهما: ما كان خلقاً وجبلة غير مكتسب، وهو من أجل الأخلاق التي يسنحها الله العبد ويجلبه عليها، ولهذا قال ﷺ: «الحياء لا يأتي إلا بخير»؛ فإنه يكفُّ عن ارتكاب الفبائح، ودناءة الأخلاق، ويحثُّ على استعمال مكارم الأخلاق ومعاليتها، فهو من خصائل الإيمان بهذا الاعتبار.

وقد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال: من استحيا اختفى، ومن اختفى اتقى، ومن اتقى وقى.

وقال الجرجاني بن عبد الله الحكمي - وكان فارس أهل الشام -: تركت

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٥١ - فتح)، ومسلم (٣٥).

(٢) أخرجه: البخاري (١٠ / ٥٢١ - فتح)، ومسلم (٣٧).

(٣) أخرجه: البخاري في «الأدب المفرد» (٥٨٤)، والنسائي في «فضائل الصحابة» (٢١٠)، وأحمد (٤ / ٢٠٦)، وغيرهما. وفي سنده انقطاع.

وأخرجه مسلم (١٨) من حديث أبي سعيد الخدري؛ بلفظ: «إنَّ فيك لخصلتين يحبهما الله: الحلم، والأناة».

الذنوب حياء أربعين سنة، ثم أدركني الورع .

وعن بعضهم قال : رأيت المعاصي نذالة فتركها مروءة، فاستحالت
ديانة .

النوع الثاني : ما كان مكتسباً من معرفة الله، ومعرفة عظمته، وقربه من
عباده، وإطلاعه عليهم، وعلمه بخائنة الأعين وما تخفي الصدور، فهذا من
أعلى خصال الإيمان، بل هو من أعلى درجات الإحسان .

وفي حديث ابن مسعود : « الاستحياء من الله أن تحفظ الرأس وما وعى ،
والبطن وما وحوى ، وأن تذكر الموت والبلى ، ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ،
فمن فعل ذلك فقد استحيى من الله »، أخرجه الإمام أحمد والترمذي مرفوعاً^(١) .

وقد يتولد الحياء من مطالعة نعمه تعالى ، ورؤية التقصير في شكرها، فإذا
سلب العبد الحياء المكتسب والغريزي ؛ لم يبق له ما يمنعه من ارتكاب القبيح ،
والأخلاق الدنيئة ، فصار كأنه لا إيمان له .

وقد روي أن الحياء حياءان : طرف من الإيمان ، والآخر عجز .

كذلك قال بشر بن كعب العدوي لعمران بن حصين : إنا نجد في بعض
الكتب أنه منه سكينه ووقاراً لله، ومنه ضعف، فغضب عمران، وقال : أحدثك
عن رسول الله ﷺ وتعارض فيه ؟

والأمر كما قاله عمران رضي الله عنه ؛ فإن الحياء الممدوح في كلام النبي
ﷺ إنما يريد به الخلق الذي يحث على فعل الجميل، وترك القبيح، فأما
الضعف والعجز الذي يوجب التقصير في شيء، من حقوق الله أو حقوق عباده ؛

(١) مضي تخريجه (ص ١٧٤) .

فليس هو من الحياء، وإنما هو ضعف وخور وعجز ومهانة، والله أعلم.

والقول الثاني في معنى قوله: «إذا لم تستحي فاصنع ما شئت»؛ أنه أمر بفعل ما يشاء على ظاهر أمره، وأن المعنى: إذا كان الذي يريد فعله مما لا يستحي من فعله لا من الله ولا من الناس؛ لكونه من أفعال الطاعات، أو من جميل الأخلاق والآداب المستحسنة فاصنع منه حينئذ ما شئت، وهذا قول جماعة من الأئمة؛ منهم إسحاق المروزي الشافعي.

وحكى مثله عن الإمام أحمد، ووقع كذلك في بعض نسخ مسائل أبي داود المختصرة عنه، والذي في النسخ المعتمدة النامة كما حكيناه عنه من قبل، وكذلك رواه عنه الخلال في كتاب الأدب.

ومن هذا قول بعض السلف وقد سئل عن العروءة فقال: أن لا تعمل في السر شيئاً تستحي منه في العلانية، وسيأتي قول النبي ﷺ: «الإثم ما حاك في صدرك، وكرهت أن يطلع عليه الناس» في موضعه من هذا الكتاب إن شاء الله^(١).

وحكى أبو عبيد^(٢) في معنى الحديث قولاً آخر، حكاه عن جرير؛ قال: معناه: أن يريد الرجل أن يعمل الخير، فيدعه حياء من الناس، كأنه يخاف الرياء، يقول: فلا يمنعك الحياء من المضي لما أردت كما جاء في الحديث: «إذا جاءك الشيطان وأنت تصلي فقال: إنك نوائي؛ فزدها طولاً».

ثم قال أبو عبيد: وهذا الحديث ليس يجيء سياقه ولا لفظه على هذا التفسير، ولا على هذا يحمله الناس.

(١) هو الحديث الصالح والعشرون.

(٢) في «غريب الحديث» (٣ / ٣٦).

قلت : لو كان على ما قاله جرير؛ لكان لفظ الحديث : إذا استحيت مما
لا يستحيا منه ؛ فافعل ما شئت ، ولا يخفى بعد هذا من لفظ الحديث ومعناه ،
والله أعلم .

المحدث الحادي والعشرون

عن أبي عمرو - وقيل: أبي عمرة - سفيان بن عبد الله رضي الله عنه؛
 قال: قلت: يا رسول الله! قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً
 غيرك. قال: قل: آمنت بالله ثم استقم.
 رواه مسلم.



• هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية هشام بن عروة عن أبيه عن سفيان،
 وسفيان هو ابن عبد الله الثقفي الطائفي، له صحبة، وكان عاملاً لعمر بن
 الخطاب على الطائف.

• وقد روي عن سفيان بن عبد الله من وجوه آخر بزيادات:

— فخرجه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه من رواية الزهري عن محمد
 بن عبد الرحمن بن ماعز.

— وعند الترمذي من رواية عبد الرحمن بن ماعز عن سفيان بن عبد الله؛
 قال: قلت: يا رسول الله! حدثني بأمر أعصم به. قال: «قل ربي الله ثم
 استقم». قلت: يا رسول الله! ما أخوف ما تخاف علي؟ فأخذ بلسان نفسه، ثم
 قال: «هذاه». وقال الترمذي: «حسن صحيح».

— وأخرجه الإمام أحمد والسنائي من رواية عبد الله بن سفيان الثقفي عن
 أبيه: أن رجلاً قال: يا رسول الله! مُرني بأمر في الإسلام ولا أسأل عنه أحداً

(١) أخرجه مسلم (٣٨).

بعذك . قال : **«وقل آمنتم بالله ثم استقم»** . قلت : فما أنتقي ؟ فأومأ إلى لسانه .

• وقال سفيان بن عبد الله للنبي ﷺ : **«قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً بعدك (طلب منه أن يعلمه كلاماً جامعاً لأمر الإسلام كافياً حتى لا يحتاج بعده إلى غيره)** . فقال له النبي ﷺ : **«وقل آمنتم بالله ثم استقم»** . وفي الرواية الأخرى : **«وقل ربي الله ثم استقم»** ، بهذا منزع من قوله عز وجل : **«إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ»** [فصلت : ٣٠] ، وقوله عز وجل : **«إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ . أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ»** [الأحقاف : ١٣] .

وقال أبو بكر الصديق في تفسيره **«ثُمَّ اسْتَقَامُوا»** ؛ قال : لم يشركوا بالله شيئاً . وعنه قال : لم يلتفتوا إلى غيره . وعنه قال : ثم استقاموا على أن الله ربهم . وعن أبي العالية ؛ قال : ثم أخلصوا له الدين والعمل .

وعن قتادة ؛ قال : استقاموا على طاعة الله .

وكان الحسن إذا قرأ هذه الآية ؛ قال : اللهم أنت ربنا فارزقنا الاستقامة .

ولعل من قال : إن المراد الاستقامة على التوحيد ؛ إنما أراد التوحيد الكامل الذي يحرم صاحبه على النار ، وهو تحقيق معنى لا إله إلا الله ؛ فإن الإله هو المعبود الذي يطاع فلا يُعصى خشية وإجلالاً ومهابة ومحبة ورجاء وتوكللاً ودعاء .

والمعاصي قاذحة كلها في هذا التوحيد ؛ لأنها إجابة لداعي الهوى وهو الشيطان .

قال الله عز وجل : **«أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ»** [الجاثية : ٢٣] .

قال الحسن وغيره: هو الذي لا يهوى شيئاً إلا ركبهُ .

فهذا ينافي الاستقامة على التوحيد .

وأما على رواية مَنْ روى: وَقُلْ أَنْتَ بِاللَّهِ؛ فالمعنى أظهر؛ لأن الإيمان يدخل فيه الأعمال الصالحة عند السلف ومن تابعهم من أهل الحديث .

وقال الله عز وجل: ﴿فَاسْتَقِيمْ كَمَا أَمَرْتُ وَمَنْ تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْفُوا إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢] .

فأمره أن يستقيم ومن تاب معه، وأن لا يجاوزوا ما أمروا به؛ هو الطغيان، وأخبر أنه بصير بأعمالكم، مطلع عليها؛ قال تعالى: ﴿فَلِذَلِكَ فَادَّعِ وَأَسْتَقِيمْ كَمَا أَمَرْتُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [الشورى: ١٥] .

وقال قتادة: أمر محمد ﷺ أن يستقيم على أمر الله .

وقال الثوري: على القرآن .

والاستقامة: هي سلوك الصراط المستقيم، وهو الدين القويم، من غير تعريب عنه بمنة ولا يسرة، ويشمل ذلك فعل الطاعات كلها الظاهرة والباطنة، وترك المنهيات كلها كذلك، فصارت هذه الوصية جامعة لخصال الدين كلها .

وفي قوله عز وجل: ﴿فَاسْتَقِيمُوا إِلَيَّ وَأَسْتَغْفِرُوا﴾ [فصلت: ٦]؛ إشارة إلى أنه لا بد من تقصير في الاستقامة المأمور بها، فيجبر ذلك الاستغفار المقتضي للتوبة والرجوع إلى الاستقامة، فهو كقول النبي ﷺ لمعاذ: «أتق الله حيثما كنت، وأتبع السنة الحسنة تمحها»^(١) .

وقد أخبر النبي ﷺ أن الناس لن يستطيعوا الاستقامة حق الاستقامة .

(١) مضي تخريجه (ص ٣٤١)، وهو الحديث الثامن عشر من هذا الكتاب .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال:
سدّدوا وقاربوا^(١)، فالسداد هو حقيقة الاستقامة، وهو الإصابة في جميع
الأقوال والأعمال والمقاصد؛ كالذي يرمي إلى غرض، فيصيبه.

والمقاربة أن يصيب ما قرب من الغرض إذا لم يصب الغرض نفسه، ولكن
بشرط أن يكون مصمماً على فصد السداد وإصابة الغرض، فتكون مقاربه عن
غير عمد.

فأصل الاستقامة استقامة القلب على التوحيد؛ كما فسّر أبو بكر الصديق
وغیره قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا﴾ [الأحقاف: ١٣]؛ بأنهم لم
يلتفتوا إلى غيره.

فمعى استقام القلب على معرفة الله وعلى خشيته وإجلاله ومهابته ومحبه
وإرادته ورجائه ودعائه والتوكل عليه والإعراض عما سواه؛ استقامت الجوارح
كلها على طاعته، فإن القلب هو ملك الأعضاء، وهي جنوده، فإذا استقام
الملك استقامت جنوده ورعاياه، وكذلك فسّر قوله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ
حَنِيفًا﴾ [الروم: ٣٠] بإخلاص القصد لله وحده لا شريك له.

وأعظم ما يراعى استقامته بعد القلب من الجوارح اللسان؛ فإنه ترجمان
القلب والمعبر عنه.

ولهذا لما أمر النبي ﷺ بالاستقامة وصّاه بعد ذلك بحفظ لسانه.

ففي مسند الإمام أحمد^(٢) عن أنس عن النبي ﷺ؛ قال: ولا يستقيم
إيمان عبد حتى يستقيم قلبه، ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه^(٣).

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ١٢٧ - فتح)، ومسلم (٢٨١٦).

(٢) أخرجه أحمد (٣ / ١٩٨) بإسناد حسن؛ لأن علي بن مسعدة حديثه متجاذب بين =

وفي رواية الترمذي عن أبي سعيد مرفوعاً ومرفوعاً: «إذا أصبح ابن آدم؛ فإن الأعضاء كلها تكفر اللسان، فتقول: اتق الله فينا فإنما نحن بك، فإن استقمتم استقمنا، وإن اعوججت اعوججنا»^(١).



= الحسن والضعف، وقد فصلت حاله، ورددتُ على جميع الشبهات حوله في تخريج أحاديث «رسالة في القلب» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٥ - ١٦).

(١) حسن كما بيته في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١٠١٠ / ٧٧٢).

الحديث الثاني والعشرون

عن أبي عبد الله جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ فقال: أُرأيت إذا صَلَّيْتُ المَكْتُوبَاتِ، وَصَمْتُ رَمَضَانَ، وَأَحَلَلْتُ الحَلَالَ، وَحَرَمْتُ الحَرَامَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئاً؛ أَدْخُلُ الجَنَّةَ؟ قَالَ: «نَعَمْ».

رواه مسلم^(١).

ومعنى «حَرَمْتُ الحَرَامَ»: اجْتَنَبْتَهُ. ومعنى «أَحَلَلْتُ الحَلَالَ»: فَطَنْتَهُ مُعْتَقِداً حَلَّهُ.



* هذا الحديث خرَّجه مسلم من رواية أبي الزُّبَيْرِ عن جابر، وزاد في آخره؛ قال: «والله لا أزيد على ذلك شيئاً».

وخرَّجه أيضاً من رواية الأعمش عن أبي صالح وأبي سفيان عن جابر؛ قال: قال النعمان بن قوئل: يا رسول الله! أُرأيت إذا صَلَّيْتُ المَكْتُوبَةَ، وَحَرَمْتُ الحَرَامَ، وَأَحَلَلْتُ الحَلَالَ، وَلَمْ أَزِدْ عَلَى ذَلِكَ شَيْئاً؛ أَدْخُلُ الجَنَّةَ؟ قال النبي ﷺ: «نَعَمْ».

* وقد فسر بعضهم تحليل الحلال باعتقاد حله، وتحريم الحرام باعتقاد حرمة مع اجتنابه.

(١) أخرجه مسلم (١٥).

ويحتمل أن يراد بتحليل الحلال إتيانه، ويكون الحلال هنا عبارة عما ليس بحرام، فدخل فيه الواجب والمستحب والمباح، ويكون المعنى أنه يفعل ما ليس بمحرّم عليه، ولا يتعدى ما أبيع له إلى غيره، ويجتنب المحرّمات.

وقد روي عن طائفة من السلف منهم ابن مسعود وابن عباس في قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ أُولَئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [البقرة: ١٢١]؛ قالوا: يحلون حلاله، ويحرّمون حرامه، ولا يحرفونه عن مواضعه.

والمراد بالتحريم والتحليل فعل الحلال واجتتاب المحرام؛ كما ذكر في هذا الحديث.

وقد قال الله تعالى في حق الكفار الذين كانوا يغيرون تحريم الشهور المحرم: ﴿إِنَّمَا التَّيْسُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحَلِّوْنَ عَمَّا وَيُحَرِّمُونَهُ عَمَّا لِيُؤَاطِنُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحَلِّوْا مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٣٧]، والمراد أنهم كانوا يقاتلون في الشهر الحرام عاماً، فيحلّونه بذلك، ويمتنعون من القتال فيه عاماً، فيحرّمونه بذلك.

وقال الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرَمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أُجِلْ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [المائدة: ٨٨].

وهذه الآية نزلت بسبب قوم امتنعوا من تناول بعض الطيبات زهداً في الدنيا، وتقشفاً، وبعضهم حرّم ذلك عن نفسه؛ إما يمين حلف بها، أو بتحريمه على نفسه، وذلك كله لا يوجب تحريمه في نفس الأمر، وبعضهم امتنع منه من غير يمين ولا تحريم، فسمى الجميع تحريماً، حيث قصد الامتناع منه إضراراً بالنفس وكفّاً لها عن شهواتها.

ويقال في الأمثال: فلان لا يحلّل ولا يحرم؛ إذا كان لا يعتنع من فعل

حرام، ولا يقف عند ما أبيع له، وإن كان يعتقد تحريم الحرام، فيجعلون من فعل الحرام ولا يتحاشى منه محلاً وإن كان لا يعتقد حله.

وبكل حال؛ فهذا الحديث يدل على أن من قام بالواجبات وانتهى عن المحرمات دخل الجنة.

وقد تواترت الأحاديث عن النبي ﷺ بهذا المعنى، أو ما هو قريب منه.

وفي صحيح البخاري، عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه: أن رجلاً قال للنبي ﷺ: أخبرني بعمل يدخلني الجنة. قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصل الرحم»^(١).

وخرجه مسلم إلا أن عنده أنه قال: أخبرني بعمل يدنيني من الجنة ويباعدني من النار. وعنده في رواية: فلما أدير قال رسول الله ﷺ: «إن تمسك بما أمر به دخل الجنة»^(٢).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن أعرابياً قال: يا رسول الله! دلني على عمل إذا عملته دخلت الجنة. قال: «تعبد الله لا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة المكتوبة، وتؤتي الزكاة المفروضة، وتصوم رمضان». قال: والذي بعثك بالحق؛ لا أزيد على هذا شيئاً أبداً ولا أنقص منه. فلما ولى قال النبي ﷺ: «من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة؛ فليتنظر إلى هذا»^(٣).

وفي الصحيحين عن طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ نائر الرأس، فقال: يا رسول الله! أخبرني ماذا فرض الله عليّ

(١) أخرجه البخاري (٣ / ٢٦١ - فتح).

(٢) أخرجه مسلم (١٣).

(٣) أخرجه: البخاري (٣ / ٢٦١ - فتح)، مسلم (١٤).

من الصلاة؟ فقال: «الصلوات الخمس إلا أن تطوع شيئاً». فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الصيام؟ فقال: «شهر رمضان إلا أن تطوع شيئاً». فقال: أخبرني بما فرض الله علي من الزكاة؟ فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام. فقال: والذي أكرمك بالحق؛ لا أتطوع شيئاً، ولا أنقص مما فرض الله علي شيئاً. فقال رسول الله ﷺ: «أفلح إن صدق»، أو: «دخل الجنة إن صدق»، ونفذه للبخاري^(١).

وفي «صحيح مسلم» عن أنس رضي الله عنه أن أعرابياً سأل النبي ﷺ، فذكره بمعناه، وزاد فيه: «حج البيت من استطاع إليه سبيلاً». فقال: والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن. فقال النبي ﷺ: «لئن صدق ليدخلن الجنة»^(٢).

ومراد الأعرابي أنه لا يزيد على الصلاة المكتوبة والزكاة المفروضة وصيام رمضان وحج البيت شيئاً من التطوع، ليس مراده أنه لا يعمل بشيء من شرائع الإسلام وواجباته غير ذلك.

● وهذه الأحاديث لم يذكر فيها اجتناب المحرمات؛ لأن السائل إنما سأل عن الأعمال التي يدخل بها عاملها الجنة.

وخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رضي الله عنه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يخطب في حجة الوداع يقول: «أيها الناس! اتقوا الله، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم، وأطيعوا إذا أمركم؛ تدخلوا جنة ربكم»، وقال: «حسن صحيح».

(١) أخرجه: البخاري (١ / ١٠٦ - فتح)، ومسلم (١١).

(٢) أخرجه مسلم (١٢).

وخرجه الإمام أحمد، وعنده: «اعبدوا ربكم»؛ بدل قوله: «اتقوا الله»^(١).
 وخرجه بقي بن مخلد في «مسنده» من وجه آخر، ولفظ حديثه: «صلوا
 خمسكم، وصوموا شهركم، وحجوا بيتكم، وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها
 أنفسكم؛ تدخلوا جنة ربكم»^(٢).

• فهذه الأعمال أسباب مفتضية لدخول الجنة، وقد يكون ارتكاب
 المحرمات موانع، ويدل على هذا ما خرجه الإمام أحمد من حديث عمرو بن
 مرة الجهني؛ قال: جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! شهدت
 أن لا إله إلا الله، وأنت رسول الله، وصليت الخمس، وأديت زكاة مالي،
 وصمت شهر رمضان. فقال رسول الله ﷺ: «مَنْ مات على هذا؛ كان مع النبيين
 والصديقين والشهداء يوم القيامة هكذا» (ونصب أصبعيه)؛ ما لم يعقْ والديه»^(٣).

(١) أخرجه: الترمذي (٦١٦)، وأحمد (٥ / ٢٥١ و ٢٦٢)، وابن حبان (٧٩٥ - موارد)،
 والحاكم (١ / ٩ و ٣٨٩)؛ من طريق معاوية بن صالح؛ حدثني سليم بن عامر؛ قال: سمعت أبا أمامة
 يقول: (وذكره).

قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم».

ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

(٢) أخرجه بنحو الطبراني في «الكبير» (٧٥٣٥ و ٧٦٢٢ و ٧٧٢٨).

(٣) لم أره في المطبوع من «المسند»؛ فقد ورد فيه (٤ / ٢٣١) حديث واحد غيره لعمر
 ابن مرة، وقد وقعت على إسناده بواسطة «تفسير ابن كثير» (١ / ٥٣٥)؛ وقال الإمام أحمد: حدثنا
 يحيى بن إسحاق؛ أخبرنا ابن لهيعة عن عبد الله بن أبي جعفر عن عيسى بن طلحة عن عمرو بن مرة
 الجهني؛ قال: (وذكره مرفوعاً).

قال ابن كثير: «نفرد به أحمد».

قلت: يعني دون السنة.

وأخرجه: ابن خزيمة (٣٩١٢)، وابن حبان (١٩ - موارد)، والبيهقي (٤٥ - كشف الاستار)؛

بنحوه؛ من طريق الحاكم بن نافع عن شعيب بن أبي قررة عن عبد الله بن أبي حنيفة عن عيسى بن =

• وقد ورد ترتب دخول الجنة على فعل بعض هذه الأعمال كالصلاة، ففي الحديث المشهور: «من صلى الصلوات لوقتها؛ كان له عند الله عهد أن يدخله الجنة»^(١).

وفي الحديث الصحيح: «من صلى البردين دخل الجنة»^(٢).

وهذا كله من ذكر السبب المقتضي الذي لا يعمل عليه إلا بامتجاع شروطه، وانتفاء موانعه.

وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أن ارتكاب بعض الكبائر يمنع دخول الجنة؛ كقوله: «لا يدخل الجنة قاطع»^(٣)، وقوله: «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر»^(٤).

والأحاديث التي جاءت في منع دخول الجنة بالبدن حتى يقضى.

فهذه كلها موانع.

ومن هنا يظهر معنى الأحاديث التي جاءت في ترتب دخول الجنة على مجرد التوحيد.

ففي الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «وما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك؛ إلا دخل الجنة». قلت: وإن زنى

= طلحة عنه بنحوه.

قلت: وهذا إسناد صحيح.

(١) مضمّن تخريجه (ص ٢٨٣).

(٢) أخرجه: البخاري (٢ / ٥٢ - فتح)، ومسلم (١٦٣٥) من حديث أبي موسى

الأشعري.

(٣) أخرجه: البخاري (١٠ / ٤١٥ - فتح)، ومسلم (٢٥٥٦) من حديث جبير بن مطعم.

(٤) أخرجه مسلم (٩١) من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه.

وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق. قالها ثلاثاً، ثم قال في الرابعة: «على رغم أنف أبي ذر»، فخرج أبو ذر يقول: «وإن رغم أنف أبي ذر»^(١).

وفيها عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ؛ قال: «من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، والنار حق؛ أدخله الله الجنة على ما كان من العمل»^(٢).

وفي صحيح مسلم؛ عن أبي هريرة أو أبي سعيد بالشك عن النبي ﷺ أنه قال: «أشهد أن لا إله إلا الله، وأني رسول الله، لا يلقى الله بهما عبد غير شاك فيهما فتحجب عنه الجنة»^(٣).

وفيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال له يوماً: «من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله مستيقناً بها قلبه؛ فبشره بالجنة»^(٤).

وفي المعنى أحاديث كثيرة جداً.

وفي الصحيحين أن النبي ﷺ قال يوماً لعماد: «ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله؛ إلا حرمه الله على النار»^(٥).

وفيها عن عتبان بن مالك عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الله قد حرم على النار من قال لا إله إلا الله يبتغي بها وجه الله»^(٦).

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ٢٨٣ - فتح)، ومسلم (١٩٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٦ / ٤٧٤ - فتح)، ومسلم (٢٨).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧) (٤٥).

(٤) أخرجه مسلم (٣١).

(٥) أخرجه: البخاري (١ / ٢٢٦ - فتح)، ومسلم (٣٢).

(٦) أخرجه: البخاري (١ / ٥١٩ - فتح)، ومسلم (٢٣).

وقال طائفة من العلماء: إن كلمة التوحيد سبب مقتضى لدخول الجنة، والنجاة من النار، لكن له شروط، وهي الإتيان بالفرائض، وموانع، وهي اجتناب الكبائر.

وقال الحسن للفرزدق: إن لـ (لا إله إلا الله) شروطاً، فأياك وقذف المحصنة.

وقيل لوهب بن منبه: ليس لا إله إلا الله مفتاح الجنة؟ قال: بلى، ولكن ما من مفتاح إلا وله أسنان، فإن جئت بمفتاح له أسنان: فتح لك، وإلا لم يفتح له.

وقالت طائفة منهم الضحاك والزهري: كان هذا قبل الفرائض والحدود، فمن هؤلاء من أشار إلى أنها نسخت، ومنهم من قال: بل خصم إليها شروط زيدت عليها، وزيادة الشروط هل هي نسخ أم لا؟ فيه خلاف مشهور بين الأصوليين، وفي هذا كله نظر؛ فإن كثيراً من هذه الأحاديث متأخر بعد الفرائض والحدود.

وقال الثوري: نسختها الفرائض والحدود، فبِحتمل أن يكون مراده ما أراده هؤلاء، وبِحتمل أن يكون مراده أن وجوب الفرائض والحدود تبين بها أن عقوبات الدنيا لا تسقط بمجرد الشهادتين، فكذلك عقوبات الآخرة، ومثل هذا البيان وإزالة الإيهام كان السلف يسمونه نسخاً، وليس هو نسخاً في الاصطلاح المشهور^(١).

وقالت طائفة: هذه النصوص المطلقة جاءت مقيدة بأن يقولها بصدق

(١) والنسخ لا يرد على هذه الأحاديث، لأنها أخبار، والأخبار لا تنسخ، فتدبر، ولا تكن من

العاقلين.

وإخلاص، وإخلاصها وصدقها يمنع الإصرار على معصيته.

فإن تحقق القلب بمعنى لا إله إلا الله وصدقها فيها وإخلاصه بها يقضي أن يرسخ فيه تأله الله وحده إجلالاً وهيباً، ومخافة ومحبة، ورجاء وتعظيماً وتوكلًا، ويمتلىء بذلك، وينتفي عنه تأله ما سواه من المخلوفين، ومتى كان كذلك؛ لم يبق فيه محبة ولا إرادة ولا طلب لغير ما يريد الله، ومحبه، وطلبه، وينتفي بذلك من القلب جميع أهواء النفوس وإرادتها، ووسواس الشيطان.

فمن أحب شيئاً أو أطاعه وأحب عليه وأبغض عليه فهو إلهه.

فمن كان لا يحب ولا يبغض إلا لله ولا يوالي ولا يعادي إلا لله؛ فالله إلهه حقاً، ومن أحب لهواه، وأبغض له، ووالى عليه، وعادى عليه؛ فالله هواه؛ كما قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ﴾ [الجاثية: ٣].

قال الحسن: هو الذي لا بهوى شيئاً إلا ربه.

وقال قتادة: هو الذي كلما هوى شيئاً ربه، وكلما اشتهى شيئاً أتاه لا يحجزه عن ذلك ورع ولا تقوى.

وكذلك من أطاع الشيطان في معصية الله؛ فقد عبده كما قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: ٦٠]، فنبين بهذه أنه لا يصح تحقيق معنى قول لا إله إلا الله إلا لمن لم يكن في قلبه إصرار على محبة ما يكرهه الله، ولا على إرادة ما لا يريد الله، ومتى كان في القلب شيء من ذلك؛ كان ذلك نقصاً في التوحيد، وهو نوع من الشرك الخفي، ولهذا قال مجاهد في قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً﴾ [الأنعام: ١٥١]؛ قال: لا تحبوا غيري.

فتبين بهذا معنى قوله ﷺ: «من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً من قلبه؛

حرّمه الله على النار، وأن من دخل النار من أهل هذه الكلمة؛ فلقبته صدفة في قولها؛ فإن هذه الكلمة إذا صدقت ظهرت القلب من كل ما سوى الله، فمن صدق في قول لا إله إلا الله؛ لم يحبّ سواه، ولم يرجُ إلا إياه، ولم يخش إلا الله، ولم يتوكّل إلا على الله، ولم يبق له بقية من إيثار نفسه وهواه، ومتى بقي في القلب أثر لسوى الله؛ فمن قلة الصدق في قولها.

ويشهد لهذا المعنى حديث معاذ عن النبي ﷺ؛ قال: «من كان آخر كلامه لا إله إلا الله؛ دخل الجنة»^(١)؛ فإن المحتضر لا يكاد يقولها إلا بإخلاص وثوبة وندم على ما مضى، وعزم على أن لا يعود لمثله. ورجح هذا القول الخطابي في مصنف له في التوحيد، وهو حسن^(٢).



(١) صحيح بشراهد، كما في صحيح كتاب الأذكار وضعيفه، (٤٢٤ / ٣٠٢).

(٢) وانظر: «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها» للمصنف رحمه الله؛ ففيه بغية المرید وغاية

المستزید.

الحديث الثالث والعشرون

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْحَارِثِ بْنِ عَاصِمٍ الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الظُّهُورُ شَطْرُ الْإِيمَانِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأُ الْمِيزَانَ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلَأَانِ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، وَالصَّلَاةُ نُورٌ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ حُجَّةٌ عَلَيْكَ، كُلُّ النَّاسِ يَفْعِدُو فَبَائِعَ نَفْسِهِ فَمُعْتَقَهَا أَوْ مَوْبِقَهَا».

رواه مسلم^(١).



* هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية يحيى بن أبي كثير أن زيد بن سلام حدثه: أن سلاماً حدثه عن أبي مالك الأشعري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: (فذكر الحديث).

وفي أكثر نسخ «مسلم»: «والصبر ضياء»، وفي بعضها: «والصيام ضياء».

وقد اختلف في سماع يحيى بن أبي كثير من زيد بن سلام، فانكره يحيى ابن معين، وأثبتته الإمام أحمد، وفي هذه الرواية التصريح بسماعه منه.

وأخرج هذا الحديث النسائي وابن ماجه من رواية معاوية بن سلام عن أخيه زيد بن سلام عن جده أبي سلام عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك، فزاد

(١) أخرجه مسلم (٢٢٣).

في إسناده عبدالرحمن بن غنم، ورجح هذه الرواية بعض الحفاظ، وقال:
معاوية بن سلام أعلم بحديث أخيه زيد من يحيى بن أبي كثير.

ويقوي ذلك أنه قد روي عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي مالك من وجه
آخر، وحينئذ فتكون رواية مسلم منقطعة.

وفي حديث معاوية بعض المخالفة لحديث يحيى بن أبي كثير، فإن لفظ
حديثه عند ابن ماجه: «إسباغ الوضوء شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان،
والنسيح والتكبير تملآن السماء والأرض، والصلاة نور، والزكاة برهان، والصبر
ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك، كل الناس يغدو، فيأثح نفسه فمعتفها أو
موبقها».

وخرج الترمذي حديث يحيى بن أبي كثير الذي خرجه مسلم، فلفظ
حديثه: «الوضوء شطر الإيمان»، وباقى حديثه مثل سياق مسلم الذي خرجه
الإمام أحمد والترمذي من حديث رجل من بني سليم؛ قال: عدّه رسول الله
ﷺ في يدي أو في يده: «النسيح نصف الميزان، والحمد لله تملؤه، والتكبير
تملاً ما بين السماء والأرض، والصوم نصف الصبر، والطهور نصف الإيمان».

• وقوله ﷺ: «الطهور شطر الإيمان»؛ فسر بعضهم الطهور ها هنا بترك
الذنوب؛ كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٨٢]،
وقوله: ﴿وَيُنَابِئُكَ فَطَهَّرٌ﴾ [المدثر: ٤]، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ
الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقال: الإيمان نوعان: فعل وترك، فنصفه فعل المأمورات، ونصفه ترك
المحظورات، وهو تطهير النفس بترك المعاصي، وهذا القول محتمل لولا أن
رواية: «الوضوء شطر الإيمان» تردّه، وكذلك رواية: «إسباغ الوضوء».

وأيضاً؛ ففيه نظر من جهة المعنى ؛ فإن كثيراً من الأعمال تطهر النفس من الذنوب السابقة ؛ كالصلاة، فكيف لا تدخل في اسم الطهور، ومتى دخلت الأعمال أو بعضها في اسم الطهور لم يتحقق كون ترك الذنوب شرط الإيمان .
والصحيح الذي عليه الأكثر أن المراد بالطهور ها هنا التطهر بالماء من الأحداث، وكذلك بدأ مسلم بتخريجه في أبواب الوضوء، وكذلك أخرجه النسائي وابن ماجه وغيرهما .

وعلى هذا؛ فاختلف الناس في معنى كون الطهور بالماء شرط الإيمان، فمنهم من قال: المراد بالشرط الجزء، لأنه التصف بعينه، فيكون الطهور جزءاً من الإيمان .

وهذا فيه ضعف؛ لأن الشرط إنما يُعرف استعماله لغة في التصف، ولأن في حديث الرجل من سليم: «الطهور نصف الإيمان» كما سبق .

ومنهم من قال: المعنى أنه يضاعف ثواب الوضوء إلى نصف ثواب الإيمان، لكن من غير تضييف، وفي هذا نظر وبعد .

ومنهم من قال: الإيمان يكفر الكبائر كلها، والوضوء يكفر الصغائر، فهو شرط الإيمان بهذا الاعتبار. وهذا يرثه حديث: «من أساء في الإسلام أخذ بما عمل في الجاهلية»، وقد سبق ذكره^(١).

ومنهم من قال: المراد بالإيمان ها هنا الصلاة؛ كما في قوله عز وجل: «وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ» [البقرة: ١٤٣]، والمراد صلاحكم إلى بيت المقدس، فإذا كان المراد بالإيمان الصلاة؛ فالصلاة لا تقبل إلا بطهور، فصار الطهور شرط الإيمان بهذا الاعتبار، حكى هذا التفسير محمد بن نصر المروزي

(١) أخرجه: البخاري (١٢ / ٢٦٥ - فتح)، ومسلم (١٢١) .

في كتاب الصلاة عن إسحاق بن راهويه عن يحيى بن آدم، وأنه قال في معنى قولهم: لا أدري نصف العلم إنما هو أدري ولا أدري فأحدهما نصف الآخر.

قلت: كل شيء كان تحت نوعان: فأحدهما نصف له، وتساوى كان عدد النوعين على السواء أو أحدهما أزيد من الآخر، ويدل على هذا حديث: وقسمت الصلاة بيني وبين عبيدي نصفين^(١)، والمراد قراءة الصلاة، ولهذا فسرها بالفاتحة، والمراد أنها مقسومة للعبادة والمسألة، فالعبادة حقُّ الرب، والمسألة حقُّ العبد، وليس المراد قسمة كلماتها على السواء.

وقد ذكر هذا الخطابي^(٢)، واستشهد بقول العرب: نصف السنة سفر، ونصفها حضر. قال: وليس على تساوي الزمانين فيهما، لكن على انقسام الزمانين هنا، وإن تفاوتت مدتهما.

ويقول شريح: وقد قيل: كيف أصبحت؟ قال: أصبحت ونصف الناس علي غضبان، يريد أن الناس بين محكوم له ومحكوم عليه، فالمحكوم عليه غضبان عليه، والمحكوم له راض عنه، فهما حزبان مختلفان.

ويقول الشاعر:

إِذَا مِتُّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَيْنِ شَابِتٌ بِمَوْتِي وَمِثْنٌ بِالذِّي كُنْتُ أَفْعَلُ
ومراده أنهم يتقسمون قسمين:

وروي عن مجاهد أنه قال: المضمضة والاستنشاق نصف الوضوء.

ولعله أراد أن الوضوء قسمان: أحدهما مذكور في القرآن، والثاني مأخوذ من السنة، وهو المضمضة والاستنشاق، وأراد أن المضمضة والاستنشاق يطهران

(١) جزء من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرجه مسلم (٣٩٥).

(٢) انظر: معالم السنن (١ / ٢٠٤).

باطن الجسد، وغسل سائر الأعضاء يطهر ظاهره، فهما نصفان بهذا الاعتبار.

ومنه قول ابن مسعود: الصبر نصف الإيمان، واليقين الإيمان كله.

فلما كان الإيمان يشمل فعل الواجبات وترك المحرمات ولا ينال ذلك كله إلا بالصبر؛ كان الصبر نصف الإيمان، فهكذا يقال في الوضوء: إنه نصف الصلاة، وأيضاً؛ فالصلاة تكفر الذنوب والخطايا بشرط إسباغ الوضوء وإحسانه، فصار شرط الصلاة بهذا الاعتبار أيضاً كما في «صحيح مسلم» عن عثمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «ما من مؤمن مسلم يتطهر فيشتم الطهور الذي كتب عليه فيصلح هذه الصلوات الخمس إلا كانت كفارة لما بينهما»^(١).

وفي رواية له: «من أتم الوضوء كما أمره الله فالصلوات المكتوبات كفارات لما بينهما».

وأيضاً؛ فالصلاة مفتاح الجنة، والوضوء مفتاح الصلاة، وكلُّ من الصلاة والوضوء موجب لفتح أبواب الجنة؛ كما في «صحيح مسلم» عن عقبة بن عامر: سمع النبي ﷺ يقول: «ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلح ركعتين يقبل عليهما بقلبه ووجهه؛ إلا وجبت له الجنة»^(٢).

وفي الصحيحين عن عبادة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «مَنْ قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن عيسى عبد الله وابن أمته وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، وأن الجنة حق، والنار حق؛ أدخله الله من أي أبواب الجنة الثمانية شاء»^(٣).

(١) انظر: مسلم (٢٣١).

(٢) أخرجه مسلم (٢٣٤).

(٣) أخرجه: البخاري (٦ / ٤٧٤ - متع)، ومسلم (٢٨).

فإذا كان الوضوء مع الشهادتين موجباً لفتح أبواب الجنة؛ صار الوضوء نصف الإيمان بالله ورسوله بهذا الاعتبار.

وأيضاً؛ فالوضوء من خصال الإيمان الخفية التي لا يحافظ عليها إلا مؤمن؛ كما في حديث ثوبان وغيره عن النبي ﷺ: «لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن»^(١).

ويحتمل أن يقال: خصال الإيمان من الأعمال والأقوال كلها تطهر القلب وتركيه، وأما الطهارة بالماء؛ فهي تختص بتطهير الجسد وتنظيفه، فصارت خصال الإيمان قسمين: أحدهما: يظهر الظاهر، والآخر: يظهر الباطن، فهما نصفاً بهذا الاعتبار، والله أعلم بمراده ومراد رسوله في ذلك كله.

• وقوله ﷺ: «الحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن أو تملأ ما بين السماوات والأرض»؛ فهذا شك من الراوي في لفظه. وفي رواية مسلم والنسائي وابن ماجه: «والتسبيح والتكبير ملء السماء والأرض».

فقد تضمنت هذه الأحاديث فضل هذه الكلمات الأربع التي هي أفضل الكلام، وهي: سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر.

— فأما الحمد لله؛ فاتفقت الأحاديث كلها على أنها تملأ الميزان، وقد قيل: إنه ضرب مثل، وإن المعنى لو كان الحمد جسماً لملأ الميزان، وقيل: بل الله عز وجل يمثل أعمال بني آدم وأقوالهم صوراً ترى يوم القيامة وتوزن كما قال النبي ﷺ: «يأتي القرآن يوم القيامة تقدمه البقرة وآل عمران كأنهما غمامتان أو غيابتان أو فرقان من طير صواف»^(٢).

(١) مضمّن تخريجه (ص ٢٨٣).

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤) من حديث أبي أمامة رضي الله عنه، وأخرجه (٨٠٥) من حديث النواص بن سميان رضي الله عنه.

وقال : «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن ثقيلتان في الميزان خفيفتان على اللسان : سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم»^(١).

— وأما سبحان الله ؛ ففي رواية مسلم : «سبحان الله والحمد لله تملأ أو تملآن ما بين السماء والأرض» ، فشك الراوي في الذي يملأ ما بين السماء والأرض هل هو الكلمتان أو إحداهما؟ وفي رواية النسائي وابن ماجه : «التسبيح والتكبير ملء السماوات والأرض» ، وهذه الرواية أسند .

وهل المراد أنهما معاً يملآن ما بين السماء والأرض ، أو أن كلأ منهما يملأ ذلك؟ هذا محتمل .

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه والرجل الآخر أن التكبير وحده يملأ ما بين السماء والأرض ، وبكل حال فللتسبيح دون التعميد من الفضل كما جاء صريحاً في حديث عليّ وأبي هريرة وعبدالله بن عمرو والرجل من بني سليم رضي الله عنهم : أن التسبيح نصف الميزان ، والحمد لله تملؤه .

وسبب ذلك أن التعميد إثبات المحامد كلها لله ، فدخل في ذلك إثبات صفات الكمال ونعوت الجلال كلها ، والتسبيح هو تنزيه الله عن النقائص والعيوب والآفات ، والإثبات أكمل من السلب ، ولهذا لم يرد التسبيح مجرداً ، لكن مقروناً بما يدلُّ على إثبات الكمال ، فتارة يقرن بالحمد كقوله : سبحان الله وبحمده ، سبحان الله ، والحمد لله ، وتارة باسم من الأسماء الدالة على العظمة والجلال ؛ كقوله : سبحان الله العظيم ؛ فإن كان حديث أبي مالك يدلُّ على أن الذي يملأ ما بين السماء والأرض هو مجموع التسبيح والتكبير ؛ فالأمر ظاهر ، وإن كان المراد أن كلأ منهما يملأ ذلك ؛ فإن الميزان أوسع مما بين السماء

(١) أخرجه : البخاري (١١ / ٢٠٦ - فتح) ، ومسلم (٢٦٩٤) ؛ من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه .

والأرض، فما يملأ الميزان؛ فهو أكثر مما يملأ ما بين السماء والأرض.
— وأما التكبير؛ ففي حديث أبي هريرة والرجل من بني سليم أنه وحده
يملا السماوات والأرض وما بينهما، وفي حديث علي أن التكبير مع التهليل يملأ
ما بين السماء والأرض وما بينهما.

— وأما التهليل وحده؛ فإنه يصل إلى الله من غير حجاب بينه وبينه.
وخرج الترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال:
وما قال عبد لا إله إلا الله مخلصاً إلا فتحت له أبواب السماء حتى يفضي إلى
العرش ما اجتنبت الكبائر^(١).

وورد أنه لا يمدلها شيء في الميزان في حديث البطاقة المشهور^(٢).
وقد اختلف أي الكلمتين أفضل؟ أكلمة الحمد أم كلمة التهليل؟
وقد حكى هذا الاختلاف ابن عبد البر وغيره.

وقال النخعي: كانوا يرون أن الحمد أكثر الكلام تضيئاً.
وقال الثوري: ليس يضاعف من الكلام مثل الحمد.
والحمد يتضمن إثبات جميع أنواع الكمال لله، فيدخل فيه التوحيد.
* وقوله ﷺ: «والصلاة نور، والصدقة برهان، والصبر ضياء».

وفي بعض نسخ «صحيح مسلم»: «والصيام ضياء»، فهذه الأنواع الثلاثة
من الأعمال أنوار كلها، لكن منها ما يختص بنوع من أنواع النور:

(١) أخرجه: الترمذي (٣٥٩٠)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٨٣٣).

قلت: وهو حديث حسن.

(٢) وهو حديث صحيح.

— فالصلاة نور مطلق . ولهذا كانت قُرّة عين المتّقين كما كان النبي ﷺ يقول: «جُعِلَتْ قُرّة عيني في الصلاة». خرّجه أحمد والنسائي (١).

وخرّج أبو داود من حديث رجل من خزاعة: أن النبي ﷺ قال: «يا بلال! أقم الصلاة وأرحنا بها» (٢).

— وأما الصدقة؛ فهي برهان، والبرهان هو الشعاع الذي يني وجه الشمس.

وسبب هذا أن الحال تحيّر النفوس وتبخل به، فإذا سمحت بإخراجه لده عز وجل؛ دلّ ذلك على صحة إيمانها بالله ووعده ووعيدته، ولهذا منعت العرب الزكاة بعد النبي ﷺ، وقائلهم الصديق على معها، والصلاة أيضاً برهان على صحة الإسلام.

وفد ذكرنا في شرح حديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة» (٣): أن الصلاة هي الفارقة بين الكفر والإسلام والإيمان، وهي أيضاً أول ما يحاسب به المرء يوم القيامة، فإن نمت صلاته؛ فقد أفلح وأنجح.

— وأما الصبر؛ فإنه ضياء، والضياء هو النور الذي يحصل فيه نوع حرارة وإحراق كضياء الشمس بخلاف القمر فإنه نور محض فيه إشراق بغير إحراق.

قال الله عز وجل: ﴿هُوَ الَّذِي جَمَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس:]

[٥].

(١) صحيح؛ كما بيته في صحيح الوابل الصيب، (ص ٤٧).

(٢) صحيح؛ كما بيته في صحيح الوابل الصيب، ص ٤٧.

(٣) مضي، وهو الحديث الثامن من هذا الكتاب.

ومن هنا وصف الله شريعة موسى بأنها ضياء ؛ كما قال : ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْفُرْقَانَ وَذَكَّرْنَاهُ لَلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء : ٤٨] ، وإن كان قد ذكر أن في التوراة نوراً ؛ كما قال : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾ [المائدة : ٤٤] ، لكن الغالب على شريعتهم الضياء ؛ لما فيها من الأصار والأغلال والأثقال .

ووصف شريعة محمد ﷺ بأنها تور ؛ لما فيها من الحنيفية السمحة ؛ قال الله تعالى : ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾ [المائدة : ١٥] ، وقال : ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف : ١٥٧] .

ولما كان الصبر شاقاً على النفوس ، يحتاج إلى مجاهدة النفس ، وحبسها ، وكفها عما تهواه ؛ كان ضياء ؛ فإن معنى الصبر في اللغة : الحبس ، ومنه قتل الصبر ؛ وهو أن يحبس الرجل حتى يقتل . والصبر المحمود أنواع : منه : صبر على طاعة الله عز وجل . ومنه : صبر عن معاصي الله عز وجل . ومنه صبر على أقدار الله عز وجل . والصبر على الطاعات وعن المحرمات أفضل من الصبر عن الأقدار المؤلمة ، صرح بذلك السلف ، منهم سعيد بن جبير ، وميمون ابن مهران ، وغيرهما .

وأفضل أنواع الصبر الصيام ؛ فإنه يجمع الصبر على الأنواع الثلاثة ؛ لأنه صبر على طاعة الله عز وجل ، وصبر عن معاصي الله ؛ لأن العبد يترك شهواته لله ونفسه قد تنازعه إليها ، ولهذا جاء في الحديث الصحيح : إن الله عز وجل يقول : كل عمل ابن آدم له ، إلا الصيام ؛ فإنه لي ، وأنا أجزي به ؛ لأنه ترك شهوته

وطعامه وشرابه من اجلي»^(١).

وفيه أيضاً صبر على الأقدار المؤلمة بما قد يحصل للصائم من الجوع والعطش.

وكان النبي ﷺ يسمي شهر الصيام شهر الصبر.

• وقوله ﷺ: «والقرآن حجة لك أو حجة عليك» قال الله عز وجل: ﴿وَتَنْزِيلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: ٨٢].

قال بعض السلف: ما جالس أحد القرآن فقام عنه سالماً، بل إما أن يريح أو أن يخسر، ثم تلا هذه الآية.

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: القرآن شافع مشفع، وماحل مصدق، فمن جعله أمامه؛ فاده إلى الجنة، ومن جعله خلف ظهره؛ فاده إلى النار. وعنه قال: يجيء القرآن يوم القيامة، فيشفع لصاحبه، فيكون قائداً إلى الجنة، أو يشهد عليه، فيكون سائقاً إلى النار.

وقال أبو موسى الأشعري: إن هذا القرآن كائن لكم أجراً، وكائن عليكم وزراً، فأتبعوا القرآن ولا يتبعكم القرآن؛ فإنه من أتبع القرآن هبط به على رياض الجنة، ومن أتبعه القرآن زج في قفاه، فقدفه في النار.

• قوله ﷺ: «كل الناس يفتنون، فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها».

وقال الله عز وجل: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا . فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا . قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا . وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا﴾ [الشمس: ٧ - ١٠].

(١) أخرجه: البخاري (٣ / ١٦٨ - فتح)، ومسلم (١١٥١)؛ من حديث أبي هريرة.

والمعنى: قد أفلح من زكى نفسه بطاعة الله، وخاب من دساها بالمعاصي، فالطاعة تزكي النفس وتطهرها فترتفع بها، والمعاصي تدسّي النفس وتقمعها فتتخفّض وتصير كالذي يدسّ في التراب.

ودلّ الحديث على أن كل إنسان إما ساعٍ في هلاك نفسه أو في فكاكها، فمن سعى في طاعة الله؛ فقد باع نفسه لله، وأعتقها من عذابه، ومن سعى في معصية الله تعالى؛ فقد باع نفسه بالهوان، وأبقها بالآثام الموجبة لغضب الله وعقابه؛ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ إلى قوله: ﴿فَاسْتَبِشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١١١]، وقال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ [البقرة: ٢٠٧]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْخَاسِرِينَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ وَأَهْلِيَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَلَا ذَلِكَ هُوَ الْخُسْرَانُ الْمُبِينُ﴾ [الزمر: ١٥].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ حين أنزل الله عليه: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]: يا معشر قريش! اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبدالمطلب! اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عمه رسول الله! يا فاطمة بنت محمد! اشتريا أنفسكما من الله؛ لا أملك لكما من الله شيئاً^(١).

وفي رواية لمسلم: أنه دعا قريشاً، فاجتمعوا، فعمّ وخصّ، فقال: يا بني كعب بن لؤي! أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني مرة! أنقذوا أنفسكم من

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٣٨٢)، ومسلم (٢٠٤).

النار، يا بني عبد شمس! أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد مناف! أنقذوا
أنفسكم من النار، يا بني هاشم! أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبدالمطلب!
أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطمة! أنقذي نفسك من النار! فإني لا أملك لكم
من الله شيئاً»^(١).

وقد اشترى جماعة من السلف أنفسهم من الله عزَّ وجلَّ بأموالهم، فمنهم
من تصدَّق بماله؛ كحبيب بن أبي محمد، ومنهم من تصدَّق بوزنه فضة ثلاث
مرَّات أو أربعاً؛ كخالد بن الطحاوي، ومنهم من كان يجتهد في الأعمال
الصالحة ويقول: إنما أنا أسير أسعى في فكاك رقبتى، منهم عمرو بن عتبة،
وكان بعضهم يبيِّح كل يوم اثني عشر ألف تسيحة بقدر دينه؛ كأنه قد قتل نفسه
فهو يفتكها يديتها.

قال الحسن: المؤمن في الدنيا كالأسير يسعى في فكاك رقبتة، لا يأمن
شيئاً حتى يلتقى الله عزَّ وجلَّ.

وقال: ابن آدم! إنك تغدو وتروح في طلب الأرباح، فليكن همك
نفسك؛ فإنك لن تريح مثلها أبداً.

قال أبو بكر بن عياش: قال لي رجل مرة وأنا شاب: خلِّص رقبتك ما
استطعت في الدنيا من رِقِّ الآخرة؛ فإن أسير الآخرة غير مفكوك أبداً، قال:
فوالله ما نسينها بعد.

وكان بعض السلف يبكي ويبكي ويقول: ليس لي نفسان، إنما لي نفس
واحدة، إذا ذهبت لم أجد أخرى.

وقال محمد بن الحنفية: إن الله عزَّ وجلَّ جعل الجنة ثمناً لأنفسكم، فلا

(١) أخرجه مسلم (٢٠٦).

تبيعوها بغيرها .

وقال أيضاً : من كرمت نفسه عليه ؛ لم يكن للدنيا عنده قدر .

وقيل : من أعظم الناس قدراً؟ قال : من لم ير الدنيا كلها لنفسه خطراً .

وأشد بعض المتقدمين :

أُتِمِرُّ بِالنَّفْسِ النَّفِيسَةِ رِثْمًا	وَلَيْسَ فِيهَا فِي الْخَلْقِ كُلِّهِمْ نَمَنٌ
بِهَا تَمَلِّكُ الْأُخْرَى فَإِنَّا بَعْتُهَا	بِشَيْءٍ مِنَ الدُّنْيَا فَذَلِكَ هُوَ الْعَيْنُ
لِئِنْ ذَهَبَتْ نَفْسِي بِدُنْيَا أَصِيهَا	لَقَدْ ذَهَبَتْ نَفْسِي وَقَدْ ذَهَبَ الثَّمَرُ



الحديث الرابع والمشرون

عَنْ أَبِي ذَرِّ الْعَقَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال: يا عبادي! إنِّي حرمتُ الظُّلمَ على نفسي، وجعلتُه بينكم مُحَرَّمًا؛ فلا تظالموا. يا عبادي! كلُّكم ضالٌّ إلا من هدَّيته فاستهدوني أهدِكُمْ. يا عبادي! كلُّكم جائعٌ إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمَكُم، يا عبادي! كلُّكم عارٍ إلا من كسوته، فاستكسوني أكسُكُم. يا عبادي! إنَّكم تُخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفرُ الذُّنوبَ جميعاً فاستغفروني أغفرَ لَكُم. يا عبادي! إنَّكم لن تبخلوا ضُرِّي فتضُرُّوني، ولن تبخلوا نفسي فتتفعوني. يا عبادي! لو أن أولَّكم وآخركم وإنسكُم وجنكُم كانوا على اتقى قلب رجلٍ منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً. يا عبادي! لو أن أولَّكم وآخركم وإنسكُم وجنكُم كانوا على أفجر قلب رجلٍ واحدٍ منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً. يا عبادي! لو أن أولَّكم وآخركم وإنسكُم وجنكُم قاموا في صعيدٍ واحدٍ فسألوني فأعطيتُ كلَّ واحدٍ مسألته؛ ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقصُ المحيطُ إذا أُدخلَ البحرُ. يا عبادي! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفِّيكم إياها، فمن وجدَ خيراً؛ فليحمدِ الله، ومن وجدَ غيرَ ذلك فلا يلومن إلا نفسه.

رواه مسلم^(١)

(١) أخرجه مسلم (٢٥٧٧).

* هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية سعيد بن عبدالعزيز عن ربيعة بن زيد عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ذرٍّ، وفي آخره قال سعيد بن عبدالعزيز: كان أبو إدريس الخولاني إذا حدث بهذا الحديث جثى على ركبتيه.

وأخرجه مسلم أيضاً من رواية قتادة عن أبي قلابة عن أبي أسماء عن أبي ذرٍّ عن النبي ﷺ، ولم يسقه بلفظهم، ولكنه قال: وساق الحديث بنحو سياق أبي إدريس، وحديث أبي إدريس أتم.

وأخرجه الإمام أحمد والترمذي وابن ماجه من رواية شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: ويقول الله تعالى: يا عبادي! كلُّكم ضالٌّ إلا من هديته، فاسألوني الهدى أهدى أهدكم، وكلُّكم فقير إلا من أغنيته، فاسألوني أرزقكم، وكلُّكم مذنب إلا من عافيته، فمن علم منكم أني ذو قدرة على المغفرة واستغفرتني غفرت له ولا أبالي، ولو أن أولئك وأخركم وحبكم وميتكم ورطبكم ويابسكم اجتمعوا في صعيد واحد، فيسأل كل إنسان منكم ما بلغت أميته، فأعطي كل سائل منكم ما نقص ذلك من ملكي إلا كما لو أن أحدكم مرَّ بالبحر فغمس فيه إبرة ثم رفعها إليه، ذلك بأنني جواد واجد ماجد، أفعل ما أريد، عطائي كلام، وعذابي كلام، إنما أمري لشيء إذا أردته أن أقول له كن فيكون، وهذا لفظ الترمذي، وقال: «حديث حسن».

وأخرجه الطبراني بمعناه من حديث أبي موسى الأشعري عن النبي ﷺ؛ إلا أن إسناده ضعيف.

وحديث أبي ذرٍّ قال الإمام أحمد: هو أشرف حديث لأهل الشام.

* فقوله ﷺ فيما يرويه عن ربه: «يا عبادي إنني حرمت الظلم على

(١) وهو ضعيف.

نفسية؛ يعني: أنه منع نفسه من الظلم لعباده؛ كما قال عز وجل: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، وقال: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ [غافر: ٣١]، وقال: ﴿وَمَنْ يَتَمَلَّ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا﴾ [طه: ١١٢]، والهضم: أن ينقص من جزء حسنة، والظلم: أن يعاقب بذنوب غيره... ومثل هذا كثير في القرآن، وهو مما يدل على أن الله قادر على الظلم، ولكن لا يفعله فضلاً منه وجوداً وكرماً وإحساناً إلى عباده.

وقد فسر كثير من العلماء الظلم بأنه وضع الأشياء في غير مواضعها، وأما من فسره بالتصرف في ملك الغير بغير إذنه - وقد نُقِلَ نحوه عن إياس بن معاوية وغيره -؛ فإنهم يقولون: إن الظلم مستحيل عليه، وغيره متصور في حقه؛ لأن كل ما يفعله فهو تصرف في ملكه، وينحو ذلك أجاب أبو الأسود الدؤلي لعمران بن حصين حين سألته عن القدر^(١).

وكونه خلق أفعال العباد وفيها الظلم لا يقتضي وصفه بالظلم سبحانه وتعالى، كما أنه لا يوصف بسائر القبائح التي يفعلها العباد وهي خلقه وتقديره، فإنه لا يوصف إلا بأفعاله، ولا يوصف بأفعال عباده، فإن أفعال عباده مخلوقاته ومفعولاته وهو لا يوصف بشيء منها، إنما يوصف بما قام به من صفاته وأفعاله والله أعلم.

* وقوله: ﴿وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا﴾؛ يعني: أنه تعالى حرم الظلم على عباده، ونهاهم أن يتظالموا فيما بينهم، فحرام على كل عبد أن يظلم غيره، مع أن الظلم في نفسه محرّم مطلقاً، وهو نوعان:

أحدهما: ظلم النفس، وأعظمه الشرك؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الشَّرْكَ

(١) انظر: صحيح مسلم، (٢٦٥٠).

لظُلْمٍ عَظِيمٍ﴾ [لقمان: ١٣]؛ فإنَّ المشرك جعل المخلوق في منزلة الخالق، فعبدته وتألَّهه، فهو وضع الأشياء في غير مواضعها.

وأكثر ما ذكر في القرآن وعيداً للظالمين إنما أريد به المشركون؛ كما قال الله عز وجل: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، ثم يليه المعاصي على اختلاف أجناسها من كبائر وصغائر.

والثاني: ظلم العبد لغيره، وهو المذكور في هذا الحديث، وقد قال النبي ﷺ في خطبته في حجة الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا»^(١).

وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الظلم ظلمات يوم القيامة»^(٢).

وفيها عن أبي موسى عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الله ليملي للظالم حتى إذا أخذه لم يفلته»، ثم قرأ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّهُ أَخَذَهَا الْيَوْمَ شَدِيدًا﴾ [هود: ١٠٢]^(٣).

وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «من كانت عنده مظلمة لأخيه؛ فليتحلل منها؛ فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يأخذ أخيه من حسناته، فإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات أخيه، فطرحته عليه»^(٤).

(١) أخرجه: البخاري (١ / ١٥٧ - فتح)، ومسلم (١٦٧٩) من حديث أبي بكر رضي

الله عنه.

(٢) أخرجه: البخاري (٥ / ١٠٠ - فتح)، ومسلم (٢٥٧٩).

(٣) أخرجه: البخاري (٨ / ٣٥٤ - فتح)، ومسلم (٢٥٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٥ / ١٠١ - فتح).

• وقوله: يا عبادي! كلُّكم ضالٌّ إلا من هديته فاستهدوني أهدكم، يا عبادي! كلُّكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم، يا عبادي! كلُّكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم، يا عبادي! إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم؛ « هذا يقتضي أن جميع الخلق مفتقرون إلى الله تعالى في جلب مصالحهم، ودفع مضارهم في أمور دينهم ودنياهم، وأن العباد لا يملكون لأنفسهم شيئاً من ذلك كله، وأن من لم يتفضل الله عليه بالهدى والرزق؛ فإنه يحرمهما في الدنيا، ومن لم يتفضل الله عليه بمغفرة ذنوبه أوبقته خطاياها في الآخرة؛ قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَنْ تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُرْشِدًا﴾ [الكهف: ١٧]، ومثل هذا كثير في القرآن.

وقال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمَسِّكُ فَلَا يُرْسِلُ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [فاطر: ٢]، وقال: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [هود: ٦]، وقال تعالى حاكياً عن آدم وزوجه عليهما السلام انهما قالا: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونُنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣]، وعن نوح عليه الصلاة والسلام أنه قال: ﴿وَالْأَنْعَامُ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [هود: ٤٧]، وقد استدل إبراهيم الخليل عليه السلام بتفرد الله بهذه الأمور على أنه لا إله غيره، وأن كل ما أشرك معه باطل فقال لقومه: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ . وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ . وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ . وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ . وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ . رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ﴾ [الشعراء: ٧٥ - ٨٢]؛ فإن من تفرد بخلق العبد وبهدايته وبرزقه وإحيائه وإماتته

في الدنيا وبمغفرة ذنوبه في الآخرة مستحق أن يفرد بالإلهية والعبادة والسؤال والتضرع والاستكانة له .

قال الله عز وجل : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُعَيْتُكُمْ ثُمَّ يُخَيِّبُكُمْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكَمْ مِنْ شَيْءٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الروم : ٤٠] .

وفي الحديث دليل على أن الله يحب أن يسأله العباد جميع مصالح دينهم ودنياهم من الطعام والشراب والكسوة وغير ذلك كما يسألونه الهداية والمغفرة . وكان بعض السلف يسأل الله في صلاته كل حوائجه حتى ملح عجبه وعلف شاته .

وكان بعض السلف يستحي من الله أن يسأله شيئاً من مصالح الدنيا .
والافتداء بالسة أولى .

• وقوله : «كلكم ضالٌ إلا من هديته» ؛ قد ظن بعضهم أنه معارض لحديث عياض بن حمار عن النبي ﷺ : «يقولُ اللهُ عزُّ وجلُّ : خَلَقْتُ عِبَادِي حِنْفَاءَ (وفي رواية : مسلمين) فَاجْتَنَلْتَهُمُ الشَّيَاطِينُ» ، وليس كذلك ؛ فإن الله خلق بني آدم وقطرهم على قبول الإسلام والميل إليه دون غيره ، والتهيؤ لذلك ، والاستعداد له بالقوة ، لكن لا يدُّ للمعبود من تعليم الإسلام بالفعل ، فإنه قيل : «التعلم جاهل لا يعلم شيئاً» كما قال عز وجل : ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئاً﴾ [النحل : ٧٨] ، وقال لبيبة ﷺ : ﴿وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ [الضحى : ٧] ، والمراد : وجدك غير عالم بما علمك من الكتاب والحكمة كما قال تعالى : ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٥) .

مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا ﴿[الشورى: ٥٢]، فالإنسان يولد مفطوراً على قبول الحق، فإن هداه الله تعالى سبب له من يعلمه الهدى، فصار مهدياً بالفعل بعد أن كان مهدياً بالقوة، وإن خذله الله قَبِضَ له من يعلمه ما يغير فطرته؛ كما قال ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبْوَاهُ يَهُودِيَّةً وَيَنْصُرِيَّةً وَيِمَجْسَانِيَّةً»^(١).

وأما سؤال المؤمن من الله الهداية؛ فإن الهداية نوعان: عداية مجملة: وهي الهداية للإسلام والإيمان، وهي حاصلة للمؤمن.

وهداية مفصلة، وهي هداية إلى معرفة تفاصيل أجزاء الإيمان والإسلام وإعانتة على فعل ذلك، وهذا يحتاج إليه كل مؤمن ليلاً ونهاراً، ولهذا أمر الله عباده أن يقرؤوا في كل ركعة من صلاتهم قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦]، وكان النبي ﷺ يقول في دعائه بالليل: «اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»^(٢).

ولهذا يسمت العاطس، فيقال له: يهديكم الله؛ كما جاءت به السنة^(٣)، وإن أنكره من أنكره من فقهاء العراق؛ ظناً منهم أن المسلم لا يحتاج أن يُدعى له بالهدى، وخالقهم جمهور العلماء اتباعاً للسنة في ذلك. وقد أمر النبي ﷺ علياً أن يسأل الله السداد والهدى^(٤).

(١) أخرجه: البخاري (٣ / ٢١٩ - فتح)، ومسلم (٢٦٥٨)؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٧٧٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر: «صحيح الوائل الصيب» (ص ٢٢٧ - ٢٢٨).

(٤) أخرجه مسلم (٢٧٢٥).

وعلم الحسن أن يقول في قنوت الوتر: «اللهم اهدني فيمن هديت»^(١).
* وأما الاستغفار من الذنوب؛ فهو طلب المغفرة والعبد أحوج شيء إليه؛
لأنه يخطئ بالليل والنهار، وقد تكرر في القرآن ذكر التوبة والاستغفار والأمر
بهما والحث عليهما.

وخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛
قال: «كلُّ بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون»^(٢).

وخرج البخاري من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «والله إني
لأستغفر الله وأتوب إليه كل يوم مئة مرة»^(٣).

وسنذكر بقية الكلام في الاستغفار فيما بعد إن شاء الله تعالى.

* وقوله: «يا عبادي! إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفي
فتنفعوني»؛ يعني: أن العباد لا يقدر أن يوصلوا إلى الله نفعاً ولا ضرراً، فإن
الله تعالى في نفسه غني حميد، لا حاجة له بطاعات العباد، ولا يعود نفعها
إليه، وإنما هم يتنفعون بها، ولا يتضرر بمعاصيهم وإنما هم يتضررون بها، قال
الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئاً﴾
[آل عمران: ١٧٦]، وقال: ﴿وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً﴾ [آل

(١) أخرجه: أبو داود (١٤٢٥)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي (٣ / ٢٤٨)، وابن ماجه (١١٧٨)، وغيرهم.

قلت: وهو صحيح.

(٢) أخرجه: الترمذي (٢٤٩٩)، وابن ماجه (٤٢٥١)، وأحمد (٣ / ١٩٨).

قلت: بإسناد حسن إن شاء الله، لأن علي بن مسعدة يحتمل حديثه التحسين كما بينته
في رسالة في القلب، نشيخ الإسلام ابن تيمية (ص ١٥ - ١٦)، وقد مضت الإشارة إلى ذلك.

(٣) أخرجه البخاري (١١ / ١٠١ - فتح).

قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ تَكْفُرُوا فَإِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَانَ اللَّهُ غَنِيًّا حَمِيدًا﴾ [النساء : ١٣١]، وقال حاكياً عن موسى: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران : ٩٧]، وقال: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَازُهَا وَلَكِنَّ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ﴾ [الحجج : ٣٧].

والمعنى أنه تعالى يحب من عباده أن يتقوه ويطيعوه، كما أنه يكره منهم أن يعصوه، ولهذا يفرح بتوبة التائبين أشد من فرح من ضلّت راحلته التي عليها طعامه وشرابه بفلاة من الأرض، وطلبها حتى أعى وأيس منها، واستسلم للموت، وأيس من الحياة، ثم غلبته عنه فنام، واستيقظ وهي قائمة عنده، وهذا أعلى ما يتصوره المخلوق من الفرح، هذا كله مع غناه عن طاعات عباده وتوباتهم إليه، وإته إنما يعود نعمها إليهم دونه، ولكن هذا من كما جوده وإحسانه إلى عباده، ومحبته لنعمهم ودفع الضر عنهم، فهو يحب من عباده أن يعرفوه ويحبّوه ويخافوه ويتقوه ويطيعوه ويتقربوا إليه، ويحب أن يعلموا أنه لا يغفر الذنوب غيره، وأنه قادر على مغفرة ذنوب عباده كما في رواية عبدالرحمن بن غنم عن أبي نرّ لهذا الحديث: «مَنْ عَلِمَ مِنْكُمْ أَنِّي ذُو قُدْرَةٍ عَلَى الْمَغْفِرَةِ، ثُمَّ اسْتَغْفَرَنِي؛ غَفَرْتُ لَهُ وَلَا أَبَالِي».

وفي الصحيح عن النبي ﷺ: «أَنْ عَبَدْتُ أَدْنَبَ ذَنْبًا، فَقَالَ: يَا رَبِّ! إِنِّي عَمَلْتُ ذَنْبًا فَاغْفِرْ لِي. فَقَالَ اللَّهُ: عَلِمَ عَبْدِي أَنْ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ وَيَأْخُذُ بِالذُّنُوبِ، قَدْ غَفَرْتُ لِعَبْدِي»^(١).

(١) أخرجه: البخاري (١٣ / ٤٦٦ - فتح)، ومسلم (٢٧٥٨).

وفي الصحيح عن النبي ﷺ قال: «والله؛ لئن أُرجم بعبدٍ من الرائدِ بولدها»^(١).

وتفكروا في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاجِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]؛ فإن فيه إشارة إلى أن المذنبين ليس لهم من يلجؤون إليه ويعوّلون عليه في مغفرة ذنوبهم غيره.

وكذلك قوله في حق الثلاثة الذي خلّفوا: ﴿حَتَّى إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [التوبة: ١١٨]، فرتب توبته على ظنهم أن لا ملجأ من الله إلا إليه، فإن العبد إذا خاف من مخلوق هرب منه وفر إلى غيره، وأما من خاف من الله فما له من ملجأ بلجأ إليه ولا مهرب يهرب إليه إلا هو، فيهرب منه إليه كما كان النبي ﷺ يقول في دعائه: «لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك»^(٢)، وكان يقول: «أعوذ برضاك من سخطك، وبِعفوك من عقوبتك، وبك منك»^(٣).

ولبعضهم في المعنى قائلاً:

أَسَأْتُ وَلَمْ أَحْسِبْ وَجِئْتُكَ قَائِلاً
يُؤْمَلُ عُقْرَاناً فَإِنْ خَابَ ظَنُّهُ
وَأَسَى لِعَبْدٍ عَنِ قَوْلِيهِ يَهْرَبُ
فَمَا أَخَذَ مِنْهُ عَلَى الْأَرْضِ أَخِيْبُ

• فقوله بعد هذا: «يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم،

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ٤٢٧ - فتح)، ومسلم (٢٧٥١)، بنحو.

(٢) مضي تخريجه (ص ٣٤٥).

(٣) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم : ما زاد ذلك في ملكي شيئاً ، يا عبادي ! لو أن أولكم واحرككم ، وإنسكم وجنكم ، كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم : ما نقص ذلك من ملكي شيئاً ، هو إشارة إلى أن ملكه لا يزيد بطاعة الخلق ، ولو كانوا كمنه برره أتقيا قلوبهم على قلب أتقى رجل منهم ، ولا ينقص ملكه سعة العصب . ولو كان الحجر والإنس كلهم عصاة فجرة قلوبهم على قلب أفجر رجل منهم ، فبه سبحانه المعنى بذاته عمّن سواه ، وله الكمال المطلق في ذاته وصفاته وأفعاله . فملكه متكامل لا نقص فيه بوجه من الوجوه على أي وجه كان .

ومن الناس من قال : إن إبداعه لخلق على هذا الوجه الموجود أكمل من إبداعه على غيره ، وهو خير من وجوده على غيره ، وما فيه من الشر فهو شر إضافي سبي بالنسبة إلى بعض الأشياء دون بعض ، وليس شراً مطلقاً بحيث يكون عدمه خيراً من وجوده من كل وجه ، بل وجوده خير من عدمه ، وقال : هذا معنى قوله : ﴿ بِيَدِكَ الْخَيْرُ ﴾ [آل عمران : ٢٦] ، ومعنى قول النبي ﷺ : وَالشَّرَّ نَيْسَ إِلَيْكَ ، يعني : أن الشر المحض الذي عدمه خير من وجوده ليس موجوداً في ملكك ؛ فإن الله تعالى أوجد خلقه على ما تقتضيه حكمته وعدله ، ونخص قوماً من خلقه بالفضل ، وترك آخرين منهم في العدل لما له في ذلك من الحكمة البالغة .

وهذا فيه نظر ، وهو يخالف ما في الحديث من أن جميع الخلق لو كانوا على صفة أنقص خلقه من الفجور لم ينقص ذلك من ملكه شيئاً ، فدل على أن ملكه متكامل على أي وجه كان لا يزداد ولا يكمل بالطاعة ولا ينقص بالمعاصي ، ولا يؤثر فيه شيئاً .

وفي هذا الكلام دليل على أن الأصل في التقوى والفجور هي القلوب ، فإذا بر القلب وأتقى برت الجوارح ، وإذا فجر القلب فجرت الجوارح ؛ كما قال

النبي ﷺ : «التقوى ها هنا» وأشار إلى صدره^(١).

* فقوله : «يا عبادي! لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد فسألوني فأعطيت كل واحد مسألته ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر»؛ فالمراد بهذا ذكر كمال قدرته سبحانه وكمال ملكه، وأن ملكه وخزائنه لا تنفذ ولا تنقص بالعطاء ولو أعطى الأولين والآخرين من الجن والإنس جميع ما سألوه في مقام واحد، وفي ذلك حث الخلق على سؤاله وإنزال حوائجهم به.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : قال : «يد الله ملأى، لا تفيضها نفقة، سحاء الليل والنهار، أفرايتم ما أنفق ربكم منذ خلق السماوات والأرض؟ فإنه لم يفيض ما في يمينه»^(٢).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : قال : «إذا دعا أحدكم فلا يقل : اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن ليعزم المسألة، وليعظم الرغبة؛ فإن الله لا يتعاظمه شيء»^(٣).

وقال أبو سعيد الخدري : إذا دعوتُم الله؛ فارعوا في المسألة؛ فإن ما عنده لا ينفده شيء، وإذا دعوتُم فاعزموا؛ فإن الله لا مستكره له.

* وقوله : «لم ينقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر»؛ لتحقيق أن ما عنده لا ينقص البتة؛ كما قال تعالى : ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل : ٩٦]؛ فإن البحر إذا غمس فيه إبرة، ثم أخرجت؛ لم تنقص من البحر بذلك شيئاً، وكذلك لو قرض أنه شرب منه عصفور مثلاً؛

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه : البخاري (٨ / ٣٥٢ - فتح)، ومسلم (٩٩٣).

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٩)

فإنه لا ينقص البحر البتة .

ولهذا ضرب الخضر لموسى عليهما السلام هذا المثل في نسبة علمهما إلى علم الله عز وجل^(١)، وهذا لأن البحر لا يزال نمد مياه الدنيا وأنها رها الجارية ، فمهما أخذ منه لم ينقصه شيء ؛ لأنه يمدّه ما هو أزيد مما أخذ منه ، وهكذا طعام الجنة وما فيها ؛ فإنه لا ينقص ؛ كما قال تعالى : ﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ . لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾ [الواقعة : ٣٢ - ٣٣] .

وشهد لذلك قول النبي ﷺ في خطبة الكسوف : «ورأيت الجنة ، فتناولت منها عنقوداً ، ولو أخذته لا كلكم منه ما بقيت الدنيا» ، خرّجاه في الصحيحين من حديث ابن عباس رضي الله عنهما^(٢) .

وقال بعضهم :

لَا تَخْضَعْنَ لِمَخْلُوقٍ عَلَى طَمَعٍ فَإِنَّ ذَاكَ مُضِرٌّ مِنْكَ بِالسُّدَيْنِ
وَاسْتَوْرِزِي اللَّهَ بِمَا فِي خَزَائِنِهِ فَإِنَّمَا هِيَ بَيْنَ الْكَافِ وَالنُّونِ

* وقوله : «يا عبادي ! إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفىكم إياها» ؛ يعني : أنه سبحانه يحصي أعمال عباده ، ثم يوفىهم إياها بالجزاء عليها ، وهذا كقوله : ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ . وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة : ٧ - ٨] ، وقوله : ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف : ٤٩] ، وقوله : ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ [آل عمران : ٣٠] ، وقوله : ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة : ٦] .

(١) كما رواه : البخاري (١ / ٢١٧ - ٢١٨ - فتح) ، ومسلم (٢٣٨٠) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) أخرجه : البخاري (٢ / ٥٤٠ - فتح) ، ومسلم (٩٠٧) .

وقوله : «تُمْ أَوْفِيكُمْ أَيَّاهَا» ، والظاهر أن المراد توفيتها يوم القيامة ؛ كما قال تعالى : ﴿وَإِنَّمَا نُوفِّيكَمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران : ١٨٥] ، ويحتمل أن المراد يوفي عباده جزاء أعمالهم في الدنيا والآخرة ؛ كما في قوله : ﴿مَنْ يَعْمَلْ سِوَهُ يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء : ١٢٣] .

* وقوله : «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلِيَحْمَدِ اللَّهَ» ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه ؛ إشارة إلى أن الخير كله فضل من الله على عبده من غير استحقاق له ، والشَّرُّ كله من عند ابن آدم من أتباع هوى نفسه ؛ كما قال عز وجل : ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنْ نَفْسِكَ﴾ [النساء : ٧٩] .

وقال علي رضي الله عنه : لا يرجو عبد إلا ربه ، ولا يخافن إلا ذنبه .

فالله سبحانه إذا أراد توفيق عبد وهدايته ؛ أعانه ووفقه لطاعته ، وكان ذلك فضلاً منه ورحمة ، وإذا أراد خذلان عبد وكله إلى نفسه ، وخلّى بينه وبينها ، فأغواه الشيطان لغفلته عن ذكر الله ، واتبع هواه ، وكان أمره فرطاً . وكان ذلك عدلاً منه ؛ فإن الحجة قائمة على العبد بانزال الكتاب وإرسال الرسول ، فما بقي لأحد من الناس على الله حجة بعد الرسل .

فقوله بعد هذا : «فَمَنْ وَجَدَ خَيْرًا فَلِيَحْمَدِ اللَّهَ» ، ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه ؛ إن كان المراد من وجد ذلك في الدنيا ؛ فإنه يكون حينئذ مأموراً بالحمد لله على ما وجدته من جزاء الأعمال الصالحة الذي عجل له في الدنيا ؛ كما قال : ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل : ٩٧] .

ويكون مأموراً بلوم نفسه على ما فعلت من الذنوب التي وجد عاقبتها في الدنيا ؛ كما قال تعالى : ﴿وَلَنَذِيقَنَّهم مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَى دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ

لَمَلَهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿ [السجدة: ٢٦] ، فالمرؤن إذا أصابه في الدنيا بلاء رجع إلى نفسه باللوم ودعاه ذلك إلى الرجوع إلى الله بالتوبة والاستغفار.

وإن كان المراد من وجد خيراً أو غيره في الآخرة؛ كان إخباراً منه بأن الذين يجدون الخير في الآخرة يحمدون الله على ذلك، وأن من وجد غير ذلك فلا يلومون إلا نفسه حين لا ينفعه اللوم، فيكون الكلام لفظه لفظ الأمر ومعناه الخير كقوله ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

والمعنى: أن الكاذب عليه يتبوأ مقعده من النار.

وقد أخبر الله تعالى عن أهل الجنة أنهم يحمدون الله على ما رزقهم من فضله، فقال تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ تُجْرِي مِنْ تَحْتِهِمُ الْأَنْهَارُ وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ﴾ [الأعراف: ٤٣]، ﴿وقالوا الحمد لله الذي صدقنا وعده وأودنا الأرض نتبوا من الجنة حيث نشاء﴾ [الزمر: ٧٤]، وقال تعالى: ﴿وقالوا الحمد لله الذي أذهب عنا الحزن إن ربنا لغفور شكور. الذي أحلنا دار المقامة من فضله لا يمتنا فيها نصب ولا يمتنا فيها لغوب﴾ [فاطر: ٣٤ - ٣٥].

وأخبر عن أهل النار أنهم يلومون أنفسهم ويمقتونها أشد المقت، فقال تعالى: ﴿وقال الشيطان لما قضي الأمر إن الله وعدكم وعد الحق ووعدتكم فأخلفتكم وما كان لي عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لي فلا تلوموني ولوموا أنفسكم﴾ [إبراهيم: ٢٢]، وقال تعالى: ﴿إن الذين كفروا ينادون لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم إذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون﴾ [غافر: ٦٠].

(١) متواتراً كما سبق (ص ٣٠٤).

وقد كان السلف الصالح يجتهدون في الأعمال الصالحة ؛ حذراً من لوم النفس عند انقطاع الأعمال على التقصير.

وقيل لمسروق: لو قصرت عن بعض ما تصنع من الاجتهاد . فقال : والله لو اثناني أت ، فأخبرني أن لا يعذبني ؛ لاجتهدت في العبادة . قيل : كيف ذلك؟ قال : حتى تعذرنى نفسي إن دخلت النار أن لا ألومها ، أما بلغك في قول الله تعالى : ﴿وَلَا أُقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللّوَّامَةِ﴾ [القيامة : ٢] ؛ إنما لاموا أنفسهم حين صاروا إلى جهنم ، فأعنتنهم الزبانية ، وحيل بينهم وبين ما يشتهون ، وانقطعت عنهم الأمانى ، ورفعت عنهم الرحمة ، وأقبل كل امرئ منهم يلوم نفسه .

وكان عامر بن قيس يقول : والله لأجتهدن ثم والله لأجتهدن ، فإن نجوت ؛ فبرحمة الله ، وإلا لم أتم نفسي .

وكان زياد بن عياش يقول لابن المنكدر ولصفوان بن سليم : الجد الجد ، والحذر الحذر ، فإن يكن الأمر على ما نرجوه ؛ كان ما علمتما فضلاً وإلا لم تلوما ^{عملكما} أنفسكما .

وكان مطرف بن عبد الله يقول : اجتهدوا في العمل ، فإن يكن الأمر كما نرجوا من رحمة الله وعفوه ؛ كانت لنا درجات ، وإن يكن الأمر شديداً كما نخاف ونحذر ؛ لم نقل : ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [فاطر : ٣٧] ؛ نقول : قد عملنا فلم ينفعنا ذلك .



الحديث الخامس والعشرون

عن أبي ذر رضي الله عنه أيضاً: أن ناساً من أصحاب رسول الله ﷺ قالوا للنبي ﷺ: يا رسول الله! ذهب أهل الدثور بالأجور؛ يصلون كما نصلّي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون بفضول أموالهم. قال: «أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون؟ إن بكل شبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن منكر صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة».

قالوا: يا رسول الله! أتأثمنا شهوة ويكون له فيها أجر؟ قال: «وأرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر».

رواه مسلم^(١).

* هذا الحديث خرجه مسلم من رواية يحيى بن معمر عن أبي الأسود الدبلي عن أبي ذر رضي الله عنه.

وقد روي معناه عن أبي ذر من وجوه كثيرة بزيادة وتقصان، وستذكر بعضها فيما بعد إن شاء الله تعالى.

* وفي الحديث دليل على أن الصحابة رضي الله عنهم لشدة حرصهم

(١) وهو به برقم (١٠٠٦).

على الأعمال الصالحة، وقوة رغبتهم في الخير، كانوا يحزنون على ما يتعذر عليهم فعله من الخير مما يقدر عليه غيرهم، فكان الفقراء يحزنون على فوات الصدقة بالأموال التي يقدر عليها الأغنياء، ويحزنون على التخلف عن الخروج في الجهاد لعدم القدرة على آتته، وقد أخرج الله عنهم بذلك في كتابه، فقال: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أُحْمِلِكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [التوبة: ٩٢].

وفي هذا الحديث أن الفقراء غبطوا أهل الثور، والثور: هي الأموال مما يحصل لهم من أجر الصدقة بأموالهم، فدلهم النبي ﷺ على صدقات يقدرون عليها.

وفي الصحيحين عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن فقراء المهاجرين أتوا النبي ﷺ فقالوا: ذهب أهل الثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم. فقال: «وما ذاك؟» قالوا: يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا تصدق، ويعتقون ولا نعتق. فقال رسول الله ﷺ: «أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من قد سبقكم، وتسبقون به من بعدكم، ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتهم؟». قالوا: بلى يا رسول الله. قال: تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين مرة». قال أبو صالح: فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله ﷺ فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا ففعلوا مثله. فقال رسول الله ﷺ: ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤] (١).

وقد روي نحو هذا الحديث من رواية جماعة من الصحابة منهم: علي، وأبو ذر، وأبو الدرداء، وابن عمر، وابن عباس، وغيرهم.

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ٣٢٥ - فتح)، ومسلم (٥٩٥).

ومعنى هذا أن الفقراء ظنوا أن لا صدقة إلا بالمال، وهم عاجزون عن ذلك، فأخبرهم النبي ﷺ أن جميع أنواع فعل المعروف والإحسان صدقة. وفي «صحيح مسلم» عن حذيفة عن النبي ﷺ قال: «كل معروف صدقة»^(١).

فالصدقة تطلق على جميع أنواع المعروف والإحسان حتى إن فضل الله الواصل منه إلى عباده صدقة منه عليهم.

وقد كان بعض السلف يتكر ذلك ويقول: إنما الصدقة ممن يطلب جزاءها وأجرها، والصحيح خلاف ذلك، وقد قال النبي ﷺ في قصر الصلاة في السفر: «صدقة تصدق الله بها عليكم، فاقبلوا صدقته»، خرجه مسلم^(٢).

والصدقة بغير المال نوعان:

أحدهما: ما فيه تعديدية الإحسان إلى الخلق فتكون صدقة عندهم، وربما كان أفضل من الصدقة بالمال، وهذا كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ فإنه دعاء إلى طاعة الله، وكف عن معاصيه وذلك خير من النفع بالمال، وكذلك تعليم العلم النافع، وإقراء القرآن، وإزالة الأذى عن الطريق، والسعي في جلب النفع للناس، ودفع الأذى عنهم، وكذلك الدعاء للمسلمين والاستغفار لهم.

ففي الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله! أي الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان والجهاد في سبيل الله». قلت: فأبي الرقاب أفضل؟ قال: «أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمناً». قلت: فإن لم أفعل؟ قال: تعين صانعاً، وتصنع لأخرك». قلت: يا رسول الله! أرايت إن ضعفت عن بعض

(١) أخرجه مسلم (١٠٠٥).

(٢) برقم (٦٨٦).

العمل؟ قال: «نكفَّ شُرْكُكَ عن الناس؛ فإنها صدقة»^(١).

وقد روي في حديث أبي ذرٍّ زيادات أخرى، فخرَّج الترمذي^(٢) من حديث أبي ذرٍّ عن النبي ﷺ؛ قال: «تبسمك في وجه أخيك لك صدقة، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة، وإرشادك الرجل في أرض الضلال لك صدقة، وإماطتك الحجر والشوك والعظم عن الطريق لك صدقة، وإفراغك من دلوك في دلو أخيك لك صدقة».

وخرَّج ابن حبان في «صحيحه»^(٣) من حديث أبي ذر رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «ليس من نفس ابن آدم إلا عليها صدقة في كل يوم طلعت فيه الشمس». قيل: يا رسول الله! ومن أين لنا صدقة نتصدق بها؟ قال: «إن أبواب الجنة لكثيرة كثيرة التسييح والتكبير والتحميد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونميط الأذى عن الطريق، وتسمع الأصم، وتهدي الأعمى، وتدُلُّ المستدُّ على حاجته، وتسمى بشدة سابقك مع اللهفان المستغيث، وتحمل بشدة ذراعيك مع الضعيف، فهذا كله صدقة منك على نفسك».

وخرَّج الإمام أحمد^(٤) من حديث أبي ذرٍّ قال: قلت: يا رسول الله! ذهب الأغنياء بالأجر؛ يتصدقون ولا يتصدق. قال: «وأنت فيك صدقة: رفعك العظم عن الطريق صدقة، وهدايتك الطريق صدقة، وعونك الضعيف بفضل قوتك صدقة، وبيانك عن الأغم صدقة، ومباضعتك أمراتك صدقة». قلت: يا رسول الله! نأني شهوتنا ونؤجر؟ قال: «أرايت لو جعلت ذلك في حرام، أكان تأثم؟»

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٦٤٨ - فتح)، ومسلم (٨٤).

(٢) برقم (١٩٥٦).

(٣) برقم (٣٣٧٧).

(٤) في «المستد» (٥ / ١٥٤).

قال : قلت : نعم . قال : أفتحتسبون بالشر ولا تحتسبون بالخير؟» .

وفي رواية أخرى^(١) : فقال أنس رضي الله عنه : «إن فيك صدقة كثيرة، فذكر فضل سمعك وفضل بصرك» .

وفي رواية أخرى للإمام أحمد^(٢) : قال : «إن من أبواب الصدقة : التكبير، وسبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، وأستغفر الله، ونأمر بالمعروف، وننهى عن المنكر، وتميزل الشوكة عن الطريق والعظم والحجر، وتهدي الأعمى، وتسمع الأصم والأبكم حتى يفقه، وتدلُّ المستدلُّ على حاجة له قد علمت مكانها، وتسعى بشدة سائقك إلى اللهفان المستغيث، وترفع بشدة ذراعيك مع الضعيف، كلُّ ذلك من أبواب الصدقة منك على نفسك، ولك في جماع زوجتك أجر». قلت : كيف يكون لي أجر في شهوتي؟ فقال رسول الله ﷺ : «أرايت لو كان لك ولد فأدرك ورجوت خيره فمات أكنت تحتسب به؟» . قلت : نعم . قال : «فأنت خلفته؟» . قلت : بل الله خلفه . قال : «فأنت هديته؟» . قلت : بل الله هداه . قال : «فأنت كنت ترزقه؟» . قلت : بل الله كان يرزقه . قال : «وكذلك فضعه في حلاله، وجنيه حرامه، فإن شاء الله أحياه، وإن شاء أماته، ولك أجر» .

وظاهر هذا السياق يقتضي أنه يؤجر على جماعه لأهله بنية طلب الولد الذي يترتب الأجر على تربيته وتأديبه في حياته، ويحتسبه عند موته، وأما إذا لم ينو شيئاً بقضاء شهوته؛ فهذا قد تنازع الناس في دخوله في هذا الحديث . وقد صحَّ الحديث بأن نفقة الرجل على أهله صدقة .

(١) في المسند (٥ / ١٦٧) .

(٢) في المسند (٥ / ١٦٨ - ١٦٩) .

في الصحيحين عن أبي مسعود الأنصاري عن النبي ﷺ؛ قال: «نفقة الرجل على أهله صدقة»^(١).

وفي رواية لمسلم: «وهو يحتسبها».

وفي لفظ للبخاري: «وإذا أنفق الرجل على أهله وهو يحتسبها عند الله»، فدل على أنه إنما يزجر فيها إذا احتسبها عند الله؛ كما في حديث سعد بن أبي وقاص عن النبي ﷺ؛ قال: «إنك لئن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك»^(٢).

وفي صحيح مسلم: عن ثوبان عن النبي ﷺ؛ قال: «أفضل الدينارين دينار ينفقه الرجل على عياله، ودينار ينفقه على فرسه في سبيل الله، ودينار ينفقه الرجل على أصحابه في سبيل الله»^(٣).

قال أبو قلابة عند رواية هذا الحديث: بدأ بالعيال، وأي رجل أعظم أجراً من رجل ينفق على عيال له صغار يعفهم الله به ويغنيهم الله به.

وقبه أيضاً عن سعد عن النبي ﷺ؛ قال: «إن نفقتك على عيالك صدقة، وإن ما تأكل امرأتك من مالك صدقة»^(٤).

وهذا قد ورد مقبداً في الرواية الأخرى بإبتغاء وجه الله.

وفي صحيح مسلم: عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «دينار أنفقته في سبيل الله، ودينار أنفقته في رقبة، ودينار تصدقت به على مسكين، ودينار

(١) أخرجه: البخاري (١ / ١٣٦ - فتح)، ومسلم (١٠٠٤).

(٢) أخرجه: البخاري (١ / ١٣٦ - فتح)، ومسلم (١٦٢٨).

(٣) أخرجه مسلم (٩٩٤).

(٤) أخرجه مسلم (١٦٢٨) (٨).

أنفقته على أهلك ؛ أفضلها الدينار الذي أنفقته على أهلك»^(١).

وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة بطول ذكرها.

وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ ؛ قال : «ما من مسلم بغرس غرساً أو يزرع زرعاً فيأكل منه إنسان أو طير أو دابة إلا كان له صدقة»^(٢).

• وظاهر هذه الأحاديث كلها يدلُّ على أن هذه الأشياء تكون صدقة يُتاب عليها الزارع والغارس ونحوهما من غير قصد ولا نية، وكذلك قول النبي ﷺ : «أرأيت لو وضعها في الحرام؟ أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجره» ؛ يدل بظاهره على أنه يؤجر في إتيان أهله من غير نية، فإن المباح لأهله كالزارع في الأرض التي يحرق ويذر فيها.

وقد ذهب إلى هذا طائفة من العلماء ، ومال إليه أبو محمد بن قنينة في الأكل والشرب والجماع ، واستدل بقول النبي ﷺ : «إن المؤمن ليؤجر في كل شيء حتى في اللقمة يرفعها إلى فيه» .

وهذا اللفظ الذي استدلُّ به غير معروف، إنما المعروف قول النبي ﷺ لسعد : «إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله إلا أجرت عليها، حتى اللقمة ترفعها إلى في امرأتك»^(٣).

وهو مقيد بإخلاص النية لله، فتحمل الأحاديث المطلقة عليه، والله أعلم.

(١) أخرجه مسلم (٩٩٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥ / ٣ - فتح)، ومسلم (١٥٥٣).

(٣) مضي تخريجه (ص ٣٤).

ويدل عليه أيضاً قول الله عز وجل: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤]، فجعل ذلك خيراً، ولم يرتب عليه الأجر إلا مع نية الإخلاص، وأما إذا فعله رياءً؛ فإنه يعاقب عليه، وإنما يحمل التردد إذا فعله بغير نية صالحة ولا فاسدة.

وقد قال أبو سليمان الداراني: من عمل عمل خير من غير نية فيه؛ كفاه نية اختياره للإسلام على غيره من الأديان.

فظاهر هذا أنه يُثاب عليه من غير نية بالكلية؛ لأنه يدخله في الإسلام مختاراً لأعمال الخير في الجملة، فيثاب على كل عمل يعمله منها بتلك النية، والله أعلم.

وقوله: «أرأيت لو وضعها في الحرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر»؛ هذا يسمى عند الأصوليين قياس العكس.

والنوع الثاني من الصدقة التي ليست مالية ما نفعه قاصر على فاعله؛ كأنواع الذكر من التكبير والتسبيح والتحميد والتهليل والاستغفار، وكذلك المشي إلى المساجد صدقة، ولم يذكر في شيء من الأحاديث الصلاة والصيام والحج والجهاد أنه صدقة، وأكثر هذه الأعمال أفضل من الصدقات المالية؛ لأنه إنما ذكر جواباً لسؤال الفقراء الذين سألوهم عما يقوم تطوع الأغنياء بأموالهم، وأما الفرائض؛ فإنهم قد كانوا كلهم مشتركين بها.

وقد تكاثرت النصوص بتفضيل الذكر على الصدقة بالمال وغيره من الأعمال؛ كما في حديث أبي الدرداء رضي الله عنه عن النبي ﷺ: قال: «ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليككم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من

إنفاق الذهب والفضة وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم ويضربوا أعناقكم». قالوا: بلى يا رسول الله. قال: «ذكر الله عز وجل». أخرجه الإمام أحمد والترمذي، وذكره مالك في «الموطأ» موقوفاً على أبي الدرداء^(١).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «من قال لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير؛ في يوم مئة مرة؛ كانت له عدل عشر رقاب، وكتبت له مئة حسنة، ومحبت عنه مئة سيئة، وكانت له حرزاً من الشيطان يومه ذلك حتى يمسي، ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك»^(٢).

وفيهما أيضاً عن أبي أيوب عن النبي ﷺ أنه قال: «من قالها عشر مررات كان كمن أعتق أربعة أنفس من ولد إسماعيل»^(٣).

وكذلك قال سلمان الفارسي وغيره من الصحابة والتابعين: إن الذكر أفضل من الصدقة بعدده من المال.



(١) وهو صحيح كما بيته في صحيح الزاين الصيب (ص ٧٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٦ / ٣٣٨ - ٣٣٩ - فتح)، ومسلم (٢٦٩٩).

(٣) أخرجه: البخاري (١١ / ٢٠١ - فتح)، ومسلم (٢٦٩٣).

الحديث السادس والعشرون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سَلَامٍ مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ، تُعَدُّ بَيْنَ اثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَائِيهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهَا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَنَاعَهُ صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتُبْطِئُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ».

رواه البخاري ومسلم^(١).



• هذا الحديث خرجه من رواية همام بن منبه عن أبي هريرة.

وخرجه البيهقي^(٢) من رواية أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «للإنسان ثلاث مئة وستون عظماً، أو ستة وثلاثون سلاًماً عليه في كل يوم صدقة». قالوا: فمن فلم يجد؟ قال: «بأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر». قالوا: فمن لم يستطع؟ قال: «يرفع عظماً عن الطريق». قالوا: فمن لم يستطع؟ قال: «قليل ضعيفاً». قالوا: فمن لم يستطع ذلك؟ قال: «فليدع الناس من شره».

وخرجه مسلم من حديث عائشة عن النبي ﷺ؛ قال: «خلق الله ابن آدم على سنين وثلاث مئة مفصل، فمن ذكر الله وحمد الله وهلل الله وسبح الله

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٣٠٩ - فتح)، ومسلم (١٠٠٩).

(٢) برقم (٩٢٨ - كشف الأستار).

وعزل حجراً عن طريق المسلمين أو عزل شوكة أو عزل عظماً أو أمر بمعروف أو نهى عن منكر عدد تلك الستين والثلاث المئة السلامي ؛ أمسى من يومه وقد زحزح نفسه من النار^(١).

وخرج مسلم أيضاً من رواية أبي الأسود الدؤلي عن أبي ذر عن النبي ﷺ ؛ قال: «يصبح على كل سلامي أحدكم صدقة، فكل تسبيحة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، ويجزىء من ذلك ركعتنا الضحى يركعهما»^(٢).

وفي الصحيحين عن أبي موسى عن النبي ﷺ ؛ قال: «على كل مسلم صدقة». قالوا: فإن لم يجد؟ قال: «فيعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق». قالوا: فإن لم يستطع أو لم يفعل؟ قال: «يعين ذا الحاجة الملهوف». قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: «فليأمر بالمعروف». قالوا: فإن لم يفعل؟ قال: «فليحسك عن الشر فإنه صدقة»^(٣).

* فقوله ﷺ: «على كل سلامي من الناس عليه صدقة»؛ قال أبو عبيد: السلامي في الأضل عظم يكون في فرس البعير. قال: فكان معنى الحديث: على كل عظم من عظام ابن آدم صدقة.

يشير أبو عبيد إلى أن السلامي اسم لبعض العظام الصغار التي في الإبل، ثم عُرِّبَ بها عن العظام في الجملة بالنسبة إلى الأدمي وغيره، فمعنى الحديث عنده: على كل عظم من عظام بني آدم صدقة.

وقال غيره: السلامي عظم في طرف اليد والرجل، وكنتى بذلك عن جميع

(١) أخرجه مسلم (١٠٠٧).

(٢) أخرجه مسلم (٧٢٠).

(٣) أخرجه: البخاري (٣ / ٣٠٧ - فتح)، ومسلم (١٠٠٨).

عظام الجسد .

والسلامى جمع ، وقيل : هو مفرد .

وقد ذكر علماء الطب أن جميع عظام البدن مئتان وثمانية وأربعون عظماً تسمى السُّمُومَاتِيَّاتِ ، وبعضهم يقول : هي ثلاث مئة وستون عظماً يظهر منها للبحر مئتان وخمسة وستون عظماً ، والباقية صغار لا تظهر ، وتسمى السُّمُومَاتِيَّة .

وهذه الأحاديث تصدق هذا القول ، ولعلَّ السلامى عبر بها عن هذه العظام الصغار ، كما أنها في الأصل اسم لأصغر ما في البعير من العظام .

وفي حديث عائشة ذكر ثلاث مئة وستين مفصلاً .

• ومعنى الحديث أن تركيب هذه العظام وسلامتها من أعظم نعم الله على عبده ، فيحتاج كل عظم منها إلى صدقة يتصدق ابن آدم عنه ليكون ذلك شكراً لهذه النعمة .

قال الله عز وجل : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ . الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ . فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾ [الأنطار : ٦ - ٨] .

وقال عز وجل : ﴿ قُلْ هُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ [الملك : ٢٣] .

وقال : ﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [النحل : ٧٨] .

وقال : ﴿ أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ . وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ ﴾ [البلد : ٨ - ٩] .

قال مجاهد : هذه نعم من الله متظاهرة بقرآن بها كيما تشكر .

وقرأ الفضيل هذه الآية ليلة، فبكى، فسئل عن بكائه؟ فقال: هل بت ليلة شاكراً لله أن جعل لك عينين تبصر بهما؟ هل بت ليلة شاكراً لله أن جعل لك لساناً تنطق به؟... وجعل يعدد من هذا الضرب.

وفي صحيح البخاري، عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ؛ قال: ونعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ^(١).

فهذه النعم مما يسأل الإنسان عن شكرها يوم القيامة، ويطلب بها؛ كما قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ﴾ [التكاثر: ٨].

• والمقصود أن الله تعالى أنعم على عباده بما لا يحصونه؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وطلب منهم الشكر والرضا به منهم.

قال سليمان التيمي: إن الله أنعم على عباده على قدره، وكلّفهم الشكر على قدرهم حتى رضي منهم من الشكر بالاعتراف بقلوبهم بنعمه، وبالحمد بالسنتهم عليها، كما خرّجه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن غنم رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ قَالَ حِينَ يَصِيحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ فَمِنْكَ وَحْدِكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَلَكَ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ أَدَّى شُكْرَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَمَنْ قَالَهَا حِينَ يَمْسِي أَدَّى شُكْرَ لَيْلَتِهِ»^(٢).

وفي رواية للنسائي عن عبد الله بن عباس^(٣).

وكتب بعض عمّال عمر بن عبدالعزيز [إليه]: إني بأرض قد كثرت فيها

(١) أخرجه البخاري (١١ / ٢٢٩ - فتح).

(٢) وهو حديث ضعيف، كما بينته في «صحيح كتاب الأذكار وضعفه» (٢١٦ / ٤٠).

(٣) وهي رواية شاذة، كما بينته في المصدر السابق.

النعم حتى لقد أشفقت على أهلها من ضعف الشكر. فكتب إليه عمر: إني قد كنت أراك أعلم بالله مما أنت، إن الله لم يتعم على عبد نعمة فحمد الله عليها إلا كان حمده أفضل من نعمه، لو كنت لا تعرف ذلك إلا في كتاب الله المنزل، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا وَقَالَا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي فَضَّلَنَا عَلَى كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [النحل: ١٥]، وقال الله: ﴿وَسَيُقِ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا...﴾ إلى قوله: ﴿وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقْنَا وَعَدَّهُ﴾ [الزمر: ٧٣]؛ أي: نعمة أفضل من دخول الجنة.

وقد ذكر ابن أبي الدنيا في كتاب الشكر عن بعض العلماء أنه صوب هذا القول، أعني قول من قال: إن الحمد أفضل من النعمة.

وعن ابن عينة أنه خطأ قائله، وقال: لا يكون فعل العبد أفضل من فعل الرب عز وجل.

ولكن الصواب قول من صوّبه؛ فإن المراد بالنعم: النعم الدنيوية؛ كالعافية، والرزق، والصحة، ودفع المكروه، ونحو ذلك، والحمد لله هو من النعم الدنيوية، وكلاهما نعمة من الله، لكن نعمة الله على عبده بهدايته لشكر نعمة بالحمد عليها أفضل من النعمة الدنيوية على عبده؛ فإن النعم الدنيوية إن لم يقترن بها الشكر؛ كانت بليّة كما قال أبو حازم: كل نعمة لا تقرب من الله؛ فهي بليّة، فإذا وفق الله عبده للشكر على نعمة الدنيوية بالحمد أو غيره من أنواع الشكر؛ كانت هذه النعمة خيراً من تلك النعم وأحب إلى الله عز وجل؛ فإن الله يحب المحامد بالنعم، والحمد عليها، وشكرها عند أهل الجود والكرم أحب إليهم من أموالهم، فهم يبذلونها طلباً للثناء، والله عز وجل أكرم الأكرمين وأجود الأجودين، فهو يبذل نعمة لعباده ويطلب منهم الثناء بها وذكرها منهم والحمد عليها، ويرضى منهم بذلك شكراً عليها، وإن كان ذلك كله من فضله عليهم،

وهو غير محتاج إلى شكرهم ، لكنه يحبُّ ذلك من عباده ، حيث كان صلاح العبد وفلاحه وكماله فيه .

ومن فضله سبحانه أنه نسب الحمد والشكر إليهم ، وإن كان من أعظم نعمه عليهم ، وهذا كما أنه أعطاهم ما أعطاهم من الأموال ، واستقرض منهم بعضه ، ومدحهم بإعطائه ، والكلُّ ملكه ، ومن فضله ، ولكن كرمه اقتضى ذلك .

* ولترجع الآن إلى تفسير حديث : «كُلُّ سُلَامَى مِنْ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلُّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ» ؛ يعني أن الصدقة على ابن آدم من هذه الأعضاء في كلِّ يوم من أيام الدنيا ؛ فإن اليوم قد يعبر به عن مدة أزيد من ذلك ؛ كما يقول : يوم صفين ، وكانت مدة أيام ، وعن مطلق الوقت كما في قوله تعالى : ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَخْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود : ٨] ، وقد يكون ذلك ليلاً ونهاراً ، فإذا قيل : كلُّ يوم تطلع فيه الشمس ؛ علم أن هذه الصدقة على ابن آدم في كلِّ يوم يعيش فيه من أيام الدنيا .

وظاهر الحديث يدلُّ على أن هذا الشكر بهذه الصدقة واجب على المسلم كلِّ يوم ، ولكن الشكر على درجتين :

إحدهما : واجب ، وهو أن يأتي بالواجبات ، ويتجنب المحرمات ، فهذا لا يدُّ منه ، ويكفي في شكر هذه النعم ، ويدلُّ على ذلك ما أخرجه أبو داود من حديث أبي الأسود الديلمي ؛ قال : كنا عند أبي ذرٍّ ، فقال : يصبح على كلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ ، فله بكلِّ صلاة صدقة ، وصيام صدقة ، وحجٍّ صدقة ، وتسيب صدقة ، وتكبير صدقة ، وتحميد صدقة ، فعُدَّ رسول الله ﷺ من هذه الأعمال المصالحات ، وقال : «يجزىء أحدكم من ذلك ركعتا الضحى» .

وقد تقدم في حديث أبي موسى المخزج في الصحيحين: «فإن لم يفعل؛ فليمسك عن الشر؛ فإنه له صدقة»^(١)، وهذا يدل على أنه يكفيه أن لا يفعل شيئاً من الشر، وإنما يكون مجتنباً للشر إذا قام بالفرائض، واجتنب المحارم، فإن أعظم الشر ترك الفرائض، ومن هنا قال بعض السلف: الشكر ترك المعاصي. قال بعضهم: الشكر أن لا يستعان بشيء من النعم على معصيته.

وذكر أبو حازم الزاهد شكر الجوارح كلها: أن تكف عن المعاصي، وتستعمل في الطاعات، ثم قال: وأما من شكر بلسانه ولم يشكر بجميع أعضائه؛ فمثله كمثل رجل له كساء، فأخذ بطرفه، فلم يلبسه، فلم ينفعه ذلك من البرد والحرق والتلج والمطر.

الدرجة الثانية من الشكر: الشكر المستحب، وهو أن يعمل العبد بعد أداء الفرائض واجتناب المحارم بنوافل الطاعات.

وهذه درجة السابقين المقربين، وهي التي أرشد إليها النبي ﷺ في هذه الأحاديث التي سبق ذكرها، وكذلك كان النبي ﷺ يجتهد في الصلاة، ويقوم حتى تضطرب قدماه، فإذا قيل: لم تفعل هذا وقد غفر لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فيقول: «أفلا أكون عبداً شكوراً»^(٢).

وقال بعض السلف: لما قال الله عز وجل: ﴿اعملوا آل داود شكراً﴾ [سبأ: ٢٣]؛ لم يأت عليهم ساعة من ليل أو نهار إلا وفيهم مصلى يصلي.

وهذا مع أن بعض الأعمال التي ذكرها النبي ﷺ واجب إما على الأعيان كالمشي إلى الصلاة عند من يرى وجوب الصلاة في الجماعات في المساجد،

(١) مضي تخريجه (ص ٣٦٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٣ / ١٤ - فتح)، ومسلم (٢٨١٩)؛ من حديث المغيرة بن شعبه.

وأما على الكفاية؛ كالأمر المعروف والنهي عن المنكر وإغاثة اللهفان والعدل بين الناس إما في الحكم بينهم أو في الإصلاح.

وهذه الأنواع التي أشار إليها النبي ﷺ من الصدقة منها ما نفعه متعدداً كالإصلاح وإعانة الرجل على دابته بحمله عليها لرفع متاعه عليها، والكلمة الطيبة، ويدخل فيها الإسلام، وتشميت العاطس، وإزالة الأذى عن الطريق، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ودفن النخاعة في المسجد، وإعانة ذي الحاجة الملهوف، وإسماع الأصم، وتبصير المتقوص بصره، وهداية الأعمى أو غيره الطريق.

وجاء في بعض رواية أبي ذر: «وبيانك عن الأغتم صدقة»؛ يعني: من لا يطبق الكلام إما لآفة في لسانه، أو لعجمة في لبعته، فيبين عنه ما يحتاج إلى بيانه.

ومنه ما هو قاصر النفع؛ كالتسبيح، والتكبير، والتحميد، والتهاويل، والمشي إلى الصلاة، وصلاة ركعتي الضحى، وإنما كانتا مجزئتان عن ذلك كله؛ لأن في الصلاة استعمال الأعضاء كلها في الطاعة والعبادة، فتكون كافية في شكر سلامى هذه الأعضاء.

وبقية كلام هذه الخصال المذكورة أكثرها استعمال لبعض أعمال البدن خاصة، فلا تكمل الصدقة بها حتى يأتي منها بعدد سلامى البدن، وهي ثلاث مئة وستون؛ كما في حديث عائشة رضي الله عنها وعن أبيها.

وخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «مَنْ مَنَعَ مَنَحَةَ لَبَنٍ أَوْ وَرَقٍ أَوْ أَهْدَى زَقَاقاً كَانَ لَهُ مِثْلُ عُنُقِ رَقِيبَةٍ»^(١).

(١) أخرجه: الترمذي (١٩٥٧)، وأحمد (٤ / ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٨٧ و ٣٠٠ و ٣٤١).

وقال الترمذي : معنى قوله : «من منح منحة لبن أو ورق» ؛ إنما يعني به قرص الدراهم . وقوله : «وأهدى زقاقاً» إنما يعني به هداية الطريق وهو إرشاد السبيل .

وخرج البخاري من حديث حسان بن عطية عن أبي كبشة السلولي ؛ قال : سمعت عبدالله بن عمر رضي الله عنهما يقول : قال رسول الله ﷺ : «أربعون خصلة ، أعلاها منحة العنز ، ما من عامل يعمل بخصلة منها رجاء ثوابها أو تصديق موعودها إلا أدخله الله بها الجنة»^(١) .

قال حسان بن عطية : فعددتنا ما دون منحة العنز من رد السلام ، وتشميت العاطس ، وإماطة الأذى عن الطريق ونحوه ، فما استطعنا أن نبلغ خمس عشرة خصلة .

وفي «صحيح مسلم» عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ ؛ قال : «حق الإبل حليها على الماء ، وإعارة دلوها ، وإعارة فحلها ، ومنحتها ، وحمل عليها في سبيل الله»^(٢) .

وفي «المسنده» عن أبي جري الجهني ؛ قال : «سألت النبي ﷺ عن المعروف؟ فقال : «لا تحقرن من المعروف شيئاً ، ولو أن تعطى صلة الحبل ، ولو أن تعطى شمع التعل ، ولو أن تفرغ من دلوك في إناه المستسقي ، ولو أن تنحي الشيء من طريق الناس يؤذيهم ، ولو أن تلقى أخاك بوجه منطلق ، ولو أن تلقى أخاك فتسلم عليه ، ولو أن تؤنس الوحشان في الأرض»^(٣) .

قلت : وهو صحيح .

(١) أخرجه البخاري (٥ / ٢٤٣ - فتح) .

(٢) أخرجه مسلم (٩٨٨) .

(٣) أخرجه أحمد (٥ / ٦٣) بإسناد صحيح رجاله نفات .

ومن أنواع الصدقة: كَفُّ الأذى عن الناس باليد واللسان؛ كما في الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه؛ قال: قلت: يا رسول الله! أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله، والجهاد في سبيل الله». قلت: فإن لم أفعل؟ قال: تعين صانعاً أو تصنع لأخرق». قلت: رأيت إن ضحفت عن بعض العمل؟ قال: «فكفَّ شرك عن الناس؛ فإنها صدقة»^(١).

وفي «صحيح ابن حبان» عن أبي ذر رضي الله عنه؛ قال: قلت: يا رسول الله! دلني على عمل إذا عمل به العبد؛ دخل به الجنة. قال: «يؤمن بالله». قال: قلت: يا رسول الله! إن مع الإيمان عملاً. قال: «يرضخ مما رزقه الله». قلت: فإن كان معدماً لا شيء له؟ قال: «يقول معروفاً بلسانه». قلت: فإن كان عيباً لا يبلغ عنه لسانه. قال: «فيعين مغلوباً». قلت: فإن كان ضعيفاً لا قدرة له؟ قال: «فليصنع لأخرق». قلت: فإن كان أخرق. قالت: إني فقال: «ما تريد أن تدع في صاحبك شيئاً من الخير؟! فليدع الناس من أذاه». قلت: يا رسول الله! إن هذا كله ليسير. قال: «والذي نفسي بيده؛ ما من عبد يعمل بخصلة منها يريد بها ما عند الله إلا أخذت بيده يوم القيامة فأدخلته الجنة»^(٢).

فاشترط في هذا الحديث لهذه الأعمال كلها إخلاص النية؛ كما في حديث عبدالله بن عمرو الذي فيه ذكر الأربعين خصلة.

وهذا كما في قوله عز وجل: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

(١) مضي تخريجه (ص ٣٥٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥ / ١٤٨ - فتح) بأحضر منه، وهذا اللفظ أعرجه. ابن حبان

(٣٧٤). والمحاكم (١ / ٦٣).

• ومن أنواع الصدقة أداء حقوق المسلم على المسلم بعضها مذكور في الأحاديث الماضية :

ففي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : «حق المسلم على المسلم خمس : ردُّ السلام ، وعيادة المريض ، واتباع الجنائز ، وإجابة الدعوة ، وتشميت العاطس»^(١).

وفي رواية لمسلم : «للمسلم على المسلم ست» . قيل : ما هن يا رسول الله ؟ قال : «إذا لعيتَه تسلمُ عليه ، وإذا دعاك فأجبه ، وإذا استنصحك فانصح له ، وإذا عطس فحمد الله فشمته ، وإذا مرض فعده ، وإذا مات فاتبعه» .

وفي الصحيحين عن البراء بن عازب رضي الله عنه ؛ قال : أمرنا رسول الله ﷺ بسبع : «بإياداة المرضى ، واتباع الجنائز ، وتشميت العاطس ، وإبرار القسم ، ونصر المظلوم ، وإجابة الداعي ، وإفشاء السلام»^(٢).

وفي رواية لمسلم : «وإرشاد الضال» ؛ بدل : «إبرار القسم» .

• ومن أنواع الصدقة : المشي بحقوق الأعمى الواجبة إليهم .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : «من مشى بحق أخيه إليه ليقضيه ؛ فله بكل خطوة صدقة» .

• ومنها إنظار المحسر ، وفي «المستد» و«سنن ابن ماجه» عن بريدة مرفوعاً : «من أنظر معسراً ؛ فله كل يوم صدقة قبل أن يحل الدين ، فإذا حل الدين ، فأنظره ؛ فله بكل يوم بثله صدقة»^(٣).

(١) أخرجه : البخاري (٣ / ١١٢ - فتح) ، ومسلم (٢١٦٢) .

(٢) أخرجه : البخاري (٣ / ١١٢ - فتح) ، ومسلم (٢٠٦٦) .

(٣) أخرجه : ابن ماجه (٢٤١٨) ، وأحمد (٥ / ٧٥١ و٣٦٠) ، والحاكم (١ / ٢٩) .

قلت : وإسناده صحيح .

• ومنها الإحسان إلى البهائم؛ كما قال النبي ﷺ لما سئل عن سقيها؛ قال: «في كل كبد رطبة أجره»^(١).

وأخبر النبي ﷺ أن بغياً سقت كلباً يلهث من العطش؛ فغفر لها^(٢).

وأما الصدقة الفاصرة على نفس العامل؛ فمثل أنواع الذكر؛ من التسبيح، والتكبير، والتحميد، والتهليل، والاستغفار، والصلاة على النبي ﷺ، وكذلك تلاوة القرآن، والعشي إلى المساجد، والجلوس فيها لانتظار الصلاة أو لاستماع الذكر، ومن ذلك التواضع في اللباس، والعشي، والهدى، والتبذل في المهنة، واكتساب الحلال والتحرّي فيه.

• ومنها أيضاً محاسبة النفس على ما سلف من أعمالها، والندم والنبوب من الذنوب السالفة والحزن عليها، واحتقار النفس والازدراء بها ومقتها في الله عز وجل، واليكفاء من خشية الله تعالى، والتفكر في ملكوت السماوات والأرض، وفي أمور الآخرة وما فيها من الوعد والوعيد ونحو ذلك مما يزيد الإيمان في القلب، وينشأ عنه كثير من أعمال القلوب؛ كالخشية، والمحبة، والرجاء، والتوكل، وغير ذلك.

وقد قيل: إن هذا التفكر أفضل من نوافل الأعمال البدنية، روى بذلك عن غير واحد من التابعين؛ منهم: سعيد بن المسيب، والحسن، وعمر بن عبد العزيز، وفي كلام الإمام أحمد ما يدل عليه.

وقال كعب: لأن أيكبي من خشية الله أحب إلي من أن أتصدق بوزني ذهباً.

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٤٠ - ٤١ - فتح)، ومسلم (٢٢٤٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٦ / ٥١١ - فتح)، ومسلم (٢٢٤٥).

الحديث السابع والعشرون

عن النُّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: وَالْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ، وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلَعَ عَلَيْهِ النَّاسُ. رواه مسلم^(١).

وعن وابصة بن معبد رضى الله عنه؛ قال: أتيت رسول الله ﷺ، فقال: «جئت تسأل عن البرِّ والإثم؟». قلت: نعم. قال: «استفت قلبك، البرُّ ما أطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك»، حديث حسن، رواه من مُسندي الإمامين أحمد بن حنبلٍ والدارمي بإسنادٍ حسن^(٢).



* أما حديث النُّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ؛ فخرجه مسلم من رواية معاوية بن صالح عن عبدالرحمن بن حبيب بن نفيير عن أبيه النُّوَّاسِ، ومعاوية وعبدالرحمن وأبوه تفرد بتخريج حديثهم مسلم دون البخاري.

وأما حديث وابصة؛ فخرجه الإمام أحمد من طريق حماد بن سلمة عن الزبير بن عبدالسلام عن أيوب بن عبدالله بن مكرز عن وابصة بن معبد؛ قال: أتيت رسول الله ﷺ وأنا أريد أن لا ادع شيئاً من البرِّ والإثم إلا سأله عنه. فقال لي: «ادن يا وابصة». فدنوت منه حتى مسَّت ركبتي ركبته. فقال: «يا وابصة!

(١) أخرجه مسلم (٢٥٥٣).

(٢) صحيح بقره ١ كما في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١٢٥٥ / ٩٨٨).

أخبرك ما جئت تسأل عنه وتساألني؟». قلت: يا رسول الله! أخبرني. قال:
«جئت تسألني عن البرِّ والإثم». قلت: نعم. فجمع أصابعه الثلاث، فجعل
ينكت بها في صدري ويقول: «يا وابصة! استفت نفسك، البرُّ ما اطمأنت إليه
النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في القلب وتردد في الصدر، وإن
أفتاك الناس وأفتوك».

وفي رواية أخرى للإمام أحمد أن الزبير لم يسمعه من أيوب، وقال:
حدثني جلساؤه وقد رأيت.

ففي إسناد هذا الحديث أمران يوجب كلُّ منهما ضعفه:

أحدهما: الانقطاع بين أيوب والزبير؛ فإنه رواه عن قوم لم يسمعهم.

والثاني: ضعف الزبير هذا.

قال الدارقطني: «روى أحاديث متاكيرة».

وضعفه ابن حبان أيضاً، لكنه سماه أيوب بن عبدالسلام، وأخطأ في
اسمه.

وله طريق آخر عن وابصة، خرَّجه الإمام أحمد أيضاً من رواية معاوية بن
صالح عن أبي عبدالله السلمي؛ قال: سمعت وابصة (وذكر الحديث
مختصراً)، ولفظه قال: «البرُّ ما انشرح له الصدر، والإثم ما حاك في صدرك،
وإن أفتاك عنه الناس».

والسلمي هذا؛ قال علي بن المديني: «هو مجهول».

وخرَّجه البيهقي والطبراني وعندهما أبو عبدالله الأسدي.

وقال البيهقي: لا تعلم أحداً سماه. كذا قال، وقد سمي في بعض الروايات

محمد.

قال عبد الغني بن سعيد الحافظ: لو قال قائل: إنه محمد بن سعيد المصلوب؛ لما رفعت ذلك، والمصلوب هذا صلبه المنصور في الزندقة، وهو مشهور بالكذب والوضع، ولكنه لم يدرك وابصة، والله أعلم.

وقد روي هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، وبعض طرقه جيدة، فخرجه الإمام أحمد وابن حبان في «صحيحه» من طريق يحيى بن أبي كثير عن زيد بن سلام عن جده مطور عن أبي أمامة؛ قال: قال رجل: يا رسول الله! ما الإثم؟ قال: «إذا حاك في صدرك شيئا فذعه». وهذا إسناد جيد على شرط مسلم؛ فإنه خرّج حديث يحيى بن كثير عن زيد بن سلام، وأثبت أحمد سماعه منه، وإن أنكره ابن معين.

وخرّج الإمام أحمد من رواية عبد الله بن العلاء بن زبير؛ قال: سمعت مسلم بن مشكم؛ قال: سمعت أبا ثعلبة الخشني يقول: قلت: يا رسول الله! أخبرني ما يحلّ لي وما يحرم عليّ؟ قال: البر ما سكنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما لم تسكن إليه النفس، ولا يطمئن إليه القلب، وإن أفتاك المفتون».

وهذا أيضاً إسناد جيد، وعبد الله بن علاء بن زبير ثقة مشهور، وخرّجه البخاري^(١)، ومسلم بن مشكم ثقة مشهور أيضاً.

وقد صحّ عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: «الإثم حواز القلوب»، واحتج به الإمام أحمد، ورواه عن جرير عن منصور عن محمد بن عبد الرحمن عن أبيه؛ قال: قال عبد الله: «ليناكم حزاز القلوب، وما حرّ في قلبك فذعه».

• وهذه الأحاديث مشتملة على تفسير البر والإثم، وبعضها في تفسير

(١) أي إن البخاري خرّج حديثه في «صحيحه» محتجاً به.

الحلال والحرام ، فحديث الثَّوَّاسِ بنِ سَمْعَانَ فسر النبي ﷺ البرَّ بحسن الخلق ،
وفسره في حديث وابصة وغيره بما اطمأنت إليه النفس والقلب ، كما فسر الحلال
والحرام بذلك في حديث أبي ثعلبة .

وإنما اختلف في تفسير البرِّ؛ لأنَّ البرَّ يطلق باعتبارين معيَّنين :

أحدهما : باعتبار معاملة الخلق بالإحسان إليهم ، وربما خصَّ بالإحسان
إلى الوالدين ، فيقال : برُّ الوالدين ، ويطلق كثيراً على الإحسان إلى الخلق
عموماً ، وقد صنَّف ابن الميَّار كتابه سماه «كتاب البرِّ والصلة» .

وكذلك في «صحيح البخاري» و«جامع الترمذي» كتاب البرِّ والصلة ،
ويتضمن هذا الكتاب الإحسان إلى الخلق عموماً ، ويقدم فيه برُّ الوالد على
غيرهما .

وإذا قرن البرُّ بالتقوى ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ
وَالتَّقْوَى﴾ [المائدة : ٢] ؛ فقد يكون المراد بالبرِّ معاملة المخلوق بالإحسان ،
وبالتقوى معاملة الحقِّ بفعل طاعته واجتناب محرماته ، وقد يكون أريد بالبرِّ فعل
الواجبات ، وبالتقوى اجتناب المحرمات .

وقوله تعالى : ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة : ٢] قد يراد
بالإثم المعاصي ، وبالعدوان ظلم الخلق ، وقد يراد بالإثم ما هو محرَّم في نفسه
كالزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر ، وبالعدوان تجاوز ما أذن فيه إلى ما نهى عنه مما
جنسه ما ذون فيه ؛ كقتل ما أبيح قتله بقصاص ، ومن لا يباح فيه ، وأخذ زيادة على
الواجب من الناس في الزكاة ونحوها ، ومجاوزة الحدِّ في الذي وصى به في
الحدود ونحو ذلك .

والمعنى الثاني : من معنى البرِّ : أن يراد به فعل جميع الطاعات الظاهرة

والباطنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ
وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ
السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا
عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا
وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧].

فالبرُّ بهذا المعنى يدخل فيه جميع الطاعات الباطنة؛ كالإيمان بالله
وملائكته وكتبه ورسله.

والتطاعات الظاهرة كإتقان الأموال فيما بحبه الله، وإقام الصلاة، وإيتاء
الزكاة، والوفاء بالعهد، والصبر على الأقدار كالمرض والفقر، وعلى الطاعات
كالتصبر على لقاء العدو.

• وقد يكون جواب النبي ﷺ في حديث النُّؤس شاملاً لهذه الخصال
كلها؛ لأن حسن الخلق قد يراد به التخلُّق بأخلاق الشريعة، والتأدب بأداب الله
التي أدب بها عباده في كتبه؛ كما قال لرسوله ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ﴾
[القلم: ٤].

وقالت عائشة رضي الله عنها: كان خلقه ﷺ القرآن^(١)؛ يعني أنه يتأدب
بآدابه، فيعمل بأوامره، ويتجنب نواهيه، فصار العمل بالقرآن له خلقاً كالجبلة
والطبيعة لا يفارقه، وهذا من أحسن الأخلاق وأشرفها وأجملها.

وقد قيل: إن الدين كله خلق.

وأما في حديث وابصة فقال: البرُّ ما اطمأنَّ إليه القلب، واطمأنت إليه
النفس، وفي رواية: «ما انشرح إليه الصدر».

(١) مضي تخريجُه (ص ٢٢٧).

وفسر المحلل بنحو ذلك ؛ كما في حديث أبي ثعلبة وغيره .

وهذا يدلُّ على أن الله فطر عباده على معرفة الحقِّ ، والسكون إليه ، وقبوله ، وركُّز في الطباع محبة ذلك والنفور عن ضده ، وقد يدخل هذا في قوله في حديث عياض بن حمارة : «إني خلقت عبادي حنفاء مسلمين ، فأتتهم الشياطين ، فاجتالتهم عن دينهم ، فحرمت عليهم ما أحللت لهم ، وأمرتهم أن يشركوا بي ما لم أنزل به سلطاناً»^(١) .

وقوله : «كلُّ مولود يولد على الفطرة ، فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه ؛ كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من جدعاء»^(٢) ؛ قال أبو هريرة رضي الله عنه : «أقروا وإن شئتم : ﴿فَطَرَهُ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾ [الروم : ٣٠] .

ولهذا سمي الله ما أمره به معروفاً ، وما نهى عنه منكراً ، فقال تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ﴾ [المحلل : ٩٠] .

وقال تعالى في صفة الرسول ﷺ : ﴿وَنَحَلْنَا لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَنُحْرِمُ عَنْهُمْ الشَّيْئَاتِ﴾ [الأعراف : ١٥٧] .

وأخبر أن قلوب المؤمنين تطمئن بذكره ، فالقلب الذي دخله نور الإيمان وانشرح به وانفسح سكن للحقِّ ، واطمأنَّ به ، وقبله ، وينصر عن الباطل ويكرهه ، ولا يقبله .

وقال معاذ بن جبل : أحذركم زينة الحكيم ، فإن الشيطان قد يقول كلمة

(١) مضمي تخريججه (ص ٣٤٣) .

(٢) مضمي تخريججه (ص ٣١٤) .

الضلال على لسان الحكيم، وقد يقول المناق كقمة الحق. فقيل لمعاذ: ما يدريني أن الحكيم قد يقول كلمة الضلال وأن المناق قد يقول كلمة الحق؟ قال: اجتنب من كلام الحكيم المشتهرات التي يقال ما هذه؟ ولا بشيك ذلك عنه؛ فإنه لعله أن يرجع وتلق الحق إن سمعته؛ فإنه على الحق نور.
خرجه أبو داود^(١).

وفي رواية له؛ قال: ما تشابه عليك من قول الحكيم حتى تقول ما أدري بهذه الكلمة.

فهذا يدل على أن الحق والباطل لا يلتبس أمرهما على المؤمن البصير، بل يعرف الحق بالنور الذي عليه، فيقينه قلبه، وينفر عن الباطل، فينكره ولا يعرفه.

ومن هذا المعنى قول النبي ﷺ: «سيكون في آخر الزمان قوم يحدثونكم بما لا تسمعون أنتم ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم»^(٢): يعني: أنهم يأتون بما نستكره قلوب المؤمنين ولا نعرفه.

وفي قوله: «أنتم ولا آباؤكم» إشارة إلى أن ما استقرت معرفته عند المؤمنين مع تقادم العهد، وتداول الزمان؛ فهو الحق، وأن ما أحدث بعد ذلك مما يستكره فلا خير فيه.

قدل حديث وابصة وما في معناه على الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه مما سكن إليه القلب، وانشرح إليه الصدر، فهو البير والحلال. وما كان خلاف

(١) رقم (٤٦٩١) بإسناد صحيح.

وقد سقطت القول في طرقه في تخريج أحاديث الاعتصام، لشاطبي، ونقوه.

(٢) أخرجه مسلم (٦) في المقدمة.

ذلك، فهو الإثم والحرام .

• وقوله في حديث السَّوَّاسِ بن سَمْعَانَ : «الإثم ما حاك في الصدر وكرهت أن يُطَّلَعَ عليه الناس» ؛ إشارة إلى أن الإثم ما أثر في الصدر حرجاً وضيقاً وقلقاً واضطراباً فلم ينشرح له الصدر، ومع هذا فهو عند الناس مستنكر بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه، وهذا أعلى مراتب معرفة الإثم عند الاشتباه، وهو ما استنكر الناس فاعله وغير فاعله .

ومن هذا المعنى قول ابن مسعود رضي الله عنه : ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن، وما رآه المؤمنون قبيحاً فهو عند الله قبيح^(١) .

• وقوله في حديث وابصة وأبي ثعلبة : «وإن أفتاك المفتون» ؛ يعني : أن ما حاك في صدر الإنسان فهو إثم وإن أفتاه غيره بأنه ليس بإثم ، فهذه مرتبة ثانية ، وهو أن يكون الشيء مستنكراً عند فاعله دون غيره وقد جعله أيضاً إثمًا ، وهذا إنما يكون إذا كان صاحبه ممن شرح صدره للإيمان ، وكان المفتي يفتي له بمعجزة ظنُّ أو ميل إلى هوى من غير دليل شرعي .

فأما ما كان مع المفتي به دليل شرعي فالواجب على المفتي الرجوع إليه ، وإن لم ينشرح له صدره ، وهذا كالرخصة الشرعية مثل الفطر في السفر والمرضى ، وقصر الصلاة في السفر، ونحو ذلك مما لا ينشرح به صدر كثير من الجهال ، فهذا لا عبرة به .

وقد كان النبي ﷺ أحياناً يأمر أصحابه بما لا تنشرح به صدور بعضهم ، فبمعتون من قوله ، فيغضب من ذلك ؛ كما أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة ، فكرهه من كرهه منهم .

(١) حسن : كما بينته في البدعة وأثرها السيئ . في الأمة (ص ٣٧) .

وكما أمرهم بنحر هديهم والتحلل من عمرة الحديبية، فكرهوه، وكرهوا
مفاوضته لقريش على أن يرجع من عامه، وعلى من أتاه منهم يرده إليهم.

وفي الجملة؛ فما ورد النصُّ به فليس للمؤمن إلا طاعة الله ورسوله كما
قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ
الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وينبغي أن يتلقى ذلك بانسراح الصدر والرضا؛ فإن ما شرعه الله ورسوله
يجب الإيمان والرضا به والتسليم له كما قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى
يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا
تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

وأما ما ليس فيه نصٌّ من الله ولا رسوله ولا عمن يقتدي بقوله من الصحابة
وسلف الأمة، فإذا وقع في نفس المؤمن المظمئن قلبه بالإيمان المنشرح صدره
بنور المعرفة واليقين منه شيء، وحلَّ في صدره بشبهة موجودة، ولم يجد من يفتي
فيه بالرحصة إلا من يخبر عن رأيه، وهو ممن لا يوثق بعلمه وبدينه، بل هو
معروفٌ باتباع الهوى، فهنا يرجع المؤمن إلى ما حاك في صدره، وإن أفتاه هؤلاء
المفتون.

وقد نصَّ الإمام أحمد على مثل هذا أيضاً.

قال المروزي في كتابه الورع: قلت لأبي عبد الله: إن القطيعة أرفق
بي من سائر الأسواق، وقد وقع في قلبي من أمرها شيء. فقال: أمرها أمر فذر
متلوث. قلت: فتكره العمل فيها؟ قال: دع عنك هذا إن كان لا يقع في قلبك
شيء. قلت: قد وقع في قلبي منها. فقال: قال ابن مسعود: الإثم حواز القلب.
قلت: إنما هذا على المشاورة. قال: أي شيء يقع في قلبك؟ قلت: قد

اضطرب عليّ قلبي . قال : الإثم هو حوازّ القلوب . وقد سبق في شرح حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه : «الحلال بين والحرام بين» .

وفي شرح حديث الحسن بن عليّ رضي الله عنهما : «دع ما يربيك» وشرح حديث «إذا لم نستحي فاصنع ما شئت» ؛ شيء يتعلق بتفسير هذه الأحاديث المذكورة ها هنا .

وقد ذكر طوائف من الفقهاء من الشافعية والحنفية والمتكلمين في أصول الفقه مسألة الإلهام ؛ هل هو حجة أم لا ؟ وذكروا فيه اختلافاً بينهم .

وذكر طائفة من أصحابنا أن الكشف ليس بطريق إلى الأحكام ، وأخذوا القاضي أبو يعلى من كلام أحمد في ذمّ المتكلمين في الوسواس والخطرات .
وخالقهم طائفة من أصحابنا في ذلك .

وقد ذكرنا نصّاً عن أحمد ها هنا بالرجوع إلى حوازّ القلوب . وإنما ذمّ أحمد وغيره المتكلمين على الوسواس والخطرات من الصوفية ، حيث كان كلامهم في ذلك لا يستند إلى دليل شرعي ، بل إلى مجرد رأي وذوق كما كان ينكر الكلام في مسائل الحلال والحرام بمجرد الرأي من غير دليل شرعي .

فأما الرجوع إلى الأمور المشتبهة إلى حوازّ القلوب ؛ فقد دلت عليه النصوص النبوية وفتاوى الصحابة ، فكيف ينكره الإمام أحمد بعد ذلك ، لا سيما وقد نصّ على الرجوع إليه موافقة لهم .

وقد سبق الحديث : «إن الصدق طمأنينة ، والكذب ريبة» ، فالصدق يتميز من الكذب بكون القلب إليه ومعرفته ، وبنفوره عن الكذب وإنكاره ؛ كما قال الربيع بن خيثم : إن للحديث نوراً كنور النهار ، فيعرف به ، وللكذب ظلمة كظلمة الليل ينكره .

وخرَّج الإمام أحمد من حديث ربيعة عن عبد الملك بن سعيد بن سويد وأبي أسيد رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم وتلين له أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم قريب؛ فأنا أولاكم به، وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم وتنفر عنه أشعاركم وأبشاركم وترون أنه منكم بعيد؛ فأنا أبعدهم منه»^(١)

وإسناده أنه قد قيل على شرط مسلم؛ لأنه خرَّج بهذا الإسناد بعينه حديثاً، لكن هذا الحديث معلول، فإنه رواه بكير بن الأشج عن عبد الملك بن سعيد عن عباس بن سهل عن أبي بن كعب من قوله؛ قال البخاري: هو أصح.

ودروى يحيى بن آدم عن ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا حدثتم عني حديثاً تعرفونه ولا تنكرونه»^(٢) أخرجه: أحمد (٣ / ٤٩٧، ٥ / ٤٢٥)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١ / ٣٨٧ - ٣٨٨)، وابن حبان (٩٢)، والبخاري (١٨٧ - كشف الأستار)، وابن الجوزي في الموضوعات (١ / ١٠٣)؛ من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة عن عبد الملك بن سعيد عن أبي حميد أو أبي أسيد مرفوعاً.

قال الهيثمي في «المجموع» (١ / ١٤٩ - ١٥٠): «ورجاله رجال الصحيح».

قلت: إسناده حسن على شرط مسلم.

وتابعه عبد العزيز عن ربيعة به:

أخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٥ / ٤١٥).

وأخرجه البخاري في «التاريخ الكبير» (٣ / ٤٧٤) من طريق ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقال علي: «عن أبي هريرة، وهو وهم، ليس فيه أبو هريرة، [إنما] هو سعيد بن كيسان».

قلت: إسناده قوي، لكنه مرسل.

وبذلك يزداد الحديث قوة، فله الحمد والمنة على الإسلام والسنة.

ولا شك عندي أن الحديث يخص طائفة من علماء الحديث وجهابذة العلل وصبارقة الفن الذين أصبحت حلالة الحديث النبوي تجري في عروقهم.

فصدقوه، فإني أقول ما يُعرف ولا ينكر، فإذا حدثتم عني حديث تنكرونه ولا تعرفونه، فلا تصدقوا به فإني لا أقول ما ينكر ولا يعرف^١.

وهذا الحديث معلول أيضاً، وقد اختلفوا في إسناده عن ابن أبي ذئب، ورواه الحفاظ عنه عن سعيد مرسلًا، والمرسل أصحُّ عند أئمة الحفاظ؛ منهم: ابن معين، والبحاري، وأبو حاتم الرازي، وابن خزيمة، وقال: ما رأيت أحداً من علماء الحديث يثبت وصله.

وإنما يحمل مثل هذه الأحاديث على تفسير صحتها على معرفة أئمة أهل الحديث الجهابذة المقاد الذين كثرت دراستهم للكلام النبوي ﷺ وللكلام غيره لحال رواة الأحاديث ونقلة الأخبار ومعرفةهم بصدقهم وكذبهم وحفظهم؛ فإن هؤلاء لهم نقد خاص في الحديث مختصون بمعرفته كما يختص البصير الحاذق بمعرفة النقود جيدها وروديتها وحالها ومشوبها، والجوهري الحاذق في معرفته ولا يقيم عليه دليلاً لغيره. واية ذلك أنه يعرض الحديث الواحد على جماعة ممن يعلم هذا العلم فيتفقون على الجواب فيه من غير مواطاة.

وقد امتحن منهم غير هذا مرة في زمن أبي زرعة وأبي حاتم فوجد الأمر على ذلك، فتأت السائل: أشهد أن هذا العلم إلهام. قال الأعمش: كان إبراهيم النخعي صيرفيًا في الحديث، كنت أسمع من الرجال فأعرض عليه ما سمعته.

وقال عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي^٢
(١) قال ابن أبي حاتم في العلل (٢ / ٣١١) عن أبيه: «هذا حديث منكر، الثقات لا يعرفونه».

قلت. وقد ثبت ذلك مفصلاً في كتابي «الله بين أعدتها وتباعها»

الدين بنقد الدرهم الزائف والبهرج وكذا الحديث .

وقال الأوزاعي : كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف على الصيارفة ، فما عرفوا أخذنا ، وما أنكروا تركنا .

وقيل لعبد الرحمن بن مهدي : إنك تقول للنسيء : هذا يصح ، وهذا لم يثبت ، فعمّن تقول ذلك؟ فقال : أرايت لو أتيت الناقد ، فأريته دراهمك ، فقال : هذا جيد ، وهذا بهرج ؟ أكنت تسأله عن ذلك أو تسلم الأمر إليه؟ قال : لا ؛ بل كنت أسلم الأمر إليه . فقال : فهذا كذلك ؛ لطول المجادلة والمناظرة والحبرية .

وقد روي نحو هذا المعنى عن الإمام أحمد أيضاً ، وأنه قيل له : يا أبا عبد الله ! تقول هذا الحديث منكر ، فكيف علمت ولم تكتب الحديث كله؟ قال : مثلنا كمثل ناقد العين ، لم تقع بيده العين كلها ، فإذا وقع بيده الدينار ؛ يعلم أنه جيد وأنه رديء .

وقال أبو حاتم الرازي : مثل معرفة الحديث كمثل فصّ ثمنه مئة دينار وأخر مثله على ثوبه ثمنه عشرة دراهم . قال : وكما لا يتهبأ للناقد أن يخبر بسبب نقده ؛ فكذلك نحن رزقنا علماً لا يتهبأ لنا أن نخبر كيف علمنا بأن هذا حديث كذب ، وأن هذا حديث منكر إلا بما نعرفه . قال : ويعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره ، فإن تخلف في الحمرة والصفاء ؛ علم أنه مغشوش ، ويعلم جنس الجواهر بالقياس إلى غيره ، فإن خالفه في المائية والصلابة ؛ علم أنه زجاج ، ويعلم صحة الحديث بعدالة ناقله ، وأن يكون كلاماً يصلح مثل أن يكون كلام النبوة ، ويعرف سقمه وإنكاره بتفرّد من لم نصحّ عدائته بروايته ، والله أعلم .

وبكلّ حال ، فالجهابذة النقاد والمعارفون يعملل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدّاً ، وأوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث ابن سيرين ، ثم

خلقه أيوب السخثياني ، وأخذ ذلك عنه شعبة ، وأخذ عن شعبة يحيى القطان وابن مهدي ، وأخذ عنهما أحمد وعلي بن المديني وابن معين ، وأخذ عنهم مثل البخاري وأبي داود وأبي زرعة وأبي حاتم ، وكان أبو زرعة في زمانه يقول : من قال يفهم هذا وما أعزّه إلا رفعت هذا عن واحد واثنين فما أقل من تجد من يحسن هذا .

ولما مات أبو زرعة ؛ قال أبو حاتم : ذهب الذي كان يحسن هذا المعنى (يعني أبا زرعة) ، ما بقي بمصر ولا بالعراق واحد يحسن هذا . وقيل له بعد موت أبي زرعة يعرف اليوم واحد يعرف هذا . قال : لا .

وجاء بعد هؤلاء جماعة ؛ منهم : النسائي ، والعميلي ، وابن عدي ، والدارقطني ، وقيل من جاء بعدهم من هو بارع في معرفة ذلك ، حتى قال أبو الفرج بن الجوزي في أول كتابه «الموضوعات»^(١) : قل من يفهم هذا ، بل عدم ، والله أعلم .



(١) انظره (١ / ١٠٢) .

الحديث الثامن والعشرون

عَنْ أَبِي نَجِيحٍ الْعَرِيضِيِّ بْنِ سَارِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً وَجِلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعَيْونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّهَا مَوْعِظَةٌ مُودَعٌ، فَأَوْصِنَا. قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ عَزُّ وَجَلُّ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسَيَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهَدِّدِينَ مِنْ بَعْدِي، عَضُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

رواه أبو داود والترمذي، وقال: «حديث حسن صحيح».

* هذا الحديث خرجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه من رواية ثور بن يزيد عن خالد بن معدان عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي رضي الله عنه.

زاد أحمد في رواية له، وأبو داود، وحجر بن حجر الكلاعي؛ كلاهما عن العرياض رضي الله عنه.

وقال الترمذي: «حسن صحيح».

وقال الحافظ أبو نعيم: «هو حديث جيد من صحيح حديث الشاميين».

(١) صحيح؛ كما بيته في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١٢٦٣ / ٩٩٥).

قال: «ولم يشرك له البخاري ومسلم من جهة إنكار منهما له، وزعم الحاكم أن سبب تركهما له أنه ليس له راوٍ عن خالد بن معدان عن ثور ابن يزيد، وقد رواه عنه أيضاً بجير بن سعد ومحمد بن إبراهيم النخعي وغيرهما».

قلت: ليس الأمر كما ظه، وليس الحديث على شرطهما، فإنهما لم يخرجيا لعبد الرحمن بن عمرو السلمي ولا لحجر الكلاعي شيئاً، وليس مشن انتهى بالعلم والرواية.

وأيضاً: فقد اختلف فيه عن خالد بن معدان. فروى عنه كما تقدم، وروى عنه ابن عمرو عن أبي بلال عن العرياض.

وخرجه الإمام أحمد من هذا الوجه أيضاً عن ضمرة بن أبي حبيب عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي عن العرياض.

خرجه من طريقه الإمام أحمد، وابن ماجه، وراى في حديثه: «فقد ترككم على البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها بعدي إلا هائل»، وزاد في آخر الحديث: «فإنما المؤمن كالجمل الأنف، حيثما قيد انقاده».

وقد أنكر طائفة من الحفاظ هذه الزيادة في آخر الحديث، وقالوا: هي مدرجة فيه، وليست منه، قاله أحمد بن صالح المصري وغيره.

وقد خرجه الحاكم. وقال في حديثه: وكان أسد بن وادع يزيدي في هذا الحديث: «فإن المؤمن كالجمل الأنف. حيثما قيد انقاده».

وخرجه ابن ماجه أيضاً من رواية عبد الله بن العلاء بن زئر: حدثني يحيى بن أبي المطاع: سمعت العرياض: (فذكره).

وهذا في الظاهر إسناد جيد متصل، ورواته ثقات مشهورون، وقد صرح

فيه بالسمع

وفد ذكر البخاري في «تاريخه»^(١) أن يحيى بن أبي المصاع سمع من العرباض اعتماداً على هذه الرواية، إلا أن حفاظ أهل الشام أنكروا ذلك، وقالوا: يحيى بن أبي المصاع لم يسمع من العرباض، ولم يلقه، وهذه الرواية غلط، ومضى ذكر ذلك أبو زرعة الدمشقي، وحكاه عن دحيم، وهؤلاء أعرف بشيوخهم من غيرهم، والبخاري رحمه الله يقع له في «تاريخه» أوهام في أخبار أهل الشام.

وفد روي عن العرباض من وجوه أخرى.

وروي من حديث بريدة عن النبي ﷺ: إلا أن إسناد حديث بريدة لا يثبت، والله أعلم.

❦ فقول العرباض: «وعظنا رسول الله ﷺ»، وفي رواية الإمام أحمد وأبي داود والترمذي: «بليعة»، وفي روايتهم أن ذلك بعد صلاة الصبح.

وكان النبي ﷺ كثيراً ما يعظ أصحابه في غير الخطب الراتبة؛ كخطب الجمع والأعياد، وقد أمره الله عز وجل بذلك، فقال تعالى: «وَعِظْتَهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا» [النساء: 63]، وقال تعالى: «ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ» [النحل: 125].

ولكنه كان لا يديم وعظهم، بل يتخولهم بها أحياناً؛ كما في الصحيحين عن أبي وائل قال: كان عبد الله بن مسعود يذكرنا كل يوم خميس، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن! إنا نحب حديثك ونشتهيهِ، ولوددنا أنك تحدثنا كل يوم. فقال: ما يمنعني أن أحدثكم كل يوم إلا كراهة أن أمليكم؛ إن رسول الله

(١) انظر (٨ / ٣٠٦).

ﷺ كان يتخوّلنا بالموعظة كراهة السّامة علينا^(١).

والبلاغة في الموعظة مستحسنة؛ لأنها أقرب إلى قبول القلوب واستجلابها.

والبلاغة: هي التوصل إلى إقحام المعاني المفصولة، وانصالها إلى قلوب السامعين بأحسن صورة من الألفاظ الدالة عليها، وأنصحها، وأحلاها للأسماع، وأوقعها في القلوب.

وكان النبي ﷺ يقصر الخطبة، ولا يطيلها، بل كان يبلغ ويوجز.

وفي صحيح مسلم، عن جابر بن سمرة رضي الله عنه؛ قال: وكنت أصلي مع النبي ﷺ، فكانت صلاته قصداً، وخطبته قصداً^(٢).

وخرجه أبو داود^(٣)، ولغظه: «كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة، إنما هي كلمات بسيرات».

وخرجه مسلم من حديث أبي وائل؛ قال: خطبنا عمّار رضي الله عنه، فأوجز وأبلغ، فلما نزل؛ قلنا: يا أبا القيثان! لقد أبلغت وأوجزت، فلو كنت تنفست، فقال: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مئنة من فقهه، فأطيل الصلاة، وأقصر الخطبة؛ فإن من البيان لسحراً»^(٤).

• وقوله: «ذرفت منها الميون، ووجلت منها القلوب»؛ هذان الوصفان بهما مدح الله المؤمنين عند سماع الذكر؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ

(١) أخرجه: البخاري (١ / ١٦٢ و ١٦٣)، ومسلم (٨٢٩).

(٢) أخرجه مسلم (٨٦٦).

(٣) رقم (١١٠٧).

(٤) أخرجه مسلم (٨٦٩).

الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّت قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا ﴿ [الأنفال: ٢] ، وقال: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد: ١٦] ، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُثَابِهًا مَثَابِي تَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودَ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٣] ، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ قَرَأْهُ أُعِينَهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الذَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٨٣].

وكان النبي ﷺ يتغير حاله عند الموعظة؛ كما قال جابر: كان النبي ﷺ إذا خطب وذكر الساعة اشتد غضبه وعلا صوته واحمرت عيناه كأنه منذر جيش يقول: صبحكم ومساكم . أخرجه مسلم بمعناه^(١).

وفي الصحيحين عن أنس رضي الله عنه: أن النبي ﷺ خرج حين زاغت الشمس، فصلى الظهر، فلما سلم؛ قام على المنبر، فذكر الساعة، وذكر أن بين يديها أموراً عظيماً، ثم قال: ومن أحب أن يسأل عن شيء فليسأل عنه، فوالله ما نسألوني عن شيء إلا أخبرتكم به في مقامي هذا. قال أنس: فأكثر الناس البكاء، وأكثر رسول الله ﷺ يقول: «سلوني». فقام إليه رجل، فقال: أين مدخلي يا رسول الله؟ قال: «التارة». وذكر الحديث^(٢).

﴿ وقوله: «فقلنا: يا رسول الله! كأنها موعظة مودع فأوصنا»؛ يدل على أنه كان ﷺ قد أبلغ في تلك الموعظة ما لم يبلغ في غيرها، فلذلك فهموا أنها موعظة مودع، فإن المودع يستقصي ما لم يستقص غير في القول والمفعول، وذلك أمر النبي ﷺ أن يصلي صلاة مودع؛ لأنه من استشعر أنه مودع بصلاته اتقنها على أكمل وجوهها، وربما كان قد وقع منه ﷺ تعريض في تلك الخطبة

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧).

(٢) أخرجه: البخاري (١ / ١٨٧ - فتح)، ومسلم (٢٣٥٩).

بالتوديع : كما عرض بذلك في خطبته في حجة الوداع ، وقال : « ولا أدري ، لعلي لا ألقاكم بعد عامي هذا »^(١) ، وطلق بودع الناس ، فقالوا : هذه حجة الوداع . ولما رجع من حجته إلى المدينة جمع الناس بماء بين مكة والمدينة يسمى حُجْمًا ، وخطبهم ، وقال : « يا أيها الناس ! إنما أنا بشر مثلكم ، يوشك أن يأتيني رسول ربي فأجيبه ، ثم حض على التمسك بكتاب الله ووصى بأهل بيته خيراً . خُرجه مسلم »^(٢) .

فلعل في الخطبة التي أشار إليها العرياض بن سارية في حديثه كانت بعض هذه الخطب ، أو شبيهاً بها ، مما يشعر بالتوديع .

وقولهم : « فأوصنا » ؛ يعنون : وصية جامعة كافية ؛ فإنهم لما فهموا أنه مودع استوصوه وصية يتفهم بها التمسك بعده ، ويكون فيها كفاية لمن تمسك بها ، وسعادة له في الدنيا والآخرة .

* وقوله ﷺ : « أوصيكم بتقوى الله ، والسمع والطاعة » ؛ فهاتان الكلمتان يجمعان سعادة الدنيا والآخرة .

أما التقوى ؛ فهي كافلة سعادة الدنيا والآخرة لمن تمسك بها ، وهي وصية الله للأولين والآخرين ؛ كما قال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِبْرَاهِيمَ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [النساء : ١٣١] ، وقد سبق في شرح التقوى بما فيه كفاية في شرح حديث النبي ﷺ لمعاذ رضي الله عنه^(٣) .

(١) أخرجه مسلم (١٢٩٧) من حديث حابر مرفوعاً : « واتخذوا عني مناسككم ، فإني لا أدري ، لعلي لا أصبح بعد عامي هذا » .

(٢) برقمه (٢٤٠٨) من حديث زيد بن أرقم .

وانظر لزماً كندي ومجمع البحرين في تخريج أحاديث التوحيد .

(٣) وهو الحديث الثامن عشر من هذا الكتاب .

وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين ؛ ففيها سعادة الدنيا، وبها تنظم
مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربهم ؛ كما
قال عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه : إن الناس لا يصلحهم إلا إمام برُّ نو
فاجر، إن كان فاجراً عبد المؤمن فيه ربه، وحمل الفاجر فيها إلى أجله^(١).

وقال الحسن في الأمراء : هم يلون من أمورنا خمساً : الجمعة،
والجماعة، والعبيد، والثغور، والحدود، والله لا يستقيم الدين إلا بهم، وإن
جاروا وظلموا، والله لما يضلُّعُ الله بهم أكثر مما يفسدون، مع أن - والله -
طاعتهم لغيظ، وإن فوقيتهم لكفر.

وبهذين الأصلين وصَّى النبي ﷺ في خطبته في حجة الوداع.

* وقوله ﷺ : «وإن تأمر عليكم عبد»، وفي رواية : «حشبي»، هذا مما
تكاثرت به الروايات عن النبي ﷺ، وهو مما أُطلع عليه النبي ﷺ من أمر أمته
بعده وولاية العبيد عليهم.

وفي «صحيح البخاري» عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال :
«اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبدٌ حشبيٌّ كأن رأسه زبيبة»^(٢).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي ذر رضي الله عنه قال : «إن خليلي ﷺ
أوصاني أن أسمع وأطيع ولو كان عبداً حشياً مجدع الأظراف»^(٣).

والأحاديث في هذا المعنى كثيرة جداً.

ولا ينافي هذا قوله ﷺ : «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي في الناس

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٥ / ٣٢٨) نحوه عن أبي بخري.

(٢) أخرجه البخاري (١٣ / ١٢١ - صح).

(٣) أخرجه مسلم (٦٤٨).

اثان^{١١١}، وقوله: «الناس تبع لقريش»^{١١٢}؛ لأن ولاية العبيد قد تكون من جهة إمام قريش.

وقد قيل: إن العبد الحبشي إنما ذكره على وجه ضرب المثل، وإن لم يصح وقوعه، كما قال عليه السلام: «من بنى مسجداً ولو كمحفص فطاة...»^{١١٣}.

* وقوله عليه السلام: «فإنه من بعث منكم بعدي فسرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بستى سنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ»؛ هذا إخبار منه عليه السلام بما وقع في أمته بعده من كثرة الاختلاف في أصول الدين وفروعه، وفي الأعمال والأقوال والاعتقادات، وهذا موافق لما روي عنه من افتراق أمته على بضع وسبعين فرقة، وأنها كلها في النار إلا فرقة واحدة، وهي ما كان عليه وأصحابه^{١١٤}، ولذلك في هذا الحديث أمر عند الافتراق والاختلاف

(١) أخرجه: البخاري (٦ / ٥٣٣ - فتح)، ومسلم (١٨٢٠)؛ من حديث ابن عمر رضي

الله عنهما

(٢) أخرجه: البخاري (٦ / ٥٤٦ - فتح)، ومسلم (١٨١٨)؛ من حديث أبي هريرة رضي

الله عنه.

وأخرجه مسلم (١٨١٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

نبيه: واعلم أن أحاديث الأئمة من قريش، متواترة؛ كما نص على ذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير (٤ / ٤٤٠)، وأقره: السخاوي في «فتح المغيب» (٣ / ٤٣)، وعلي الغاري في «شرح نخبة الفكر» (ص ٣٠)، والكتاني في «النظم المتناثر» (ص ١٠٣).

ولا يستحسنت الذين لا رواية ولا دراية ولا رعاية لهم في الحديث النبوي حيث زعموا في هذه الأحاديث أنها: حاد!

(٣) أخرجه: ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦ / ٣١٠)، والبخاري (٤٠١) - كشف الاستنار،

وغيرهما؛ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو صحيح.

(٤) وهو مخرج في رسائلي «فرد الأرتباب عن حديث ما أتانا عنه والأصحاب»، وقد بينت فيه

وجه موافقة حديث العرواض بن سارية له من وجوه كثيرة.

بالتمسك بسته وسنة الخلفاء الراشدين من بعده، والسنة هي الطريق المسلوكة،
فيشمل ذلك التمسك بما كان عليه هو وخلفاؤه الراشدون من الاعتقادات
والأعمال والأقوال، وهذه هي السنة الكاملة، ولهذا كان السلف قديماً لا يطلقون
اسم السنة إلا على ما يشمل ذلك كله.

وروي معنى ذلك عن الحسن والأوزاعي والفضيل بن عياض.

وكثير من العلماء المتأخرين يخصُّ اسم السنة بما يتعلق بالاعتقاد، إلا
أنها أصل الدين، والمخالف فيها على خطر عظيم، وفي ذكر هذا الكلام بعد
الأمر بالسمع والطاعة لأولي الأمر إشارة إلى أنه لا طاعة لأولي الأمر في غير طاعة
الله؛ كما صحَّ عنه عليه السلام أنه قال: «إنما الطاعة في المعروف»^(١).

وفي أمره عليه السلام باتباع سنته وسنة الخلفاء الراشدين بعد أمره بالسمع والطاعة
لولاية الأمور عموماً دليل على أن سنة الخلفاء الراشدين متبعة كاتباع السنة
بخلاف غيرهم من ولاية الأمور.

وفي «مسند الإمام أحمد وجامع الترمذي عن حذيفة رضي الله عنه»
قال: كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً، فقال: «إني لا أدري ما قدر بقاتي فيكم،
فاقتدوا باللذين من بعدي (وأشار إلى أبي بكر وعمر)، وتمسكوا بعهد عمار، وما
حدثكم به ابن مسعود فصديقوه»، وفي رواية: «تمسكوا بعهد أم عبد، واهتدوا
بعهد عمار»^(٢).

فنصَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره على من يُقتدى به من بعده.

(١) أخرجه: الحازي (٨ / ٥٤ - فتح)، ومسنده (١٨٤٠)؛ من حديث علي رضي الله

عنه.

(٢) أخرجه: الترمذي (٣٦٦٣ و٤٠٦٩)، وأحمد (٥ / ٣٨٢ و٣٩٩ و٤١٠)، وهو صحيح

والخلفاء الراشدون الذين أمرنا بالافتداء بهم هم : أبو بكر، وعمر،
وعثمان، وعلي؛ رضي الله عنهم؛ فإن في حديث سفينة عن النبي ﷺ:
«والخلافة بعدي ثلاثون سنة، ثم يكون ملكاً»، وقد صححه الإمام أحمد،
واحتج به علي خلافة الأئمة الأربعة».

ونص كثير من الأئمة على أن عمر بن عبد العزيز خليفة راشد أيضاً، وبدل
عنه ما أخرجه الإمام أحمد من حديث حذيفة رضي الله عنه عن النبي ﷺ:
قال: «تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها، ثم تكون خلافة على
منهاج النبي فتكون ما شاء الله أن تكون ثم يرفعها لله، ثم تكون ملكاً عاضاً ما
شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء يرفعها، ثم تكون ملكاً جبرية، فتكون ما
شاء الله أن تكون ثم إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج نبوة،
ثم سكت» (١).

فلما وثى عمر بن عبد العزيز دخل عليه رجل، فحدثه بهذا الحديث،
فسر به وأعجبه.

وكان محمد بن سيرين يسأل أحياناً عن شيء من الأشربة، فيقول: نهى
عنه إمام هدى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه ورحمه.

وقد اختلف العلماء في إجماع الخلفاء الأربعة؛ هل هو إجماع أو حجة
مع مخالفة غيرهم من الصحابة أم لا؟

(١) أخرجه: أبو داود (٤٦٤٦ و ٤٦٤٧)، وأحمد (٥ / ١٢٠ و ٢٢٦)، وغيرهما.

قلت: وهو صحيح، وانظر: الصحيحة، لشيخنا (٤٦٠).

(٢) انظر: السنة، لعبدالله بن أحمد (٤٠٠).

(٣) أخرجه (٤ / ٢٧٢)، والبخاري (١٥٨٨)، وزينباده حسن؛ كما يسه ليعتدنا في

الصحيحة (٥)، وانظره.

وفيه روايتان عن الإمام أحمد، وحكم أبو حازم الحنفي في زمن المعتضد بنوريث ذوي الأرحام، ولم يعتد بمن خالف الخلفاء وأنفذ حكمه في ذلك في الأفاق، ولو قال بعض الخلفاء الأربعة قولاً ولم يخالفه أحد، بل خالفه غيره من الصحابة؛ فهل يقدم قوله على قول غيره؟ فيه قولان أيضاً للعلماء، وإنماصوص عن أحمد أنه يقدم قوله على قول غيره من الصحابة، وكذا ذكره الخطابي وغيره، وكلام أكثر السلف يدلُّ على ذلك، خصوصاً عمر بن الخطاب رضي الله عنه؛ فإنه روي عن النبي ﷺ من وجوه أنه قال: إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه^(١).

وكان عمر بن عبدالعزيز يتبع أحكامه، ويستدل بقول النبي ﷺ: إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه.

وقال مالك: قال عمر بن عبدالعزيز: سنَّ رسول الله ﷺ وولاية الأمر من بعده سنتاً، الأخذ بها اعتصام يكتب الله، وقوة على دين الله، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها، ولا النظر في أمر خالفها، من اهتدى بها فهو المهتدي، ومن استنصر بها فهو المنصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين وآه الله ما تؤلَّى وأصله جهنم وساءت مصيراً.

وحكى عبدالله بن عبدالحكم عن مالك أنه قال: أعجبتني عزم عمر على ذلك؛ يعني هذا الكلام.

وروى عبد الرحمن بن مهدي هذا الكلام عن مالك، ولم يحكه عن عمر، وكان علي رضي الله عنه يتبع فضايه وأحكامه، ويقول: إن عمر كان رشيد الأمر.

(١) صحيح، كما في صحيح الجامع الصغير (١٧٣٦).

وروى الأشعث عن الشعبي قال: إذا اختلف الناس في شيء؛ فانظروا فيه كيف قضى عمر؛ فإنه لم يكن يقضي عمر في أمر لم يقض فيه قلبه حتى يمشور.

وقال مجاهد: إذا اختلف الناس في شيء فانظروا ما صنع عمر فخذوا به. وبكل حال، فما أجمع عمر عليه الصحابة فاجتمعوا عليه في عصره فلا شك أنه الحق، ولو خالفه من بعد ذلك من خالفه؛ كقضائه في مسائل من الفرائض؛ كالعول، وفي زوج وأبوين وزوجة وأبوين أن للام ثلث الباقي، وكقضائه فيمن جامع في إحصائه أن يمضي في نسكه وعليه القضاء والهدى، ومثل ما قضى به في امرأة العفوق ووافقه غيره من المخلفاء أيضاً، ومثل ما جمع عليه الناس في الطلاق الثلاث، وفي تحريم متعة النساء، ومثل ما فعله من وضع الديوان، ووضع الخراج على أرض العنوة، وقد الذمة لأهل الذمة بالشروط التي شرطها عليهم، ونحو ذلك.

ويشهد لصحته ما جمع عليه عمر أصحابه فاجتمعوا عليه رضي الله عنهم، ولم يخالف في وقته قول النبي ﷺ: «رأيتني في المنام أنزع على قلب، فجاء أبو بكر فترع ذنوباً أو ذنوبين وفي نزع ضعف والله يغفر له، ثم جاء عمر بن الخطاب فاستحالت غرباً، فلم أر أحداً يفري فرئه حتى روى الناس وضربوا بعطن»، وفي رواية: «فلم أر عبقرياً من الناس ينزع نزع ابن الخطاب»، وفي رواية أخرى: «حتى نولى الحوض يتفجره»^(١).

وهذا إشارة إلى أن عمر لم يمت حتى وضع الأمور في مواضعها واستقامت الأمور، وذلك لطول مدته وتفردّه للحوادث واهتمامه بها، بخلاف

(١) أخرجه: البخاري (٧ / ١٨ - فتح)، ومسلم (٢٣٩٢)؛ من حديث أبي هريرة.

مدة أبي بكر؛ فإنها كانت قصيرة، وكانت مشغولاً فيها بالفتوح وبعث البعث للقتال. فلم يتفرغ لكثير من الحوادث وربما كان يقع في زمنه ما لا يبلغه، ولا يرفع إليه حتى رفعت تلك الحوادث إلى عمر، فردّ الناس فيها إلى الحق، وحملهم على الصواب رضي الله عنه، وعن أبي بكر، وعن الصحابة أجمعين.

وأما ما لم يجمع عمر الناس عليه، بل كان له فيه رأي، وهو يسوغ لغيره أن يرى رأياً بخالف رأيه؛ كعائل الجد مع الإخوة، ومسألة طلاق البتة، فلا يكون قول عمر فيه حجة على غيره من الصحابة، والله أعلم.

وإنما وصف الخلفاء بالراشدين لأنهم عرفوا الحق وقضوا به، والراشد ضدّ الغاوي، والغاوي من عرف الحق وعمل بخلافه، وفي رواية: «المهدين»؛ يعني: أن الله يهديهم للحق، ولا يضلّهم عنه، فالأقسام ثلاثة: راشد، وغاوي، وضال؛ فأشاد: عرف الحق وأتبعه، والغاوي: عرفه ولم يتبعه، والضال: لم يعرفه بالكلمة، فكل راشد مهتد، وكل مهتد هداية تامة فهو راشد؛ لأن الهداية إنما تتم بمعرفة الحق والعمل به أيضاً.

• وقوله: «غضّوا عليها بالنواجذ»؛ كناية عن شدّة التمسك بها، والنواجذ: الأضراس.

• قوله: «وإياكم ومحدثات الأمور»؛ فإن كل بدعة ضلالة؛ تحذير للأمة من اتباع الأمور المحدثّة المبتدعة، وأكد ذلك بقوله: «كل بدعة ضلالة»، والمراد بالبدعة ما أحدث مما لا أصل له في الشريعة بدلّ عليه، وأما ما كان له أصل من الشرع بدلّ عليه؛ فليس ببدعة شرعاً، وإن كان بدعة لغة.

وفي «صحيح مسلم» عن جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ: كان يقول في خطبته: «إن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشرُّ

الأمور محدثاتها، وكلُّ بدعة ضلالة»^(١).

* فقوله **بِحَدِيثِهِ** : وكلُّ بدعة ضلالة؛ من جوامع الكلم، لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين، وهو شبيه بقوله **بِحَدِيثِهِ** : «من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردّه»^(٢)، فكل من أحدث شيئاً ونسبه إلى الدين ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه؛ فهو ضلالة، والدين بريء منه، وسواء في ذلك مسائل الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة.

وأما ما وقع من كلام السلف من استحسان بعض البدع؛ فإتاما ذلك في البدع اللغوية لا الشرعية^(٣)، فمن ذلك قول عمر رضي الله عنه لما جمع الناس في قيام رمضان على إمام واحد في المسجد وخرج ورأهم يصلون كذلك، فقال: نعمت البدعة هذه.

وروي عنه أنه قال: إن كانت هذه بدعة؛ فنعمت البدعة.

وروي عن أبي بن كعب؛ قال له: إن هذا لم يكن. فقال عمر: قد علمت، ولكنه حسن.

ومرادُه أن هذا الفعل لم يكن على هذا الوجه قبل هذا الوقت، ولكن له أصل في الشريعة يرجع إليها، فمنها أن النبي **ﷺ** كان يحثُّ على قيام رمضان، ويرغب فيه، وكان الناس في زمنه يقومون في المسجد جماعات متفرقة ووحداً، وهو **ﷺ** صلى بأصحابه في رمضان غير ليلة، ثم امتنع من ذلك معللاً بأنه تخشى أن يكتب عليهم، فبعجزوا عن القيام به، وهذا قد أمن بعده **ﷺ**.

(١) أخرجه مسلم (٨١٧).

(٢) وهو الحديث الخامس من هذا الكتاب

(٣) وانظر تفاصيل ذلك في «البدعة وأثرها السيء» في الأمانة (ص ٣٩-٤٢).

ومنها أنه ﷺ أمر باتباع سنة خلفائه الراشدين ، وهذا قد صار من سنة خلفائه الراشدين ، فإن الناس اجتمعوا عنده في زمن عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم .

ومن ذلك أذان الجمعة الأول زاده عثمان لحاجة الناس إليه ، وأقره علي ، واستمر عمل المسلمين عنده .

وروي عن ابن عمر أنه قال : هو بدعة ، ولعله أراد ما أراد أبوہ في قيام شهر رمضان .

ومن ذلك جمع الصحف في كتاب واحد توقف فيه زيد بن ثابت وقال لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما : كيف نضعلان ما ثم يفعلہ النبي ﷺ؟ ثم علم أنه مصلحة ، فوافق علي جمعه ، وقد كان النبي ﷺ يأمر بكتابة الوحي ، ولا فرق بين أن يكتب مفرداً أو مجموعاً بل جمعه صار أصح .

وكذلك جمع عثمان الأمة على مصحف ، وإعلامه لما خالفه خشية تفرق الأمة ، وقد استحسنته علي وأكثر الصحابة رضي الله عنهم ، وكان ذلك عين المصلحة .

وكذلك قال من منع الزكاة توقف فيه عمر وغيره حتى بينه له أبو بكر أصله الذي يرجع إليه من الشريعة ، فوافقته الناس على ذلك .

ومن ذلك القصص .

قال الحسن : إنه بدعة ونعمت البدعة ، كم من دعوة مستجابة وحاجة مفضية وأخ استفاد .

وإنما عني هؤلاء بأنه بدعة الهيئة الاجتماعية عنده في وقت معين ، فإن النبي ﷺ لم يكن له وقت معين يقصص على أصحابه فيه غير خطبته الراجعة في

الجمع والأعياد، وإنما كان يذكرهم أحياناً أو عند حدوث أمر يحتاج إلى التذكير عنده، ثم إن الصحابة رضي الله عنهم اجتمعوا على تعيين وقت له كما سبق عن ابن مسعود أنه كان يذكر أصحابه كل يوم خميس^(١).

وفي صحيح البخاري^(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال: حدث الناس في كل جمعة مرة، فإن أبيت فموتين، فإن أكثرت فثلاثاً، ولا نمل الناس^(٣).

وقد روى الحافظ أبو نعيم بإسناد عن إبراهيم بن الجنيد؛ قال: سمعت الشافعي يقول: البدعة بدعتان: بدعة محمودة وبدعة مذمومة، فما وافق السنة فهو محمود، وما خالف السنة فهو مذموم. واحتج بقول عمر رضي الله عنه: نعمت البدعة هذه.

ومراد الشافعي رضي الله عنه ما ذكرناه من قبل أن أصل البدعة المذمومة ما ليس لها أصل في الشريعة ترجع إليه، وهي البدعة في إطلاق الشرع، وأما البدعة المحمودة؛ فما وافق السنة؛ يعني: ما كان لها أصل من السنة ترجع إليه، وإنما هي بدعة لغة لا شرعاً لموافقته السنة.

وقد روي عن الشافعي كلام آخر يفسر هذا، وأنه قال: المحدثات ضربان: ما أحدث مما يخالف كتاباً أو سنة أو أثراً أو إجماعاً؛ فهذه البدعة الضلالة، وما أحدث فيه من الخير لا خلاف فيه لواحد من هذا، وهذه محدثة غير مذمومة.

وكثير من الأمور التي أحدثت ولم يكن قد اختلف العلماء في أنها بدعة

(١) مضي تخريجه (ص ٣٩١ - ٣٩٢).

(٢) أخرجه البخاري (١٩ / ١٣٨ - فتح).

حسنة حتى ترجع إلى السنة أم لا، فمنها كتابة الحديث، نهى عنه عمر وطائفة من الصحابة، ورخص فيها الأكثرون، واستدلوا له بأحاديث من السنة.

ومنها كتابة تفسير الحديث والقرآن؛ كرهه قوم من العلماء، ورخص فيه كثير منهم.

وكذلك اختلافهم في كتابة الرأي في الحلال والحرام ونحوه، وفي توسعة الكلام في المعاملات وأعمال القلوب التي لم تنقل عن الصحابة والتابعين. وكان الإمام أحمد يكره أكثر ذلك.

وفي هذه الأزمان التي بعد العهد فيها بعلم السلف يتعبر ضبط ما نقل عنهم من ذلك كله، لبتميز به ما كان من العلم موجوداً في زمانهم، وما أحدث في ذلك بعدهم، فيعلم بذلك السنة من البدعة.

وقد صحَّ عن ابن مسعود رضي الله عنهما أنه قال: إنكم قد أصبحتم اليوم على الفطرة، وإنكم مستحدثون ويحدث لكم، فإذا رأيتم محدثة؛ فعليكم بالعهد الأول.

وابن مسعود قال هذا في زمن الخلفاء الراشدين.

وروى ابن حميد عن مالك؛ قال: لم يكن شيء من هذه الأهواء في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان.

وكان مالك يشير بالأهواء إلى ما حدث من التفريق في أصول الديانات من أمور الخوارج، والروافض، والمرجئة، ونحوهم ممن تكلم في تكفير المسلمين، واستباحة دمائهم وأموالهم، أو في تخليدهم في النار، أو في تفسيق خواص هذه الأمة، أو عكس ذلك من زعم أن المعاصي لا تضر أهلها، وأنه لا يدخل النار من أهل التوحيد أحد.

وأصعب من ذلك ما أحدث من الكلام في أفعال الله تعالى في قضائه،
وقد مرد وكذب بذلك من كذب، وزعم أنه نزه الله بذلك عن الظنم.

وأصعب من ذلك ما حدث من الكلام في ذات الله وصفاته، مما سكث
عنه النبي ﷺ والصحابه والتابعون لهم بإحسان:

فقوم نفوا كثيراً مما أورد في الكتاب والسنة من ذلك، وزعموا أنهم فعلوا
تنزيهاً لله عما نفتضيه العقول بتنزيهه عنه، وزعموا أن لازم ذلك لمستحيل على
الله عز وجل.

وقوم لم يكتفوا بإثباته حتى أثبتوا بإثباته ما يظن أنه لازم له بالنسبة إلى
المخلوقين، وهذه اللوازم تقياً وإثباتاً درج صدر الأمة على السكوت عنها.

ومما حدث في الأمة بعد عصر الصحابة والتابعين الكلام في الحلال
والحرام بمجرد الرأي، ورد كثير مما وردت به السنة في ذلك لمخالفته الرأي
والأفيسة العقلية.

ومما حدث بعد ذلك الكلام في الحقيقة بالذوق والكشف، وزعم أن
الحقيقة تنافي الشريعة، وأن المعرفة وحدها تكفي مع المحبة، وأنه لا حاجة إلى
الأعمال، وأنها حجاب، أو أن الشريعة إنما يحتاج إليها العوام، وربما انضم
إلى ذلك الكلام في الذات والصفات بما يعلم قطعاً مخالفته الكتاب والسنة
وإجماع سلف الأمة: ﴿وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [البقرة: ٢١٣].

الحديث التاسع والعشرون

عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، وَيُبَاعِدُنِي مِنَ النَّارِ. قَالَ: «وَلَقَدْ سَأَلْتُ عَنْ عَظِيمٍ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ: تَعَبُّدُ اللَّهِ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمُ الصَّلَاةِ، وَتُؤْتِي الرِّزْقَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ». ثُمَّ قَالَ لَهُ: «وَأَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَسْوَابِ الْخَيْرِ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ، وَالصَّدَقَةُ تَطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ، ثُمَّ تَلَا: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ...﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦ - ١٧]، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذِرْوَعِ سَنَامِهِ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ، وَذِرْوَعُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ». ثُمَّ قَالَ: «وَأَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكَ كُلُّهُ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ، ثُمَّ قَالَ: «كُفْتُ عَلَيْكَ هَذَا». قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَإِنَّا لَمَوْأخِدُونَ بِمَا تَتَكَلَّمُ بِهِ؟ فَقَالَ: «تَكَلَّمْتُكَ أُمَّكَ يَا مُعَاذُ! وَهَلْ يَكُفُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ - أَوْ قَالَ: عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ السِّبْتِهِمْ».

رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح^(١).



(١) صحيح بطرقة؛ كما بيته في صحيح كتاب الأذكار وضعيفه، (١١١٢ / ٧٧٤)، ١٢٦١.

* هذا الحديث خرَّجه الإمام أحمد والترمذي والنسائي وابن ماجه من رواية معمر عن عاصم بن أبي النجود عن أبي وائل عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، وقال الترمذي : «حسن صحيح» .

وفيما قاله رحمه الله نظر من وجهين :

أحدهما : أنه لم يثبت سماع أبي وائل من معاذ، وإن كان قد أدركه بالسُّن، وكان معاذ بالشام وأبو وائل بالكوفة، وما زال الأئمة كأحمد وغيره يستدلون على انتفاء السماع بمثل هذا .

وقد قال أبو حاتم الرازي في سماع أبي وائل من أبي الدرداء قد أدركه، وكان بالكوفة، وأبو الدرداء بالشام ؛ يعني : أنه لم يصحَّ منه سماع .

وقد حكى أبو زرعة الدمشقي عن قوم أنهم توقَّفوا في سماع أبي وائل من عمر، أو نضوه، فسماعه من معاذ أبعد .

والثاني : أنه قد رواه حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي النجود عن شهر بن حوشب عن معاذ . خرَّجه الإمام أحمد مختصراً .

قال الدارقطني : وهو أشبه بالصواب ؛ لأن الحديث معروف من رواية شهر على اختلاف عليه فيه .

قلت : رواية شهر عن معاذ مرسله بقتناً، وشهر مختلف في توثيقه وتضعيفه .

وقد خرَّجه الإمام أحمد من رواية شهر عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ، وخرَّجه الإمام أحمد أيضاً من رواية عروة بن الزناد عن عروة وميمون بن أبي شبيب كلاهما عن معاذ، ولم يسمع عروة ولا ميمون عن معاذ . وله طرق أخرى عن معاذ كلها ضعيفة .

• وقوله: «أخبرني بعمل يدخلني الجنة ويباعدني عن النار»؛ وقد تقدم في شرح الحديث الثاني والعشرين من وجوه ثابتة من حديث أبي هريرة وأبي أيوب وغيرهما أن النبي ﷺ سئل عن مثل هذه المسألة فأجاب بتحوماً أجاب به في حديث معاذ.

وفي رواية الإمام أحمد في حديث معاذ أنه قال: يا رسول الله! إنني أريد أن أسألك عن كلمة قد أمرضتني وأسقممتني وأحرقنتني. قال: «سئل عما شئت». قال: أخبرني بعمل يدخلني الجنة لا أسألك غيره». وهذا يدل على شدة اهتمام معاذ رضي الله عنه بالأعمال الصالحة، وفيه دليل على أن الأعمال سبب لدخول الجنة كما قال تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الزخرف: ٧٢].

• وأما قوله ﷺ: «لمن يدخل الجنة أحد منكم بعمله»^(١)؛ فالمراد والله أعلم أن العمل بنفسه لا يستحق به أحد الجنة لولا أن الله عز وجل جعله بفضلته ورحمته سبباً لذلك، والعمل بنفسه من فضل الله ورحمته على عبده، فالجنة وأسبابها كل من فضل الله ورحمته.

• وقوله: «لقد سألت عن عظيم»؛ قد سبق في شرح الحديث المشار إليه أن النبي ﷺ قال لرجل سأله عن مثل هذا: «لئن كنت أوجزت المسألة لقد أعظمت وأطولت». وذلك لأن دخول الجنة والنجاة من النار أمر عظيم جداً، ولاجله أنزل الله الكتب وأرسل الرسل، وقال النبي ﷺ لرجل: «كيف تقول إذا صليت؟» قال: أسأل الله الجنة، وأعوذ به من النار، ولا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ؛ يشير إلى كثرة دعائهما واجتهادهما في المسألة، فقال النبي ﷺ: «حولها دندندن». وفي رواية: «هل تصبر دندنتي ودندنة معاذ إلا أن تسأل الله الجنة ونعوذ

(١) أخرجه: المغازي (١٠ / ١٢٧ - فتح)، ومسلم (٢٨١٦)، من حديث أبي هريرة.

* وقوله ﷺ: «وإنه ليسير على من يسه الله عليه»؛ إشارة إلى أن التوفيق كله بيد الله عز وجل، فمن يسه الله عليه الهداية اهتدى، ومن لم يسهر عليه لم ييسر له ذلك؛ قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَىٰ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَىٰ - وَأَمَّا مَنْ يَحْتَلْ وَاسْتَفْتَىٰ وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَىٰ فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَىٰ﴾ [الليل: ٥ - ١٠].

أخبر الله عن نبيه موسى عليه السلام أنه قال في دعائه: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي - وَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥ - ٢٦].

وقد سبق في شرح الحديث المشار إليه توجيه ترتيب دخول الجنة على الإتيان بأركان الإسلام الخمسة، وهي: التوحيد، والصلاة، والزكاة، والصيام، والحج.

* وقوله: «وَأَلَّا أَدُلَّكَ عَلَىٰ أَبْوَابِ الْخَيْرِ»؛ لما رتب دخول الجنة على واجبات الإسلام دُلَّ بعد ذلك على أبواب الخير من النوافل، فإن أفضل أولياء الله المقربين الذين يتقربون إليه بالنوافل بعد أداء الفرائض.

* وقوله: «الصوم الجنة»؛ هذا الكلام ثابت عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة، وخرجه في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ^(٢).

وهو جنة ما لم يخرقها بالكلام السيء، ونحوه، ولهذا في حديث أبي هريرة المخرج في الصحيحين عن النبي ﷺ: «الصيام جنة، فإذا كان يوم صوم

(١) أخرجه: أبو داود (٧٩٢)، وابن ماجه (٩١٠ و ٣٨٤٧)، وأحمد (٤٧٤ / ٣)، وهو

صحيح.

(٢) أخرجه: البخاري (١٠٣ / ٤ - فتح)، ومسلم (١١٥١).

أحدكم؛ فلا يرفث، ولا يفسق، ولا يجهل، فإن امرؤ سابه فليقبل: إني امرؤ صائم»^(١).

فالجنة هي ما يستجنُّ به العبد كالمجنُّ الذي يفيه عبد القتال من الضرب، فكذلك الصيام يعني صاحبه من المعاصي في الدنيا؛ كما قال عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٨٣]، فإذا كان له جنة من المعاصي كان له في الآخرة جنة من النار، ومن لم يكن له جنة في الدنيا من المعاصي لم يكن له جنة في الآخرة من النار.

• قوله ﷺ: «والصدقة تطفيء الخطيئة كما يطفىء الماء النار»؛ هذا الكلام روي عن النبي ﷺ من وجوه أخرى، فخرجه الإمام أحمد والترمذي من حديث كعب بن عجرة عن النبي ﷺ قال: «الصوم جنة حصينة، والصدقة تطفيء الخطيئة كما يطفىء الماء النار»^(٢).

وقد قال الله تعالى: ﴿إِن تَبَدَّوْا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفَوْهَا وَتُؤْتَوْهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَكُفْرٌ عَنْكُمْ مِّنْ نِّيَّاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١]، فدل على أن الصدقة تكفر بها السيئات إما مطلقاً أو صدقة السر.

• وقوله ﷺ: «وصلاة الرجل في جوف الليل»؛ يعني أنها تطفيء الخطيئة أيضاً كالصدقة.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال:

(١) انظر التعليق السابق.

(٢) أخرجه: الترمذي (٦١٤)، وأحمد (٣ / ٣٢١ و ٣٩٩)، وغيرهما.

قلت: وهو صحيح.

«أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل»^(١).

وكذلك قيام الليل يكفر الخطايا؛ لأنه أفضل توافل الصلاة.

وفي الترمذي من حديث بلال رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال:
«عليكم بقيام الليل؛ فإنه دأب الصالحين قبلكم، وإن قيام الليل قربة إلى الله
عز وجل ومنهاة عن الإثم وتكفير السيئات ومطرودة للداء عن الجسد»^(٢).

وخرجه أيضاً من حديث أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ بنحوه،
وقال: هو أصح من حديث بلال.

وخرجه الحاكم وابن خزيمة في صحيحيهما من حديث أبي أمامة أيضاً.

* وقوله عنه ﷺ: «ثم نلا قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ

(١) أخرجه مسلم (١١٦٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٥٤٩) من حديث بلال. وقال: حديث غريب، لا نعرفه من حديث
بلال. إلا من هذا الوجه؛ من قبل إسناده: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: محمد القرشي هو
محمد بن سعيد الشامي، وهو ابن أبي منسي، وهو محمد بن حسان، وقد ترك حديثه.

قلت: وهو كما قال؛ فإن الشامي هذا هو المصلوب في الزندقة، وهو كذاب.
ثم قال: «وفد روى هذا الحديث معلومة بن صالح عن ربيعة بن يزيد عن أبي إدريس
الخلواني عن أبي أمامة عن رسول الله ﷺ: (وذكره)، وهذا أصح من حديث أبي إدريس عن
بلال».

قلت: وهو كما قال؛ فليس في هذا الطريق منهم، فقد أخرجه: الحاكم (١ / ٣٠٨)، وعنه
البيهقي (٢ / ٥٠٢)، والطبراني في «الكبير» (٧٥٦٦)، وابن خزيمة (١١٣٥).

قلت: لكن في إسناده عبدالله بن صالح كاتب الليث، وهو ضعيف، لكنه يثير به.
وله شاهد من حديث سلمان رضي الله عنه: أخرجه: الطبراني في «الكبير» (٦١٥٤)، وابن
عساكر في «تاريخ دمشق» (١٥ / ١٤٠ / ٢)؛ بإسناد فيه ضعف، لكنه يصلح للمتابعات.
والجملة؛ فالحديث حسن شراهدة، ما خلا الطريق الأول التي فيها محمد بن سعيد
الشامي المصلوب، والله أعلم.

يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴿١٦﴾ حتى بلغ: ﴿يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٦ - ١٧]؛ يعني أن النبي ﷺ تلا هاتين الآيتين عند ذكره فضل صلاة الليل، ليبين بذلك فضل صلاة الليل؛ فإن الله مدح الذين تتجافى جنوبهم عن المضاجع لدعائه، فيشمل ذلك كله من ترك النوم بالليل لذكر الله ودعائه، فبدخل فيه من صلى بين العشاءين، ومن انتظر صلاة العشاء، فلم يقم حتى يصلها، لا سيما مع حاجته إلى النوم، ومجاهدة نفسه على تركه لأداء الفريضة.

وقد قال النبي ﷺ لمن انتظر صلاة العشاء: «إنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة»^(١).

ويدخل فيه من نام ثم قام من نومه بالليل للتهجد، وهو أفضل أنواع التطوع بالصلاة مطلقاً، وربما دخل فيه من ترك النوم عند طلوع الفجر، وقام إلى أداء صلاة الصبح، لا سيما مع غلبة النوم عليه، ولهذا شرع للمؤذن في أذان الفجر أن يقول في أذانه: الصلاة خير من النوم.

• وقوله ﷺ: «وصلاة الرجل في جوف الليل»؛ ذكر أفضل أوقات التهجد بالليل، وهو جوف الليل.

وخرج النسائي والترمذي من حديث أبي أمامة: «قيل: يا رسول الله! أي الدعاء أسمع؟ قال: جوف الليل الآخر، ودبر الصلوات المكتوبات»^(٢).

وقد قيل: إن جوف الليل إذا أطلق؛ فالمراد به وسطه، وإن قيل: جوف الليل الآخر؛ فالمراد به وسط النصف الثاني، وهو السدس الخامس من أسداس

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ٥١ - فتح)، ومسلم (٦٤٠)؛ من حديث أنس رضي الله عنه.

(٢) حسن شواهده، كما بيته في «صحيح كتاب الأذكار وضعيفه» (١٧٦ / ١٤٢).

الليل، وهو الوقت الذي ورد فيه النزول الإلهي.

* وقوله ﷺ: «ألا أخبرك برأس الأمر وعموده وذروة سنامه؟». قلت: بلى يا رسول الله. قال: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد».

فأخبر النبي ﷺ عن ثلاثة أشياء: رأس الأمر، وعموده، وذروة سنامه. فأما رأس الأمر؛ فيعني بـ «الأمر» الدين الذي بُعث به، وهو الإسلام، وقد جاء تفسيره في رواية أخرى بالشهادتين، فمن لم يقرّ بهما باطناً وظاهراً؛ فليس من الإسلام في شيء.

وأما قوام الدين الذي يقوم به الدين كما يقوم الفسطاط على عموده؛ فهي الصلاة.

وأما ذروة سنامه، وهو أعلى ما فيه وأرفعها، فهو الجهاد، وهذا يدلُّ على أنه أفضل الأعمال بعد الفرائض؛ كما هو قول الإمام أحمد وغيره من العلماء. وفي الصحيحين عن أبي ذر رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله! أيُّ العمل أفضل؟ قال: «إيماناً بالله، ثم جهاداً في سبيل الله»^(١). والاحاديث في هذا المعنى كثيرة جداً.

* وقوله ﷺ: «ألا أخبرك بملاك ذلك كله؟». قلت: بلى يا رسول الله! فأخذ بلسان نفسه، ثم قال: «كفَّ عليك هذا...» إلى آخر الحديث؛ هذا يدلُّ على أن كفَّ اللسان وضبطه وحجبه هو أصل الخير كله، وأن من ملك لسانه فقد ملك أمره وأحكمه وضبطه.

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ١٤٨ - فتح)، ومسلم (٨٤).

وقد سبق الكلام على هذا المعنى في شرح حديث: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر؛ فليقل خيراً أو ليصمت»^(١).

وفي شرح حديث: «قل آمنت بالله ثم استقم»^(٢).

والمراد بحصائد الألسنة جزء الكلام المحرّم وعقوبته؛ فإن الإنسان يزرع بقوله وعمنه الحسنات والسيئات، ثم يحصد يوم القيامة ما زرع، فمن زرع خيراً من قول أو عمل حصد الكرامة، ومن زرع شراً من قول أو عمل حصد غداً الندامة.

وظاهر حديث معاذ يدلُّ على أن أكثر ما يدخل الناس به النار أنطقوا بالسنتهم؛ فإن معصية النطق يدخل فيها الشرك، وهي أعظم الذنوب عند الله عزّ وجلّ، ويدخل فيها القول على الله بغير علم، وهو قرين الشرك، ويدخل فيها شهادة الزور التي عدلت الإشراك بالله عزّ وجلّ، ويدخل فيها السحر، والقذف، وغير ذلك من الكبائر والصغائر؛ كالكذب، والغيبة، والنميمة، وسائر المعاصي الفعلية لا يخلو غالباً من قول يقترن بها يكون معيناً عليها.

وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «أكثر ما يدخل الناس النار الأجوفاً: القم والفرج» خرّجه الإمام أحمد والترمذي^(٣).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ؛ قال: «إن الرجل لينكلم بالكلمة ما يتبين فيها يزلُّ بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب»^(٤).

(١) مضي، وهو الحديث الحامن عشر من هذا الكتاب.

(٢) مضي، وهو الحديث الحادي والعشرون من هذا الكتاب.

(٣) مضي (ص ٢٧٨).

(٤) إندججه: البخاري (١١ / ٣٠٨ - جمع)، ومسلم (٢٩٨٨).

وقال الحسن: اللسان أمير البدن، فإذا جنى على الأعضاء شيئاً جنت، وإذا عفت عفت.

وقال بونس بن عبيد: ما رأيت أحداً لسانه منه على بال إلا رأيت ذلك صالحاً في سائر عمله.

وقال يحيى بن أبي كثير: ما صلح منطق رجل إلا عرفت ذلك في سائر عمله، ولا فسد منطق رجل قط إلا عرفت ذلك في سائر عمله.

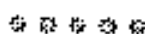
وقال ابن المبارك عن فضالة عن يونس بن عبيد رحمهم الله: لا نجد شيئاً من البرِّ واحداً يتبعه البرُّ كله غير اللسان، فإنك نجد الرجل يصوم النهار ويفطر على حرام، ويقوم الليل ويشهد الزور بالنهار (وذكر أشياء نحو هذا)، ولكن لا نجده لا يتكلم إلا بحق فيخالق ذلك عمله أيداً.



الحديث الثلاثون

عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْعُخَيْمِيِّ جُرْثُومِ بْنِ نَاشِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَرِضٌ فَرَانِضٌ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدٌّ خُدُودٌ فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَحَرْمٌ أَشْيَاءٌ فَلَا تُتْهَكُّوهَا، وَسَكَتٌ عَنْ أَشْيَاءٍ رَحْمَةٌ لَكُمْ مِنْ غَيْرِ نَسْيَانٍ فَلَا تُبْحَثُوا عَنْهَا».

حديث حسن، رواه الدارقطني وغيره.



(١) قلت: وهو ضعيف، كما بينه متصلاً في صحيح كتاب الأذكار وضعيفه، (١٢٦٠) /

(٢٦٨)، وقد حدثه، لأنه ليس من شرطه في هذا المصنف.

الحديث الحادي والثلاثون

عَنْ أَبِي الْعَيَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ذُلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ أَحْبَبَنِي اللَّهُ وَأَحْبَبَنِي النَّاسُ . فَقَالَ : « وَارْزُقْ فِي الدُّنْيَا ؛ يُحِبُّكَ اللَّهُ ، وَارْزُقْ فِيمَا عِنْدَ النَّاسِ ؛ يُحِبُّكَ النَّاسُ » .

حديث حسن ، رواه ابن ماجه وغيره بأسانيد حسنة^(١) .



(١) قلت : وهو ضعيف ! كما بينته في صحيح كتاب الأذكار وضعيفه (١٢٥٠ / ٢٩٧) . وقد حدثه لأنه ليس من شرطه في هذا المعنى .

الحديث الثاني والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ سَعِيدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ مَيْمُونِ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا ضُرْرَ وَلَا ضِرَارَ».

حديث حسن، رواه ابن ماجه والدارقطني وغيرهما مسنداً، ورواه مالك في «الموطأ» مرسلًا عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن النبي ﷺ مرسلًا، فأسقط أبو سعيد، وله طرق يقوي بعضها بعضها^(١).

«حديث أبي سعيد لم يخرججه ابن ماجه، وإنما أخرجه الدارقطني والحاكم والبيهقي من رواية عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة: حدثنا الدراوردي عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه واله وسلم؛ قال: «لا ضرر ولا ضرار، من صار ضره الله، ومن شاق شق الله عليه»، وقال الحاكم: «صحیح الإسناد على شرط مسلم»، وقال البيهقي: تفرد به عثمان عن الدراوردي، وخبرجه مالك في «الموطأ» عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا.

قال ابن عبد البر: لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث؛ قال: ولا يسند من وجه صحيح، ثم أخرجه من رواية عبد السلك بن معاذ النصيبي عن الدراوردي موصولًا.

والدراوردي كان الإمام أحمد يضعف ما حدث به من حفظه، ولا يعا به،

(١) حسن بشواهده؛ كما هو مخرج في «صحیح كتاب الأذكار وضعفه» (١٢٤٧ / ٩٨١).

ولا شك في تقديم قول مالك على قوله .

وقال خالد بن سعد الأندلسي الحافظ: لم يصح حديث: «لا ضرر ولا ضراره» مسنداً .

وأما ابن ماجه؛ فخرجه من رواية فضيل بن سليمان: حدثنا موسى بن عتبة: حدثنا إسحاق بن الوليد عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ قضى أن لا ضرر ولا ضرار. وهذا من جملة صحيفة يروى بهذا الإسناد، وهي منقطعة مأخوذة من كتاب قاله ابن المديني وأبو زرعة وغيرهما .

وإسحاق بن يحيى؛ قيل: هو ابن طلحة، وهو ضعيف، لم يسمع من عبادة؛ قاله أبو زرعة، وابن أبي حاتم، والدارقطني في موضع .

وقيل: إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة، ولم يسمع أيضاً من عبادة؛ قاله الدارقطني أيضاً، وذكره ابن عدي في كتابه «الضعفاء»، وقال: عامة أحاديثه غير محفوظة .

وقيل: إن موسى بن عتبة لم يسمع منه، وإنما روى هذه الأحاديث عن أبي عياش الأسدي عنه، وأبو عياش لا يعرف .

وخرجه ابن ماجه أيضاً من وجه آخر من رواية جابر الجعفي عن عكرمة عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ضرر ولا ضراره» .

وجابر الجعفي ضعفه الأكثرون .

وخرجه الدارقطني من رواية إبراهيم بن إسماعيل عن داود بن الحصين عن عكرمة .

وإبراهيم ضعفه جماعة، وروايات داود عن عكرمة منكرة .

وخرجه الدارقطني من حديث الواقدي : حدثنا خازجة بن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت عن أبي الرجاء عن عمرة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال : « لا ضرر ولا ضرار » ، والواقدي متروك ، وشيخه مختلف في تضعيفه .

وخرجه الطبراني من وجهين ضعيفين أيضاً عن القاسم عن عائشة .

وخرجه الطبراني أيضاً من رواية محمد بن سلمة عن أبي إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال : « لا ضرر ولا ضرار في الإسلام » ، وهذا إسناد مقارب ، وهو غريب ، لكن خرجه أبو داود في « المراسيل » من رواية عبدالرحمن بن معز عن أبي إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع مرسلاً وهذا أصح .

وخرجه انداوقطني من رواية أبي بكر بن عباس : قال : أراه عن ابن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال : « لا ضرر ولا ضرورة ، ولا يمتنع أحدكم جاره أن يضع خنثية على حائطه » .

وهذا الإسناد فيه شك ، وابن عطاء هو يعقوب ، وهو ضعيف .

وروى كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال : « لا ضرر ولا إضرار » . قال ابن عبد البر : إسناده غير صحيح .

قلت : كثير هذا يصحح حديثه الترمذي ، ويقول البخاري في بعض حديثه : هو أصح حديث في الباب ، وحسن حديثه إبراهيم بن المنذر الخزازي ، وقال : هو خير مراسيل ابن المسيب ، وكذلك حسبه ابن أبي عاصم وترك حديثه

آخرون منهم الإمام أحمد وغيره، فهذا ما حضرنا من ذكر طرق أحاديث هذا الباب.

وقد ذكر الشيخ رحمه الله أن بعض طرقه تقوى ببعض، وهو كما قال.

وقد قال البيهقي في بعض أحاديث كثير بن عبد الله المزني: إذا انضمت إلى غيرها من الأسانيد التي فيها ضعف فونها.

وقال الشافعي في المرسل: إنه إذا أسند من وجه آخر وأرسله من يأخذ العلم عن غير من يأخذ عنه المرسل الأول؛ فإنه يقبل.

وقال الجوزجاني: إذا كان الحديث المسند من رجل غير مقنع (يعني: لا يفتن بروايته) وشد أركانه العراسيل بالطرق المتقبولة عند ذوي الاختيار؛ استعمل واكتفي به.

وهذا إذا لم يعارض بالمسند الذي هو أقوى منه.

وقد استدل الإمام أحمد بهذا الحديث، وقال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ضرر ولا ضرار».

وقال أبو عمرو بن الصلاح: هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يتروى الحديث ويحسنه. وقد تقبله جماهير أهل العلم، واحتجوا به.

وقول أبي داود: إنه من الأحاديث التي يدور الفقه عليها، يشعر بكونه غير ضعيف، وأنه أعلم.

وفي المعنى أيضاً حديث أبي صرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «من ضارَّ ضارَّ الله به، ومن شاقَّ شاقَّ الله عليه»، حُرِّجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: «حَسَنٌ غَرِيبٌ»^(١).

(١) أخرجه: أبو داود (٣٦٣٥)، والتِّرْمِذِيُّ (١٩٤٠)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣٤٢)، وَأَحْمَدُ (٣ / =

وخرُجَ الترمذي بإسناد فيه ضعف عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «معلمون من ضار مؤمناً أو مكر به»^(١).

* وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ضرر ولا ضرار»، هذه الرواية الصحيحة ضرار بغير همزة، وروى: «إضرار» بالهمزة، ووقع ذلك في بعض روايات ابن ماجه والدارقطني، بل وفي بعض نسخ «الموطأ»، وقد أثبت بعضهم هذه الرواية، وقال: «ضراً وأضرُّ بمعنى واحد، وأتكرها آخرون، وقالوا: لا صحة لها».

* واختلجوا هل بين اللفظين - أعني: الضر والضرار - فرق أم لا؟ فمنهم من قال: هما بمعنى واحد على وجه التأكيد، والمشهور أن بينهما فرقاً.

ثم قيل: إن الضرر هو الاسم، والضرار الفعل، فالمعنى أن الضرر نفسه منتف في الشرع، وإدخال الضرور بغير حق كذلك.

وقيل: الضرر: أن يدخل على غيره ضرراً بما ينتفع هو به، والضرار أن يدخل على غيره ضرراً بلا متفعة له به؛ كمن منع ما لا يضره ويتضرر به الممنوع.

ورجح هذا القول طائفة، منهم ابن عبد البر وابن الصلاح.

وقيل: الضرر أن يضرَّ به من لا يضره، والضرار أن يضرَّ بمن قد أضرَّ به على وجه غير جائز.

= (٤٥٣)، والبيهقي (٦ / ٧٠)، والطبراني في الكبير، (٢٢ / ٢٧٣).

قلت: وإسناده ضعيف؛ لأن لؤلؤة مولاة الأنصار مقبولة.

ولكن الحديث حسن بشواهد.

(٦) أخرجه الترمذي (١٩٤٦)، وإسناده ضعيف - كما قال الترمذي -؛ فقيه أبو سلمة

الكندي: وهو مجهول، وفرقة السخري: لين الحديث، كثير الخطأ.

• ويكفل حال، فالنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما نفى الضرر والضرار بغير حق، فأما إدخال الضرر على أحد يستحقه إما لكونه تعدى حدود الله، فيعاقب بقدر جريمته، أو كونه ظلم نفسه وغيره، فيطلب المظلوم مقابله بالعدل، فهذا غير مراد قطعاً، وإنما المراد إلحاق الضرر بغير حق، وهذا على نوعين:

أحدهما: أن لا يكون في ذلك غرض سوى الضرر بذلك الغير، فهذا لا ريب في قبحه وتحريمه، وقد ورد في القرآن النهي عن المضارة في مواضع:

— منها: في الوصية؛ قال تعالى: ﴿مَنْ بَعَدَ وَصِيَّةً يُوَصِّي بِهَا أَوْ ذِينَ غَيْرِ مُضَارًّا﴾ [النساء: ١٢].

وقال ابن عباس رضي الله عنه: الإضرار في الوصية من الكبائر، ثم تلا هذه الآية.

والإضرار في الوصية:

تارة يكون بأن يخص بعض الورثة بزيادة على فرضة الذي فرضه الله له، فيتضرر بقية الورثة بتخصيصه، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث»^(١).

وتارة بأن يوصي لأجنبي بزيادة على الثلث، فينقص حقوق الورثة، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الثلث، والثلث كثير»^(٢).

ومتى وصى لوارث أو لأجنبي بزيادة على الثلث؛ لم ينفذ ما وصى به إلا بإجازة الورثة، وسواء قصد المضارة أو لم يقصد.

(١) حديث متواتر.

(٢) مضمّن تخريجه (ص ٣٤) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

وأما إن قصد المضارة بالموصية لأجنبي بالثلث؛ فإنه يأنم بقصده المضارة، وهل ترد وصيته إذا ثبت ذلك بإقراره أم لا؟ حكى ابن عطية رواية عن مالك أنها ترد، وقيل: إنه قياس مذهب أحمد.

— ومنها الرجعة في النكاح؛ قال تعالى: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرْحُونَةٍ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، وقال: ﴿وَيُعَوِّلْتُهُنَّ أَحَقَّ بِرُدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]، فدل ذلك على أن من كان قصده بالرجعة المضارة؛ فإنه أثم بذلك، وهذا كما كانوا في أول الإسلام قبل حصر الطلاق في ثلاث: يطلق الرجل امرأته ثم يتركها حتى يفارب انقضاء عدتها ثم يراجعها ثم يطلقها، ويفعل ذلك أبدأ بغير نهاية، فيدع المرأة لا مطلق ولا ممسكة، فأبطل الله ذلك، وحصر الطلاق في ثلاث مرات.

وذهب مالك إلى أن من رجع امرأته قبل انقضاء عدتها ثم طلقها من غير مسيس أنه إن قصد بذلك مضارتها بتطويل لم تستأنف العدة، وبتت على ما مضى منها، وإن لم يقصد بذلك استأنفت عدة جديدة. وقيل: تبين مطلقاً، وهو قول عطاء وقتادة والشافعي في القديم وأحمد في رواية. وقيل: تستأنف مطلقاً، وهو قول الأكثرين، منهم أبو غلابة والزهري والثوري وأبو حنيفة والشافعي في الجديد وأحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وغيرهم.

— ومنها في الإيلاء؛ فإن الله جعل مدة المؤلي أربعة أشهر إذا حلف الرجل على امتناعه من وطء زوجته؛ فإنه يضرب له مدة أربعة أشهر، فإن فاء ورجع إلى الوطاء كان ذلك توبته، وإن أصر على الامتناع لم يمكن من ذلك، ثم فيه قولان للسلف والخلف:

أحدهما: أنها تطلق عليه بمضي هذه المدة.

والثاني: أنه يوقف، فإن فاء، وإلا أمر بالطلاق.

ولو ترك الوطء لقصد إضرار بغير يمين مدة أربعة أشهر، فقال كثير من أصحابنا: حكمه حكم المولى في ذلك، وقالوا: هو ظاهر كلام أحمد، وكذا قال جماعة منهم: إذا ترك الوطء أربعة أشهر لغير عذر، ثم طلب الفرقة؛ ففرق بينهما بناء على أن الوطء عندنا في هذه المدة واجب، واختلفوا هل يعتبر لذلك قصد الإضرار أم لا يعتبر؟

ومذهب مالك وأصحابه: إذا ترك الوطء من غير عذر؛ فإنه يفسخ نكاحه مع اختلافهم في تقدير المدة، ولو أطل السفر من غير عذر، وطلبت امرأته فدومه، فأبى، فقال مالك وأحمد وإسحاق: يفرق الحاكم بينهما. وقدّره أحمد بستة أشهر، وإسحاق بمضي سنتين.

— ومنها في الرضاع: قال تعالى: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، قال مجاهد في قوله: ﴿لَا تُضَارُّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا﴾؛ قال: لا يمنع أمه أن ترضعه لبحرئها بذلك. وقال عطاء وقتادة والزهري وسفيان والسدي وغيرهم: إذا رضيت ما يرضى به غيرها؛ فهي أحق به. وهذا هو المنصوص عن أحمد رحمه الله، ولو كانت الأم في حبال الزوج.

وقيل: إن كانت في حبال الزوج؛ فله منعها من إرضاعه؛ إلا أن لا يمكن إرضاعه من غيرها، وهو قول الشافعي وبعض أصحابنا، لكن إنما يجوز ذلك إذا كان قصد الزوج به توفير الزوجة للاستمتاع لا مجرد إدخال الضرر عليها.

وقوله: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بَوْلِدِهِ﴾؛ يدخل فيه أن المطلقة إذا طلبت إرضاع ولدها بأجرة مثلها لزم الأب إجابتها إلى ذلك، وسواء وجد غيرها أو لم يوجد، هذا منصوص الإمام أحمد، فإن طلبت زيادة على أجرة مثلها زيادة كثيرة، ووجد

الآب من يرضعه بأجرة المثل؛ لم يلزم الآب إيجابتها إلى ما طلبت؛ لأنها تقصد المضارة، وقد نص عليه الإمام أحمد أيضاً.

— ومنها في البيع: وقد ورد النهي عن بيع المضطر.

قال عبدالله بن معقل: بيع الضرورة ربا.

قال حرب: سئل أحمد عن بيع المضطر فكرهه. فقيل له: كيف هو.

قال: بجيئك وهو محتاج، فتبيعه ما يساوي عشرة بعشرين.

وقال أبو طالب: قيل لأحمد: إن ربح بالعشرة خمسة، فكره ذلك.

وإن كان المشتري مسترسلاً لا يحسن أن يخاص، فباعه بغير كثير؛ لم

يجز أيضاً؛ قال أحمد: الخلاية الخداع، وهو أن يخبئه فيما يتعابن الناس في

مثله يبيعه ما يساوي درهماً بخمسة.

ومذهب مالك وأحمد أنه يثبت له خيار الفسخ بذلك، ولو كان محتاجاً إلى

نقد فلم يجد من يقرضه فاشتري سلعة بثمن إلى أجل في ذمته، ومقصوده بيع

تلك السلعة ليأخذ ثمنها، فهذا فيه قولان للسلف.

ورخص أحمد في رواية، وقال في رواية: أئشى أن يكون مضطراً، فإن

باع السلعة من يائها، فأكثر السلف على تحريم ذلك. وهو مذهب مالك وأبي

حنيفة رحمهم الله وأحمد وغيرهم.

ومن أنواع الضرر في البيوع التفريق بين الوالدة وولدها في البيع، فإن كان

صغيراً؛ حرم بالاتفاق، وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «من فرّق بين والدة

وولدها؛ فرّق الله بينه وبين أحبّته يوم القيامة»^(١)، فإن رضيت الأم بذلك؛ ففي

(١) أخرجه: الترمذي (١٢٨٣، ١٥٦٦)، وأحمد (٥ / ٤١٤)، وغيرهم؛ من حديث أبي

أيوب الأنصاري رضي الله عنه. وقال الترمذي: «حسن عريب»، وهو كما قال.

جوازه اختلاف .

ومسائل الضرر في الأحكام كثيرة جداً، وإنما ذكرنا هذا على وجه المثال .

والنوع الثاني : أن يكون له غرض آخر صحيح ؛ مثل أن يتصرف في ملكه بما فيه مصلحة له ، فيتعدي ذلك إلى ضرر غيره ، أو يمنع غيره من الانتفاع بمملكته توفيراً ، فيتضرر الممنوع بذلك .

فأما الأول ، وهو التصرف في ملكه بما يتعدى ضرره إلى غيره ؛ فإن كان على غير الوجه المعتاد ، مثل أن يوجب في أرضه ناراً في يوم عاصف ، فيحترق ما يليه ، فإنه متعدٍ بذلك ، وعليه الضمان ، وإن كان على الوجه المعتاد ؛ ففيه للعلماء قولان مشهوران : أحدهما : لا يمنع من ذلك ، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وغيرهما . والثاني : المنع ، وهو قول أحمد ، ووافقه مالك في بعض الصور .

فمن صور ذلك أن يفتح كوة في بناءه العالي مشرفة على جاره ، أو يبني بناءً عالياً يشرف على جاره ولا يستره ، فإنه يلزمه بستره ، نصُّ عليه أحمد ، ووافقه طائفة من أصحاب الشافعي .

قال الروياني منهم في كتاب «الحلية» : يجتهد الحاكم في ذلك ، ويمنع إذا ظهر له التعيث وقصد الفساد . قال : وكذلك القول في إطالة البناء ومنع الشمس والقمر .

ومنها أن يحفر بئراً بالقرب من بئر جاره ، فيذهب ماؤها ؛ فإنها تطم في ظاهر مذهب مالك وأحمد .

ومنها أن يحدث في ملكه ما يضر بملك جاره من هز أو دق ونحوهما ، فإنه يمنع منه في ظاهر مذهب مالك وأحمد ، وهو أحد الوجوه للشافعية .

وكذا إذا كان يضمرُ بالسكان ؛ كما إذا كان له راحة خبيثة ونحو ذلك .

ومنها أن يكون لك ملك في أرض غيره ، ويتضرر صاحب الأرض بدخوله إلى أرضه ، فإنه يجبر على إزالته ؛ ليندفع به ضرر الدخول . خرَّجه أبو داود في «سننه» من حديث أبي جعفر محمد بن علي عليه أنه حدث سمرة بن جندب أنه كان له عذق من نخل في حائط رجل من الأنصار ومع الرجل أهله ، وكان سمرة يدخل إلى نخله ، فيتأذى به ، وشقَّ عليه ، فطلب إليه أن ينقله ، فأبى ، فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، فذكر ذلك له ، فطلب إليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه فأبى ، فطلب إليه أن ينقله فأبى ، قال : فهبه له ، ولك كذا وكذا أمراً رغبة فيه ، فأبى ، فقال : «أنت مضارُّه» فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للأنصاري : «أذهب فاقلع نخله»^(١) .

قال أحمد في رواية حنبل يعد أن ذكر له هذا الحديث : كل ما كان على هذه الجهة وفيه ضرر يمنع من ذلك ، فإن أجاب ، وإلا أجبره السلطان ، ولا يضمرُ بأخيه في ذلك ، وفيه مرفوع له .

وخرَّج أبو داود في «المراسيل»^(٢) من رواية ابن إسحاق عن محمد بن يحيى بن حبان عن عمه واسع بن حبان ؛ قال : كان لأبي لبابة عذق في حائط رجل ، فكلمه ، فقال : إنك نظماً حائطي إلى عذقتك ، فأنا أعطيتك مثله في حائطك وأخرج عني ، فأبى عليه ، فكلم النبي ﷺ فيه ، فقال : «يا أبا لبابة ! خذ

(١) أخرجه أبو داود (٣٦٣٦) ، والبيهقي (٦ / ١٥٧) من طريق حماد بن زيد : ثنا وأصله مولى أبي عبيدة ؛ قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي ؛ يحدث عن سمرة بن جندب (وذكره مرفوعاً) .

قلت : هذا إسناد ضعيف ، فيه انقطاع ؛ لأن محمد بن علي - وهو أبو جعفر الباقر - لم يسمع من سمرة .

(٢) برقم (١٠٧) .

مثل عذقتك، فحزها إلى مالك، واكفف عن صاحبك ما يكره. فقال: ما أنا بفاعل. فقال: «أذهب، فأخرج له مثل عذقه إلى حائطه، ثم اضرب فوق ذلك بجدار؛ فإنه لا ضرر في الإسلام ولا ضرار».

ففي هذا الحديث والذي قبله إجباره على المعاوضة، حيث كان على شريكه أو جاره ضرر في تركه، وهذا مثل إيجاب الشفعة لدفع ضرر الشريك الطارئ، ويستدل بذلك أيضاً على وجوب العمارة على الشريك الممتنع من العمارة، وعلى إيجاب البيع إذا تعدت القسمة.

ومتى تعدت القسمة لكون المقسوم يتضرر بقسمته، وطلب أحد الشريكين البيع؛ أجبر الآخر وقسم الثمن، نص عليه أحمد وأبو عبيد وغيرهما من الأئمة.

وأما الثاني، وهو منع الجار من الانتفاع بملكه والارتفاق به، فإن كان ذلك يضر بمن انتفع بملكه؛ فله المنع؛ كمن له جدار وإن لا يحمل أن يطرح عليه خشب، وأما إن لم يضر به؛ فهل يجب عليه التمكين ويحرم عليه الامتناع أم لا؟ فمن قال في القسم الأول: لا يمنع المالك من التصرف في ملكه وإن أضر بجاره، وقال هنا: للجار المنع من التصرف في ملكه بغير إذنه، ومن قال هناك بالمنع، فاختلفوا ها هنا على قولين: أحدهما: المنع ها هنا، وهو قول مالك، والثاني: أنه لا يجوز المنع، وهو مذهب أحمد في طرح الخشب على جدار دار جاره، ووافقه الشافعي في القديم وإسحاق وأبو ثور وداود وابن المنذر وعبد الملك بن حبيب المالكي، وحكاها مالك عن بعض قضاة المدينة.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة على جداره»^(١).

(١) مضمّن تخريجه (ص ٢١٥).

قال أبو هريرة: مالي أراكم عنها معرضين، والله لأرمين بها بين أكتافكم.
ونفى عمر بن الخطاب رضي الله عنه على محمد بن مسلمة أن يجري
ماء جاره في أرضه، وقال: لتمرنن به ولو على بطنك.

وفي الإجماع على ذلك روايتان عن الإمام أحمد، ومذهب أبي ثور الإجماع
على إجراء الماء في أرض جاره إذا أجراه في قناة في باطن أرضه، نقله عنه حرب
الكرماني.

ومما ينهى عن منعه الضرر منع الماء والكلأ.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم: «لا تمنعوا فضل الماء لتمتعوا به الكلأ»^(١).

وفي مسند أبي داود: «أن النبي ﷺ قال: «الناس شركاء في ثلاث:
الماء، والنار، والكلأ»»^(٢).

ذهب أكثر العلماء إلى أنه لا يمنع فضل الماء الجاري والنابع مطلقاً،
سواء قيل: إن الماء لمالك أرضه أم لا.

وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم.

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٣١ - فتح)، ومسلم (١٥٦٦).

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٤٧٧)، وأحمد (٥ / ٣٦٤)، والبيهقي (٦ / ١٥٠)، وغيرهم.

وإسناده صحيح.

قلت: أورد المصنف رحمه الله لفظ: «الناس»؛ بدل: «المسلمون»، وفيه أمور:

١ - إن لفظ (المسلمون) هو عند أبي داود المعزوم إلى مسنده.

٢ - إن لفظ (الناس) عند أبي عبيد وحده في «الأموال» (٣٧٢)، وهو لفظ شاذ؛ لمخالفته

لفظ الجماعة: (المسلمون)؛ وهو المحفوظ؛ لأن مخرج الحديث واحد، ورواية الجماعة أصح.

وله شاهد من حديث أبي هريرة: أخرجه ابن ماجه (٢٤٧٣)، وهو صحيح.

والمخصوص عن أحمد وجوب بذله مجاناً بغير عوض للشرب وسقي
البهائم وسقي الزروع، ومذهب أبي حنيفة والشافعي لا يجب بذله للزراع.

واختلفوا؛ هل يجب بذله مطلقاً، أو إذا كان بقرب الكلا وكان منعه مفضياً
إلى منع الكلا على قولين لأصحابنا وأصحاب الشافعي، وفي كلام أحمد ما يدلُّ
على اختصاص المنع بالتقرب من الكلا.

وأما مالك؛ فلا يجب عنده بذل فضل الماء المملوك بملك منعه ومجرأه
؛ لا للمضطر كالمجاز في الأوعية، وإنما يجب عنده بذل فضل الماء الذي لا
يملك.

وعند الشافعي حكم الكلا كذلك يجوز منع فضله إلا في أرض الموات.
ومذهب أبي حنيفة وأحمد وأبي عبيد أنه لا يمنع فضل الكلا مطلقاً،
ومنهم من قال: لا يمنع أحد الماء والكلا إلا أهل الثغور خاصة، وهو قول
الأوزاعي؛ لأن أهل الثغور إذا ذهب ماؤهم وكلؤهم لم يقدرُوا أن يتحولوا من
مكائهم من وراء بيضة الإسلام وأهله.

وأما النهي عن منع النار؛ فحملة طائفة من الفقهاء على النهي عن
الافتباس منها دون أعيان الجمر، ومنهم من حملة على منع الحجارة المورية
لنار، وهو بعيد، ولو حمل على منع الاستضاءة بالنار، وبذل ما فضل عن حاجة
صاحبها بها لم يستدفع بها أو ينضح عليها طعاماً ونحوه؛ لم يعد.

وأما الملح؛ فلعله يحمل على منع أخذه من المعادن المباحة، فإن الملح
من المعادن الظاهرة لا يملك بالإحياء ولا بالإقطاع، نص عليه أحمد.

وفي سنن أبي داود: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع رجلاً
الملح، فقيل له: يا رسول الله! إنه بمنزلة الماء - أي: النابع - العذ، فانتزعه

ومما يدخل في عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «لا ضرر» أن الله لم يكلف عباده فعل ما يضرهم ألبتة، فإن ما يأمرهم به هو عين صلاح دينهم ودنياهم، وما نهاهم عنه هو عين فساد دينهم ودنياهم، لكنه لم يأمر عباده بشيء هو ضار لهم في أيدانهم أيضاً، ولهذا أسقط الطهارة بانماء عن المريض، وقال: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦]، وأسقط الصيام عن المريض والمسافر، وقال: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وأسقط اجتناب محظورات الإحرام كالحلق ونحوه عمن كان مريضاً أو به أذى من رأسه وأمر بالفدية، وفي «المسند» عن ابن عباس؛ قال: «قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أي الأديان أحب إلى الله؟ قال: «الحنيفية السمحة»^(٢).

(١) أخرجه: أبو داود (٣٠٦٤ و ٣٠٦٦)، والترمذي (١٣٨٠)، وابن ماجه (٢٤٧٥)؛ من طرق عن أبي بصير بن حماد.

قلت: وهو حسن بمجموعهما.

(٢) أخرجه البخاري (١ / ٩٣ - فتح) معلقاً، ورواه في «الأدب المفرد» (٢٨٧)، وأحمد (١ / ٢٣٦)، والطبراني في «الكبير» (١١٥٧٩) و«الأوسط» (٨ - مجمع البحرين)، والبخاري (٧٨ - كشف الاستار)؛ من طرق عن محمد بن إسحاق عن داود بن حصين عن عكرمة عنه به. قلت: إسناده ضعيف، فيه علتان:

الأولى: محمد بن إسحاق؛ مدلس - وقد عنعنه، وبها أعلاه الهشبي في «مجمع الزوائد» (١ / ٦٠)، فقال: «رواه أحمد والطبراني في «الكبير» و«الأوسط»، وفيه ابن إسحاق، وهو مدلس - ولم يصرح بالسماع»، ووافقه شيخنا في «الصحيح» (٨٨١).

الثانية: داود بن حصين؛ ثقة إلا في عكرمة، وشيخه في هذا الحديث عكرمة. وحسنه الحافظ في «الفتح» (١ / ٩٤)، وصححه أبو الأشبان أحمد شاكراً في «التعليق على»

ومن حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛
قال: «إني أرسلت بحنيئية سمحة» (١).

= المسند (٢١٠٨)، ولم يوافقهما الصواب، وتعقبهما شيخنا في الصحیحته (٨٨١).
وللحديث شواهد تقويه:

١ - حديث عائشة الذي ذكره المصنف بعده: أخرجه أحمد (٦ / ١١٦ و ٢٣٣) من طريق
سليمان بن بلال عن عبد الرحمن بن أبي الرناد عن أبيه؛ قال: قال لي عروة: إن عائشة قالت: قال
رسول الله ﷺ: (وذكرته).

قلت: هذا إسناد صحيح.

وأخرجه الحميدي (٢٥٤) بإسناد آخر عن عروة بنحوه.

٢ - حديث أبي أمامة: أخرجه: أحمد (٥ / ٢٦٦)، والطبراني في الكبير (٧٨٦٨).

قلت: وإسناده ضعيف جداً؛ فيه علي بن يزيد، وهو الألهاني، متروك، فلا يرح بمثله.

٣ - حديث جابر بن عبد الله: أخرجه: الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٧ / ٢٠٩).

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٥ / ٣).

قلت: وإسناده ضعيف.

٤ - مرسل عبد العزيز بن مروان بن الحكم: أخرجه أحمد في الزهد (ص ٣٥٣ و ٣٧٧)

من طريقين عن الزهري؛ قال: أخبرني عمر بن عبد العزيز عن أبيه: أن رسول الله ﷺ سئل: أي
الدين أفضل؟ قال: «الحنيفية السمحة».

قلت: وهذا إسناد صحيح.

وأخرجه البزار (٧٧ - كشف الأستار): حدثنا عبدة بن عبد الله القسطلي؛ ثنا عبد العزيز بن

أبان؛ ثنا معمر عن الزهري به.

قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١ / ٦٠): «وفيه عبد العزيز بن أبان: كذاب وضاع».

٥ - مرسل أبي قلابة الجرمي: أخرجه ابن سعد في الطبقات (٣ / ٣٩٥)؛ بلفظ: «يا

عثمان! إن الله لم يبعثني بالريانية (مرتين أو ثلاثاً)، وإن خير الدين عند الله الحنيفية السمحة».

٦ - مرسل جبيب بن أبي ثابت: أخرجه ابن سعد في الطبقات (١ / ١٩٢)؛ بلفظ: قال

رسول الله ﷺ: «بعثت بالحنيفية السمحة».

وبالجملة؛ فالحديث صحيح بهذه الطرق والشواهد، ما عدا حديث أبي أمامة الباهلي.

(١) انظر شواهد الحديث السابق.

ومن هذا المعنى ما في الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: رأى رجلاً يمشي؛ قيل له: إنه نذر أن يحج ماشياً. فقال: «إن الله لغني عن مشيه، فليركب»، وفي رواية: «إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه»^(١).

وقد اختلف العلماء في حكم من نذر أن يحج ماشياً، فمنهم من قال: لا يلزمه المشي، وله الركوب بكل حال، وهو رواية عن الأوزاعي وأحمد.

وقال أحمد: بصوم ثلاثة أيام.

وقال الأوزاعي: عليه كفارة يمين.

والمشهور أنه يلزمه ذلك إن أطاقه، فإن عجز عنه، فقيل: يركب عند العجز، ولا شيء عليه، وهو أحد قولي الشافعي. وقيل: بل عليه مع ذلك بكفارة يمين، وهو قول الثوري وأحمد في رواية. وقيل: بل عليه دم. قاله طائفة من السلف منهم عطاء ومجاهد والحسن والليث وأحمد في رواية. وقيل: يتصدق بركاء ما ركب، وروي عن الأوزاعي، وحكاه عن عطاء. وروي عن عطاء: يتصدق بقدر نفقته عند البيت.

وقالت طائفة من الصحابة وغيرهم: لا يجزيه الركوب، بل يحج من قابل، فيمشي ما ركب، ويركب ما مشي، وزاد بعضهم: وعليه هدي، وهو قول مالك إذا كان ما ركبه كثيراً.

ومما يدخل في عمومه أيضاً بأن من عليه دين لا يطالب به مع إعساره، بل ينظر إلى حال يساره؛ قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، وعنى هذا جمهور العلماء؛ خلافاً لشريح في قوله: إن الآية

(١) أخرجه: البخاري (٤ / ٧٨ - فتح)، ومسلم (١٦٤٢).

مختصة بديون الربا في الجاهلية، والجمهور أخذوا باللفظ العام.
ولا يكلف المدين أن يقضي بما عليه في خروجه من ملكه ضرر كتيابه
ومسكنه المحتاج إليه، وخادمه كذلك، ولا ما يحتاج إلى التجارة به لنفقته ونفقة
عليه، هذا مذهب الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

الحديث الثالث والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: أن رسول الله ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَأَدْعَى رِجَالُ أَمْوَالِ قَوْمٍ وَدِمَاءَهُمْ، لَكِنَّ النَّبِيَّ عَلَى الْمُدْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أُنْكَرَهُ».

حديث حسن، رواه البيهقي وغيره هكذا، وبعضه في الصحيحين^(١).

• أصل هذا الحديث خرجه في الصحيحين من حديث ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ لَأَدْعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَكِنَّ الْيَمِينُ عَلَى الْمُدْعَى عَلَيْهِ»^(٢).

وخرجه أيضاً من رواية نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه^(٣).

واللفظ الذي ساقه به الشيخ ساق ابن الصلاح مثله في الأحاديث الكلِّيات، وقال: «رواه البيهقي بإسناد حسن».

(١) صحيح؛ كما بيته في «صحيح كتاب الأذكار وضعفه» (١٢٥٤ / ٩٨٧).

(٢) أخرجه: البخاري (٨ / ٢١٣ - فتح)، ومسنده (١٧١١).

(٣) أخرجه: البخاري (٥ / ١٤٤ - فتح)، ومسلم (١٧١١).

وخرجه الإسماعيلي في صحيحه^(١) من رواية الوليد بن مسلم : حدثنا ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس : أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجالٌ دعاء رجال وأموالهم ، ولكن البيئة على الطالب ، واليمين عن المطلوب» .

وروى الشافعي : أنبا مسلم بن خالد عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «البيئة على المدعى»^(٢) .

قال الشافعي : وأحسبه ولا أثبت أنه قال : واليمين على المدعى عليه .

وروى محمد بن عمر بن ليابة الفقيه الأندلسي عن عثمان بن أيوب الأندلسي - ووصفه بالفضل - عن غازي بن قيس عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : (فذكر هذا الحديث) ، ولكن قال : «البيئة على من ادعى ، واليمين على من أنكره» .

وغازي بن قيس الأندلسي كبير صالح ، سمع من مالك وابن جريج وطبقتهما ، وسقط من هذا الإسناد ابن جريج .

وقد استدرك الإمام أحمد وأبو عبيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «البيئة على المدعى ، واليمين على من أنكره» .

وهذا يدل على أن هذا اللفظ عندهما صحيح محتج به ، وفي المعنى أحاديث كثيرة .

ففي الصحيحين عن الأشعث بن قيس قال : كان بيني وبين رجل خصومة

(١) ومن طريقه البيهقي في السنن الكبرى (١٠ / ٢٥٢) .

(٢) ومن طريقه البهوي في شرح السنة (١٠ / ١٠٦) ، وفيه مسلم بن خالد : ضعيف .

في يثر، فاختصمنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فقال رسول الله
 ﷺ: «شاهدك أو يمينة». قلت: إذا يحلف ولا يبالي. فقال رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم: «من حلف على يعين يستحق بها مالاً هو فيها فاجر لقي
 الله وهو عليه غضبان»، فأنزل الله نصدق ذلك، ثم قرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ الَّذِينَ
 يَشْرُونَ بَعْدَ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا...﴾ الآية [آل عمران: ٧٧] (١).

وفي رواية لمسلم بعد قوله: «إذا يحلف لك». قال: «ليس لك إلا
 ذلك» (٢).

وخرجه أيضاً مسلم بمعناه من حديث وائل بن حجر عن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم (٣).

وخرج الترمذي من حديث العزمي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال في خطبته: «البينة على المدعي،
 واليمين على المدعى عليه» (٤)، وقال: في إسناده مقال، والعزمي يضيف هذا
 الحديث من جهة حفظه.

وخرج الدارقطني (٥) من رواية مسلم بن خالد الزنجي - وفيه ضعف - عن

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٣٣ - فتح)، ومسلم (١٣٨).

(٢) هذه الرواية عند مسلم من حديث وائل بن حجر الآتي، وليست من حديث الأشعث بن

قيس.

(٣) أخرجه مسلم (١٣٩).

(٤) أخرجه الترمذي (١٣٤٦) من الطريق المشار إليها.

وأخرجه الدارقطني (٤ / ١٥٧ و ٢١٨) من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب به.
 والحجاج بن أرطاة كثير التدليس، ولم يسمعه من عمرو بن شعيب، وإنما أخذه من

العزمي، والعزمي متروك، فالإستناد ضعيف جداً.

(٥) في مسنده (٣ / ١١١، ٤ / ٢١٨).

ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «البيئنة على المدعى، واليمين على من أنكر؛ إلا في القسامة».

ورواه الحافظ عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب مرسلًا.

وخرجه أيضًا من رواية مجاهد عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في خطبته يوم الفتح: «المدعى عليه أولى باليمين إلا أن تقوم بيئته»^(١).

وخرجه نظيراني، وعنده عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وفي إسناده كلام^(٢).

وخرج الدارقطني هذا المعنى من وجوه متعددة ضعيفة.

وروى حجاج الصواف عن حميد بن هلال عن زيد بن ثابت؛ قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله واله وسلم: «أبما رجل طلب عند رجل طلية؛ فإن المطلوب هو أولى باليمين».

وخرجه أبو حميد والبيهقي، وإسناده ثقات؛ إلا أن حميد بن هلال ما أظنه لقي زيد بن ثابت.

وخرجه الدارقطني وزاد فيه: «بغير شهادة»^(٣).

قلت: وابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب.

(١) أخرجه الدارقطني (٤ / ٢١٨ - ٢١٩).

(٢) أخرجه البيهقي (١٠ / ٢٥٦) من طريق حجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وهذا الإسناد ضعيف، فإنه حجاج بن أرطاة، وقد تقدم بيان حاله

(٣) وانظر: سنن البيهقي (١٠ / ٢٥٦)، و«سنن الدارقطني» (٤ / ٢١٩).

وخرَّجه النسائي^(١) من حديث ابن عباس؛ قال: جاء خصمان إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فأدعى أحدهما على الآخر حقاً، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للمدعى: «أقم بينك». فقال: يا رسول الله! مالي بيته. فقال للآخر: «احلف بالله اني لا إله إلا هو ما له عليك أو عندك شيء». * وقد روي عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: أن البيئة على المدعى، واليمين على من أنكر^(٢).

وقضى بذلك زيد بن ثابت على عمر لأبي بن كعب، ولم ينكراه. * وقال قتادة: فصل الخطاب الذي أوتيته داود عليه وعلى نبيينا الصلاة والسلام هو أن البيئة على المدعى، واليمين على من أنكر. قال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن البيئة على المدعى، واليمين على المدعى عليه.

قال: ومعنى قوله: «البيئة على المدعى»؛ يعني: أنه يستحق بها ما ادعى؛ لأنها واجبة يؤخذ بها. ومعنى قوله: «اليمين على المدعى عليه»؛ أي: يبرأ بها؛ لأنها واجبة عليه يؤخذ بها على كل حال. انتهى^(٣).

* وقد اختلف الفقهاء من أصحابنا والشافعية في تفسير المدعى والمدعى عليه. فمنهم من قال: المدعى هو الذي يخلى وسكوته من الخصمين، والمدعى عليه من لا يخلى وسكوته منهما. ومنهم من قال: المدعى من يطلب أمراً خفياً على خلاف الأصل والظاهر، والمدعى عليه بخلافه، وبنوا على ذلك

(١) في الكبرى، (٤ / ٣٩٠ - تحفة الأشراف).

(٢) في كتابه إليه من التقضاء، وقد خرَّجه ويثبت صحته في كتابي «من وصايا السلم» (ص ٥٧ - ٥٨).

(٣) انظر: «الإجماع» لابن المنذر (ص ٧٥).

مسألة، وهي: إذا أسلم الزوجان الكافران قبل الدخول، ثم اختلفا، فقال الزوج: أسلمنا معاً، فنكاحنا باق. وقالت الزوجة: بل سبق أحدنا إلى الإسلام؛ فالنكاح منفسخ. فإن قلنا: المدعى يخفى وسكوته؛ فالمرأة هي المدعى، فيكون القول قول الزوج؛ لأنه مدعى عليه، إذ لا يخفى وسكوته. وإن قلنا: إن المدعى من يدعي أمراً خفياً؛ فالمدعى هنا هو الزوج، إذ الثقارن في الإسلام خلاف الظاهر، فالقول قول المرأة؛ لأن الظاهر معها.

وأما الأمين إذا ادعى التلف؛ كالمودع إذا ادعى تلف الوديعة، فقد قيل: إنه مدع؛ لأن الأصل يخالف ما ادعاه، وإنما لم يحتج إلى بيّنة لأن المودع ائتمنه، والائتمان يقتضي قبول قوله.

وقيل: إن المدعى الذي يحتاج إلى بيّنة هو المدعى ليعطى بدعواه مال قوم أو دماؤهم كما ذكر ذلك في الحديث، فأما الأمين؛ فلا يدعى ليعطى شيئاً.

وقيل: بل هو مدعى عليه؛ لأنه إذا سكت لم يترك، بل لا بد له من ردّ الجواب، والمودع مدع؛ لأنه إذا سكت ترك، ولو ادعى الأمين ردّ الأمانة إلى من ائتمنه؛ فالأكثر على أن قوله مقبول أيضاً لدعوى التلف.

وقال الأوزاعي: لا يقبل قوله لأنه مدع. وقال مالك وأحمد في رواية: إن ثبت قبضه للأمانة بيّنة لم يقبل قوله في الردّ بدون البيّنة، ووجه بعض أصحابنا ذلك بأن الإشهاد على دفع الحقوق الثابتة بالبيّنة واجب، فيكون تركه تفریطاً، فيجب به الضمان، ولذلك قال طائفة منهم في دفع مال اليتيم إليه لا بد له من بيّنة، لأن الله تعالى أمر بالإشهاد عليه، فيكون واجباً.

وقد اختلف الفقهاء في هذا بالباب على قولين:

أحدهما: أن البيّنة على المدعى أبداً، واليمين على المدعى عليه أبداً،

وهو قول أبي حنيفة ووافقه طائفة من الفقهاء والمحدثين؛ كالبخاري، وطردوا ذلك في كل دعوى، حتى في القسامة، وقالوا: لا يحلف إلا المدعى عليه، ورأوا أن لا يقضى بشاهد ولا يمين؛ لأن اليمين لا تكون إلا على المدعى عليه، ورأوا أن اليمين لا يرد على المدعى؛ لأنها لا تكون إلا في جانب المنكر المدعى عليه، واستدلوا في مسألة القسامة بما روى سعيد بن عبيد: حدثنا بشر بن ابن يسار الأنصاري عن سهل بن أبي حنيفة أنه أخبره أن نفرًا منهم انطلقوا إلى خيبر، ففترقوا فيها، فوجدوا أحدهم قتيلاً... (فذكر الحديث)، وفيه: فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «تأثوني بالبينة على من قتله». قالوا: ما لنا بينة. قال: «يحلفون». قالوا: لا نرضى بأيمان اليهود. فكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يظلم دمه، فوداه بمئة من إبل الصدقة». أخرجه البخاري، وأخرجه مسلم مختصراً، ولم يتمه.

ولكن هذه الرواية تعارض رواية يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشر بن بشار عن سهل بن أبي حنيفة (فذكر قصة الفتيل، وقال فيه): فذكروا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقتل عبد الله بن سهل، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع برمه». وهذه هي الرواية المشهورة الثابتة المخرجة بلفظها يكمالها في الصحيحين^(١).

وقد ذكر الأئمة الحفاظ أن رواية يحيى بن سعيد أصح من رواية سعيد بن عبيد الطائفي؛ فإنه أجل وأحفظ وأعلم، وهو من أهل المدينة، وهو أعلم بحديثهم من الكوفيين، وقد ذكر الإمام أحمد مخالفة سعيد بن عبيد ليحيى بن سعيد في هذا الحديث، فنفض يده، وقال: ذلك ليس بشيء، رواه علي ما يقول الكوفيون. وقال: اذهب إلى حديث المدني يحيى بن سعيد.

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٣٠٥ - فتح)، ومسلم (١٦٦٩).

وقال النسائي : لا نعلم أحداً تابع سعيد بن عبيد علي روايته عن بشير بن يسار.

وقال مسلم في كتاب التمييز : لم يحفظه سعيد بن عبيد علي وجهه ؛ لأن جميع الأخبار فيها سؤال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إياهم قسامة خمسين مميئاً، وليس في شيء من أخبارهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألهم البيئة وترك سعيد القسامة، وتواطؤ الأخبار بخلافه يقضي عليه بالغلط، وقد خالفه يحيى بن سعيد.

وقال ابن عبد البر في رواية سعيد بن عبيد : هذه رواية أهل العراق عن بشير ابن يسار، ورواية أهل المدينة عنه أثبت وهم به أقعد، ونقلهم أصح عند أهل العلم.

قلت : وسعيد بن عبيد اختصر قصة القسامة وهي محفوظة في الحديث، فقد خرج النسائي^(١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم طلب من ولي القنيل شاهدين علي من قتله، فقال : ومن أين أصيب شاهدين؟ قال : فتخلف خمسين قسامة. قال : كيف أحلف علي ما لم أعلم؟ قال : فتستحلف منهم خمسين قسامة. فهذا الحديث يجمع بين روايتي سعيد بن عبيد ويحيى بن سعيد، ويكون كل منهما ترك بعض الفصّة، فترك سعيد ذكر قسامة المدعين، وترك يحيى ذكر البيئة قبل طلب القسامة، والله أعلم.

* وأما مسألة الشاهد مع اليمين، فاستدل من أنكر الحكم بالشاهد واليمين بحديث : «شاهدك أو يمينته»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «ليس

(١) في مسنده، (٨ / ١٢) بإسناد حسن.

لك إلا ذلك»^(١).

وقد تكلم القاضي إسماعيل المالكي في هذه اللفظة، وقال: نفرد بها منصور عن أبي وائل، وخالفه سائر الرواة، وقالوا: إنه سأله ألك بينة أو لا؟ والبينة لا تقف على الشاهدين فقط، بل تعم سائر ما يبين الحق.

وقال غيره: يحتمل أن يريد بشهادته كل نوعين بشهادان للمدعي بصحة دعواه يتبين بهما الحق، فيدخل في ذلك شهادة الرجلين، وشهادة الرجل مع امرأتين، وشهادة الواحد مع اليمين. وقد أقام الله سبحانه أيمان المدعي مقام الشهود في اللعان.

* وقوله في تمام الحديث: «ليس لك إلا ذلك»؛ لم يرد به النفي العام، بل النفي الخاص، وهو الذي أراد المدعي، وهو أن يكون القول قوله بغير بينة، فمنعه من ذلك وأبى ذلك عليه، وكذلك قوله في الحديث الآخر: «ولكن اليمين على المدعى عليه» إنما أراد بها اليمين المجردة عن الشهادة، وأول الحديث يدرأ على ذلك، وهو قوله: «لو يعطى الناس بدعواهم لأدعى رجال دماء رجال وأموالهم»، فدرأ على أن قوله: «اليمين على المدعى عليه» إنما هي اليمين القاطعة للمنازعة مع عدم البينة، وأما اليمين المثبتة للحق مع وجود الشهادة؛ فهذا نوع آخر، وقد ثبت بسنة أخرى.

وأما رد اليمين على المدعي؛ فالمشهور عن أحمد موافقة أبي حنيفة، وأنها لا ترد، واستدل أحمد بحديث: «اليمين على المدعى عليه»، وقال في رواية أبي طالب: «عنه ما هو بعيد أن يقال له يحلف ويستحق، واختار ذلك طائفة من متأخري الأصحاب، وهو قول مالك والشافعي وأبي عبيد.

(١) مصي نخرجه (ص ٤٣٩)

وروي عن طائفة من الصحابة، وقد ورد فيه حديث مرفوع، أخرجه
الدارقطني^(١)، وفي إسناده نظر.

قال أبو عبيد: ليس هذا إزالة لليمين عن موضعها، فإن الإزالة أن لا
نقضي باليمين على المطلوب، فأما إذا قضى بها عليه فرضي بيمين صاحبه؛
كان هو الحاكم على نفسه بذلك؛ لأنه لو شاء لحلف وبريء وبطلت عنه
الدعوى.

والقول الثاني في المسألة: أنه يرجح جانب أقوى المنداعيين، وتجعل
اليمين في جانبه، وهذا مذهب مالك، وكذا ذكر القاضي أبو يعلى في خلافه
أنه مذهب أحمد، وعلى هذا تتوجه المسائل التي تقدم ذكرها من الحكم
بالقسامة والشاهد واليمين، فإن جانب المدعى في القسامة لما قوي باللوث
جعلت اليمين في جانبه، وحكم له بها، وكذلك المدعى إذا أقام شاهداً فإنه
قوي جانبه فحلف معه وقضى له.

وهؤلاء لهم في الجواب عن قوله البيه على المدعي طريقان:

أحدهما: أن هذا خص من هذا العموم بدليل.

والثاني: أن قوله: «البينة على المدعي» ليس بعام؛ لأن المراد المدعى
المعهود، وهو من لا حجة له سوى الدعوى؛ كما في قوله: «لو يعطى الناس
بدعواهم لأدعى رجال دعاء قوم وأموالهم».

فأما المدعي الذي معه حجة تقوي دعواه فليس داخلًا في هذا الحديث.

وطريق ثالث: وهو أن البينة كل ما بين صحة دعوى المدعي وشهد
بصدقه؛ فاللوث مع القسامة بينة والشاهد مع اليمين بينة.

(١) في إسناده (٤ / ٢١٣)، وفي سننه مجهول وضعيف.

وطريق رابع : سلكه بعضهم ، وهو الطعن في صحة هذه اللفظة ، أعني قوله البيبة على المدعي ، وقالوا : إنما الثابت هو قوله : اليمين على المدعي عليه .

* وقوله : « لو يعطى الناس بدعواهم لادعى قوم دماء قوم وأموالهم » ؛ يدل على أن مدعي الدم والمال لا بد له من بيبة تدل على ما ادعاه ، ويدخل في عموم ذلك أن من ادعى على رجل أنه قتل مورثه وليس معه إلا قول المقتول عند موته : جرحني فلان ؛ أنه لا يكتفى بذلك ، ولا يكون بمجرد لوثاً .

وهذا قول الجمهور ؛ خلافاً للمالكية ، فإنهم جعلوه لوثاً يقسم معه الأولياء ، ويستحقون الدم .

ويدخل في عمومه أيضاً من قذف زوجته ولا عنها ، فإنه لا يباح دمها بمجرد لعانها ، وهذا قول الأكثرين خلافاً لشافعي ، واختار قوله الجوزجاني لظاهر قوله عز وجل : ﴿ وَيَذَرُهَا الْغَدَابُ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴾ [النور : 8] ، والأولون منهم من حمل العذاب على الحبس ، وقالوا : إن لم تلاعن حبست حتى تقر أو تلاعن ، وفيه نظر .

ولو ادعت امرأة على رجل بأنه استكرهها على الزنا ؛ فالجمهور أنه لا يثبت بدعواها عليه شيء ، وقال أشهب من المالكية : لها الصداق بيمينها ، وقال غيره منهم : لها الصداق بغير يمين . هذا كله إذا كانت ذات قدر ، وادعت ذلك على منهم تليق به الدعوى ، وإن كان المرمي بذلك من أهل الصلاح ؛ ففي حذها للقذف عن مالك روايتان .

وقد كان شريح وإياس بن معاوية يحكمان في الأموال المتنازع فيها بمجرد الفرائن الدالة على صدق إحدى المتداعيين .

وتقضى شريح في أولاد هرّة تداعاها امرأتان، كلٌ منهما تقول: هي ولد هرّتي. قال شريح: ألفها مع هذه، فإن هي قرّت ودرّت واستبطرت؛ فهي لها، وإن قرّت وهربت وبارت؛ فليس لها.

قال ابن قتيبة^(١): قوله: استبطرت؛ يريد امتدّت للإرضاع، وإن بارت افشعرت وتنفست.

وكان يقضي بنحو ذلك أبو بكر الشامي من الشافعية، ورجح قوله ابن عقيل من أصحابنا.

وقد روي عن الشافعي وأحمد استحسان قول القافة في سرقة الأموال والأخذ بذلك.

ونقل ابن منصور عن أحمد إذا قال صاحب الزرع: أفسدت غنمك زرعي بالليل؛ يتظر في الأثر، فإن لم يكن أثر غنمه في الزرع؛ لا بدّ لصاحب الزرع من أن يجيء بالبينة.

قال إسحاق بن راهويه: كما قال أحمد؛ لأنه مدّع.

وهذا يدلُّ على اتفاقهما على الاكتفاء برؤية أثر الغنم، وأن البينة إنما تُطلب عند عدم الأثر.

• وقوله: «واليمين على المدعى عليه؛ يدلُّ على أن كلَّ من ادّعى عليه دعوى فأنكر فإن عليه اليمين، وهذا قول أكثر الفقهاء، وقال مالك: إنما تجب اليمين على المنكر إذا كان بين المتداعيين نوع مخالطة خوفاً من أن يتبدل السفهاء على الرزساء يطلب أيمانهم.

وعنده: ولو ادّعى على رجل أنه غصبه أو سرق منه، ولم يكن المدعى

(١) هي: غريب الحديث، (٢/ ٥٠٧ - ٥٠٨).

عليه مثهماً بذلك ؛ لم يستحلف المدعى عليه .

وحكي أيضاً عن القاسم بن محمد وحفيد بن عبدالرحمن ، وحكاة بعضهم عن فقاء المدينة السبعة ، فإن كان من أهل الفضل أو ممن لا يشار إليه بذلك أدب المدعي عند مالك .

واستدل بقوله : «اليمين على المدعى عليه» على أن المدعى لا يمين عليه ، وإنما عليه البيعة ، وهو قول الأكثرين .

وروي عن علي أنه حلف المدعي مع بيئته أن شهوده شهدوا بحق ، وفعله أيضاً شريح وعبدالله بن عقبة بن مسعود ، وابن أبي ليلى ، وسوار العبيري ، وعبدالله بن الحسين ، ومحمد بن عبدالله الأنصاري ، وروي عن النخعي أيضاً .

وقال إسحاق : إذا استراب الحاكم ؛ وجب ذلك .

وسأل مهنا الإمام أحمد عن هذه المسألة ، فقال أحمد : قد فعله علي . فقال له : أيسئفم هذا؟ فقال : قد فعله علي .

فأثبت هذه الرواية عن أحمد ، لكنه حملها على الدعوى على الغائب والصبى ، وهذا لا يصح ؛ لأن علياً إنما حلف المدعي مع بيئته على الحاضر معه ، وهؤلاء يقولون : هذه اليمين لتفوية الدعوى إذا ضعفت باسترابة الشهود ؛ كاليمين مع الشاهد الواحد .

وكان بعض المتقدمين يحلف الشهود إذا استرابهم أيضاً ، ومنهم : سوار العبيري فاضي البصرة ، وجوز ذلك القاضي أبو يعلى من أصحابنا لوالي المقالم دون القضاة .

وقد قال ابن عباس في المرأة الشاهدة على الرضاع : إنها تستحلف ،

وأخذ به الإمام أحمد .

وقد دل القرآن على استحلاف الشهود عند الارتباب بشهادتهم في الوصية في السفر في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ ﴾ . . . إلى قوله : ﴿ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ ﴾ [المائدة : ١٠٦] .

وهذه الآية لم ينسخ العمل بها عند جمهور السلف ، وقد عمل بها أبو موسى ، وابن مسعود ، وأفتى بها علي ، وابن عباس ، وهو مذهب شريح ، والنخعي ، وابن أبي ليلى ، وسفيان ، والأوزاعي ، وأحمد ، وابن عبيد ، وغيرهم ؛ قالوا : تقبل شهادة الكفار في وصية المسلمين في السفر ، ويستحلفان مع شهادتهما ، وهل يمتعهما من باب تكميل الشهادة فلا يحكم بشهادتهما بدون يمين أم من باب الاستظهار عند الريبة ، وهذا محتمل ، وأصحابنا جعلوها شرطاً ، وهو ظاهر ما روي عن أبي موسى وغيره .

وقد ذهب طائفة من السلف إلى أن اليمين مع الشاهد الواحد هو من باب الاستظهار ، فإن رأى الحاكم الاكتفاء بالشاهد الواحد ليروز عدالته وظهور صدقه ؛ اكتفى بشهادته بدون يمين الطالب .

وقوله : ﴿ فَإِنْ عَثَرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَأَخْرَجَانِ يَوْمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا ﴾ [المائدة : ١٠٧] ؛ يدل على أنه إذا ظهر خلل في شهادة الكفار ؛ حلف أولياء الميت على خيانتهمما وكذبهمما ، واستحقوا ما حلفوا عليه ، وهذا قول مجاهد وغيره من السلف .

ووجه ذلك أن اليمين في جانب أقوى المتداعيين ، وقد قويت هنا دعوى الورثة بظهور كذب الشهود الكفار، فترد اليمين على المدعين، ويحلفون مع اللوث^(١)، ويستحقون ما ادعوه؛ كما يحلف الأولياء في الفسامة مع اللوث، ويستحقون بذلك الدية والدم أيضاً عند مالك وأحمد وغيرهما.

وقضى ابن مسعود في رجل مسلم حضره الموت، فأوصى إلى رجلين مسلمين معه، وسلمهما ما معه من المال، وأشهد على وصيته كفاراً، ثم قدم الوصيان فدفعوا بعض المال إلى الورثة وكنما بعضه، ثم قدم الكفار فشهدوا عليهم بما كنموه من المال، فدعا الوصيين المسلمين فاستحلفهما ما دفع إليهما أكثر مما دفعاه، ثم دعا الكفار فشهدوا وحلفوا على شهادتهم، ثم أمر أولياء الميت أن يحلفوا أن ما شهدت به اليهود والنصارى حق، فحلفوا، فقضى على الوصيين بما حلفوا عليه، وكان ذلك في خلافة عثمان.

وتأول ابن مسعود الآية على ذلك، وكأنه قابل بين يمين الأوصياء والشهود والكفار، فحلفوا معهما، واستحقوا؛ لأن جانبهم ترجع بشهادة الكفار لهم، فجعل اليمين مع أقوى المتداعيين وقضى بها.

واختلف الفقهاء هل يستحلف في جميع حقوق الأدميين كقول الشافعي ورواية عن أحمد أو لا يستحلف إلا فيما يقضي فيه بالنكول؛ كرواية عن أحمد، أو لا يستحلف إلا فيما يصحُّ بذله؛ كما هو المشهور عن أحمد، ولا يستحلف إلا في كل دعوى لا تحتاج إلى شاهدين؛ كما حكى عن مالك؟

وأما حقوق الله عز وجل؛ فمن العلماء من قال: لا يستحلف فيها بحال، وهو قول أصحابنا وغيرهم، ونص عليه أحمد في الزكاة، وبه قال طاووس،

(١) أي: البينة الضعيفة.

والثوري ، والحسن بن صالح ، وغيرهم .

وقال أبو حنيفة ومالك والليث والشافعي : إذا أتهم فإنه يستحلف .

وكذا حُكي عن الشافعي فيمن تزوج من لا تحلُّ له ، ثم ادَّعى الجهل ؛
أنه يحلف على دعواه .

وكذا قال إسحاق في طلاق السكران : يحلف أنه ما كان يعقل ، وفي
طلاق الناسي : يحلف على نسيانه .

وكذا قال القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله في رجل قال لامرأته : أنت
طالق ، يحلف أنه ما أراد به الثلاث ، وتردُّ إليه .

وأما المؤمن في حقوق الأدميين حيث قُبِلَ قوله ؛ فهل عليه يمين أم لا ؟
ففيه ثلاثة أقوال للعلماء :

أحدها : لا يمين عليه ؛ لأنه صدقه ، ولا يمين مع التصديق ، وبانقياس
على الحاكم ، وهو قول الحارث العكلي .

والثاني : عليه اليمين ؛ لأنه منكر ، فيدخل في عموم قوله : « واليمين على
من أنكره » ، وهو قول شريح ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، ومالك في رواية ، وأكثر
أصحابنا .

والثالث : لا يمين عليه إلا أن يتَّهم ، وهو نصُّ أحمد ، وقول مالك في
رواية كما تقدم من ائتمانه .

وأما إذا قامت قرينة تنافي حال الائتمان ؛ فقد اختلف معنى الائتمان .

* وقوله : « البيئنة على المدَّعي واليمين على من أنكره » ؛ إنما أريد به إذا
ادَّعى على رجل ما يدَّعيه لنفسه وينكر أنه ادَّعاه عليه ، ولهذا قال في أول
الحدِيث : « ولو يعطى الناس بدعواهم لادَّعى رجال دماء قوم وأموالهم » ، فأما من

أدعى ما ليس له مدّع لنفسه منكر لدعواه؛ فهذا أسهل من الأول، ولا بدّ للمدّعي هنا من بيّنة، ولكن يكفي من البيّنة هنا بما لا يكفي بها في الدعوى على المدّعي لنفسه المنكر.

ويشهد لذلك مسائل:

— منها اللقطة: إذا جاء من وصفها؛ فإنها تدفع إليه من غير بيّنة بالاتفاق، لكن منهم من يقول: يجوز الدفع إذا غلب على الظنّ صدقه، ولا يجب؛ كقوله الشافعي وأبي حنيفة.

ومنهم من يقول: يجب دفعها بذكر الوصف المطابق؛ كقول مالك وأحمد.

— ومنها الغنيمة: إذا جاء من يدّعي منها شيئاً، وأنه كان له، واستولى عليه الكفار، وأقام على ذلك ما يبين له أنه اكتفى به.

وسئل عن ذلك أحمد، وقيل له، فتريد على ذلك بيّنة؟ قال: لا بدّ له من بيان يدّ على أنه له، وإن علم ذلك دفعه إليه الأمير.

وروي الخلال بإسناده عن الركين بن الربيع عن أبيه قال أحسن: أي شرد لأخي فرس بعين التمر، قرأه في مربط سعد، فقال: فرسي. فقال سعد: ألك بيّنة؟ قال: لا، ولكن أدعوه فيحتمم، فدعاه، فحتمم، فأعطاه إياه.

وهذا يحتمل أنه كان لحق بالعدو، ثم ظهر عليه المسلمون، ويحتمل أنه عرف أنه ضلّ، فوضع بين الدواب الضائّة، فيكون كاللقطة.

— ومنها المفضوب إذا علم ظلم الولاة، فطلب ردّها من بيت المال.

قال أبو الزناد: كان عمر بن عبدالعزيز يرّد المظالم إلى أهلها بغير البيّنة القاطعة، كان يكفي باليسير إذا عرف صرف وجه مظلمة الرجل ردّها عليه، ولم

يكلّفه تحقيق اليقّة ؛ لما يعرف من غشم الولاة قبله على الناس ، ولقد انفضت
أموال العراق في ردّ المظالم حتى حُمل إليها من الشام .

وذكر أصحابنا أن الأموال المنصوبة مع قطاع الطريق واللصوص يكتفى
من مدّعيها بالصفة ؛ كاللقطة ، ذكره الفاضل في خلافه ، وأنه ظاهر كلام أحمد ،
والله أعلم .



الحديث الرابع والثلاثون

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ؛ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنكراً فَلْيَقِمْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَوْضَعُ الْإِيمَانِ». رواه مسلم (١).



* هذا الحديث خرجه مسلم من رواية قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي سعيد.

ومن رواية إسماعيل بن رجاء عن أبيه عن أبي سعيد، وعنده في حديث طارق قال: أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، فقام إليه رجل، فقال: الصلاة قبل الخطبة. فقال: قد ترك ما هنالك. فقال أبو سعيد: أما هذا فقد فضى ما عليه، ثم روى هذا الحديث.

وقد روي معناه من وجه آخر، فخرجه مسلم من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «ما من نبي يعنه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعده خُلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدكم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدكم بلسانه فهو مؤمن، ومن

(١) أخرجه مسلم (٤٩).

جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»^(١).

• فدلّت هذه الأحاديث كلها على وجوب إنكار المنكر بحسب القدرة عليه، وأن إنكاره بالقلب؛ فلا بدّ منه، فإذا لم ينكر قلبه المنكر؛ دلّ على ذهاب الإيمان من قلبه.

وقد روي عن أبي جحيفة؛ قال: قال عليّ: إن أول ما تغلبون عليه من الجهاد جهاد بأيديكم، ثم الجهاد بألستكم، ثم الجهاد بقلوبكم، فمن لم يعرف قلبه المعروف، وينكر قلبه المنكر؛ نكس فجعل أعلاه أسفله.

وسمع ابن مسعود رجلاً يقول: هلك من لم يأمر بالمعروف ولم ينه عن المنكر. فقال ابن مسعود: هلك من لم يعرف بقلبه المعروف والمنكر؛ يشير إلى أن معرفة المعروف والمنكر بالقلب فرض لا يسقط عن أحد، فمن لم يعرفه هلك.

• وأما الإنكار باللسان واليد؛ فإنما يجب بحسب الطاقة.

وقال ابن مسعود: يوشك من عاش منكم أن يرى منكراً لا يستطيع له غير أن يعلم الله من قلبه أنه له كاره.

وفي سنن أبي داود؛ عن العرس بن عميرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إذا عملت الخطيئة في الأرض؛ كان من شهدها فكرها كمن غاب عنها، ومن غاب عنها فرضها كان كمن شهدها»^(٢).

فمن شهد الخطيئة فكرها في قلبه؛ كان كمن لم يشهدا إذا عجز عن

(١) أخرجه مسلم (٥٠).

(٢) أخرجه: أبو داود (٤٣٤٥)، والطبراني في الكبير (١٧ / ١٣٤).

قلت: وهو حسن.

إنكارها بلسانه ویده، ومن غاب عنها فرضيها؛ كان كمن شهدها وقدر على إنكارها ولم ينكرها؛ لأن الرضا بالخطايا من أقبح المحرمات، ويفوت به إنكار الخطيئة بالقلب، وهو فرض على كل مسلم، لا يسقط عن أحد في كل حال من الأحوال.

فتبين بهذا أن الإنكار بالقلب فرض على كل مسلم في كل حال.

وأما الإنكار بالبدن واللسان؛ فيحسب القدرة؛ كما في حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقدرون على أن يغيروا فلا يغيروا إلا يوشك الله أن يعذبهم بعقابيه» أخرجه أبو داود بهذا اللفظ، وقال: قال شعيبه فيه: «ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي هم أكثر ممن يعمنه»^(١).

وخرج أحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد الخدري؛ قال: سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إن الله ليسأل العبد يوم القيامة حتى يقول: ما منعك إذا رأيت المنكر أن تنكره، فإذا لقرن الله عبداً حجته؛ قال: يا رب! رجوتك، وفرقت من الناس»^(٢).

فأما ما أخرجه الترمذي وابن ماجه من حديث أبي سعيد أيضاً عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في خطبته: «ألا لا يمتنعن رجلاً هيئة الناس أن يقول بحق إذا علمه».

ويكي أبو سعيد، وقال: قد والله رأينا أشياء فهينا.

(١) أخرجه: أبو داود (٤٣٣٨)، والترمذي (٢١٦٨ / ٣٠٥٧)، وابن ماجه (٤٠٠٥)، وهو

صحيح.

(٢) أخرجه: ابن ماجه (٤٠١٧)، وأحمد (٣ / ٢٩)، وهو صحيح.

وخرجه الإمام أحمد، وزاد فيه: «فإنه لا يقرب من أجل، ولا يباعد من رزق أن يقال بحق أو يذكر بعظيم»^(١).

وكذلك خرّج الإمام أحمد وابن ماجه من حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «لا يحقرن أحدكم نفسه». قالوا: يا رسول الله! كيف يحقر أحدنا نفسه؟ قال: «يرى أمر الله عليه فيه مقال ثم لا يقول فيه، فيقول الله له: ما منعك أن تقول في كذا وكذا؟ فيقول: خشيت الناس». فيقول الله: «إياي كنت أحق أن تخشى»^(٢).

فهذان الحديثان محمولان على أن يكون المانع له من الإنكار مجرد الهيبة دون الخوف المسقط للإنكار.

قال سعيد بن جبير: قلت لابن عباس: أمر السلطان بالمعروف وأنهى عن المنكر؟ قال: «إن خفت أن يقتلك؛ فلا. ثم عدت فقال لي مثل ذلك. ثم عدت فقال لي مثل ذلك، وقال: إن كنت لا بدّ فاعلاً؛ ف فيما بينك وبينه».

وقال طاوس: أتى رجل ابن عباس، فقال: ألا أقوم إلى هذا السلطان فأمره وأنهاه؟ قال: لا تكن له فتنه. قال: أفرأيت إن أمرني بمعصية الله؟ قال: ذلك الذي تريد فكن حينئذ رجلاً.

وقد ذكرنا حديث ابن مسعود الذي فيه: «يخلف من بعدهم خلوف، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن». . . الحديث.

وهذا يدل على جهاد الأمراء باليد، وقد استنكر الإمام أحمد هذا الحديث

(١) أخرجه: الترمذي (٢١٩٢)، وابن ماجه (٤٠٠٧)، وأحمد (٣ / ٥ و ١٩ و ٤٤ و ٤٦ و ٥٠ و

٧١ و ٧٨ و ٩٠ و ٩٤)، وهو صحيح.

(٢) أخرجه: ابن ماجه (٤٠٠٨)، وأحمد (٣ / ٣٠ و ٤٧ و ٧٣).

قلت: في إسناده ضعف.

في رواية أبي داود، وقال: هو خلاف الأحاديث التي أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيها بالصبر على جور الأئمة، وقد يجاب عن ذلك بأن التغيير باليد لا يستلزم القتال.

وقد نصَّ على ذلك أحمد أيضاً في رواية صالح، فقال: التغيير باليد ليس بالسيف والسلاح.

فحينئذ جهاد الأمراء باليد أن يزيل بيده ما فعلوه من المنكرات؛ مثل أن يريق خمورهم، أو يكسر آلات اللهو التي لهم، أو نحو ذلك، أو يبطل بيده ما أمروا به من الظلم إن كان له قدرة على ذلك، وكلُّ ذلك جائز، وليس هو من باب قتالهم، ولا من الخروج عليهم الذي ورد النهي عنه، فإن هذا أكثر ما يخشى منه أن يقتل الأمر وحده.

وأما الخروج عليهم بالسيف؛ فيخشى منه الفتن التي تؤدي إلى سفك دماء المسلمين.

نعم؛ إن خشي في الإقدام على الإنكار على الملوك أن يؤدي أهله أو جيرانه؛ لم يتبع له التعرض لهم حينئذ لما فيه من تعدي الأذى إلى غيره. كذلك قال الفضيل بن عياض وغيره.

ومع هذا؛ متى خاف منهم على نفسه السيف أو السوط أو الحبس أو القيد أو النهي أو أخذ المال أو نحو ذلك من الأذى؛ سقط أمرهم ونهيمهم، وقد نصَّ الأئمة على ذلك؛ منهم: مالك، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم.

قال أحمد: لا يتعرض إلى السلطان؛ فإن سيفه مسلول.

وقال ابن شبرمة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كالجهاد يجب على الواحد أن يصابر فيه الاثنين، ويحرم عليه الفرار منهما، ولا يجب عليه مصابرة

أكثر من ذلك .

فإن خاف النسب أو سماع الكلام السيء ؛ لم يسقط عنه الإنكار بذلك .
نصّ عليه الإمام أحمد .

وإن احتمل الأذى ، وقوي عليه ؛ فهو أفضل . نصّ عليه أحمد أيضاً .
وقيل له : أليس قد جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال : « ليس
للمؤمن أن يذُلَّ نفسه »^(١) ؛ أي : يعرضها من البلاء ما لا طاقة له به ؛ قال : ليس
هَذَا من ذلك .

ويذُلُّ علي ما قاله ما خرَّجه أبو داود وابن ماجه والترمذي من حديث أبي
سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : « أفضل الجهاد كلمة عدل عند
سلطان جائر »^(٢) .

وخرج ابن ماجه معناه من حديث أبي أمامة^(٣) .

وأما حديث : « لا ينبغي للمؤمن أن يذُلَّ نفسه » ؛ فإنما يدلُّ على أنه إذا

(١) أخرجه : الطبراني في الكبير (١٣٥٠٧) من حديث ابن عمر ، وإسناده صحيح .
وله شاهد من حديث حذيفة : أخرجه : الترمذي (٢٢٥٤) . وابن ماجه (٤٠٦٦) . وإسناده
ضعيف ؛ لأن علي بن زيد بن جدعان فيه ضعف . لكنه يصلح للاعتبار .
(٢) أخرجه : أبو داود (٤٣٤٤) ، والترمذي (٢١٧٤) ، وابن ماجه (٤٠٦٦) .
قلت : وإسناده ضعيف ؛ فيه عطية العوفي .
لكن تابعه علي بن زيد بن جدعان عند : أحمد (٣ / ١٩ و ٦٦) ، والحاكم (٤ / ٥٠٥ .
(٥٠٦) .

فالحديث حسن بمجموعهما .

وله شاهد من حديث أبي أمامة ، وهو الأثني .

(٣) أخرجه : ابن ماجه (٤٠٦٢) ، وأحمد (٥ / ٢٥٦ و ٢٥٦) ، وغيرهما ؛ بإسناد حسن .
وللمحدث شواهد أخره ، انظرها في «الصحيحة» (٤٩٦) لشيخنا حفظه الله .

علم أنه لا يطبق الأذى ولا يصبر عليه؛ فإنه لا يتعرض حينئذ للأمر، وهذا حق، وإنما الكلام فيمن علم من نفسه الصبر لذلك، قاله الأئمة؛ كسفيان، وأحمد، والفضيل بن عياض، وغيرهم.

وقد روي عن أحمد ما يدل على الاكتفاء بالإنكار بالقلب.

قال في رواية أبي داود: نحن نرجوا إن أنكر بقلبه فقد سلم، وإن أنكر بيده فهو أفضل.

وهذا محمول على أنه يخاف؛ كما صرح بذلك في رواية غير واحد.

وقد حكى القاضي أبو يعلى روايتين عن أحمد في وجوب إنكار المنكر على من يعلم أنه لا يقبل منه، وصح القول بوجوبه، وهذا قول أكثر العلماء.

وقد قيل لبعض السلف في هذا، فقال: يكون لك معذرة.

وهذا كما أخبر الله تعالى عن الذين أنكروا على المعتدين في السميت أنهم قالوا لمن قال لهم: ﴿أَتَعْظُونَ قَوْمًا مَّهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَسْفُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤].

* وقد ورد ما يستدل به على سقوط الأمر والنهي عند عدم القبول والانتفاع به، ففي سنن أبي داود وابن ماجه والترمذي عن أبي ثعلبة الخشني أنه قيل له: كيف تقول في هذه الآية: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ لَا يُضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَضَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ قال: سألت عنها خيرفا، أما والله لقد سألت عنها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ففك؛ بل التتمروا بالمعروف، وانهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه؛ فعليك بنفسك، ودع عنك أمر العوام^(١).

(١) حس بشواهد؛ كما بينته في كتابي الغابضون على الجمر.

وفي سنن أبي داود، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: بينما نحن جلوس حول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذ ذكر الفتنة، فقال: «إذا رأيتم الناس مرجت عهودهم، وحفت أماناتهم، وكانوا هكذا (وشبك أصابعه)». فقلت له: كيف أفعل عند ذلك جعلني الله فداك؟ فقال: «الزم بيتك، واملك عليك لسانك، وخذ بما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بأمر خاصة نفسك، ودع عنك أمر العامة»^(١).

وكذلك روي عن عائفة من الصحابة في قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْتَقِسْكُمْ لَا يَضُرَّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]؛ قالوا: لم يأت تأويلها بعد، إنما تأويلها في آخر الزمان^(٢).

وعن ابن مسعود؛ قال: إذا اختلقت القلوب والاهواء، وألبستم شيعاً، وذاق بعضهم بأس بعض؛ فيأمر الإنسان حينئذ نفسه، فهو حينئذ تأويل هذه الآية^(٣).

وعن ابن عمرو؛ قال: هذه الآية لأقوام يجيئون من بعدنا، إن قالوا لم يقبل منهم^(٤).

وقال جبير بن نفير عن جماعة من الصحابة؛ قالوا: إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، وإعجاب كل ذي رأي برأيه؛ فعليك حينئذ بنفسك، لا يضرُّك من ضلَّ إذا اهتديت^(٥).

وعن مكحول؛ قال: لم يأت تأويلها بعد، إذا هاب السواعظ وأنكر الموعوظ؛ فعليك حينئذ بنفسك، لا يضرُّك من ضلَّ إذا اهتديت.

(١) صحيح؛ كما بيته في كتابي «القايضون على الجمر».

(٢) (٥-٤٠٣، ٢) انظر كتابي: «القايضون على الجمر».

وعن الحسن أنه كان إذا تلا هذه الآية؛ قال: يا لها من ثقة ما أوثقها، ومن سعة ما أوسعها.

وهذا كله قد يحمل على أن من عجز عن الأمر بالمعروف أو خاف الضرر؛ سقط عنه، وكلام ابن عمر يدل على أن من علم أنه لا يقبل منه؛ لم يجب عليه، كما حكى رواية عن أحمد، وكذا قال الأوزاعي: من ترى أن يقبل منك.

* وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في الذي ينكر بقلبه: «وذلك أضعف الإيمان»؛ يدل على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من خصال الإيمان، ويدل على أن من قدر على خصلة من خصال الإيمان وفعلها؛ كان أفضل ممن تركها عجزاً، ويدل على ذلك أيضاً قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حق النساء: «أما نقصان دينها؛ فإنها تمكث الأيام والليالي لا نصلي»^(١)؛ يشير إلى أيام الحيض، مع أنها ممنوعة حينئذ من الصلاة، وقد جعل ذلك نقصاً في دينها، فدل على أن من قدر على واجب وفعله فهو أفضل ممن عجز عنه وتركه وإن كان معذوراً في تركه، والله أعلم.

* قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من رأى منكم منكراً؛ يدل على أن الإنكار متعلق بالرؤية، فإن كان مستوراً؛ فلم يره، ولكن علم به، فالمتنصوص عن أحمد في أكثر الروايات أنه لا يتعرض له، وأنه لا يفتش عما استراب به.

وعنه رواية أخرى أنه يكشف المغطى إذا تحققه ولو سمع صوت غناء محرم أو آلات الملاهي وعلم المكان التي هي فيها؛ فإنه لا ينكرها؛ لأنه قد تحقق المنكر وعلم موضعه، فهو كمن رآه نص عليه أحمد وقال: أما إذا لم يعلم

(١) أخرجه مسلم (٧٩ و ٨٠) من حديث ابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم.

مكانه فلا شيء .

وأما نسور الجدران على من علم اجتماعهم على منكر، فقد أنكره الأئمة مثل سفیان الثوري وغيره، وهو داخل في التجسس المنتهي عنه .
وقد قيل لابن مسعود: إن فلاناً تقطر لحيته حمراً، فقال: نهانا الله عن التجسس .

وقال القاضي أبو يعلى في كتاب الأحكام السلطانية: إن كان في المنكر الذي غلب على ظنه الاستسرار به بإخبار ثقة عنه انتهاك حرمة بقوت استدراكها كالثنا والقتل، فله التجسس والإقدام على الكشف والبحث حذراً من فوات ما لا يستدرك من انتهاك المحارم، وإن كان دون ذلك في الرتبة؛ ثم يجز التجسس عليه ولا الكشف عنه .

والمنكر الذي يجب إنكاره ما كان مجمعاً عليه، فأما المختلف فيه؛ فمن أصحابنا من قال: لا يجب إنكاره على من فعله مجتهداً أو مقلداً لمجتهد تقليداً سائغاً، واستثنى القاضي في الأحكام السلطانية ما ضعف فيه الخلاف، وإن كان ذريعة إلى محظور متفق عليه كربا النقد فالخلاف فيه ضعيف، وهو ذريعة إلى ربا النساء المتفق على تحريمه، وكنكاح المتعة؛ فإنه ذريعة إلى الزنا .

وذكر عن إسحاق بن شاقلا أنه ذكر أن المتعة هي الزنا صراحاً .

وعن ابن بطة؛ قال: لا يفسخ نكاح حكم به فاض إن كان قد تأول فيه تأويلاً إلا أن يكون فوضى لرجل بعقد متعة أو طلق ثلاثاً في لفظ واحد وحكم بالمراجعة من غير زوج فحكمه مردود، وعلى فاعله العقوبة والنكال .

والمنصوص عن أحمد الإنكار على اللاعيب بالشطرنج .

وتأوله القاضي على من لعب بها بغير اجتهاد أو تقليد سائغ .

وقبه نظراً؛ فإن المنصوص عنه أنه يحدُّ شارب النبيذ المختلف فيه، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار، مع أنه لا يفسق عنده بذلك، فدلَّ على أنه ينكر كلَّ مختلف فيه ضعف الخلاف فيه لدلالة السنة على تحريمه، ولا يخرج فاعله المتأوَّل من العدالة بذلك، والله أعلم.

وكذلك نصُّ أحمد على الإنكار على مَنْ لا يتمُّ صلاته، ولا يقيم صلته من الركوع والسجود مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك.

* واعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نارة يحمل على رجاء ثوابه، ونارة خوف العقاب في تركه، ونارة الغضب لله على انتهاك محارمه، ونارة النصيحة للمؤمنين والرحمة لهم ورجاء إنقاذهم مما أوقعوا أنفسهم فيه من التمرُّض لعقوبة الله وغضبه في الدنيا والآخرة، ونارة يحمل عليه إجلال الله وإعظامه ومحبته، وأنه أهل أن يطاع، ويذكر فلا ينسى، ويشكر فلا يكفر، وأنه يغتدي من انتهاك محارمه بالنفوس والأموال، كما قال بعض السلف: وددت أن الخلق كلهم اطاعوا الله وأن لحمي فرض بالمقاريض.

وكان عبد الملك بن عمر بن عبدالعزيز يقول لأبيه: وددت أني غلت بي وبك القدور في الله تعالى.

ومن لحظ هذا المقام والذي قبله هان عليه كلُّ ما ينفي من الأذى في الله تعالى، وربما دعا لمن آذاه كما قال ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ضربه قومه، فجعل يمسح بدم عن وجهه ويقول: «رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون»^(١).

(١) أخرجه البخاري (٦ / ٥١٤ - فتح)، ومسلم (١٧٩٢)، وغيرهما.

وكلام المصنف رحمه الله يوهم أن هذا من قول رسول الله ﷺ إخباراً عن نفسه، وإنما هو إخبار عن سي من الأنبياء، ونقظه عبد البخاري: قال عبدالله: «كأنني أنظر إلى النبي ﷺ يحكي نبياً» =

وبكل حال ؛ فبين الرفق في الإنكار.

قال سفيان الثوري : لا يأمر بالمعروف ، ولا ينهى عن المنكر ؛ إلا من كان فيه ثلاث خصال : رفيق بما يأمر ، رفيق بما ينهى ، عدل بما يأمر ، عدل بما ينهى ، عالم بما يأمر ، عالم بما ينهى .

وقال أحمد : الناس محتاجون إلى مداراة ورفق الأمر بالمعروف بلا غلظة إلا رجل معلن بالفسق فلا حرمة له .

قال : وكان أصحاب ابن مسعود إذا مروا بقوم يرون منهم ما يكرهون ؛ يقولون : مهلاً رحمكم الله ، مهلاً رحمكم الله .

وقال أحمد : يأمر بالرفق والخضوع ، فإن أسمعوه ما يكره لا يغضب ، فيكون يريد أن ينتصر لنفسه ، والله أعلم .



= من الأنبياء ضربه قومه فأدموه وهو يمسح الدم عن وجهه ويقول : اللهم اغفر لقومي ؛ فإنهم لا يعلمون .

وقد حكى الحافظ هذا الروع عن القرطبي ، وبين فماده في «فتح الباري» (٦ / ٥٢١) .
قلت : وهو مشربين كثير من طلاب المعلم يله العلامة !

الحديث الخامس والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: وَلَا تَخَاسَدُوا، وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَخْدُلُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا، وَيُسِّرُ إِلَى صَدْرِهِ ثَلَاثَ فَرَاتٍ، بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ وَمَالُهُ وَعَرْضُهُ.

رواه مسلم^(١).

* هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية أبي سعيد مولى عبدالله بن عامر ابن كريز عن أبي هريرة.

وأبو سعيد هذا لا يعرف اسمه، وقد روى عنه غير واحد، وذكره ابن حبان في «ثقاته».

وقال ابن المديني: هو مجهول.

وروى هذا الحديث سفيان الثوري فقال فيه سعيد بن يسار عن أبي هريرة، وهم في قوله: سعيد بن يسار، إنما هو أبو سعيد مولى ابن كريز، قاله أحمد ويحيى والدارقطني.

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

وقد روى بعضه من وجه آخر.

وخرجه الترمذي من رواية أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه؛ قال:
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المسلم أخو المسلم، لا يخونه، ولا
يكذبه، ولا يخذله، كلُّ المسلم على المسلم حرام: عرضه وماله ودمه، التقوى
ها هنا، بحسب امرئ، من الشر أن يحقر أخاه المسلم»^(١).

وخرج أبو داود من قوله: «كلُّ المسلم على المسلم حرام...» إلى
آخره^(٢).

وخرجه في الصحيحين من رواية الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله؛ قال: «لا تحاسدوا، ولا تناجسوا، ولا
تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً»^(٣).

وخرجاه من وجوه أخر عن أبي هريرة.

وخرج الإمام أحمد من حديث وائلة بن الأسقع عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم؛ قال: «كلُّ المسلم على المسلم حرام؛ دمه، وعرضه، وماله،
المسلم أخو المسلم؛ لا يظلمه ولا يخذله، والتقوى ها هنا، وأوماً بيده إلى
القلب، وبحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم»^(٤).

وخرج أبو داود أخره فقط^(٥).

(١) أخرجه الترمذي (١٩٢٧).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٨٨٢).

(٣) أخرجه: البخاري (٩ / ١٩٨ - ١٩٩ - فتح)، ومسلم (٢٥٦٣ / ٢٨).

(٤) أخرجه: أحمد (٣ / ٤٩١)، والطبراني في الكبير (٢٢ / ٦٦).

قلت: وإسناده ضعيف؛ فيه إسماعيل بن عباس؛ احتلط، وشيخه يحيى الجزري؛ مقبول.

(٥) لم أره في مسنده المطبوعة، ولكن قال المزي في «نحفة الأشراف» (٩ / ٧٨) في رواية =

وفي الصحيحين من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يسلمه»^(١).

وتخرجه الإمام أحمد، ولفظه: «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره، وحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم»^(٢).

وفي الصحيحين عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «ولا تبأغضوا ولا تحاسدوا ولا تدايروا وكونوا عباد الله إخواناً»^(٣).

ويروى معناه من حديث أبي بكر الصديق مرفوعاً وموقوفاً^(٤).

* فقولہ صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تحاسدوا»؛ یعنی: لا يحسد بعضكم بعضاً، والحسد مركوز في طباع البشر، وهو أن الإنسان يكره أن يفوقه أحد من جنسه في شيء من الفضائل، ثم ينقسم الناس بعد هذا إلى أقسام: فمنهم من يسعى في زوال نعمة المحسود بالبغي عليه بالقول والفعل.

ثم منهم من يسعى في نقل ذلك إلى نفسه.

= أبي الحسن بن العبد: «ولم يذكره أبو القاسم».

وذكر إسناده عن محمد بن عوف عن محمد بن المبارك عن ابن عياش عن يحيى بن يزيد عن زيد بن أبي نيسة عن عبد الوهاب - قال غيره: المكي - عن عبد الواحد - قال غيره: النصري -

وهذه الرواية لسنن أبي داود فيها من الزيادات ما ليس في رواية المؤلف وابن داسة.

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٩٧ - فتح)، ومسلم (٢٥٨٠).

(٢) أخرجه أحمد (٢ / ٢٧٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه: البخاري (١٠ / ٤٨١ - فتح)، ومسلم (٢٥٥٩).

(٤) أخرجه مرفوعاً: ابن ماجه (٣٨٤٩)، وأحمد (١ / ٣، ٥، ٧)، والحميدي (٧)، وابن

أبي شيبة (٨ / ٥٣٠ - ٥٣١)، وأبو يعلى (١٤١ و ١٢٢)، وأبو بكر العروزي في «مسند أبي بكر»

(٩٢ و ٩٣ و ٩٥)، وهو صحيح.

ومنهم من يسمى في إزالة نعمته عن المحسود فقط من غير نقل إلى نفسه وهو شرهما وأخيهما، وهذا هو الحسد المذموم المنهي عنه، وهو كان ذنب إبليس حيث كان حسد آدم عليه السلام لما رآه قد فاق على الملائكة بأن الله خلقه بيده، وأسجد له ملائكته، وعلمه أسماء كل شيء، وأسكنه في جواره، فما زال يسمي في إخراجه من الجنة حتى أخرج منها.

وقد وصف الله اليهود بالحسد في مواضع في كتابه القرآن كقوله تعالى: ﴿وَوَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا خَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله: ﴿وَأَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤].

وخرج الإمام أحمد والترمذي من حديث الزبير بن العوام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ودب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، والبغضاء هي الحالقة، حالقة الدين لا حالقة الشعر، والذي نفس محمد بيده لا تؤمنوا حتى تحابوا، أو لا أتبكم بشيء إذا فمتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم» (١).

(١) أخرجه: الترمذي (٢٥١٠)، وأحمد (١ / ١٦٧)، والبخاري في شرح السنة (٣٣٠٦)، وغيرهم.

واسناده ضعيف؛ لأن فيه مولى الزبير: لا يعرف.

وفي رواية لأحمد (١ / ١٦٤ - ١٦٥) عن يحيى عن يعقوب عن الزبير بن العوام. وقد جرد إسناد المنذري في «الترغيب والترهيب» (٣ / ٥٤٨)، وقال: «رواه النزار بإسناد جيد، والبيهقي - وغيرهما».

ومثله الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ٣٠).

ولعل المنذري والهيثمي اختارا العزول للنزار لسلامة إسناده من مولى الزبير الذي هي الرواية الأولى لأحمد، لكن الصواب إثباته؛ لانفاق ثلاثة من الثقات على ذلك؛ كما قال ابن أبي حاتم في «علل الحديث» (٢ / ٣٢٧)، نقلاً عن أبي زرعة:

وقسم آخر من الناس إذا حسد غيره لم يعمل بمقتضى حسده، ولم ينح على المحسود بقول ولا بفعل.

وهذا على نوعين:

أحدهما: أن لا يمكنه إزالة ذلك الحسد عن نفسه، ويكون مغلوباً على ذلك، فلا يأثم به.

والثاني: من يحدث نفسه بذلك اختياراً ويعيده ويبدئه في نفسه مستروحاً إلى تمنى زوال نعمة أخيه، فهذا شبيه بالعزم المصمم على المعصية، وفي

قال أبو زرعة: رواه علي بن الصارم وشبان وحرب بن شداد عن يحيى بن أبي كثير عن
يعيش بن الوليد: أن ميثي لآل الزبير حدثه أن الزبير حدثه أن النبي ﷺ . . .
وقال أبو زرعة: التصحيح هذا، وحديث موسى بن خلف وهم.

وقال المرار (٢٠١٢ - كشف الاستار): هكذا رواه موسى بن خلف، ورواه هشام صاحب
المستوفى عن يحيى عن يعيش عن ميثي الزبير عن الزبير
فثبت الصواب إثبات المولى في هذا الإسناد، وبه ينبغي أنه ليس بجيد.
لكن الحديث شوهد صحيحاً:

منها حديث أبي هريرة عند البحاري في «الأدب المفرد» (٢٦٠) بسند ضعيف.
وأخر من حديث أبي المزداء: أخرجه أبو داود (٤٩١٩) وغيره، وسنده صحيح.
والمقام الأول شاهد من حديث أبي هريرة عند الحاكم (٤ / ١٦٨) بإسناد حسن
والفقه الأخير له شاهد من حديث أبي هريرة عند مسلم (٥٤).
وبه شاهد من حديث ابن عباس. أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٤ / ١٥١٥)، وإسناده
ضعيف.

وبالجملة: فالحديث حسن بشواهد، واتله أعمى وأعلم، وأجر وأحكم.
تنبيه: هذا الحديث ضعفه شيخنا في: «ضعيف الجامع الصغير»، و«إرواء الغليل»
(٧٧٧)، و«تخریج أحادیث مشکاة المفهر» (٢٠)، و«عناية المراد» (٤١٤). ثم يُبين له أنه حسن،
فأوردته في: «صحيح الجامع الصغير» ط. ثانية، و«صحيح الترمذي» (٢٠٣٨)، وهو الصواب كما
أحبرني بذلك بنفسه حفظة الله.

العقاب على ذلك اختلاف بين العلماء، وربما يذكر في موضع آخر إن شاء الله تعالى، لكن هذا يعد أن يسلم من البقي على المحسود بالقول فيأثم، بل يسعى في اكتساب مثل فضائله ويتمنى أن يكون مثله، فإن كانت الفضائل دنيوية؛ فلا خير في ذلك؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الَّذِينَ يُرِيدُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا يَا لَلْئِيمِ لَنَا مِثْلُ مَا أُوتِيَ قَارُونَ﴾ [الفصص: ٧٩].

وإن كانت فضائل دينية؛ فهو حس، وقد نعتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشهادة في سبيل الله.

وفي الصحيحين عنه صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالاً، فهو ينفقه أثناء الليل وأثناء النهار، ورجل آتاه الله القرآن، فهو يقوم به أثناء الليل وأثناء النهار»^(١).

وهذا هو الغبطة، وسماه حسداً من باب الاستمارة.

وقسم آخر إذا وجد في نفسه الحسد سعى في إزالته، وفي الإحسان إلى المحسود بإبداء الإحسان إليه والدعاء له ونشر فضائله، وفي إزالة ما وجد له في نفسه من الحسد حتى يبطله بمحبته أن يكون المسلم خيراً منه وأفضل، وهذا من أعلى درجات الإيمان، وصاحبه هو المؤمن الكامل الذي يحب لأخيه ما يحب لنفسه.

* وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ولا تناجسوا»؛ فسره كثير من العلماء بالنجس في البيع، وهو أن يزيد في السلعة من لا يريد شراءها إما لتفح البائع لزيادة الثمن له، أو بإضرار المشتري بتكثير الثمن عليه.

وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: أنه

(١) مضي تخريجه (ص ١٨٧).

نهى عن النجش^(١).

وقال ابن أبي أوفى: التناجش كل ربا خائن، ذكره البخاري^(٢).

قال ابن عبد البر: أجمعوا على أن فاعله غاصب، لئله تعالى إذا كان بالنهي عالماً، واختلفوا في البيع.

فمبهم من قال: إنه فاسد، وهو رواية عن أحمد اختارها طائفة من أصحابه.

ومبهم من قال: إن التناجش هو البائع أو من واطاه البائع على النجش فقد فسد؛ لأن النهي هنا يعود إلى العاقد نفسه، وإن لم يكن كذلك؛ لم يفسد لأنه يعود إلى أجنبي.

وكذا حكى عن الشافعي أنه علل صحة البيع بأن البائع غير التناجش، وأكثر الفقهاء على أن البيع صحيح مطلقاً، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ومالك رحمه الله والشافعي رحمه الله وأحمد رحمه الله في رواية عنه، إلا أن مالكاً وأحمد أثبتا للمشتري الخيار إذا لم يعلم بالحال وغش غشنا فاحشنا يخرج عن العادة.

وقدره مالك وبعض أصحاب أحمد بثلت الثمن، فإن اختار المشتري حينئذ الفسخ؛ فله ذلك، وإن أراد الإمساك؛ فإنه يحفظ ما غش به من الثمن ذكره أصحابنا.

ويحتمل أن يفسر التناجش المنهى عنه في هذا الحديث بما هو أعم من ذلك؛ فإن أصل النجش في اللغة إثارة الشيء بالمكر والحيلة والمخادعة، وعنه

(١) أخرجه البخاري (٤ / ٣٥٥ - فتح)، ومسنده (١٥١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥ / ٢٨٦ - فتح).

من سمي التاجش في البيع ناجشاً، ويسمى الصائد في اللغة ناجشاً لأنه يصيد الصيد بحيلته عليه وخذاعه له، وحينئذ فيكون المعنى لا تخادعوا ولا يعامل بعضكم بعضاً بالمكر والاحتيال، وإنما يُراد بالمكر والمخادعة إيصال الأذى إلى المسلم إما بطريق الاحتيال، وإما اجتلاب نفعه بذلك، ويلزم منه وصول الضرر إليه ودخوله عليه، وقد قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ﴾ [فاطر: ٤٣].

فيدخل على هذا التقدير في التاجش المعني عنه جميع أنواع المعاملات بالغش ونحوه كتدليس العيوب وكتمانها، وغش المبيع الجيد بالرديء، وغش المسترسل الذي لا يعرف المماكسة، وقد وصف الله تعالى في كتابه الكفار والمنافقين بالمكر بالأنبياء وأتباعهم، وما أحسن قول أبي العتاهية:

لَيْسَ ذَنْبًا إِلَّا بَدِينٌ وَلَيْدٌ حَسَنُ الدِّينِ إِلَّا مَكْرِمٌ الْأَخْلَاقِ
إِنَّمَا الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّاسِ رِهْمًا مِنْ حِصَالِ أَهْلِ التَّفَاقِ

وإنما يجوز المكر بمن يجوز إدخال الأذى عليه وهم الكفار والمحاربون كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الحرب خدعة»^(١).

* وقوله ﷺ: «ولا يتباغضوا»؛ نهى المسلمين عن التباغض بينهم في غير الله تعالى بل على أهواء النفوس؛ فإن المسلمين جعلهم الله إخوة، والإخوة يتحابون بينهم ولا يتباغضون.

وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، ألا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم».

(١) أخرجه: البخاري (٦ / ١٥٨ - فتح)، ومسلم (١٧٣٩)؛ من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

أفشوا السلام بينكم»، أخرجه مسلم^(١).

وقد ذكرنا فيما تقدم أحاديث في النهي عن التباغض والتحاسد.

وقد حرم الله على المؤمنين ما يوقع بينهم العداوة والبغضاء كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخُبْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيُفْضِكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١].

واعتن على عباده بالتأليف بين قلوبهم كما قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وقال: ﴿هُوَ الَّذِي آتَاكَ بِنُفْسِكَ وَبِالْمُؤْمِنِينَ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٢ - ٦٣].

ولهذا المعنى حرم المشي بالنعيمة لما فيها من إيقاع العداوة والبغضاء، ورخص في الكذب في الإصلاح بين الناس، ورغب الله في الإصلاح بينهم؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

وقال: ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات: ٩].

وقال: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١].

ويخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث أبي الدرداء عن النبي

(١) أخرجه مسلم (٥٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

صلى الله عليه وآله وسلم : قال : «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟» قالوا: بلى يا رسول الله . قال : «إصلاح ذات البين ؛ فإن فساد ذات البين هي الحالفة»^(١).

وأما البغض في الله ؛ فهو من أوثق عرى الإيمان وليس داخلًا في النهي ، ولو ظهر لرجل من أخيه شرًّا فأبغضه عليه وكان الرجل معذوراً فيه في نفس الأمر أئيب المبغض له وإن عذر أخوه كما قال عمر : إنا كنا نعرفكم إذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أظهرنا وإذ ينزل الوحي وإذ ينشأ الله من أخباركم ، إلا وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد انطلق به وانتقع الوحي ، وإنما نعرفكم بما نخبركم ، إلا من أظهر منكم لنا خيراً ظناً به خيراً وأحببناه عليه . ومن أظهر منكم شرًّا ظناً به شرًّا وأبغضناه عليه ، سرانركم بينكم وبين ربكم تعالى^(٢).

وقال الربيع بن خثيم : لو رأيت رجلاً يظهر خيراً وسراً أحببته عليه أجرك الله على حبيك الخبير ، ولو رأيت رجلاً يظهر شرًّا وسراً خيراً فأبغضته عليه أجرك الله على بغضك الشرُّ.

ولما كثر اختلاف الناس في مسائل الدين ، وكثر تفرقتهم كثر بسبب ذلك تباغضهم وتلاعنتهم ، وكل من منهم يظهر أنه يبغض لله ، وقد يكون في نفس الأمر معذوراً وقد لا يكون معذوراً بل يكون متبعاً لهواه مقصراً في البحث عن معرفة ما يبغض عليه ، فإن كثيراً من البغض كذلك إنما يقع لمخالفة متبوع بظن أنه لا يقول إلا الحق وهذا الظن خطأ قطعاً ، وإن أريد أنه لا يقول إلا الحق فيما خولف فيه ، فهذا الظن قد يخطئ ويصيب ، وقد يكون الحامل على الميل إليه مجرد

(١) أخرجه : أبو داود (٤٩١٩) ، والترمذي (٢٥٠٩) ، وأحمد (٦ / ٤٤١ - ٤٤٥) ، وهو

صحيح .

(٢) أخرجه . أحمد (٦ / ٤٦) ، وأبو يعلى (١٩٦) ، وإسناده حسن إن شاء الله .

الهوى أو الألفة أو العادة، وكلُّ هذا يقدح في أن يكون هذا البغض لله، فالواجب على المؤمن أن ينصح لنفسه، ويحترز في هذا غاية التحرز، وما تشكل منه فلا يدخل نفسه فيه خطية أن يقع فيما نهى عنه من البغض المحرّم.

وها هنا أمر خفي ينبغي المتقطن له، وهو أن كثيراً من أئمة الدين قد يقول قولاً مرجوحاً ويكون مجتهداً فيه مأجوراً على اجتهاده فيه موضوعاً عنه خطؤه فيه، ولا يكون المنتصر لمقالته تلك بمنزلته في هذه الدرجة؛ لأنه قد لا ينتصر لهذا القول إلا لكون متبوعه قد قاله بحيث لو أنه قد قاله غيره من أئمة الدين لما قبله ولا انتصر له ولا والى من يوافقه ولا عادى من خالفه ولا هو مع هذا يظنُّ أنه إنما انتصر للحقِّ بمنزلة متبوعه وليس كذلك؛ فإن متبوعه إنما كان قصده الانتصار للحقِّ وإن أخطأ في اجتهاده.

وأما هذا التابع؛ فقد شاب انتصاره لما يظنه الحقُّ إرادة علوِّ متبوعه وظهور كلمته؛ وأنه لا يُنسب إلى الخطأ، وهذه دسيسة تقدح في قصد الانتصار للحقِّ، فافهم هذا؛ فإنه مهمٌّ عظيم، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

« قوله: «ولا تدابروا» قال أبو عبيد^(١): التدابر: المصارمة والهجران مأخوذ من أن يولى الرجل صاحبه دبره، ويعرض عنه بوجهه، وهو التقاطع.

وخرج مسلم من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «لا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تقاطعوا، وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم الله تعالى»^(٢).

وفي الصحيحين عن أبي أيوب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛

(١) في «غريب الحديث»، (٢ / ١٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٦٣).

قال: «لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث يلتقيان فيصد هذا ويصد هذا،
وخبرهما الذي يبدأ بالسلام»^(١).

وكل هذا في النطاق للامور الدينية.

فأما لأجل الدين؟ فتجوز الزيادة على الثلاثة نص عليه الإمام أحمد،
واستدلوا بقصة الثلاثة الذين خَلَفُوا، وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم
بهجرتهم لما خاف منهم الضيق، وأباح هجران أهل البدع المغلظة والدعاة إلى
الأهواء، وذكر الخطابي أن هجران الوالد لولده، والزوج لزوجته، وما كان في
معنى ذلك تأديباً تجوز الزيادة فيه على الثلاث؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم هجر نساءه شهراً.

واختلقوا: هل ينقطع الهجران بالسلام؟

فقالت طائفة: ينقطع بذلك.

وروي عن الحسن ومالك في رواية وهب وقاله طائفة من أصحابنا.

وخرج أبو داود من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:
«لا يحل لمؤمن أن يهجر مؤمناً فوق ثلاث، فإن مرت به ثلاث فليلقه بمسلم
عليه، فإن رد عليه السلام فقد اشتركا في الأجر، وإن لم يرد عليه فقد باء بالإثم
وخرج المسلم من الهجر»^(٢).

ولكن هذا فيما إذا امتنع الآخر من الرد عليه.

فأما مع الرد إذا كان بينهما قبل الهجر مؤدّة ولم يعودا إليها؛ ففيها نظر.

وقد قال أحمد في رواية الأثرم، وسئل عن إسلام يقطع الهجران، فقال:

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ٤٩٢ - فتح)، ومسلم (٣٥٦٠).

(٢) أخرجه أبو داود (٤٩١٤) بإسناد ضعيف.

قد يسلم عليه وقد صدَّ عنه، ثم قال: قال النبي ﷺ: «يلتقيان، فيصدُّ هذا، فإذا كان قد عودَّ؛ أي: أن يكالمه أو يضافحه.

وكذلك روي عن مالك أنه قال: لا يقطع الهجران بدون العودة إلى المودَّة.

وفرق بعضهم بين الأقارب والأحباب، فقال في الأجنب: يزول الهجر بينهم بمجرد السلام، بخلاف الأقارب، وإنما قال هذا لموجوب صلة الرحم.

«قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ولا يبيع بعضكم على بيع بعض»، وقد نكأ النبي عن ذلك وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «لا يبيع المؤمن على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه»^(١).

وفي رواية لمسلم: «لا يسم المسلم على قوم أخيه ولا يخطب على خطبته».

وخرجه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «لا يبيع الرجل على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه؛ إلا أن يأذن له»، ولفظه لمسلم^(٢).

وخرج مسلم من حديث عتبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «والمؤمن أخو المؤمن، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه، حتى يذروه»^(٣).

(١) أخرجه: البخاري (٤ / ٣٥٣ - فتح)، ومسلم (١٥١٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٤ / ٣٥٢ - فتح)، ومسلم (١٤١٢).

(٣) أخرجه مسلم (١٤١٤).

وهذا دليل على أن هذا حق المسلم على المسلم، فلا يساويه الكافر في ذلك، بل يجوز للمسلم أن يبتاع على بيع الكافر ويخطب على خطبته، وهو قول الأوزاعي وأحمد، كما لا يثبت للكافر على المسلم حق الشفعة عنده، وكثير من الفقهاء ذهبوا إلى أن النهي عام في حق المسلم والكافر.

واختلفوا: هل النهي للتحريم أو التنزيه، فمن أصحابنا من قال: هو للتنزيه دون التحريم.

والصحيح الذي عليه جمهور العلماء أنه للتحريم.

واختلفوا: هل يصح البيع على بيع أخيه، والنكاح على خطبته؟

فقال أبو حنيفة رحمه الله والشافعي رحمه الله وأكثر أصحابنا: يصح.

وقال مالك في النكاح: إنه إن لم يدخل بها ففرق بينهما، وإن دخل بها لا يفرق.

وقال أبو بكر من أصحابنا في البيع والنكاح: إنه باطل على كل حال. وحكاه عن أحمد.

ومعنى البيع على بيع أخيه أن يكون قد باع منه شيئاً، فيبدل للمشتري سلعته ليشتريها، ويقسخ بيع الأول.

وهل يختص ذلك بما إذا كان البدل في مدة الخيار بحيث يمكن المشتري من الفسخ فيه أم هو عام في مدة الخيار وبعدها؟ فيه اختلاف بين العلماء.

وقد حكاه الإمام أحمد في رواية حرب، ومال إلى القول بأنه عام في الحالين، وهو قول طائفة من أصحابنا.

ومنهم من خصه بما إذا كان في مدة الخيار، وهو ظاهر كلام أحمد في رواية ابن مشير، ومنصوص الشافعي، والأول أظهر؛ لأن المشتري وإن لم

بشكر من الفسخ بنفسه بعد انقضاء مدة الخيار، فإنه إذا رغب في ردّ السلعة الأولى على بائعها، فإنها ينسب في ردّها عليه بأنواع من الطرق المستفيضة لضرره، ولو بالتحاح عليه في المسألة، وما أدى إلى ضرر المسلم، كان محرماً، والله أعلم.

* وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «وكونوا عباد الله إخواناً»؛ هكذا ذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم كالتعليل لما تقدم، وفيه إشارة إلى أنهم إذا تركوا التحاسد والتناجش والتباغض والتدابير وبيع بعضهم على بعض؛ كانوا إخواناً. وفيه أمر باكتساب ما يصير المسلمون به إخواناً على الإطلاق، وذلك يدخل فيه أداء حقوق المسلم على المسلم من ردّ السلام، ونشيمت العاطس، وعبادة المريض، وتشيع الجنائز، وإجابة الدعوة، والابتداء بالسلام عند اللقاء، والنصح بالغيب.

* وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «المسلم أخو المسلم؛ لا يظلمه ولا يخذله ولا يكذبه ولا يحقره»، هذا مأخوذ من قوله تعالى: «فإنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم» [الحجرات: ١٠]، فإذا كان المؤمنون إخوة؛ أمروا فيما بينهم بما يوجب نالف القلوب واجتماعها، ونهوا عما يوجب تنافر القلوب واختلافها، وهذا من ذلك، وأيضاً؛ فإن الأخ من شأته أن يوصل لأخيه النفع ويكفّ عنه الضرر، وهذا من أعظم الضرر الذي يجب كفه عن الأخ المسلم، وهذا لا يختصّ بالمسلم، بل هو محرّم في حقّ كل أحد، وقد سبق الكلام على المظلم مستوفى عند ذكر حديث أبي ذرّ الإلهي: «يا عبادي! إنّي حرّمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرّماً فلا تظالموا»^(١).

ومن ذلك خذلان المسلم لأخيه؛ فإن المؤمن مأمور أن ينصر أخاه كما قال

(١) وهو الحديث الرابع والعشرون من هذا الكتاب.

النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً». قال: يا رسول الله! أنصره مظلوماً، فكيف أنصره ظالماً؟ قال: «ومنعه من الظلم، فذلك نصرك إياه»؛ أخرجه البخاري بمعناه من حديث أنس^(١)، وأخرجه مسلم بمعناه من حديث جابر^(٢).

ومن ذلك كذب المسلم لأخيه، فلا يحل له أن يحدثه ويكذبه، بل لا يحدثه إلا صدقاً.

ومن ذلك احتقار المسلم لأخيه المسلم، وهو ناشئ، وعن الكبر؛ كما قال النبي ﷺ: «الكبر بضر الحق وغمط الناس»؛ أخرجه مسلم من حديث ابن مسعود^(٣).

وغمط الناس: الطعن عليهم وازدراؤهم.

قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١].

فالمتكبر ينسظر إلى نفسه بعين الكمال، وإلى غيره بعين النقص، فيحتقرهم، ويزدر بهم، ولا يراهم أهلاً لأن يقوم بحقوقهم، ولا أن يقبل من أحدهم الحق إذا وردوه عنه^(٤).

* وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «والتقوى ها هنا (بشير إلى صدره ثلاث مرات)»؛ فيه إشارة إلى أن كرم الخلق عند الله بالتقوى، قرب من يحقره

(١) أخرجه البخاري (٥ / ٩٨ - فتح).

(٢) أخرجه مسلم (٢٥٨٤).

(٣) أخرجه مسلم (٩١).

(٤) وانظر تفاصيل ذلك في رسالتي «التواضع».

الناس لضعفه وقلة حظه من الدنيا وهو أعظم قدرا عند الله تعالى ممن له قدر في الدنيا؛ فإن الناس إما يفتخرون بحسب التقوى؛ كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ [الحجرات: ١٣].

والتقوى أصلها في القلب؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

وقد سبق ذكر هذا المعنى في الكلام على حديث أبي ذر الإلهي عند قوله: «لو أن أولكم وأخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئا».

وإذا كان أصل التقوى في القلوب؛ فلا يطلع أحد على حقيقتها إلا الله تعالى؛ كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(١)، وحينئذ؛ فقد يكون كثير ممن له صورة حسنة أو مال أو جاه أو رياسة في الدنيا قلبه خراب من التقوى، ويكون من ليس له شيء من ذلك قلبه مملوء من التقوى، فيكون أكرم عند الله تعالى، بل ذلك هو الأكثر وقوعا، كما في الصحيحين عن حارثة بن وهب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «ألا أخبركم بأهل الجنة: كل ضعيف مستضعف، لو أقسم على الله لأبره، ألا أخبركم بأهل النار: كل عتل جواظ مستكبر»^(٢).

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «نحاججت الجنة والنار، فقالت النار: أوثرت بالمشكبين والمتجيرين، وقالت الجنة: لا يدخلني إلا ضعفاء الناس وسقطتهم، فقال الله تعالى للجنة:

(١) أخرجه مسلم (٢٥٦٤).

(٢) أخرجه البخاري (٨ / ١٦٢ - فتح)، ومسلم (٢٨٥٣).

أنت رحمتي أرحم بك من أشياء من عبادي ، وقال للتار: أنت عذابي أعذب بك من أشياء من عبادي» (١) .

وفي «صحيح البخاري» عن سهل بن سعد قال : مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فقال لرجل عنده جالس : «ما رأيك في هذا؟» . فقال : رجل من أشرف الناس . هذا والله حريٌّ إن خطب أن ينكح ، وإن شفع أن يشفع ، وإن قال أن يسمع لقوله . قال : فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، ثم مر رجل آخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «ما رأيك بهذا؟» . قال : يا رسول الله ! هذا رجل من فقراء المسلمين ، هذا حريٌّ إن خطب أن لا ينكح ، وإن شفع أن لا يشفع ، وإن قال لا يسمع لقوله . فقال رسول الله ﷺ : «هذا خير من ملء الأرض مثل هذا» (٢) .

وقال محمد بن كعب القرظي في قوله تعالى : ﴿وَإِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ . لَيْسَ لِبُوقِعَتِهَا كَاذِبَةٌ . خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ﴾ [الواقعة : ١ - ٣] : قال : تخفض رجالاً كانوا في الدنيا مرتفعين ، وترفع رجالاً كانوا في الدنيا مخفوضين .

• قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» ؛ يعني : يكفيه من الشر احتقاره أخاه المسلم ؛ فإنه إما يحقر أخاه المسلم لتكبره عليه ، والتكبر من أعظم خصال الشر .

وفي «صحيح مسلم» عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : «لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من كبر» (٣) .

وفيه أيضاً عنه صلى الله عليه وآله وسلم : وقال تعالى : «العرز إزاري ،

(١) أخرجه : البخاري (٨ / ٥٩٥ - فتح) ، ومسلم (٢٨٤٦) .

(٢) أخرجه البخاري (٩ / ١٣٦ - فتح) .

(٣) أخرجه مسلم (٩١) .

والكبرياء ردائي ، فمن نازعني عذبته»^(١).

فمنازعة الله تعالى في صفاته التي لا تليق بالمخلوق كفى بها شراً.

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «من قال: هلك الناس؛ فهو أهلكهم»^(٢).

قال مالك: إذا قال ذلك تحزناً لما يرى في الناس (يعني: في دينهم)؛ فلا أرى به بأساً، وإذا قال ذلك تعجباً بنفسه وتصاعقاً للناس؛ فهو المكروه الذي نهى عنه. ذكره أبو داود في «سننه»^(٣).

* قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «كُلُّ المسلم على المسلم حرام؛ دمه، وماله، وعرضه»؛ وهذا مما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخطب به في المجامع العظيمة؛ فإنه خطب به في حجة الوداع يوم النحر، ويوم عرفة، ويوم الثاني من أيام التشريق، وقال: «إن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا»^(٤). وفي رواية للبخاري وغيره: «وأبشاركم»^(٥).

وفي رواية: «فأعادها مراراً ثم رفع رأسه فقال: اللهم هل بلغت، اللهم هل بلغت»^(٦).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٢٠).

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٢٣).

(٣) بائر الحديث (٤٩٨٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣ / ٥٧٣ - فتح) من حديث ابن عباس.

وأخرجه: البخاري (٣ / ٥٧٣ - فتح)، ومسلم (١٦٧٩)؛ من حديث أبي بكر.

(٥) أخرجه البخاري (١٣ / ٢٦ - فتح) من حديث أبي بكر.

(٦) للبخاري من حديث ابن عباس المتقدم.

وفي رواية: ثم قال: «ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب»^(١).

وفي رواية للبخاري: «فإن الله حرم عليكم أموالكم وأعراضكم ودماءكم إلا بحقها»^(٢).

وفي سنن أبي داود عن بعض الصحابة أنهم كانوا يسرون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فقام رجل منهم، فانطلق بعضهم إلى جبل معه، فأخذها، ففرغ، فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «لا يحل لمسلم أن يروع مسلماً»^(٣).

وخرج أحمد وأبو داود والترمذي عن السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «لا يأخذ أحدكم عصا أخيه لا عباً جاداً، فمن أخذ عصا أخيه؛ فليردّها إليه»^(٤).

قال ابن أبي عبيد^(٥): يعني: أن يأخذ شيئاً لا يريد سرقة، إنما يريد إدخال الغيظ عليه، فهو لاعب في مذهب السرقة، جادٌ في إدخال الروع والأذى عليه.

وفي الصحيحين عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إذا كنتم ثلاثة؛ فلا يتناجى اثنان دون الثالث؛ فإن ذلك يحزنه»، ولفظه لمسلم^(٦).

(١) هي للبخاري من حديث ابن عباس، وعند مسلم من حديث أبي بكر.

(٢) أخرجه البخاري (٣ / ٥٧٤ - فتح) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠٠٤) وغيره، وهو صحيح.

(٤) أخرجه: أبو داود (٥٠٠٣)، والترمذي (٢١٦٠)، وأحمد (٤ / ٢٢٦)، وهو حسن.

(٥) في «غريب الحديث» (٣ / ٦٧).

(٦) أخرجه: البخاري (١١ / ٨٢ - فتح)، ومسلم (٣١٨٤).

وفي صحيح مسلم، عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه سئل عن الغيبة، فقال: «ذكرتك أخاك بما يكره». قال: أرايت إن كان فيه ما أقول؟ فقال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته»^(١).

فضمنت هذه التصوص كلها أن المسلم لا يحل إيصال الأذى إليه بوجه من الوجوه من قول أو فعل بغير حق.

وقد قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغْيٍ مَا كَتَبُوا قَدْ آخِطَلُوا بِهِنَّ نَآءً وَإِنَّمَا مِينَا﴾ [الأحزاب: ٥٨].

وإنما جعل الله المؤمنين إخوة ليعاطفوا ويرأحموا، وفي الصحيحين عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد؛ إذا اشتكى منه عضوٌ تداعى له سائر الجسد بالحمي والسهره».

وفي رواية لمسلم: «المؤمنون كرجل واحد، إن اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد بالحمي والسهره».

وفي رواية له أيضا: «المسلمون كرجل واحد، إن اشتكى عينه اشتكى كله، وإن اشتكى رأسه اشتكى كله»^(٢).

وفيهما عن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٥٨٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٠ / ٤٣٨ - فتح)، ومسلم (٢٥٨٦).

(٣) أخرجه البخاري (١ / ٥٦٥ - فتح)، ومسلم (٢٥٨٥).

قال رجل لعمر بن عبدالعزيز: اجعل كبير المسلمين عندك اباً، وصغيرهم
ابناً، واوسطهم اخاً، فأبى هؤلاء تحب ان نسيء اليه؟
ومن كلام يحيى بن معاذ الرازي: ليكن حظُّ المؤمن منك ثلاثة: إن لم
تنفعه فلا نضره، وإن لم تفرحه فلا تغمه، وإن لم تمدحه فلا تذمه.



الحديث السادس والثلاثون

عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ قال :
 « من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا؛ نفس الله عنه كربة من كرب
 يوم القيامة، ومن نثر على مغبر ينثر الله عليه في الدنيا والآخرة، ومن
 ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة، والله في عون العبد ما كان العبد
 في عون أخيه، ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً؛ سهل الله له به طريقاً
 إلى الجنة، وما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله،
 ويتدارسونه بينهم؛ إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحففتهم
 الملائكة، وذكرهم الله فيمن عنده، ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه» .
 رواه مسلم بهذا اللفظ .

« هذا الحديث أخرجه مسلم من رواية الأعمش عن أبي صالح عن أبي

هريرة .

واعترض عليه غير واحد من الحفاظ في تخريجه؛ منهم؛ أبو الفضل
 الهروي، والدارقطني؛ فإن أسباط بن محمد رواه عن الأعمش؛ قال؛ حدثت
 عن أبي صالح، فبين أن الأعمش لم يسمعه من أبي صالح، ولم يذكر من حديثه
 عنه، ورجح الترمذي وغيره من هذه الرواية، وزاد بعض أصحاب الأعمش في
 سنن الحديث؛ «ومن أقام لله مسلماً؛ أقام الله عشرته يوم القيامة» .

(١) أخرجه مسلم (٣٣٩).

وخرجه في الصحيحين من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال : «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه، ومن كان في حاجة أخيه؛ كان الله في حاجته، ومن فرح عن مسلم فرح الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، ومن ستر مسلماً ستره الله يوم القيامة»^(١).

* ففوله صلى الله عليه وآله وسلم : «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا؛ نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة»؛ هذا يرجع إلى أن الجزاء من جنس العمل، وقد تكاثرت النصوص بهذا المعنى؛ كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «إنما يرحم الله من عباده الرحماء»^(٢).

والكربة : هي الشدة العظيمة التي توقع صاحبها في الكرب، وتفتيتها؛ أن يخفف عنه منها، مأخوذ من نفس الخناق؛ كأنه يرخي له الخناق حتى يأخذ نفساً، والتفريح أعظم من ذلك، وهو أن يزيل عنه الكربة، فتفرج عنه كربة، ويروى همه وغمه، فجزاء التنفيس التفتيس، وجزاء التفريح التفريح؛ كما في حديث ابن عمر.

* وقوله : «كربة من كرب يوم القيامة»؛ ولم يقل : من كرب الدنيا والآخرة؛ كما في التيسير والستر، وقد قيل في مناسبة ذلك : إن الكرب هي الشدائد العظيمة، وليس كل أحد يحصل له ذلك في الدنيا بخلاف الإعسار والعورات المحتاجة إلى الستر؛ فإن أحداً لا يكاد يخلو من ذلك، ولو بتعسر الحاجات المهمة.

وقيل : لأن كرب الدنيا بالنسبة إلى كرب الآخرة كلاشيء، فأذخر الله جزاء تنفيس الكرب عنده لينفس به كرب الآخرة، ويدل على ذلك قول النبي

(١) أخرجه : البخاري (٥ / ٩٧ - فتح)، ومسلم (٢٥٨١).

(٢) أخرجه : البخاري (٣ / ١٥٦ - فتح)، ومسلم (٩٢٣)؛ من حديث أسامة بن زيد.

صلى الله عليه وآله وسلم: «يجمع الله الأولين والآخرين في صعيد واحد، فيسمعهم الداعي، وتتدفقهم البصر، وتدنو الشمس منهم، فيبلغ الناس من الكرب والغم ما لا يصدقون ولا يحتملون، فيقول الناس بعضهم لبعض: ألا ترون ما بلغكم؟ ألا تنظرون من يشفع لكم عند ربكم؟...» وذكر حديث الشفاعة، خرجه بمعناه من حديث أبي هريرة^(١).

وخرجه من حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «تحشر الناس حفاة عراة غرلاً». قالت: فقلت: يا رسول الله! الرجال والنساء ينظر بعضهم بعضاً؟ فقال: «الامر أشد من أن بهمهم ذلك»^(٢).

وخرجه من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله تعالى: «يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ» [المطففين: ٦]؛ قال: «يقوم أحدهم في الرشح إلى أنصاف أذنيه»^(٣).

وخرجه من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرفهم في الأرض سبعين ذراعاً، ويلجمهم حتى يبلغ أذانهم»، ونقظه ثبخاري.

ونقظه مسلم: «إن العرق ليذهب في الأرض سبعين ذراعاً، وإنه ليبلغ إلى فواه الناس، أو إلى أذانهم»^(٤).

وخرجه مسلم من حديث المقداد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «تدنو الشمس من العباد حتى تكون قدر ميل أو ميلين، فتصهرهم

(١) أخرجه: البخاري (٨ / ٣٩٥ - ٣٩٦ - فتح)، ومسلم (٩٤).

(٢) أخرجه: البخاري (١١ / ٣٧٧ - فتح)، ومسلم (٢٨٥٩).

(٣) أخرجه: البخاري (١١ / ٣٩٢ - فتح)، ومسلم (٢٨٦٢).

(٤) أخرجه: البخاري (١١ / ٣٩٢ - فتح)، ومسلم (٢٨٦٣).

الشمس، فيكونون في العرق كقدر أعمالهم، فمنهم من يأخذه إلى عقيبه، ومنهم من يأخذه إلى ركبته، ومنهم من يأخذه إلى حقيقه، ومنهم من يلجمه إلجاماً^(١).

قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن يَسِرْ على معسرٍ الله عليه في الدنيا والآخرة»، هذا أيضاً يدلُّ على أن الإعسار قد يحصل في الآخرة، وقد وصف الله يوم القيامة بأنه يوم عسير، وأنه على الكافرين غير يسير، فدلُّ على أن يسره على غيرهم، وقال: ﴿وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا﴾ [القرآن: ٢٦].

والتيسير على المعسر في الدنيا من جهة المال يكون بأحد أمرين: إما بإنظاره إلى المبصرة، وذلك واجب؛ كما قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، ونارة بالوضع عنه إن كان غريباً، وإلا فإعطائه ما يزول به إعساره، وكلاهما له فضل عظيم.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «كان تاجر يداين الناس، فإذا رأى معسراً قال لصبيانه: تجاوزوا عنه لعلَّ الله أن يتجاوز عنا، فتجاوز الله عنه»^(٢).

وفيهما عن حذيفة وأبي مسعود الأنصاري: سمعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «مات رجل، فقيل له: بم غفر الله لك، فقال: كنت أبايع الناس، فأتجاوز عن الموسر، وأخفف عن المعسر»، وفي رواية: قال: «كنت

(١) أخرجه مسلم (٢٨٦٤) بلفظ: «تدنى الشمس يوم القيامة من الخلق حتى تكون منهم كمقدار ميل».

واللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله عند الترمذي (٢٤٢٦).

(٢) أخرجه: البخاري (٤ / ٣٠٨ - ٣٠٩ - فتح)، ومسلم (١٥٦٤).

أنظر المعسر، وأتجاوز في السكّة - أو قال: في النقد - فقفر له»^(١).

وخرجه مسلم من حديث أبي مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وفي حديثه: قال الله: ونحن أحقُّ بذلك منه، تجاوزوا عنه»^(٢).

وخرج أيضاً من حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ: قال: «من سره أن ينجيّه الله من كرب يوم القيامة؛ فليتنس عن معسر، أو يضع عنه»^(٣).

وخرج أيضاً من حديث أبي اليسر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «من أنظر معسراً أو وضع عنه أظله الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه»^(٤).

• وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن ستر مسلماً ستره الله في الدنيا والآخرة»؛ هذا مما تكاثرت النصوص بمعناه:

وخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة، ومن كشف عورة أخيه المسلم كشف الله عورته حتى يفضحه بها في بيته»^(٥).

وقد روي عن بعض السلف أنه قال: أدركت قوماً لم يكن لهم عيوب، فذكروا عيوب الناس، فذكر الناس لهم عيوباً، وأدركت قوماً كانت لهم عيوب، فكفّوا عن عيوب الناس، فنسيت عيوبهم، أو كما قال.

وشاهد هذا الحديث حديث أبي بردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم:

(١) أخرجه: البخاري (٤ / ٣٠٧ - فتح)، ومسلم (١٥٦٠).

(٢) أخرجه مسلم (١٥٦١).

(٣) أخرجه مسلم (١٥٦٣).

(٤) أخرجه مسلم (٣٠٠٦) دون قوله: «يوم لا ظلّ إلا ظلّه».

(٥) أخرجه ابن ماجه (٢٥٤٦)، وفي إسناده ضعف.

وله شاهدان عن ابن عمر وأبي هريرة؛ فهو بهما صحيح.

وسلم: أنه قال: «يا معشر من أمر بلسانه ولم يدخل الإيمان في قلبه: لا تغتابوا
لمسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإزاء من أتبع عوراتهم تشيع الله عورته، ومن تشيع
الله عورته يفضحه في بيته، خرجه الإمام أحمد وأبو داود».

وخرج الترمذي معناه من حديث ابن عمر.

واعنه أن الناس على ضربين:

أحدهما: من كان مستورا لا يعرف بشيء من المعاصي، فإذا وقعت منه
هفوة أو زلة؛ فإنه لا يجوز هنكها ولا كشفها ولا التحدث بها؛ لأن ذلك عيبة
محرمة، وهذا هو الذي وردت فيه النصوص، وفي ذلك قال الله تعالى: «وإن
الذين يجتنبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا
والآخرة» [النور: ١٩].

والسراد: إضاعه الفاحشة على المؤمن فيما وقع منه أو أتبع به مما هو
بريء منه؛ كما في قصة الإفك.

فإن بعض الوزراء الصالحين لبعض من يأمر بالسعروف: اجتهد أن تستر
العصاة؛ فإن ظهور معاصيهم عيب على أهل الإسلام، وأولى الأمور ستر
العيوب.

ومثل هذا الواجب نائبا نادما، وأقر بحدده؛ لم يفره ولم يستفسر، بل يؤمر
أن يرجع ويستر نفسه كما أمر النبي صلى الله عليه واله وسلم ماعزا والغامدية،
وكما لم يستفسر الذي قال: «أصبحت حذفا فأفقه علي»^(١).

(١) أخرجه: أبو داود (٤٤٨٠)، وأحمد (٤ / ١٢٠ - ٤٦٦ - ٤٦٤)، وهو صحيح.

وله تواهد من حديث البراء بن عازب، وابن عمر.

وقد أشار المصنف إلى حديث ابن عمر، وهو عند الترمذي (٢٠٣٢)

(٢) مضي تحريجه (ص ٢٤٩ - ٢٥٠).

ومثل هذا لو أُخذ بجريمته ولم يبلغ الإمام ؛ فإنه يشفع له حتى لا يبلغ الإمام .

وفي منله جاء الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم» ، أخرجه أبو داود والنسائي من حديث عائشة^(١) .

والشاني : من كان مشتهرا بالمعاصي ، معلناً بها ، ولا يبالي بما ارتكب منها ، ولا بما قبل له ، هذا هو الفاجر المعلن ، وليس له غيبة ؛ كما نصَّ على ذلك انحنس البصري وغيره ، ومثل هذا لا بأس بالبحث عن أمره ؛ لتقام عليه الحدود ، وصرَّح بذلك بعض أصحابنا ، واستدلَّ بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم : «واعذ يا أنيس على امرأة هذا ، فإن اعترفت ، فارجمها» .

ومثل هذا لا يشفع له إذا أخذ ولو لم يبلغ السلطان ، بل يترك حتى يُقام عليه الحد ؛ ليكشف ستره ، ويرتدع به أمثاله .

قال مالك : من لم يعرف منه أذى للناس ، وإنما كانت منه زلة ؛ فلا بأس أن يشفع له ما لم يبلغ الإمام ، وأما من عرف بشر أو فساد ؛ فلا أحبُّ أن يشفع له أحد ؛ ولكن يترك حتى يُقام عليه الحد . حكاه ابن المعتز وغيره .

وكره الإمام أحمد رفع انفساق إلى السلطان بكلِّ حال . وإنما كرهه لأنهم غالباً لا يقيمون الحدود على وجهها . ولهذا قال : إن علمت أنه يقيم عليه الحد ؛ فارفعه ، ثم ذكر أنهم ضربوا رجلاً فمات ؛ يعني : أنه لم يكن قتله جائزاً ، ولو تاب أحد من الضرب الأول كان الأفضل له أن يتوب فيما بينه وبين الله تعالى ، ويستر على نفسه .

(١) أخرجه أبو داود (٤٣٧٥) ، والنسائي في «الكبرى» (١٢ / ١١٣ - تحفة الأشراف) ،

وغيرهما .

قلت : وهو حديث صحيح .

وأما المصروب الثاني : فقبل : إنه كذلك . وقيل : بل الأولى له أن يأتي الإمام ، ويترى على نفسه بما يوجب الحد حتى يطهره .

« قوله : ووالله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه »^(١) . وفي حديث ابن عمر : « ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته » . وقد سبق في شرح الحديث الخامس والعشرين والسادس والعشرين فضل قضاء الحيوانج والتسبي فيها .

وكان أبو بكر الصديق رضي الله عنه يحلب للحمي أغنامهم ، فلما استخلف : قالت جارية منهم : « لأن لا يحلبها . فقال أبو بكر : بلى ، وإني لأرجو أن لا يغيرني ما دخلت فيه عن شيء كنت أفعله ، أو كما قال .

وإنما كانوا يقومون بالحلاب : لأن العرب كانت لا تحلب النساء منهم ، وكانوا يستبشرون ذلك ، وكان الرجال إذا غابوا احتاج النساء إلى من يحلب لهن .

وكان عمر يتعاهد الأراامل ، يستقي لهن الماء بالليل ، ورأه طلحة بالليل يدخل بيت امرأة ، فدخل إليها طلحة نهاراً ، فإذا هي عجوز عمياء مقعدة . فسألها : ما يصنع هذا الرجل عندك ؟ قالت : هذا له منذ كذا وكذا يتعهدي بيئتي بما يصلحني ويخرج عني الأذى . فقال طلحة : شكنتك أمك يا طلحة ! أعورات عمر تتبع ؟

وقال مجاهد : صحبت ابن عمر في السفر لأخدمه . فكان يخدمني .

وكان كثير من الصالحين يشترط على أصحابه أن يخدمهم في السفر .

وفي الصحيحين عن أنس قال : كنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في السفر ، فمنا الصائم ، ومنا المفطر ؛ قال : فزلنا مزلأ في يوم حار أكثرنا ضلأ

(١) أخرجه : البخاري (١ / ١٩١ - ١٩٢ - فتح) ، ومسلم (١٦٩٧) .

صاحب الكساء، ومنا من بقي الشمس بيده. قال: فسقط الصرّام، وقام المفطرون، وضربوا الأبنية، وسقوا الركاب، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ذهب المفطرون اليوم بالأجر»^(١).

• قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»؛ وسلوك انضيق للتماس العلم يدخل فيه سلوك الطريق الحقيقي، وهو المشي بالأقدام إلى مجالس العلماء، ويدخل فيه سلوك الطرق المعنوية المؤدية إلى حصول العلم؛ مثل: حفظه، ومدارسه، ومذاكرته، ومطالعه، وكتابته، والتفهم له، ونحو ذلك من الطرق المعنوية التي يتوصل بها إلى العلم.

وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»؛ قد يراد بذلك أن الله يسهل له العلم الذي طلبه وسلك طريقه ويسره عليه؛ فإن العلم طريق يوصل إلى الجنة، وهذا كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

وقال بعض السلف: هل من طالب علم فيعان عليه. وقد يراد أيضاً أن الله ييسر لطالب العلم إذا قصد بطلبه وجه الله تعالى والانتفاع به والعمل بمقتضاه، فيكون سبباً لهدايته ولدخوله الجنة بذلك.

وقد ييسر الله لطالب العلم علوماً آخر ينتفع بها وتكون موصلة إلى الجنة؛ كما قيل: مَنْ عمل بما علم؛ أورثه الله علم ما لم يعلم. وكما قيل: ثواب الحسنة الحسنة بعدها، وقد دلَّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَزَيْدٌ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ [مريم: ٧٦]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى وَاتَّاهَمُوا﴾

(١) أخرجه: البخاري (٦ / ٨٤ - فتح)، ومسلم (١١١٩).

تقواهم ﴿ [محمد : ١٧] .

وقد بدخل في ذلك أيضا تسهيل طريق الجنة الحسى يوم القيامة - وهو الصراط وما قبله وما بعده من الأهوال -، فيسر ذلك على طالب العلم للانتفاع به؛ فإن العلم يبدئ على الله من أقرب الطريق إليه، فمن سلك طريقه ولم يعوج عنه؛ وصل إلى الله تعالى وإلى الجنة من أقرب الطرق وأسهلها، فسهلت عليه الطرق الموصلة إلى الجنة كلها في الدنيا والآخرة. فلا طريق إلى معرفة الله، وإلى الوصول إلى رضوانه والنور بتقربه ومجاورته في الآخرة إلا بالعلم النافع الذي بعث الله به رساله، وأنزل به كتبه، وهو الدليل عليه، وبهي يهتدي في ظلمات الجهل والشبه والشكوك، ولهذا سمي الله كتابه نورا؛ لأنه يهتدي به في الظلمات.

قال الله تعالى: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ وَضَوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٦ - ١٧].

ومثل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حملة العلم الذي جاء بالنجوم التي يهتدي بها في الظلمات، فإذا انطمست النجوم؛ أوشك أن تضل الهداة، وما دام العلم باقيا في الأرض؛ فالناس في هدى، وبقاء العلم بقاء حملته، فإذا ذهب حسنة ومن يقوم به؛ وقع الناس في الضلال؛ كما في الصحيحين عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الناس ولكن يقبضه بقبض العلماء، فإذا لم يبق عالم؛ أخذ الناس رؤوسا جهالا، فسننوا، فافتوا بغير علم، قضتوا وأضلوا»^(١).

(١) أخرجه: البخاري (١ / ١٩٤ - فتح)، ومسلم (٢٦٧٣).

وذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوماً رفع العلم، فقيل له: كيف يذهب العلم وقد قرأنا القرآن وأقرأناه نساءنا وأبناءنا؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «هذه النوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى، فماذا تغني عنهم؟»^(١).

وسئل عبادة بن الصامت عن هذا الحديث، فقال: لو شئت لأخبرنك بقول علم يرفع من الناس: الخشوع^(٢).

وإنما قال عبادة هذا لأن العلم قسمان:

أحدهما: ما كان ثمرته في قلب الإنسان، وهو العلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته وأفعاله المفضي كخشبته ومهابته وإجلاله والخضوع له ومحبه ورجائه ودعائه والتوكل عليه ونحو ذلك، فهذا هو العلم النافع.

والقسم الثاني: العلم الذي على اللسان، وهو حجة الله لك أو عليك، فأول ما يرفع من العلم العلم النافع، وهو العلم الباطن الذي يخالط القلوب ويصلحها، ويبقى علم اللسان حجة، فينهاون الناس به، ولا يعملون بمقتضاه سلا حملته ولا غيرهم، ثم يذهب هذا العلم بذهاب حملته، فلا يبقى إلا القرآن في المصاحف، وليس ثم من يعلم معانيه ولا حدوده ولا أحكامه، ثم يسرى به في آخر الزمان فلا يبقى في المصاحف ولا في القلوب منه شيء بالكلية، وبعد ذلك تقوم الساعة؛ كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس»^(٣)، وقال: «لا تقوم الساعة وفي الأرض أحد يقول: الله الله»^(٤).

(١) صحيح؛ كما بيته في وتخریج أحادیث الوصية الصفري، (ص ٦٢ - ٦٥).

(٢) وانظر لزمام كتابي «الخشوع وأثره في بناء الأمة» (ص ١٥ - ١٧).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٤٩) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) أخرجه مسلم (١٤٨) من حديث أنس.

« قوله صلى الله عليه وآله وسلم - وما جلس قوم في بيت من بيوت الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة ، وغشيتهم الرحمة ، وحفَّتْهم الملائكة ، وذكرهم الله فيمن عنده » ؛ هذا يدلُّ على استحباب الجلوس في المساجد لتلاوة القرآن ومدارسته ، وهذا إن حمل على تعلُّم القرآن وتعليمه ؛ فلا خلاف في استحبابه .

وفي « صحيح البخاري » عن عثمان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : « خيركم من تعلَّم القرآن وعلمه »^(١) .

وقال أبو عبد الرحمن السلمي : فذلك الذي أقعدني في مقعدي هذا . وكان قد علم القرآن في زمن عثمان بن عفان حتى بلغ الحجاج بن يوسف .

فإن حمل على ما هو أعمُّ من ذلك ؛ دخل فيه الاجتماع في المساجد على دراسة القرآن مطلقاً .

وقد كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحياناً يأمر من يقرأ القرآن لسمع قراءته ؛ كما كان ابن مسعود يقرأ عليه ، وقال : « إني أحبُّ أن أسمعه من غيري »^(٢) ، وكان عمر يأمر من يقرأ عليه وعلى أصحابه وهم يستمعون ، فتارة يأمر أبا موسى ، وتارة يأمر عتبة بن عامر .

واستدلُّ الأكثرون على استحباب الاجتماع لمدارسة القرآن في الجملة بالأحاديث الدالة على استحباب الاجتماع للذكر ، والقرآن أفضل أنواع الذكر . ففي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛

(١) أخرجه البخاري (٩ / ٧٤ - فتح)

(٢) أخرجه البخاري (٨ / ٢٥٠ - فتح) ، ومسلم (٨٠٠) .

قال: «إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر، فإذا وجدوا قوماً يذكرون الله تعالى نشادوا: هلُمُّوا إلى حاجتكم، فيحفظونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا، فيسألهم ربهم وهو أعلم بهم: ما يقول عبادي؟ قال: يقولون: يسبحونك، ويكبرونك، ويحمدونك، ويمجدونك. فيقول: هل رأوني؟ فيقولون: لا والله ما رأوك. فقال: كيف لو رأوني؟ فيقولون: لو رأوك كانوا أشدَّ لك عبادة، وأكثر لك تحميداً وتمجيداً، وأكثر لك تسبيحاً، فيقول: فما يسألوني؟ قالوا: يسألونك الجنة. فيقول: وهل رأوها؟ فيقولون: لا والله يارب ما رأوها. فيقول: كيف لو رأوها؟ فيقولون: لو أنهم رأوها كانوا أشدَّ حرصاً عليها، وأشدَّ لها طلباً، وأشدَّ فيها رغبة. قال: فممن يتعوذون؟ فيقولون: من النار. قال: فيقول: هل رأوها؟ فيقولون: لا والله يارب ما رأوها. فيقول: كيف لو رأوها؟ فيقولون: لو أنهم رأوها كانوا أشدَّ منها فراراً، وأشدَّ لها مخالفة. فيقول الله تعالى: أشهدكم أنني قد غفرتُ لهم. فيقول ملك من الملائكة: فيهم فلان ليس منهم، إنما جاء لحاجته. قال: هم الجلساء لا يشقى جلسهم»^(١).

وفي صحيح مسلم عن معاوية أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج على حلقة من أصحابه، فقال: «ما أجلسكم؟». قالوا: جلسنا نذكر الله ونحمده لما هدانا للإسلام ومن علينا به. فقال: «والله ما أجلسكم إلا ذلك». قالوا: أله ما أجلسنا إلا ذلك. قال: «وأما إنني لم أستحلفكم نهمه، ولكن أتاني جبريل فأخبرني أن الله يباهي بكم الملائكة»^(٢).

وفي المعنى أحاديث أخر متعددة.

وقد أخبر صلى الله عليه وآله وسلم أن جزاء الذين يجلسون في بيت الله

(١) أخرجه البخاري (١١ / ٢٠٨ - ٢٠٩ - فتح)، ومسلم (٢٦٨٩).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٠٦).

بندارسون كتاب الله اربعة اتياء :

أحدها: نزل السكينة عليهم، وفي الصحيحين عن البراء بن عازب، قال: كان رجل يقرأ سورة الكهف وعنده فرس فتغشته سحابة فجعلت تدور وتدنو. وجعل فرسه ينفر منها، فلما أصبح أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر ذلك له، فقال: «ألك السكينة نزل للقرآن» (١).

وفيهما أيضا عن أبي سعيد بن أمية بن حصير بينما هو ليلة يقرأ في مرده، إذ جئت فرسه، فقرأ، ثم جئت أخرى، فقرأ، ثم جئت أيضا، قال أمية: وخشيت أن نقا يحيى، يعني إبه. قال: فتمت إليها، فإذا مثل الظفرة فوق رأسي فيها مثل أعناب السرج عرجت في الجوح حتى ما أراها. قال: فعذا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فذكر ذلك له، فقال: «ألك الملائكة كانت تسمع لك، وتوقرات لأصاحت نواع الناس ما تستر منهم» (٢).
والثاني: غشيان الرحمة؛ قال الله تعالى: «وإن رحمة الله قريب من المحسنين» [الأعراف: ٥٦].

والثالث: أن الملائكة تحف بهم، وهذا مذكور في الأحاديث التي ذكرناها.

الرابع: أن الله يذكرهم ويسر عبده

وفي الصحيحين عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: ويقول الله: «أنا عند ظن عبدي بي، وأنا معه حين يذكرني، وإن ذكرني في نفسه؛ ذكرته في نفسي، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خير منهم» (٣).

(١) أخرجه: البخاري (٨ / ٦٢٢ - فتح)، ومسلم (٧٩٥).

(٢) أخرجه: البخاري (٩ / ٦٣ - فتح)، ومسلم (٧٩٦).

(٣) أخرجه: البخاري (١٣ / ٣٨٤ - فتح)، ومسلم (٢٦٧٥).

وهذه الخصال الأربع لكل مجتمعين على ذكر الله تعالى ؛ كما في صحيح مسلم، عن أبي هريرة وأبي سعيد كلاهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : « إن لأهل ذكر الله تعالى أربعاً : تنزل عليهم السكينة ، وتغشاهم الرحمة ، وتحف بهم الملائكة ، ويذكروهم الرب فيمن عنده»^(١).

وقد قال الله تعالى : ﴿ فَادْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ ﴾ [البقرة : ٥٢] ، وذكر الله لعبده هو ثناؤه عليه في الملا الأعلى بين ملائكته ومباهاته به وتنويهه بذكره .

قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا . وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا . هُوَ الَّذِي يُصَلِّيْ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ﴾ [الأحزاب : ٤١ - ٤٣] .

وصلاة الله على عبده هي ثناؤه عليه بين ملائكته ، وتنويهه بذكره ، كذا قال أبو العالية ، ذكره البخاري في صحيحه^(٢).

❦ قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « ومن أبطأ به عمله ؛ لم يسرع به نسبه » ؛ معناه : أن العمل هو الذي يبلغ بالعبد درجات الأثرة ؛ كما قال : ﴿ وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِّمَّا عَمِلُوا ﴾ [الأنعام : ١٣٢] ، فمن أبطأ به عمله أن يبلغ به المنازل العالية عند الله لم يسرع به نسبه ، فيبلغه تلك الدرجات ، فإن الله تعالى رتب الجزاء على الأعمال لا على الأنساب ؛ كما قال تعالى : ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَنْسَاءُلُونَ ﴾ [المؤمنون : ١٠١] .

وقد أمر الله تعالى بالمسارعة إلى مغفرته ورحمته بالأعمال كما قال تعالى : ﴿ وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ غُرُوضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ . الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٠) بنحوه .

(٢) انظره (٨ / ٥٣٢ - فتح) .

الناس والله يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿ [آل عمران: ١٢٣ - ١٢٤].

وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُشْفِقُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِ رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ . وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ . وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا آتَوْا وَقُلُوبُهُمْ وَجَلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ . أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧ - ٦١].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أنزل عليه: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]: يا معاشر قريش! اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبدالمطلب! لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبدالمطلب! لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا صديقة عمة النبي صلى الله عليه وآله وسلم! لا أغني عنك من الله شيئاً، يا فاطمة بنت محمد! سليني ما شئت، لا أغني عنك من الله شيئاً^(١).

ويشهد لهذا كله ما في الصحيحين عن عمرو بن العاص: أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إِنَّ آلَ بِيِ فُلَانٍ لَيْسُوا لِي بِأَوْلِيَاءَ، وَإِنَّمَا وَلِيَ اللَّهِ وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ»^(٢) يشير إلى أن ولايته لا تنال بالنسب وإن قرب، وإنما تنال بالإيمان والعمل الصالح، فمن كان أكمل إيماناً وعملاً؛ فهو أعظم ولاية له، سواء كان له نسب قريب أو لم يكن، وفي هذا المعنى يقول بعضهم:

لِعَمْرُكَ مَا الْإِنْسَانُ إِلَّا بِدِينِهِ فَلَا تَتْرُكُ التَّقْوَىٰ أَنْكَالًا عَلَىٰ النَّسَبِ
لَقَدْ رَفَعَ الْإِسْلَامُ سُلَيْمَانَ قَارِسًا وَقَدْ وَضَعَ الشُّرْكَ النَّسَبَ أَبَا لَهَبِ

(١) مضي تحريجه (ص ٣٣٥).

(٢) أخرجه: البحاري (١٠ / ٤١٩ - فتح)، ومسلم (٢١٥).

الحديث السابع والثلاثون

عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا يَرُويهِ عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى؛ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْحَسَنَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ، ثُمَّ بَيَّنَّ ذَلِكَ، فَمَنْ هُمْ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا، كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ عَشْرَ حَسَنَاتٍ إِلَى سَبْعِ مِثَّةٍ ضِعْفٍ إِلَى أضعافٍ كَثِيرَةٍ، وَإِنْ هُمْ بِسَيِّئَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً، وَإِنْ هُمْ بِهَا فَعَمِلَهَا كَتَبَهَا اللَّهُ سَبْعَةَ وَاحِدَةً» رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحَيْهِمَا بِهَذِهِ الْحُرُوفِ^(١).

فَانظُرْ يَا أَخِي وَقَفْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ إِلَى عَظِيمِ لُطْفِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتَأَمَّلْ هَذِهِ الْأَلْفَافَ، وَقَوْلَهُ: «عِنْدَهُ»؛ إِشَارَةً إِلَى الْاِعْتِنَاءِ بِهَا، وَقَوْلَهُ «كَامِلَةً» لِلتَّكْيِيدِ وَثَبُوتِ الْاِعْتِنَاءِ بِهَا، وَقَالَ فِي السَّيِّئَةِ الَّتِي هُمْ بِهَا تُمُّ تَرَكَهَا: «كَتَبَهَا اللَّهُ عِنْدَهُ حَسَنَةً كَامِلَةً»، فَأَكْثَرَهَا بِ «كَامِلَةً»، «وَإِنْ عَمِلَهَا كَتَبَهَا سَبْعَةَ وَاحِدَةً»، فَأَكْثَرَتْ تَقْلِيلَهَا بِ «وَاحِدَةً»، وَلَمْ يُؤَكِّدْهَا بِ «كَامِلَةً»؛ فَلِلَّهِ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ، سُبْحَانَهُ لَا تُحْصَى ثَنَاءً عَلَيْهِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.



● هذا الحديث خرجاه من رواية أبي عثمان: حدثنا أبو رجاء العطاردي

عن ابن عباس.

(١) أخرجه: البخاري (١١ / ٣٢٣ - فتح)، ومسلم (١٣١).

وفي رواية لمسلم زيادة في آخر الحديث، وهي: «أرماها الله ولا يهلك على الله إلا هالك».

وفي هذا المعنى أحاديث متعددة، فخرُجا في الصحيحين من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «يقول الله للملائكة: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة؛ فلا تكتبوها عليه حتى يعملها، فإن عملها فاكبوها بمثلها، وإن تركها من أجلي فاكبوها له حسنة، وإن أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها فاكبوها له حسنة، فإن عملها فاكبوها له عشر حسنات إلى سبع مئة ضعف»، وهذا لفظ البخاري^(١).

وفي رواية لمسلم^(٢): «قال الله تعالى: إذا تحدت عبدي بأن يعمل حسنة؛ فأنأ أكتبها له حسنة ما لم يعمل، فإذا عملها؛ فأنأ أكتبها بعشر أمثالها، وإذا تحدت بأن يعمل سيئة؛ فأنأ أغفرها له ما لم يعملها، فإذا عملها؛ فأنأ أكتبها له بمثلها».

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، قال الله تعالى: إلا الصيام؛ فإنه لي وأنا أجزي به، يدع شهوته وطعامه وشرابه من أجلي»^(٣).

وفي رواية لمسلم بعد قوله: «إلى سبع مئة ضعف»: «إلى ما يشاء الله».

وفي «صحيح مسلم» عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «يقول الله: من عمل حسنة؛ فله عشر أمثالها أو أزيد، ومن عمل سيئة؛

(١) فيه (١٣ / ٢٦٥ - فتح).

(٢) برقم (١٣٩).

(٣) أخرجه: البخاري (٤ / ١١٨ - فتح)، ومسلم (١١٥٦).

فجزاؤها مثلها، أو أغفرها»^(١).

وفيه أيضاً عن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «ومن هم بحسنة فلم يعملها؛ كتبت له حسنة، وإن عملها كتبت له عشرًا، ومن هم بسيئة فلم يعملها؛ لم يكتب عليه شيء، فإن عملها؛ كتبت عليه سيئة واحدة»^(٢).

وفي المعنى أحاديث أخرى متعددة.

• تضمنت هذه النصوص كتابة الحسنات والسيئات والهَمُّ بالحسنة

والسيئة، فهذه أربعة أنواع:

النوع الأول: عمل الحسنات، فتضاعف الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف إلى أضعاف كثيرة، ومضاعفة الحسنة بعشر أمثالها لازم لكل الحسنات، وقد دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠]، وأما زيادة المضاعفة على العشر لمن شاء الله أن يضاعف له؛ فقد دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَتَتْ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُبُلَةٍ مِثَّةٌ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١]، فدلَّت هذه الآية على أن النفقة في سبيل الله تضاعف بسبع مئة ضعف.

وفي «صحيح مسلم» عن ابن مسعود؛ قال: جاء رجل بناق مخطومة، فقال: يا رسول الله! هذه في سبيل الله. فقال: «للك بها يوم القيامة سبع مئة ناقة»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٨).

(٢) أخرجه مسلم (١٦٤).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٩٢).

وقوله في حديث أبي هريرة: «إلا الصيام؛ فإنه لي، وأنا أجزي به»؛ بدّل على أن الصيام لا يعلم قدر مضاعفة ثوابه إلا الله تعالى؛ لأنه أفضل أنواع الصبر، ﴿إِنَّمَا يُؤْفَى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠].

وقد روي هذا المعنى عن طائفة من السلف؛ منهم كعب وغيره.

وقد ذكرنا فيما سبق في شرح حديث: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»^(١)؛ أن مضاعفة الحسنات زيادة على العشر تكون بحسب حسن الإسلام؛ كما جاء ذلك مصرحاً به في حديث أبي هريرة وغيره، ويكون بحسب كمال الإخلاص، وبحسب فضل ذلك العمل في نفسه، وبحسب الحاجة إليه.

النوع الثاني: عمل السيئات، فنكتب السيئة بمثلها من غير مضاعفة؛ كما قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ [الأنعام: ١٦٠].

* وقوله: «كتبت له سيئة واحدة»؛ إشارة إلى أنها غير مضاعفة؛ كما أخرج في حديث آخر، لكن السيئة تعظم أحياناً بشرف الزمان أو المكان؛ كما قال تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرْمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦].

قال قتادة في هذه الآية: اعلموا أن الظلم في الأشهر الحرم أعظم خطيئة ووزراً فيما سوى ذلك، وإن كان الظلم في كل حال غير طائل، ولكن الله تعالى يعظم من أمره ما يشاء ربنا تعالى.

وقال الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفْتٍ

(١) مضي، وهو الحديث الثاني عشر من هذا الكتاب.

ولا فسوق ولا جدال في الحج ﴿ [البقرة: ١٩٧].

قال ابن عمر: الفسوق: ما أصيب من معاصي الله صيداً كان أو غيره.

وعنه قال: الفسوق إتيان معاصي الله في الحرم.

وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْحَنَاءِ يَظُنْمْ نُدِقَهُ مِنْ عَذَابِ إِلِيمٍ﴾ [الحج]:

[٢٥].

وكان جماعة من الصحابة يتقون سكنى الحرم خشية ارتكاب الذنوب فيه؛

منهم: ابن عباس، وعبدالله بن عمرو بن العاص، وكذلك كان عمر بن عبدالعزيز يفعل.

وقد نضاعف السيئات بشرف فاعلمها، وقوة معرفته بالله، وقرية منه؛ فإن

من عصى السلطان على بساطه أعظم جرماً ممن عصاه على بعد، ولهذا توعد

الله خاصة عباده على المعصية بمضاعفة الجزاء، وإكن كان قد عصمهم منها؛

ليبين لهم فضله عليهم بعصمتهم من ذلك؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا أَنْ تَبْتَئَاكَ

لَقَدْ كَذَّبْتَ تَرَكْنَا إِلَيْهِمْ شَيْئاً قَلِيلاً . إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾

[الإسراء: ٧٤ - ٧٥].

وقال تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا

العَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيراً . وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَفْعَلْهُ لِيُذَمَّرْ

وَيَتَمَلَّ صَلَاحاً تُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾ إلى قوله: ﴿أَجْراً عَظِيماً﴾ [الأحزاب: ٣٠

- ٣٥].

وكان علي بن الحسين يتأول في آل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من

بني هاشم يقربهم لقربهم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

النوع الثالث: اللهم بالحسنات: فتكتب حسنة كاملة، وإن لم يعملها؛

كما في حديث ابن عباس وغيره، وفي حديث أبي هريرة الذي خرجه مسلم كما تقدم: «إذا تحدّث عبدي بأن يعمل حسنة؛ فإنا أكتبها له حسنة»، والظاهر أن المراد بالتحدّث حديث النفس، وهو الهم.

ومتى اقترن بالنية قول أو سعي؛ تأكد الجزاء، والتحق صاحبه بالعمل؛ كما روى أبو كبشة عن النبي ﷺ؛ قال: «إنما الدنيا لأربعة نفر؛ عبد رزقه الله مالاً وعلماً؛ فهو يتقى فيه ربه، ويصل به رحمه، ويعلم لله فيه حقاً؛ فهذا بأفضل المنازل، وعبد رزقه الله علماً، ولم يرزقه مالاً؛ فهو صادق النية؛ يقول: لو أن لي مالاً؛ لعملت بعمل فلان؛ فهو بنيتي، فأجرهما سواء، وعبد رزقه الله مالاً ولم يرزقه علماً؛ يخبط في ماله بغير علم، لا يتقى فيه ربه، ولا يصل به رحمه، ولا يعلم لله فيه حقاً؛ فهذا بأخيث المنازل، وعبد لم يرزقه الله مالاً ولا علماً، فهو يقول: لو أن لي مالاً؛ لعملت فيه بعمل فلان؛ فهو بنيتي، فوزرهما سواء».

خرجه الإمام أحمد والترمذي، وهذا لفظ ابن ماجه^(١).

وقد حمل قوله: «فهما في الأجر سواء»؛ على استوائهما في أصل أجر العمل، دون مضاعفته، فالمضاعفة يختص بها من عمل العمل دون من نواه فلم يعملها؛ فإنهما لو استويا في كل وجه؛ لكتب لمن هم بحسنة ولم يعملها عشر حسنات، وهو خلاف النصوص كلها، ويدل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحَسَنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا دَرَجَاتٍ مِنْهُ﴾ [النساء: ٩٥ - ٩٦].

(١) أخرجه: الترمذي (٢٣٢٥)، وابن ماجه (٤٢٢٨)، وأحمد (٤ / ٢٣٠ و ٢٣١)، وهو

صحيح. واللفظ الذي ساقه المصنف رحمه الله للترمذي وليس لابن ماجه.

قال ابن عباس وغيره: القاعدون المفضل عليهم المجاهدون درجة هم القاعدون من أهل الأعدار، والقاعدون المفضل عليهم المجاهدون درجات هم القاعدون من غير أهل الأعدار.

النوع الرابع: الهمُّ بالسيئات من غير عملٍ لها، ففي حديث ابن عباس أنها تكتب حسنة كاملة، وكذلك في حديث أبي هريرة وأنس وغيرهما أنها تكتب حسنة كاملة، وفي حديث أبي هريرة: «إنما تركها من جرأى»؛ يعني: من أجلي، وهذا يدلُّ على أن المراد: من قدر على ما همُّ به من المعصية، فتركه لله تعالى، وهذا لا ريب في أنه يكتب له بذلك حسنة؛ لأن تركه المعصية بهذا القصد عمل صالح.

فأما إن همُّ بمعصية ثم ترك عملها خوفاً من المخلوقين أو مراعاة لهم؛ فقد قيل: إنه يعاقب على تركها بهذه النية؛ لأن تقديم خوف المخلوقين على خوف الله محرم.

وكذلك قصد الرياء للمخلوقين محرم، فإذا اقترن به ترك المعصية لأجله؛ عوقب على هذا الترك.

وأما إن سعى في حصولها بما أمكنه، ثم حال بينه وبينها القدر؛ فقد ذكر جماعة أنه يعاقب عليها حينئذ؛ لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم به أو تعمل»^(١).

ومن سعى في حصول المعصية جهده، ثم عجز عنها؛ فقد عمل، وكذلك قول النبي ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول في النار». قالوا: يا رسول الله! هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «وإنه كان

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ١٦٠ - فتح)، وسلم (١٢٧).

حريصاً على قتل صاحبه»^(١).

• وقوله: «ما لم تتكلم به أو تعمل»؛ يدلُّ على أن الهامَّ بالمعصية إذا تكلم بما همُّ به بلسانه؛ فإنه يعاقب على الهَمِّ حينئذ؛ لأنه قد عمل بجوارحه معصية، وهو التكلُّم باللسان، ويدلُّ على ذلك حديث الذي قال: «لو أن لي مالاً؛ لعملت فيه ما عمل فلان»؛ يعني: الذي يعصي الله في ماله؛ قال: «فهما في الوزر سواء»^(٢).

ومن المتأخرين من قال: لا يعاقب على التكلُّم بما همُّ به ما لم تكن المعصية التي همُّ بها قولاً محرماً؛ كالقذف والغيبة والكذب، فأما ما كان متعلقاً بالعمل بالجوارح؛ فلا يَأْتُمُّ بمجرد تكلم ما همُّ به، وهذا قد بيَّـنُ به على حديث أبي هريرة المتقدم: «وإذا تحدَّث عبدي بما لم يعمل سيئة؛ فأنا أغفرها له ما لم يعملها».

ولكن المراد بالحديث هنا حديث النفس؛ جمعاً بينه وبين قوله: «ما لم تتكلم به»، وحديث أبي كبشة يدلُّ على ذلك صريحاً؛ فإن قول القائل بلسانه: لو أن لي مالاً لعملت فيه بالمعاصي كما عمل فلان، ليس هو العمل بالمعصية التي همُّ بها، وإنما أُخبر عمَّا همُّ به فقط مما متعلقه إنفاق المال في المعاصي، وليس له مال بالكلية، وأيضاً؛ فالكلام بذلك محرَّم، فكيف يكون معفواً عنه غير معاقب عليه؟

وأما إن انفسخت نيته وفترت عزمته من غير سبب منه؛ فهل يعاقب على ما همُّ به من المعصية أم لا؟ هذا على قسمين:

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٨٤ - ٨٥ - فتح)، ومسلم (٢٨٨٨).

(٢) هو حديث أبي كبشة الأماري، تقدم تخريجه (ص ٥١٠).

أحدهما: أن يكون الهمُّ بالمعصية خاطراً خطراً ولم يساكنه صاحبه ولم يعقد قلبه عليه، بل كرهه ونفر منه؛ فهو معفوٌ عنه، وهو كالوساوس الرديئة التي سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنها، فقال: «ذلك صريح الإيمان»^(١)، ولما نزل قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْرَأُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوْنَ بِحَسَبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤]؛ شقَّ ذلك على المسلمين، وظنوا دخول هذه الخواطر فيه، فنزلت الآية التي بعدها، وفيها قوله: ﴿وَرَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فبيّنت أن ما لا طاقة لهم به فهو غير مواخذ به ولا يكلف به.

وقد سمي ابن عباس وغيره ذلك نسخاً، ومرادهم أن هذه الآية أزلت الإبهام الواقع في النفوس من الآية الأولى، وبيّنت أن المراد بالآية الأولى العزائم المصم عليها، ومثل هذا كان السلف يسمونه نسخاً.

القسم الثاني: العزائم المعصمة التي تقع في النفوس وتدوم ويساكنها صاحبها، فهذا أيضاً نوعان:

أحدهما: ما كان عملاً مستقلاً بنفسه من أعمال القلوب كالشك في الوجدانية أو النبوة أو البعث أو غير ذلك من الكفر واعتقاد تكذيب ذلك، فهذا كله يعاقب عليه العبد ويصير بذلك كافراً أو منافقاً.

ويلحق بهذا القسم سائر المعاصي المتعلقة بالقلوب؛ كمحبة ما ينعضه الله، وبعض ما يحب الله، والكبر، والعجب، والحسد، وسوء الظن بالمسلم من غير موجب.

(١) أخرجه مسلم (١٣٢) و (١٣٣) من حديث أمي هزيمة وعبدالله بن مسعود رضي الله

عنهما.

والسروع الثاني: ما لم يكن من أعمال القلوب، بل كان من أعمال الجوارح؛ كالزنا، والسرقه، وشرب الخمر، والقتل، والمقذف، ونحو ذلك، إذا أصر العبد على إرادة ذلك والعزم عليه ولم يظهر له أثر في الخارج أصلاً، فهذا في المواخذة به قولان مشهوران للعلماء:

أحدهما: الأخذ به.

قال ابن المبارك: سألت سفيان الثوري: أيؤخذ العبد بالهمة؟ فقال: إذا كانت عزماً أوخذ.

ورجح هذا القول كثير من الفقهاء والمحدثين والمتكلمين من أصحابنا وغيرهم، واستدلوا له بنحو قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاخْذَرُوا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ قُلُوبِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٥]، ونحو قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «الإثم ما حاك في صدرك، وكرهت أن يطلع عليه الناس»^(١).

وحملوا قوله ﷺ: «إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تتكلم به أو تعمل»^(٢)؛ على الخطرات، وقالوا: ما أكنه العبد وعقد عليه قلبه؛ فهو من كسبه وعمله، فلا يكون معفواً عنه، ومن هؤلاء من قال: إنه يعاقب عليه في الدنيا بالهموم والغموم. وقيل: بل يحاسب العبد به يوم القيامة، فيوقفه الله عليه، ثم يعفو عنه، ولا يعاقبه، فتكون عقوبته المحاسبة.

وهذا مروى عن ابن عباس والربيع بن أنس وهو اختيار ابن جرير، وأحجج له بحديث ابن عمر في النجوى^(٣)، وذلك ليس فيه عموم، وأيضاً؛ فإنه وارد في

(١) هو حديث الواس بن سمعان، وهو الحديث السابع والعشرون من هذا الكتاب.

(٢) مضي تعريجه (ص ٥١٦).

(٣) أخرجه البخاري (٥ / ٩٦ - فتح)، ومسلم (٢٧٦٨).

الذنوب المستورة في الدنيا لا في مساكن الصدور.

والقول الثاني: لا يؤاخذ بمجرد النية مطلقاً، ونسب ذلك إلى نصّ الشافعي، وهو قول ابن حامد من أصحابنا عملاً بالعمومات.

وفيه قول ثالث: أنه لا يؤاخذ بالهمّ بالمعصية إلا بأن يهّم بارتكابها في الحرم.

قال الضحاك: إن الرجل ليهّم بالمخطئة بمكة، وهو بأرض أخرى ولم يعملها فتكتب عليه.

وقد تقدّم عن أحمد وإسحاق ما يدلّ على مثل هذا القول، وكذا حكاه القاضي أبو يعلى عن أحمد.

وقد ردّ بعضهم هذا إلى ما تقدّم من المعاصي التي متعلّقها القلب، وقال: الحرم يجب احترامه وتحريمه وتعميمه بالقلوب، فالعقوبة على ترك هذا الواجب، وهذا لا يصحّ؛ فإن حرمة الحرم ليست بأعظم من حرمة محرمه سبحانه، والعزم على معصية الله عزم على انتهاك محارمه، ولكن لو عزم على ذلك قصداً كانتهاك حرمة الحرم، واستخفافاً بحرمة، فهذا كما لو عزم على فعل معصية بقصد الاستخفاف بحرمة الخالق تعالى، فيكفر بذلك، وإنما ينهى الكفر عنه إذا كان همه بالمعصية بمجرد نيل شهوته وغرض نفسه مع ذهوله عن قصد مخالفة الله والاستخفاف بهيته وبنظره، ومنى اقترن العمل بالهمّ فإنه يعاقب عليه سواء كان الفعل متأخراً أو متقدماً، فمن فعل محرماً مرة ثم عزم على فعله متى قدر عليه فهو مصرّ على المعصية ومعاقب على هذه النية، وإن لم يعد إلى عمله إلا بعد سنين عديدة، وبذلك فسر ابن المبارك وغيره الإصرار على المعصية، ويكفل حال فالمعصية إنما تكتب بمثلها من غير مضاعفة، فتكون العقوبة على المعصية، ولا ينضمّ إليها الهمّ بها إذ لو ضمّ إلى المعصية الهمّ بها

لموقب على عمل المعصية عقوبتين ، ولا يقال : فهذا يلزم مثله في عمل
الحسنة ؛ فإنها إذا عملها بعد الهمُّ أثيب على الحسنة دون الهمِّ بها ؛ لانا نقول :
هذا ممنوع ؛ فإن من عمل حسنة كتبت له عشر أمثالها ، فيجوز أن يكون بعض
هذه الأمثال جزاء للهمِّ بالحسنة ، والله أعلم .

وقوله في حديث ابن عباس في رواية مسلم : «أو محابها الله» ؛ يعني : أن
عمل السيئة إما أن نكتب لعاملها سيئة واحدة ، أو يمحوها الله بما شاء من
الأسباب كالنوبة والاستغفار وعمل الحسنات .

وقد سبق الكلام فيما نمحي به السيئات في شرح حديث أبي ذر : «أتق
الله حيثما كنت ، وأتبع السيئة الحسنة تمحها»^(١) .

* وقوله بعد ذلك : «ولا يهلك على الله إلا هالك» ؛ يعني : بعد هذا
الفضل العظيم من الله والرحمة الواسعة منه بمضاعفة الحسنات والتجاوز عن
السيئات لا يهلك على الله إلا من هلك ، وألقى بيده إلى التهلكة ، ونجراً على
السيئات ، ورغب عن الحسنات ، وأعرض عنها .

ولهذا قال ابن مسعود : ويل لمن غلبت وحداته عشراته .



(١) وهو الحديث الثامن عشر .

الحديث الثامن والثلاثون

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا اقْتَرَضْتُهُ عَلَيْهِ، وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَّهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَلَنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَنْ اسْتَعَاذَنِي لِأَعِيذَنَّهُ».

رواه البخاري

• هذا الحديث تفرد به البخاري دون بقية أصحاب الكتب، خرجه عن محمد بن عثمان بن كرامة؛ قال: حدثنا خالد بن مخلد؛ قال: حدثنا سليمان بن بلال؛ قال: حدثني شريك بن عبدالله بن أبي نمر عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (وذكر الحديث بطوله، وزاد في آخره): «وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي عن نفس عبدي المؤمن، يكره الموت، وأنا أكره مساءته»، وهو من غرائب الصحيح، تفرد به ابن كرامة عن خالد، وليس في مسند أحمد، مع أن خالد بن مخلد القطواني تكلم فيه الإمام أحمد وغيره، وقالوا: له مناكير، وعطاء الذي في إسناده قيل: إنه ابن أبي رباح. وقيل: إنه ابن بسار، وإنه وقع في بعض نسخ الصحيح منسوبا كذلك، وقد روي هذا الحديث

(١) أخرجه البخاري (١١ / ٣٤٠ - ٣٤١ - فتح)

من وجوه آخر لا تخلو كلها عن مقال .

* ونرجع إلى شرح حديث أبي هريرة الذي خرجه البخاري ، وقد قيل :
إنه أشرف حديث في ذكر الأولياء .

* قوله تعالى : **ومن عادى لي ولياً فقد أذنته بالحرب** ؛ يعني : فقد
اعلمته بأنني محارب له ، حيث كان محاربا لي بمعاداته أوليائي .

فأولياء الله نجب موالاتهم وتحرم معاداتهم ، كما أن أعداءه نجب
معاداتهم وتحرم موالاتهم .

قال تعالى : **فَلَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ** [المتحة : ١] ،
وقال : **وَإِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ
وَهُمْ رَاكِعُونَ . وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ** [المائدة : ٥٥ - ٥٦] .

ووصف أعباءه الذين يحبهم ويحبونه بأنهم أذنة عنى المؤمنين ، أعزة عنى
الكافرين .

* واعلم أن جميع المعاصي محاربة لله تعالى ، لكن كلما كان الذنب
أقبح ؛ كانت المحاربة لله أشد ، ولهذا سمى الله تعالى أكلة الربا وقطاع الطريق
محاربين لله تعالى ورسوله نُعظَم ظلمهم لعباده ، وسعيهم بالفساد في بلاده ،
وكذلك معادة أوليائه ؛ فإنه تعالى يتولى نصرته أوليائه ويحبهم ويؤيدهم ، فمن
عاداهم فقد عادى الله تعالى وحاربه .

* وقوله : **وما تقرب إلي عبدي بمثل أداء ما افترضته عليه ، ولا يزال**

(١) وانظر تفاصيلها في «التصحيح» لشيخنا (١٩٤٠) ؛ فقد أوعب في تحريجه ، ودرا
الشبهات عن حديث الولي ، فجزاه الله خيراً .

عبدني يتقرب إليّ بالنوافل حتى أحبه؛ لما ذكر أن معاداة أوليائه محاربة له ذكر بعد ذلك وصف أوليائه الذين تحرم معاداتهم وتجب موالاتهم، فذكر ما يقرب به إليه، وأصل الموالاتة القرب، وأصل المعاداة البعد، فأولياء الله هم الذين يتقربون إليه بما يقربهم منه، وأعداؤه الذين أبعدهم منه بأعمالهم المقتضية لطردهم وإبعادهم منه، فقسم أوليائه المقربين قسمين:

أحدهما: من تقرب إليه بأداء الفرائض ويشمل ذلك فعل الواجبات وترك المحرمات؛ لأن ذلك كله من فرائض الله التي افترضها على عباده.

والثاني: من تقرب إليه بعد الفرائض بالنوافل، فظهر بذلك إلى أن دعوى طريق يوصل إلى التقرب إلى الله تعالى وموالاته ومحبته سوى طاعته التي شرعها على لسان رسوله ممن ادعى ولاية الله ومحبته بغير هذا الطريق تبين أنه كاذب في دعواه كما كان المشركون يتقربون إلى الله تعالى بعبادة من يعبدونه من دونه كما حكى الله عنهم أنهم قالوا: ﴿مَا نَبُدُّهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٢٣]، وكما حكى الله عن اليهود والنصارى أنهم قالوا: ﴿نَحْنُ أَبْنَاءُ اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ﴾ [المائدة: ١٨]؛ مع إصرارهم على تكذيب رسوله، وارتكاب نواهي، وترك فرائضه، فلذلك ذكر في هذا الحديث أن أولياء الله على درجتين:

أحدهما: المقربون إليه بأداء الفرائض، وهذه درجة المقتصددين أصحاب اليمين، وأداء الفرائض أفضل الأعمال؛ كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أفضل الأعمال أداء ما افترض الله، والورع عما حرم الله، وصلق النية فيما عند الله تعالى.

وقال عمر بن عبدالعزيز في خطبته: أفضل العبادات أداء الفرائض واجتناب المحارم.

وذلك أن الله تعالى إنما افترض على عباده هذه الفرائض، فيقربهم عنده، ويوجب لهم رضوانه ورحمته، وأعظم فرائض الدين التي تقرب إليه الصلاة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العنكبوت: ١٧٩]، وقال النبي ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»^(١).

ومن الفرائض المقرّبة إلى الله تعالى عدد الراعي في رعيته سواء كانت رعية عامة كالحاكم أو خاصة كعدد أفراد الناس في أهله وولده، كما قال صلى الله عليه وآله وسلم: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيته»^(٢).

وفي صحيح مسلم، عن عبدالله بن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «إن المفسطين عند الله على منابر من نور على يمين الرحمن، وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما ولّوا»^(٣).

الدرجة الثانية: درجة السابقين المقربين، وهم الذين تقربوا إلى الله بعد الفرائض بالاجتهاد في النوافل والطاعات والانكشاف عن دقائق المكروهات بالورع، وذلك بوجوب تلعّب محبة الله كما قال: «ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه».

ومن أحبه الله رزقه محبته وطاعته، والاشتغال بذكره وخدمته، فأوجب له ذلك القرب منه، والزلفى لديه، والحظ عنده؛ كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَرْتَدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعْرَافٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يَاجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤].

(١) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٢ / ٣٨٠ - فتح)، ومسلم (١٨٢٩).

(٣) أخرجه مسلم (١٨٢٧).

ففي هذه الآية إشارة إلى أن من أعرض عن حياء، وتولى عن قربنا، ولم يبادر استبدلتنا به من هو أولى بهذه المنحة منه وأحق، فمن أعرض عن الله، فمات عن الله بدل، والله منه أبدان.

مائي شغلن سواه ما لي شغل ما يضرب عن هواة قلبي عدل
ما أضغ إن جفا وخاب الأمل مني بدل وما لي منه بدل

من فاته الله، فلو حصلت له الجنة بحذاقيرها، لكان مغبوناً، فكيف إذا لم يحصل له إلا نزر حقير يسير من دار كلها لا تعدل جناح بعوضة، ولذا قيل:

من فاته أن يراك يوماً فكأن أوقاته فوت
وحيثما كنت في بلاد فلي إلى وجهك التفت

ثم ذكر وصف الذين يحبهم الله ويحبونه، فقال: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ يعني أنهم يعاملون المؤمنين بالذلة واللين وخفض الجناح، ويعاملون الكافرين بالعرزة والشدة عليهم والغلظة لهم، فلما أحبوا الله أحبوا أوليائه الذين يحبونهم، فعاملوهم بالمحبة والرافة والرحمة، وبغضوا أعداءه الذين يعادونه، فعاملوهم بالشدة والغلظة؛ كما قال تعالى: ﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فإن من تمام المحبة مجاهدة أعداء المحبوب، وأيضاً؛ فالجهاد في سبيل الله دعاء للمعرضين عن الله إلى الرجوع إليه بالسيف والسان بعد دعائهم إليه بالحجة والبرهان، فالمحب لله يحب اجتلاب الخلق كلهم إلى الله، فمن لم يجد الدعوة باللين والرفق؛ احتاج بالدعوة إلى الشدة والعتس؛ «عجب ربك من قوم يفادون إلى الجنة بالسلاسل»، ولا يخافون لومه لائم، ما للصحى غير ما يرضي حبيبه رضي من رضي عليه، وسخط من

(٦) أخرجه البخاري (٦ / ١٤٥ - فتح)

سخط، من خاف العلامة في هوى من يحبه فليس بصادق في المحبة .

وَقَفَّ الْهَوَىٰ بِي حَيْثُ أَنْتَ فَلَيْسَ لِي مُتَأَخَّرَ عَنْكُمْ وَلَا مُتَقَدِّمَ
أَجْدُ الْمَلَامَةَ فِي هَوَاكَ لِذِيذِهِ حَيًّا لِذِكْرِكَ فَلْيَلْمِنِي السُّؤْمُ

وقوله : ﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة : ٥٤] ؛ يعني : درجة
الذين يحبهم ويحبونه بأوصافهم المذكورة ، ﴿وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ ؛ واسع
العطاء ، عليم بمن يستحقُّ الفضل فيمنحه ، ومن لا يستحقُّه فيمنعه .
فأهل هذه الدرجة من المقربين ليس لهم هم إلا فيما يقربهم ممن يحبهم
ويحبونه .

قال بعض السلف: العمل على المخافة قد يغيّر الرجاء والعمل على
المحبة لا يدخله الفتور .

ومن كلام بعضهم : إذا ستم البطالون من بظالتهم ؛ فلا يسأم محبوبك من
مناجاتك وذكرك .

وأنشد بعضهم :

وَكُنْ لِرَبِّكَ ذَا حُبٍّ لِنُحْدِمَتِهِ إِنَّ الْمُحِبِّينَ لِلْأَحْبَابِ خُدَّامُ
وَأَنشَدَ آخَرُ :

مَا لِلْمُحِبِّ سِوَى إِرَادَةِ حُبِّهِ إِنَّ الْمُحِبِّ بِكُلِّ حَالٍ يُضْرَعُ
ومن أعظم ما يتقرب به العبد إلى الله تعالى من النوافل كثرة تلاوة القرآن ،
وسماعه بتفكير وتدبر وتفهم^(١) .

(١) وانظر رسالتي «حلاوة الإيمان» ؛ ففيها زيادة بيان ، وهي مطبوعة متداولة ، نشرتها دار ابن

الجوزي ، النمام .

قال خباب بن الأرت لرجل: نقرَّب إلى الله تعالى ما استطعت، واعلم أنك لن تنقرَّب إليه بشيء، هو أحب إليه من كلامه.

لا شيء عند المحبِّين أحلى من كلام محبوبهم، فهو لذَّة قلوبهم، وغاية مطلوبهم.

قال عثمان: لو ظهرت قلوبكم ما شيعتم من كلام ربكم.

وقال ابن مسعود: من أحبَّ القرآن أحبَّ الله ورسوله.

كان بعضهم يكثر تلاوة القرآن، ثم اشتغل بغيره، فرأى في المنام قائلا يقول له:

إِنْ كُنْتَ تَرْعُمُ حَبِي فَلَئِنْ جَفَوْتَ كِتَابِي
أَمَا نَأْمَلْتُ مَا لَبَّ بِهِ مِنْ تَطْيِيفِ عَنَابِي

ومن ذلك كثرة ذكر الله الذي يتوظَّأ عليه القلب واللسان.

ومن ذلك محبة أحبائه وأوليائه فيه ومعاداة أعدائه فيه.

• قوله: فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها؛ المراد من هذا الكلام أن من اجتهد بالتقرُّب إلى الله تعالى بالفرائض ثم بالنوافل: قرَّب إليه ورفقاه من درجة الإيمان إلى درجة الإحسان، فبصير بعيد الله على الحضور والتعريفه كأنه يراه، فيمتلئ قلبه بمعرفة الله تعالى ومحبته وعظمته وحوفه ومهابته وإجلاله والانس به والشوق إليه حتى يصير هذا الذي في قلبه من السحرفة مناهذه بعين البصيرة كما قيل:

سَاكِنٌ فِي السُّلْبِ يُحَسِّرُهُ تَلَّتْ أُنْسُهُ فَأَذْكُرُهُ
عَابَ عَنْ سَمْعِي وَعَنْ بَصْرِي فَسَوَيْدَ الْقَلْبِ تَبْصِرُهُ

فمضى امتلاء القلب بعظمة الله تعالى ؛ محا ذلك من القلب كل ما سواه ، ولم يبق للعبد شيء من نفسه وهواه ، ولا إرادة إلا لما يريد منه مولاه ، فحينئذ لا ينطق العبد إلا بذكره ، ولا يتحرك إلا بأمره ، فإن نطق نطق بالله ، وإن سمع سمع به ، وإن نظر نظر به ، وإن بطش بطش به ، فهذا هو المراد بقوله : «كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها» .

ومن أشار إلى غير هذا ؛ فإنما يشير إلى الإلحاد من الحلول والاتحاد . والله ورسوله بريئان منه .

وأوصت امرأة من السلف أولادها فقالت لهم : تمؤدوا حب الله وطاعته ؛ فإن المتقين ألفوا الطاعة ، فاستوحشت جوارحهم من غيرها ، فإن عرض لهم الملعون بمعصية ؛ مرت المعصية بهم محتشمة ، فهم لها منكرون .

ومن هذا المعنى قول عني بن أبي طالب : إن كنا نرى أن شيطان عمر ليهبه أن يأمره بالحضينة .

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن هذا من أسرار التوحيد الخاص ، فإن معنى لا إله إلا الله لا يرثه غيره حياً ورجاءً وخوفاً وطاعة ، فإذا تحقق القلب بالتوحيد التام ؛ لم يبق فيه محبة لغير ما يحبه الله ، ولا كراهة لغير ما يكرهه الله ، وس كان كذلك ؛ لم تنبعت جوارحه إلا بطاعة الله ، وإساءة تنشأ الدوب من محبة ما يكرهه الله أو كراهة ما يحبه الله ، وذلك ينشأ من تقديس هوى النفس على محبة الله تعالى وحسينته ، وذلك يقدر في كمال التوحيد الواجب ، فيض أهد بسبب ذلك في التفريط في بعض الواجبات ، وارتكاب بعض المحظورات ، فإن من نحق فإبه بتوحيد الله ؛ فلا يبقى له هم إلا في الله وفيما يرضيه به .

وفي هذا المعنى يقول بعضهم :

قَالُوا تَشَاغَلَ عَنَّا وَاضْطَمَى بَدَلًا مِنَّا وَذَلِكَ فِعْلُ الْخَائِنِ السَّالِي
وَكَهَيْفَ أَشْفَلُ قَلْبِي عَنْ مَحَبَّتِكُمْ بِغَيْرِ ذِكْرِكُمْ يَا كَلُّ أَشْفَالِي

• قوله : «ولئن سألتني لأعطينه» ، ولئن استعاضني لأعيذته» ؛ يعني : أن هذا المحبوب المقرب له عند الله منزلة خاصة تقتضي أنه إذا سأل الله شيئاً أعطاه إياه ، وإذا استعاض به من شيء أعاده منه ، وإن دعاه أجابه ، فبصير مجاب الدعوة لكرامته على الله تعالى ، وقد كان كثير من السلف الصالح معروفًا بإجابة الدعوة .

وفي الصحيح أن الربيع بنت النضر كسرت ثنية جارية ، فعرضوا عليهم الأرش ، فأبوا ، فظنوا منهم العفو ، فأبوا ، ففضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقصاص ، فقال أنس بن النضر : أنكسر ثنية الربيع ، والذي يعثك بالحق لا تكسر ثنيتهما . فرضي القوم ، وأخذوا الأرش . فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره»^(١) .

وكان سعد بن أبي وقاص مجاب الدعوة ، فكذب عليه رجل ، فقال : اللهم إن كان كاذباً ؛ فأعم بصره ، وأطل عمره ، وعرضه للفتن ، فأصاب الرجل ذلك كله ، فكان يتعرض للجواري في السكك ، ويقول : شيخ كبير مفتون أصابني دعوة سعد^(٢) .

ونازعته امرأة سعيد بن زيد في أرض له ، فأدعت أنه أخذ منها أرضها ، فقال : اللهم إن كانت كاذبة ؛ فأعم بصرها ، واقتلها في أرضها ، فعميت ، فبينما

(١) أخرجه البخاري (٥ / ٣٠٦ - فتح) ، ومسلم (١٦٣٥)

(٢) أخرجه البخاري (٢ / ٢٣٦ - فتح)

هي ذات ليلة تمشي في أرضها إذ وقعت في بئر فيها فماتت^(١).

وكان العلاء بن الحضرمي في سرية، فعطشوا، فصلّى، ثم قال: اللهم يا عليم يا حكيم يا عليّ يا عظيم، إنا عبيدك، وفي سبيلك نقاتل عدوك، فاسقنا غيثاً نشرب منه وننوضأ، ولا تجعل لأحد فيه نصيباً غيرنا، فساروا قليلاً، فوجدوا نهراً من ماء السماء يندفق، فشربوا وملئوا أوعيتهم، ثم ساروا فرجع بعض أصحابه إلى موضع النهر فلم ير شيئاً، وكأنه لم يكن في موضعه ماء قط.

وشكا أنس بن مالك عطش أرضه في البصرة، فتوضأ، وخرج إلى البرية، وصلى ركعتين، ودعا، فجاء المطر، وسقا أرضه، ولم يجاوز المطر أرضه إلا يسيراً.

ومثل هذا كثير جداً ويطول استقصاؤه^(٢).

وأكثر من كان مجذب الدعوة من السلف كان يصبر على البلاء، ويختار ثوابه، ولا يدعو لنفسه بالفرج عنه.

وقد روي أن سعد بن أبي وقاص كان يدعو للناس لمعرفةهم له بإجابة الدعوة، فقيل له: لو دعوت الله لبصرك، وكان قد أضر، فقال: قضاء الله أحب إليّ من بصري.

* وقوله: «ما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن قبض نفس عبدي المؤمن؛ يكره الموت، وأكره مساءته؛ المراد بهذا أن الله تعالى قضى على عباده بالموت؛ كما قال تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، والموت هو مفارقة الروح للجسد، ولا يحصل ذلك إلا بألم عظيم جداً،

(١) أخرجه مسلم (١٦١٠)

(٢) وقد جمعها ابن أبي الدنيا في كتابه «مجامع الدعوة»؛ فانظره.

وهو أعظم الألام التي تصيب العبد في الدنيا.

قال عمر لكعب: أخبرني عن الموت. قال: يا أمير المؤمنين! هو مثل شجرة كثيرة الشوك في جوف ابن آدم، فليس منه عرق ولا مفصل، وهو كرجل شديد الذراعين، فهو يعالجها ينزعها، فبكى عمر.

ولما احتضر عمرو بن العاص سأله ابنه عن صفة الموت. فقال: والله لكان جنبي في تخت، ولكأني أتنفس من سَمِّ إبرة. وكان غصن شوك يجربه من قدمي إلى هامتي.

فلما كان الموت بهذه الشدة، والله قد حُثمه عنى عياده كلهم، ولا بدُّ لهم منه، والله تعالى يكره أذى المؤمن ومساءته: سُمِّي ذلك تردداً في حق المؤمن^(١). وأما الأنبياء: فلا يقبضون حتى يخيروا.

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: وإن المؤمن إذا حضره الموت: بشر برضوان من الله وكرامة، فليس شيء أحب إليه مما أمامه، وأحب لقاء الله فأحب الله لقاءه^(٢).



(١) وانظر لزماً ومجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام (١٠ / ٥٨ - ٥٩ / ١٨، ١٢٩ - ١٣١):

ففيها تحقيق نفيس حول معنى التردد التوارد في هذا الحديث.

(٢) أخرجه البخاري (١١ / ٣٥٧ - فتح).

الحديث التاسع والثلاثون

عن ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الله تجاوزَ لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

حسن زواؤه ابن ماجه والبيهقي وغيرهما .



(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٥٦ / ٧ - ٣٥٧)، والنعيمي في الضعفاء (١٤٥ / ٤)، من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: وإن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف، وعنه الانقطاع بين عطاء وابن عباس، وقد أشار إلى ذلك البوصيري في المرئيات، فقال: «إسناده صحيح إن سنده من الانقطاع، والظاهر أنه منقطع؛ يدلل زيادة عبيد بن عمير في الطريق الثاني، وليس بعبد أن يكون النقط من جهة الوليد بن مسلم؛ فإنه كان يدلس».

قلت: يريد تدليس النسوبة، وإليه أشار البيهقي، فقال: «ورواه الوليد بن مسلم عن الأوزاعي، فلم يذكر في إسناده عبيد بن عمير».

والطريق التي فيها عبيد بن عمير أخرجه البيهقي (٣٥٦ / ٧)، والدارقطني (١٧٠ / ٤ - ١٧١)، وابن حزم في الأحكام في أصول الأحكام (١٤٩ / ٥)، والحاكم (١٩٨ / ٢)، وابن حبان (٧٢١٩)؛ من طريق بشر بن بكر ويوب بن سويد؛ فالأثر الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس .

قال الحاكم: «صحيح على شرط الشيخين».

ووافقه الذهبي .

وقال البيهقي: «حود إسناده بشر بن بكر، وهو من الثقات».

وقال النعيمي في الضعفاء (١١٥ / ٤): «وروى من غير هذا الوجه بإسناد جيد».

• هذا الحديث خرّجه ابن ماجه من طريق الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وخرّجه ابن حبان في «صحيحه» والدارقطني ، وعندهما عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وهذا إسناد صحيح في ظاهر الأمر ، ورواه كلهم محتجّ بهم في الصحيحين . وقد خرّجه الحاكم ، وقال : «صحيح على شرطهما» ، كذا قال ، ولكن له علة ، وقد أنكره الإمام أحمد جداً ، وقال : نيس يروى فيه إلا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلأ .

قلت : يشير إلى هذه الطريق ، لأنه أخرجه من الطريق الأولى .

وحسن التنويري . وأقره المحافظ في «التلخيص الحبير» (١ / ٢٨١) .

وصححه الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على «الإحكام في أصول الأحكام» (٥ / ١٤٩) .

وشيخنا في «إرواء الغليل» (٨٢) .

قلت : وهو صحيح كما قالوا ، فإن رجاله ثقات ، لا مطعن فيهم .

وقد أعله أبو حاتم بالانقطاع أيضاً ، فقال ابنه في «عقل الحديث» (١ / ٤٣٦) : «وقال أبي .

لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث عن عطاء ، إنه سمع من رجل لم يسمه ، أتوهب أنه عبد الله بن عامر ، أو إسماعيل بن مسلم ، ولا يصح هذا الحديث ، ولا يثبت إسناده» .

قلت : لا يجوز رد حديث الثقة - ولا سيما إذا كان إماماً كالأوزاعي - بمجرد توهم ، ولم يعهد

عنه تدليس ، ولذلك ؛ فمن على الأصل ، وهو صحة حديث الثقة حتى يبين انقطاعه ، ولا سيما

أنه ورد من طرق أخرى عن ابن عباس ؛ كما سيدها المصنف رحمه الله ، وروي أيضاً عن جماعة

من الصحابة ؛ منهم : أبو درة ، وابن عمر ، وأبو بكر ، وأبو الدرداء ، وأبو هريرة ، وعمران بن حصين ،

وثوبان ، وانظرها في : «نصب الرابذة للزبيدي» (٤ / ٦٤ - ٦٦) ، و«التلخيص الحبير» (١ / ٢٨١ -

٢٨٣) ، وقد بسط القول فيها المصنف رحمه الله ، وهي لا تخلو من مقال ، لكن بعضها يفوي بعضاً ؛

كما قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٣٧١) ، ومجموع هذه الطرق يظهر أن للحديث

اصلاً .

وساق له شيخنا في «إرواء الغليل» (١ / ١٢٤) شاهداً من «صحيح مسلم» ، فانظره .

وقيل لأحمد: إن الوليد بن مسلم روى عن مالك عن نافع عن ابن عمر مثله، فأنكره أيضاً.

وذكر لابن أبي حاتم الرازي حديث الأوزاعي وحديث مالك، وقيل له: إن الوليد روى أيضاً عن ابن لهيعة عن موسى بن وردان عن عقبة بن عامر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله.

فقال أبو حاتم: هذه أحاديث منكرة كأنها موضوعة. وقال: لم يسمع الأوزاعي هذا الحديث عن عطاء، وإنما سمعه من رجل لم يسمه، توهم أنه عبدالله بن عامر أو إسماعيل بن مسلم. قال: ولا يصح هذا الحديث ولا يثبت إسناده.

قلت: وقد روي عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير مرسلًا من غير ذكر ابن عباس.

وروى يحيى بن سليم عن ابن جريج؛ قال عطاء: بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إن الله تجاوز لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» خرجه الجوزجاني، وهذا بالمرسل أشبه.

وقد ورد من وجه آخر عن ابن عباس مرفوعاً، رواه مسلم بن خالد الزنجي عن سعيد العلاف عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «إن الله تعالى تجاوز لأمتي عن ثلاث: الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»، خرجه الجوزجاني.

وسعيد العلاف هو سعيد بن أبي صالح؛ قال أحمد: وهو مكّي. قيل له: كيف حاله؟ قال: لا أدري، وما علمت أحداً روى عنه غير مسلم ابن خالد. قال أحمد: وليس هذا مرفوعاً، إنما هو عن ابن عباس قوله، نقل ذلك عنه مهنا،

ومسلم بن خالد ضعفوه .

وروي من وجه ثالث من رواية بقية بن الوليد عن عليّ الهمداني عن أبي حمزة عن ابن عباس مرفوعاً، خرّجه حرب، ورواية بقية عن مشايخه المجاهيل لا تساوي شيئاً .

وروي من وجه رابع، خرّجه ابن عدي من طريق عبدالرحيم بن زيد الأعمى عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي ﷺ، وعبدالرحيم هذا ضعيف .

وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه أخرى، وقد تقدم أن الوليد بن مسلم رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وصحّحه الحاكم وغيره .

وهو عند حذاق الحفاظ باطل على مالك، كما أنكره الإمام أحمد وأبو حاتم، وكانا يقولان عن الوليد: إنه كثير الخطأ، ونقل أبو عبيد الأجرى عن أبي داود قال: روى الوليد بن مسلم عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل منها عن نافع أربعة .

قلت: والقاهر أن منها هذا الحديث، والله أعلم .

وخرّجه الجوزجاني من رواية يزيد بن ربيعة سمعت أبا الأشعث يحدث عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إن الله تجاوز عن أمّتي عن ثلاث: الخطأ، والنسيان، وما أكرهوا عليه»، ويزيد بن ربيعة ضعيف جداً .

وخرّج ابن أبي حاتم من رواية أبي بكر الهذلي عن شهر بن حوشب عن أم الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث: عن الخطأ، والنسيان، والاستكراه» .

قال أبو بكر: فذكرت ذلك للحسن، فقال: أجل، أما تقرأ بذلك قرأتاً:

﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وأبو بكر الهذلي متروك الحديث.

وخرجه ابن ماجه، ولكن عنده عن شهر عن أبي ذر الغفاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إن الله تبارك وتعالى تجاوز عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروها عليه»، ولم يذكر كلام الحسن.

وأما الحديث المرسل عن الحسن؛ فرواه عنه هشام بن حبان، ورواه منصور وعوف عن الحسن من قوله لم يرفعه، ورواه جعفر بن جسر بن فرقد عن أبيه عن الحسن عن أبي بكره مرفوعاً، وجعفر وأبوه ضعيفان، قال محمد بن نصر المروزي: ليس لهذا الحديث إسناد يحتج به، حكاه البيهقي.

وفي صحيح مسلم، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس؛ قال: لما نزل قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، قال الله تعالى: فقد فعلت^(١).

وعن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة: «أنها لما نزلت؛ قال: نعم»^(٢).
وليس واحد منهما مصرحاً برفعه^(٣).

وخرج الدارقطني من رواية ابن جريج عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إن الله تجاوز عن أمي ما حدثت به أنفسها، وما أكرهوا عليه؛ إلا أن يتكلموا به أو يعملوا»، وهو لفظ غريب.
وقد خرجه النسائي ولم يذكر الإكراه.

(١) أخرجه مسلم (١٢٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٥).

(٣) لا يضره؛ فإنه لا يقال من قبل الرازي؛ فله حكم المرفوع، كما هو مخرج فإنه صحيح.

في إرواء الغليل، (١ / ١٢٤).

وكذا رواه ابن عيينة عن مسعر عن قتادة عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وزاد فيه: «وما استكروها عليه» خرجه ابن ماجه.

وقد أنكرت هذه الزيادات على ابن عيينة، ولم يتابعه عليها أحد، والحديث مخرَّج من رواية أبي قتادة في الصحيحين والسنن والأسانيد بدونها. ولترجع إلى شرح حديث ابن عباس المعروف.

• فقله: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان... إلى آخره»: تقديره: إن الله رفع لي عن أمتي الخطأ، أو ترك ذلك عنهم، فإن «تجاوز» لا يتعدى بنفسه.

• قوله: «الخطأ والنسيان وما استكروها عليه»:

— فاما الخطأ والنسيان؛ فقد صرح القرآن بالتجاوز عنهما قال الله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

وقال تعالى: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥].

وفي الصحيحين عن عمرو بن العاص سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «إذا حكم الحاكم ثم اجتهد فأصاب؛ فله أجران، وإذا اجتهد وحكم فأخطأ؛ فله أجره»^(١).

وقال الحسن: لولا ما ذكر الله من أمر هذين الرجلين - يعني: داود وسليمان - لرأيت أن القضاة قد هلكوا؛ فإنه أتى على هذا بعينه، وعلى هذا باجتهاده؛ يعني: قوله: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ

(١) أخرجه: البحري (١٣ / ٣١٨ - فتح)، ومسنده (١٧١٦)

غَسَمَ الْقَوْمَ . . . ﴿ الآية [الأنبياء : ٧٨] .

— وأما الإكراه ؛ فصرّح القرآن أيضاً بالتجاوز عنه ؛ قال تعالى : ﴿ مَنْ كَفَرَ

بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ [النحل : ١٠٦] .

وقال تعالى : ﴿ لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ

يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً . . . ﴾ الآية [آل

عمران : ٢٨] .

ونحن نتكلم - إن شاء الله - في هذا الحديث في فصلين : أحدهما : في

حكم الخطأ والنسيان ، والثاني : في حكم الإكراه .

الفصل الأول : في الخطأ والنسيان

* الخطأ : هو أن يقصد بفعله شيئاً فيصادف فعله غير ما قصده ؛ مثل أن

يقصد قتل كافر ، فيصادف قتله مسلماً .

والنسيان : أن يكون ذاكر الشيء ، فينساه عند الفعل .

وكلاهما معفو عنه ؛ يعني : لا إثم فيه .

* ولكن رفع الإثم لا ينافي أن يترتب على نسيانه حكم :

— كما أن من نسي الوضوء وصلى ظاناً أنه متطهر ؛ فلا إثم عليه بذلك ،

ثم إن تبين له أنه كان قد صلى محدثاً فإن عليه الإعادة .

— ولو ترك التسمية على الوضوء نسياناً ، وقلنا بوجوبها ؛ فهل يجب عليه

إعادة الوضوء ؟ فيه روايتان عن الإمام أحمد .

— وكذا لو ترك التسمية على الذبيحة نسياناً ، فيه عنه روايتان ، وأكثر

الفقهاء على أنها تؤكل .

— ولو ترك الصلاة نسياناً ، ثم ذكره ؛ فإن عليه القضاء ؛ كما قال النبي صلى

الله عليه وآله وسلم: ومن نام عن صلاة أو نسيها؛ فليصلها إذا ذكرها، لا كفارة لها إلا ذلك، ثم تلا: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه: ١٤٤] (١).

— ولو صلى حاملاً في صلاته نجاسة لا يعفى عنها، ثم علم بها بعد أو في اثنتائها، فأزالها، فهل يعيد صلاته أم لا، فيه قولان، وهما روايتان عن أحمد.

وقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه خلع نعليه في صلاته، وأنهما، وقال: «إن جبرائيل أخبرني أن فيهما أذى، ولم يعد صلاته» (٢).

— ولو تكلم في صلاته ناسياً أنه في صلاة؛ ففي بطلان صلاته بذلك قولان مشهوران، هما روايتان عن أحمد، ومذهب الشافعي أنها لا تبطل بذلك.

— ولو أكل في صيامه ناسياً؛ فالأكثر على أنه لا يبطل صيامه عملاً بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «من أكل أو شرب ناسياً؛ فليتم صومه؛ فإنما أطعمه الله وسقاه» (٣).

وقال مالك: عليه الإعادة؛ لأنه بمنزلة من ترك الصلاة ناسياً.

والجمهور يقولون: إنه أتى بنية الصيام، وإنما ارتكب بعض محظوراته ناسياً، فيعفى عنه.

— ولو جامع ناسياً، فهل حكمه حكم الأكل ناسياً أم لا؟ فيه قولان:

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ٧٠ - فتح)، ومسلم (٦٨٤).

قلت: لا بعد هذا قضاء، بل أداء، فإن ذلك وقتها كما جاء في بعض الروايات الصحيحة.

ياظر كفاي وحادي الروح إلى أحكام التوبة التصحيح (ص ٢١٩ - ٢٣٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٦٥١) وغيره، وهو صحيح.

(٣) أخرجه: البخاري (٤ / ١٥٥ - فتح)، ومسلم (١١٥٥)؛ من حديث أبي هريرة رضي

أحدهما: وهو المشهور عن أحمد: أنه يبطل صيامه بذلك، وعليه القضاء. وفي الكفارة عنه روايتان.

والثاني: لا يبطل صيامه بذلك كالأكل، وهو مذهب الشافعي، وحكي رواية عن أحمد.

وكذا الخلاف في الجماع في الإحرام ناسياً - هل يبطل به النسك أم لا؟ - ولو حلف لا يفعل شيئاً، ففعله ناسياً ليمينه أو مخظناً ظاناً أنه غير المحلوف عليه؛ فهل يحنث في يمينه أم لا؟ فيه ثلاثة أقوال هي ثلاث روايات عن أحمد:

أحدها: لا يحنث بكل حال، ولو كانت اليمين بالطلاق والعتاق، وأنكر هذه الرواية عن أحمد المخلال، وقال: هي سهو من ناقلها. وهو قول الشافعي في أحد قوليه، وإسحاق، وأبي ثور، وابن أبي شيبة. وروي عن عطاء قال إسحاق: يستحلف أنه كان ناسياً ليمينه.

والثاني: يحنث بكل حال، وهو قول جماعة من السلف ومالك.

والثالث: يفرق بين أن يكون يمينه بطلاق أو عتاق أو بغيرهما وهو المشهور عن أحمد رحمه الله وهو قول أبي عبيد، وكذا قال الأوزاعي في الطلاق؛ قال: وإنما الحديث الذي جاء في العفو عن المخطئ والنسيان ما دام ناسياً وأقام على امرأته فلا إثم عليه، فإذا ذكر فعلية اعتزال امرأته فإن نسيانه قد زال.

وحكى إبراهيم الحربي إجماع التابعين على وقوع الطلاق على الناسي. ولو قتل مؤمناً خطأ فإن عليه الكفارة والدية بنص الكتاب، وكذا لو أنلف مال غيره خطأ يظنه أنه مال نفسه، وكذا قال الجمهور في المحرم يقتل الصيد

خطأ أو ناسياً لإحرامه : أن عليه جزاء.

ومنهم من قال: لا جزاء عليه؛ إلا أن يكون متعمداً لقتله تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّفْسِ...﴾ الآية [المائدة: ٩٥].

وهو رواية عن أحمد.

وأجاب الجمهور عن الآية بأنه رتب على قاتله متعمداً الجزاء وانتقام الله تعالى ومجموعهما يختص بالعمد، وإذا انتفى العمد انتفى الانتقام وبقي الجزاء ثابتاً بدليل الآخر.

والأظهر - والله أعلم - أن الناسي والمخطيء إنما عُفي عنهما بمعنى رفع الإثم عنهما؛ لأن الإثم مرتب على المقاصد والنيات، والناسي والمخطيء لا قصد لهما، فلا إثم عليهما، وأما رفع الأحكام عنهما؛ فليس مراداً من هذه النصوص، فبحسب في ثبوتها ونفيها إلى دليل آخر.

الفصل الثاني: في حكم المكره

وهو نوعان:

أحدهما: من لا اختيار له بالكلية، ولا قدرة له على الامتناع؛ كمن حمل كرهاً، وأدخل إلى مكان حلف على الامتناع من دخوله، أو حمل كرهاً، وضرب به غيره حتى مات ذلك الغير، ولا قدرة له على الامتناع، أو أضجعت ثم زني بها من غير قدرة لها على الامتناع، فهذا لا إثم عليه بالاتفاق، ولا يترتب عليه حنث في يمينته عند جمهور العلماء، وقد حكى عن بعض السلف كالنخعي فيه خلاف، ووقع في كلام بعض أصحاب الشافعي وأحمد، والصحيح عندهم أنه لا يحنث بحال.

وروي عن الأوزاعي في امرأة حلفت على شيء وأحنتها زوجها كرها أن
كفارتها عليه .

وعن أحمد رواية كذلك فيما إذا وطئ امرأة مكرهة في صيامها أو إحرامها
أن كفارتها عليه ، والمشهور عنه أنه يفسد صيامها بذلك وحجها .

والنوع الثاني : من أكره بضرب أو غيره حتى فعل ، فهذا الفعل يتعلّق به
التكليف ، فإن أمكنه أن لا يفعل ؛ فهو مختار للفعل ، لكن ليس غرضه نفس
الفعل ، بل دفع الضرر عنه ، فهو مختار من وجه ، غير مختار من وجه آخر .

ـ ولهذا اختلف الناس : هل هو مكلف أم لا؟ واتفق العلماء على أنه لو
أكره على قتل معصوم لم يسخ له أن يقتله ، فإنه إنما يقتله باختياره افتداء لنفسه
من القتل ، هذا إجماع من العلماء المعتدّ بهم ، وكان في زمن الإمام أحمد
يخالف فيه من لا يعتدّ به ، فإذا قتله في هذه الحال ؛ فالجمهور على أنهما
بشركان في وجوب القود المكره والمكره لاشتراكهما في القتل ، وهو قول مالك
والشافعي في المشهور عنه وأحمد ، وقيل : يجب على المكره وحده ؛ لأن
المكره صار كالآلة ، وهو قول أبي حنيفة ، وأحد قولي الشافعي ، وروي عن زفر
كالأول ، وروي عنه : أنه يجب على المكره لمباشرته ، وليس هو كالآلة ؛ لأنه
أثم بالاتفاق . وقال أبو يوسف : لا قود على واحد منهما ، وخرجه بعض أصحابنا
وجهاً لنا من رواية لا يوجب فيها قتل الجماعة بالواحد .

ـ وأما لو أكره بالضرب ونحوه على إتلاف مائة الغير المعصوم فهل يباح
له ذلك فيه وجهان لأصحابنا ، فإن قلنا : يباح له ذلك ؛ فضمنه المالك رجوع بما
ضمنه على المكره . وإن قلنا : لا يباح له ذلك ؛ فالضمان عليهما معاً كالقود .
وقيل : على المباشر المكره وحده وهو ضعيف .

— ولو أكره على شرب الخمر أو غيره من الأفعال المحرمة ففي إباحته

قولان :

أحدهما : يباح له ذلك استدلالاً بقوله تعالى . **فَوَلَا تَكْرِهُوا قِتَابَتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا لِيَبْتَلُوا عَرْضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَنْ يُكْرِهِنَّ فَإِنَّ اللَّهَ مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ** [النور: ٣٣].

وهذه تزئت في عبدالله بن أبي ابن سلول، كانت له أمثان، وكان يكرههما على الزنا وهما يأتیان ذلك^(١)

وهذا قول الجمهور، كالشافعي، وأبي حنيفة، وهو المشهور عن أحمد.

وروي نحوه عن الحسن، ومكحول، ومسروق، وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ما يدلُّ عليه.

وأهل هذه المقالة اختلفوا في إكراه الرجل على الزنا، فمنهم من قال : يصحُّ إكراههم عليه ولا إثم عليه، وهو قول الشافعي وابن عقيل من أصحابنا. ومنهم من قال : لا يصحُّ إكراههم عليه وعليه الإثم والحدُّ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومنصوص أحمد، وروى عن الحسن.

والقول الثاني : أن التقاة تكون في الأقوال ولا تقاة في الأفعال، ولا إكراه عليها، روي ذلك عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأبي العالية، وأبي الشعثاء، والربيع بن أنس، والضحاك، وهو رواية عن أحمد، وروى عن سحنون أيضاً. وعلى هذا لو شرب الخمر، أو سرق مكرهاً؛ حدُّ.

وعلى الأول؛ لو شرب الخمر مكرهاً، ثم طلق، أو أعتق؛ فهل يكون حكمه حكم المختار لشربها أم لا؟ بل يكون طلاقه واعتاقه لغواً فيه لأصحابنا

(١) أخرجه مسلم (٣٠٢٩) من حديث جابر.

وجهان .

وروي عن الحسن فيمن قبل له : اسجد لعنم وإلا قتلناك . قال : إن كان العنم نجاه القبلة : فليسجد . ويجعل بيته لله ، وإن كان إلى غير القبلة : فلا يفعل ، وإن قتلوه .

قال ابن حبيب المالكي : وهذا قول حسن .

قال أبو عطية : وما يمنعه أن يجعل بيته لله ، وإن كان تغير القبلة ، وفي كتاب الله : ﴿ فَإِنَّمَا تَوَلَّوْا فَنَّمَّ وَجْهَ اللَّهِ ﴾ [البقرة : ١١٥] وفي الشرح إياحة التثقل للمسافر إلى غير القبلة .

وأما الإكراه على الأقوال : فاتفق العلماء على صحته ، وأن من أكره على قول محرّم إكراهها معتبرا أن له أن يفتدي نفسه به ولا إثم عليه ، وقد دلّ عليه قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴾ [النحل : ١٠٦] ، وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمار : « وإن عادوا فعدوا »^{١١} .

وكان المشركون قد عذبوه حتى يوافقهم على ما يريدون من الكفر ففعل .

(١) أخرجه : ابن سعد في «الطبقات» (٣ / ٢٤٩) ، وابن جرير في «تفسيره» (١٤ / ١٢٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١ / ١٤٠) ، والحاكم (٢ / ٣٥٧) ، من طريق عبدالكريم الحزري عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه : قال : أخذ المشركون عمار بن ياسر . . . الحديث .

قال الحاكم : «صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

قلت : فيه نظر من وجوه :

١ - محمد بن عمار بن ياسر : تابعي ، وليس بصحابي ، فالإسناد مرسل .

٢ - أبو عبيدة وأبوه : لم يخرج لهما الشيخان شيئاً .

٣ - أبو عبيدة وأبوه : ضعيفان .

فأني للحديث الصحة !؟ بله على شرطهما !؟

وأما ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه أوصى طائفة من أصحابه، وقال: «لا تشركوا بالله وإن قطعتم وحرقتهم»^(١)؛ فالمراد الشرك بالقلوب؛ كما قال الله تعالى: «وإن جاهدك على أن تُشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما» [لقمان: ١٥]، وقال تعالى: «ولكن من شرح بالكُفْرِ صدراً فقلبيهم غُضِبَ مِنَ اللَّهِ» [النحل: ١٠٦].

وسائر الأقوال متصور عليها الإكراه، فإذا أكره بغير حق على قول من الأقوال؛ لم يترتب عليه حكم من الأحكام، وكان لغواً؛ فإن كلام المكروه صدر منه، وهو غير راض به، فلذلك عني عنه، ولم يؤخذ به في أحكام الدنيا والآخرة.

وبهذا فارق الناسي والجاهل، وسواء في ذلك العقود؛ كالبيع، والنكاح، أو الفسوخ؛ كالخلع والطلاق والعتاق، وكذلك الأيمان والتذور، وهذا قول جمهور العلماء، وهو قول مالك والشافعي وأحمد.

وفرق أبو حنيفة بين ما يقبل النسخ عنده ويثبت فيه الخيار؛ كالبيع ونحوه، فقال: لا يلزم مع الإكراه، وما ليس كذلك؛ كالنكاح، والطلاق، والعتاق، والأيمان، فالزم بها مع الإكراه.

(١) أخرجه: البخاري في الأدب المفرد (١٨)، واس ماجة (٤٠٣٤)؛ من حديث أبي

الفرداء.

قلت: إسناده ضعيف؛ فيه شهر بن حوشب.

وله شواهد.

١ - من حديث عبادة بن الصامت: أخرجه ابن نصر العروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٩٥)، وإسناده ضعيف؛ لأن سلمة بن شريح لا يعرف؛ كما قال الذهبي. وجهه بربيع بن هويرة، وهو المصري، وهو مجهول أيضاً.

٢ - من حديث معاذ بن جبل أخرجه أحمد (٥ / ٢٢٨). وإسناده منقطع

والجملة؛ فالحديث حسن بهذه الطرق والشواهد. والله أعلم.

ولو حلف لا يفعل شيئاً ففعله مكرهاً؛ فعلى قول أبي حنيفة بحنث، وعلى قول الجمهور فيه قولان: أحدهما: لا يحنث؛ كما لا يحنث إذا فعل به ذلك كرهاً، ولم يقدر على الامتناع؛ كما سبق، وهذا قول الأكثرين منهم.

والثاني: يحنث ها هنا؛ لأنه فعله باختياره؛ بخلاف ما إذا حمل ولم يمكنه الامتناع، وهو رواية عن أحمد، وقول الشافعي.

ومن أصحابه وهو القفال، من فرّق بين اليمين والمطلاق والعناق وغيرهما؛ كما قلنا نحن في الناسي.

وخرجه بعض أصحابنا وجهاً لنا.

ولو أكره على أداء ماله بغير حق، فباع عقاره ليؤذي ثمنه، فهل يصحّ الشراء منه أم لا؟ فيه روايتان عن أحمد، وعنه رواية ثالثة إن باعه بضمن المثل اشتري منه، وإن باعه بدونه؛ لم يشتري منه.

ومنى رضي المكره بما أكثره عليه؛ لحدوث رغبة له فيه بعد الإكراه، والإكراه قائم؛ صحّ ما صدر منه من العقود وغيرها بهذا القصد، هذا هو المشهور عند أصحابنا، وفيه وجه آخر، أنه لا يصحّ أيضاً، وفيه بعد.

وأما الإكراه بحق؛ فهو غير مانع من لزوم ما أكره عليه، فلو أكره الحربي على الإسلام فأسلم؛ صحّ إسلامه.

وكذا لو أكره الحاكم أحداً على بيع ماله ليوفى دينه، أو أكره مولياً بعد مدّة الإبلاء، وامتناعه من التبيّث على المطلق، ولو حلف لا يوفى دينه فأكرهه الحاكم على وفائه، فإنه يحنث بذلك؛ لأنه فعل ما حلف عليه حقيقة على وجه لا يعذر فيه ذكره أصحابنا، بخلاف ما إذا امتنع من الوفاء، فأدى عنه الحاكم؛ فإنه لا يحنث. لأنه لم يوجد منه فعل المحلوف عليه.

الحديث الأربعون

عن ابن عمر رضي الله عنهما؛ قال: أخذ رسول الله ﷺ بمنكبي، فقال: لا تكن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل.

وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول: إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح، وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء، وخذ من صحتك لمرضك، ومن حياتك لموتك.

رواه البخاري^(١).

* هذا الحديث أخرجه البخاري عن علي بن المديني: حدثنا محمد بن عبد الرحمن الطفاوي: حدثنا الأعمش: حدثني مجاهد عن ابن عمر: (فذكره).

وقد تكلم غير واحد من الحفاظ في قوله: حدثنا مجاهد، وقالوا: هي غير ثابتة، وأنكروها على ابن المديني، وقالوا: لم يسمع الأعمش هذا الحديث عن مجاهد إنما سمعه من ليث بن أبي سليم عنه. وقد ذكر ذلك العقيلي وغيره.

وأخرجه الترمذي من حديث ليث عن مجاهد وزاد فيه: ووعد نفسك من أهل القبور.

(١) أخرجه البخاري (١١ / ٢٣٣ - فتح).

وزاد في كلام ابن عمر: «فإنك لا تدري يا عبد الله ما اسمك غدًا».

وخرجه ابن ماجه ولم يذكر قول ابن عمر.

وخرج الإمام أحمد والنسائي من حديث الأوزاعي عن عبدة بن أبي ليابة

عن ابن عمر؛ قال: أخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ببعض جسدي، وقال:

«اعبد الله كأنك تراه، وكن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل».

وعبدة بن أبي ليابة أدرك ابن عمر، واختلف في سماعه منه.

• وهذا الحديث أصل في قصر الأمل في الدنيا، فإن المؤمن لا ينبغي له

أن يتخذ الدنيا وطنًا ومكناً، فيطمئن فيها، ولكن ينبغي أن يكون فيها كأنه على

جناح سفر؛ يعني: جهازه للرحيل، وقد اتفقت على ذلك وصايا الأنبياء

وأتباعهم.

قال تعالى حاكياً عن مؤمن آل فرعون أنه قال: «إنما هذه الحياة الدنيا

متاع وإن الآخرة لهي دار القرار» [غافر: ٣٩].

وكان علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: إن الدنيا قد ارتحلت

مدبشرة، وإن الآخرة قد ارتحلت مقبلة، ولكل منهما بنون، فكونوا من أبناء

الآخرة، ولا تكونوا من أبناء الدنيا، فإن اليوم عمل ولا حساب، وغداً حساب ولا

عمل.

وقال عمر بن عبدالعزيز في خطبته: إن الدنيا ليست بدار فراركم، كتب

الله عليها الفناء، وكتب الله على أهلها منها الظمن، فكم من عامر موثق عن

قليل يخرب، وكم من مقيم معتبط عما قليل يظمن، فأحسنوا رحمكم الله منها

الرحلة بأحسن ما بحضورتكم من النقلة، وتزودوا فإن خير الزاد التقوى.

وإذا لم تكن الدنيا للمؤمن دار إقامة ولا وطنًا؛ فينبغي للمؤمن أن يكون

حاله فيها على أحد حالين: إما أن يكون كأنه غريب مقيم في بلد غربة همه التزوُّد للرجوع إلى وطنه، أو يكون كأنه مسافر غير مقيم أئبته، بل هو ليله ونهاره يسير إلى بلد الإقامة.

فلهذا وصى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر أن يكون في الدنيا على أحد هذين الحالتين:

فأحدهما: أن يترك المؤمن نفسه كأنه غريب في الدنيا يتخيل الإقامة، لكن في بلد غربة، فهو غير متعلق القلب ببلد الغربة، بل قلبه متعلق بوطنه الذي يرجع إليه، وإنما هو مقيم في الدنيا ليقضي مرمة جهازه إلى الرجوع إلى وطنه.

قال الفضيل بن عياض: المؤمن في الدنيا مهموم حزين، همه مرمة جهازه، ومن كان في الدنيا كذلك فلا همَّ له إلا التزوُّد بما ينفعه عند العود إلى وطنه، فلا يتنافس أهل البلد الذي هو غريب بينهم في عزهم، ولا يجزع من المذلَّ عندهم.

قال الحسن: المؤمن كالتغريب، لا يجزع من ذلها، ولا يتنافس في عزها، له شأن وللناس شأن، لما خلق الله آدم عليه السلام أسكن هو وزوجته الجنة، ثم أهبط منها، ووعد بالرجوع إليها وصالحى ذريتهما، فالمؤمن أبداً يحنُّ إلى وطنه الأول، وحبُّ الوطن من الإيمان كما قيل:

كَم مَنزِلٍ لِلْمَرْءِ يَأْتِيهِ الْفَتْحُ وَحَبِيبَتُهُ إِذَا لَأَوَّلٍ مَنزِلٍ
وَلِبَعْضِ شِوْخَانِ^(١):

(١) هو ابن قيم الجوزية رحمه الله في قصيدته الرائعة التي أشدعها في: مقدمة كتابه «حادي الأرواح» (ص ٢٣)، و«طريق المهجرين» (ص ٥٠ - ٥٥)، و«مدارج السالكين» (٣ / ٢٠٠ - ٢٠١).

فحسبي على جنات عدن فإنها
ولكننا سئى العذو فهل ترى
وقد زعموا أن الغرب إذا نأى
وأى اعتبار فوق غربتنا التي
فنازلك الأولى وفيها المخيم
نعود إلى أوطاننا ونسلم
وشطت به أوطانه فهو مغرم
لها أضحيت الأعداء فينا تحكم

الحال الثاني : أن ينزل المؤمن نفسه في الدنيا كأنه مسافر غير مقيم البتة ، وإنما هو سائر في قطع منازل السفر، حتى ينتهي به السفر إلى آخره ، وهو الموت ، ومن كانت هذه حاله في الدنيا ؛ فهتمته تحصيل الزاد للسفر، وليس له همة في الاستكثار من متاع الدنيا ، ولهذا أوصى النبي ﷺ جماعة من أصحابه أن يكون بلاغهم من الدنيا كزاد الراكب .

وكتب بعض السلف إلى أخ له : يا أخي ! يخيل لك أنك مقيم ، بل أنت دائب السير ، تساق مع ذلك سوقاً حثيثاً ، الموت متوجه إليك ، والدنيا تطوى من ورائك ، وما مضى من عمرك فليس بكار عليك يوم التغابن .

سبيلك في الدنيا سبيل مسافر
ولا بد من زاد لكل مسافر
ولا بد للإنسان من حمل عدة
ولا سيما إن خاف ضولة قاهر

وقال الفضيل بن عياض لرجل : كم أنت عليك ؟ قال : ستون سنة . قال : فأنت منذ ستين سنة تسير إلى ربك يوشك أن تبلغ . فقال الرجل : ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ . فقال الفضيل : أتعرف تفسيره ؟ تقول : أنا لله عبد وإليه راجع ، فمن عرف أنه لله عبد ، وأنه إليه راجع ؛ فليعلم أنه موقوف ، ومن علم أنه موقوف ؛ فليعلم أنه مسؤول ، ومن علم أنه مسؤول ؛ فليعد للسؤال جواباً . فقال الرجل : فما الحيلة ؟ قال : يسيرة . قال : ما هي ؟ قال : نحسن فيما بقي ؛ يُغفر لك ما مضى ، فإنك إن أسأت فيما بقي ؛ أخذت بما مضى وما بقي .

وفي هذا المعنى قال بعضهم .

وإن العمر، قد سار بسنين ججته إلى سهل من وزده لقريب

قال بعض الحكماء : من كانت الأيام والليالي مظاياها ؛ سارت به وإن لم

يسر .

وفي هذا قال بعضهم .

وما هذه الأيام إلا مراحل وأنعجب شيء لو تأملت أنها
نحث بها ذاع إلى الموت قاصد
منازل تطوى والمسافر قاصد

وقال آخر :

وإن وضح نفس من نهار بقودها إلى غنجر الموتى وليل بذودها

وكتب الأوزاعي إلى أخ له : أما بعد ؛ فقد أحيط بك من كل جانب ،

واعلم أن يسار بك في كل يوم وليلة ، فاحذر الله والمقام بين يديه ، وأن يكون

آخر عهدك به والسلام .

نسير إلى الاجال في كل لحظة وأياما تطوى وهن مراحل

ولم أر مثل الموت حقا كأنه إذا ما نخطته الأماني باطل

وما أقبح التفريط في زمن الصبا فكيف به والشيب للرأس شاعل

ترحل من الدنيا بزد من التقى فممرك أيام وهن قلائل

وأما وصية ابن عمر ؛ فهي مأخوذة من هذا الحديث الذي رواه ، وهي

متضمنة لنهاية قصر الأمل ، وأن الإنسان إذا أمسى لم ينتظر الصباح ، وأذا أصبح

لم ينتظر المساء ، بل يظن أن أجله يدرك قبل ذلك ، وبهذا فسر غير واحد من

العلماء الزهد في الدنيا .

قال المرودي : قبل لأبي عبد الله - يعني : أحمد - : أي شيء الزهد في

الدنيا؟ قال: قصر الأمل، من إذا أصبح قال: لا أمسي. قال: وهكذا قال سفيان. قيل لأبي عبدالله: بأي شيء تستعين على قصر الأمل؟ قال: ما تدري، إنما هو توفيق.

ولأبي العتاهية:

وما أدري وإن أملت عمراً
لعلني حين أصبح لست أنسي
ألم تر أن كل صباح يوم
وعمرك فيه أقصر منه أمس

ومما أنشد بعض السلف:

إننا لنفسرُحُ بالأيام نقتطعها
وكلُّ يومٍ مضى يُذني من الأجل
فأعملُ لنفسي قبل الموتِ مُجتهداً
فإنما الرنجُ والخسرانُ في العمل

• قوله: «وخذ من صحتك لسقمك، ومن حياتك لموتك»: يعني: اغتنم الأعمال الصالحة، بقي الصحة قبل أن يحول بينك وبينها السقم، وفي الحياة قبل أن يحول بينك وبينها الموت.

وفي رواية: «فإنك يا عبدالله! لا تدري ما اسمك غداً»: يعني: لعنتك غداً من الأموات دون الأحياء.

وقد روي معنى هذه الوصية عن النبي ﷺ من وجوه، ففي صحيح البخاري: عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس: الصحة والفراغ»^(١).

وفي صحيح الحاكم^(٢) عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال لرجل وهو يعظه: «اغتنم خمساً قبل خمس: شبابك قبل هرمك، وصحتك قبل

(١) أخرجه البخاري (١١ / ٢٢٩ - فتح).

(٢) في إطلاق الصحة على «مستدرك الحاكم» تساهل لا يخفى!!

سقمك، وغتاك قبل فقرتك، وفراغك قبل شغلتك، وحيثك قبل موتك»^(١).

والمراد من هذا أن هذه الأشياء كلها تعوق عن الأعمال. فبعضها يشغل عنه، إما في خاصة الإنسان: كفقره، وغناه، ومرضه، وهرمه، وموته، وبعضها عام كقيام الساعة وخروج الدخان. وكذلك الفتن المزعجة: كما جاء في حديث: «بادروا بالأعمال فتنا كقطع الليل المظلم»^(٢).

وبعض هذه الأمور العامة لا يتبع بعدها عمل: كما قال تعالى: «يوم تأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً» [الأنعام: ١٥٨].

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «ولا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا ظنعت وراها الناس: آمنوا أجمعون، فذلك حين لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل، أو كسبت في إيمانها خيراً»^(٣).

وفي صحيح مسلم، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ثلاث إذا خرجن لم ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت في إيمانها خيراً: طلوع الشمس من مغربها، والدجال، ودابة الأرض»^(٤).

(١) أخرجه الحاكم (٤ / ٣٠٦). وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي وشيخنا في تحريج أحاديث «اقتضاء العلم العمل» (١٧٠).

وإن شاهد عن عمرو بن ميمون: أخرجه ابن المبارك في «الزهدي» (٢)، وأبو يعقوب في «الخطبة» (٤ / ١٤٨)، والخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (١٧٠).

قلت: وإسناده حسن، لكنه مرسل.

(٢) أخرجه مسلم (١١٨) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه: البخاري (٨ / ٢٩٦ - ٢٩٧ - فتح)، ومسلم (١٥٧).

(٤) أخرجه مسلم (١٥٨).

وفيه أيضاً عن النبي ﷺ قال: ومن تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها؛ تاب الله عليه^(١).

وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «إن الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل، حتى تطلع الشمس من مغربها»^(٢).

فالتواجب على المؤمن المبادرة بالأعمال الصالحة قبل أن لا يقدر عليها، ويحال بينها وبينه إما بمرض أو موت، أو بأن يدركه بعض هذه الآيات التي لا يقبل معها عمل.

قال أبو حازم: إن بضاعة الآخرة كاسدة، يوشك أن تنفق فلا يوصل منها إلى قليل ولا كثير.

ومنى حيل بين الإنسان والعمل؛ لم يبق له إلا الحسرة والأسف عليه، ويتمنى الرجوع إلى حال يتمكّن فيها من العمل فلا تنفقه الأمانة.

قال تعالى: ﴿وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ . وَأَتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتِي عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاجِدِينَ . أَوْ تَقُولَ لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي لَكُنْتُ مِنَ الْمُتَّقِينَ . أَوْ تَقُولَ حِينَ تَرَى الْعَذَابَ لَوْ أَنَّ لِي كَرَّةً فَأَكُونَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الزمر: ٥٤ - ٥٨].

وقال تعالى: ﴿وَحَتَّى إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ . لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِنْ وَرَائِهِمْ بَرْزَخٌ إِلَى يَوْمِ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٠٣).

(٢) أخرجه مسلم (٢٧٥٩).

يَتَّبِعُونَ ﴿ [المؤمنون: ٩٩ - ١٠٠] .

وقال عز وجل: ﴿ وَأَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَخَذَكُمْ الْمَوْتُ ﴾
فَيَقُولُ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكْتُمُ مِنَ الصَّالِحِينَ . وَلَنْ
يُؤَخَّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴿ [المنافقون: ١٠ - ١١] .

فإذا كان الأمر على هذا، فیتعین علی المؤمن اغتنام ما بقي من عمره،
ولهذا قيل: إن بقية عمر المؤمن لا قيمة له .

وقال سعيد بن جبیر: كل يوم يعيشه المؤمن غنيمة .

ولبعضهم :

اعْتَبِمُ فِي الْفَرَاغِ فَضْلَ رُكُوعِ
كَمْ صَاحِحٍ مَاتَ مِنْ غَيْرِ نَقَمِ
وقال محمود الوراق :

مَضَى أَمْسُكَ الْمَاضِي شَهِيداً مُعْذِلاً
فَإِنْ كُنْتَ بِالْأَمْسِ اقْتَرَفْتَ إِسَاءَةً
فَيَوْمَكَ إِنْ أَعْقَبْتَهُ عَادَ نَفْعُهُ
وَلَا تُرْجِ فَعَلِ الْخَيْرِ يَوْمًا إِلَىٰ غَدٍ
وَأَعْقَبَهُ يَوْمَ غَدِكَ جَدِيدُ
فَنَنْ بِإِحْسَانٍ وَأَنْتَ حَمِيدُ
غَدَيْكَ وَمَاضِي الْأَمْسِ لَيْسَ يَعُودُ
لَعَلَّ غَدًا يَأْتِي وَأَنْتَ فَيِيدُ

الحديث الحادي والأربعون

عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّىٰ يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعًا لِمَا جِئْتُ بِهِ» .
حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، رَوَيْنَاهُ فِي كِتَابِ «الْحُجَّةِ» بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .

(١) قلت: ضعيف، كما بيته: المصنف من الأصل، وشيخنا في «إعلان الحق في تبريح السنة» (١٥)، وليدنا حذفناه، لأنه ليس من شرطنا في هذا المعنى.

الحديث الثاني والأربعون

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : « قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : يَا ابْنَ آدَمَ ! إِنَّكَ مَا دَعَوْتَنِي وَرَجَوْتَنِي ، غَفَرْتُ لَكَ عَلَى مَا كَانَ مِنْكَ وَلَا أَبَالِي . يَا ابْنَ آدَمَ ! لَوْ بَلَغَتْ ذُنُوبُكَ عَنَانِ السَّمَاءِ ثُمَّ اسْتَغْفَرْتَنِي غَفَرْتُ لَكَ . يَا ابْنَ آدَمَ ! إِنَّكَ لَوْ أَتَيْتَنِي بِقَرَابِ الْأَرْضِ خَطَايَا ثُمَّ لَقَيْتَنِي لَا تَشْرِكُ بِي شَيْئًا لَأَتَيْتَكَ بِقَرَابِهَا مَغْفِرَةً . »
رواه الترمذی . وقال : حديث حسن صحيح .

« هذا الحديث نُفِرَ به الترمذی . خَرَجَهُ مِنْ طَرِيقِ كَثِيرِ بْنِ فَائِدَةَ : حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبِيدٍ : سَمِعْتُ بَكْرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْحَزَنِيَّ يَقُولُ : حَدَّثَنَا أَنَسٌ (فَذَكَرَهُ) . وَقَالَ : حَسَنٌ غَرِيبٌ . لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا التَّوَجُّهِ . انْتَهَى . وَإِسْنَادُهُ لَا يَأْسُ بِهِ . وَسَعِيدُ بْنُ عَبِيدٍ هُوَ الْهَنَائِيُّ . قَالَ أَبُو حَاتِمٍ : شَيْخٌ . وَذَكَرَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي « الثَّنَاتِ » . وَمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ غَيْرُ الْهَنَائِيِّ ، فَقَدْ وَهَمَ . »

وقال اندارقضي : نُفِرَ به كثير بن فائدة عن سعيد مرفوعاً .
رواه مسلم بن قتيبة عن سعيد بن عبيد فوقفه عن أنس .

(١) صحيح شعورده . كد . في . صحيح كتاب الأذكار وضميمه ، (١٢٣٤ / ٩٦٨) .

قلت : قد روي عنه مرفوعاً وموقوفاً ، وتابعه علي رفعه أبو سعيد أيضاً مولى
بني هاشم ، فرواه عن سعيد بن عبيد مرفوعاً أيضاً .

وقد روي أيضاً من حديث ثابت عن أنس مرفوعاً .

ولكن قال أبو حاتم : هو منكر .

وقد روي أيضاً من حديث أبي ذرٍّ ، خرَّجه الإمام أحمد من رواية شهر بن
حوشب عن معد يكرب عن أبي ذرٍّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرويه عن
ربه تعالى : (فذكره بمعناه) .

ورواه بعضهم عن شهر عن عبدالرحمن بن غنم عن أبي ذرٍّ .

وقيل : عن شهر عن أم الدرداء عن أبي الدرداء عن النبي ﷺ .

ولا يصحُّ هذا القول .

وروي من حديث ابن عباس .

خرَّجه الطبراني من رواية فبس بن الربيع عن حبيب بن أبي ثابت عن
سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

وروي بعضه من وجوه أخرى :

فخرَّج مسلم في « صحیحہ » من حديث معمر بن سويد عن أبي ذرٍّ عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم ؛ قال : « يقول الله تعالى : من تقرب مني شبراً
تقربت منه ذراعاً ، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً ، ومن أتاني يمشي ؛ أتيته
هرولة ، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي شيئاً تقبته بقرابها
مغفرة » (١) .

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٨) .

* وقد تضمن حديث أنس المبدوء بذكره أن هذه الأسباب الثلاثة يحصل بها المغفرة:

أحدها: الدعاء مع الرجاء؛ فإن الدعاء مأمور به، وموعود عليه بالإجابة؛ كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠].

وفي السنن الأربعة عن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «إن الدعاء هو العبادة» (ثم تلا هذه الآية) (١).

لكن الدعاء سبب مقتض للإجابة مع استكمال شرائطه، وانتفاء موانعه. وقد تختلف الإجابة لانتفاء بعض شروطه أو وجود بعض موانعه وآدابه، وقد سبق ذكر بعض شرائطه وموانعه وآدابه في شرح الحديث العاشر.

ومن أعظم شرائطه حضور القلب، ورجاء الإجابة من الله تعالى كما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة، وإن الله تعالى لا يقبل دعاء من قلب غافل» (٢).

ولهذا نهى العبد أن يقول في دعائه: «اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن ليعزم المسألة؛ فإن الله لا مكروه له» (٣).

ونهى أن يستعجل ويترك الدعاء لاستبطاء الإجابة، وجعل ذلك من موانع الإجابة حتى لا يقطع العبد رجاءه من إجابة دعائه، وتوالت المدة، فإنه سبحانه يحب الملحّين في الدعاء.

(١) مضي تخريجه (ص ٢٩٦).

(٢) حسن بشواهد؛ كما بينته في «السبب المستطاب في الدعوات المستجابة».

(٣) أخرجه: البخاري (١١ / ١٣٩ - متع)، ومسلم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة.

وقال تعالى : ﴿وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾
 [الأعراف : ٥٦] ، فما دام العبد يلجُ في الدُّعاء، ويطمع في الإجابة من غير
 قطع الرجاء ؛ فهو قريب من الإجابة ، ومن أدمن قرع الباب ؛ يوشك أن يفتح له .
 ومن أهم ما يسأل العبد ربه مغفرة ذنوبه ، وما يستلزم ذلك ؛ كالنجاة من
 النار ودخول الجنة ، وقد قال النبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم : «حولها
 نددن»^(١) ؛ يعني : حوله سؤال الجنة والنجاة من النار .
 وقال أبو مسلم الخولاني : ما عرضت لي دعوة فذكرت النار إلا صرفتها
 إلى الاستعاذة منها .

ومن رحمة الله تعالى بعبيده أن العبد يدعوه بحاجة من الدنيا ، فيصرفها
 عنه ؛ يعوّضه خيراً منها ، إما أن يصرّف عنه بذلك سوءاً ، أو يدّخرها له في
 الآخرة ، أو يغفر له بها ذنباً ؛ كما في «المستند» والترمذي من حديث جابر عن
 النبيِّ ﷺ قال : «ما من أحد يدعو بدعاء إلا آتاه الله ما سأل أو كفّ عنه من
 السوء مثله ما لم يدع بإثم أو قطيعة رحم»^(٢) .

وفي «المستند» و«صحيح الحاكم»^(٣) عن أبي سعيد عن النبيِّ صلى الله
 عليه وآله وسلم ؛ قال : «ما من مسلم يدعو بدعوة ليس له فيها إثم أو قطيعة رحم ؛
 إلا أعطاه الله بها إحدى ثلاث : إما أن يعجل له دعوته ، وإما أن يدّخرها له في
 الآخرة ، وإما أن يكشف عنه من السوء مثلها . قالوا : إذا نكث؟ قال : «الله

سور

(١) مضي تخريجه (ص ٤١٠)

(٢) أخرجه الترمذي (٣٣٨١) ، وإسناده ضعيف ؛ فيه أبو الزبير ، وهو مدلس ، وقد عنعنه .

ورشهد له ؛ حديث عبادة الصحيح ؛ كما بيته في «صحيح كتاب الأذكار وضعيه» (١٢٢٣)

/ (٩٦٠) ، وحديث أبي سعيد الأبي .

(٣) فيه تساهل كما مضى .

أكثره^(١).

وبكلِّ حال؛ فالإلحاح بالدعاء بالمغفرة مع رجاء الله تعالى موجب للمغفرة.

فمن أعظم أسباب المغفرة أن العبد إذ أذنب ذنباً لم يرجُ مغفرته من غير ربه، ويعلم أنه لا يغفر الذنوب، ويأخذ بها غيره؛ وقد سبق ذكر ذلك في شرح حديث أبي ذرٍّ: «يا عبادي! إني حرمت الظلم على نفسي»^(٢).

وقوله: «إني حرمت الظلم على نفسي»؛ يعني: على كثرة ذنوبك وخضائك، ولا يتعاضمني ذلك، ولا أستكثره.

وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إذا دعا أحدكم؛ فليعظم الرغبة؛ فإن الله لا يتعاظمه شيء»^(٣).

فذنوب العبد وإن عظمت فإن عفو الله ومغفرته أعظم منها وأعظم، فهي صغيرة في جنب عفو الله ومغفرته.

وفي هذا المعنى يقول بعضهم:

يا كبير الذنوب عفو الـ
ذنوبك أعظم الأشياء في
له من ذنوبك أكبر
جانب عفو الله يعظم

وقال آخر:

يا رب إن عظمت ذنوبي كثرة
إن كان لا يرجوك إلا محسب
فلقد علمت بأن عفوك أعظم
فمن ذا الذي يدعوا ويرجو المجرم

(١) صحيح شواهد؛ كما في صحيح الأذكار وضعفه (١٢٢٤ / ٩٦١).

(٢) وهو الحديث الرابع والمضروب من هذا الكتاب.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٧٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

ما نبي إليك وبسيلة إلا الرجاء وحميل عقبك ثم إني مسلم
السب الثاني: للمغفرة والاستغفار ولو عظمت الذنوب وبلغت الكثرة
عنان السماء وهو السحاب، وقيل: ما انتهى إليه البصر منها. وفي الرواية
الأخرى: ولو أخطأتم حتى بلغت خطاياكم ما بين السماء والأرض ثم استغفرتم
الله؛ لغفر لكم.

والاستغفار طلب المغفرة، والمغفرة هي وقاية شر الذنوب مع سترها، وقد
كثر في القرآن ذكر الاستغفار.

فتارة يؤمر به؛ كقوله تعالى: ﴿وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾
[البقرة: ١٩٨]، وقوله: ﴿وَإِنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ﴾ [هود: ٣].

وتارة يمدح أهله؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَابِ﴾ [آل عمران: ١٧]،
وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ
فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ اللَّهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥].

وتارة يذكر أن الله يغفر لمن استغفره؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا
وَيَظَلِّمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠].

وكثيراً ما يقرن الاستغفار بذكر التوبة، فيكون الاستغفار حينئذ عبارة عن
طلب المغفرة باللسان، والتوبة عبارة عن الإفلاع من الذنوب بالقلوب والجوارح.
وتارة يفرد الاستغفار، ويرتب عليه المغفرة؛ كما ذكر في هذا الحديث وما
أشبهه.

فقد قيل: إنه أريد به الاستغفار المقترن بالتوبة. وقيل: إن نصوص
الاستغفار كلها المفردة مطلقة تفيد بما ذكر في آية آل عمران من عدم الإصرار؛
فإن الله وعد فيها بالمغفرة لمن استغفره من ذنوبه، ولم يصر على فعله، فتحمل

النصوص المطلقة في الاستغفار كلها على هذا المقيد، ومجرد قول القائل:
النهيم اغفر لي طلب منه للمغفرة ودعائها، فيكون حكمه حكم سائر الدعاء، فإن
شاء الله أجابه وغفر لصاحبه، لا سيما إذا خرج عن قلب منكسر الذنوب، أو
صادف ساعة من ساعات الإجابة؛ كالأسحار وأدبار الصلوات.

ويشهد لهذا ما في الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم: «إن عبداً أذنب ذنباً، فقال: رب أذنت ذنباً فاغفر لي». قال الله
تعالى: «علم عبدي أن له رباً يعفو الذنب ويأخذ به». غفرت لعبدي، ثم مكث ما
شاء الله، ثم أذنب ذنباً، فذكر مثل الأول مرتين أخريين».

وفي رواية لمسلم أنه قال في الثالثة: «قد غفرت لعبدي، فليعمل ما
شاء»^(١).

والمعنى: ما دام على هذا الحال، كلما أذنب استغفر.

والظاهر أن مراده الاستغفار المقرون بعدم الإصرار.

وأما الاستغفار باللسان مع إصرار القلب على الذنب فهو دعاء مجرد إن
شاء الله أجابه، وإن شاء رده.

وقد يكون الإصرار مانعاً من الإجابة، وفي «المستد» من حديث عبد الله
ابن عمر مرفوعاً: «ويل للذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون»^(٢).

فالاستغفار التام الموجب للمغفرة هو ما قارن عدم الإصرار؛ كما مدح الله
تعالى أهله، ووعدهم بالمغفرة.

فأفضل الاستغفار ما قرن به ترك الإصرار، وهو حينئذ يؤمل توبة نصوحاً،

(١) مضي تخريجه (ص ٣٤٦).

(٢) صحيح؛ كما بينته في كتابي «حادي الروح إلى أحكام التوبة النصوح» (ص ٢٠).

وإن قال بلسانه : أستغفر الله ، وهو غير مقلع بقلبه ؛ فهو دافع لله بالمغفرة ؛ كما يقول : اللهم اغفر لي وهو حسن وقد يرجى له الإجابة .

وأما من تاب توبة الكذابين ؛ فمردّه أنه ليس بتوبة كما يعتقد بعض الناس ، وهذا حق ؛ فإن التوبة لا تكون مع الإصرار ، وإن قال : أستغفر الله ، وأتوب إليه ؛ فله حالتان :

إحدهما : أن يكون مصراً بقلبه على المعصية ، فهو كاذب في قوله : وأتوب إليه ؛ لأنه غير تائب ، فلا يجوز له أن يخبر عن نفسه بأنه تائب وهو غير تائب .

والثانية : أن يكون مقلعاً عن المعصية بقلبه .

فاختلف الناس في جواز قوله : وأتوب إليه ، فكرهه طائفة من السلف ، وهو قول أصحاب أبي حنيفة ، حكاه عنهم الطحاوي .

وقال الربيع بن خيثم : يكون قوله : وأتوب إليه كذبة وذنباً ، ولكن ليقل : اللهم إني أستغفرك فتب علي .

وهذا قد يحمل على من لم يقلع بقلبه ، وهو بحاله أشبه .

وكان محمد بن سوقة يقول في استغفاره : أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأسأله توبة نصوحاً .

وروي عن حذيفة أنه قال : يحسب من الكذب أن يقول : أستغفر الله ثم يعود .

وسمع مطرف رجلاً يقول : أستغفر الله وأتوب إليه ، فتغيظ قلبه ، وقال : لعلك لا تفعل .

وهذا ظاهره يدل على أنه إنما كره أن يقول : وأتوب إليه ؛ لأن التوبة

التصوح أن لا يعود إلى الذنب أبداً، فمتى عاد إليه؛ كان كاذباً في قوله، وأتوب إليه.

وكذلك سئل محمد بن كعب القرظي عن عاهد الله أن لا يعود إلى معصية أبداً، فقال: من أعظم منه إنمأ؟ يتألى على الله أن لا ينفذ فيه قضاءه.

ورجع قوله في هذا أبو الفرج بن الجوزي.

وروي عن سفيان بن عيينة نحو ذلك.

وجمهور العلماء على جواز أن يقول التائب: أتوب إلى الله، وأن يعاهد العبد ربه على أن لا يعود إلى المعصية، فإن العزم على ذلك واجب عليه في الحال، لهذا قال في التعمود للذنب: «قد غضرت لعبدي فليعمل ما شاء».

وفي حديث كقارة المجلس: «استغفرك اللهم وأتوب إليك»^(١).

وأفضل أنواع الاستغفار أن يبدأ العبد بالشاء على ربه، ثم يشي بالاعتراف بذنبه، ثم يسأل الله المغفرة؛ كما في حديث شداد بن أوس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «سيد الاستغفار أن يقول العبد: اللهم أنت ربي لا إله إلا أنت، خلقتني، وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، أبوء لك بنعمتك عليّ وأبوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت» أخرجه البخاري^(٢).

وفي الصحيحين عن عبدالله بن عمرو: أن أبا بكر الصديق قال: يا رسول الله! علمني دعاء أدعوه به في صلاتي. قال: «قل اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي مغفرة من عندك، وارحمني إنك أنت

(١) صحيح؛ كما بينته في رسالتي «مكفرات الذنوب» (ص ٥٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١ / ٩٧ - فتح).

الغفور الرحيم» (١).

ومن أنواع الاستغفار أن يقول العبد: أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا هو الحي القيوم وأتوب إليه.

وفي «صحيح البخاري» عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة» (٢).

وفي «صحيح مسلم» عن الأغر المزني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «إنه ليغان على قلبي، وإني لأستغفر الله في اليوم مئة مرة» (٣).
وبالجملة؛ فدواء الذنوب الاستغفار.

ومن كثرت ذنوبه حتى فاتت العدا والإحصاء؛ فليستغفر الله مما علم الله؛ فإن الله قد علم كل شيء، وأحصاه؛ كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمْ جَمِيعاً فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَحْصَاهُ اللَّهُ وَنَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].

وفي مثل هذا يقول بعضهم:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ بِمَا يَعْلَمُ اللَّهُ	إِنَّ الشَّقِيَّ لَمَنْ لَا يَرْحَمُ اللَّهَ
مَا أَحْلَمَ اللَّهُ عَمَّنْ لَا يَرِيبُهُ	كُلُّ مُسِيٍّ وَلَكِنْ يَحْلَمُ اللَّهُ
فَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ بِمَا كَانَ مِنْ زَلَلٍ	طَوَسِي لِمَنْ كَفَّ عَمَّا يَكْرَهُهُ اللَّهُ
طَوَسِي لِمَنْ حَسُنَتْ مِنْهُ سَرِيرَتُهُ	طَوَسِي لِمَنْ يَنْتَهِي عَمَّا نَهَى اللَّهُ

الباب الثالث: من أسباب المغفرة التوحيد، وهو السبب الأعظم، فمن

(١) أخرجه: البخاري (٢ / ٣١٧ - فتح)، ومسلم (٢٧٠٥).

(٢) مضي تخريجه (ص ٣١٥).

(٣) أخرجه مسلم (٢٧٠٢).

فقدته فقد المغفرة، ومن جاء به فقد أتى بأعظم أسباب المغفرة؛ قال الله تعالى :
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء : ٤٨] .

فمن جاء مع التوحيد بقراب الأرض، وهو ملؤها أو ما يقارب ملأها خطايا
لقبه الله بقرابها مغفرة، لكن هذا مع مشيئة الله عز وجل، فإن شاء غفر له وإن
شاء أخذ به ذنوبه ثم كان عاقبته أن لا يخلد في النار بل يخرج منها ثم يدخل
الجنة .

قال بعضهم : الموحد لا يبقى في النار كما يلقى الكفار، ولا يبقى فيها
كما يبقى الكفار، فإن كمل توحيد العبد وإخلاصه لله فيه وقام بشروطه كلها بقلبه
ولسانه وجوارحه، أو بقلبه ولسانه عند الموت؛ أوجب ذلك مغفرة ما سلف من
الذنوب كلها، ومنعه من دخول النار بالكلية، فمن تحققت بكلمة التوحيد قلبه
أخرجت منه كل ما سوى الله محبة وتعظيماً وإجلالاً ومهابة وخشية ورجاء
وتوكللاً، وحينئذ تحرق ذنوبه وخطاياها كلها ولو كانت مثل زيد البحر، وربما قلبتها
حسنات كما سبق ذكره في تبديل السيئات حسنات، فإن هذا التوحيد هو الإكسر
الأعظم، فلو وضع ذرة منه على جبال الذنوب والخطايا لقلبها حسنات .

فهذا آخر ما ذكره الشيخ رحمه الله تعالى من الأحاديث في هذا الكتاب،
ونحن بعمون الله ومشيتته نذكر تمة الخمسين حديثاً من الأحاديث الجامعة
لأنواع العلوم والآداب والحكم الموسعود بها في أول الكتاب، والله الموفق
للمصواب، وهو حسبنا ونعم الوكيل وإليه العاقب .



الحديث الثالث والأربعون

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: **وَأَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا أَبَقَتِ الْفَرَائِضُ؛ فَلَأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَهُ.**

خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١).



* هذا الحديث الذي زعم بعض شراح هذه الأربعين أن الشيخ رحمه الله تعالى أغفله؛ فإنه مشتمل على أحكام الموارث وجامع لها.

وهذا الحديث خرجه من رواية وهيب وروح بن القاسم عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس.

وخرجه مسلم من رواية معمر ويحيى بن أيوب عن ابن طاوس أيضاً. وقد رواه الثوري وابن عيينة وابن جريج وغيرهم عن ابن طاوس عن أبيه مرسلًا من غير ذكر ابن عباس.

ورجع النسائي إرساله.

* وقد اختلف العلماء في معنى قوله: **وَأَلْحَقُوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا:**

— فقالت طائفة: المراد بالفرائض: الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى، والمراد: أعطوا الفرائض المقدرة لمن سماها الله لهم، فما بقي بعد هذه

(١) أخرجه: البخاري (١٢ / ١١ - فتح)، ومسلم (١١٥).

الفروض فيستحقه أولى الرجال، والمراد بالأولى : الأقرب ؛ كما يقال : هذا يلي هذا ؛ أي : يقرب منه ، فأقرب الرجال هو أقرب العصبات ، فيستحقُّ الباقي بالتعصيب ، وبهذا المعنى فسر الحديث جماعة من الأئمة ؛ منهم : الإمام أحمد ، وإسحاق بن راهويه ، نقله عنهما إسحاق بن منصور ، وعلى هذا فإذا اجتمع بنت وأخت وعم وابن عم أو ابن أخ ؛ فينبغي أن يأخذ الباقي بعد نصف البنت العصبية ، وهذا قول ابن عباس ، وكان يتمسك بهذا الحديث ، ويُقرُّ بأن الناس كلهم على خلافه .

وذهبت الظاهرية إلى قوله أيضاً .

وقال إسحاق : إذا كان مع البنت والأخت عصبية ؛ فالعصبية أولى ، وإن لم يكن معها أحد ؛ فالأخت لها الباقي .

وحكي عن ابن مسعود أنه قال : البنت عصبية من لا عصبية له .

وردُّ بعضهم هذا ، وقال : لا يصحُّ عن ابن مسعود .

وكان ابن الزبير ومسروق يقولان بقول ابن عباس ، ثم رجعا عنه .

وذهب جمهور العلماء إلى أن الأخت مع البنت عصبية لها ما فضل ؛

منهم : عمر ، وعلي ، وعائشة ، وزيد ، وابن مسعود ، ومعاذ بن جبل ، وتابعهم سائر العلماء .

وروى عبدالرزاق^(١) : أتينا ابن جريج : سألت ابن طاوس عن ابنة أخت ،

فقال : كان أبي يذكر عن ابن عباس عن رجل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها شيئاً ، وكان طاوس لا يرضى بذلك الرجل ؛ قال : وكان أبي يشكُّ فيها ولا يقول فيها شيئاً ، وقد كان يسأل عنها .

(١) في المصنف (رقم ١٩٠٣٨) .

والظاهر والله أعلم أن مراد ظفوس هو هذا الحديث. فإن ابن عباس لم يكن عنده نصٌّ صريح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ميراث الأخت مع البنات، إنما كان يتمسك بمثل عموم هذا الحديث.

وما ذكر ظفوس أن ابن عباس رواه عن رجل، وأنه لا يرثه، فإن ابن عباس أكثر رواياته للحديث عن الصحابة، والصحابة كلهم عدول قد رضي الله عنهم وأئسي عليهم، فلا عبرة بعد ذلك بعدم رضا ظفوس.

وفي «صحيح البخاري» عن أبي قيس الأودي عن هُزَيْل بن شرحبيل؛ قال: جاء رجل إلى أبي موسى فسأله عن ابنة وابنة ابن وأخت لأب وأم، فقال: ثلاثه النصف، وللأخت ما بقي، انت ابن مسعود فيتبعني. فأتى ابن مسعود، فذكر ذلك له، فقال: لقد ضللت إذا وما أنا من المهتدين، لأفضيئ فيها بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ثلاثه النصف، ولابنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقي فللأخت. قال: فأتينا أبا موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود، فقال: لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم^(١).

وفيه أيضاً عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال: قضى فينا معاذ بن جبل على عهد رسول الله ﷺ النصف لثلاثة، والنصف للأخت.

ثم ترك الأعمش ذكر عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يذكره^(٢).

وخرجه أبو داود من وجه آخر عن الأسود، وزاد فيه: «ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ حي»^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١٢ / ١٧ - فتح).

(٢) أخرجه البخاري (١٢ / ٢٤ - فتح).

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٩٣) من عمل معاذ بن جبل.

واشدد ابن عباس لقوله بقول الله عز وجل: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِي
الْكَلَالَةِ إِنْ أَمْرُو هُنَّكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ [النساء: 176]، وكان يقول: أنتم أعلم أم الله؛ يعني: أن الله لم يجعل لها النصف
إلا مع عدم الولد، وأنتم تجعلون لها النصف مع الولد وهو البنت.

والصواب قول عمر والجمهور، ولا دلالة في هذه الآية على خلاف ذلك؛
لأن المراد بقوله: ﴿فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ﴾ بالفرض، وهذا مشروط بعدم الولد
بالكلية، ولهذا قال بعده: ﴿وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: 176]؛ يعني: بالفرض، والأخت الواحدة إنما تأخذ النصف مع عدم وجود
الولد الذكر والأنثى، فكذلك الأختان فصاعداً إنما يستحقون الثلثين مع عدم
وجود الولد الذكر والأنثى، فإن كان هناك ولد فإن كان ذكراً فهو مقدم على الإخوة
مطلقاً ذكورهم وإناثهم، وإن لم يكن هناك ولد ذكر بل أنثى؛ فالباقي يعد فرصها
بستحقه الأخ مع أخيه بالانفاق، فإذا كانت الأخت لا يسقطها أخوها، فكيف
يسقطها من هو أبعد منه من العصبات؛ كالعم وابنه؟ وإذا لم يكن العصبية الأبعد
مسقطاً لها، فيتعين تقديمها عليه لامتناع مشاركته لها.

فمفهوم الآية أن الولد يمنع أن يكون للأخت النصف بالفرض، وهو حق
ليس مفهومها أن الأخت تسقط بالبنت ولا تأخذ ما فضل من ميراثها، بدل عليه
قوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]، وقد أجمعت
الامة على أن الولد الأنثى لا يمنع الأخ أن يرث من مال أخته ما فضل عن البنت
أو البنات، وإنما وجود الولد الأنثى يمنع أن يحوز الأخ ميراث أخته كله، فكما
أن الولد إن كان ذكراً منع الأخ من الميراث، فإن كان أنثى لم يمنعه المفاضل عن
ميراثها، وإن منعه حيازة الميراث، فكذلك الولد إن كان ذكراً منع الأخت
الميراث بالكلية، وإن كان أنثى منعت الأخت أن يفرض لها النصف، ولم

يَسْتَعْمَلُ أَنْ تَأْخُذَ مَا فَضَّلَ عَنْ فَرَضِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

• وَأَمَّا قَوْلُهُ : «فَمَا أَبَقَتِ الْفَرَائِضُ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ» ؛ فَقَدْ قِيلَ : إِنْ الْمُرَادُ بِهِ الْعَصْبَةُ الْبَعِيدُ خَاصَّةً ؛ كِبْنِي الْإِخْوَةَ وَالْأَعْمَامَ وَبَنِيهِمْ دُونَ الْعَصْبَةِ الْقَرِيبِ بِدَلِيلِ أَنْ الْبَاقِيَّ يَبْعَدُ الْفُرُوضُ يَشْتَرِكُ فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى إِذَا كَانَ الْعَصْبَةُ قَرِيباً كَالْأَوْلَادِ وَالْإِخْوَةَ بِالِاتِّفَاقِ ، فَكَذَلِكَ الْأَخْتُ مَعَ الْبِنْتِ بِالنَّصْرِ الدَّالُّ عَلَيْهِ .

وَأَيْضاً ؛ فَإِنَّهُ يَخْصُ مِنْهُ هَذِهِ الصُّورَةَ بِالِاتِّفَاقِ ، وَكَذَلِكَ يَخْصُ مِنْهُ الْمَعْتَقَةُ مَوْلَاةُ النِّعْمَةِ بِالِاتِّفَاقِ ، فَتَخْصُ مِنْهُ صُورَةُ الْأَخْتِ مَعَ الْبِنْتِ بِالنَّصْرِ .

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى : الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : «وَالْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» مَا يَسْتَحِقُّهُ ذَوُو الْفُرُوضِ فِي الْجُمْلَةِ سِوَا أَخْذِهِ بِفَرْضٍ أَوْ تَعْصِيبِ طَرَأَ لَهُمْ .

وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : «فَمَا بَقِيَ فَلأُولَى رَجُلٍ ذَكَرَ» ، الْعَصْبَةُ الَّتِي لَيْسَ لَهُ فَرَضٌ بِحَالٍ ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ رَوَى الْحَدِيثَ بِلَفْظٍ آخَرَ ، وَهُوَ : «اقْسَمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ» ، فَدَخَلَ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْفُرُوضِ بِوَجْهِ مِنَ الْوَجْهِ ، وَعَلَى هَذَا فَمَا تَأْخُذُهُ الْأَخْتُ مَعَ أُخِيهَا أَوْ ابْنِ عَمِّهَا إِذَا عَصَبَهَا هُوَ دَاخِلٌ فِي هَذِهِ الْقِسْمَةِ ؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْفَرَائِضِ فِي الْجُمْلَةِ ، فَكَذَلِكَ مَا تَأْخُذُهُ الْأَخْتُ مَعَ الْبِنْتِ .

وَقَالَتْ فِرْقَةٌ أُخْرَى : الْمُرَادُ بِأَهْلِ الْفَرَائِضِ فِي قَوْلِهِ : «وَالْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا» ، وَقَوْلُهُ : «اقْسَمُوا الْمَالَ بَيْنَ أَهْلِ الْفَرَائِضِ» ؛ جُمْلَةٌ مِنْ سَمَاءِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ مِنْ أَهْلِ الْمَوَارِيثِ مِنْ ذَوِي الْفُرُوضِ وَالْعَصَبَاتِ كُلِّهِمْ ، فَإِنْ كُلُّ مَا يَأْخُذُهُ الْوَرِثَةُ فَهُوَ فَرَضٌ بِفَرْضِهِ بِاللَّهِ لَهُمْ ، سِوَا مَا كَانَ مَقْدُراً أَوْ غَيْرَ مَقْدُراً ؛ كَمَا قَالَ بَعْدَ ذِكْرِ مِيرَاثِ الْوَالِدِينَ وَالْأَوْلَادِ : «فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ» [النِّسَاءُ : ١١] ، وَفِيهِمْ ذُو فَرَضٍ وَعَصْبَةٌ ، وَكَمَا قَالَ : «لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ

نصيباً بما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيباً مفروضاً﴾ [النساء: ١٧]، وهذا يشمل العصبات وذوي الفروض، فذلك قوله: «اقسموا الفرائض بين أهلها على كتاب الله» يشمل قسمته بين ذوي الفروض والعصبات على ما في كتاب الله، فإن قسم على ذلك ثم فضل منه شيء؛ فنخص بالفاضل أقرب الذكور من المورثة، ولذلك إن لم يوجد في كتاب الله تصريح بقسمته بين من سماه الله من المورثة، فيكون حينئذ المال لأولى رجل ذكر منهم.

• فهذا الحديث مبين بكيفية قسمة الموارث المذكورة في كتاب الله بين أهلها، ومبين لقسمة ما فضل من المال عن تلك القسمة مما لم يصرح به في القرآن من أحوال أولئك المورثة وأقسامهم، ومبين أيضاً لكيفية توريث بقية العصبات الذين لم يصرح بتسميتهم في القرآن، فإذا ضم هذا الحديث إلى آيات القرآن انتظم ذلك كله معرفة قسمة الموارث بين جميع ذوي الفروض والعصبات.

ونحن نذكر حكم توريث الأولاد والوالدين كما ذكره الله تعالى في أول سورة النساء، وحكم توريث الإخوة من الأبوين أو من الأب كما ذكره الله تعالى في آخر السورة المذكورة.

فأما الأولاد؛ فقد قال الله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]؛ فهذا حكم اجتماع ذكورهم وإناثهم، أن يكون

(١) وفي هذه الآية نكتة لطيفة، وثقت عليها في تفسير القرآن العظيم للمحافظ ابن كثير رحمه الله (١ / ١٦٨)، فأجبت نفلها؛ ليقف القاري على علو كعب السلف في فهم مراد الله ورسوله ﷺ.

قال ابن كثير رحمه الله: «وقد استنبط بعض الأدكباء من قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾: أنه تعالى أرحم بخلق من الوالدة بولدها، حيث أوصى الله =

للمذكر مثل حظ الأنثيين، ويدخل في ذلك الأولاد وأولاد البنين باتفاق العلماء، فمتى اجتمع من الأولاد إخوة وأخوات اقتسموا الميراث على هذا الوجه عند الأكثرين .

فلو كان هناك بنت للمصلب أو ابنتان وكان هناك ابن ابن مع أخته ؛ اقتسما

= الوالدين بأولادهم، فعلم أنه أرحم بهم منهم ؛ كما جاء في الحديث الصحيح ، وقد رأى ص امرأة من السبي فرق بينها وبين ولدها، فجعلت تدور على ولدها، فلما وجدته من السبي أخذته فألصقته بصدرها وأرضعته، فقال رسول الله ص : «اترون هذه طارحة ولدها في النار وهي تقدر على ذلك؟» . فقالوا: لا يا رسول الله ! قال : (قوالله ؛ لله أرحم بعباده من هذه بولدها) .

قلت : وقد وجدت هذا المعنى المشار إليه بصورة أعمق في قوله تعالى : ﴿يَبْصُرُونَهُمْ بِرُؤْيُ السُّجْرَمِ لَوْ يُقْتَدِي مِنَ عَذَابٍ يَوْمَئِذٍ بِنِيهِ . وصاحبه وأخيه . ولصيلة التي تزويه . ومن في الأرض جسيماً ثم ينجيهِ﴾ [المعارج : ١٦ - ١٤] . وقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَفِرُّ المَرءُ مِنْ أَخِيهِ . وأمه وأبيه . وصاحبه وبنيه﴾ [عبس : ٣٤ - ٣٦] .

ويتجلى لك هذا المعنى بأعمق صورة إذا علمت أن البلاغة هي مطابقة الكلام للمقام بأرجز عبارة وأقرب إشارة .

ففي سورة المعارج - وسياق الآيات حول الفدية من العذاب - بدأت بالابن، وفيه دلالة على أن الابن أعز ما يملكه المرء في حياته، فلما كان المقام افتداء ؛ تقدم أغلى ما يملكه . وفي سورة عبس - وسياق الآيات عن الفرار عن مواطن الأذى - أشرت الابن إلى النهاية ؛ لأن المرء إذا فر من أذى ؛ فإنه يحاول أن يأخذ معه أعز ما يملكه . وبهذا يتبين أن آيات سورة المعارج وعبس دلّت على أن الابن أعز ما يملكه المرء في حياته الدنيوية ؛ فهو حشاشة كبده .

ومع ذلك ؛ يحاول المرء يوم القيامة أن يفر منه ؛ لينجو، وعندما يوقن بالهلاك ؛ يحاول أن يقدمه فدية .

وإذا كان الحال كذلك ؛ فقد تبين لذي حجير أن الله أرحم بعباده من الوالدين بولدهما، بل أرحم بهم من أنفسهم التي بين جنبيهم، حيث يدخلهم يومئذ الجنة برحمته، ويستر عليهم، وهذا مما فتح الله به، ولله الحمد والمنة على الإسلام والمسلمة .

اللهم ارحمنا برحمتك، ولا تكلنا إلى أنفسنا، وكن لنا ولا تكن علينا، وفهمنا مرادك ومراد رسولك، وثبتنا على هذا الأمر حتى نلقاك .

الباقي اثلاثاً لدخولهم في هذا العموم . هذا قول جمهور العلماء ، منهم عمر رضي الله عنه وعلي رضي الله عنه وزيد رضي الله عنه . وابن عباس رضي الله عنه ، وذهب إليه عامة العلماء والأئمة الأربعة .

وذهب ابن مسعود إلى أن الباقي بعد استكمال بنات الصلب الثلثين كله لابن الابن ، ولا يعصب أخته ، وهو قول علقمة وأبي ثور وأهل الظاهر ، فلا يعصب الولد عندهم أخته إلا أن يكون لها فريضة لو انفردت عنه ، وكذلك قالوا فيما إذا كان هناك بنت وأولاد ابن ذكور وإناث : أن الباقي لجميع ولد الابن ، للذكر منهم مثل حظ الأنثيين .

وقال ابن مسعود في بنت وبنات ابن وبني ابن : للبنت النصف ، والباقي بين ولد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين ، إلا أن تزيد المقاسمة بنات الابن عن السدس ، فيفرض لهن السدس ، ويجعل الباقي لبني الابن . وهذا قول أبي ذر .

وأما الجمهور ؛ فقالوا : النصف الباقي لولد الابن للذكر مثل حظ الأنثيين عملاً بعموم الآية ، وعندهم أن الولد وإن ترك يعصب من في درجته بكل حال ، سواء كان للأبني فرض بدونه أو لم يكن ، ولا يعصب من هو أعلى منه من الإناث إلا بشرط أن لا يكون له فرض بدونه ، ولا يعصب من أسفل منه بكل حال .

ثم قال تعالى : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ [النساء : ١١] ، فهذا حكم أفراد الإناث من الأولاد أن للواحدة النصف ، ولما فوق الاثنتين الثلثان ، ويدخل في ذلك بنات الصلب وبنات الابن عند عدمهن ، فإن اجتمعن فإن استكمل بنات الصلب الثلثين فلا شيء لبنات الابن المنفردات ، وإن لم يستكمل البنات الثلثين بل كان ولد الصلب بنتاً واحدة ومعها بنات ابن ؛ فلبت النصف ، لبنات الابن السدس تكملة الثلثين ؛ لثلاث يزيد فرض البنات على الثلثين ، وبهذا قضى النبي صلى

الله عليه وآله وسلم في حديث ابن مسعود الذي تقدم ذكره، وهو قول عامة العلماء؛ إلا ما روي عن ابن مسعود وسلمان بن ربيعة أنه لا شيء لبنت الابن، وقد رجح أبو موسى إلى قول ابن مسعود لما بلغه قوله في ذلك، وإنما اشكل على العلماء حكم ميراث البنين، فإن لهما الثلثين بالإجماع كما حكاها ابن السدر وغيره^(١)، وما حكى فيه عن ابن عباس أن لهما النصف؛ فقد قيل: إن إسناده لا يصح، والقرآن يدل على خلافه، حيث قال: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ١١] فكيف تورث أكثر من واحدة النصف؟ وحديث ابن مسعود في تورث بنت النصف وبنت الابن السدس تكملة الثلثين يدل على تورث بنت البنين بطريق الأولى.

وخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث جابر: أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورث ابنتي سعد بن الربيع الثلثين^(٢).

ولكن اشكل فهم ذلك من القرآن، لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، فلهذا اضطرب الناس في هذا.

وقال كثير من الناس فيه أقوال متعددة، ومنهم من قال: استفيد حكم ميراث البنين من ميراث الأختين، فإنه قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]، واستفيد حكم ميراث أكثر من الأختين من حكم ميراث ما فوق الأختين.

ومنهم من قال: البنت مع أخيها لها الثلث بنص القرآن، فلأن يكون لها الثلث مع أختها أولى.

(١) في كتاب الإجماع (ص ٧٩).

(٢) أخرجه أبو داود (٢٨٩٩ و ٢٨٩٢)، والترمذي (٢٠٩٣)، وابن ماجه (٢٧٢٠)، وأحمد

(٣ / ٣٥٢)، وهو حسن.

وسلك بعضهم مسلكاً آخر، وهو أن الله تعالى ذكر حكم توريث اجتماع الذكور والإناث من الأولاد، وذكر حكم توريث الإناث إذا انفردن عن الذكور، ولم ينص على حكم انفراد الذكور منهم عن الإناث، وجعل حكم الاجتماع أن الذكر له مثل حظ الأنثيين، فإن اجتمع مع الابن ابنتان فصاعداً فله مثل نصيب اثنتين منهن، وإن لم يكن معه إلا ابنة واحدة فله الثلثان ولها الثلث.

وقد سمي الله ما يستحقه الذكر حظ الأنثيين مطلقاً، وليس الثلثان حظ الأنثيين في حال اجتماعهما مع الذكر لأن حظهما حينئذ النصف، فتعين أن يكون الثلثان حظهما حال الانفراد، وبقي ما هنا قسم ثالث لم يصرح القرآن بذكره وهو حكم انفراد الذكور من الولد، وهذا مما يمكن إدخاله في حديث ابن عباس: «فما بقي؟ فلاولى رجل ذكر».

فإن هذا القسم قد بقي ولم يصرح بحكمه في القرآن، فيكون المال حينئذ لأقرب الذكور من الولد والأمر على هذا، فإنه لو اجتمع ابن وابن ابن لكان المال كله للابن، ولو كان ابنُ ابنِ وابنِ ابنِ ابنِ؟ لكان المال كله لابنِ الابنِ على مقتضى حديث ابن عباس رضي الله عنهما، والله أعلم.

ثم ذكر تعالى حكم ميراث الأبوين، فقال: ﴿وَالْأَبَوَيْنِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١١]، فهذا حكم ميراث الأبوين إذا كان الولد المتوفى ولداً، وسواء في الولد الذكر والأنثى، وسواء فيه ولد الصلب وولد الابن هذا كإجماع من العلماء، وقد حكى بعضهم عن مجاهد فيه خلافاً، فمتى كان للميميت ولد أو ولد ابن وله أبوان فلكل واحد من أبويه السدس فرضاً، ثم إن كان الولد ذكراً فالباقى بعد سدس الأبوين له، وربما دخل هذا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ألحقوا الفرائض بأهلها، فما بقي فلاولى رجل ذكر».

وأقرب العصابات الابن، وإن كان الولد أنثى، فإن كانتا التتبن فصاعداً؛
 فالثلثان لهنّ ولا يفضل من المال شيء، وإن كانت بنتاً واحدة فلها النصف،
 ويفضل من المال سدس آخر، فيأخذها الأب بالتعصيب عملاً بقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم: «ألحقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلاولى رجل ذكره»، فهو أولى
 رجل ذكر عند فقد الابن إذ هو أقرب من الأخ وابنه والعم وابنه.

ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11]؛
 يعني: إذا لم يكن للميت ولد وله أبوان يرثانه؛ فلأمه الثلث، فيفهم من
 ذلك أن الباقي بعد الثلث للأب لأنه أثبت ميراثه لأبويه، وخصّ الأم من الميراث
 بالثلث، فعلم أن الباقي للأب، ولم يقل فللأب مثلاً ما للأب؛ لتلايؤهم أن
 اقتسامها المال هو بالتعصيب كالأولاد والإخوة إذا كان فيهم ذكور وإناث.

وكان ابن عباس يتمسك بهذه الآية بقوله في المسألتين الملقبتين
 بالعمريتين، وهما زوجة وأبوان، فإن عمر قضى أن الزوجين يأخذان فرضهما من
 المال، وما بقي بعد فرضهما في المسألتين فللأم ثلث والباقي للأب، وتابعه
 على ذلك جمهور الأمة.

وقال ابن عباس: بل للأم الثلث كاملاً؛ تمسكاً بقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11].

وقد قيل في جواب هذا: إن الله إنما جعل للأم الثلث بشرطين:

أحدهما: أن لا يكون للولد المتوفى ولد.

والثاني: أن يرثه أبواه، أي: يتفرد أبواه بميراثه فما لم يتفرد أبواه بميراثه
 فلا نستحق الأم الثلث، وإن لم يكن للمتوفى ولد.

وقد يقال وهو أحسن: إن قوله: ﴿وَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: 11]

[١١]: أي: مما ورثه الأبوان، ولم يقل: فلأمه الثلث مما ترك كما قال في
 السدس. فالمعنى: أنه إذا لم يكن له ولد وكان لأبويه من ماله ميراث، فلأم
 ثلث ذلك الميراث الذي يختص به الأبوان، ويبقى الباقي للأب.

ولهذا السر والله أعلم حيث ذكر الله الفروض المقررة لأهلها قال فيها:
 ﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدُ وَالْأُورَادُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ ۖ كَقَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿مَنْ بَعْدَ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ
 ذَيْنَ ۚ﴾ [النساء: ١١]: ليبين أن هذا الفرض حقه ذلك الجزء المقرض المقررة له
 من جميع المال بعد الوصايا والديون، وحيث ذكر ميراث العصباء أو ما يقسمه
 الذكور والإناث على وجه التعصيب؛ كالأولاد والإخوة؛ لم يقيد بشيء من ذلك
 ليبين أن المال المقتسم بالتعصيب نيس هو المال كله، بل تارة يكون جميع
 المال، وتارة يكون هو الفاصل عن الفروض المقررة المقررة، وهنا لما ذكر
 ميراث الأبوين من ولدهما الذي لا ولد له، ولم يكن اقتسامهما المال بالفرض
 المحض؛ كما في ميراثهما مع الولد، ولا كان بالتعصيب المحض الذي يعصب
 فيه الذكر الأنثى ويأخذ مني ما تأخذه الأنثى، بل كانت الأم تأخذ ما تأخذه
 بالفرض، والأب يأخذ ما يأخذه بالتعصيب؛ قال: ﴿وَوَرَثَهُ أَبَوَاهُ فَلَأُمُّهُ الثَّلَاثُ﴾
 [النساء: ١١]: يعني أن القدر الذي يستحقه الأبوان من ميراثه تأخذ الأم ثلثه
 فرصاً، والباقي يأخذه الأب بالتعصيب، وهذا مما فتح الله به، ولا أعلم أحداً
 سبق إليه، والله الحمد والمنة.

ثم قال تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَأُمُّهُ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَىٰ بِهَا
 أَوْ ذَيْنَ ۚ﴾ [النساء: ١١]: يعني: للأم السدس مع الإخوة من جميع التركة
 الموروثة التي تقسمها الورثة، ولم يذكر هنا ميراث الأب مع الأم، ولا شك أنه
 إذا اجتمع أم وإخوة ليس معهم أب؛ فإن للأم السدس والباقي للإخوة،
 ويحببها الأخوان فصاعداً عند الجمهور.

وأما إن كان مع الأم والإخوة أب، فقال الأكثرون: بحجب الإخوة الأب ولا يرثون.

وروي عن ابن عباس أنهم يرثون السدس الذي حججوا عنه الأم بالفرض كما يرث ولد الأم مع الأم بالفرض، وقد قيل: إن هذا مبني على قوله: إن الكلاله من لا ولد له خاصة، ولا يشترط للكلالة فقد الوالد، فيرث الإخوة مع الأب بالفرض.

ومن العلماء المتأخرين من قال: إذا كان الإخوة محجوبين بالأب؛ فلا يحجبون الأم عن شيء، بل لها حينئذ الثلث، ورجحه الإمام أبو العباس بن تيمية رحمه الله عليه، وقد يؤخذ من عموم قول عمر وغيره من السلف: من لا يرث عولاً لا يحجب. وقد قال نحوه أحمد والخرقي، لكن أكثر العلماء يحملون ذلك على أن المراد من ليس له أهلية الميراث بالكلية كالكافر والرفيق دون من لا يرث لإحجابه بمن هو أقرب منه. والله أعلم.

وقد يشهد للقول بأن الإخوة إذا كانوا محجوبين لا يحجبون الأم أن الله تعالى قال: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١]، ولم يذكر الأب، فدل على أن ذلك حكم انفراد الأم مع الإخوة، فيكون الباقي بعد السدس كله لهم، وهذا ضعيف؛ فإن الإخوة قد يكونون من أم، فلا يكون لهم سوى الثلث، والله أعلم.

واعلم أن الله تعالى ذكر حكم ميراث الأبوين، ولم يذكر الجد ولا الجدة، فأما الجدة؛ فقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه وعمر بن الخطاب رضي الله عنه: إنه ليس لهما في كتاب الله شيء.

وقد حكى بعض العلماء الإجماع على ذلك، وأن فرضها إنما ثبت

بالسنة، وقيل: إن السدس طعمة أطعمها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وليس بفرض، كذا روي عن ابن مسعود وسعيد بن المسيب.

وقد روي عن ابن عباس من وجوه فيها ضعف أنها بمنزلة الأم عند فقد الأم نثر ميراث الأم، فترث الثلث تارة والسدس أخرى وهذا شذوذ، ولا يصح إلحاق الجدة بالجد؛ لأن الجد عصبه بذلي بعصبة، والجدة ذات فرض تدعى بذات فرض فضعفت.

وقد قيل: إنه ليس لها فرض بالكيفية، وإنما السدس طعمة أطعمها النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولهذا قالت طائفة ممن يرى الرد على ذوي الفروض: إنه لا يرث على الجدة لضعف فرضها، وهو رواية عن أحمد.

وأما الجد؛ فاتفق العلماء على أنه يقوم مقام الأب في أحواله المذكورة من قبل، فيرث مع الولد السدس بالفرض، ومع عدم الولد يرث بالنعصيب، وإن بقي شيء مع إناث للولد أخذه بالنعصيب أيضاً عملاً بقوله: «فما أبقت الفرائض فلا ولي رجل ذكر».

ولكن اختلفوا إذا اجتمع أم وجد مع أحد الزوجين:

فروي عن طائفة من الصحابة أن للام ثلث الباقي كما لو كان معها الأب كما سبق، روي ذلك عن عمر وابن مسعود، كذا نقله بعضهم.

ومنهم من قال: إنما روي عن عمر وابن مسعود في زوج وأم وجد أن للام ثلث الباقي.

وروي عن ابن مسعود رواية أخرى: أن النصف الفاضل بين الجد والأم نصفان.

وأما في زوجة وأم وجد فروي عن ابن مسعود رواية شاذة: أن للام ثلث

الباقى ، والصحيح عنه كقول الجمهور: إن لها الثلث كاملاً .

وهذا يشبه تفريق ابن سيرين في الأم مع الأب أنه إن كان معهما زوج للأم
الثلث .

وجمهور العلماء على أن الأم لها الثلث مع الجد مطلقاً وهو قول عليّ
وزيد وابن عباس ، والفرق بين الأم مع الأب والجد أنها مع الأب شملها اسم
واحد وهما في المقرب سواء إلى الميت ، فيأخذ الذكر منهما مثل حظ الأنثيين
كالأولاد والإخوة .

وأما الأم مع الجد ؛ فليس يشملها اسم واحد ، والجد أبعد من الأب ، فلا
يلزم مساواته به في ذلك ، وأما إن اجتمع الجد مع الإخوة ، فإن كانوا أم سقطوا
به ؛ لأنهم إنما يرثون من الكلاله ، والكلالة من لا ولد له ولا والد ، إلا رواية
شدت عن ابن عباس ، وأما إن كانوا لأب أو لأبوين فقد اختلف العلماء في حكم
ميراثهم قديماً وحديثاً ، فمنهم من أسقط الإخوة بالجد مطلقاً كما أسقطوه
بالأب ، وهذا قول الصديق رضي الله عنه ومعاذ وابن عباس وغيرهم ، واستدلوا
بأن الجد أب في كتاب الله عز وجل فيدخل في مسمى الأب في الموارث ؛
كما أن ولد الولد ولد ، ويدخل في مسمى الولد عند عدم الولد بالاتفاق ، وبأن
الإخوة إنما يرثون مع الكلاله ، فيحجبهم الجد كالإخوة من الأب ، وبأن الجد
أقوى من الإخوة لاجتماع الفرض والتعصيب له من جهة واحدة ، فهو كالأب ،
وحيث يدخل في عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم : «قما بقي فلأولى رجل
ذكر» .

ومنهم من شرك بين الإخوة والجد ، وهو قول كثير من الصحابة ، وأكثر
الفقهاء بعدهم على اختلاف طویل بينهم في كيفية التثريب بينهم في الميراث .

وكان من السلف من يتوقف في حكمهم ولا يجيب فيهم بشيء لاشتباه أمرهم وإشكاله .

ولولا خشية الإطالة لبسطت القول في هذه المسألة ، ولكن ذلك يؤذي إلى الإطالة جداً .

وأما حكم ميراث الإخوة للأبوين أو للأب فقد ذكره الله تعالى في آخر سورة النساء في قوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَذَا لَشَدِيدٌ إِنَّ أَوْلَىٰ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [النساء : ١٧٦] .

والكلاله مأخوذة من تكليل النسب وإحاطته بالميمت ، وذلك يقتضي انتفاء الانتساب مطلقاً من العمودين الأعلى والأسفل ، وتنصبه سبحانه وتعالى على انتفاء الولد تنبيه على انتفاء الوالد بطريق الأولى ؛ لأن انتساب الولد إلى والده أظهر من انتسابه إلى ولده ، فكان ذكر عدم الولد تنبيهاً على عدم الوالد بطريق الأولى ، وقد قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه : الكلاله من لا ولد له ولا والد . وتابعه جمهور الصحابة والعلماء بعدهم .

فقوله : ﴿إِنْ أَمْرٌ هَذَا لَشَدِيدٌ إِنَّ أَوْلَىٰ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾ [النساء : ١٧٦] ؛ يعني : إذا لم يكن للميت ولد بالكلية ؛ لا ذكر ولا أنثى ، فللاخت حينئذ النصف مما ترك فرضاً ، ومفهوم هذا أنه إذا كان له ولد فليس للاخت النصف فرضاً ، ثم إن كان الولد ذكراً فهو أولى بالمال كله لما سبق تقريره في ميراث الأولاد الذكور إذا انفردوا ، فإنهم أقرب العصبات ، وهم يسقطون الإخوة ، فكيف لا يسقطون الأخوات ؟

وأيضاً فقد قال تعالى : ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ [النساء : ١٧٦] ، وهذا يدخل فيه ما إذا كان هناك ذو فرض كالبنات

وغيرهن، فإذا استحقَّ الفاضل ذكور الإخوة مع الأخوات، فإذا انفردوا فكذلك يستحقونه وأولى. وإن كان الولد أنثى؛ فليس للأخت هنا النصف بالقرص، ولكن لها الباقي بالتعصيب عند جمهور العلماء، وقد سبق ذكر ذلك والاختلاف فيه، فلو كان هناك ابنٌ لا يستوعب المال كله وأخت مثل ابن نصفه حرٌّ عند من يورثه نصف الميراث، وهو مذهب الإمام أحمد وغيره من العلماء فهل يقال: إن الابن هنا يسقط نصف فرض الأخت، فنرث معه الربع فرضاً، أم يقال: إنه بصير كالبنت، فنصير الأخت معه عصبية، كما يصير مع الأخت، لكنه يسقط نصف تعصيبها وتأخذ معه النصف الباقي بالتعصيب؟

هذا محتمل، وفي هذه المسألة لأصحابنا وجهان:

وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ يعني إن الأخ يستقلُّ بميراث أخته إذا لم يكن لها ولد ذكر أو أنثى، فإن كان لها ولد ذكر فهو أولى من الأخ بغير إشكال، فإنه أولى رجل ذكر. وإن كان أنثى فالباقي بعد فرضها يكون للأخ؛ لأنه أولى رجل ذكر. ولكن لا يستقلُّ بصيرتها حينئذٍ لأنه كما إذا لم يكن لها ولد.

وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]؛ يعني: إن فرض الثنتين الثلثان، كما أن فرض الواحدة النصف، فهذا كله في حكم أفراد الإخوة والأخوات.

وأما حكم اجتماعهم؛ فقد قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾ [النساء: ١٧٦]، فدخل في ذلك ما إذا كانوا منفردين، وأما إذا كان هناك ذو فرض من الأولاد أو غيرهم كأحد الزوجين أو الأم أو الإخوة من الأم، فيكون الفاضل عن فروضهم للإخوة والأخوات بينهم للذكر

مثل حظّ الأنثيين، فقد نبيّن بما ذكرناه أن وجود الولد إنما يسقط فرض الأخوات من الأبوين أو الأب، ولا يسقط توريثهنّ بالتعصيب مع أخواتهنّ بالإجماع، ولا تعصبيهنّ بانفرادهنّ مع البنات عند الجمهور، فالكلالة شرط لثبوت فرض الأخوات لا لثبوت ميراثهنّ كما أنه ليس بشرط لميراث ذكورهم بالإجماع، وهذا بخلاف ولد الأم، فإن انتفاء الكلالة أسقطت فروضهم، وإذا أسقطت فروضهم سقطت مواريتهم؛ لأنه لا تعصيب لهم بحال لإدلائهم بأنثى وللأخوات للأبوين أو للأب يدلون بذكر فيرثن بالتعصيب مع أخواتهنّ بالاتفاق وبانفرادهنّ مع البنات عند الجمهور، وإذا كان الولد مسقطاً لفرض ولد الأبوين أو للأب دون أصل توريثهم بغير الفرض؛ فقد يقال: إن الله تعالى إنما خصّ انتفاء الولد في قوله: ﴿لَيْسَ لَهُ وَوَلَدٌ﴾، ولم يذكر انتفاء الوالد أو الأب؛ لأنه كان يدخل فيه الجد، والجد لا يسقط ميراث الإخوة بالكلية، وإنما يشتركون معه في ميراث تارة بالفرض وتارة بغيره، وهذا على قول من يقول: إن الجد لا يسقط الإخوة - وهم الجمهور - ظاهر.

وهذا كله في انفراد ولد الأبوين أو الأب، فإن اجتمعوا فإن العصبية من ولد الأبوين يسقطون ولد الأب كلهم بغير خلاف، حتى في الأخت من الأبوين مع البنت عند من يجعلها عصبية يسقط بها الأخ من الأبوين.

وفي المسند والترمذي وابن ماجه عن عليّ رضي الله عنه؛ قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أعيان بني الأم يرثون دون بني العلات يرث الرجل أخاه لأبيه وأمه دون أخيه لأبيه^(١).

وقال عمرو بن شعيب: قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

(١) أخرجه: الترمذي (٢٠٩٥)، وابن ماجه (٢٧١٥)، وأحمد (١ / ٧٩ و١٣١ و١٤٤)،

وهو حسن.

الأخ للاب والام أولى الكلاله بالميراث، ثم الاخ للاب.

وهذا أيضاً مما يدخل في قوله عليه الصلاة والسلام: «فما بقي فلأولى رجل ذكره».

والتحقيق في ذلك أن كل ما دل عليه القرآن، ولو بالتنبيه، فليس هو مما أبقت الفرائض، بل هو من إلحاق الفرائض المذكورة في القرآن بأهلها؛ كتوريث الأولاد ذكورهم وإناتهم الفاضل عن الفروض للذكر مثل حظ الأنثيين، توريث الإخوة ذكورهم وإناتهم كذلك، ودل ذلك بطريق التنبيه على أن الباقي يأخذه الذكر منهم عند الانفراد بطريق الأولى، ودل أيضاً بالتنبيه على أن الأخت تأخذ الباقي مع البنت كما كانت تأخذه مع أخيها، ولا يقدم عليها من هو أبعد منها؛ كابن الأخ والعم وابنه، فإن أخاها إذا لم يسقطها فكيف يسقطها من هو أبعد منه؟ فهذا كله من باب إلحاق الفرائض بأهلها، ومن باب قسمة المال بين أهل الفرائض على كتاب الله.

وأما من لم يذكر باسمه من العصبية في القرآن؛ كابن الأخ والعم وابنه فإنما دخل في عمومات؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، وقوله: ﴿وَلِكُلِّ جَمَلْنَا مِثْلًا لِمَا تَرَكَ الْمَوْلِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٣٣]، فهذا يحتاج في توريثهم إلى هذا الحديث، أعني حديث ابن عباس، فإذا لم يوجد للمال وارث غيرهم؛ انفردوا به، ويقدم منهم الأقرب فالأقرب؛ لأنه أولى رجل ذكر، وإن وجدت فروض لا تستغرق المال؛ كأحد الزوجين أو الأم أو ولد الأم أو بنات متفردات أو أخوات متفردات، فالباقي كله لأولى ذكر من هؤلاء.

ولهذا لو كان هؤلاء إخوة رجالاً ونساء لاختص به رجالهم دون نسائهم بخلاف الأولاد والإخوة فإنه يشترك في الباقي أو في المال كله ذكورهم وإناتهم

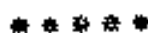
بنص القرآن، والحديث إنما دلّ على توريث العصابات الذين يختص ذكورهم دون إناثهم، وهم من عدا الأولاد والإخوة، فهذا حكم العصابات المذكورين في كتاب الله تعالى، وفي حديث ابن عباس.

وأما ذور الفروض؛ فقد ذكرنا حكم موارثتهم ولم يبق منهم إلا الزوجات والإخوة للأم، فأما الزوجات فيرثن بسبب عقد النكاح، ولما كان بين الزوجين من الألفة والمودة والتناصر والتعاقب ما بين الأقارب جعل ميراثهما كميراث الأقارب، وجعل للذكر منهما مثل ما للإنتى لامتياز الذكر على الأنثى بمزيد النفع بالإنفاق والتصرة.

وأما ولد الأم؛ فإنهم ليسوا من قبيلة الرجل ولا عشيرته وإنما هم في المعنى من ذوي رحمه، ففرض الله لواحدهم السدس ولجماعتهم الثلث صلة، وسوى فيه بين ذكورهم وإناثهم، حيث لم يكن لذكورهم زيادة على إناثهم في الحياة من المعاوضة والمناصرة كما بين أهل القبيلة والعشيرة الواحدة، فسوى بينهم في الصلة. ولهذا لم تشرع الوصية للأجانب بزيادة على الثلث، بل كان الثلث كثيراً في حقهم؛ لأنهم أبعد من ولد الأم، فيبغي أن لا يزدادوا على ما يوصل به ولد الأم، بل ينقصون منه، واستدل بعضهم بقوله: «فما بقي فلأولى رجل ذكره»، على أن لا ميراث لذوي الأرحام؛ لأنه لم يجعل حق الميراث لمن لم يذكر في القرآن إلا لأقرب الذكور، وهذا الحكم يختص بالعصابات دون ذوي الأرحام، فإن من ورث ذوي الأرحام ورث ذكورهم وإناثهم، وأجاب من يرى توريث ذوي الأرحام بأن هذا الحديث دلّ على توريث العصابات لا على نفي توريث غيرهم، وتوريث ذوي الأرحام مأخوذ من أدلة أخرى، فيكون ذلك زيادة على ما دلّ عليه حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وأما قوله: «فلأولى رجل ذكره» مع أن الرجل لا يكون إلا ذكراً؛ فالجواب

الصحیح عنه أنه قد يطلق الرجل ويراد به الشخص كقوله : من وجد ماله عند رجل قد أفنس . ولا فرق بين أن يجده عند رجل أو امرأة ، فتقييده بالذكر ينفي هذا الاحتمال ، ويخلصه للذكر دون الأنثى ، وهو المقصود ، وكذلك الابن لما كان قد يطلق ويراد به أعمُّ من الذكر : كقوله : ابن السبيل : جاء تقييد ابن اللبون في نصب الزكاة بالذكر ، وتلخيصي كلام على هذا الحديث فيه تكلف وتعسف شديد ولا طائل تحته ، وقد ردّه عليه جماعة ممن أدركناهم^(١) ، والله أعلم .



(١) ونظر كلام السهلي والرد عليه في فتح الباري (١٢ / ١٣) .

الحديث الرابع والأربعون

عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ؛
 قَالَ: «الرُّضَاعَةُ تُحْرِمُ مَا تُحْرَمُ الْوِلَادَةُ».
 أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١).

* هذا الحديث خرّجه في الصحيحين من رواية عمرة عن عائشة.
 وخرّجه مسلم أيضاً من رواية عروة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم؛ قال: «يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب».
 وخرّجه أيضاً من رواية عروة عن عائشة من قولها.
 وخرّجه من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٢).
 وخرّجه الترمذي من حديث عليّ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (٣).
 * وقد أجمع العلماء على العمل بهذه الأحاديث في الجملة، وأن
 الرضاع يحرم ما يحرمه النسب.
 ولندكر المحرّمات من النسب كلهن حتى يعلم بذلك ما يحرم من
 الرضاع، فنقول: الولادة والنسب قد يؤثران التحريم في النكاح، وهو على
 قسمين:

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٢٥٣ - فتح)، ومسلم (١٤٤٤).

(٢) أخرجه: البخاري (٥ / ٢٥٣ - فتح)، ومسلم (١٤٤٧).

(٣) أخرجه الترمذي (١١١٦).

أحدهما: تحريم مزيد على الانفراد، وهو نوعان:

أحدهما: ما يحرم بمجرد النسب، فيحرم على الرجل أصوله وإن علون، وفروعه وإن سفلن، وفروع أصله الأدنى وإن سفلن، وفروع أصوله البعيدة دون فروعهن.

فدخل في أصوله أمهاته وإن علون من جهة أبيه وأمه، وفي فروعه بناته وبنات أولاده وإن سفلن، وفي فروع أصله الأدنى أخواته من الأبوين أو من أحدهما وبناتهن، وبنات الإخوة وأولادهم وإن سفلن، ودخل في فروع أصوله البعيدة العمات والخالات وعمات الأبوين وخالاتهما وإن علون، فلم يبق من الأقارب حلالاً للرجل سوى فروع أصوله البعيدة، وهن: بنات العم، وبنات العمات، وبنات الخال، وبنات الخالات.

والنوع الثاني: ما يحرم من النسب مع سبب آخر، وهو المصاهرة، فيحرم على الرجل حلالل أبنائه، وحلالل أبنائه، وأمهات نسائه، وبنات نسائه المدخول بهن، فيحرم على الرجل أم امرأته وأمها من جهة الأم والأب وإن علون، ويحرم عليه بنات امرأته وهن الربائب وبناتهن وإن سفلن، وكذلك بنات بني زوجته وهن بنات الربائب، نصّ عليه الشافعي رحمه الله، وأحمد رحمه الله، ولا يعلم فيه خلاف.

ويحرم عليه أن يتزوج بامرأة أبيه وإن علا، وبامرأة ابنته وإن سفلن، ودخول هؤلاء في التحريم بالنسب ظاهر، لأن تحريمهن من جهة نسب الرجل بسبب المصاهرة.

وأما أمهات نسائه وبناتهن فتحريمهن مع المصاهرة بسبب سب المرأة، فلم يخرجهن التحريم بذلك عن أن يكون بالنسب مع انضمامه إلى سبب

المصاهرة، فإن التحريم بالنسب المجرد والنسب المضاف إلى المصاهرة يشترك فيه الرجال والنساء، فيحرم على المرأة أن تتزوج أصولها وإن علوا، وفروعها وإن سفلوا، وفروع أصلها الأدنى وإن سفلوا من إختوتها، وأولاد الإخوة وإن سفلوا، وفروع أصولها البعيدة وهم الأعمام والأخوال وإن علوا دون أبنائهم، فهذا كله بالنسب المجرد.

وأما النسب المضاف إلى المصاهرة؛ فيحرم عليها نكاح أبي زوجها وإن علا، ونكاح ابنه وإن سفل بمجرّد العقد، ويحرم عليها زوج ابنتها وإن سفلت بالعقد، وزوج أمها وإن علت لكن بشرط الدخول بها.

والقسم الثاني: التحريم المؤيد على الاجتماع دون الانفراد، وتحريمه يختص بالرجال لاستحالة إباحة جمع المرأة بين زوجين، فكل امرأتين بينهما رحم محرم يحرم الجمع بينهما بحيث لو كانت إحداهما ذكراً لم يجز له التزوج بالأخرى، فإنه يحرم الجمع بينهما بعقد النكاح.

قال الشعبي: كان أصحاب محمد عليه السلام يقولون: لا يجمع الرجل بين امرأتين لو كانت إحداهما رجلاً لم يصلح له أن يتزوجها.

وهذا إذا كان التحريم لأجل النسب، وبذلك فسره سفيان الثوري وأكثر العلماء، فلو كان لغير النسب؛ مثل أن يجمع بين زوجة رجل وابنته من غيرها؛ فإنه يباح عند الأكثرين، وكرهه بعض السلف.

فإذا علم ما يحرم من النسب، وكل ما يحرم منه؛ فإنه يحرم من الرضاع نظيره، فيحرم على الرجل أن يتزوج أمهاته من الرضاعة وإن علون، وبناته من الرضاعة وإن سفلن، وأخواته من الرضاعة، وبنات أخواته من الرضاعة، وعماته، وأخواته من الرضاعة وإن علون دون بناتهن.

ومعنى هذا أن المرأة إذا أرضعت طفلاً الرضاع المعتبر في المدة
المعتبرة؛ صارت أمّاً له بنصّ كتاب الله، فتحرم عليه هي وأمهاتها وإن علون من
نسب أو رضاع، وتصير بناتها كلهن أخوات له من الرضاعة، فيحرم عليه بنصّ
المقرآن، وبقية التحريم من الرضاعة استفيد من السنة، كما استفيد من السنة أن
تحريم الجمع لا يختص بالأختين بل المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها كذلك.

وإذا كان أولاد المرضعة من نسب أو رضاع إخوة للمرضع فيحرم عليه
بنات إخوته أيضاً، وقد امتنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من تزوج ابنة عمه
حمزة وابنة أبي سلمة، وعُئل بأن أبويهما كانا أخوين له من الرضاعة^(١)، وتحرم
عليه أيضاً أخوات المرضعة لأنهن خالاته.

ويستشر التحريم أيضاً إلى الفحل صاحب اللبن الذي ارتضع منه الطفل،
فيصير صاحب اللبن أباً للطفل، وتصير أولاده كلهم من المرضعة أو من غيرها
من نسب أو رضاع إخوة للمرضع، وتصير إخوته أعماماً للطفل المرضع، وهذا
قول الجمهور من السلف، وأجمع عليه الأئمة الأربعة ومن بعدهم، وقد دلّ على
ذلك من السنة ما روت عائشة رضي الله عنها أن أفلح أخا أبي القعيس استأذن
عليها بعدما أنزل الحجاب، قالت عائشة: فقلت: والله لا أذن له حتى استأذن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فإن أبا القعيس ليس هو أرضعني، ولكن
أرضعنتي امرأته. قالت: فلما دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكرتُ
ذلك له، فقال: «أثذني له فإنه عمك تربيت يمينك»، وكان أبو القعيس زوج
المرأة التي أرضعت عائشة رضي الله عنها، خرجاه في الصحيحين بمعناه^(٢).

وسئل ابن عباس عن رجل له جاريتان أرضعت إحداهما جارية والأخرى

(١) أخرجه مسلم (١٤٤٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه: البخاري (٥ / ٢٥٣ - متع). ومسلم (١٤٤٤).

غلاماً أبهلاً أن يتزوج الجارية . فقال : لا ، اللقاح واحد .

ولو كان اللبن الذي ارتضع به الطفل قد ثاب للمرأة من غير وطء ، فحل بأن تكون امرأة لا زوج لها قد ثاب لها لبن أو هي بكر أو أيسة ، فأكثر العلماء على أنه يحرم الرضاع به ، وتصير المرضعة أمّاً للطفل ، وقد حكاه ابن المنذر إجماعاً عن يحفظ عنه من أهل العلم ، وهو قول أبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق وغيرهم .

وذهب الإمام أحمد في المشهور المنصوص عنه إلى أنه لا ينشر التحريم به بحال حتى يكون له فحل يدرّ اللبن من رضاعه .

وحكي عن الشافعي قول مثله . ولو انقطع نسبه من جهة صاحب اللبن كولد الزنا فهل تنتشر الحرمة إلى الزاني صاحب اللبن؟ هذا يبين على أن البنت من الزنا هل تحرم على الزاني أم لا؟ ومذهب أبي حنيفة وأحمد ومالك في رواية عنه تحريمها عليه خلافاً للشافعي ، وبالغ الإمام أحمد في الإنكار على من خالف في ذلك ، فعلى قولهم : هل ينتشر التحريم إلى الزاني صاحب اللبن ، فيكون أباً للمرتضع أم لا؟ فيه قولان هما وجهان لأصحابنا .

واختار ابن حامد أن التحريم لا ينتشر إليه .

واختار أبو بكر والقاضي أبو يعلى أن التحريم ينتشر إلى الزاني ، وهو نص أحمد ، وحكاه عن ابن عباس ، وهو قول إسحاق بن راهويه نقله عنه حرب .

وينتشر التحريم بالرضاع إلى ما حرم بالنسب مع الصهر إما من جهة نسب الرجل كأمراة أبيه وابنه ، أو من جهة نسب الزوجة كأمها وابنتها ، وإلى ما حرم جمعه لأجل نسب المرأة أيضاً ، كالجمع بين الأختين والمرأة وعمتها أو خالتها ، فيحرم ذلك كله من الرضاع كما يحرم من النسب لدخوله في قوله صلى الله عليه

وأله وسلم: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

وتحريم هذا كله للنسب، فبعضه لنسب الزوج، وبعضه لنسب الزوجة، وقد نصّ على ذلك أئمة السلف، ولا يعلم بينهم اختلاف، ونصّ عليه الإمام أحمد، واستدلّ بعموم قوله: «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب».

وأما قوله عزّ وجلّ: ﴿وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، فقالوا: لم يرد بذلك أنه لا يحرم حلائل الأبناء من الرضاع، إنما أراد إخراج حلائل الذين تُبِنُوا ولم يكونوا أبناء من النسب كما تزوّج النبي ﷺ زوجته زيد بن حارثة بعد أن كان قد نباه، وهذا التحريم بالرضاع يختصّ بالمرتضع نفسه وينتشر إلى أولاده، ولا ينتشر تحريمه إلى من في درجة المرتضع من إخوته وأخواته، ولا إلى من هو أعلى منه من آبائه وأمهاته وأعمامه وعماته وأخواله وخالاته، فتباح المرضعة نفسها لأبي المرتضع من النسب والأخيه، وتباح أم المرتضع وأخته منه لأبي المرتضع من الرضاع والأخيه، وهذا قول جمهور العلماء.

وقالوا: يُباح أن يتزوّج أخت أخيه من الرضاعة، وأخت ابنته من الرضاعة، حتى قال الشعبي: هي أحلّ من ماء قدس^(١).

وصرّح بإباحتها حبيب بن أبي ثابت وأحمد.

وروى الأشعث عن الحسن أنه كره أن يتزوّج الرجل بنت ظنر ابنة، ويقول: أخت ابنة، ولم ير بأساً أن يتزوّج أمها؛ يعني: ظنر ابنة.

وروى سليمان التيمي عن الحسن أنه سئل عن رجل يتزوّج أخت أخيه من الرضاعة؟ فلم يقل فيه شيئاً.

(١) هي بحيرة (قدس) قرب حمص يخرج منها نهر العاصي، أفاده ياقوت الحموي في

معجم البلدان، (١ / ٣٥٢).

وهذا يقتضي توقفه فيه ، ولعل الحسن إنما كان يكره تنزيهاً لا تحريماً
لمشابهته للمحرم بالنسب في الاسم ، وهذا بمجرد لا يوجب تحريماً .

وقد استثنى كثير من الفقهاء من أصحابنا وغيرهم مما يحرم من النسب
صورتين ، فقالوا : لا يحرم نظيرها من الرضاع :

إحدهما : أم الأخت ، فتحرم من النسب ، ولا تحرم من الرضاع .

والثانية : أخت الابن ، فتحرم من النسب دون الرضاع .

ولا حاجة إلى استثناء هذين ولا أحدهما : أما أم الأخت : فإنما تحرم من
النسب لكونها أمّاً أو زوجة أب لا لمجرد كونها أم أخت ، فلا يعلق التحريم بما
لم يعلقه الله به ، وحينئذ فيوجد في الرضاع من هي أم أخت أمّاً ولا زوجة
أب ، فلا تحرم ؛ لأنها ليست نظيراً لذات النسب .

وأما أخت الابن ؛ فإن الله تعالى إنما حرم الربيبة المدخول بأمرها ، فتحرم
لكونها ربيبة دخل بأمرها لا لكونها أخت ابنه ، وأندحول في الرضاع منتف ، فلا
يحرم به أولاده المرضعة .

ومما قد يدخل في عموم قوله : «يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب» :
لو ظاهر من امرأته ، فسيبها بمحرمة من الرضاع ، فقال لها : أنت عليّ كأمي من
الرضاع ، فهل يثبت بذلك تحريم الظهار أم لا ؟ فيه قولان :

أحدهما : أنه يثبت به تحريم الظهار ، وهو قول الجمهور ؛ منهم : مالك ،
والثوري ، وأبو حنيفة ، والأوزاعي ، والحسن بن صالح ، وعثمان التيمي ، وهو
المشهور عن أحمد .

والثاني : لا يثبت به التحريم ، وهو قول الشافعي ، وتوقف فيه أحمد في
رواية ابن منصور .

الحديث الخامس والأربعون

عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ وَهُوَ بِمَكَّةَ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ وَجَلَّ فَرَسُولُهُ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْثَةِ وَالْجَنْزِيرِ وَالْأَضْنَامِ». فُقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ سُحُومَ الْمَيْثَةِ، فَإِنَّهُ يُظَلَى بِهَا السُّقْنُ، وَيُدَهَّنُ بِهَا الْجُلُودُ، وَيَسْتَصْبِحُ بِهَا النَّاسُ؟ قَالَ: «لَا؛ هُوَ حَرَامٌ». ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ: «مَقَاتِلِ اللَّهُ الْيَهُودَ؛ إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْهِمُ السُّحُومَ فَأَجْمَلُوهُ ثُمَّ بَاعُوهُ فَأَكَلُوا لَمَنَّهُ».

خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (١).

* هذا الحديث خرجه في الصحيحين من حديث يزيد بن أبي حبيب عن عطاء عن جابر.

وفي رواية لمسلم أن يزيد قال: كتب إلي عطاء: (فذكره).

ولهذا قال أبو حاتم الرازي: لا أعلم يزيد بن أبي حبيب سمع من عطاء شيئاً؛ يعني أنه إنما يروي عن كتابه، وقد رواه أيضاً يزيد بن أبي حبيب عن عمرو بن الوليد بن عبدة عن عبد الله بن عمرو، عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بنحوه.

وفي الصحيحين عن ابن عباس؛ قال: بلغ عمر أن رجلاً باع خمراً،

(١) أخرجه البخاري (٤ / ٤٢٤ - فتح)، ومسلم (١٥٨١).

فقال : قاتله الله ، ألم يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : قال : «قاتل الله اليهود؛ حرّمت عليهم الشحوم فجمّلوها فباعوها» ، وفي رواية : «وأكلوا ثمنها» .^{١١}

وخرّجه أبو داود من حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه ، وزاد فيه : «وإن الله إذا حرّم أكل شيء ، حرّم عليهم ثمنه»^{١٢} .

وخرّجه ابن أبي شيبة ، ونظفه : «إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه» .

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال : «قاتل الله اليهود، حرّمت عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها»^{١٣} .

وفي الصحيحين عن عائشة قالت : «لما أنزلت الآيات من آخر سورة البقرة خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فاقترأهن على الناس ، ثم نهى عن التجارة في الخمر» .^{١٤}

وفي رواية لمسلم : «لما نزلت الآيات من آخر سورة البقرة ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فحرّم التجارة في الخمر» .

وخرّجه مسلم من حديث أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : قال : «إن الله حرّم الخمر ، فمن أدركته هذه الآية وعنده منها شيء ، فلا يشرب ولا يبيع ، فاستقبل الناس بما كان عندهم منها في طريق المدينة فسفكوها»^{١٥} .

وخرّجه أيضاً من حديث ابن عباس : أن رجلاً أهدى لرسول الله ﷺ رواية

(١) أخرجه : البخاري (٤ / ١١٤ - فتح) . ومسلم (١٥٨٢)

(٢) أخرجه أبو داود (٣٤٨٨) وهو صحيح .

(٣) أخرجه : البخاري (٤ / ١١٤ - فتح) . ومسلم (١٥٨٢) .

(٤) أخرجه : البخاري (١ / ٥٥٣ - ٥٥٤) ، ومسلم (١٨٥٠) .

(٥) أخرجه مسلم (١٧٥٨) .

خمره، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: هل علمت أن الله قد حرّمها؟ قال: لا. قال: فسأرت إنساناً. فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «بم ساررته؟». قال: أمرته ببيعها. قال: «إن الذي حرّم شربها حرم بيعها». قال: ففتح المزادة حتى ذهب ما فيها».

✽ فالحاصل من هذه الأحاديث كلها أن ما حرّم الله الانتفاع به: فإنه يحرم بيعه، وأكل ثمنه؛ كما جاء مصرّحاً به في الرواية المتقدمة: «إن الله إذا حرّم شيئاً حرّم ثمنه».

وهذه كلمة عامة جامعة نظرد في كل ما كان المقصود من الانتفاع به حراماً، وهو قسمان:

أحدهما: ما كان الانتفاع به حاصلًا مع بقاء عينه؛ كالأصنام، فإن منفعتها المقصودة منها الشرك بالله، وهو أعظم المعاصي على الإطلاق، وبلحق بذلك ما كانت منفعته محرمة؛ ككتب الشرك، والسحر، والبدع، والضلال، وكذلك الصور المحرّمة، وآلات الملاهي المحرّمة كالظنبور، وكذلك شراء الجوّاري للغناء.

وفي مثل ذلك أنزل الله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْغَدِيثِ...﴾ الآية [لقمان: ٦].

ومن يحرم الغناء كأحمد ومالك فإنهما يقولان: إذا بيعت الأمة المغنّية تبايع على أنها ساذجة، ولا يؤخذ لغنائها ثمن، ولو كانت الجارية لينيم، ونصّ على ذلك أحمد، ولا يمنع الغناء من أصل بيع العبد والأمة؛ لأن الانتفاع به في غير الغناء حاصل بالخدمة وغيرها، وهو من أعظم مقاصد الرقيق، نعم لو علم أن

(١) أخرجه مسلم (١٧٥٩).

المشتري لا يشتريه إلا للمنفعة المحرمة منه لم يجز بيعه له عند الإمام أحمد وغيره من العلماء كما لا يجوز بيع العصير ممن يتخذه خمراً، ولا بيع السلاح في الفتنة، ولا بيع الرياحين والأقذاح لمن يعلم أنه يشرب عليها الخمر، أو الغلام لمن يعلم منه الفاحشة .

القسم الثاني : ما لا يتفح به مع إتلاف عينه ، فإذا كان المقصود الأعظم منه محرماً ، فإنه يحرم بيعه كما يحرم بيع الخنزير والخمر والميتة ، مع أن في بعضها منافع غير محرمة ؛ كآكل الميتة للمعطر ، ودفع الغصة بالخمر ، وإطفاء الحريق به ، والخرز بشعر الخنزير عند قوم ، والانتفاع بشعره وجلده عند من يرى ذلك ، ولكن لما كانت هذه المنافع غير مفسودة ؛ لم يُعاب بها وحُرِّمَ البيع ؛ لكون المقصود الأعظم من الخنزير والميتة أكلها ، ومن الخمر شربها ، ولم يلتفت إلى ما عدا ذلك ، وقد أشار صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذا بالمعنى لما قيل له : أرايت شحوم الميتة فإنها يطلى بها السفن ، ويدهن بها الجلود ، ويستصح بها الناس . فقال : لا ، هو حرام .

وقد اختلف الناس في تأويل قوله صلى الله عليه وآله وسلم : « هو حرام » ، فقالت طائفة : أراد أن الانتفاع المذكور بشحوم الميتة حرام ، وحينئذ يكون ذلك تأكيداً للمنع من بيع الميتة حيث لم يجعل شيئاً من الانتفاع بها مباحاً .

وقالت طائفة : بل أراد أن بيعها حرام ، وإن كان قد ينتفع بها لهذه الوجوه ، لكن المقصود الأعظم من الشحوم هو الأكل ، ولا يباح بيعها لذلك .

وقد اختلف العلماء في الانتفاع بشحوم الميتة ، فرخص فيها عطاء ، وكذلك نقل ابن منصور عن أحمد وإسحاق ؛ إلا أن إسحاق قال : إذا احتجج إليه ، وأما إذا وجد عنه مندوحة فلا .

وقال أحمد: يجوز إذا لم يمسه بيده.

وقالت طائفة: لا يجوز ذلك. وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وحكاه ابن عبد البر إجماعاً عن غير عطاء.

وأما الأدهان الطاهرة إذا تنجست بما وقع فيها من النجاسات؛ ففي جواز الانتفاع بها بالاستصباح ونحوه اختلاف مشهور في مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما، وفيه روايتان عن أحمد.

وأما بيعها؛ فالأكثر على أنه لا يجوز بيعها، وعن أحمد رواية يجوز بيعها من كافر ويعلم بتنجسها، وهو مروى عن أبي موسى الأشعري، ومن أصحابنا من خرّج جواز بيعها على جواز الاستصباح بها، وهو ضعيف مخالف لنص أحمد بالتفرقة؛ فإن شحوم الميتة لا يجوز بيعها، وإن قيل بجواز الانتفاع بها.

وممن من خرّجه على القول بطهارتها بال غسل، فيكون حينئذ كالثوب المتصمخ بنجاسة.

وظاهر كلام أحمد منع بيعها مطلقاً؛ لأنه علل بأن الدهن المتنجس فيه ميتة، والميتة لا يؤكل ثمنها.

وأما بقية أجزاء الميتة؛ فما حكم بطهارته منها جاز بيعه لجواز الانتفاع به، وهذا كالشعر والقرن عند من يقول بطهارتهما، وكذلك الجلد عند من يرى أنه طاهر بغير دباغ؛ كما حكى عن الزهري وتبويب البخاري يدل عليه، واستدل بقوله: «إنما حرم من الميتة أكلها»^(١).

وأما الجمهور الذين يرون نجاسة الجلد قبل الدباغ فأكثرهم منعوا من بيعه

(١) أخرجه: البخاري (٣ / ٣٥٥ - فتح)، ومسلم (٣٦٣).

حينئذ؛ لأنه جزء من الميتة .

وَشَدُّ بَعْضِهِمْ فَأَجَازَ بَيْعَهُ كَالثَوْبِ النَجَسِ ، وَلَكِنَّ الثَّوْبَ طَاهِرَ طَرَاتٍ عَلَيْهِ
الْمَنَاجِسَةَ ، وَجِلْدَ الْمَيْتَةِ جُزْءٌ مِنْهَا وَهُوَ نَجَسٌ الْعَيْنِ .

وقال سالم بن عبدالله بن عمر: هل يبيع جلود الميتة إلا كأكل لحمها .
وكرهه طاووس وعكرمة .

وقال النخعي: كانوا يكرهون أن يبيعوها فيأكلوا أثمانها .

وأما إذا دُبِغَتْ ، فَمَنْ قَالَ بِطَهَارَتِهَا بِالذَّبْحِ ؛ أَجَازَ بَيْعَهَا ، وَمَنْ لَمْ يَرِ طَهَارَتِهَا
بِذَلِكَ لَمْ يَجِزْ بَيْعَهَا .

ونص أحمد على منع بيع القمح إذا كان فيه بول الحمار حتى يُغسَلِ ،
ولعله أراد بيعه ممن لا يعلم بحاله خشية أن يأكله ولا يعلم نجاسته .

وأما الكلب؛ فقد ثبت في الصحيحين عن أبي مسعود الأنصاري أن
رسول الله ﷺ نهى عن ثمن الكلب^(١) .

وفي «صحيح مسلم» عن رافع بن خديج سمع النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يقول: «شتر الكسب مهر البغي، وثمان الكلب، وكسب الحمام»^(٢) .

وفيه عن معقل الجزري عن أبي الزبير؛ قال: سألت جابراً عن ثمن
الكلب والسنور، فقال: زجر النبي ﷺ عن ذلك^(٣) .

وهذا إنما يُعرف عن ابن لهيعة عن أبي الزبير .

(١) أخرجه البخاري (٤ / ٤٢٦ - فتح)، ومسلم (١٥٦٧) .

(٢) أخرجه مسلم (١٥٦٨) .

(٣) أخرجه مسلم (١٥٦٩) .

وقد استنكر الإمام أحمد روايات معقل عن أبي الزبير، وقال: هي شبه
أحاديث ابن لهيعة، وقد نتج ذلك فوجد كما قاله أحمد رحمه الله .

وقد اختلف العلماء في بيع الكلب، فأكثرهم حرّموه، منهم: الأوزاعي،
ومالك في المشهور عنه، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم، وقال أبو
هريرة: هو سحت. وقال ابن سيرين: هو أحب الكسب. وقال عبدالرحمن بن
أبي ليلى: ما أبالي ثمن كلب أكلت أو ثمن خنزير.

وهؤلاء لهم ما أخذ:

أحدهما: أنه إنما نهى عن بيعها لتجاسنها، وهؤلاء التزموا تحريم بيع كل
نجس العين، وهذا قول الشافعي وابن جرير الطبري، ووافقهم جماعة من
أصحابنا كابن عثيل في نظرياته وغيره التزموا أن البغل والحمار إنما تُجيز بيعهما
إذا لم تقل بتجاسنهما وهذا مخالف للإجماع.

والثاني: أن الكلب لم يبيح الانتفاع به واقتناؤه مطلقاً، كالبغل والحمار،
وإنما أبيع اقتناؤه لحاجات مخصوصة، وذلك لا يبيح بيعه كما لا يبيح الضرورة
إلى الميتة والدم بيعهما، وهذا ما أخذ طائفة من أصحابنا وغيرهم.

والثالث: أنه إنما نهى عن بيعه لخسسته ومهانتة، فإنه لا قيمة له إلا عند
ذوي الشح والمهانة، وهو ميسر الوجود، فنهى عن أخذ ثمنه ترغيباً في المواساة
بما يفضل منه عن الحاجة، وهذا ما أخذ حسن البصري وغيره من السلف، وكذا
قال بعض أصحابنا في النهي عن بيع السنور.

ورخصت طائفة في بيع ما يباح اقتناؤه من الكلاب، ككلب الصيد، وهو
قول عطاء، والنخعي، وأبي حنيفة رحمه الله تعالى وأصحابه، ورواية عن
مالك، وقالوا: إنما نهى عن بيع ما يحرم اقتناؤه منها.

فأما بيع الهر؛ فقد اختلف العلماء في كراهته، فمنهم من كرهه، وروي ذلك عن أبي هريرة، وجابر، وعطاء، وطاوس، ومجاهد وجابر بن زيد، والأوزاعي وأحمد في رواية عنه، وقال: هو أهون من جلود السباع، وهو اختيار أبي بكر من أصحابنا.

ورخص في بيع الهر ابن عباس، وعطاء في رواية الحسن، وابن سيرين، والحكم، وخماد، وهو قول الثوري وأبي حنيفة رحمه الله تعالى ومالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه وعن إسحاق روايتان، وعن الحسن أنه كره بيعها، ورخص في شرائها للانتفاع بها، وهؤلاء منهم من لم يصحح النهي عن بيعها، قال أحمد: ما أعلم فيه شيئاً يثبت أو يصح. وقال أيضاً: الأحاديث فيه مضطربة. ومنهم من حمل النهي على ما لا نفع فيه كالبري ونحوه. ومنهم من قال: إنما نهى عن بيعها لأنه دناءة، وقلة مروءة، لأنها متيسرة الوجود والحاجة إليها داعية، فهي مرافق الناس التي لا ضرر عليهم في بذل فضلها، فالشح بذلك من أقيح الأخلاق الذميمة، فلذلك زجر عن أخذ ثمنها.

وأما بقية الحيوانات التي لا تؤكل؛ فما لا نفع فيه كالحشرات ونحوها لا يجوز بيعه، وما يذكر من نفع في بعضها فهو قليل، فلا يكون مباحاً للبيع، كما لم يبيح النبي ﷺ بيع الميتة لما ذكر له ما فيها من الانتفاع.

ولهذا كان الصحيح أنه لا يباح بيع العلق لمص الدم، ولا الديدان للاصطياد، ونحو ذلك.

وأما ما فيه نفع للاصطياد منها؛ كالفهد والبازي والصقر؛ فحكى أكثر الأصحاب في جواز بيعها روايتين عن أحمد.

ومنهم من أجاز بيعها، وذكر الإجماع عليه، وتأول رواية الكراهة كالفاضي

أبي يعلى في «المجردة».

ومنهم من قال: لا يجوز بيع الفهد والنسر.

وحكى فيه وجهاً آخر بالجواز، وأجاز بيع البزاة والصفور ولم يحك فيه خلافاً، وهو قول ابن أبي موسى.

وأجاز بيع الصقر والبيازي والعقاب ونحوه أكثر العلماء، منهم الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، والمنصوص عن أحمد في أكثر الروايات عنه جواز بيعها.

وتوقف في رواية عنه في جوازه إذا لم تكن معلمة.

قال الحلال: العمل على ما رواه الجماعة أنه يجوز بيعها بكل حال.

وجعل بعض أصحابنا الفيل حكمه حكم الفهد ونحوه، وفيه نظر.

والمنصوص عن أحمد في رواية حنبل أنه لا يحل بيعه ولا شراؤه، وجعله كالسبع.

وحكى عن الحسن أنه قال: لا يركب ظهروه، وقال: هو مسخ.

وهذا كله يدل على أنه لا منفعة فيه.

ولا يجوز بيع الدب، قاله القاضي في «المجردة».

وقال ابن أبي موسى: لا يجوز بيع القرد.

قال ابن عبد البر: لا أعلم في ذلك خلافاً بين العلماء.

وقال القاضي في «المجردة»: إن كان يتق به في موضع لحفظ المتاع فهو

كالصقر والبيازي، وإلا فهو كالأسد لا يجوز بيعه.

والصحيح المنع مطلقاً، وهذه المنفعة يسيرة، وليست هي المقصودة

منه، فلا تباع البيعة كمنافع العبثية.

ومما نهي عن بيعه جيف الكفار إذا قتلوا، خرّجه الإمام أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنه؛ قال: «قتل المسلمون يوم الخندق رجلاً من المشركين فأعطوا بجيفته مالاً، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ادفعوا إليهم جيفته، فإنه خبيث الخبيثة، خبيث الدية»، فلم يقبل منهم شيئاً»^(١).

وخرّجه الترمذي، ولفظه: «إن المشركين أرادوا أن يشتروا جسد رجل من المشركين، فأبى النبي ﷺ أن يبيعه»^(٢).

وخرّجه وكيع في كتابه من وجه آخر عن عكرمة مرسلًا.

ثم قال وكيع: الخبيثة لا تباع.

وقال حرب: قلت لإسحاق: ما تقول في بيع جيف المشركين من المشركين؟ قال: لا.

وروى أبو عمرو الشيباني أن علياً أتى بالمستورد العجلي وقد تنصر، فاستتابه، فأبى أن يتوب، فقتله، فطلبت النصارى جيفته بثلاثين ألفاً، فأبى عليٌّ، فأحرقه^(٣).

(١) أخرجه أحمد (١ / ٢٤٨)، وفي إسناده نصر بن باب، وهو متروك، فالحديث ضعيف جداً.

(٢) أخرجه الترمذي (١٧١٥)، وإسناده ضعيف؛ فيه ابن أبي ليلى، وهو سيء الحفظ.

(٣) أخرجه: عبدالرزاق (١٨٧١٠)، وزاد نسبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» (١ /

٢٥٤) إلى ابن أبي شيبة، وقال: «وسندهما صحيح»، وأبو عمرو الشيباني أدرك زمان النبي ﷺ، روايته محمولة على الاتصال.

قلت: وهو كما قال.

وأخرجه البيهقي (٦ / ٢٥٤) من طريق آخر.

الحديث السادس والأربعون

عَنْ أَبِي بُرَّةَ عَنْ أَبِيهِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَهُ إِلَى
الْيَمَنِ، فَسَأَلَهُ عَنْ أَشْرِيَةٍ تَضَعُ بِهَا. فَقَالَ: «وَمَا هِيَ؟». قَالَ: الْبِتْعُ
وَالْمِزْرُ. فَقِيلَ لِأَبِي بُرَّةَ: «وَمَا الْبِتْعُ؟ قَالَ: تَبِيدُ الْعَسَلِ، وَالْمِزْرُ تَبِيدُ
الشَّعِيرِ. فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ».
خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١).



- وخَرَجَهُ مُسْلِمٌ، وَلَفِظُهُ: «بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَا
وَمَعَاذُ إِلَى الْيَمَنِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ شَرِبْتُ بِأَيْ صِنْعٍ بَارِضُنَا يُقَالُ لَهُ الْمِزْرُ
مِنَ الشَّعِيرِ، وَشَرَابٌ يُقَالُ لَهُ الْبِتْعُ مِنَ الْعَسَلِ، فَقَالَ: «كُلُّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ» (١).
 - وفي رواية لمسلم: «فقال: كل ما أسكر عن الصلاة فهو حرام».
 - وفي رواية له قال: «وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطي
جوامع الكلم بخوانمه، فقال: «أنهى عن كل مسكر أسكر عن الصلاة».
 - فهذا الحديث أصل في تحريم تناول جميع المسكرات المغطية
للعقل، وقد ذكر الله تعالى في كتابه العلة المقتضية لتحريم المسكرات.
 - وكان أول ما حرمت الخمر عند حضور وقت الصلاة لما صلى بعض
المهاجرين وقرأ في صلاته فخلط في قراءته، فنزل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ
- (١) أخرجه: البخاري (٨ / ٦٢ - فتح)، ومسلم (١٣ / ١٧٠ - ١٧١ - نووي).
- (٢) أخرجه مسلم (١٧٣٣).

أَمْتُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ ﴿٤٣﴾ [النساء: ٤٣]،
فكان منادي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينادي: لا يقرب الصلاة
سكراناً^(١).

ثم إن الله حرمها على الإطلاق بقوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ
وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوا لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ﴾. إنما يريد الشيطان
أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن
الصلاة فهل أنتم متهون ﴿[المائدة: ٩٠ - ٩١]﴾، فذكر سبحانه علة تحريم
الخمر والميسر وهو القمار، وهو أن الشيطان يوقع بينهم العداوة والبغضاء، فإن
من سكر اختل عقله، وربما تسلط على أذى الناس في أنفسهم وأموالهم، وربما
بلغ إلى القتل، وهي أم الخبائث، فمن شربها قتل النفس وزنى وربما كفر.

ومن قام قريبا قهراً وأخذ ماله قهراً فلم يبق له شيء، فيشتد حقه عنى من
أخذ ماله، وكل ما أدى إلى إيقاع العداوة والبغضاء كان حراماً، وأخبر أن الشيطان
يصدكم بالخمر والميسر عن ذكر الله وعن الصلاة؛ فإن السكران يزول عقله أو
يختل فلا يستطيع أن يذكر الله ولا أن يصلي، ولهذا قال طائفة من السلف إن
شارب الخمر نمر عليه ساعة لا يعرف فيها ربه، والله سبحانه وتعالى إنما خلق
الخلق ليعرفوه ويذكروه ويعبدوه ويطيعوه، فما أدى إلى الامتناع من ذلك وحال
بين العبد وبين معرفة ربه وذكره ومناجاته كان محرماً، وهو السكر، وهذا بخلاف
النوم؛ فإن الله تعالى جبل العباد عليه، واضطرهم إليه، ولا قوام لأبدانهم إلا به
إذ هو راحة لهم من السعي والنصب فهو من أعظم نعم الله على عباده، فإذا نام
المؤمن بقدر الحاجة ثم استيقظ إلى ذكر الله ومناجاته ودعائه كان نومه عوناً له

(١) أخرجه: أبو داود (٣٦٧٠)، والترمذي (٣٠٤٩)، والنسائي (٨ / ٢٨٦ - ٢٨٧)، وهو

صحيح.

على الصلاة والذكر، ولهذا قال رجل من الصحابة: إني أحسب قومي كما أحسب قومي.

وكذلك الميسر يصد عن ذكر الله وعن الصلاة؛ فإن صاحبه يحكف بقلبه عليه، ويشغل به عن جميع مصالحه ومهماته حتى لا يكاد يذكرها لاستغراقه فيه.

وجاء في الحديث: «إن مدمن الخمر كهابد وثن»^(١)، فإنه يتعلق قلبه به، فلا يكاد يمكنه أن يدعها كما لا يدع عابد الوثن عبادته، وهذا كله مضاد لما خلق الله العباد لأجله من تفريغ قلوبهم لمعرفة ومحبة وخشيته وذكره ومناجاته ودعائه والابتغال إليه، فما حال بين العبد وبين ذلك ولم يكن بالعبد إليه ضرورة بل كان ضرراً محضاً عليه كان محرماً.

ومن هنا يعلم أن الميسر محرم، سواء كان بموض أو بغير عوض، وأن الشطرنج كالنرد أو شر منه؛ لأنها تشغل أصحابها عن ذكر الله وعن الصلاة أكثر من النرد.

• والمقصود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «كل مسكر حرام، وكل ما أسكر عن الصلاة فهو حرام».

وقد تواترت الأحاديث بذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم^(٢)، فخرّجاً في الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال:

(١) أخرجه ابن ماجه (٣٣٧٥) من حديث أبي هريرة بإسناد حسن.

وله شاهد من حديث نبي عباس: أخرجه أحمد (١ / ٢٧٢).

والحديث صحيح شواهده.

(٢) ذكر الحافظ في «فتح الباري» (١١ / ٤٤) أنها زادت عن ثلاثين صحابياً، وأكثر

الأحاديث عنهم جيداً.

«كل مسكر خمر، وكل خمر حرام».

ولفظ مسلم: «وكل مسكر حرام»^(١).

وخرُج أيضاً من حديث عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن البتخ، فقال: «كل شراب أسكر فهو حرام».

وفي رواية لمسلم: «كل شراب مسكر حرام»^(٢).

وقد صحَّح هذا الحديث أحمد ويحيى بن معين وأصحابه واحتجوا به.

ونقل ابن عبد البر إجماع أهل العلم بالحديث على صحته، وأنه أثبت شي، يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في تحريم المسكر، وأما ما نقله بعض فقهاء الحنفية عن ابن معين من طعنه فيه؛ فلا يثبت ذلك عنه^(٣).

وخرُج مسلم من حديث أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «كلُّ مسكر حرام»^(٤).

والى هذا القول ذهب جمهور من علماء المسلمين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من علماء الأمصار، وهو مذهب مالك والشافعي والليث والأوزاعي

(١) أخرجه مسلم (٢٠٠٣) من حديث ابن عمر، ولم أجده في البخاري

(٢) أخرجه: البخاري (١ / ٣٥٤ - فتح)، ومسلم (٢٠٠٩).

(٣) وقد رد عنهم من محققي الحنفية الحافظ الزيلعي رحمه الله في «نصب الرامية» (١ /

٥٩٥). فقال: «قال المصنف: وهذا الحديث ظعن فيه يحيى بن معين، وذكر غيره من أصحابنا أن

ابن معين ظعن في ثلاثة أحاديث: منها هذا، وحديث: «من مس ذكره؛ فليتبسأ»، وحديث: «لا

نكاح إلا بولي». وهذا الكلام كله لم أجده في شي، من كتب الحديث، والله أعلم».

قلت: وأقره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (١٠ / ٤٤)، ونقل عن يحيى بن معين

حلافه.

وهذا هو التحقيق، ودعك من نثبات الطريز.

(٤) أخرجه مسلم (٢٠٠٢).

وأحمد وإسحاق ومحمد بن الحسن وغيرهم ، وهو مما أجمع على القول به أهل المدينة كلهم .

وخالف فيه طوائف من علماء أهل الكوفة ، وقالوا : إن الخمر إنما هي خمر العنب خاصة ، وما عداها فإنما يحرم منه القدر الذي يسكر ولا يحرم ما دونه .

وما زال علماء الأمصار ينكرون ذلك عليهم ، وإن كانوا في ذلك مجتهدين مغفوراً لهم ، وفيهم خلق من أئمة العلم والدين .

قال ابن المبارك : ما وجدت في النيذ رخصة عن أحد صحيحاً إلا عن إبراهيم - يعني : النخعي^(١) - ، ولذلك أنكر الإمام أحمد أن يكون فيه شيء ، وقد صنف كتاب «الأشربة» ، ولم يذكر فيه شيئاً من الرخصة ، وصنف كتاباً في المسح على الخفين ، وذكر فيه عن بعض السلف إنكاره ، فقيل له : كيف لم تجعل في كتاب الأشربة الرخصة كما جعلت في المسح ؟ فقال : ليس في الرخصة في المسكر حديث صحيح .

وما يدك علي أن كل مسكر خمر أن تحريم الخمر إنما نزل في المدينة بسبب سؤال أهل المدينة عما عندهم من الأشربة ، ولم يكن بها خمر العنب ، فلو لم تكن آية تحريم الخمر شاملة لما عندهم لما كان فيها بيان لما سألوا عنه ، ولكان محتمل السبب خارجاً من عموم الكلام وهو ممتنع ، ولما نزل تحريم الخمر؛ أهرقوا ما عندهم من الأشربة ، فدل على أنهم فهموا أنه من الخمر المأمور بأجنتابه .

وفي «صحيح البخاري» عن أنس ؛ قال : حرمت علينا الخمر حين حرمت

(١) أخرجه النسائي (٨ / ٣٢٥) وهو صحيح .

وما نجد خمر الأعناب إلا قليلاً، وعامة خمرنا البسر والتمر^(١).

وعنه أنه قال: إني لأسقي أبا طلحة وأبا دجانة وسهيل بن بيضاء خلط بسر وتمر إذ حرمت الخمر فقذفتها وأنا ساقبهم وأصغرهم، وأنا نعدّها يومئذ الخمر^(٢).

وفي الصحيحين عنه قال: ما كان لنا خمر غير فضيخكم هذا الذي تسمونه الفضيخ^(٣).

وفي «صحيح مسلم» عنه: قال: ولقد أنزل الله الآية التي حرّم فيها الخمر وما بالمدينة شراب يشرب إلا من تمر^(٤).

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عمر: قال: «نزل تحريم الخمر وإن بالمدينة يومئذ لخمسة أشربة ما منها شراب العنب»^(٥).

وفي الصحيحين عن الشعبي عن ابن عمر: قال: قام عمر رضي الله عنه على المنبر، فقال: «أما بعد، نزل تحريم الخمر وهي من خمسين العنب، والتمر، والعسل، والحنطة، والشعير، والخمر ما خامر العقل»^(٦).

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: قال: «الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب»^(٧).

(١) أخرجه البخاري (١٠ / ٣٥ - فتح).

(٢) أخرجه البخاري (١٠ / ٦٦ - ٦٧ - فتح).

(٣) أخرجه: البخاري (٨ / ٢٧٧ - فتح)، ومسلم (١٩٨٠) (٤).

(٤) أخرجه مسلم (١٩٨٢).

(٥) أخرجه البخاري (٨ / ٢٧٧ - فتح).

(٦) أخرجه: البخاري (٨ / ٢٧٧ - فتح)، ومسلم (٢٠٣٢).

(٧) أخرجه مسلم (١٩٨٥).

وهذا صريح في أن نبيذ التمر خمر، وجاء التصريح بالنهاي عن قليل ما أسكر كثيره كما أخرجه أبو داود وابن ماجه والترمذي وحسنه من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام»^(١).

وأخرج أبو داود والترمذي وحسنه من حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «كلُّ مسكر حرام، وما أسكر منه اتعرف فلعن الكف منه حرام»، وفي رواية: «الحسوة منه حرام»^(٢).

وقد احتج به أحمد وذهب إليه، وسئل عن قال: إنه لا يصحُّ؟ فقال: هذا رجل مغفل؛ يعني: أنه قد غلا في مقاله.

وقد خرج النسائي هذا الحديث من رواية سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ، وقد روي عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة يطول ذكرها^(٣).

وقد كانت الصحابة رضي الله عنهم تحتج بقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كلُّ مسكر حرام» على تحريم جميع أنواع المسكرات؛ ما كان موجوداً منها على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وما حدث بعده؛ كما سئل ابن عباس عن البياذق فقال: سبق محمد ﷺ، البياذق فما أسكر فهو حرام. أخرجه البخاري؛ يشير إلى أنه إن كان مسكراً فقد دخل في هذه الكلمة الجامعة العامة.

واعلم أن المسكر المزيل للعقل نوعان:

أحدهما: ما كان في لذة وطرب، فهذا هو الخمر المحرم شربه.

قالت طائفة من العلماء: وسواء كان هذا المسكر جامداً أو مائعاً، وسواء

(١) أخرجه: أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣)، وهو صحيح.

(٢) أخرجه: أبو داود (٣٦٨٧)، والترمذي (١٨٦٦)، وهو صحيح.

(٣) انظر: سنن النسائي (٨ / ٣٠٠ و ٣٠١).

كان مطعوماً أو مشروباً، وسواء كان من حب أو تمر أو تين أو غير ذلك . وأدخنوا في ذلك الحشيشة التي تعمل من ورق العنب وغيرها مما يؤكل لأجل لذته وسكره .

والثاني : ما يزيل العقل ويسكره لا للذة فيه ، ولا ضرب ؛ كالبنج ونحوه ، فقال أصحابنا : إن تناوله لحاجة التداوي به وكان الغالب منه السلامة جاز .

وقد روي عن عروة بن الزبير بأنه لما وقعت الأكلة في رجله وأرادوا قطعها ؛ قال له الأطباء : نسفيك دواء حتى يغيب عقلك ولا تحس بالأم انقطع ، فبى . وقال : ما ظننت أن خلقاً يشرب شراباً يزول منه عقله حتى لا يعرف ربه .

وروي عنه أنه قال : لا أشرب شيئاً يحول بيني وبين ذكر ربي عز وجل . وإن تناول ذلك لغير حاجة التداوي ، فقال أكثر أصحابنا كالقاضي وابن عقيل وصاحب «المغني» : إنه محرم ؛ لأنه سبب إلى إزالة العقل لغير حاجة ، فحرم كشرِب المسكر .

وقالت طائفة منهم ابن عقيل في «فتونه» : لا يحرم ذلك ؛ لأنه لا لذة فيه ، والخمر إنما حرمت لما فيها من الشدة المطربة ، ولا إضرار في البنج ونحوه ولا شدة ، فعلى قول الأكثرين لو تناول ذلك لغير حاجة وسكر به فطئ فحكم طلاقه حكم طلاق السكران . قاله أكثر أصحابنا كابن حامد والقاضي وأصحاب الشافعي ، وقالت الحنفية : لا يقع طلاقه ، وعلموا بأنه ليس فيه لذة ، وهذا يدل على أنهم لم يحرموه . وقالت الشافعية : هو محرم ، وفي وقوع الطلاق معه وجهان . وظاهر كلام أحمد أنه لا يقع طلاقه ، بخلاف السكران ، وتأوله القاضي ، وقال : إنما قال ذلك إلزاماً للحنفية لا اعتقاداً له ، وسباق كلامه محتمل لذت .

وأما الحدُّ ؛ فإنما يجب بتناول ما فيه شدَّة وطرب من المسكرات ؛ لأنه هو الذي تدعو النفوس إليه ، فجعل الحدُّ زاجراً عنه .

فأما ما فيه سكر بغير طرب ولا لذة ؛ فليس فيه سوى التعزير ؛ لأنه ليس في النفوس داع إليه حتى يحتاج إلى حدٍّ مقدر زاجر عنه ، فهو كأكل الميتة ولحم الخنزير وشرب الدم .

وأكثر العلماء الذين يرون تحريم قليل ما أسكر كثيره يرون حدًّا من شرب ما يسكر كثيره وإن اعتقد حله متأولاً . وهو قول الشافعي وأحمد ؛ خلافاً لأبي ثور؛ فإنه قال : لا يحدُّ لتأوله ، فهو كالنكاح بلا وليٍّ .

وفي حدِّ النكاح بلا وليٍّ خلاف أيضاً ، لكن الصحيح أنه لا يحدُّ ، وقد فرَّق من فرَّق بينه وبين شرب النبيذ متأولاً بأن شرب النبيذ المختلف فيه داع إلى شرب الخمر المجمع على تحريمه بخلاف النكاح بغير وليٍّ ، فإنه مغلَّب عن الزنا المجمع على تحريمه ، وموجب للاستغفاف عنه .

والمختص من أحمد أنه إنما حدُّ شارب النبيذ متأولاً ؛ لأن تأويله ضعيف ، لا يُدرأ عنه الحدُّ به ؛ فإنه قال في رواية الأثرم : يحدُّ من شرب النبيذ متأولاً ، ولو رفع إلى الإمام من طلق البتة ثم راجعها متأولاً أن طلاق البتة واحدة ، والإمام يرى أنها ثلاث ، لا يفرِّق بينهما .

وقال : هذا غير ذلك ، أمره بين في كتاب الله عزَّ وجلَّ وسنة نبيه ﷺ ، ونزل تحريم الخمر وشرايهم القضيخ ، وقال النبيُّ ﷺ : «كُلُّ مسكرٍ خمر» ، فهذا بين وطلاق البتة إنما هو شيء ، اختلف فيه الناس .



الحديث السابع والأربعون

عن المقدم بن معديكرب قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ما ملأ آدمي وعاءَ شراً من بطن، يحسب ابن آدم لقيمات يقمّن صلبه، فإن كان لا محالة فقلت لطعامه، وثلت لشرابه، وثلت لنفسه».

رواه الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وقال الترمذي: «حديث حسن» (١).

(١) صحيح من حديث المقدم بن معديكرب، وله عنه أربع طرق:

الأولى: من طريق يحيى بن جابر الطائي عنه به:

أخرجه - الترمذي (٢٣٨٠)، والنسائي في «الوئمة» من «الكبرى» - كما في «تحفة الأشراف» (٥١٢ / ٨) - وابن حبان (١٣٤٩) - موارد، والحاكم (٤ / ١٢١) (٣٣٤ - ٣٣١)، وابن المبارك في «المزهد» (٦٠٣)، والضراحي في «الكبير» (٢٠ / ٢٢٤) (٦٤٤ / ٢٢٥) و«الأوسط» (٤٥٨ - مجمع البحرين) و«مسند الشاميين» (١٣٧٥ و ١٣٧٦)، و«القضاة» في «مسند الشهاب» (١٤٣٠)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق» (٧ / ٣٠٧ / ٢): من طرق عن يحيى به.

وكلهم قالوا: «عن المقدم»، إلا أحمد (٤ / ١٢١)، في إسناده: «قال يحيى: سمعت المقدم».

قلت: وإستاد أحمد صحيح متصل: كما بينه شيخنا في «إرواه الغليل» (٧ / ٤٢)، تكن قال: «وأما الحاكم: سكت عنه - خلافاً لعادته، فتعفيه الذهبي بقوله: قلت: صحيح».

قلت: نعم سكت عليه في «الموضوع الأول» (٤ / ١٢١)، وهو الذي وقف عليه شيخنا، لكنه صرح بتصحيحه (٤ / ٣٣٦ - ٣٣٢)، فقال: «صحيح الإستاد»، ووافق الذهبي.

الثانية: من طريق صالح بن يحيى عن المقدم عن أبيه عن جده.

أخرجه: النسائي في «الوئمة» و«الكبرى» - كما في «تحفة الأشراف» (٨ / ٥٠٩) - وابن =

* هذا الحديث خرّجه الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث يحيى بن جابر السطائي عن المقدم. وخرّجه النسائي من هذا الوجه ومن وجه آخر من رواية صالح بن يحيى بن المقدم عن جده، وخرّجه ابن ماجه من وجه آخر عنه. وله طرق أخرى.

وقد روي هذا الحديث مع ذكر سببه، فروى أبو القاسم البغوي في «معجمه» من حديث عبد الرحمن بن العرفع؛ قال: فتح رسول الله ﷺ خير وهي مخضرة من الفواكه، فوقع الناس في الفاكهة، فمعتنهم الحمى، فشكوا إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إنما الحمى رائد الموت وسجن الله في الأرض، وهي قطعة من النار، فإذا أخذتكم فبرّدوا الماء في الشنان، فصبوها عليكم بين الصلاتين؛ يعني: المغرب والعشاء». قال: ففعلوا، فذهبت عنهم. فقال رسول الله ﷺ: «لم يخلق الله وعاء إذا ملئ شراً من بطن، فإذا كان لا بد فاجعلوا ثلثاً للطعام وثلثاً للشراب، وثلثاً للريح».

* وهذا الحديث أصل جامع لأصول الطب كلها.

٢- حبان (١٣٤٦ - موارد)، والطبراني في الكبير، (٢٠ / ٢٢٤ / ٦٤٥) و«مسند الثميين» (١٩٤٦).

قلت: إسناده ضعيف؛ لأن صالحاً لين، وأنه مستور، ولكنه يعتبر به.

الثالثة: من طريق محمد بن حرب: حدثني أبي عن أمها: أنها سمعت المقدم بن

معديكوب يقول: (فذكره مرفوعاً)

أخرجه ابن ماجه (٣٣٤٩).

قلت: إسناده ضعيف؛ فإن أم محمد بن حرب وأمها لا تعرفان.

الرابعة: من طريق حبيب بن عبيد عنه بنحوه.

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢٠ / ٢٢٩ / ٦٦٢) بإسناد ضعيف.

وبالجملة؛ فالحديث ثابت صحيح.

(١) أخرجه - البيهقي في «دلائل النبوة» (٦ / ١٦٠ - ١٦١)، والقضاعي في «مسند

الشهاب» (٥٩)، وفي إسناده المجهول بن هارون؛ مجهول.

وقد روي أن ابن ماسويه الطبيب لما قرأ هذا الحديث في كتاب أبي خيشمة؛ قال: لو استعمل الناس هذه الكلمات لُسلموا من الأمراض والأسقام، ولتعتقلت الممارسات ودكاكين الصيدلة.

وإنما قال هذا؛ لأن أصل كل داء التخم كما قال بعضهم: أصل كل داء البردة. وروي مرفوعاً ولا يصح رفعه.

وقال الحارث بن كلدة طبيب العرب: الحمية رأس الدواء، والبيظة رأس الداء. ورفع بعضهم، ولا يصح أيضاً.

وقال الحارث أيضاً: الذي قتل البرية وأهلك السباع في البرية إدخال الطعام على الطعام قبل الانهضام.

فهذا بعض منافع قليل الغذاء، وترك التملؤن من الطعام بالنسبة إلى صلاح البدن وصحته.

وأما منفعته بالنسبة إلى القلب وصلاحه؛ فإن قلة الغذاء تُوجب رقة القلب، وقوة الفهم، وانكسار النفس، وضعف الهوى والغضب، وكثرة الغذاء تُوجب ضد ذلك.

وقال المروزي: جعل أبو عبدالله (يعني الإمام أحمد) يعظم من الجوع والفقر، فقلت له: يؤجر الرجل في ترك الشهوات. فقال: وكيف لا يؤجر وابن عمر يقول: ما شبعت منذ أربعة أشهر. قلت لأبي عبدالله: بجهد الرجل في قلبه رقة وهو شبع؟ قال: ما أرى.

ثم روى المروزي عن أبي عبدالله قول ابن عمر هذا من وجوه، فروى بإسناده عن ابن سيرين؛ قال: قال رجل لابن عمر: ألا أجيئك بجوارش؟ قال: وأني شيء، هو؟ قال: شيء، يهضم الطعام إذا أكلته. قال: ما شبعت منذ أربعة

أشهر، وليس ذاك أني لا أفدر عليه، ولكن أدركت أفواماً يجوعون أكثر مما يشبعون.

وبإسناده عن نافع قال: جاء رجل بجوارش إلى ابن عمر، فقال: ما هذا؟ قال: شيء يهضم به الطعام. قال: ما أصنع به؟ إنه ليأتي علي الشهر ما أشبع فيه من الطعام.

وبإسناده عن رجل؛ قال: قلت لابن عمر: يا أبا عبد الرحمن! رقت مضغتك، وكبر سنك، وجلساؤك لا يعرفون لك حقل ولا شرفك، فلو أمرت أهلك أن يجعلوا لك شيئاً يلطفونك إذا رجعت إليهم. قال: ويحك! والله ما شبعت منذ إحدى عشرة سنة ولا اثني عشرة سنة، ولا ثلاث عشرة سنة، ولا أربع عشرة سنة مرة واحدة، فكيف بي وإنما بقي مني كظم الحمار^(١).

وبإسناده عن عمرو بن الأسود العبسي أنه كان بدع كثيراً من الشبع مخافة الأشر.

وعن محمد بن واسع؛ قال: من قل طعمه فهم وأفهم وصفا ورق، وإن كثرة الطعام ليثقل صاحبه عن كثير مما يريد.

وقال أبو سليمان الداراني: إن النفس إذا جاعت وعطشت صفا القلب ورق، وإذا شبعت ورويت عمي القلب.

وقال: مفتاح الدنيا الشبع، ومفتاح الآخرة الجوع، وأصل كل خير في الدنيا والآخرة الخوف من الله عز وجل، وإن الله ليعطي الدنيا من يحب ومن لا يحب، وإن الجوع عنده في خزائن مذكورة فلا يعطي إلا من أحب خاصة، ولأن

(١) أي: لم يبق من عمره إلا اليسير، وذلك لأن الحمار أقصر الدواب ظمًا، وهو أقلها صبراً على العطش، يرد الماء كل يوم في الصيف مرتين.

ادع من عشائي لقمة أحب إلي من أن أكلها ثم أقوم من أول الليل إلى آخره .
 وعن الشافعي قال : ما شعت منذ ستة عشر سنة إلا شبعة أطرحها ؛ لأن
 الشبع يثقل البدن ، ويزيل الفطنة ، ويجلب النوم ، ويضعف صاحبه عن العبادة .
 * وقد ندب النبي ﷺ إلى التقلل من الأكل في حديث المقدام ، وقال :
 «حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه» .

وفي الصحيحين عنه ﷺ أنه قال : «المؤمن يأكل في معنى واحد ، والكافر
 يأكل في سبعة أمعاء»^(١) .

والمراد أن المؤمن يأكل بأداب الشرع ، فيأكل في معنى واحد ، والكافر
 يأكل بمقتضى الشهوة والشهوة والنهم ، فيأكل في سبعة أمعاء .

* وندب ﷺ مع التقلل من الأكل والاكنتفاء ببعض الطعام إلى الإبتار
 بالباقي منه ، فقال : «طعام الواحد يكفي الاثنين ، وطعام الاثنين يكفي الثلاثة ،
 وطعام الثلاثة يكفي الأربعة»^(٢) .

فأحسن ما أكل المؤمن في ثلث بطنه ، وشرب في ثلث ، وترك للنفس ثلثاً
 كما ذكره النبي ﷺ في حديث المقدام ؛ فإن كثرة الشرب تجلب النوم ، وتفسد
 الطعام .

وقد كان النبي ﷺ صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه يجوعون كثيراً ولا
 يشربون كثيراً ، يتقللون من أكل الشهوات ، وإن كان ذلك لعدم وجود الطعام ،
 إلا أن الله لا يختار لرسوله إلا أكمل الأحوال وأفضلها ، ولهذا كان ابن عمر يشبه

(١) أخرجه : البخاري (٩ / ٥٣٦ - فتح) ، ومسلم (٢٠٦٠) ؛ من حديث ابن عمر .

وأخرجه : البخاري (٩ / ٥٣٦ - فتح) . ومسلم (٢٠٦٢) ؛ من حديث أبي هريرة .

(٢) أخرجه : البخاري (٩ / ٥٣٥ - فتح) ، ومسلم (٢٠٥٨) ؛ من حديث أبي هريرة .

به في ذلك مع قدرته على الطعام، وكذلك كان أبوه من قبله.

ففي الصحيحين عن عائشة قالت: «ما شبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من خبز بر^١ ثلاث ليال تباعاً حتى قبض».

ولمسلم قالت: «ما شبع رسول الله ﷺ من خبز شعير يومين متتابعين حتى قبض»^(١).

وخرج البخاري عن أبي هريرة؛ قال: «ما شبع رسول الله ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قبض».

وعنه قال: «خرج رسول الله ﷺ من الدنيا ولم يشبع من خبز شعير»^(٢). وفي صحيح مسلم، عن عمر أنه خطب فذكر ما أصاب الناس من الدنيا، فقال: لقد رأيت رسول الله ﷺ يظل اليوم يلتوي ما يجد دقلاً يملأ به بطنه»^(٣).

وخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم؛ قال: «لقد أوذيت في الله، وما يؤذي أحد، ولقد أخفت في الله وما يخاف أحد، ولقد أنت علي ثلاث من بين يوم وليلة وما لي طعام إلا ما وراه ينط بلال»^(٤).

وقد ذم الله ورسوله من اتبع الشهوات، قال تعالى: ﴿فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا . إِلَّا مَنْ تَابَ﴾

(١) أخرجه: البخاري (٩ / ٥٤٩ - فتح)، ومسلم (٢٩٧٠ و ٢٩٧١).

(٢) أخرجه البخاري (٩ / ٥٤٩ - فتح).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٧٨).

(٤) أخرجه: الترمذي (٢٤٧٢)، وابن ماجه (١٥٦)، وأحمد (٣ / ١٢٠ و ٢٨٦)،

وغيرهم

قلت: وإسناده صحيح.

[مریم : ۵۹ - ۶۰].

وصح عن النبي ﷺ أنه قال : «خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم ، ثم يأتي قوم يشهدون ولا يستشهدون ، وينذرون ولا يوقنون ، ويظهر فيهم السمن»^(۱).

وتخرج الترمذي وابن ماجه من حديث ابن عمر قال : نجساً رجل عند النبي ﷺ ، فقال : «كف عنا جشاءك ؛ فإن أكثرهم شيعاً في الدنيا أطولهم جوعاً يوم القيامة»^(۲).

وروي يحيى بن منده في كتاب «مناقب الإمام أحمد» بإسناد له عن الإمام أحمد أنه سئل عن قول النبي ﷺ : «ثلث للطعام ، وثلث للشراب ، وثلث للنفس» ، فقال : ثلث الطعام هو القوت ، وثلث الشراب هو القوى ، وثلث النفس هو الروح . والله أعلم .



(۱) حديث متواتر؛ كما صرح بذلك الحافظ ابن حجر في «الإصابة» (۱ / ۱۲) ، فقال : «وتواتر عنه ﷺ قوله : خير الناس قرني ، ثم الذين يلونهم».

(۲) أخرجه : الترمذي (۲۴۷۸) . وابن ماجه (۳۳۵۰) ، وإسناده ضعيف ؛ لأن يحيى بن مسلم البكاء ضعيف .

وله شواهد عن أبي جحيفة وعبدالله بن عمرو ، وهو بها حسن ؛ كما بينه شيخنا في «الصحيحة» (۳۴۳) .

الحديث الثامن والأربعون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ قَالَ: «أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَتْ مُنَافِقًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنْهُنَّ كَانَتْ فِيهِ خِصْلَةٌ مِنَ النَّفَاقِ حَتَّى يَذْعَبَهَا: إِذَا حَدَّثَ كَذَبًا، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ، وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ.»
خَرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(١).

* هذا الحديث خرجه في الصحيحين من رواية الأعمش عن عبدالله بن مرة عن مسروق عن عبدالله بن عمرو بن العاص.

وخرجه في الصحيحين أيضاً من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا اتّمن خان»^(٢).

وفي رواية لمسلم: «وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم».

وفي رواية له أيضاً: «ومن علامات المنافق ثلاث».

وقد روي هذا عن النبي ﷺ من وجوه أخرى.

* وهذا الحديث قد حمّله طائفة ممن يميل إلى الإرجاء على المنافقين الذين كانوا في عهد النبي ﷺ؛ فإنهم حدّثوا النبي ﷺ فكذبوه، واتّمنهم على سرّه فخانوه، ووعدوه أن يخرجوا معه في الغزو فأخلفوه.

(١) أخرجه: البخاري (١ / ٨٩ - فتح)، ومسلم (٥٨).

(٢) أخرجه: البخاري (١ / ٨٩ - فتح)، ومسلم (٥٩).

وقد روى محمد المحرم هذا التأويل عن عطاء ، وأنه قال : حدثني به جابر عن النبي ﷺ .

وذكر أن الحسن رجع إلى قول عطاء هذا لما بلغه عنه .

وهذا كذب ، والمحرم هذا شيخ كذاب معروف بالكذب .

وقد روي عن عطاء هذا لما بلغه من وجهين آخرين ضعيفين أنه أنكر على الحسن قوله : « ثلاث من كنَّ فيه فهو منافق » ، وقال : قد حدث إخوة يوسف فكذبوا ، ووعدوا فأخلفوا ، واثمنوا فخانوا ، ولم يكونوا منافقين .

وهذا لا يصحُّ عن عطاء ، والحسن لم يقل هذا من عنده ، وإنما بلغه عن النبي ﷺ ، قال الحديث ثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لا شك في ثبوته وصحته ، والذي فسره به أهل العلم المعتبرون أن النفاق في اللغة هو من جنس الخداع والمكر وإظهار الخير وإبطان خلافه ، وهو في الشرع ينقسم إلى قسمين :

أحدهما : النفاق الأكبر ، وهو أن يظهر الإنسان الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم والآخر ، ويبطن ما يناقض ذلك كله أو بعضه ، وهذا هو النفاق الذي كان على عهد رسول الله ﷺ ونزل القرآن بدمِّ أهله وتكفيرهم ، وأخير أن أهله في الدرك الأسفل من النار .

والثاني : النفاق الأصغر ، وهو نفاق العمل ، وهو أن يظهر الإنسان علانية صالحته ، ويبطن ما يخالف ذلك ، وأصول هذا النفاق ترجع إلى المخلص المذكورة في هذه الأحاديث ، وهي خمس :

أحدها : أن يحدث بحديث لم يصدق به وهو كاذب له .

والثاني : إذا وعد أخلف ، وهو على نوعين :

أحدهما: أن يعد ومن نيته أن لا يوفي بوعده، وهذا أشدُّ الخلق، ولو قال: أقفل كذا إن شاء الله تعالى ومن نيته أن لا يفعل؛ كان كذباً وخلقاً. قاله الأوزاعي.

والثاني: أن يعد ومن نيته أن يفي ثم يبدوله فيخلف من غير عذر له في الخلف.

وقد اختلف العلماء في وجوب الوفاء بالوعد:

فمنهم من أوجبه مطلقاً، وذكر البخاري في «صحيحه» أن ابن أشوع قضى بالوعد، وهو قول طائفة من أهل الظاهر وغيرهم.

منهم من أوجب الوفاء به إذا اقتضى نغريماً للموعود، وهو المحكي عن مالك وكثير من الفقهاء لا يوجبونه مطلقاً.

والثالث: إذا خاصم فجر، ويعني بالفجور أن يخرج عن الحق عمداً حتى يصير الحق باطلاً والباطل حقاً، وهذا مما يدعو إليه الكذب؛ كما قال النبي ﷺ: «إياكم والكذب، فإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار»^(١).

وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: «إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم»^(٢).

وقال ﷺ: «إنكم لتختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، وإنما أقضي على نحو مما أسمع، فمن قضيت له بشيء من حقِّ

(١) أخرجه: البخاري (١٠ / ٥٠٧ - فتح)، ومسلم (٢٦٠٧) من حديث عبدالله بن

مسعود.

(٢) أخرجه: البخاري (٥ / ١٠٦ - فتح)، ومسلم (٢٦٦٨) من حديث عائشة.

أخيه فلا يأخذه، إنما أقطع له قطعة من النار»^(١).

وقال عليه السلام: «إن من البيان لسحراً»^(٢).

فإذا كان الرجل ذا قدرة عند الخصومة، سواء كانت خصومته في الدين أو في الدنيا على أن يتصر للباطل، ويخيل للسامع أنه حق، ويوهن الحق، ويخرجه في صورة الباطل؛ كان ذلك من أقبح المحرمات وأخبث خصال النفاق.

الرابع: إذا عاهد غدر، ولم يف بالعهد، وقد أمر الله بالوفاء بالعهد، فقال: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولاً﴾ [الإسراء: ٣٤]، وقال: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ [النحل: ٩١]، وقال: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ٧٧].

وفي الصحيحين عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم: قال: «لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به».

وفي رواية: «إن الغادر ينصب له لواء يوم القيامة، فيقال: ألا هذه عُذْرَةُ فلان»^(٣).

وخرجاه أيضاً من حديث أنس بمعناه^(٤).

(١) أخرجه: البخاري (٥ / ٢٨٨ - فتح)، ومسلم (١٧١٣)؛ من حديث أم سلمة.

(٢) أخرجه: البخاري (١٠ / ٢٣٧ - فتح) من حديث ابن عمر، ومسلم (٨٦٩) من حديث

عمار.

(٣) أخرجه: البخاري (٦ / ٢٨٣ - فتح)، ومسلم (١٧٣٥).

(٤) أخرجه: البخاري (٦ / ٢٨٣ - فتح)، ومسلم (١٧٣٧).

وخرّج مسلم من حديث أبي سعيد عن النبي ﷺ؛ قال: «لكل غادر لواء عند استنه يوم القيامة»^(١).

والغدر حرام في كل عهد بين المسلم وغيره ولو كان المعاهد كافراً، ولهذا في حديث عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ نَفْساً مَعَاهِدَةً بغيرِ حِفْظِهَا لَمْ يَرِحْ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ، وَإِنْ رِيحُهَا لِيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةِ أَرْبَعِينَ عَاماً»، خرّجه البخاري^(٢).

وقد أمر الله تعالى في كتابه بالوفاء بعهود المشركين إذا أقاموا على عهودهم ولم يتقضوا منها شيئاً، وأما عهود المسلمين فيما بينهم فالوفاء بها أشد، وتفضها أعظم إثماً، ومن أعظمها نقض عهد الإمام على من بايعه ورضي به.

وفي الصحيحين عن أبي هريرة عن النبي ﷺ؛ قال: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا يزكّيهم ولهم عذاب أليم، فذكر منهم: ورجل بايع إماماً لا يبايعه إلا لدنيا، فإن أعطاه ما يريد وفى له، وإلا لم يف له»^(٣).

وداخل في العهود التي يجب الوفاء بها ويحرم الغدر فيها جميع عقود المسلمين فيما بينهم إذا تراضوا عليها من المبايعات والمناكحات وغيرها من العقود اللازمة التي يجب الوفاء بها، وكذلك ما يجب الوفاء به لله عز وجل مما يعاهد العبد ربه عليه من نذر التبرر ونحوه.

الخامس: الخيانة في الأمانة: فإذا أؤتمن الرجل أمانة فالواجب عليه أن يؤدّيها، كما قال تعالى: «وَإِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا»

(١) خرجه مسلم (١٧٣٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦ / ٢٦٩ - فتح).

(٣) أخرجه البخاري (٥ / ٢٨٤ - ١٣ - ٢٠١ - فتح)، ومسلم (١٦٠٨).

[النساء : ٥٨] ، وقال النبي ﷺ : «أد الأمانة إلى من ائتمنك»^(١).

قال الله عز وجل : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الأنفال : ٢٧] ، فالخيانة في الأمانة من خصال النفاق .

وقد روي عن محمد بن كعب القرظي أنه استنبط ما في هذا الحديث - أعني : حديث آية المنافق ثلاث - من القرآن ، وقال : مصداق ذلك في كتاب الله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ إلى قوله : ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون : ١] ، وقال تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ آتَانَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ﴾ إلى قوله : ﴿فَاعَقَبْتَهُمْ نَفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ [التوبة : ٧٤ - ٧٧] ، وقال : ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ إلى قوله : ﴿لِيُعَذِّبَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾ [الأحزاب : ٧٢ - ٧٣] .

وحاصل الأمر أن النفاق الأصغر كله يرجع إلى اختلاف السريرة والعلانية ، كما قاله المحسن .

وقال المحسن أيضاً : من النفاق اختلاف القلب واللسان ، واختلاف السر والعلانية ، واختلاف الدخول والخروج .

وفي «صحيح البخاري» عن ابن عمر أنه قيل له : إنا ندخل على سلطاننا فنقول له بخلاف ما نتكلم إذا خرجنا من عنده . قال : كنا نعدُّ هذا نفاقاً^(٢) .

ومن هنا كان الصحابة يخافون النفاق على أنفسهم ، وكان عمر يسأل

(١) أخرجه أبو داود (٣٥٣٥) ، والترمذي (١٢٦٤) ، وهو صحيح

(٢) أخرجه البخاري (١٣ / ١٧٠ - فتح)

حديفة عن نفسه .

وقال البخاري في «صحيحه» : وقال ابن أبي مليكة : أدركت ثلاثين من أصحاب النبي ﷺ كلهم يخاف النفاق على نفسه^(١) .

ويذكر عن الحسن قال : ما خافه إلا مؤمن ، ولا آمنه إلا منافق . انتهى .
والأثار عن السلف في هذا كثيرة جداً .

قال سفيان الثوري : خلاف ما بيننا وبين المرجئة ثلاث ، فذكر منها ؛
قال : نحن نقول نفاق ، وهم يقولون : لا نفاق .

وقال الأوزاعي : قد خاف عمر النفاق على نفسه . قبل له : إنهم يقولون :
إن عمر لم يخف أن يكون يومئذ منافقاً حتى سأل حديفة ، ولكن خاف أن يُبتلى
بذلك قبل أن يموت . قال : هذا قول أهل البدع ؛ يشير إلى أن عمر كان يخاف
النفاق على نفسه في الحال ، والظاهر أنه أراد أن عمر كان يخاف على نفسه في
الحال من النفاق الأصغر ، والنفاق الأصغر وسيلة وذريعة إلى النفاق الأكبر ، كما
أن المعاصي بريد الكفر ، وكما يخشى على من أصر على المعصية أن يسلب
الإيمان عند الموت ، كذلك يخشى على من أصر على خصال النفاق أن يسلب
الإيمان فيصير منافقاً خالصاً .

ومن أعظم خصال النفاق العملي أن يعمل الإنسان عملاً ويظهر أنه قصد
به الخير ، وإنما عمله ليتوصل به إلى غرض له سيئ ، فيتم له ذلك ، ويتوصل
بهذه الخديعة إلى غرضه ، ويتروح بمكره وخداعه وحمد الناس له على ما أظهره ،
ويتوصل به إلى غرضه السيئ ، الذي أبطنه ، وهذا قد حكاه الله في القرآن عن

(١) علقه البخاري في «صحيحه» (١ / ١٠٩ - فتح) . ووصله أبو زرعة الرازي في «تاريخ

دمشق» (١٣٦٧) مختصراً .

المنافقين واليهود، فحكى عن المنافقين أنهم: ﴿اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضُرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِزْوَاجًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة: ١٠٧].

وانزل في اليهود: ﴿لَا تَحْسِبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسِبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٨٨].

وهذه الآية نزلت في اليهود، سألهم النبي ﷺ عن شيء، فكتموه، وأخبروه بغيره، فخرجوا وقد أروه أن قد أخبروه بما سألهم عنه، واستحمدوا بذلك، وفرحوا بما أتوا من كتمانهم وما سئلوا عنه، قال ذلك ابن عباس وحديثه مخرج في الصحيحين^(١).

وفيها أيضاً عن أبي سعيد: أنها نزلت في رجال من المنافقين كانوا إذا خرج النبي ﷺ إلى الغزو نخلقوا عنه، وفرحوا بمقعدهم خلفه، فإذا قدم رسول الله ﷺ من الغزو اعتذروا إليه، وحلقوا، وأحبوا أن يحمدوا بما لم يفعلوا^(٢).

وقد وصف الله المنافقين بالمخادعة، ولقد أحسن أبو العاتية في قوله:

لَيْسَ ذَنْبًا إِلَّا بَدِينٌ وَلَيْسَ سِ السُّدَيْنُ إِلَّا فِكَايِمُ الْأَخْلَاقِ
إِنَّمَا الْمَكْرُ وَالْخَدِيعَةُ فِي النَّاسِ رَهْمًا مِنْ خِصَالِ أَهْلِ النُّفَاقِ

ولما تفرر عند الصحابة رضي الله عنهم أن النفاق هو اختلاف السر والعلانية؛ خشي بعضهم على نفسه أن يكون إذا تغير عليه حضور قلبه ورفقه وخشوعه عند سماع الذكر برجوعه إلى الدنيا والاشتغال بالأهل والأولاد والأموال

(١) أخرجه: البخاري (٨ / ٢٣٢ - فتح)، ومسلم (٢٧٧٨).

(٢) أخرجه: البخاري (٨ / ٢٣٣ - فتح)، ومسلم (٢٧٧٧).

أن يكون ذلك منه نفاقاً، كما في «صحيح مسلم» عن حنظلة الأسدي: أنه مرُّ به أبو بكر رضي الله عنه وهو يبكي، فقال مالك؟ قال: نافق حنظلة. يا أبا بكر! نكون عند رسول الله ﷺ يذكرنا بالجنة والنار كأنما رأى العين، فإذا رجعت عافسنا الأزواج والضيعة فتنسنا كثيراً. قال أبو بكر: فوالله أنا لكذلك. فانطلقا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «مالك يا حنظلة؟». قال: نافق حنظلة يا رسول الله، وذكر له مثل ما قال لأبي بكر. فقال رسول الله ﷺ: «لو تدومون على الحال التي تقومون بها من عندي لصافحتكم الملائكة في مجالسكم وفي طرقكم، ولكن يا حنظلة ساعة وساعة»^(١).



(١) أخرجه مسلم (٢٧٥٠).

الحديث التاسع والأربعون

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : قَالَ : وَلَوْ أَنَّكُمْ تَوَكَّلْتُمْ عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ ؛ لَرَزَقْتُمْ كَمَا يَرزُقُ الطَّيْرُ تَغْدُو جِمَاصاً وَتَرُوحُ بِطَاناً .

رواه الإمام أحمد، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان، والحاكم.

وقال الترمذي: حسن صحيح^(١).

* هذا الحديث خرجه هؤلاء كلهم من رواية عبد الله بن هبيرة سمع أبا تميم الجيشاني سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يحدثه عن النبي ﷺ .
وأبو تميم وعبد الله بن هبيرة خرّج لهما مسلم ووثقهما غير واحد، وأبو تميم ولد في حياة النبي ﷺ، وهاجر إلى المدينة في زمن عمر رضي الله عنه .

(١) أخرجه: الترمذي (٢٣٤٤)، والنسائي في الكبرى (٧٩ / ٨ - تحفة الأشراف)، وابن ماجه (٤١٦٤)، وأحمد (٣٠ و ٥٢)، وابن المبارك في الزهد (٥٥٩)، وأبو داود الطيالسي في مسنده (٥٠)، والبخاري في شرح السنة (١٤ / ٣٠١)، وأبو تميم في حلية الأولياء (٦٩٨٠) - والقسري في المعرفة والتاريخ (٤٨٨ / ٢)، وابن حبان (٢٥٤٨ - موارد)، والحاكم (٤ / ٣١٨)؛ من طرق عن عبد الله بن هبيرة: أنه سمع أبا تميم الجيشاني يقول: سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: أنه سمع نبي الله ﷺ يقول: (فذكره).
قلت: وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم.

وروي هذا الحديث من حديث ابن عمر عن النبي ﷺ، ولكن في إسناده من لا يعرف حاله. قاله أبو حاتم الرازي (١).

* وهذا الحديث أصل في التوكل، وأنه من أعظم الأسباب التي يستجلب بها الرزق.

* وحقيقة التوكل هو صدق اعتماد القلب على الله عز وجل في استجلاب المصالح ودفع المضار من أمور الدنيا والآخرة كلها، وكَلِمَتِ الْأُمُورِ كُلِّهَا إِلَيْهِ، وتحقيق الإيمان بأنه لا يعطي ولا يمنع ولا يضر ولا ينفع سواه.

قال سعيد بن جبيرة: التوكل جماع الإيمان.

وقال وهب بن منبه: الغاية القصوى التوكل.

قال الحسن: إن توكل العبد على ربه أن يعلم أن الله هو ثقته.

* واعلم أن تحقيق التوكل لا ينافي السعي في الأسباب التي قدر الله سبحانه وتعالى المقدورات بها وجرت سنته في خلقه بذلك، فإن الله تعالى أمر بتعاطي الأسباب مع أمره بالتوكل، فالتسعي في الأسباب بالجوارح طاعة له، والتوكل بالقلب عليه إيمان به؛ كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ [النساء: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقال: ﴿وَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

وقال سهل التستري: من طعن في الحركة - يعني: في السعي

(١) أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان، (٢ / ٤٩٧).

(٢) كما في عمل الحديث، (٢ / ١١٤)؛ حيث قال: «هذا حديث باطل بهذا الإسناده»

وسعد بن إسحاق بن الحمار مجهول، لا أعرفه»

والكسب - ! فقد طعن في السنة . ومن طعن في التوكل ؛ فقد طعن في الإيمان ،
فالتوكل حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، والكسب سنته ، فمن عمل على
حاله ؛ فلا يترك سنته .

ثم إن الأعمال التي يعملها العبد ثلاثة أقسام :

أحدها : الطاعات التي أمر الله عباده بها وجعلها سبباً للتجاة من النار
ودخول الجنة ، فهذا لا بد من فعله مع التوكل على الله فيه والاستعانة به عليه ،
فإنه لا حول ولا قوة إلا به . وما شاء كان وما لم يشأ لم يكن ، فمن قصر في شيء
مما وجب عليه من ذلك استحق العقوبة في الدنيا والآخرة شرعاً وقدرأ .

قال يوسف بن أسباط : اعمل عمل رجل لا يتجبه إلا عمله ، وتوكل
توكل رجل لا يصيبه إلا ما كتب له .

والثاني : ما أجرى الله العادة به في الدنيا وأمر عباده بتعاطيه كالأكل عند
الجوع ، والشرب عند العطش ، والاستظلal من الحر ، والتدفؤ من البرد ، ونحو
ذلك ، فهذا أيضاً واجب عنى انعم تعاطي أسبابه ، ومن قصر فيه حتى تضمر
بتركه مع القدرة على استعماله ؛ فهو مفرط يستحق العقوبة ، لكن الله سبحانه
وتعالى قد يقوى بعض عباده من ذلك على ما لا يقوى عليه غيره . فإذا عمل
بمقتضى قوته التي اقتص بها عن غيره فلا حرج عليه ، ولهذا كان النبي ﷺ
يوصل في صياحه وينهى عن ذلك أصحابه ويقول لهم : إني نمت كهيبتكم ،
إني أطعم وأسقى^(١) .

وفي رواية : إني أظل عند ربي يطعمني ويسقيني^(٢) .

(١) أخرجه : البخاري (٤ / ١٣٩ - فتح) ، ومسلم (١١٠٢) من حديث عبد الله بن عمر .

(٢) أخرجه : البخاري (٤ / ٢٠٦ - فتح) ، ومسلم (١١٠٣) ، من حديث أبي هريرة .

وفي رواية: «إن لي مطعماً بطعسي وساقياً بمشيني»^(١).

والأظهر أنه أراد بذلك أن الله يغذيه ويغذيه بما يورده على قلبه من الفتح
القدسية، والمنح الإلهية، والمعازف الربانية، التي تغنيه عن الطعام والشراب
برهة من الدهر، كما قال الفائل:

لهما أحاديث من ذكراك تشغلها عن الشراب وتلهيها عن الزاد
لها بوجهك نور تنضيء به وقت المسير وفي أعصابها حادي
إذا اشكت من كلال السير أو عداها روح الفؤوم فتحيا عند ميعاد

وقد كان كثير من السلف لهم من القوة على ترك الطعام والشراب ما ليس
لغيرهم ولا يتضررون بذلك.

وكان ابن الزبير يواصل ثمانية أيام.

وكان أبو الجوزاء يواصل في صومه بين سبعة أيام ثم يقبض على ذراع
النساء فيكاد يحطمها.

وكان أبو إبراهيم النخعي يمكث شهرين لا يأكل شيئاً غير أنه يشرب شربة
حلوى.

وكان حجاج بن فرافصة يفي أكثر من عشرة أيام لا يأكل ولا يشرب ولا
ينام، وكان بعضهم لا يبالي بالحر ولا بالبرد كما كان علي رضي الله عنه يلبس
لباس الصيف في الشتاء، ويلبس الشتاء في الصيف. وكان النبي ﷺ دعا له أن
يذهب الله عنه الحر والبرد، فمن كان له قوة على مثل هذه الأمور فعمل بمقتضى
قوته ولم يضعفه عن طاعة الله فلا حرج عليه، ومن كلف نفسه ذلك حتى أضعفها
عن بعض الواجبات، فإنه يتكر عليه ذلك.

(١) أخرجه البخاري (١ / ٢٠٢ - فتح) من حديث أبي سعيد الخدري.

وكان السلف يتكرون على عبدالرحمن بن عثم حيث كان يترك الأكل مدة حتى يعاد من ضعفه .

القسم الثالث : ما أجرى الله العادة به في الدنيا في الأعم الأغلب، وقد يخرق العادة في ذلك لمن شاء من عباده، وهو أنواع :
منها ما يخرقه كثيراً ويغني عنه كثيراً من خلقه ؛ كالأدوية بالنسبة إلى كثير من البلدان وسكان البوادي ونحوها .

وقد اختلف العلماء هل الأفضل لمن أصابه المرض الندائي أم تركه لمحقق التوكل على الله؟ فيه قولان مشهوران، وظاهر كلام أحمد أن التوكل لمن قوي عليه أفضل ؛ لما صح عن النبي ﷺ أنه قال : «يدخل من أمي الجنة سبعون ألفاً بغير حساب» ، ثم قال : هم الذين لا ينظيرون، ولا يسترفون، ولا يكتوون، وعلى ربهم يتوكلون»^(١)، ومن رجح الندائي قال : إنه حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي كان يداوم عليه وهو لا يفعل إلا الأفضل وحمل الحديث على الرقي المكروهة التي يخشى منها الشرك بدليل أنه قرنها بالكي والطيرة وكلاهما مكروه^(٢) .

ومنها ما يخرقه لقليل من العامة كحصول الرزق لمن ترك السعي في طلبه ، فمن رزقه الله صدق يقين وتوكل وعلم من الله أن يخرق له العوائد ولا يحوجه إلى الأسباب المعتادة في طلب الرزق ونحوه جاز له ترك الأسباب ولم ينكر عليه ذلك، وحديث عمر هذا الذي تتكلم عليه يدل على ذلك، ويدل على أن الناس إنما يؤتون من قلة تحقق التوكل، ووقوفهم مع الأسباب الظاهرة

(١) أخرجه مسلم (٢١٨) من حديث عمران بن حصين .

(٢) والندائي لا ينافي التوكل ؛ كما بينه : ابن الجوزي في هتليس إبليس (ص ٢٨٧ -

٢٨٨) ، وابن قيم الجوزية في زاد المعاد (٤ / ١٥) ؛ فانظرهما .

بقلوبهم ومساكنهم لها، فلذلك يتعبون أنفسهم في الأسباب، ويحتمدون في غاية الاجتهاد، ولا يأتيهم إلا ما قدر لهم، فلو حققوا التوكل على الله بقلوبهم لساق الله إليهم أرزاقهم مع أدنى سبب كما يسوق إلى الطير أرزاقها بمجرد الغدو والرواح، وهو نوع من الطلب والسعي لكنه سعي يسير^(١).

ومن هذا الباب من قوي توكله على الله ووثقه به فدخل المفاوز بغير زاد فإنه يجوز لمن هذه صفته دون من لم يبلغ هذه المنزلة، وله في ذلك أسوة بإبراهيم الخليل عليه السلام حيث ترك هاجر وابنها إسماعيل يواد غير ذي زرع، وترك عندهما جراباً فيه تمر وسقاء فيه ماء، فلما تبعته هاجر وقالت له: إلى من ندعنا؟ قال لها: إلى الله. قالت: رضيت بالله، وهذا كان يفعله بأمر الله ووحيه، فقد يقذف الله في قلوب بعض أوليائه من الإلهام الحق ما يعلمون أنه حق ويتقون به.

ومتى كان الرجل ضعيفاً، وخشي على نفسه أن لا يبصر أو يتعرض للسؤال أو أن يقع في الشك والتسخط؛ لم يحز له ترك الأسباب حينئذ، وأنكر عليه غاية الإنكار كما أنكر الإمام أحمد وغيره على من ترك الكسب، وعلى من دخل المفازة بغير زاد، وخشي عليه التعرض للسؤال.

قال المروزي: سألت أبا عبد الله عن رجل جلس في بيته ويقول: اجلس وأصبر ولا اطلع على ذلك أحداً! وهو بقدر إن احترق؟ قال: لو خرج فاحترف!

(١) وما أحسن ما نقله البيهقي في الشعب، (٢ / ٦٦ - ٦٧) عن الإمام أحمد: وليس في هذا الحديث دلالة على القعود عن الكسب، بل فيه ما يدل على طلب الرزق؛ لأن الطير إذا عدت؛ فإنما تغدو لطلب الرزق، وإنما أراد - والله أعلم - لو توكلوا على الله في ذهابهم ومحيثهم وتصرفهم، ورأوا أن الحبر بيده ومن عنده؛ لم يتصرفوا إلا سألهم عاتقهم؛ كالطير تغدو حماساً وتروح بطناً، كهم يحتمدون على قوتهم وجلدهم، ويفشون ويكذبون ولا يتصحبون، وهذا خلاف التوكل.

كان أحب إليّ، وإذا جلس؛ خفت أن يخرجني إلى أن يكون يتوقع أن يرسل إليه بشيء. قلت: فإذا كان يُبعث إليه شيء فلا يأخذ؟ قال: هذا جيد.

وقد روي عن ابن عباس؛ قال: كان أهل اليمن يحجون ولا ينزودون، ويقولون: نحن متوكلون، فيحجون، فيأتون مكة، فيسألون الناس، فأنزل الله هذه الآية: ﴿وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى﴾ [البقرة: ١٩٧]، وكذا قال مجاهد وعكرمة والنخعي وغير واحد من السلف.

فلا يرخص في ترك السبب بالكلية إلا لمن انقطع قلبه عن الاستشراف إلى المخلوقين بالكلية، وقد روي عن أحمد أنه سئل عن التوكل، فقال: قطع الاستشراف باليأس من الخلق.

وظاهر كلام أحمد أن المكسب أفضل بكل حال؛ فإنه سئل عمّن يقعد ولا يكتسب ويقول: توكلت على الله. فقال: ينبغي للناس كلهم أن يتوكلوا على الله، ولكن يعودون على أنفسهم بالكسب.

وروي الخلال بإسناده عن الفضيل بن عياض أنه قيل له: لو أن رجلاً قعد في بيته زعم أنه يثق بالله فيأتيه برزقه. قال: إذا وثق بالله حتى يعلم منه أنه قد وثق به لم يمنعه شيء، أرادته لكن لم يفعل ذلك الأنبياء ولا غيرهم، وقد كان الأنبياء يؤجرون أنفسهم، وكان النبي ﷺ يؤجر نفسه وأبو بكر وعمر، ولم يقولوا: نقعد حتى يرزقنا الله عز وجل.

وقال الله عز وجل: ﴿فَاتَّبِعُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ١٠].

ولا يد من طلب المعيشة.

وبكل حال؛ فمن لم يصل إلى هذه المقامات العالية؛ فلا بد له من معاناة

الأسباب، لا سيما من له عيال لا يصبرون، وقد قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت»^(١).

وكذلك، من ضيَّع بتركه الأسباب حقاً له، ولم يكن راضياً بفوات حقه، وفي مثل هذا جاء قول النبي ﷺ: «المؤمن القوي خير وأحبُّ إلى الله من المؤمن الضعيف، وفي كلِّ خير، أحرص على ما ينفعك، واستعن بالله، ولا تعجز، فإن أصابك شيء فلا تقل لو أني فعلت كذا لكان كذا، ولكن قل: قدر الله وما شاء فعل، فإن الـ (لو) تفتح عمل الشيطان»، أخرجه مسلم بمعناه من حديث أبي هريرة^(٢).

وهذا كله إشارة إلى أن التوكُّل لا ينافي الإتيان بالأسباب، بل قد يكون جمعهما أفضل.

قال معاوية بن قرة: لقي عمر بن الخطاب ناساً من أهل اليمن، فقال: من أنتم؟ قالوا: نحن المتوكلون. قال: بل أنتم المتأكلون، إنما المتوكل الذي يلقي حبه في الأرض ويتوكل على الله.

ولو حلت هذه القصة في قلوب المتوكلين؛ لضجوا إلى الله بالندم والتوبة، ولكن المتوكل يحلُّ بقلبه الكفاية من الله تبارك وتعالى فيصدق الله فيما ضمن.

ومعنى هذا الكلام أن المتوكل على الله حقُّ التوكل لا يأتي بالتوكل، ويجعله سبباً لحصول الكفاية له من الله بالرزق وغيره، فإنه لو فعل ذلك لكان كمن أتى سائر الأسباب لاستجلاب الرزق والكفاية بها وهذا نوع نقص في تحقيق التوكل، وإنما المتوكل حقيقة من يعلم أن الله قد ضمن لعبده برزقه وكفايته، فيصدق الله فيما ضمنه، ويشق بقلبه، ويحقق الاعتماد عليه فيما ضمنه

(١) أخرجه مسلم (٩٩٦) من حديث عبد الله بن عمرو بنحوه.

(٢) أخرجه مسلم (٢٦٦٤).

من الرزق من غير أن يخرج التوكل مخرج الأسباب في استجلاب الرزق به ،
والرزق مقوم لكل أحد من يرُ وفاجر ومؤمن وكافر؛ كما قال تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ
ذَابَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا ﴾ [هود : ٦] ، هذا مع ضعف كثير من
الدواب وعجزها عن السعي في طلب الرزق ؛ قال تعالى : ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ ذَابَّةٍ لَا
تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ ﴾ [العنكبوت : ٦٠] ، فما دام العبد حياً فرزقه
على الله ، وقد ييسره الله له بكسب وبغير كسب ، فمن توكل على الله لطلب
الرزق ، فقد جعل التوكل سبباً وكسباً ، ومن توكل عليه لثفته بضمانه فقد توكل
عليه ثقة به وتصديقاً بوعدده ، وما أحسن قول المثنى الأبياري وهو من أعيان
أصحاب الإمام أحمد : لا تكونوا بالمضمون مهتمين ، فتكونوا للمضامن متهمين ،
وبرزقه غير راضين .

• واعلم أن ثمرة التوكل الرضا بالقضاء ، فمن وكل أموره إلى الله ، ورضي
بما يقضيه له ويختاره ؛ فقد حقق التوكل ، ولذلك كان الحسن والفضيل وغيرهما
يفسرون التوكل على الله بالرضا .

قال ابن أبي الدنيا : بلغني عن بعض الحكماء ؛ قال : التوكل على ثلاث
درجات : أولها : ترك الشكاية ، والثانية : الرضا ، والثالثة : المحبة . فترك
الشكاية : درجة الصبر ، والرضا : سكون القلب بما قسم الله له ، وهي أرفع من
الأولى ، والمحبة : أن يكون حبه لما يصنع الله به . فالأولى للزاهدين ، والثانية
للمصدقين ، والثالثة للمرسلين . انتهى .

• المتوكل على الله إن صبر على ما يقدره الله له من الرزق أو غيره فهو
صابر ، وإن رضي بما يقدر له بعد وقوعه فهو الراضي ، وإن لم يكن له اختيار
بالكلية ، ولا رضا إلا فيما يقدر له ؛ فهو درجة المحبين العارفين ؛ كما كان عمر
ابن عبدالعزيز يقول : أصبحت وما لي سرور إلا في مواضع القضاء والقدر .

الحديث الخمسون

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُسْرِ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ شَرَّ أَعْرَافِ الْإِسْلَامِ قَدْ كَثُرَتْ عَلَيَّ، فَيَدَّبُ نَفْسِي بِهَاجِسٍ. قَالَ: وَلَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِمَّنْ ذَكَرَ اللَّهَ. خَرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِهَذَا اللَّفْظِ.

* وخرجه الترمذي وابن ماجه وابن حبان في «صحيحه» بمعناه.

وقال الترمذي: حسن غريب.

وكلهم خرجه من رواية عمرو بن قيس الكندي عن عبد الله بن بسر.

وخرجه ابن حبان في «صحيحه» وغيره من حديث معاذ بن جبل؛ قال:

آخر ما فارقت عليه رسول الله ﷺ أن قلت له: أي الأعمال خير وأقرب إلى الله؟ قال: «أن تموت ولسانك رطب من ذكر الله».

وقد سبق في هذا الكتاب مفرقاً ذكر كثير من فضائل الذكر، ونذكر هنا

فضل إدامته والإكثار منها:

قد أمر الله المؤمنين بأن يذكروه ذكراً كثيراً، ومدح من ذكره كذلك؛ قال

تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا . وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾

[الأحزاب: ٤١].

(١) صحيح، كما بيته في صحيح كتاب الأذكار وضعيفه، (٣١ / ٣٠)

وقال تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة : ١٠].

وقال تعالى : ﴿وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب : ٣٥].

وقال تعالى : ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ﴾ [آل عمران : ٩١].

وفي «صحيح مسلم» عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ مر على جبل يقال له : حُمدان . فقال : «سيروا، هذا حُمدان، سبق المفردون». قالوا: وما المفردون يا رسول الله؟ قال : «الذَّاكِرُونَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ»^(١).

ومن هذا السياق يظهر وجه ذكر السابقين في هذا الحديث؛ فإنه لما سبق الركب، وتخلَّف بعضهم؛ نَبَّه ﷺ على أن السابقين على الحقيقة هم الذين يديمون ذكر الله، ويولعون به، ومن هذا المعنى قول عمر بن عبدالعزيز ليلة عرفة بعرفة عند قرب الإفاضة: ليس السابق اليوم من سبق بعيره، وإنما السابق من غُضِر له.

وفي «صحيح مسلم» عن عائشة؛ قالت: كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيائه^(٢).

فالمحبُّ اسم محبوبه لا يغيب عن قلبه، فلو كلَّف أن ينسى ذكره لما قدر، ولو كلَّف أن يكفَّ عن ذكره بلسانه لما صبر.

كَيْفَ يَنْسَى الْمُحِبُّ ذِكْرَ حَبِيبِ اسْمُهُ فِي قُوَادِمِ مَكْتُوبِ
كَانَ بِلَالٍ كُلَّمَا عَذَّبَهُ الْمُشْرِكُونَ فِي الرَّمْضَاءِ عَلَى التَّوْحِيدِ يَقُولُ: أَحَدُ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٧٦).

(٢) علقه البخاري (١ / ٤٠٧ / ٢ / ١١٤ - فتح)، ووصله مسلم (٣٧٣).

أحد. فإذا قالوا له: قل واللوات والعزى. قال: لا أحسنه.

يُرَادُ مِنَ الْقَلْبِ نِيَانَتُكُمْ وَتَأْتِي الطَّبَاعُ عَلَى النَّاقِلِ
كَلَّمَا قَوِيَتْ الْمَعْرِفَةُ صَارَ الذِّكْرُ يَجْرِي عَلَى لِسَانِ الذَّاكِرِ مِنْ غَيْرِ كَلْفَةٍ،
وَلِهَذَا يَلْهَمُ أَهْلَ الْجَنَّةِ التَّسْبِيحَ كَمَا يَلْهَمُونَ النَّفْسَ، وَتَصِيرُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَهُمْ
كَالْمَاءِ الْبَارِدِ لِأَهْلِ الدُّنْيَا. كَانَ الثُّورِيُّ يَنْشُدُ:

لَا لَأَنِي أَتَاكَ أَكْثَرُ ذِكْرًا كَ لَكِنَّ بِذَلِكَ يَجْرِي لِسَانِي
إِذَا سَمِعَ الْمُحِبُّ ذَكَرَ اسْمَ حَبِيبِهِ مِنْ غَيْرِ زَادٍ؛ طَرِبَهُ وَتَضَاعَفَ فَلَغَهُ.

قال النبي ﷺ لابن مسعود: «اقرأ عليّ القرآن». قال: اقرأ عليك وعليك
أنزل؟ قال: «إني أحبُّ أن أسمع من غيري»، فقرأ عليه ففاضت عيناه^(١).

ذكر المحبين على خلاف ذكر الغافلين:

﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَّتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنفال: ٢].

وَأَنِّي تَتَسَرَّرُونِي لِذِكْرِكَ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعَضْفُورُ بَلَلَهُ الْقَطْرُ
أحد السبعة الذين يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: درجل ذكر الله
خالياً ففاضت عيناه.

الذكر لذّة قلوب العارفين:

قال الله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَنَطَمَنُوا قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ
تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾ [الرعد: ٢٨].

قلوب المحييين لا تطمئن إلا بذكره، وأرواح المشتاقين لا تسكن إلا
برؤيته:

(١) أخرجه: البخاري (٩ / ٩٤ - فتح)، ومسلم (٨٠٠).

أَبْدَأُ نَفُوسَ الطَّالِبِينَ مِنْ إِلَى طَلُوبِكُمْ تَجُنُّ
وَكَذَا السُّلُوبُ بِذِكْرِكُمْ بَعْدَ الْمَخَافَةِ تَطْمِئِنُّ
حُنْتُ بِحُبِّكُمْ وَمَنْ يَهْوَى الْحَبِيبَ وَلَا يُعْنُ؟
بِحَيَاتِكُمْ يَا سَادَتِي جُودُوا بِوَضْلِكُمْ وَمُنَا

المحبون يستوحشون من كل شاغل يشغل عن الذكر، فلا شيء أحب إليهم من الخلوة بحبيبهم .

قيل لمحمد بن النضر: أما تستوحش وحدك؟ قال: كيف أستوحش وهو يقول: أنا جليس من ذكري^١ .

كَتَمْتُ اسْمَ الْحَبِيبِ مِنَ الْعِبَادِ . وَرَدَّدْتُ الصَّبَابَةَ فِي فُؤَادِي
فَوَا شَوْقًا إِلَى بَلَدِ خَلِيٍّ لَعَلِّي بِاسْمِ مَنْ أَهْوَى أَنَادِي
فإذا قوي حال المحب ومعرفة لم يشغله عن الذكر بالقلب واللسان شاغل، فهو بين المخلوق بجسمه، وقلبه معلق بالمحل الأعلى كما قال علي في وصفهم: صحبوا الدنيا بأجساد أرواحها معلقة بالمحل الأعلى .

وفي هذا المعنى قيل:

جِسْمِي مَعِيَ غَيْرَ أَنَّ الرُّوحَ بَعْدَكُمْ فَالْجِسْمُ فِي غُرْبَةٍ وَالرُّوحُ فِي وَطَنِ
وَقَالَ غَيْرُهُ:

وَلَقَدْ جَعَلْتِكَ فِي الْفُؤَادِ مُخَدَّنِي وَأَيْحَتُ جِسْمِي مَنْ أَرَادَ جُلُوسِي
فَالْجِسْمُ مِنِّي لِلْجَلِيسِ مُؤَانِسُ وَحَبِيبُ قَلْبِي فِي الْفُؤَادِ أَنْبِيبِي

وهذه كانت حال الرسل والصديقين؛ كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأنفال: ٤٥] .

(١) قوله: «أنا جليس من ذكري»؛ لا أصل له .

وقال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٠٠].

وقال تعالى: ﴿فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ﴾ [النساء: ١٠٣]؛ يعني الصلاة في حال الخوف، ولهذا قال: ﴿فَإِذَا أَطْمَأَنَّتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٠٣]، وقال تعالى في ذكر صلاة الجمعة: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: ١٠]، فأمر بالجمع بين الابتغاء من فضله وكثرة ذكره...

ولهذا ورد فضل الذكر في الأسواق ومواطن الغفلة كما في المسند والترمذي وسنن ابن ماجه عن عمر مرفوعاً: ومن دخل سوقاً بصاح فيه وبيع، فقال: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، يحيي ويميت وهو حي لا يموت، بيده الخير، وهو على كل شيء قدير؛ كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة. ووقع له ألف ألف درجة^(١).

وكان بعض السلف يفصد السوق ليذكر الله فيها بين أهل الغفلة.

فصل في وظائف الذكر الموظفة في اليوم والليلة^(٢)

معلوم أن الله فرض على المسلمين أن يذكروه كل يوم وليلة خمس مرات بإقامة الصلوات الخمس في موافقتها المؤقتة، وشرع لهم مع هذه الفرائض الخمس أن يذكروه ذكراً يكون لهم نافلة، والنافلة الزيادة، فيكون ذلك زيادة على الصلوات الخمس، وهي نوعان:

(١) صحيح بشواهده؛ كما بيته في جزء مفرد، وهو الموسوم به القول العونوني في تصحيح حديث السوق، وهو مطبوع متداول.

(٢) وأجمع كتاب في ذلك هو الأذكار للنووي رحمه الله، وقد أسبغ الله علينا نعمه فانتبهنا من بيان صحيحه وضعفه.

أحدهما: ما هو من جنس الصلاة، فشرع لهم أن يصلوا مع الصلوات الخمس قبلها أو بعدها أو قبلها وبعدها سنتاً، فتكون زيادة على الفريضة، فإن كان في الفريضة نقص جبر نقصها بهذه النوافل، وإلا كانت النوافل زيادة على الفرائض وأطول ما يتخلل بين موافقت الصلاة مما ليس فيه صلاة مفروضة ما بين صلاة العشاء وصلاة الفجر، وما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر، فشرع كل واحدة من هاتين الصلاتين صلاة تكون نافلة لثلاث بطول وقت الغفلة عن الذكر، فشرع ما بين صلاة العشاء وصلاة الفجر صلاة الوتر وقيام الليل، وشرع ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر صلاة الضحى وبعض هذه الصلوات أكد من بعض، فأكدتها الوتر، ولذلك اختلف العلماء في وجوبه، ثم قيام الليل، وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يداوم عليه حضراً وسفراً، ثم صلاة الضحى، وقد اختلف الناس فيها وفي استحباب المدومة عليها، وفي الترغيب فيها أحاديث صحيحة.

ورود الترغيب أيضاً في الصلاة عقب زوال الشمس.

وأما الذكر بالنساء؛ فمستروع في جميع الأوقات، ويتأكد في بعضها، فمما يتأكد فيه الذكر عقب الصلوات المفروضة وأن يذكر الله عقب كل صلاة منها مئة مرة ما بين تسبيح وتحميد وتكبير وتهليل.

ويستحب أيضاً الذكر بعد الصلاتين اللتين لا تطوع بعدهما وهما الفجر والعصر، فيشرع الذكر بعد صلاة الفجر إلى أن تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب الشمس، وهذان الوقتان - أعني: وقت الفجر ووقت العصر - هما أفضل أوقات النهار للذكر، ولهذا أمر الله تعالى بذكره فيهما في مواضع من القرآن؛ كقوله: ﴿وَسُبْحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الأحزاب: ٤٢]، وقوله: ﴿وَأذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ بُكْرَةً وَأَصِيلاً﴾ [الإنسان: ٢٥]، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِالعِشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾

[آل عمران: ٤١]، وقوله: ﴿فَأَوْخَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ١١]، وقوله: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الروم: ١٧]، وقوله: ﴿وَمَسْجِدَ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾ [غافر: ٥٥]، وقوله: ﴿وَإِذْ تَكَرَّرَ رَبُّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]، وقوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، وقوله: ﴿وَمَسْجِدَ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ [ق: ٣٩].

وأفضل ما فعل في هذين الوقتين من الذكر صلاة الفجر وصلاة العصر، وهما أفضل الصلوات.

وقد قيل في كل منهما: إنها الصلاة الوسطى، وهما الميردان اللذان من حافظ عليهما دخل الجنة، ويليها من أوقات الذكر الليل.

ولهذا يذكر بعد هذين الوقتين في القرآن تسبيح الليل وصلاته، والذكر المطلق يدخل فيه الصلاة، ونلاوة القرآن، وتعلمه، وتعليمه، والعلم النافع، كما يدخل فيه التسبيح والتكبير والتهليل.

ومن أصحابنا من رجح التلاوة على التسبيح ونحوه بعد الفجر والعصر.

وسئل الأوزاعي عن ذلك، فقال: كان هديهم ذكر الله، فإن قرأ فحسن.

وظاهر هذا أن الذكر في هذا الوقت أفضل من التلاوة.

وكذا قال إسحاق في التسبيح عقيب المكتوبات مئة مرة: إنه أفضل من التلاوة حينئذ.

والأذكار والأدعية المأثورة عن النبي ﷺ في الصباح والمساء كثيرة جداً، ويستحب أيضاً إحياء ما بين العشاءين بالصلاة والذكر.

ويستحب تأخير العشاء إلى ثلث الليل كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة، وهو مذهب الإمام أحمد وغيره، حتى يفعل هذه الصلاة في أفضل وقتها، وهو آخره، ويستغل منتظر هذه الصلاة في الجماعة في هذا الثلث الأول من الليل بالصلاة أو بالذكر أو انتظار الصلاة في المسجد، ثم إذا صلى العشاء وصلى بعدها ما يتبعها من سنتها المراتبة أو أوتر بعد ذلك إن كان يريد أن يوتر قبل النوم.

فإذا أوى إلى فراشه بعد ذلك للنوم فإنه يستحب له أن لا ينام إلا على طهارة وذكر، فيسبح ويحمد ويكبر تمام مئة كما علم النبي ﷺ فاطمة وعلياً أن يفعلاه عند مناهما، ويأتي بما قدر عليه من الأذكار الواردة عن النبي ﷺ عند النوم، وهي أنواع متعددة من تلاوة القرآن وذكر الله، ثم ينام على ذلك.

فإذا استيقظ من الليل وتقلب على فراشه، فليذكر الله كلما تقلب، ففي صحيح البخاري: «عن عبادة عن النبي ﷺ؛ قال: «من تعار من الليل، فقال: لا إله إلا الله وحده، لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله، ثم قال: رب اغفر لي، أو قال: ثم دعا؛ استجيب له، فإن عزم فتوضأ ثم صلى قبلت صلاته»^(١).

وثبت أنه ﷺ كان إذا استيقظ من منامه يقول: «الحمد لله الذي أحياني بعدما أماتني وإليه النشور»^(٢).

ثم إذا قام إلى الوضوء والتهجد أتى بذلك كله على ما ورد عن النبي ﷺ،

(١) أخرجه البخاري (٣ / ٣٩ - فتح).

(٢) أخرجه: البخاري (١١ / ١١٣) من حديث حذيفة، و(١٠ / ١٣٠ - فتح) من حديث

أبي ذر، ومسلم (٢٧١١) من حديث البراء بن عازب.

ويختم تهجده بالاستغفار في السحر؛ كما مدح الله المستغفرين بالأسحار.

وإذا طلع الفجر صلى ركعتي الفجر، ثم صلى الفجر، واشتغل بعد صلاة الفجر بالذكر المأثور إلى أن تطلع الشمس على ما تقدم ذكره، فمن كان حاله على ما ذكرنا لم يزل لسانه رطباً من ذكر الله، فيستصحب الذكر في يقظته حتى ينام عليه، ثم يبدأ به عند استيقاظه، وذلك من دلائل صدق المحبة؛ كما قال بعضهم:

وَأَجْرُ شَيْءٍ؛ أَنْتَ فِي كُلِّ مَجْفِيَةٍ وَأَوَّلُ شَيْءٍ؛ أَنْتَ وَقْتَ هُبُوبِي

وأما ما يفعله الإنسان في آناء الليل وأطراف النهار من مصالح دينه وبدنه ودنياه، فعامة ذلك يشرع ذكر اسم الله عليه، فيشرع له ذكر اسم الله وحمده على أكله وشربه ولباسه وجماعه لأهله، ودخوله منزله، وخروجه منه، ودخوله المخلاء، وخروجه منه، وركوبه دابته، ويسمى على ما يذبحه من نسك وغيره.

ويشرع له حمد الله على عطاسه، وعند رؤية أهل البلاء في الدين أو الدنيا، وعند التقاء الإخوان وسؤال بعضهم بعضاً عن حاله، وعند تجدد ما يحبه الإنسان من النعم واندفاع ما يكرهه من التقم، وأكمل من ذلك أن يحمد الله على السراء والضراء والشدة والرخاء ويحمده على كل حال.

ويشرع له دعاء الله عند دخول السوق، وعند سماع أصوات الديكة بالليل، وعند سماع الرعد، وعند نزول المطر، وعند اشتداد هبوب الرياح، وعند رؤية الأهله، وعند رؤية باكورة الشمار.

ويشرع أيضاً ذكر الله ودعاؤه عند نزول الكرب، وحدوث المصائب الدنيوية، وعند الخروج للسفر، وعند نزول المنازل في السفر، وعند الرجوع من السفر.

ويُشرع التَّوْبَةُ بِاللهِ عِنْدَ الغَضَبِ . وَعِنْدَ رُؤْيَا مَا يَكْرَهُ فِي مَنَافِعِهِ ، وَعِنْدَ سَمَاعِ أَصْوَاتِ الكَلَابِ وَالْحَمِيرِ بِاللَّيْلِ .

ويُشرع استِحَارَةُ اللهِ عِنْدَ العَزْمِ عَلَى مَا يَظْهَرُ الخَيْرَةَ فِيهِ ، وَتَجِبُ التَّوْبَةُ إِلَى اللهِ وَالِاسْتِغْفَارُ مِنَ الذُّنُوبِ كُلِّهَا صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ ﴾ [أَلْ عِمْرَانَ : ١٣٥] .

فَمَنْ حَافِظٌ عَلَى ذَلِكَ لَمْ يَزَلْ لِسَانَهُ رَطْبًا بِذِكْرِ اللهِ فِي كُلِّ أَحْوَالِهِ .

فصل :

قَدْ ذَكَرْنَا فِي أَوَّلِ الكِتَابِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ نَعِثَ بِجَوَامِعِ الكَلِمِ ، فَكَانَ ﷺ يَعْجِبُهُ جَوَامِعُ الكَلِمِ ، وَيَحْتَارُهُ عَلَى غَيْرِهِ مِنْ الذُّكْرِ ؛ كَمَا فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ حَوْبِرِيَةَ بِنْتِ الحَارِثِ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ مِنْ عِنْدِهَا بِكِرَّةٍ حِينَ صَلَّى الصُّبْحَ وَهِيَ فِي مَسْجِدِهَا ، ثُمَّ رَجَعَ بَعْدَ أَنْ أَصْحَى بِهِيَ جَانِسَةً ، فَقَالَ : مَا زِلْتُ عَلَى الحَالِ الَّتِي فَارَقْتُكَ عَلَيْهَا؟ . قَالَتْ : نَعَمْ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : «لَقَدْ قُنْتُ بَعْدَكَ أَرْبَعَ كَلِمَاتٍ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . لَوْ وَزَنْتُ بِمَا قُلْتَ مِنْذُ اليَوْمِ لَوَزَنْتَهُنَّ : سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ عَدَدَ خَلْقِهِ ، وَرِضَا نَفْسِهِ ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ ، وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ» (١) .

وخرَّجه التَّنْسَانِيُّ (٢) ، وَلَفْظُهُ : «سُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَاللهُ أَكْبَرُ» : عَدَدُ خَلْقِهِ ، وَرِضَا نَفْسِهِ ، وَزِنَةُ عَرْشِهِ ، وَمِدَادُ كَلِمَاتِهِ .

وَكَذَلِكَ كَانَ ﷺ يَعْجِبُهُ مِنْ ائْتِدَاءِ جَوَامِعِهِ ، فَفِي «سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ» عَنْ

(١) أخرجه مسلم (٢٧٢٦) .

(٢) في عمل النبوة والنبيلة، (١٦٦) .

عائشة؛ قالت: «كان النبي ﷺ يعجبه الجوامع من الدعاء ويدع ما بين ذلك»^(١).
 وفي الصحيحين عن ابن مسعود؛ قال: كنا نقول في الصلاة خلف رسول
 الله ﷺ: السلام على الله، السلام على جبريل وميكائيل، السلام على فلان
 وفلان، فقال لنا رسول الله ﷺ ذات يوم: «إن الله هو السلام، فإذا قعد أحدكم
 في الصلاة؛ فليقل: التحيات لله، والصلوات، والطيبات لله، السلام عليك
 أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، فإذا
 قالها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض، أشهد أن لا إله إلا الله،
 وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم ليتخير من المسألة ما شاء»^(٢).

وفي «المسند» عن ابن مسعود؛ قال: إن رسول الله ﷺ عَلَّمَ قَوَاتِحَ الْخَيْرِ
 وَجَوَامِعَهُ، أَوْ جَوَامِعَ الْخَيْرِ وَقَوَاتِحَهُ وَخَوَاتِمَهُ، وَإِنَّا كُنَّا لَا نَدْرِي مَا نَقُولُ فِي
 صَلَاتِنَا حَتَّى عَلَّمَنَا، فَقَالَ: «قُولُوا: التَّحِيَّاتُ لِلَّهِ (فَذَكَرَهُ إِلَى آخِرِهِ)»^(٣).
 والله أعلم وأحكم، وصلى الله على خير خلقه محمد وآله وصحبه
 وسلم، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

(١) صحيح؛ كما بينته في صحيح كتاب الأذكار وضعيفه (١١٦٥ / ٩١٦).

(٢) أخرجه: البخاري (٢ / ٣٢٠ - فتح)، ومسلم (١٠٢).

(٣) أخرجه: ابن ماجه (١٨٩٢)، وأحمد (١ / ١٠٨)؛ من طريقين عن أبي إسحاق عن

أبي الأحوص عن عبد الله بن مسعود؛ قال: (وذكره).

قلت: وفيه عن أبي إسحاق واختلاطه.

ولكن تادمها شعبة؛ قال: سمعت أبا إسحاق يحدث عن أبي الأحوص به؛ يلفظ: وإن

محمدًا ﷺ علم قواتح الخير وجوامع وخواتمه.

أخرجه أحمد (١ / ١٣٧).

وهذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ فإن شعبة سمع من أبي إسحاق - وهو السبيعي - قبل

اختلاطه، وقد صرح أبو إسحاق بالتحديث، فوالت شبهة نديسه. ثبت الحديث، والله الحمد

رخصة على الإسلام والسنة.

فهرس أطراف الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٠١	معاوية	الله ما اجلسنا إلا ذلك
٦٠	ابن عباس	أمركم بأربع : الإيمان بالله وحده
٦١٩	أبو هريرة	آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب
٥٨٩	عائشة	الذي له : فإنه عمك ، تربت يمينك
٦٠٢	ابن عباس	ليس النبي ﷺ بيهمم (يعني : جسد مشرك)
١٤٥	—	أتاكم أهل اليمن ، هم أبر قلوباً
٥١٦، ٣١١، ٢٤١	أبو ذر، معاذ	اتق الله حيثما كنت
١٤٧	أبو هريرة	اتق المحارم ، تكن أعبد الناس
٢٠٠	—	أتي النبي ﷺ بالشارب في المرة الرابعة ، فلم يقتله
١٨٤	أبو هريرة	أحب للناس ما تحب لنفسك
٢٥٦	قتادة	احسب على الله أن يكفر السنة التي قبله
٤٤	—	أحججت عن نفسك؟
٢٩٣	أبو هريرة	احرص على ما يتعمك
٢٧٨	ابن عمرو	أحسنكم خلقاً
٤٤١	ابن عباس	احلف بالذي لا إله إلا هو ، ما له عليك أو عندك
٦٢٤	—	أد الأمانة إلى من ائتمنك
٦٥٦	أبو هريرة	ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة
٦٠٢	ابن عباس	ادفعوا إليه جيافته ؛ فإنه خبيث الجيفة
٣٧٥	وابصة بن معبد	ادنْ يا وابصة
١٧٦	أبو هريرة	إذا أحسن أحدكم إسلامه ؛ فكل حسنة يعملها
٢٥١	—	إذا أدنّب عبد ذنباً ، فقال : ربُّ إني
١٧٦	أبو سعيد	إذا أسلم العبد ؛ فحسن إسلامه
٣١٣	أبو سعيد	إذا أصبح ابن آدم ؛ فإن الأعضاء كلها تكفر

صفحة	الراوي	صرف الحديث
٥١١	—	إذا التقى المسلمان بسيفيهما؛ فالقاتل والمقتول
٢٠٦	أبو سعيد	إذا بويغ الخليفتين؛ فاقتلوا الآخر منهما
٣٧٧	أبو أمامة	إذا حاك في صدرك شيء؛ فدعه
٣٨٥	أبو هريرة	إذا حدثتم عني حديثاً تعرفونه
٥٣٣	ابن العاص	إذا حكم الحاكم فأصاب؛ فله أجران
٥٥٨	—	إذا دعا أحدكم؛ فليعظم الرغبة
٣٤٩	أبو هريرة	إذا دعي أحدكم؛ فلا يقل: اللهم اغفر لي
٢٤٠	ابن عمر	إذا ذبح أحدكم؛ فليجهز
٤٦٢	ابن عمرو	إذا رأيت الناس مرجت عهودهم
	عبد الملك بن سعيد	إذا سمعت الحديث عني تعرفه فلو بكم
٣٨٥	أبو أسيد	إذا عملت الخطيئة في الأرض؛ كان من شهدها
٤٥٦	العرس بن عميرة	إذا غضب أحدكم؛ فليكت
٢٠٥	ابن عباس	إذا غضب أحدكم وهو قائم؛ فليجلس
٢٢٤	—	إذا قتلتم؛ فأحسنوا القتلة
٢٣٥	—	إذا كان أحدكم يصلي؛ فإنه يناجي ربه
٢١١	—	إذا كنتم ثلاثة؛ فلا يتناجى اثنان دون الثالث
٤٨٦	ابن مسعود	إذا لقبته؛ فسلم عليه، وإذا دعاك
٣٧٣	—	إذا مر بالنطفة اثنان وأربعون ليلة؛ بعث الله
٨٦	ابن أسيد	إذا نهيتكم عن شيء؛ فاجتنبوه
٦٤١	—	إذا وسد الأمر إلى غير أهله؛ فانظر الساعة
٧٦	—	إذا؛ يحلف لك
٤٣٩	الأشعث بن قيس	أذهب؛ فأخرج له مثل عذقه إلى حائضه
٤٣٠	أبو لبيبة	أذهب؛ فاقطع نخله
٤٢٩	سمرة بن جندب	أرأيت لو وضعها في الحرام؛ أكان عليه وزر
٣٦٠-٣٥٤	أبو ذر	أرأيت لو أن نهراً بباب أحدكم يغتسل فيه
٢٥٥	أبو هريرة	أرأيت لو وضعها في حرام؛ أكان عليه وزر
٣٥٤	أبو ذر	

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦١٩، ٢٦	ابن عمرو	أربع من كن فيه كان منافقاً
٣٧١	ابن عمر	أربعون خصلة : أعلاها منحة العنز
٢٥٢	ابن عمرو	ارحموا ؛ ترحموا ، واغفروا ؛ يغفر لكم
٤١٨	سهل الساعدي	أزهد في الدنيا ؛ بحبك الناس
٢٤٧، ٢٢٩	عمار	أسألك خشيتك في الغيب والشهادة
٢٢٩	عمار	أسأل كلمة الحق في الغضب والرضى
٢٥٥	أبو هريرة	إسباغ الوضوء على المكاره
٥٦١	—	استغفر الله وأتوب إليه
٣٧٥	وابصة بن معبد	استغث فليك ؛ البر ما أطمأنت إليه النفس
١٥٠	ثوبان	استقيموا ولن تحصوا
٢٨٧	—	استودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك
١٧٧	حكيم بن حزام	أسلمت على ما أسلفت من خير
٣٩٥	أنس بن مالك	اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي
٣٢٠	أبو هريرة، أبو سعيد	أشهد أن لا إله إلا الله وأني رسول الله
٤٧٦	أبو الدرداء	إصلاح ذات البين
٢١٦	أبو موسى	أطعموا الجائع ، وعودوا المريض
٣١٨	—	اعبدوا ربكم
٢٩٤، ٩٢	علي ، جابر	اعملوا ؛ فكل ميسر لما خلق له
٣٤٧	—	أعود برضاك من سخطك ، ويعفوك من عقوبتك
٥٤٩	ابن عباس	اعتتم خمساً قبل خمس : شبانك قبل هرمك
٤٦٠	أبو سعيد ، أبو أمامة	أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر
٣٥٩	ثوبان	أفضل الدينارين دينار ينفعه الرجل على عياله
٤١٢-٤١١	أبو هريرة	أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل
٣١٧	طلحة	أفصح إن صدق
٣٥٥	أبو هريرة	أفلا أعلمكم شيئاً تدركون به من قد سبقكم
٣٦٩	—	أفلا أكون عبداً شكوراً
١٩٨	ابن عباس	أقتلوا الفاعل والمفعول به

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٣٩	—	اقرأ عليّ القرآن
٥٣٠	—	أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد
٤٣٢	—	أنقطع النبي ﷺ رجلاً الملح
٤٤١	ابن عباس	أقم بيتك
٤٩٥	عائشة	أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم
٤١٦، ٢٧٨	أبو هريرة	أكثر ما يدخل الجنة: تقوى الله، وحسن الخلق
٤١٦، ٣٧٨	أبو هريرة	أكثر ما يدخل الناس النار: الأجرافان
٢٧٧	أبو هريرة	أكمل المؤمنين إيماناً: أحسنهم خلفاً
٥٦٤، ٣٥	ابن عباس	أحفظوا الفرائض بأهلها
٥٥٧	أبو سعيد	الله أكثر
٥٥٦	—	اللهم! اغفر لي إن شئت
٢٨٥	ابن عمر	اللهم! إنني أسألك العاقبة في الدنيا والآخرة
٢٤٧	ابن مسعود	اللهم! إنني أسألك الهدى والتقى
٣٤٥	—	اللهم! اهتدي فيمن هديت
٩٥	ابن عمر	اللهم! مصرف الطلوب! مصرف قلوبنا على طاعتك
٦٣	—	اللهم! من أحبته مناه فأحبه على الإسلام
٤٨٥	—	اللهم! هل بلغت، اللهم! هل بلغت
٢١٣	عائشة	إلى أقربهما منك باباً
٢٥٤	أنس	أليس قد صلينا معك؟
٥٠١	معاوية	أما إنني لم أستحلفكم لشهة، ولكن أتاني جبريل
٦٠٨	ابن الخطاب	أما بعد: نزل تحريم الخمر وهي من خمس
١٧٧	ابن العاص	أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله
١٧٧	—	أما من أحسن منكم في الإسلام: فلا يؤاخذ بها
٤٦٣	—	أما نقصان دينها: فإنها تمكث الأيام والليالي لا تنصلي
٥٨٩	—	امتنع النبي ﷺ من تزوج ابنة عمه حمزة
٢٨٧	البراء بن عازب	أمر النبي ﷺ أن يقول عند منامه
٢٠٦	—	أمر النبي ﷺ بفنال الخوارج

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٣٦	—	أمر النبي ﷺ يهودي أن يرجم حتى يموت
٣٤٤	—	أمر النبي ﷺ علياً أن يسأل الله السداد والهدى
٢٠٧	—	أمر النبي ﷺ علياً بقتل القبطي
١٠٢	—	أمر النبي ﷺ من باع صاع تمر بصاعين أن يردّه
٣٣٢، ١٣٣، ١٣٠	ابن عمر، أبو هريرة	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله
٣٧٣	البراء	أمرنا رسول الله ﷺ بسبع: بعبادة المريض
١٣٢	أبو هريرة	امش ولا تلمت حتى يفتح الله عليك
٢١٢	ابن مسعود	أن تجعل لله ندّاً وهو خلقك
٢١٢	ابن مسعود	أن تزاني حليلة جارك
٦٢	عمرو بن عبسة	أن نسلم قلبك لله
٥٦	ابن عمر	أن تطعم الطعام وتقرأ السلام
٢١٢	ابن مسعود	أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك
٣١٦	أبو أيوب	إن تمسك بما أمر به؛ دخل الجنة
٦٣٧	معاذ	أن تموت وليسالك رطب من ذكر الله
٢٣٧	أنس	إن شتمت أن تخرجوا إبل الصدقة
٢٨٧	البراء	إن قبضت نفسي؛ فارجعها
٤٨٧	أبو هريرة	إن كان فيه ما تقول؛ فقد اغتبه
١١٣	—	إن لم تجدوا غيرها؛ فاغسلوها بالماء
٢١٧	عقبة بن عامر	إن نزلتم بقوم؛ فأمروا لكم بما ينهي للضيف
١٣١	—	إن هم أطاعوك لذلك؛ فأعلمهم بالصلاة
٢٣٩	أبو هريرة	إن وجدتم فلاناً وفلاناً (الرجلين من قريش)
١٩٥	ابن أبي عمير	أنا أحق من وفي بدعته
٤٠	أبو هريرة	أنا أغنى الشركاء عن الشرك
٢٧٨	أبو أمامة	أنا زعيم بيتي في أعلى الجنة لمن حسن خلقه
٤٢٩	سعرة بن جندب	أنت مضار
٢٢٩	جابر	انزل عنه؛ لا يصحبنا ملعون
٦٨٢	—	انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٠٢	—	أنهى عن كل مسكر أسكر عن الصلاة
٥٠٤	ابن عمرو	إن آل بني فلان ليسوا لي بأولياء
٦٢١	—	إن أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم
٣٥٧	—	إن أبواب الجنة لكثيرة التسبيح والتكبير
٢٢٨	—	إن أحدكم إذا كان في الصلاة؛ فإن الله حيال وجهه
٨٣	ابن مسعود	إن أحدكم يجمع خلفه في بطن أمه
٢٠٥	—	إن أحدكم ليضرم إلى ابن عمه (يعني : إذا شرب)
٢٧٠	أبو هريرة	إن إحدى خطوات المشي إلى المسجد ترفع له درجة
١٧٧	ابن العاص	إن الإسلام يحب ما كان قبله
٢٥٥	ابن العاص	إن الإسلام يهدم ما كان قبله
٩٥	—	إن أصدق الحديث كتاب الله
١٣٩	سعد	إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً
٥٩٤	ابن عباس	إن الذي حرم شربها حرم بيعها
٨٤	مالك بن الحويرث	إن الله تعالى إذا أراد خلق عبد، فجامع
٢٨٧	—	إن الله إذا استودع شيئاً؛ حفظه
٥٩٤	ابن عباس	إن الله إذا حرم أكل شيء؛ حرم عليهم ثمنه
٥٩٤، ٢٦	—	إن الله إذا حرم شيئاً؛ حرم ثمنه
٥٣١	—	إن الله تجاوز عن أمي عن ثلاث : الخطأ
٥٣٢	أبو ذر	إن الله تبارك وتعالى تجاوز عن أمي الخطأ
٥٣٢	أبو هريرة	إن الله تجاوز عن أمي ما حدثت به نفسها
٥١٤، ٥١١	—	إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به نفسها
٥٣١	أم الدرداء	إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث : عن الخطأ
٥٢٨	ابن عباس	إن الله تجاوز لي عن أمي : الخطأ، والنسيان
٣٩٩	—	إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه
٥٩٤	أبو سعيد	إن الله حرم الخمر
١٦٢	سلمان	إن الله تعالى حيي كريم
١٥٢	أبو هريرة	إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٦٤	—	إن الله غفور لك حدثك
٤١٧	أبو ثعلبة الخشني	إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها
٥١٧	أبو هريرة	إن الله تعالى قال : من عادى لي ولياً فقد
٤٢٤	—	إن الله قد أعصى كل ذي حق حقه
٣٢٠	عبدان بن مالك	إن الله قد حرم على النار من قال : لا إله إلا الله
٩٢	ابن عمرو	إن الله قدّر مقادير الخلائق
٢٢٢	شداد بن أوس	إن الله كتب الإحسان على كل شيء
٥٠٥	ابن عباس	إن الله كتب الحسبات والسبئات
٢٩٤	ابن عمرو	إن الله كتب مقادير الخلائق
٤٣٥	أنس	إن الله لغني عن تعذيب هذا نفسه
٤٣٥	أنس	إن الله لغني عن مشبهه فليركب
٤٥٧	أبو سعيد	إن الله يُسأل العبد يوم القيامة
٦٤٧	ابن مسعود	إن الله هو السلام ، فإذا قعد أحدكم في الصلاة
٥٩٣	جابر	إن الله عز وجل ورسوله حرم بيع الخمر
٤٩٨	ابن عمرو	إن الله لا يقضي العلم شراً
٤٨٣	—	إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم
٥٥١	أبو موسى	إن الله يسطر يده بالليل ليتوب مسيء النهار
١٢٣	أبو هريرة	إن الله يرضى لكم ثلاثاً
٣٣٣	—	إن الله عز وجل يقول : كل عمل ابن آدم له
٢٩٢	—	إن الله عز وجل يقول : هل من داع - فاستجب له
٤٨٥	—	إن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام
٢٩٥ . ٩٢	عائدة بن الصامت	إن أول ما خلق الله القلم
٣٨	أبو هريرة	إن أول الناس يقضى يوم القيامة : رجل استشهد
٣٧٤	—	إن بغياً سقت كلباً يلهث من العطش : فغفر لها
٥٣٥	—	إن جبريل أخبرني أن فيهما أذى
٢٦٢	—	إن الحدود كفارات
١٠٧	الشمعان بن شعير	إن الحلال بين وإن الحرام بين

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٩٥	أبو ذر	إن تخليقي ﷺ أوصاني أن أسمع وأطيع
٤٠١	جابر	إن حير الحديث كتاب الله
٥٥٥ و ٣٩١	النعمان بن بشير	إن الدعاء هو العبادة
٤١٥، ٣١٠	أبو هريرة	إن الرجل ليتكلم بالكلمة ما بينين ما فيها
٢١٠	أبو هريرة	إن الرجل ليتكلم بالكلمة من رضوان الله
٩٤	سهل بن سعد	إن الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة
٩٤، ٩٣	أبو هريرة	إن الرجل ليعمل الزمان الطويل
٦٤٧	ابن مسعود	إن رسول الله ﷺ عَلم قوائم الخير
٢٣٩	ابن عمر	إن رسول الله ﷺ لعن من فعل هذا
٣٩٢	عمار	إن طول صلاة الرجل وقصر خطبته مثة من فقهِه
٢٥٣	عائشة	إن العبد إذا اعترف بذنبه ثم تاب، تاب الله عليه
٥٦٠، ٣٤٦	أبو هريرة	إن عبداً أذنب ذنباً، فقال: رب أدبني فاعفر لي
٤٩١	—	إن العرق ليدهب في الأرض سبعين ذراعاً
٦٢٢	—	إن الغادر ينصب له نواء يوم القيامة
٤٠	ابن عمرو	إن الغزاة إذا غنموا، تعجلوا ثلثي أجرهم
٣٥٨	—	إن فيك صدقة كثيرة
٣٠٥	الأشع المعصري	إن فيك لخصيتين يحبهما الله
٩٥	ابن عمرو	إن قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن
٥٠٣	—	إن لأهل ذكر الله أربعاً: تنزل عليهم السكينة
٢٩٥	أبو الدرداء	إن لكل شيء حقيقة، وما بلغ عبد حقيقة الإيمان
٥٠١-٥٠٠	أبو هريرة	إن لله ملائكة يطوفون في الطريق
٦٣١	—	إن لي مطعماً يطعمني وساقياً يسقيني
٦٠٥	—	إن مدمس الخمر كعابد وثن
٦٠٢	ابن عباس	إن المشركين أرادوا أن يشترؤا جسد رجل منهم فأبى ﷺ
٢٢٤	—	إن المضطجع فيها خير من القاعد
٥٢٠	—	إن المقسطين عند الله على منابر من نور
٣٠٣	ابن مسعود	إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى

	٣٥٨	—	إن من أبواب الصدقة : التكبير، وسبحان الله
٢٢٨	عائشة	—	إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة الذين يصورون
٧٧	—	—	إن من أشراط الساعة أن يرفع العلم
٦٢٢	—	—	إن من البيان لسحراً
٥٢٥	—	—	إن من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره
٤٢٧	—	—	إن المؤمن إذا حضره الموت بشر برضوان من الله
١٥٤	—	—	إن المؤمن إذا زار أخاه في الله ؛ تقول له الملائكة
٢٧٧	عائشة	—	إن المؤمن ليذكر بحسن الخلق درجات الصائم القائم
٣٦٠	—	—	إن المؤمن ليؤجر على كل شيء
١٠٣	—	—	إن النبي ﷺ رفع إليه أن رجلاً اعتق
١٩٦	—	—	إن النبي ﷺ قتل يوم خيبر مسلماً بكافر
٥٧٣	جابر	—	إن النبي ﷺ ورث ابنتي سعد بن الربيع الثلثين
٩٠	—	—	إن النطفة تقع في الرحم أربعين ليلة
٣٥٩	سعد	—	إن نفقتك على عيالك صدقة
٤٦	—	—	إن الوضوء يكفر الذنوب والخطايا
٣٦٠، ٣٥٩، ٣٤	سعد	—	إنك لن تنفق نفقة تبتغي بها وجه الله
٦٢١	—	—	إنكم لمتخصصون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن
٤١٣	—	—	إنكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة
٧٢	—	—	إنكم لا تدعون أصم ولا غائباً
٩٣، ٣١	سهل بن سعد	—	إنما الأعمال بالخواتيم
٢٨	عمر	—	إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى
٢٣٠	—	—	إنما أنا بشر أرضي كما يرضى البشر
٥٩٦	—	—	إنما حرم من الميتة أكلها
٦١٣	عبد الرحمن بن نافع	—	إنما الحمى رائدة الموت
٥١٠	أبو كيشة	—	إنما الدنيا لأربعة نفر : عبد رزقه الله مالاً
٣٩٧	—	—	إنما الطاعة في المعروف
٤٩٠	—	—	إنما يرحم الله من عباده الرحماء

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٠٣	—	بأنه شهد بدرًا
٥١٢، ٥١١	—	بأنه كان حريصاً على قتل صاحبه
٥٦٢	الأعرابي	بأنه ثيغان على قبي ، وإني لأستعفر الله في اليوم
١١٧	—	بأنها صافية بنت حبي
٦٢٦	—	بأنها تولت في رجال من المنافقين كانوا إذا خرج النبي
٦٣٩، ٥٠٠	—	بأنني أحب أن أسمعه من غيري
٤٣٤	عائشة	بأنني أرسلت بحنيبية سمحة
٦٣٠	—	بأنني أظل عند ربي بطعمي ورسقي
٢٣٤	—	بأنني خشيت أن يكتب عليكم
٣٨٠	عياض بن حماد	بأنني خلقت عبادي حنفاء سمعي
١١٢	بن عمرو	بأنني كنت أصبت نعمة تحت جسي
٢٣٩	أوسيرة	بأنني كنت أمتككم أن تحرقوا فلانا وفلانا بالنار
١٧٩	أبو ذر	بأنني لأعنه أحر أهل الجنة دخولا الجنة
٦٢٥، ٢٢٣	—	بأنني لأعنه كلمة ، لوقفت ، فذهب عنه ما يجد
١١١	—	بأنني لأثنت على أهلي وأجد الشدة
٦٤٠	—	بأنني كنت كهيبتكم ، باني أضعه وأسفر
١٣٤	أبو سعيد	بأنني لم أومر أن ألقب عن قلوب الناس
٣٩٧	حذيفة	بأنني لا أدري ما قدر تقائي فيكم
٣٤٤	—	بأنني أهدى لعا اختلف فيه من الحق بؤذلك
١١٥	أبو ذر	بأنني أوصاني خليلي بغير إذا طبخت مرقا أن أكثر ماء
٣٨٩، ٢٤٦، ٢٤٥	العرباض	بأنني أوصيكم بتقوى الله عز وجل ، ولسمع وانصاعه
٩٢	عائدة	بأنني قول ما جعل الله التلثم
٣٥٤	بكر بن	بأنني فأنس قد جعل الله لكم ما تصدقون
٦٤	—	بأنني أرسلت
٢٧٨	بن عمرو	بأنني أرى حبره ما جعله إلى الله
٤٧٦، ٤٧٥	أبو بكر	بأنني أرى حبره ما فصل من درجه العلاء والعبء
٤٨٣	حبره بن وهب	بأنني أرى حبره ما جعل الحجة : كل ضعيف مستضعف

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٧٦، ٢٦٦، ٢٥٥	—	ألا أدلكم على ما يحقر الله به الخطايا
٢٦١	أبو الدرداء	ألا أنبئكم بخير أعمالكم وأزكاها
٤٨٦	—	ألا قليبلغ الشاهد منكم الغائب
٤٥٨، ٤٥٧	أبو سعيد	ألا لا يمنن رجلاً هيته الناس أن يقول بحق إذا علمه
٦٢١	—	إياكم والكذب؛ فإن الكذب يهدي إلى الفجور
٢٤١	زيد بن حازنة	أيما رجل طلب عند رجل ضربه؛ فإن المطلوب
٤١٤	أبو ذر	إيمان بالله، ثم جهاد في سبيل الله
٥١٤، ٣٠٧	—	الإثم ما حاك في صدرك
٣٠٦، ١٧٤	ابن مسعود	الاستحياء من الله: أن تحفظ الرأس وما وعى
٢٨٣، ١٧٤	ابن مسعود	الاستحياء من الله حق العبيد
٥١	—	الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله
٤٩١	عائشة	الأمر أشد من أن يهمهم ذلك
٣٧٢، ٣٥٦	أبو ذر	الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله
٦٠	أبو هريرة	الإيمان بضع وسبعون (أو بضع وستون) شعبه
٥٥٠	—	بادروا بالأعمال فتناً كفضح الثوب المظلم
١٢٣	حرير	بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة
٢٥٩	عبادة بن الصامت	ما يعونني على أن لا تشركوا بالله
٤٦٨	—	بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم
٢٩	أبي بن كعب	بشر هذه الأمة بالثناء والمز
٢٣٥	أبو هريرة	بعثت بجوامع الكلم
٣٧٣	البراء	عبادة المريض، واتباع الحدائق
٤٦١	أبو ثعلبة	بل اشتموا بالمعروف، ونهوا عن المنكر
٢٥٠-٢٤٩	ابن مسعود	بل للناس عاعة
٧٨	ابن عمر	بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله
٧٩	حذيفة	بين الرجل وبين الكفر والشرك، ترك الصلاة
٢٧٥	البراء	البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في غيبك
٢٧٦	وابن مسعود	البر ما انشرح له صدرك

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣٧٧	أبو ثعلبة	البر ما سكنت إليه النفس
٤٣٨	ابن عباس	البينة على المدعي
٤٣٩	ابن عمرو	البينة على المدعي ، واليمين على المدعى عليه
٤٤٠، ٢٥	—	البينة على المدعي ، واليمين على من أنكر
٤٥٧	أبو ذر	تبسمك في وجه أخيك لك صدقة
٤٨٤-٤٨٣	أبو هريرة	تحتاج الجنة والنار، فقالت النار: أوتيت
٤٩١	عائشة	نحشر الناس حفاة عراة غرلاً
٤٩٢-٤٩١	المقداد	تدنو الشمس من العباد حتى تكون قدر ميل
١٠٩	—	تركتكم على بيضاء نقية
١٧٧	ابن العاص	تشرط ماذا؟
٣١٦	أبو هريرة، أبو أيوب	تعبد الله لا تشرك به شيئاً
٣٧٢	أبو ذر	تعين صناعاً أو تصنع لأحرق
٣٩٨	حذيفة	تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون
٥٠٢	البراء	تلك السكينة تنزل للقرآن
٤٢	أبو ذر	تلك عاجل بشرى المؤمن
٥٠٢	أبو سعيد	تلك الملائكة كانت تسمع لك
٤٨٢	—	تمتعه من الظلم
١٠٩	أبو ذر	توفي رسول الله ﷺ وما طائر يحرك جناحيه
٢٥١	ابن مسعود	الثائب من الذنب كمن لا ذنب له
٣٢٥	رجل من سليم	التسبيح نصف الميزان
٢٤٩	—	التقوى ها هنا (وأشار إلى صدره)
٣٤٠	—	التكبير والتسبيح ملء السموات والأرض
١٧٥	معاذ	تكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس على مناخرهم
٤٠٧	معاذ	تكلتك أمك يا معاذ! وهل يكب الناس في النار
٦١٧	—	ثلث للمطعم ، وثلث للشراب ، وثلث للنفس
٥٥٠	—	ثلاث إذا خرجن ، لم ينفع نفساً إيمانها ، لم تكن
١٦١	أبو هريرة	ثلاث دعوات مستجابات لا شك فيهن

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٩-٧٠	أنس	ثلاث من كن فيه ؛ وجد بهن حلاوة الإيمان
٦٨	جبير بن مطعم	ثلاث لا يغفل عليهن قلب مسلم
٢١٩	أبو هريرة	ثلاثة ؛ فما كان بعد ؛ فهو صدقة
٦٢٣	أبو هريرة	ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة
٦٢٤، ٦٢٤	—	الثالث ، والثالث كثير
٣٧٥	وابصة بن معبد	جئت نساءً عن البر والإثم
٣٣٢	—	جعلت فوة عيني في الصلاة
٤١٣	أبو أمامة	جوف الليل الآخر
١١٧	أنس	حج البيت من استطاع إليه سبيلاً
١٩٩-١٩٨	جندب بن جنادة	حد الساحر ضربه بالسيف
٦٠٧	—	حرمت علينا الخمر حين حرمت وما نجد خمر الأعتاب أنس
٦١٦	المقدام بن معديكرب	حسب ابن آدم لقبعات يقمن صلبه
٣٧١	جابر	حق الإبل حلبها على الماء
٣٧٣	أبو هريرة	حق المسلم على المسلم خمس
١٢٣	أبو هريرة	حق المؤمن على المؤمن ست
٥٥٧، ٤٠٩	—	حولها نذندن
٤٧٤	—	الحرب خلدعة
٦٠٩	عائشة	الحسوة منه حرام
٣٠٥	الأشج العصري	الحلم والحياء
٦٤٤	—	الحمد لله الذي أحببني بعد ما أماتني
٤٣٣	ابن عباس	الحنيفية السمحة
٣٠٥	—	الحياء خير كله
٣٠٥	أبو هريرة	الحياء شعبة من الإيمان
٣٠٥	—	الحياء كله خير
٣٠٥	عمران بن حصين	الحياء لا يأتي إلا بخير
٥١	—	حديث جبريل الطويل
٣٥٠	—	حديث الخضر وموسى عليه السلام

الصفحة	الراوي	حرف الحديث
١٩١	—	حديث الشفاعة
٢٦٤	النواس	حديث ضرب النبي ﷺ مثل الإسلام بالصراط
٤٠٧	—	حديث معاذ الظربيل
١٩٢	عبادة	خذوا عني ، خذوا عني ، قد جعل الله لهن سبيلاً
٤٧	—	خذوا عني مناسككم
٢٢٩	عمران بن حصين	خذوا مناعها ودعوها
٦١٧	—	خرج رسول الله ﷺ ولم يشيع من خبز الشعير
٣٦٣	عائشة	خلق الله ابن آدم على ستين وثلاث مئة مفصل
٢١٤	ابن عمرو	خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه
٦١٨	—	خير القرون قرني ، ثم الذين يلونهم
٥١٠	عثمان	خيركم من تعلم القرآن وعلمه
٥١٨	أبو هريرة	الخمر من هاتين الشجرتين : النخلة والعنب
٣٩٨	سفيانة	المخلاة بعدي ثلاثون سنة
٤٧٠	الزبير	دب إليكم داء الأمم قبلكم
١٦٥	الحسن بن علي	دع ما يريبك إلى ما لا يريبك
١٣٧	أبو هريرة	دعوني ما تركتكم ، إنما أهلك من كان قبلكم
٢٢٧	—	دعوه ، فلو قضى شيء كان
٣٥٩	أبو هريرة	دينار أنفقته في سبيل الله ، ودينار أنفقته في
٢٩١	النعمان بن بشير	الدعاء هو العبادة
٣٢	نعيم الداري	الدين النصيحة
٦٩	العباس	ذاق طعم الإيمان من رضي بالله رناً
١٤٠	—	ذروني ما تركتكم
٤٨٧	أبو هريرة	ذكرت أهلك بما يكره
٥١٣	—	ذلك صريح الإيمان
٣٥٥	أبو هريرة	﴿ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾
١٩٧	—	ذهب المقطرون اليوم بالأجر
١٠٧، ٨٢، ٧٩	معاذ	رأس الأمر الإسلام ، وعموده الصلاة

رقم الصفحة	الراوي	حرف الحديث
٦١٧	عمر	رأيت رسول الله ﷺ يفضّل اليوم بدتوي ما يجد
١٤١	ابن عمر	رأيت النبي ﷺ يستلمه ويقبله
٥٠	—	رأيتني في المنام أنزع عني قلب
١٦٢	—	رب أشعث أغبر ذي طمرين
٤٦٥	—	رب اغفر لي ولقومي ؛ فإنهم لا يعلمون
١٠٣	—	يذكر رسول الله ﷺ نكاح امرأة ثيب زوجها أبوها
٥٨٦	عائشة	الرضاعة تحريم ما تحرم الولادة
٥٩٨	جابر	زجر النبي ﷺ عن ذلك (لعن الكلب والمنور)
٦٢٦	—	سألهم النبي ﷺ عن شيء فكنتموه (يعني : اليهود)
٣٣٠	—	سبحان الله والحمد لله ؛ تملأ ما بين السماء
٣١٢	أبو هريرة	سدودوا وقاربوا
٥٦٠	شداد بن أوس	سيد الاستغفار أن تقول : اللهم أنت ربي
٦٣٨	أبو هريرة	سيروا ، هذا يُعبدان ، سبق المفردون
٣٨١	—	سبكون في آخر الزمان قوم يحدثونكم بما لا تسمعون
٤٣٩-٤٣٨	الأشعث بن قيس	شاهدك أوبئيه
٥٩٨	—	شر الكسب مهر البغي وشر الكلب
٣١٦	طلحة	شهر رمضان ؛ إلا أن تطوع شيئاً
٣٥٦	—	صدقة تصدق الله بها عليكم
١٥٠	عمران	صل قائماً ، فإن لم تستطع ؛ فقاعداً
٣١٨	—	صنوا خمسكم ، وصوموا شهركم
٣١٦	طلحة	الصلوات الخمس ؛ إلا أن تطوع شيئاً
٢٧٠-٢٥٧	—	الصلوات الخمس ، والجمعة إلى الجمعة
٤١١	كعب بن عجرة	الصوم جنة حصينة
٤١١-٤١٠	أبو هريرة	الصيام جنة ، فإن كان يوم صوم أحدكم ؛ فلا يرفث
٢٥٤-٥٦	انعراض	ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً
٢١٨-٢١٧	أبو سريح	الصيافة ثلاثة أيام
١٥٤	—	طبت وطاب ممشاك

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦١٦	—	طعام الواحد يكفي الاثنين ، وطعام الاثنين
٣٢٤	الحارث بن عاصم	الطهور شطر الإيمان
٥٢١	—	عجيب ربك من قوم يغادون إلى الجنة بالسلاسل
٣٦٤	أبو موسى	على كل مسلم صدقة
١١٢	بلال	عليكم بقيام الليل
٤٨٦	—	فإن الله حرم عليكم أموالكم وأعراضكم
٢٥٤	—	فإن الله قد غفر لك ذنبك
٤٤٤	ابن عمرو	فتستحلف منهم خمسين
٢٦٤	حذيفة	فتنة الرجل في أهله وماله
٣٦٩، ٣٦٤	أبو موسى	فلا يمسك عن الشراء فإنه له صدقة
١١٦	—	فمن ترك ما يشبه عليه من الإثم
١٣٨	أنس	فلان (سئل : من أبي ؟)
٢٣٦	أنس	فلان قتلك
٣٧٤	—	في كل كبد رطبة أجر
٣٦٤	أبو موسى	فيعمل بيده ، فينفع نفسه وينصق
٣٧٢	أبو ذر	فيهمين متلوباً
٥٩٤	أبو هريرة	قاتل الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فبأهوها
٥٩٤	—	قاتل الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فجملوهما
٥١٦	—	قال الله تعالى : إذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة
٥٥٤	أنس	قال الله تعالى : يا ابن آدم ! إنك ما دعوتني ورجوتني
٤٨٥-٤٨٤	—	قال تعالى : العز إزارني ، والكبرياء رداءني
١٩٨	—	قتل النبي ﷺ من تزوج امرأة أبيه
١٩٦	—	قتل النبي ﷺ يهودياً قتل جارية
٥٦١	أبو هريرة	قد غفرت لعبدي ، فليعمل ما شاء
٣٢٧	—	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين
٥٨٣-٥٨٢	عمرو بن شعيب	قضى رسول الله ﷺ أن الأخ للاب والام أولى
٥٨٢	علي	قضى رسول الله ﷺ أن أعيان بني أم يرضون

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٣٧	ابن عباس	فرض النبي ﷺ أن اليمين على المدعى عليه
٤١٥، ٣٠٩	سفيان بن عبد الله	قل: آمنت بالله، ثم استقم
٥٦٢-٥٦١	ابن عمرو	قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً
٣٠٩	—	قل: ربي الله، ثم استقم
٦٤٧	ابن مسعود	قولوا: التحيات لله
٦٤٤	—	كان إذا استيقظ من منامه يقول: الحمد لله
٤٩٢	أبو هريرة	كان تاجراً يداين الناس
٣٧٩، ٢٢٧	عائشة	كان خلقه القرآن
٣٩٢	—	كان رسول الله ﷺ لا يطيل الموعظة يوم الجمعة
٣٩٢-٣٩١	—	كان رسول الله ﷺ يتحولنا بالموعظة
٦٣٨	عائشة	كان رسول الله ﷺ يذكر الله على كل أحيانه
٢٤٥	—	كان ﷺ إذا بعث أميراً على سرية؛ أوصاه
٢٢٨	—	كان ﷺ إذا رأى أو سمع ما يكرهه الله؛ غضب لذلك،
٦٠٤	—	كان منادي رسول الله ﷺ بنادي: لا يقرب الصلاة
٣٩٣	—	كان النبي ﷺ إذا خطب وذكر الساعة؛ اشتد غضبه
١٣٢	—	كان النبي ﷺ إذا غزا قرماً؛ لم يفر عليهم حتى يصبح
٢٢٨	أبو سعيد	كان النبي ﷺ أشد حياءً من العتراء في خدرها
١٦٣	—	كان النبي ﷺ يرفع يديه في الاستسقاء
٣٣٤	—	كان النبي ﷺ يسمي شهر الصيام شهر الصبر
٦٤٦	عائشة	كان النبي ﷺ يعجبه الجوامع من الدعاء
٣٩٢	—	كان النبي ﷺ يقصر الخطبة
٣٤٤	—	كان النبي ﷺ يقول في دعائه: اهدني لما اختلف فيه
٢٥١	—	كتب على ابن آدم خطبة من الزنا
٦١٨	ابن عمر	كف عنا جشائنا، فإن أكثرهم شبعاً في الدنيا
٦٣٥	—	كفى بالمرء إثماً أن يضيع ما يقوت
٣٤٥	أنس	كل ابن آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون
٣٦٣	أبو هريرة	كل سلامي من الناس عليه صدقة

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٦٠٧	عائشة	كل شراب أسكر؛ فهو حرام
٦٠٧	—	كل شراب مسكر حرام
٥٠٦	أبو هريرة	كل عمل ابن آدم يضاعف الحسنه بعشر أمثالها
٦٠٦، ٢٦، ٦٠٣	أبو موسى، جابر	كل مسكر حرام
٦٠٥	—	كل مسكر حرام، وكل ما أسكر عن الصلاة
٦٩٠	عائشة، سعد، ابن عمرو	كل مسكر حرام، وما أسكر منه الفرق؛ فله الكف
٦٠٦	—	كل مسكر خمر، وكل خمر حرام
٤٦٨	وائله	كل المسلم على المسلم حرام
٣٥٦	حذيفة	كل معروف صدقة
٣٨٠، ٣٤٤	—	كل مؤنود يؤخذ على الفطرة، فأبواه يهودانه
٩٣	عمران	كل يعمل لما خلق له
٥٢٠	—	كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته
٣٣٠	—	كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، ثقيلتان في العيزان
٥٤٤	ابن عمر	كر في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل
٣٩٢	جابر بن سمرة	كنت أصلي مع النبي ﷺ، فكانت صلاته قسداً
٤٨٢	—	الكر؛ بقر الحوز، وعمط الناس
٥٦٦	ابن مسعود	لأقضى فيها بقضاء رسول الله ﷺ
٢١٧	أنس	لئن صدق؛ ليدخلن الجنة
٣٠٩	—	لئن كنت أوجزت المسألة؛ لقد أعظمت
٥٠	—	نبيك عمرة وحجة
٨٤	—	نعله بزعه عرق
٦٠٨	أنس	لقد أنزل الله الآية التي حرم فيها الخمر وما بالمدينة
٢٢٨	ابن مسعود	لقد أوديت موسى بأكثر من هذا فصبر
٦١٧	أنس	لقد أوديت في الله وما يؤذي أحد
٤٠٧	معاذ	لقد سألت عن عظيم، وإيه ليسير
٦٤٦	ابن عباس	لقد قلت بعدك أربع كلمات

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٠٧	ابن مسعود	لك بها يوم القيامة سبع مئة ناقة
٤٥	—	لك ما نوتيت ، لك ما أخذت
٦٢٣	أبو سعيد	لكل غادر لواء عند استه يوم القيامة
٦٢٢	ابن عمر	لكل غادر لواء يوم القيامة يعرف به
٥٦٧	ابن مسعود	للأبنة النصف ، ولأبنة الأبن السادس
٣٦٣	أبو هريرة	للإنسان ثلاث مئة وستون عظماً
٣٧٣	—	للمسلم على المسلم ست
٥١٣	عبد الرحمن بن نافع	لم يخلف الله وعاء إذا ملئ ، شرأ من بطن
٣٠٦-٣٠٥	—	ثم يدرك الناس من كلام النبوة الأولى إلا هذا
٢٨٥	ابن عمر	لم يكن الرسول ﷺ يدع هؤلاء الدعوات حين يمسي
١٣٩	—	ثم يكن النبي ﷺ يرخص في المسائل إلا للأعراب
٥٩٤	عائشة	لما أنزلت الآيات من آخر البقرة ؛ خرج رسول الله
٤٠٩	—	لن يدخل الجنة أحد منكم بعمله
١٨٨	—	لو أن لي مالاً ؛ لفعلت فيه كما فعل هذا
٦٢٩ ، ٦٢٨ ، ٢٦	عمر ، ابن عمر	لو أنكم توكلون على الله حتى توكله
٦٢٧	حنظلة الأسدي	لو تدومون على الحبال التي تقومون بها من عندي -
١٣٧	أبو هريرة	لو قلت : نعم ؛ لوجبت
٤٣٧	ابن عباس	لو يعطى الناس بدعواهم ؛ لادعى رجال أموال قوم
٤٣٨ ، ٤٣٧	ابن عباس	لو يعطى الناس بدعواهم ؛ لادعى ناس دماء رجال
٢٢٦	أبو هريرة	ليس الشديد بالصرعة
٤٤٥-٤٤٤ ، ٤٣٩	—	ليس لك إلا ذلك
٤٦٠	—	ليس للمؤمن إن يذل نفسه
٣٥٧	أبو ذر	ليس من نفس ابن آدم ؛ إلا عليها صدقة
٥٠٩	جابر	ما أسكر كثيره ؛ فقليله حرام
٣٧٢	أبو ذر	ما تريد أن تدع في صاحبك شيئاً من الخير
١٥٦ ، ١٥٣	أبو هريرة	ما تصدق عبد بصدقة من مال طيباً
٦١٧	—	ما خبز رسول الله ﷺ من خبز شعير يومين متتابعين

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٤٨٤	سهل	ما وأيك في هذا؟
٢١٤	عائشة، ابن عمر	ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه
٦٤٦	ابن عباس	ما زلت على الحال التي فارقتك
٦١٧	عائشة	ما شبع آل محمد ﷺ منذ قدم المدينة من خبز
٦١٧	أبو هريرة	ما شبع رسول الله ﷺ من طعام ثلاثة أيام حتى قبض
٢٨٨	—	ما ظنك يا اثنين الله ثالثهما
٣٣١	أبو هريرة	ما قال عبد: لا إله إلا الله مخلصاً؛ إلا فتحت
٦١٢	المقدم	ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطنه
٢٦	—	ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه
٥٥٧	جابر	ما من أحد يدعو بدعاء؛ إلا آتاه الله ما سأل
٢٥٨	عثمان	ما من امرئ مسلم تحضره صلاة مكتوبة
٢٧٨	أبو السرداء	ما من شيء يوضع في ميزان العبد أثقل من حسن
٣١٩	أبو ذر	ما من عبد قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك
٣٢٠	معاذ	ما من عبد يشهد أن لا إله إلا الله
٤٥٧	أبو بكر	ما من قوم يعمل فيهم بالمعاصي ثم يقفرون
٢١١	أبو هريرة	ما من قوم في مجلس لا يذكرون الله فيه
٣٢٨	عقبة بن عامر	ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه
٥٥٧	أبو سعيد	ما من مسلم يدعو بدعوة ليس له فيها ثم
٣٦٠	أنس	ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً
٣٢٨	عثمان	ما من مؤمن مسلم يتطهر فيتم الطهور
٤٥٥-٤٥٦	ابن مسعود	ما من نبي بعثه الله في أمته قبلي؛ إلا كان له
٩٢	علي	ما من نفس متفوسة؛ إلا وقد كتب الله مكانها
١٣٧	أبو هريرة	ما نهيتكم عنه فاجتنبوه
٤٩٢	حذيفة، أبو سعيد	مات رجل، فقيل له: يم غفر الله لك؟
٦٢٧	حنظلة الأسدي	مالك يا حنظلة؟
٤٨٧	النعمان بن بشير	مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم
١٨٥	النعمان بن بشير	مثل المؤمنين في توادهم وتعاطفهم

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٧٤	ابن عمر	مفاتيح الغيب خمس لا يعلمهن إلا الله
٤٢٣	أبو بكر	ملعون من ضار مؤمناً أو مكر به
٢٠١	—	من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد
٨١-٨٠	—	من أتى عراقاً، فصدقه بما يقول؛ لم تقبل له
٢٦٠	—	من أتى منكم حدأً، فأقيم عليه؛ فهو كفارته
١٨٥	ابن العاص	من أحب أن يزحزح عن النار ويدخل الجنة
٣٩٣	أنس	من أحب أن يسأل عن شيء؛ فليسأل عنه
٤٠٢، ٩٦، ٢٩	—	من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد
٣٢٦	—	من أساء في الإسلام؛ أخذ بما عمل في الجاهلية
٢٠٧	عائشة	من أشار بحديده إلى أحد من المسلمين يريد قتله
١٢٠	—	من أعطى لله، ومنع لله، وأحب لله
٥٣٥	—	من أكل أو شرب تاسياً؛ فليثم صومه
٤٩٣	أبو اليسر	من أنظر محسراً أو وضع عنه؛ أظله الله
٣٧٣	بريدة	من أنظر محسراً؛ فله كل يوم صدقة
١٩٧-١٩٦	ابن عباس	من يدل دينه؛ فاقتلوه
٣٩٦	—	من بنى مسجداً ولو كمضغص قطعة
٥٥١	—	من تاب قبل أن تطلع الشمس من مغربها؛ تاب الله
٦٤٤	عبادة	من تعذر من الليل، فقال: لا إله إلا الله وحده
٣٩	أبو هريرة	عن تعلم علماً ينتفي به وجه الله
٢٥٥	عثمان	من توفى فأحسن الوضوء؛ خرجت خطابه
٤٦	—	من توفى كما أمر؛ كان كفارة لذنوبه
٢٥٤	عثمان	من توفى نحو وضوئي هذا، ثم صلى ركعتين
٢٨٣	—	من حافظ عليهما؛ كان له عند الله عهد أن يدخله
٢٥٥	أبو هريرة	من حج هذا البيت فلم يرفث
٥٠٨، ١٧٢، ٥٦	أبو هريرة	من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
٢٨٤	أبو هريرة	من حفظ ما بين يمينه وما بين رجله؛ دخل
٤٣٩	الاشعث بن قيس	من حلف على يمين يستحق بها مالاً هو فيها

الصفحة	الراوي	طرق الحديث
٦٤١	عمر	من دخل سوقاً يصاح فيه ويُباع ، فقال : لا إله إلا
٤٥٥	أبو سعيد	من رأى منكم منكراً ؛ فليضربه بيده
١٩٣	ابن عباس	من ستر عورة أخيه المسلم ؛ ستر الله عورته
٢٩٠	أبو هريرة	من سره أن يستجيب الله له عند الشدائد
١٩٣	أبو قتادة	من سره أن ينجيّه الله من كرب يوم القيامة
٣١٦	أبو هريرة	من سره أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة
٦٩-٦٨	أبو موسى	من سلم المسلمون من لسانه ويده
٨٠	—	من شرب الخمر ؛ لم تقبل له صلاة أربعين يوماً
٣٢٢	—	من شهد أن لا إله إلا الله صادقاً من قلبه
٢٠١	ابن الزبير	من شهر السلام ثم وضعه ؛ فدمه هدر
٢٥٥	أبو هريرة	من صام رمضان إيماناً واحتساباً ؛ غفر له
٣١٩، ٢٨٣	—	من صلى اليدين ؛ دخل الجنة
٣١٩	—	من صلى الصلوات لوقتها
٢٠٣	ابن المسيب	من ضرب أباه ؛ فاقتلوه
٤٢٧	أبو أيوب	من فرق بين والدته وولدها ؛ فرّق الله بينه
٢٦٩	—	من فعل ذلك ؛ عاش بخير ومات بخير
٣٧	أبو موسى	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ؛ فهو
٣٢٨	عبادة	من قال : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا
٣٦٦	عبدالله بن غنم	من قال حين يصبح : اللهم ما أصبح بي من نعمة
٢٥٦	أبو هريرة	من قال : سبحان الله وبحمده في كل يوم مئة مرة
٤٨٥	أبو هريرة	من قال : هلك الناس ؛ فهو أهلكهم
٣٦٢، ٢٥٧، ٢٥٦	أبو هريرة، أبو أيوب	من قال : لا إله إلا الله وحده لا شريك له
٢٠٢	—	من قتل دون دمه ؛ فهو شهيد
٢٠٢	—	من قتل دون ماله ؛ فهو شهيد
١٩٤	سمرة بن جندب	من قتل عبده ؛ قتلناه
٦٢٣	ابن عمر	من قتل نفساً معاهدة بغير حقها ؛ لم يرح
٣٢٣	معاذ	من كان آخر كلامه : لا إله إلا الله ؛ دخل الجنة

المصحة	تراوي	طريف الحديث
٢١٩	أبو هريرة	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليحسن قرى
٤١٥، ٢٠٩، ١٧٣	أبو هريرة	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً
٢١٧، ٢١٦	أبو شريح	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليكرم ضيفه
٢٤١	أبو هريرة	من كانت عنده مظلمة لأخيه، فليتحلل منها
٣٥٢، ٣٠٤	—	من كذب علي متعمداً، فليتبوأ مقعده من النار
٢٢٦	معاذ	من كظم غيظاً وهو يستطيع أن ينفذه
٢٦٣	ابن عمر	من لطم مملوكه أو ضربه، فإن كفرته أن يعتقه
٣٢٠	أبو هريرة	من لقيت يشهد أن لا إله إلا الله
٣١٨	عمرو بن مرة	من مات على هذا، كان مع النبيين
٣٧٠	البراء	من منح منيحة لبين أو ورف
٥٣٥	—	من نام عن صلاة أو نسيها، فليصلها إذا ذكرها
٤٨٩	أبو هريرة	من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنْب، نفس الله
٢٧٢	—	من نوقش الحسب، عذب
٥٠٧	أنس	من هم بحسنة فلم يعملها، كتبت له حسنة
٢١٢	أبو شريح	من لا يأمن جاره بوائقه
٣٠١	أبو هريرة	من لا يسأل الله بغضب عليه
١٠١	—	المنة الشاة والمخادم رد عليك
٢٩٩	—	المجاهد من جاهد نفسه في الله
٤٤٠	ابن عمر، ابن عمرو	المدعى عليه أولى باليمين
٤٦٨	أبو هريرة	المسلم أخو المسلم لا يخونه
٤٩٠، ٤٦٩، ٦٩	أبو هريرة، ابن عمر	المسلم أخو المسلم لا يظلمه
١٧٤، ٥٦	—	المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
٤٨٧	—	المسلمون كرجل واحد
٤٧٩	عقبة بن عامر	المؤمن أخو المؤمن، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع
٦٣٥	—	المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن
٤٨٧	أبو موسى	المؤمن للمؤمن كالنبيان
٦١٦	—	المؤمن يأكل في ممي واحد

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
١٧٣	—	المؤمن يحب لأخيه ما يحب لنفسه
٤٨٧	—	المؤمنون كرجل واحد
٤٩٣	أبو مسعود	نحن أحق بذلك منه
٦٠٨	ابن عمر	نزل تحريم الخمر، وإن بالمدينة يومئذ لخمسة
٣٩٤	جابر	نعم ؛ سئل : أرايت إذا صليت المكتوبات
٥٤٩، ٣٦٦	ابن عباس	نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس
٣٥٨	أبو مسعود	نفقة الرجل على أهله صدقة
٥٩٤	عائشة	نهى رسول الله ﷺ عن التجارة في الخمر
٥٩٨	—	نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب
٥٥٥	—	نهى العبد أن يقول في دعائه : اللهم اغفر لي إن شئت ...
٢٢٩	ابن عباس	نهى النبي ﷺ أن يتخذ شيء فيه الروح غرضاً
٢٣٩	أنس	نهى النبي ﷺ عن صبر اليهائم
٢٣٦-٢٣٥	عبد الله بن يزيد	نهى النبي ﷺ عن المثلة
٤٧٣-٤٧٢	ابن عمر	نهى النبي ﷺ عن النجس
١٣٩	أنس	نهيناً أن نسأل رسول الله ﷺ عن شيء
٣٩٦	—	الناس تبع لقريش
٤٣١	—	الناس شركاء في ثلاث : الماء، والثلج، والكلأ
٤٨٤	سهل	هذا خير من ملء الأرض مثل هذا
٤٩٩	—	هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى
٤٤	—	هذه عن نفسك، ثم حج عن الرجل
٤٠٩	—	هل تصبر دندنتي ودندنة معاذ
٥٩٥-٥٩٤	ابن عباس	هل علمت أن الله قد حرّمها
١٦٩	—	عمار يحنّائي من الدنيا
٩٤	سهل	هو من أهل النار
٣٥٩	—	وإذا أنفق الرجل على أهله وهو يحسبها
٣٧٢	أبو ذر	والذي نفسي بيده ؛ ما من عبد يعمل بخصله منها
٤٧٥-٤٧٤	أبو هريرة	والذي نفسي بيده ؛ لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا

الصفحة	الراوي	مفرد الحديث
٥٦٢، ٣٤٥	أبو هريرة	والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر
٣٤٥	أبو هريرة	والله إني لأستغفر الله وأتوب إليه كل يوم مئة
٤٩٦	—	والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه
٣٤٧	—	والله ؛ لله أرحم بعباده من الوالدة بولدها
٢١٢	أبو شريح	والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن
١٧٠	—	وإن أتاك الناس وأنتوك
٥٤٠	عمار	وإن عادوا فعد
٣٥٧	أبو ذر	وأنت فيك صدقة ، رفعت العظم عن الطريق صدقة
٣٥٠	—	ورأيت الجنة ، فتنزلت منها عقوداً
٣٨٩	العرياض بن سارية	وعظت رسول الله ﷺ موعظة وجست منها القلوب
٩٠	أنس	يركض الله بالرحم ملكاً
٦٠٣	أبو موسى	وما البئع
٢٦٢	—	ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه
٢٩٠	—	ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه
٥٦٠	ابن عمر	ويل للذين يصرون على ما فعلوا وهم يعلمون
٢٦٠	أبو هريرة	لا أدري ؛ الحدود طهارة لأهلها أم لا
٣٩٤	—	لا أدري ، لعلي لا أفاكم بعد عامي هذا
٢٩٤	جابر	لا ؛ بل فيما جفت به الأقاليم
٤٦٩	أنس ، أبو بكر	لا نباغضوا ، ولا نحاسدوا ، ولا ندابروا
٤٧٧	أنس	لا نحاسدوا ، ولا نباغضوا ، ولا تقاطعوا
٤٦٨ ، ٤٦٧	أبو هريرة	لا نحاسدوا ، ولا نناجسوا
٣٧١	أبو جري الجهني	لا تحقرن من المعروف شيئاً
٥٤١	—	لا تشركوا بالله ، وإن قطعتنم وحرقتنم
٢٢٢ ، ١٧٣	أبو هريرة	لا تغضب
٤٩٩	—	لا تقوم الساعة إلا على شرار الناس
٥٥٠	أبو هريرة	لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها
٧٧	أبو هريرة	لا تقوم الساعة حتى يتطاول الناس في البنيان

الصفحة	الراوي	ضرب الحديث
٤٩٩	—	لا تقوم الساعة وفي الأرض أحد يقول : الله الله
٢٠٠	—	لا تلعنن ، فإنه يحب الله ورسوله
٤٣١	أبو هريرة	لا تمنعوا فضل الماء لتمنعوا به التكلاً
١٦٨، ١١٣	—	لا تنصرف حتى تسمع صوتاً
٤٧٢، ١٨٧	—	لا حسد إلا في اثنتين : رجل آتاه الله مالاً
٤٢٠، ٤١٩	أبو سعيد، ابن عباس	لا ضرر ولا ضرار
٤٢١	جابر	لا ضرر ولا ضرار في الإسلام
٤١٩	أبو سعيد	لا ضرر ولا ضرار، من ضاراً، ضره الله
٤٢١	أبو هريرة	لا ضرر ولا ضرورة
٢٣١	عائشة	لا غلاق ولا غلاق في إغلاق
٤٦	—	لا عليكم أن لا تعزلوا؛ إنه ما من نفس مفقوسة
١٣٤	أبو سعيد	لا؛ لعنه أن يكون صلى
١٨٦	ابن مسعود	لا؛ ليس ذلك بالبغي
١٣٤	أم سلمة	لا؛ ما صلوا
٣٤٧، ٣٤٥	—	لا ملجأ ولا منجى منك إلا إليك
٤٨٦	السائب بن يزيد	لا يأخذ أحدكم عصا أخيه لأعباً جاداً
٤٧٩	ابن عمر	لا يبيع الرجل على بيع أخيه
١٨٢	أنس	لا يبلغ عبد حقيقة الإيحاء حتى يحب للناس
٣٢٩، ٢٨٣	ثوبان	لا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن
١٥٨	أبو سعيد	لا يحقرن أحدكم نفسه
١٩١	ابن مسعود	لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث
١٣٥	ابن مسعود	لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله
١٨٦	—	لا يحل للمسلم أن يروع مسلماً
٤٧٨، ١٧٧	أبو أيوب	لا يحل للمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث
٤٧٨	أبو هريرة	لا يحل لمؤمن أن يهجر مؤمناً فوق ثلاث
٢١٩	—	لا يحل له أن يشوي عنده حتى يخرجه
٢٢٠	—	لا يحل له أن يقيم عنده حتى يخرجه

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٣١٩	—	لا يدخل الجنة قاطع
٤٨٤، ٣١٩	—	لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة
٦٣٧، ٩٨	ابن بسر	لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله
٣٩٦، ٣٩٥	—	لا يزال هذا الأمر في فريش ما بقي في الناس اثنان
١٨٣، ٦٠	أبو هريرة	لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن
٣١٢	أنس	لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه
٤٧٩	—	لا يسم المسلم على سوم أخيه
٢٦٠	—	لا يصيب المسلم بصب ولا وصب
١٥٦	ابن عمر	لا يقبل الله صلاة بغير طهور
١٩٥	عفي	لا يقتل مسلم بكافر
٢٩٧	—	لا يقضي الله للمؤمن من قضاء إلا كان
٤٣٠	أبو هريرة	لا يمنعن أحدكم جاره أن يغرز خشبة على جداره
٢١٥	أبو هريرة	لا يمنعن أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره
٤٦٠	—	لا ينبغي للمؤمن أن يبدل نفسه
١٦٨، ١١٣	—	لا ينصرف حتى يسمع صوتاً أو ريحاً
٧٠	أنس	لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده
١٨	أنس	لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه
٥٥٣	ابن عمرو	لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به
١٨٣	—	لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه
٣٢٩	اثناس	يأتي القرآن يوم القيامة تقدمه البقرة وآل عمران
٢١٥	أبو ذر	يا أبا ذر! إذا طبخت مرقة، فأكثر ماءها
١٨٥	أبو ذر	يا أبا ذر! إني أراك ضعيفاً
٤٣٠، ٤٢٩	أبو لبيبة	يا أبا لبيبة! خذ مثل عندك فجزها إلى مالك
١٣٧	أبو هريرة	يا أيها الناس! قد فرض عليكم الحج فحجوا
٣٣٥	—	يا بني كعب بن لؤي! أنفذوا أنفسكم
٣٣٢	رجل من خزاعة	يا بلال! أقم الصلاة وأرحنا بها
٤٨١، ٣٣٨	أبو ذر	يا عبادي! إني حرمت الظلم على نفسي

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٢٨٠	ابن عباس	يا غلام! إنني أعلمك كلمات، احفظ الله يحفظك
٥٠٤، ٣٣٥	أبو هريرة	يا معشر قريش! اشتروا أنفسكم من الله
٤٩٤-٤٩٣	أبو بردة	يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان في قلبه
٣٧٦-٣٧٥	وابصة بن معبد	يا وابصة! أخبرك ما جنت تسأل عنه
٣٧٦	وابصة بن معبد	يا وابصة! استفت نفسك
٣٦٨	أبو ذر	يجزيء أحدكم من ذلك ركعتا الضحى
٤٩١	—	يجمع الله الأولين والأخريين في صعيد واحد
٢٦	—	يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
٥٨٦	عائشة، ابن عباس علي بن أبي طالب	يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب
٣٤	أم سلمة	يخسف بهم معهم، ولكنه يبعث يوم القيامة على نيته
٣٤٩	أبو هريرة	يد الله علأى، ولا تغيظها نفقة
٩٠	حذيفة بن أسيد	يدخل الملك على النطفة بعدما تستفر في الرحم
٦٣٢	—	يدخل من أمي الجنة سبعون ألفاً غير حساب
٣٧٢	أبو ذر	يرضخ مما رزقه
٤٥٨	أبو سعيد	يرى أمر الله عليه فيه مقال ثم لا يقوّن فيه
١٣٤	أم سلمة	يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتتكرون
٣٩٤	أبو ذر	يصبح على كل سلامى أحدكم صدقة
٣٦٨	أبو ذر	يصبح على كل سلامى من أحدكم في كل يوم صدقة
٤٩١	أبو هريرة	يعرق الناس يوم القيامة حتى يذهب عرفهم
٣٤	أم سلمة	يعوذ عائذ بالبيت، فيبعث إليه بعث
٤٤٣	ابن أبي حنيفة	يقسم خسرون منكم على رجل منهم يدفع برمه
٥٠٢	أبو هريرة	يقول الله: أنا عند صن عبدي بي
٧٣	—	يقول الله عز وجل: أنا مع ظن عبدي بي
٧٢	—	يقول الله عز وجل: أنا مع عبدي إذا ذكرني
٣٩٠، ٣٤٣	عياض بن حمار	يقول الله عز وجل: خلقت عبدي حفاة
٥٠٦	أبو هريرة	يقول الله للملائكة: إذا أراد عبدي أن يعمل سيئة

الصفحة	الراوي	طرف الحديث
٥٥٥	أبو ذر	يقول الله تعالى: من تقرب مني شبراً؛ تقربت منه
٥٠٦	أبو ذر	يقول الله: من عمل حسنة؛ فله عشر أمثالها
٣٣٩	أبو ذر	يقول الله تعالى: يا عبادي! كلكم ضال إلا من هديته
٣٧٢	أبو ذر	يقول معروفاً بلسانه
٢١٧	أبو شريح	يقسم عنده ولا شيء له يقربه به
٤٧٩	—	يتقيان، فيصد هذا
٤٩	أبو هريرة	بينك على ما بصدقتك عليه صاحبك
٣٤	عائشة	يهلكون مهلكاً واحداً
٣٧٢	أبو ذر	يوثمن بالله
٤٨	أبو هريرة	الييمين على نية المستحلف



فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
فاتحة القول	٥
ترجمة موجزة للحافظ ابن رجب الحنبلي	٨
إلماعة في نقد طبعات كتاب	١٢
منهج العمل في هذا المنتقى	١٩
مقدمة المؤلف رحمه الله	٢٣
الحديث الأول: «إنما الأعمال بالنيات»	٢٨
الحديث الثاني: «حديث جبريل المظويل في الإسلام والإيمان والإحسان»	٥١
الحديث الثالث: «بني الإسلام على خمس»	٧٨
الحديث الرابع: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه»	٨٣
الحديث الخامس: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد»	٩٦
الحديث السادس: «إن الحلال بين، وإن الحرام بين»	١٠٧
الحديث السابع: «الذين النصيحة»	١٢٢
الحديث الثامن: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن»	١٣٠
الحديث التاسع: «ما نهيتكم عنه فاجنبوه»	١٣٧
الحديث العاشر: «إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً»	١٥٢
الحديث الحادي عشر: «دع ما يريك إلى ما لا يريك»	١٦٥
الحديث الثاني عشر: «من حس إسلام المرء ترك ما لا يعنيه»	١٧٢
الحديث الثالث عشر: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»	١٨٢
الحديث الرابع عشر: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث»	١٩١
الحديث الخامس عشر: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر، فليقل خيراً أو ليصمت»	٢٠٩
الحديث السادس عشر: «لا تعصب»	٢٢٢
الحديث السابع عشر: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء»	٢٢٣
الحديث الثامن عشر: «اتق الله حيثما كنت»	٢٤١

الموضوع	الصفحة
الحديث التاسع عشر: «يا غلام! إني أعلمك كلمات»	٢٨٠
الحديث العشرون: «إن مما أدرك الناس من كلام النبوة الأولى»	٣٠٣
الحديث الحادي والعشرون: «قل: أمنت بالله، ثم استقم»	٣٠٩
الحديث الثاني والعشرون: «أرأيت إذا صليت المكتوبات»	٣١٤
الحديث الثالث والعشرون: «الظهور شطر الإيمان»	٣٢٤
الحديث الرابع والعشرون: «يا عبادي! إني حرمت الظلم على نفسي»	٣٤٦
الحديث الخامس والعشرون: «أو ليس قد جعل الله لكم ما تصدقون»	٣٥٤
الحديث السادس والعشرون: «كل سلامي من الناس عليه صدقة»	٣٦٣
الحديث السابع والعشرون: «البر حسن الخلق»	٣٧٥
الحديث الثامن والعشرون: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة وجلت منها»	٣٨٩
الحديث التاسع والعشرون: «لقد سألت عن عظيم، وإنه ليسير»	٤٠٧
الحديث الثلاثون: «إن الله فرض فرائض؛ فلا تضيعوها»	٤١٧
الحديث الحادي والثلاثون: «أزهد في الدنيا؛ يحبك الناس»	٤١٨
الحديث الثاني والثلاثون: «لا ضرر ولا ضرار»	٤١٩
الحديث الثالث والثلاثون: «لو يعطى الناس بدعواهم»	٤٣٧
الحديث الرابع والثلاثون: «من رأى منكم منكراً؛ فليغيره بيده»	٤٥٥
الحديث الخامس والثلاثون: «لا تحاسدوا، ولا تناجسوا»	٤٦٧
الحديث السادس والثلاثون: «من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا»	٤٩٩
الحديث السابع والثلاثون: «إن الله كتب الحسنات والسئات، ثم بين ذلك»	٥٠٥
الحديث الثامن والثلاثون: «من عادي لي ولياً؛ فقد آذنته»	٥١٧
الحديث التاسع والثلاثون: «إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ»	٥٢٨
الحديث الأربعون: «كن في الدنيا كأنك غريب أو عابر سبيل»	٥٤١
الحديث الحادي والأربعون: «لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به»	٥٥٣
الحديث الثاني والأربعون: «قال الله تعالى: يا ابن آدم! إنك ما دعوتني»	٥٥٤
الحديث الثالث والأربعون: «والحقوا الفرائض بأهلها»	٥٦٤
الحديث الرابع والأربعون: «الرضاعة تحرم ما تحرم الولادة»	٥٨٦
الحديث الخامس والأربعون: «إن الله عز وجل ورسوله حرم بيع الخمر»	٥٩٣

الموضوع	الصفحة
الحديث السادس والأربعون: «كل مسكر حرام»	٦٠٣
الحديث السابع والأربعون: «ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه»	٦١٢
الحديث الثامن والأربعون: «أربع من كن فيهما كان منافقاً»	٦١٩
الحديث التاسع والأربعون: «لو أنكم توكلون على الله حق توكله»	٦٢٨
الحديث الخمسون: «لا يزال لسانك رطباً من ذكر الله»	٦٣٧
فهرس اطراف الأحاديث	٦٤٧



طبع بإشراف
 دَار الصَّحَابَةِ
 للطباعة والنشر
 ض.ب. ١٢/٦٠٥ شوهران
 بيروت - لبنان

التنفيذ والمونتاج
 دار الحسن للنشر والتوزيع
 عمان - عتف (٦١٨٩٧٥) - ص.ب. (١٨٢٧٤٢)